أحد أكثر الكتب مبيعا حسب نيويورك تايمز

البروفيسور

آلان دِرشوِيتْس

الْقَضِيَّةُ الْإِسْرَائِيلِيَّةُ

حقائق حول الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني

يرويها محامٍ أمريكيّ شهير

" القَضِيّةُ الإِسْرائِيلِيّةُ "

حقائق حول الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني يرويها مُحامٍ أمريكي شهير

تَأليف: آلان دِرشْويتس

الترجمة من اللغة الإنجليزية:

hamzatarjamah@gmail.com

© حُقوق الترجمة للغة العربية مَحفوظة للمُترجم

تمت ترجمة الكتاب للغة العربية عام 2022م

" القَضِيّةُ الإِسْرائِيلِيّةُ "

آلان دِرشْويتس

THE CASE FOR ISRAEL by Alan Dershowitz

Cover design: Mohamed Sakhiri (based on the cover of the original version in English by Navta Associates, Inc.**)**

تصميم الغلاف: محمد السخيري
مستوحى من غلاف الكتاب الأصلي باللغة الانجليزية الذي قام بتصميمه
Navta Associates, Inc.

© حُقوق الترجمة للغة العربية مَحفوظة للمُترجم

Translation to Arabic by: hamzatarjamah@gmail.com

تمت ترجمة الكتاب للغة العربية عام 2022م

Copyright © 2003 by Alan Dershowitz. All rights reserved

تمّت ترجمةُ هذا الكتاب بدعمٍ سخيّ من مركز السيّد نعيم دنكور الدوليّ للعقائد التوحيدية، بالإضافة إلى دعم من كلية العلوم الإنسانية في جامعة بار إيلان

The translation to Arabic was made possible through the generous support of The Sir Naim Dangoor Centre For Universal Monotheism

أهدي هذا العملَ المُتواضِعَ إلى صديقِ عزيزٍ غُرِسَت بذورُ صَداقتي معهُ منذُ حوالي أربعة عُقود، إلى البروفيسور أهارون باراك رئيسُ المحكمة الإسرائيلية العُليا. هذا الإنسان الذي كان لقراراته القضائية بصمةٌ عظيمةٌ على القضيّة الإسرائيلية وسيادة القانون في إسرائيل، بصمةٌ إيجابيةٌ لم يَترُكها أي كتابٍ آخر على الإطلاق.

قائمة المحتويات

شُكرٌ وعِرفان VII

تَمهيد للنسخة العربية..... VIII

مُقدِّمة 1

الفصل الأول: هل تُعتبرُ إسرائيل دولةً استعمارية إمبريالية؟ 1

الفصل الثاني: هل قام اليَهودُ الذين عاشوا في أوروبا بتَهجير الفلسطينيين وطردهم من أراضيهم؟ 11

الفصل الثالث: هل كانت الحركة الصهيونية تُخطِّطُ لاستِعمار أرض فلسطين بالكامل؟ 21

الفصل الرابع هل كان وعد بلفور مُلزِماً للجميع استِناداً إلى القانون الدولي؟ 24

الفصل الخامس: هل كانت نيّة اليهود هي السيطرة على كامل الأرض وعدم اقتسامها مع العرب؟ 32

الفصل السادس: هل يرفضُ اليهود حَلَّ الدولتين؟ 38

الفصل السابع: هل فِعلاً يستغل اليهود ما حدث في المحرقة (الهولوكوست)؟ 40

الفصل الثامن: هل كان قرار التقسيم الذي طرحته الأمم المتحدة مُجحِفاً بِحقّ الفلسطينيين؟ 58

الفصل التاسع: هل كان اليهود أقلية ديمغرافية في الأرض التي أُقيمت عليها دولة إسرائيل؟ 62

الفصل العاشر: هل تُعتبرُ الخسائر التي يُلحِقُها الإسرائيليون بالفلسطينيّين السببَ الرَّئيسيّ لاستِمرار الصراع العربي الإسرائيلي؟ 66

الفصل الحادي عشر: هل كانَت حربُ استقلال إسرائيل حَرباً عدوانيّة توسّعية؟ 70

الفصل الثاني عشر: هل يُعتبرُ قيام دولة إسرائيل السبب الرئيسي في قضيّة اللاجئين الفلسطينيين؟ 74

الفصل الثالث عشر: هل كانت إسرائيل الجهة المُبادِرة لحرب الأيّام السّتة؟ 90

الفصل الرابع عشر: هل جاء الإحتلال الإسرائيلي للضِّفة الغربية وقطاع غزة من فراغ؟ 95

الفصل الخامس عشر: هل تتحملُ إسرائيل مسؤوليّة حرب يوم الغُفران (حرب 1973م)؟ 101

الفصل السادس عشر: هل قامَت إسرائيل بجهودٍ حقيقيّة لتَحقيق السلام؟ 106

الفصل السابع عشر: هل كان ياسر عرفات مُحقّاً حين رفضَ مُقترح باراك – كلينتون للسلام؟ 119

الفصل الثامن عشر: لماذا كان عددُ القتلى من الفلسطينيين أكثرَ من عددِ القتلى الإسرائيليين؟ 126
الفصل التاسع عشر: هل تُمارسُ إسرائيل التعذيبَ بحقّ الفلسطينيين؟..... 140
الفصل العشرون: هل ارتكبت إسرائيل مذابح جماعية بحقّ المدنيين الفلسطينيين؟ 148
الفصل الحادي والعشرون: هل تُعتبرُ إسرائيلُ دولةً عُنصُريّة؟..... 164
الفصل الثاني والعشرون: هل يُعتبرُ الاحتلال الإسرائيلي العَقَبة الرئيسية في هذا الصراع؟..... 169
الفصل الثالث والعشرون: هل أنكرت إسرائيلُ حقّ الفلسطينيين في إقامة دولة فلسطينية مستقلة؟..... 175
الفصل الرابع والعشرون: هل تُصنف السياسة الإسرائيلية لهدم البيوت على أنها سياسة عِقاب جماعيّ؟ 178
الفصل الخامس والعشرون: هل يُعتبرُ اغتيال قادة الإرهاب أمراً مُنافياً للقانون؟ 187
الفصل السادس والعشرون: هل تُعتبرُ المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة العقبة الرئيسية أمام السلام؟ 191
الفصل السابع والعشرون: هل يُمكن تصنيف الإرهاب على أنه مجرّد حلقة في دوامة العنف المستمرة؟ 193
الفصل الثامن والعشرون: هلْ تُعتبرُ إسرائيل فِعلاً المُنتَهِكَ الرئيسيّ لحقوق الإنسان في العالم؟ 196
الفصل التاسع والعشرون: من ناحية أخلاقية، هل تتساوى جرائمُ الإرهابيّين الفلسطينيين مع ردود الفعل الإسرائيلية عليها؟..... 205
الفصل الثلاثون: هل يجب على الجامعات الانسحاب من إسرائيل ومقاطعة العلماء والأكاديميّين والباحثين الإسرائيليين؟..... 213
الفصل الحادي والثلاثون: هل يُعتبر مُنتقدو إسرائيل مُعادين للسّامية؟ 225
الفصل الثاني والثلاثون: لماذا ينحازُ بعضُ اليهود بل وحتى بعضُ الإسرائيليين إلى جانب الفلسطينيين؟.... 236
الخلاصة - دولة إسرائيل واليهودُ بين الشعوب: أبناءُ البَطّة السّوْداء 241
نبذة عن المؤلف 268

شُكرٌ وعِرفان

لقد بدأتُ بالعَملِ على تأليف هذا الكتاب منذ سنة 1967م، وهي السنة التي بدأت فيها بتسليطِ الضوءِ على القضية الإسرائيلية في العديد من المنابِر، بدءاً من حرم الجامعات، مُروراً بوسائل الإعلام وانتهاء بِأعمالي وكِتاباتي الشخصيّة في هذا المجال. ومعَ مَرِّ السنين بدأتُ أحظى بالدعم والمساعدة - التي كانت في الكثير من الأحيان تتمثّل في الانتقاد البنّاء والضروريّ - من قِبلِ الكثيرين من زملائي الذين لا يتّسعُ المجالُ لذكرهم وتقديم الشكر لهم لكثرة عددهم، لكن هنالك عدداً من الزملاء والأصدقاء الذين يستحقّون أن أخصّهُم بالذِّكر، ومنهُم البروفيسور إروين كوتلر أحد أعضاء البرلمان الكنديّ، حيثُ عملنا على الكثير من القضايا والمشاريع سوياً.

كما أخصُّ بالذّكرِ أيضاً القاضيَين المتألّقَين أهارون باراك وبِتسحاق زامير اللّذين تعلمتُ منهما الكثير؛ بالإضافة إلى البروفيسور جورج فلِتشِر الذي بدوره علّمني الكثير من خلال الجدال والنقاش؛ والبروفيسور أمنون روبنشتاين والذي أتفق مع كتاباته وآرائه في أغلبَ الأحيان؛ وكذلك إسرائيل رِنْچل الذي صحّحَ لي الكثيرَ من المفاهيم الخاطئة حول إسرائيل؛ هذا عدا عن أجيال مختلفة من الطلبةِ الذين ما لبثوا يُعلّمونني حول العديد من القضايا المعاصرة.

وأثناء تأليفي لهذا الكتاب فقد استفدت بشكل كبير جداً من المساعدة البحثية التي قدمها لي أوين ألترمان ومارا زوسمان وإريك سيترِن وهولي بِث بيلينغتون وناتالي هرشلاغ وأييليت وايس. ولا يُمكنني أن أنسى الدعم الذي لا يقدرُ بثمن والذي قدمه لي كلّ من مساعدتي الخاصة جين فاغنر، ووكيلتي هيلين ريس، ومُحرِّرتي الخاصة حَنا لاين، بالإضافة إلى مُساعدي المؤقت روبين يو.

والشُّكرُ موصولٌ أيضاً إلى أصدقائي برنارد بيك وجيفري إبستين وستيف كوسلين وألان روثفيلد وكلّ من مايكل وجاكي هالبريخ على التعليقاتِ القيمة التي زوّدوني بها بخصوص مُحتوى الكتاب.
وقد ألهمتني وناقشتني وشجعتني كلّ من زوجتي كارولين وابنتي إيلّا، كما قام ابنيّ إيلون وجامين وابن أخي آدم وبنات أخي رانا وحَنا وكذا أخي ناثان وزوجة أخي، ماريلين، بتقديم الكثير من المُقترحات التي أثرَت في مُحتوى الكتاب بكل ما تحملهُ الكلمة من معنى، لهذا لا تُسعفني الكلمات لأعبر لهُم جميعاً عن عظيم شكري وتقديري لِجهودهم.

وفي الختام، أتقدم بعظيم الشُّكر والامتِنان للشعب الإسرائيلي عموماً، هذا الشعبُ الذي قدّم تضحياتٍ تاريخيّة مهولة من أجل تحقيق السلام والازدهار والديموقراطية أثناء مواجهةِ كمٍ هائلٍ من الكراهية والعنف. كما وأتقدم بجزيل الشُّكر أيضاً لدعاة وناشطي السلام من كلا جانبي الصراع، خاصة أولئك الذين ضحّوا بحياتهم وقدّموها ثمناً رخيصاً حتى يعيشَ الآخرون بأمن وأمان وسلام.

تَمهيد للنسخة العربية

يوئِل قوليق

السابع عشر من كانون الأول 2022م

بعد مضيّ عَقدين من الزمن على نشر كتاب *القضيّة الإسرائيلية* عام 2003م، حيث تغيّرت الكثير من الأمور والأحداث فيما ظلّت المياهُ راكدة فيما بالنسبة لأمورٍ أُخرى بَقيَت على حالها دون أيّ تغيير. في الوقت نفسه فإن المُتناقضات الظاهرة للتغيير من جهة، والاستمرارية في عملية التغيير من جهة أخرى، هما في الحقيقة بمثابة وجهان لعُملة واحدة، شأنها في ذلك شأن أي قضية تاريخية أخرى. ومن هذا المُنطلق فإن الأمور التي ظلّت على حالها لا يُمكن تَفسيرها سوى من منظور المُتغيّرات، والسؤال الذي يطرحُ نفسه هُنا: ما هي الأمور التي ظلّت باقية على حالها دونما تغيير؟

وأحد أبرز القضايا التي ظلّت مياهها راكدة هي قضية الصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ، وحقيقة أن الفلسطينيين لا زالوا يعيشون بدون دولة مستقلة حتى يومنا هذا، في ظلّ حُكم ذاتيّ يتزامن مع استمرارِ الاحتلال العسكريّ الإسرائيليّ وتَواصُلِ التوسّع الاستيطانيّ في الضفة الغربية. كما لا زال الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غَزة يقبعون تحت حُكم السلطة الفلسطينية الفاسدة التي تخلو من أي منظومة للمساءلة أو المحاسبة، مما جعل مسؤوليها يفشلون في تحقيق التنمية والازدهار للمواطنين الفلسطينيين الخاضعين لحكمِهم.

كما يواجهُ الكثير من الفلسطينيين - الذين تصنّفهم منظمة الأونروا على أنهم لاجئون - أشكالاً عديدة من التمييز العُنصري الذي يُمارسُ عليهم في الدول العربية التي يتواجدون فيها، تلك الدول التي لا زالت ترفضُ دمجهُم في المُجتمعات العربية ليكونوا جُزءاً من نسيجها الاجتماعي والسّياسي، بالتالي تجعلهم غارقين في وحل الفقرِ والحرمان من أبسط حقوقهم في المواطنة والحصول على الرعاية الصحيّة والعمل وغيرها من الحقوق. وبشكل عام يتواجد حوالي مليون ونصف المليون لاجئ فلسطيني في مخيمات اللجوء على الرغم من مضيّ عقودٍ طويلة على تهجيرهم من أراضيهم، ولِنكون دقيقين أكثر فغالبيّتهم لم يَنزحوا من أراضيهم بالفعل، ومن نزحوا في الحقيقة كانوا إما آباءهم أو أجدادهم.

والحال نفسه بالنسبة لعدد من القضايا التي ظلّت على مياهها راكدة على الجانب الإسرائيلي، فالتّهديدات التي تواجهها إسرائيل لا زالت موجودة حتى يومنا هذا، وهذه التهديدات تتجاوز في خطورتها أي تهديدات تواجهها أي دولة ديمقراطية أُخرى في العالم، خاصة وأنها نابعة من دول مُجاورة ومنظمات إرهابية تُحيط بحدود إسرائيل من كل جانب وتُضمِرُ لها مشاعر الحقد والكراهية، هذا عدا عن الدولة التي تطمح لامتلاك سلاح نووي واعدٍ لتتمكّن من مسح إسرائيل عن الخارطة. كما أن الكثيرَ من الدول العربية والإسلامية ما زالت لا تعترفُ بوجود إسرائيل، خاصة وأن عدداً كبيراً من تلك الدول المحيطة بإسرائيل تكادُ تكون في حالة أقربَ إلى حالة الحرب معها، لكن معادلة الرّدع والترسانة العسكرية الإسرائيلية

والتضحيات الجسيمة التي قدّمها الإسرائيليون لا زالت السبب الرئيسي وراء وجود إسرائيل الراسخ في هذه المنطقة.

كما أن التهديدات الإرهابية تواجهُ أجهزة الأمن الإسرائيلية والمدنيين الإسرائيليين على حد سواء، لكن على الرغم من هذا التوتر الدائم المحيط بدولة إسرائيل إلا أنها كانت ولا زالت قوة اقتصادية لا يُستهان بها، ومنارة للديمقراطية في الشرق الأوسط، دولة ذات نظام ديمقراطيّ يفصل بين السلطات الثلاث في الدولة، ويُمارس مواطنوها حقهم الديمقراطي بالانتخاب والترشّح وخوض انتخابات نزيهة وعادلة، بالإضافة إلى وجود إعلام ناشطٍ ومستقل تماماً يُمارِسُ نشاطه بكل حرية.

ومع ذلك، لا زالت إسرائيل تتمسّك بسياسة ضبط النفس والنسبيّة في ردود أفعالها، آخذة بعين الاعتبار ضرورة الحِفاظ على الأرواح حتى عندما تبالغ في ردود الأفعال تلك، خاصة وأنها محكومة بنظام ديمقراطي لا يُمكنه تجاوز القانون تحت أي ظرف.

الوقت نفسه، فإن طبيعة الصراع ظلّت باقيةً على حالها هي الأخرى، فالقيادات الإسرائيلية واصلت مدّ يدها للسلام مع الفلسطينيين، في حين أن القيادات الفلسطينية كانت ولا زالت ترفض ذلك. ومثلما تنازلت إسرائيل عن شبه جزيرة سيناء مُقابل توقيع اتفاقية السلام مع مصر عام 1979م، فقد أقدمت إسرائيل على خطوة مماثلة عام 2005م - أي بعد سنتين من تاريخ نشر هذا الكتاب - كبادرة حسن نية من أجل المضي قدُماً نحو السلام مع الفلسطينيين، وذلك بانسحابها من قطاع غزة بالكامل وهدمها أربع مستوطنات في الضفة الغربية، مع العلم أن الانسحاب من قطاع غزة كان خطوة يدفع ثمنها ملايين الإسرائيليين في وقتنا الحالي، خاصة أولئك القاطنين ضمن نِطاق الصواريخ التي تُطلقها حماس تجاه دولة إسرائيل.

ومثلما رفضَ الرئيس الفلسطيني السابق ياسر عرفات العرضَ الذي قدمهُ لهُ إيهود باراك بإقامة دولة فلسطينية مستقلة أثناء مباحثات كامب ديفيد، فقد رفضَ الرئيس الفلسطيني الحالي محمود عباس العرضَ الذي قدّمه له إيهود أولمرت أيضاً، وحتى تجميد البناء الاستيطاني من قبل إسرائيل بين سنتي 2009 – 2010م لم يكن كافياً من وجهة نظر الفلسطينيين لدَفع عملية السلام. والحال نفسه بالنسبة لبنيامين نتنياهو ويائير لَبيدْ، فكلاهما حاول خلال فترة توليه رئاسة الوزراء في إسرائيل دفع عجلة السلام من خلال مدّ يد الحوار مع السلطة الفلسطينية في رام الله، لكن دون جدوى.

بالتالي فقد أثبتَ الشعبُ الإسرائيلي وبجدارة امتلاكهُ النيّة الحقيقيّة لتقديم التنازلات من أجل تحقيق السلام مع الفلسطينيين، بشكل يفوق نيّة الفلسطينيين لتقديم التنازلات من أجل تحقيق السلام مع إسرائيل. ولنكون دقيقين أكثر، فإن مُبادرة إسرائيل ومدّها يد السلام مع الفلسطينيين لم تلقَ أيّ صدى إيجابيّ على الجانب الفلسطيني لدفع عجلة السلام، بل على النقيض من ذلك: حيث أدّت بوادر حُسن النية الإسرائيلية إلى المزيد من العُنف من قبل الفلسطينيين تجاه إسرائيل، فعانى الإسرائيليون من العمليات التي شنّها ضدهم الفلسطينيون والتي تضمنت تفجير الحافلات المدنية والأماكن العامة عقب فشل مباحثات كامب ديفيد، بالإضافة إلى الصواريخ التي بدأت توجّهُ من قِطاع غزة صوب إسرائيل منذ سنة 2005م، أي منذ الانسحاب الإسرائيلي من القطاع وحتى يومنا هذا.

في الوقت نفسه، وعلى الصعيد الدولي، ظلّت إسرائيل ضحيّة سياسة الكيل بمكيالين التي تتجذّر من ظاهرة معاداة السامية، تلك الظاهرة التي تحاول إخفاء نفسها تحت غِطاء معاداة الصهيونية. كما ظلّت إسرائيل في موضع التعرض للانتقادات اللاذعة على الرغم من وجود دول أُخرى ذات باع طويل في عالم انتهاك حقوق الإنسان وعلى رأسها الدول العربية، فهي الدولة الوحيدة التي تتعرّض لذلك السيل الجارف من الانتقادات الدولية والعقوبات، بل وإن كمية القرارات التي تُدين إسرائيل وتنتَقدها من الأمم المتحدة تتجاوزُ قرارات الإدانة والاستنكار التي أصدَرتها الأمم المتحدة بِحقّ دول العالم مُجتمعة.

كما أن عالم التلفيق وصناعة الكذب والافتراء على إسرائيل لا زال يعمل بوتيرة أكثر تشهيراً وأكثر إبداعاً في اختلاق الجرائم الواهية، بِدءاً من اتهام إسرائيل بالتجارة في الأعضاء البشرية، مروراً بارتكاب مذابح إبادة جماعية، وانتهاءً بمحاولات إذكاء نار الصراع داخل إسرائيل، هذا عدا عن محاولات نزع الشرعية عنها في المحافل الدولية. في الوقت نفسه، لا زالت الظروف المُحيطة بإقامة دولة إسرائيل والأسس التي قامت عليها موضع تشويه وتحريف دائم، فهي في موضع الاتهام الدائم بأنها تتحمل مسؤولية مقتل الفلسطينيين الذين يوصَفون بأنهم مُجرّد مدنيين في حين أنهم في الحقيقة مُقاتلون أو ربّما قُتِلوا على يد فلسطينيين آخرين. وبصريح العبارة، جميع هذه الأمور التي ذكرتها آنفاً لا زالت تُراوح مكانها، في حالة تُشبه "مَكانَك سِر".

على الجانب الآخر، نجدُ أن أحد الأمور التي تغيّرت بالفعل هو عدد الفلسطينيين والإسرائيليين الذين يؤمنون بإمكانية تحقيق السلام، مع التناقصِ المُطّرَدِ والواضِح في عدد المؤمنين بجدوى حلّ الدولتين على كلا الجانبين. وهذا التغيير، بطبيعة الحال، هو نتيجة مؤسفة لشلّال الدم المتواصل، وفي هذا السياق يعترفُ البروفيسور آلان دِرشويتس مؤلف كتاب *القضية الإسرائيلية* بحالة عدم الثبات المحيطة بدعم حلّ الدولتين من قبل الفلسطينيين والإسرائيليين على الرغم من إيمانه الدائم بهذا الحل، فيذكُرُ عبر صفحات كتابه قائلاً: "قد تتغير نتائج استطلاعات الرأي المؤيدة لحلّ الدولتين مع الوقت، خاصّةً أثناء الظروف الصعبة مثل الأوقات التي تتصاعد فيها وتيرة العنف بين الجانبين، أو الأوقات التي يرفض فيها الفلسطينيون والإسرائيليون تقديم التنازلات لبعضهم البعض".

ومما لا شك فيه بأن استمرار دوامة العُنف في هذا الصراع هو أمر يزيدُ من مدى رفض حلّ الدولتين، خاصة في ظلّ صعود تيارات سياسية مُتشددة لمَقاليد الحكم، بالإضافة إلى حالة انعدام الثقة الموجودة بين الجانبين والتي بلغت ذُروتها خلال السنوات الأخيرة.

أضف إلى ذلك أن حالة الذبذبة والتّشرذُم التي تسيطر على حركة فتح والسلطة الفلسطينية تُشير من ناحية نظريّة إلى عدم وجود أي نيّة سياسية حقيقية للاعتراف بإسرائيل، حتى لو كان ذلك الاعتراف مجرد حبرٍ على ورق. لكن على الصعيد الآخر نجدُ أن شعبيّة الأحزاب الفلسطينية المُتشددة التي تطمح لمَسح إسرائيل من الوجود مثل حركة حماس والجهاد الإسلامي بدأت بالتصاعد شيئاً فشيئاً على حساب التضاؤل المُطرّد في شعبية السلطة الفلسطينية بين الفلسطينيين. في الحقيقة، إن المُتأمل في الساحة الفلسطينية يجدُ أن السلطة الفلسطينية بدأت تفقدُ السيطرة تدريجياً على بعض مناطق الضفة الغربية مثل منطقة جنين ونابلس، والتي يتضح جلياً بأن المنظمات الإرهابية الفلسطينية قد نجحت في تشكيل بُنيةٍ تحتيةٍ للإرهاب فيها بمنتهى السهولة.

والحال نفسه ينطبق على المُجتمع الإسرائيلي الذي أصبح أكثر تشدداً وتطرّفاً في مواجهة الإرهاب المتواصل من جهة، ومحاولات نزع الشرعية عن دولة إسرائيل من جهة أُخرى، ذلك لأن مخاطر الإرهاب تفوقُ أي تهديد تتعرض له أي دولة ديمقراطية أخرى على مستوى العالم. في الوقت نفسه فإن الحكومات الإسرائيلية لم تقُدّم أي مبادرة سلامٍ للفلسطينيين خلال السنوات الأخيرة، فيما تصاعدت الأصوات المُنادية بضمّ الضفة الغربية وإقامة دولة إسرائيل العُظمى. كما أن السياسيّين اليمينيّين المُتشدّدين الذين كانوا يُصنّفون سابقاً على أنهم مُجرّد أقلّيات مُتطرفة لا تُمثّل المُجتمع الإسرائيلي، أصبحوا اليوم سياسيّين بارزين يتبوؤون مناصب حكومية مرموقة.

لكن وبجميع الأحوال فإن هذا التغيير السياسيّ في المُجتمع الإسرائيلي لا يُعزى إلى استمرار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي فحسب، بل يُعزى إلى عوامل أخرى أيضاً، فالليبرالية الإسرائيلية بدأت تتعرّض مؤخراً لنفس محاولات الإقصاء والقمع على يد القوى الشعبوية الأخرى في المُجتمع الإسرائيلي، هذه المُحاولات التي تتعرضُ لها جميع الديمقراطيات في العالم بدءاً من الولايات المتحدة مروراً بالهند وانتهاءاً بإيطاليا والسويد.

وقبل صدور الترجمة العربية لهذا الكتاب، تحدّث البروفيسور آلان دِرشويتس بكل وضوح عن نوايا الحكومة الإسرائيلية القادمة لتحجيم دور المحكمة الإسرائيلية العُليا، مُنتقداً مكوّناتها المتطرفة والتي تُنذر بقدومِ نهجٍ جديد في استخدام القوّة العسكرية في إسرائيل. ومن الجدير بالذكر أن انتقاداته للحكومة الإسرائيلية هذا لا تنفي كونه مؤيّداً مُخضرماً يقفُ بكل قوّة وصرامة في جبهة الدفاع عن إسرائيل.

وفي مُستهل توضيحه للطريقة التي يُنظَرُ بها للأخطاء الإسرائيلية، فقد واصل الكاتبُ الالتزام بالعهد الذي قطعه على نفسه منذ عقدين من الزمان في مُقدمة كتابه، حين قال: "إنني لا أدافع في كتابي هذا عن كلّ سياسة أو فعلٍ إسرائيلي، لكنني أدافع عن حق إسرائيل الطبيعي في الوجود والدفاع عن مواطنيها من الإرهاب وحماية حدودها من أعدائها". بالتالي فإن النيّة الصادقة التي بيّنها المؤلف في مُستهل حديثه عن الأخطاء التي ترتكبها إسرائيل عبر صفحات الكتاب وخلال مسيرة عمله الطويلة، تُثبت بما لا يدع مجالاً للشكّ مدى مصداقية ما يطرحهُ هذا الرجل الذي يطمح "لإظهار صورة حقيقية واقعية عن إسرائيل بحسناتها وسيئاتها".

إن ما ذكرتهُ آنفاً يُظهر بمنتهى الوضوح أن الكتاب لم يفقِد شيئاً من قيمته على الإطلاق، خاصة في ظلّ عدم تغيّر السّمات الرئيسيّة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي وعدم تغيّر الدوافع الرئيسيّة المُحركة لهذا الصراع. بالتالي ومن وجهة نظري فإن إصدار ترجمة عربية لهذا الكتاب يُعتبر عملاً متأخراً بعض الشيء، خاصة وأن الغالبية العظمى من قُراء كتاب *القضيّة الإسرائيليّة* هم قُراء يهودٌ وإسرائيليون، على الرغم من أنّ الرسالة التي يحملها الكتاب بين طيّاته تتضمنُ خِطاباً مُباشراً يواجهُ بكل تحدٍ الروايات التي يتبنّاها العالم العربي حول هذا الصراع. في الوقت نفسه فإن الكثير من الأكاذيب التي يدحضها ويُفنّدها البروفيسور آلان دِرشويتس عبر صفحات كتابه تنتشرُ بكثافة في دول الغرب وأروقة المُجتمع الدولي، لكن مدى انتشار تلك الأكاذيب قد بدأ بالتضاؤل نوعاً ما إذا ما قورنَ بواقع تفشيها في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لهذا فإن النُسخة المُترجمة للغة العربية من هذا الكتاب هي نُسخة مُثيرة جداً وتحمل في طياتها طابع التحدّي للقارئ وتتضمنُ محتوىً بنّاءً جداً.

والكتابُ نفسه مُقسّمٌ إلى فصول عديدة يُمكنُ قِراءتها على حِدة إذا ما رَغب القارئ بذلك، وفي كل فصل يقومُ المؤلّف بتَفنيد الاتهامات الرئيسية التي عادة ما يتمّ توجيهها لإسرائيل، والتي تنتشرُ كالنار في الهشيم في العالم العربي على وجه الخصوص، وعلى رأسها اتّهام الحركة الصهيونية بأنها حركة امبريالية استعمارية، وبأن الدولة اليهودية قامَت على أنقاض التطهير العرقي الذي مارسته إسرائيل بحقّ الفلسطينيين، واتّهام اليهود باستغلال ما حدث في المحرقة (الهولوكوست)، واتّهام إسرائيل بأنها المسؤولة عن الحروب التي وقعت بينها وبين الدول العربية، وبأنها مسؤولة عن ارتكاب جرائم تعذيب وإبادة جماعية بحقّ الفلسطينيين، وأخيراً وليس آخراً: اتّهام إسرائيل بأنها المُنتهِكُ الأوّلُ لِحقوق الإنسان في العالم.

كما أن الرسالة التي يحملها كتاب *القضيّة الإسرائيلية* بين طيّاته هي رسالة ترتبطُ بالواقع الحالي أكثر من أي وقتٍ مضى، خاصة في ظلّ القرار المُجحِف الذي اتخذهُ النائب العام في محكمة العدل الدولية بإجراء تحقيق في "مُجريات الأوضاع في فلسطين"، حيث حَذّر مؤلّف الكتاب من أن التحيّز المُجحِفَ ضد إسرائيل هو السبب الحقيقي الذي يقف خلف قرارٍ كهذا، وبأن سياسة العالم في معاملة إسرائيل على أنها "البطة السوداء" بين باقي دول العالم قد بدأت تتخذ طابعاً ومَنحىً جديداً.

كما أن كتاب *القضيّة الإسرائيلية* يُعيد التأكيد مرة أُخرى على ضرورة تَذكير الساسة المُتطرفين حين يتولّونَ مقاليد الحُكم بأن "الطريق الوحيد للسلام هو الحلّ الذي يتضمن الاعتراف بحقّ الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني في تقرير المصير".

وعدا عن هذا كله، فإن كتاب *القضيّة الإسرائيلية* قد جدّد الارتباط بجانبٍ مُحدّدٍ من جوانب التغيير الذي لم أتحدث عنه بعد، وهو التغييرُ الذي شهدته السنوات الأخيرة في حالة التقارب بين إسرائيل وعدد من الدول العربية والإسلامية مثل المغرب والسودان والإمارات العربية المتحدة والبحرين، وهو تغيير إيجابي تمخّض عن اتفاقيات أبراهام للسلام، هذا الاتفاق الذي رأى النور عقب الإعلان عن التعاون بين الدول الموقعة على هذا الاتفاق فيما يتعلق بقضايا مشتركة عديدة مثل الدفاع والصحة والصناعة والزراعة، خاصة بعد أن رأت تلك الدول العربية والإسلامية نموذج الاقتصاد الإسرائيلي الخَلّاق من جهة، وبعد أن سَئمَت من عدم إقدام الفلسطينيين على القيام بأي خطوة من شأنها إنهاء الصراع الفلسطينيّ الإسرائيلي الذي لطالما كان يفرض نفسه على العلاقات العربية الإسرائيلية. وفي هذا السياق يقتبسُ مؤلف الكتاب من حديث رئيس الاستخبارات السعودية السابق الأمير بندر في مستهل حديثه عن أسباب فشل مباحثات كامب ديفيد للسلام، هذا الحديث الذي يوضح بأن العالم العربي قد سئِم هذا الصراع فِعلاً، حيث قال الأمير بندر مُخاطباً الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات آنذاك: "إذا خسرنا هذه الفرصة فسيكون هذا جريمة بحقّ الفلسطينيين، بل جريمة بحقّ المنطقة بأكملها".

بالتالي قرَّرَت دول عربية كثيرة ألا تكون جُزءاً من هذه الجريمة بعد فشل مباحثات كامب ديفيد، وعِوضاً عن ذلك بدأت الدول العربية تنظر إلى "القضية الإسرائيلية" من منظور خاص بها، منظور يعتمد أكثر على قضايا سياسية وإقليمية تتعلق بالمنطقة ككل. لكن وبجميع الأحوال فإن هذا المنظور العربي الرسمي الجديد للقضية الإسرائيلية لم يكن بصدد حل الكثير من الإشكاليات الرئيسية المتعلقة بالرواية العربية وطريقة رؤيتها لإسرائيل، الأمر الذي لن يكون مُقنعاً بالشكل الكافي لتغيير أفكار ومعتقدات الشعوب العربية حولها، خاصة وأنه يتجنب كلّ ما له علاقة بقضية السلام مع إسرائيل. وباعتقادي أن

التطرق للأحقاد المتجذرة في نفوس العرب والفلسطينيين تجاه إسرائيل والوقوف على أسبابها وحقيقتها يمثل الخطوة الأولى على درب تحقيق السلام الحقيقي بين الشعوب، خاصة حين تحذوَ الشعوب العربية حذوَ قياداتها وحكوماتها في تحقيق السلام مع إسرائيل. وكتاب *القضية الإسرائيلية* يُعتبر وسيلة في غاية الأهمية لتحقيق هذه الغاية، نظراً لتطرّقه لتلك القضايا على وجه التحديد.

من جهة أخرى، فإن سُمعة البروفيسور آلان دِرشويتس تجعلُ من هذا الكتاب محطّ اهتمام واسع لدى القارئ العربي، خاصة وأنهُ واحد من أبرز خُبراء القانون والتشريع على مستوى العالم، بالإضافة إلى كونه واحداً من أبرزِ مؤيّدي إسرائيل الذين لا يتوانون لحظة عن إبداء مُعارضتهم لسياساتها حين يرون خطأ تلك السياسات. كما أن الكتاب سيجذبُ من يتملّكهم الفضول والشكّ في مدى وجود قضيّة إسرائيلية بالفعل، لأن مواضيع الكتاب وروح التحدّي والمُباشرة التي يتسم بها أسلوبه من شأنهما أن يجذِبا انتباه القراء دون أدنى شكّ.

إن هذا الكتاب هو بمثابة تحدٍ للكثير من الأفكار التي يحملها القراء حول هذا الصراع، بل وربما يؤثّر هذا الكتاب عليهم إلى حد كبير، ففي عام 2005م قام شاب بريطاني مُسلم يدعى قاسم حافظ بقراءة كتاب *القضية الإسرائيلية*، وعلى حد تعبير قاسم فإنه "اشترى الكتاب حتى يتمكن من تفنيده والردّ عليه"، خاصة وأن قاسم نشأ وترعرع بين أحضان عائلة مسلمة مُحافظة، وخلال فترة شبابه خاض تجربة كانت تودي به إلى شِباك التشدّد والتطرّف. وفي اليوم الذي رأى فيه الكتاب في المكتبة، كان قاسم جاهزاً ليكون مُجاهِداً من أجل تحرير فلسطين، إلا أنّ مُحتوى الكتاب كان بمثابة الصّدمة بالنسبة له، فيقول قاسم مُعلقاً على ذلك: "لقد كنت جاهزاً لتفجير نفسي، إلا أن قراءة هذا الكتاب جعلتني أُفكّر ملياً في الكثير من المعتقدات التي كانت راسخة بداخلي حينها". بالتالي كان هذا الكتاب بمثابة بِذرة التغيير التي جعلته يبدأ بقراءة المزيد عن إسرائيل، بل ووصل به المطاف إلى زيارتها بهدف التعرف عليها أكثر عن كثب. وبنهاية المطاف، تحوَّل قاسم من مؤيّد للحقوق الفلسطينية إلى ناشط مُؤيّد لإسرائيل.

أخيراً وليس آخراً، إن ترجمة كتاب القضية الإسرائيلية للغة العربية من شأنها أن تصنعَ تجارب تغيير إيجابي مماثلة لتجربة قاسم، لكن على مستوى أكبر بكثير، فالكِتاب سيساعدُ في صُنع هذا التغيير في العالم العربي الذي هو بأمسّ الحاجة إليه، هذا التغيير القائم على إنهاء حالة الرفض لإسرائيل واجتثاث مشاعر الحقد والكراهية تجاه كل ما هو إسرائيلي، وهذا بطبيعة الحال أمرٌ يظلّ مرهوناً بطبيعة القُرّاء أنفسهم.

يوئِل قوليق

كاتب مقدسيّ وخرّيج قسم التاريخ والفلسفة السياسية من جامعة كامبريدج وباحثٌ في الشؤون اليهودية والإسرائيلية وشؤون الشرق الأوسط.

مُقدِّمة

يُواجِهُ الشعبُ اليهوديّ في إسرائيل سيلاً من الاتهامات في المحافل الدولية، ومن ضمن الاتهامات الموجهة لإسرائيل هو أنها دولة إجرام، وبحسب زعمهم فهي الدولة الأولى على مستوى العالم في انتهاك حقوق الإنسان بصورة تشبه تماماً ما اقترفه النازيون، بل ووصل الأمر إلى تصوير إسرائيل على أنها العقبة الرئيسية أمام تحقيق السلام في الشرق الأوسط، بدءاً من أروقة الأمم المتحدة وصولاً إلى أروقة الكليات والجامعات. ويتم استهداف إسرائيلَ وحدها فيما يخص الإدانة والتجريد المنهجي من الاستثمارات والمقاطعة والشيطنة، كما يُهدّد قادتها بالملاحقة القضائية باعتبارهم "مجرمي حرب"، بل ويتعدى الأمر حدود ذلك ليصل إلى اتهام أصدقائها ومؤيّديها بالولاء المزدوج لدولهم ولإسرائيل في الوقت نفسه، بالإضافة إلى اتّهامهم بأنهم ذوو نظرة محدودة وضيّقة لمجريات الواقع.

بالتالي آن الأوان لتقديم دفاع قوي عن القضية الإسرائيلية أمام محكمة الرأي العام العالمي، وإنني لا أدافع في كتابي هذا عن كلّ سياسة أو فعلٍ إسرائيلي بقدر ما أدافع عن حق إسرائيل الطبيعي في الوجود والدفاع عن مواطنيها من الإرهاب وحماية حدودها من أعدائها. كما أنني أوضح في كتابي هذا كيف أن إسرائيل لطالما امتلكت النية لقبول حل الدولتين الذي يعتبر بمثابة خريطة الطريق لإحلال السلام في المنطقة، في حين أن القيادات العربية هي التي كانت ترفض وبشدّة وجود دولة ذات أغلبية يهودية في أرض فلسطين حتى لو كانت ذات مساحة محدودةً جداً.

إنني أحاول عبر كتابي هذا تقديم صورة واقعية عن إسرائيل بحسناتها وسيّئاتها، باعتبارها دولة ديمقراطيةً مزدهرةً متعدّدة الإثنيات والأعراق، في تشابه كبير مع الواقع الديمغرافيّ للولايات المتحدة الأمريكية، خاصة فيما يتعلّق بتوفير حياة أفضل لجميع مواطنيها سواء كانوا من اليهود أو المسلمين أو المسيحيين، أضِف أن حياة العرب والمسلمين في إسرائيل تعتبرُ أفضل بكثير من حياتهم وواقعهم في الدول العربية والإسلامية.

كما أنني أسلّط الضوء على مُنتقدي إسرائيل الذين لا يوجّهون انتقاداتهم اللاذعة لدولٍ تحتل المراتب العليا في قائمة الدّول المُنتهِكة لحقوق الإنسان، كون هؤلاء النُقّاد أنفسهم يتحيّزون لطرفٍ دون آخر. إنني جادٌ جداً في اتهامي هذا ومستعد للدفاع عنه، مع العلم أنني لا أتهم جميع منتقدي إسرائيل بمعاداة السامية، ولأكون واضحاً أكثر فإنني شخصياً أعتبر نَفسي أحد مُنتقدي سياسات وبعض تصرّفات إسرائيل عبر السنين، شأني في ذلك شأن كل مُؤيدٍ وداعم لها حول العالم، بل وحتّى مواطنيها واليهود الأمريكيين أيضاً ممن كانوا ولا زالوا ينتقدون السياسات الإسرائيلية طوال الوقت. لكنني من ناحية أخرى أنتقدُ عدة دول أخرى، بما فيها دولتي والدول الأوروبية والآسيوية والشرق أوسطية طالما أن انتقادي هذا هو انتقاد موضوعيّ ومُنصِف وموجود في سياق منطقيّ وعادل، بل إنني أؤمن بضرورة تشجيع هذا النوع من النقد البنّاء عوضاً عن الاستهانة به وقمعه. لكن حين يكون الشعب اليهوديّ وحده عُرضة للانتقاد اللاذع على الرغم من وجود دول وشعوب تقترفُ جرائم أفظع بكثير مقارنة بما يحدث في إسرائيل وبين

ما يحدث في دول أخرى، حينها يتخطى هذا النقد حدود العدل إلى الحماقة، بل ويتعدى حدود المقبول ليصل إلى مرحلة معاداة السامية.

وقد كان الصحفي المعروف في صحيفة *النيويورك تايمز* توماس فريدمان محقاً حين قال: "إن انتقاد إسرائيل بحد ذاته ليس فعلاً مُعادياً للسامية، وهذه مغالطة فادحة بكل المقاييس. لكنّ انتقاد إسرائيل وحدها بهدف تصويرها بصورة مُشينة وعزلها دولياً ومحاولة فرض العقوبات عليها بطريقة لا تتناسب أبداً مع كمية الانتقادات الموجه لأي دولة أخرى من دول من الشرق الأوسط هو فعلٌ معادٍ للسامية، بل وإن عدم توضيح هذه الفكرة المركزية هو قمة الافتراء والكذب"[1]. إن أدقّ وأنسبَ تعريفٍ لمعاداة السامية هو الحديث عن صفة سيئة أو فعل سلبي يقترفهُ البشر عُموماً، لكن لا يتم توجيه اللوم لأحد *إلا* لليهود وحدهم في حال مارسوه أو اقترفوه، فهذا تماماً ما اقترفهُ هِتْلِر وسْتَالِينْ، وهو ما اقترفه الرئيس السابق لجامعة هارفارد أ. لُورِنس لُوِيلْ خلال عشرينيات القرن الماضي عندما حاول الحد من عدد اليهود المسموح لهم بالدراسة في جامعة هارفارد بحجّة أن "اليهودَ غَشّاشون مُحتالون". وحينما اعترض أحد خريجي الجامعة على هذا القرار المُجحِف استناداً إلى حقيقة أن غير اليهود يغشّون أيضاً، ردّ عليه لُوِيلْ قائلاً: "إنك تغير الموضوع، أنا أتحدث عن اليهود فقط!" لذلك، حين يوضع أولئك الذين ينتقدون إسرائيل وحدها دون أعدائها في نفس الموقف، فهم أيضاً يردّون قائلين: "إنكم أيضاً تغيرون الموضوع، فنحن نتحدث عن إسرائيل فقط!".

كما سيُثبتُ كتابيَ بما لا يدعُ مجالاً للشك بأن إسرائيل بريئة من التهم الموجهة إليها، وسيثبتُ أيضاً بأنه لم يسبق لأي شعبٍ آخر أن واجه تحدياتٍ مماثلة عبر مر التاريخ مثل التي واجهتها ولا زالت تواجهها إسرائيل، كونها مُلتزمة بالحفاظ على مستوىً عالٍ من حقوق الإنسان والتصرّف بمنتهى الحساسية والحذر حفاظاً على سلامة المدنيين الأبرياء والعمل في ظل قوانين الشرعية الدولية، بل ولم يسبق لأي شعب آخر أن غامر مثلما غامرت إسرائيل مراراً وتكراراً من أجل تحقيق السّلام.

كما ويتضمّن كتابي أفكاراً جريئة إلى حدٍ ما، وأنا مستعدّ للنقاش والدفاع عنها بالحجة والدليل الذين قد يدهشان مَن يستمدّون معلوماتهم من مصادر متحيزة وغير محايدة. فعلى سبيل المثال، إسرائيل هي الأمة الوحيدة في العالم التي يتم فرض سلطة القضاء فيها على الجيش حتى في أوقات الحروب[2]، وهي الدولة الوحيدة في التاريخ المُعاصر والتي قامَت بإعادة أراضٍ متنازعٍ عليها إلى أعدائها بعد أن نالتها خلال حروب خاضتها دفاعاً عن النفس دون أي مقابل سوى السلام. كما وتعد إسرائيل الدولة الوحيدة التي فاق عدد قتلاها من المدنيين الأبرياء عدد المدنيين الذين تسببت في قتلهم أثناء الحروب. لذلك فأنا أتحدى منتقدي إسرائيل أن يأتوا بأي بيانات أو أرقام أو إحصائيات تُثبتُ مزاعمهم التي يصوّرون بها إسرائيل على أنها " منارة لمُنتهكي حقوق الإنسان حول العالم"[3] مثلما قال أحد مُنتقدي إسرائيل ذات مرة، وأنا على قناعة تامّة بأنهم لن يقبلوا هذا التّحدي.

وحين يتم اتهام الأفضل بكونه الأسوأ، عندها فقط يجب أن يتم تسليطُ الضوء على من قام بتوجيه الاتهام، والذي أؤكد مرة أُخرى بأنه متعصّب ومنافق، أو على الأقل جاهل جداً بما يحدث في الواقع، إذ يجب على هؤلاء الذين يُلقون بهذه الاتهامات جزافاً أن يدخلوا قفص الاتهام إلى جانب أولئك الذين ينحازون ضد الشعب والأمة والديانة والثقافة اليهودية دون غيرها موجهين لها إدانات باطلة زائفة.

كما أنني أستندُ في كتابي هذا على طرحٍ هام جداً، وهو أن حلّ الدولتين بالنسبة لكلا الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني هو أمر حتميّ ومرغوب فيه. لكن في الوقت نفسه لا يزال هذا الحلّ موضِعَ خلاف شديد، وهو ما أثبته فشل مفاوضات كامب ديفيد ومباحثات طابا سنتي 2000م و2001م التي كانت تسعى للتوصل إلى تسوية مقبولة بين الطرفين، وهو ما أثبتته كذلك المضادّات التي أحاطت بـ"خارطة طريق السلام" سنة 2003م.

ومن وجهة نظر واقعية، يوجدُ أربع مُقترحات بديلة لاحتمالية تعايش اليهود والفلسطينيين بسلام في دولتين متجاورتين: المُقتَرَحُ الأول هو الحلّ المرغوب به لدى الفلسطينيين والذي اقترحته حماس بالإضافة إلى الرافضين لحق إسرائيل في الوجود (الذين يتم الإشارة إليهم عادةً بمحور المُمانعة)، وهو حلّ يقوم على أساس تدمير إسرائيل ومسح الدولة اليهودية من خارطة الشرق الأوسط.

أما الحل الثاني، وهو بالمناسبة حل تُفضّله فئة محدودة جداً من الأصوليين اليهود بالإضافة إلى من يحملون فِكراً بإمكاننا وصفه على أنه فِكرٌ توسّعي، حيث يقوم على أساس الضمّ الكامل والدائم للضفة الغربية وقطاع غزة، وفي هذه الحالة ستقوم إسرائيل بطرد ملايين العرب الذين يعيشون في هذه المناطق أو باحتلالها.

وبالنسبة للحلّ الثالث فهو مقترح في الأساس من قِبلِ الفلسطينيين ومرغوب به من قبلهم إلى حد ما، لكنهم لا يرغبون فيه في الوقت الحالي، فهو حلّ يقوم على فكرة تأسيس شكل من أشكال الكونفدرالية بين الضفة الغربية ودولة عربية أخرى مثل سوريا أو الأردن. أما المُقترحُ الرابع (وهو المُقترحُ الذي رُفِضَ تحت ذريعة أنه سيحوّل دولة إسرائيل إلى دولة فلسطينية تبعاً لمُعطيات الأمر الواقع التي ستفرضها تبِعات هذا الحلّ)، فيقوم على أساس إقامة دولة واحدة ثنائية القومية.

واستناداً إلى معطيات الواقع فإنه من المستحيل قبول أيّ من هذه المقترحات، إذ أن التسوية العقلانية الوحيدة والتي من الممكن أن تمهد الطريق للسلام هي تلك التي تعترف بحق تقرير المصير لكلّ من الإسرائيليين والفلسطينيين، بغض النظر عن المخاطر والتبعات التي تُرافقُ هذا الحلّ.

كما يبدو أن التوصل لتفاهم مشترك فيما يخص حل الدولتين لإنهاء الصراع العربيّ الفلسطيني-الإسرائيلي هو أمر بعيد المنال، الأمر الذي يشكل في حد ذاته معضلة مستعصية جداً. إن العالم بأسره يتبنّى حل الدولتين كمقترح لإنهاء الصراع، بما في ذلك الأمريكيون أنفسهم، ومثلما وضّحت سابقاً فإن غالبية الإسرائيليين مستعدون لتقديم التنازلات مقابل السلام (هذه المعلومات كانت صحيحة حتى تاريخ نشر الكتاب سنة 2003م)، بل وأضحى هذا الموقف رسمياً لدى السلطة الفلسطينية والحكومات المصرية والأردنية والسعودية والمغربية. كما أنه لا يؤمنُ بغير هذا الحل سوى المتشددون من الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، إضافةً إلى سوريا وإيران وليبيا الذين يُؤمنون بأن مساحة الأرض التي تُشكل اليوم إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة يجب أن يحكمها طرفٌ واحد، إما الإسرائيليون لوحدهم أو الفلسطينيون لوحدهم.

ويرفض بعض الأكاديميين المعارضين لإسرائيل من أمثال نعوم تشومسكي وإدوارد سعيد مقترح حل الدولتين، حيث يقول تشومسكي: "لا أعتقد بأنها فكرة جيدة"، رغم أنه اعترف بأنها قد تكون "أفضل من العديد من الأفكار المتعفنة التي تم طرحها على طاولة النقاش". يبدو أن تشومسكي لطالما فضّل

ولازال يفضل حل دولة اتحادية فدرالية كتلك الأنظمة التي كانت موجودة سابقاً في لبنان ويوغسلافيا،[4] لكنه يفضل أيضاً تجاهل حقيقة أن المطاف انتهى بكلا هذين النموذجين بحرب أهلية دموية، ولكن نعوم تشومسكي يهتمّ بالنظرية أكثر من التطبيق العمليّ لها. أما إدوارد سعيد فقد عارض بشدة كل حلّ يسمح بوجود إسرائيل كدولةٍ يهودية، فيقول في هذا الصدد: "أنا لا أؤمنُ بحلّ الدولتين بأي شكل من الأشكال، أنا أؤمن فقط بحلّ الدولة الواحدة"[5]، حيث يفضل إدوارد سعيد ونعوم وتشومسكي دولةً ثنائية القومية، رغم أن هذا في الواقع حل نخبويّ وغير عمليّ ولن يُطبّقَ إلا بفرضه بالقوّة على الطرفين باعتبار أن الفلسطينيين والإسرائيليين سيرفضونه بالطبع، ولن يقبلوه إلا في حالة واحدة/ حين يكون مجرد حيلة لتدمير الطرف الآخر.

ولنكون دقيقين أكثر، فقد تتغير نتائج استطلاعات الرأي المؤيدة لحلّ الدولتين مع الوقت، خاصّةً في الظروف الصعبة التي تتصاعد فيها وتيرة العنف بين الجانبين، أو الأوقات التي يرفض فيها الفلسطينيون والإسرائيليون تقديم التنازلات لبعضهم البعض، لكن المُتعقّلين من كلا الجانبين سرعان ما يُدركون أن آمال البعض واعتقادهم بأن الأرض حق إلهي حصريّ لهم ما هو إلا إثبات بأنهم لن يقبلوا أبداً بحل الدولة الواحدة. بالتالي فإن حتميّة وصواب القرار بتقديم التنازلات في سبيل تحقيق حلّ الدولتين هو أمر أساسيّ لبدء أي محادثات تسعى للتوصّل إلى تسوية لهذا الصراع الأليم

وينبغي تحديد نقطة بداية متفق عليها، وهذا أمر في غاية الأهمية للمضي قدماً في أي نقاشٍ حول الحلّ، لأن كل طرف في هذا النزاع الطويل يرغب في سرد روايته التي يُطالب بها بالأرض استناداً إلى فترات مختلفة من التاريخ، وهذا أمر ليس بالمفاجئ، على اعتبار أن الدول والشعوب المتنازعة دوماً ما تختار نقطة محددة لبداية لروايتها الوطنية، وهي النقطة التي تدعم ادعاءاتها ومظالمها دون أدنى شكّ.

وعندما سعى المستعمرون الأمريكيون إلى الانفصال عن إنجلترا، بدأ إعلان استقلالهم بسرد رواية انطلاقاً من فترة "الإصابات وأخذ السلطة عنوة" والتي ارتكبها ملك إنجلترا جورج السادس، مثل "فرض ضرائب دون موافقة المُستعمَرين" و"وضع قوات كبيرة مسلحة من جيوش المُستعمِرين في الأراضي المُستعمَرة".

في الوقت نفسه، ندّد أولئك الذين عارضوا فكرة الانفصال عن انجلترا بالأخطاء التي ارتكبها المُستعمِرون، مثل رفضهم دفع ضرائب معينة والاستفزازات التي وجهت ضد الجنود البريطانيين في أمريكا. وبالمثل، فإن إعلان الاستقلال الإسرائيلي يبدأ بكون أرض إسرائيل مهداً للشعب اليهودي، حيث أقاموا مملكتهم الموحدة للمرة الأولى في التاريخ على يد الملك داوود ومن قبله من اليهود الذين عاشوا في هذه البقعة من الأرض منذ عهد ابراهيم عليه السلام، ووهبوا للعالم الكتاب اليهودي الأبدي المقدس، كتاب التوراة. في الوقت نفسه يبدأ الميثاق الوطني الفلسطيني الأصلي بعبارة "الاحتلال الصهيوني"...هذا الميثاق الذي يرفض أي" ادّعاء بوجود روابط تاريخية أو دينية بين اليهود وفلسطين"، ويرفضُ "قرار تقسيم الأمم المتحدة لأرض فلسطين الانتدابية"، وبالتأكيد يرفضُ "إقامة دولة إسرائيل".

بالتالي فإن أي محاولة لحل الخلاف بين الجانبين تصبح معقدة إذا استمر هذا المنوال، خاصة حين يُشكك كلا الطرفين في الحقائق التاريخية، وبالأخص المتشددين من الإسرائيليين والعرب، الأمر الذي يُحدثُ مزيداً من الجدل غير الواقعي على كلا الجانبين. ولذلك يتوجب الحصول على سرد تاريخي معتمد

للتاريخ القديم والحديث لهذه الأرض وتركيبتها الديمغرافية المتغيرة باستمرار، لا لسببٍ سوى التوصل إلى تفاهم مُشترك على كلا الجانبين، وبالطبع يمكن للأشخاص الحكماء استخلاص مثل تلك الحقائق، لينتج عن ذلك وجود أرضية مشتركة للحوار، ولكن على أرض الواقع تم الاتفاق فقط على عدة أمور لا على الرواية ككل ونقاط الخلاف بين الجانبين، حيث يرى الطرف الأول الحقائق صواب من وجهة نظرة بينما الآخر يراها مُخطئة تماماً.

بالتالي فقد خلّف هذا الموضوع نوعاً من التفاوت في الإدراك وذلك لعدة عوامل، منها أنه في بعض الأحيان ينظر لحدث متفق عليه بتفسير مختلف - كما سنرى في الفصل الثاني عشر-، فعلى سبيل المثال يتفق الجميع على أن مئات الآلاف من العرب عاشوا في السابق فيما يعرف الآن بدولة إسرائيل ولم يعودوا يعيشون هناك. على الرغم من أن العدد الدقيق لا زال موضع خلاف، فإن الخلاف الرئيسي هو ما إذا كان جميع هؤلاء اللاجئين أو معظمهم أو بعضهم قد تم طردهم من قبل إسرائيل، أو غادروا لأن القيادات العرب هي التي طلبت منهم ذلك، أو ربما تكون هذه العوامل جميعها صحيحة في الوقت نفسه. هناك خلاف آخر حول الفترة الزمنية التي عاشها هؤلاء اللاجئون بالفعل في الأماكن التي غادروا منها، خاصة بعد أن عرفت الأمم المتحدة اللاجئ الفلسطيني بأنه - خِلافاً أي لاجئ آخر في التاريخ - هو الشخص الذي عاش فيما أصبح الآن يُعرفُ بدولة إسرائيل لمدة عامين فقط قبل مغادرته منها.

ولأنه من المستحيل إعادة إحياء الحقائق الدقيقة لما حدث في حرب 1948م التي شنتها الدول العربية ضد إسرائيل، فإن الاستنتاج الوحيد الذي يمكننا التأكد منه تماماً هو أنه ليس بإمكاننا أن نجزم بحقيقة الأسباب والعوامل التي ادّت لتهجير الفلسطينيين، وفيما إذا كان معظم العرب الذين غادروا إسرائيل بمحض إرادتهم قد تم طردهم بالفعل، أو ربما واجهوا مجموعة من الظروف التي دفعتهم إلى الانتقال من مكان إلى آخر. وقد فتحت إسرائيل مؤخراً العديد من أرشيفاتها التاريخية أمام الباحثين والمختصين من العلماء، ووصلَت تلك المعلومات المتوفرة حديثاً إلى المزيد من الأفكار والتفسيرات ولكنها لم تنهِ ولن تُنهيَ حالة الجدل القائمة حالياً [6] حول هذه القضية

في الوقت نفسه، فإن ما تعداده ثمانمائة وخمسون ألف يهوديّ مزراحيّ وسفرديّ ممن عاشوا في الدول العربية قبل سنة 1948م قد انتهى بهم المطاف مُهاجرين إلى إسرائيل، وقد أُجبروا على المغادرة أو تركوا بلدانهم بمحض إرادتهم أو عانوا من الخوف والترهيب نتيجة العصبية الدينية التي مورست بحقهم. ومرة أخرى نجدُ أننا عاجزون عن معرفة الأحداث الحقيقية لما حدث حينها، خاصة وأن الدول العربية لا تحتفظ بالسجلات والوثائق التاريخية وترفض اطّلاع أي جهة على ما هو موجود منها.

كما يحق لكل جانب سرد روايته الذاتية طالما أنه يدرك أن الآخرين قد يفسرون الحقائق بشكل مختلف نوعاً ما. وفي بعض الأحيان يكون الخلاف حول تعريف المصطلحات بدلاً من تفسير الحقائق. فعلى سبيل المثال، غالباً ما يزعم العرب أن إسرائيل قد خُصِّصت لها 54٪ من أرض فلسطين، على الرغم من حقيقة أن 35٪ فقط من سكان تلك الأرض كانوا يهوداً [7]. وعلى الجانب الآخر، فإن الطرف الإسرائيلي يؤكد بأن اليهود كانوا أغلبية واضحة في *أجزاء* من الأراضي المخصصة لإسرائيل عندما قسمت الأمم المتحدة الأراضي المتنازع عليها. بالتالي ومثلما نلاحظ، فإن التعريفات الدقيقة ووضع الأمور في نصابها الصحيح من شأنه أن يساعد كثيراً في جسر الهوّة وإزالة الخلافات بين الجانبين.

كما توجد نقطة هامة جداً هنا: يجب أن تتضمن نقطة البداية لحل الصراع فكرة السقوط بالتقادم لأحداث الماضي، فمثلما لم يعد بإمكان إسرائيل الاستمرار في الحديث عن حقيقة طرد ونفي اليهود من أرض إسرائيل في القرن الأول للميلاد على يد الرومان، كذلك يجب على العرب أن يتخلوا عن المضي قدماً في الحديث عن الأمور التي مضى على وقوعها زمن طويل. كما ويجب الاعتراف بأنه بمرور الوقت يصبح من الصعب تحديد التفاصيل وإعادة إحياء احداث الماضي بشكل دقيق، خاصة وأن الذاكرة السياسية لكلا الجانبين مملوءة بالألم ومن شأنها أن تكون مصدراً لتغيير الحقائق أحياناً، مصداقاً لما ذُكر في هذه المقولة: "الحقائق نوعان: حقائق حقيقيّة وحقائق واقعية".

وفيما يتعلق بالأحداث التي سبقت هجرة العَليا اليهودية الأولى إلى فلسطين عام 1882م (وهي الهجرة الأولى للاجئين اليهود من أوروبا إلى فلسطين)، فإننا نجدُ ذكريات سياسية ودينية أكثر من الحقائق الواقعية. ونحن نعلم أنه كان هناك دائماً وجود يهودي في إسرائيل قبلها، لا سيما في المدن المقدسة مثل القدس أورشليم والخليل وصفد، وأن هناك تعددية أو أغلبية يهودية في القدس منذ قرون. ونحن نعلم أن يهود أوروبا قد بدأوا الانتقال إلى ما يُعرف الآن بإسرائيل بأعداد كبيرة خلال ثمانينيات القرن التاسع عشر، أي بعد فترة قصيرة من قيام الأستراليين من أصل بريطاني بتهجير السكان الأستراليين الأصليين، وايضاً عندما بدأ الأميركيون من أصل أوروبي بالانتقال إلى بعض الأراضي في الغرب والتي كان يقطنها في الأصل السكان الأمريكيون الأصليون.

ولم يقم يهود موجة الهجرة الأولى بتشريد السكان المحليين عن طريق الغزو أو الترهيب مثلما فعل الأمريكيون والأستراليون، لقد اشترى اليهود الأراضي بشكل قانوني وعلني، على الرغم من أن تلك الأراضي لم تكن صالحة للزراعة أو السكن، بالتالي تم شراؤها من أملاك أشخاص غير متواجدين بها (أملاك الغائبين). بالتالي حينما يتم الاعتراف بشرعية أستراليا كأمة مسيحية ناطقة بالإنجليزية، أو الاعتراف بالولايات المتحدة الأمريكية في الغرب، أتساءل كيف يتم التشكيك في شرعية الوجود اليهودي فوق أرض دولة إسرائيل الذي بدأ منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر وحتى وقتنا الحالي، بل وحتى قبل قرار تقسيم الأمم المتحدة عام 1947م. وقد اعترفَت المعاهدات والقوانين الدولية بأنه كان هناك تواجد فعليّ للجالية اليهودية في فلسطين، وذلك لذكر الحقائق، وأي مناقشة عقلانية للصراع يجب أن تقوم على افتراض أن "الصراع الأساسي" هو "صراعٌ لأصحاب حق مع أصحاب حق". وغالباً ما تكون مثل هذه الصراعات هي الأصعب حَلاً، حيث يجب إقناع كل طرف بالتنازل عما يعتقد أنه حقه المطلق، والتخلي عن فكرة عدم وجود أي صاحب حقٍ سواه، بل وتصبح المهمة أكثر استحالة عندما يرى كل جانب أن مطالبهم في الوجود على هذه الأرض تستند إلى صَكٍّ ديني إلَهي.

وقد بدأت كتابي **القضيّة الإسرائيلية** من خلال مراجعة مقتضبة للتاريخ العربي الإسلامي - اليهودي ومن ثم الصراع العربي الفلسطيني المسلم - الإسرائيلي، مؤكداً على رفض القادة الفلسطينيين قبول حل الدولتين (أو الوطنين) سنة 1917م و1937م، 1948م وسنة 2000م. في الوقت نفسه أردت التأكيد ايضاً على جهود إسرائيل المُضنية والتي بذلتها في سبيل العيش بسلام داخل حدود آمنة على الرغم من المساعي المتكررة للقيادات العربية ومحاولاتهم المتواصلة ل تدمير الدولة اليهودية. وأيضاً أشير إلى أخطاء إسرائيل، لكنني أُشير بالحُجة والدليل أن عدداً كبيراً منها لم يكن مقصوداً وكان عن حسن نية (رغم أنها خالفت الصواب أحياناً) وذلك بهدف الدفاع عن سكانها المدنيين. أخيراً وليس آخِراً فإنني

أناقشُ وأثبتُ بالحجة والدليل بأن إسرائيل قد بذلت قُصارى جهدها فيما يخص الالتزام بالقوانين والأعراف الدولية والإنسانية في جميع أعمالها وأنشطتها تقريباً.

وعلى الرغم من إيماني الراسخ بأهمية وجود فكرة السقوط بالتقادم لأحداث الماضي، إلا أن القضية الإسرائيلية تتطلب العودة بالزمن إلى أحداث الزمن الماضي بويلاته ومأساته، وذلك لأن مناهضي إسرائيل يتواجدون حالياً في أروقة ومنابر الجامعات ووسائل الإعلام في جميع أنحاء العالم، وهم يتعمدون تشويه السجل التاريخي لليهود، بدءاً من وصول اليهود الذين عاشوا في أوروبا إلى فلسطين نهاية القرن التاسع عشر، مروراً بقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة وإقامة الدولة اليهودية، وانتهاءً بالحروب بين الدول العربية وإسرائيل والتي بلغت ذروتها في محاربة الإرهاب المتواصل ضد إسرائيل وردّها عليه. بالتالي يجب وضع السجل التاريخي في نصابه الصحيح حتى يتم الاستجابة لتحذير الفيلسوف خورخي سانتايانا بأن أولئك الذين لا يستذكرون أحداث الماضي محكوم عليهم بتكراره.

ويبدأ كل فصل من فصول هذا الكتاب بالاتّهامات الموجهة لإسرائيل وذلك استناداً إلى مصادر محددة، ومن ثم أقوم بالرد على تلك الاتهامات عبر تقديم حقائق موثوقة وأدلة دامغة تدحض هذه الاتهامات. وخلال استعراضي للحقائق فإنني لا أعتمد على مصادر مؤيدة لإسرائيل فقط، بل أعتمد بشكل أساسي على مصادر محايدة، وأحياناً للتأكيد على إحدى النقاط فإنني أختار مصادر مُعادية لإسرائيل بشكل واضح.

وقد أثبتُّ بما لا يدع مجالاً للشك أنه تم تطبيق معيار مزدوج وخبيث يكيل بمكيالين عندما يتعلق الأمر بالحكم على أفعال إسرائيل، بدليل أنه حتى عندما كانت إسرائيل هي الأفضل أو من بين الأفضل في العالم، غالباً ما اتُّهِمَت بأنها الأسوأ أو من بين الأسوأ في العالم. كما أنني أثبَتُّ بأن هذه المعايير المزدوجة لم تكن فقط مُجحِفة بحق الدولة اليهودية فحسب، بل أضرت بسيادة القانون، وأضرَّت بمصداقيّة المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، وشجعت الإرهابيين الفلسطينيين على ارتكاب أعمال عنف من أجل إثارة رد فعل مبالغ فيه من قبل إسرائيل وضمان إدانة أحادية الجانب ضد إسرائيل من قبل المجتمع الدولي.

وفي خلاصة هذا الكتاب فإنني أوضّح كيف أنه من المستحيل فهم الصراع في الشرق الأوسط دون قبول حقيقة أن استراتيجية القيادة العربية منذ البداية كانت قائمة على أساس القضاء على وجود أي دولة يهودية، بل والقضاء على أي تجمع كبير للسكان اليهود في دولة إسرائيل. وحتى البروفيسور إدوارد سعيد، البطل الأكاديمي الأبرز للفلسطينيين، كان قد اعترف بأن "القومية الفلسطينية برمَّتها كانت قائمة على طرد جميع الإسرائيليين (وهو يقصدُ بذلك اليهود)"[8]. وهذه حقيقة بسيطة ولا يمكن وضعها في نقاش عقلاني، ويوجد على هذه العقلية العديد من الأدلة الموجودة التي تتفوّه بها وتخطّها أفواه وأقلام القادة العرب والفلسطينيين. وتم استخدام أساليبَ عديدة ومختلفة للوصول إلى هذه الغاية، بما في ذلك إعادة كتابة كاذبة لتاريخ هجرة اللاجئين اليهود إلى فلسطين، بل ووصل الأمر إلى درجة تزوير التاريخ الديموغرافي لعرب فلسطين. كما وكان من ضمن تلك الأساليب أيضاً استهداف المدنيين اليهود المُستضعفين منذ عشرينيات القرن الماضي، والدعم الفلسطيني لهتلر وسياسة الإبادة الجماعية للنازية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي، والمعارضة العنيفة لحل الدولتين الذي اقترحته لجنة بيل عام

1937م، ومن ثم معارضة قرار التقسيم الصادر عن هيئة الأمم المتحدة عام 1948م. كما كانت هنالك أساليب "إبداعية" أخرى لتنفيذ تلك الغاية وهي استغلال أزمة اللاجئين المتفاقمة مع مرور الوقت.

كما رأى البعض أن فكرة إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة يهودية كانت في حد ذاتها أسلوباً أو خطوة مبدئية على طريق القضاء على دولة إسرائيل. ونرى أيضاً أنه بين عامي 1880م و1967م لم نسمع أي مسؤول عربي أو فلسطيني يتحدّث عن فكرة قيام دولة فلسطينية مستقلة! لأن ما كانوا يطمحون إليه هو دمج المنطقة التي حددتها واحتلتها الامبراطورية الرومانية سابقاً تحت مسمّى فلسطين مع دولة سوريا أو دولة الأردن. وكما قال عوني عبد الهادي (وهو أحد القادة الفلسطينيين البارزين في ذلك الوقت) لِلجنة بيل في عام 1937م: "لا يوجد شيء يُسمى بِـ"فلسطين"... وهذا مصطلح صهيوني المَنشأ... لأن بلادنا كانت جزءاً من الدولة السورية لقرون عديدة". ونتيجة لذلك رفض الفلسطينيون إقامة وطن مستقل مثلما اقترحت عليهم لجنة بيل، لأن ذلك كان سيشمل أيضاً إقامة وطنٍ يهوديّ صغيرٍ بجانب دولتهم. ولذلك ظلت غايتهُم - ولا زالت - هي القضاء على الدولة اليهودية وطرد اليهود كلياً خارج هذه المنطقة.

ويدرك المُتعقّلون الواقعيون من العرب أن هذا الهدف بعيد المنال، على الأقل في المستقبل القريب، وأن الأمل الحقيقي يكمنُ في أن تسود الواقعية على التطرّف وأن يفهم الشعب الفلسطيني وقادته في النهاية أن قضية الدولة الفلسطينية يمكن قبولها فقط عند قبول الدولة اليهودية، وعندما يَعملُ الفلسطينيون على بناء دولتهم أكثر من عملهم على تدمير الدولة اليهودية، وسيقوم معظم الإسرائيليين بالترحيب بدولة فلسطين كجار جيد لهم. وستتبع الاتفاقية برنامج "خارطة الطريق" والترحيبات والوعود التي تم تبادلها في العقبة في الرابع من حزيران/يونيو 2003م، مما منح العديدين أملاً في أن يصبح حل الدولتين - الذي قبلته إسرائيل منذ فترة طويلة - حقيقة واقعية.

كما أنّني أُرحبُ بالنقاش الهادف والبنّاء حول **القضية الإسرائيلية** التي طرحتُها وناقشتُها في هذا الكتاب، بل وآمل أن أفتح نقاشاً صادقاً وموضوعياً يتناول قضية أصبحت مستهلكة بسبب الآراء المتطرفة. ومما لا شكّ فيه أن الاستنتاجات التي توصلت إليها والنتائج التي استخلصتها من الأحداث التاريخية وتسلسلها ستكون موضع خلاف لدى الكثيرين، لكن في الوقت نفسه لا يمكن أن يكون هناك خلاف حول بعض الحقائق الأساسية: مثل أحقية اليهود الذين عاشوا في أوروبا في الانضمام إلى أبناء عمومتهم اليهود السفارديم في أرض دولة اسرائيل في نهاية القرن التاسع عشر والبحث عن مكان للعيش في أرض أجدادهم: ولقد أسسوا بِعَرَق جبينهم وطناً يهودياً في أجزاء من فلسطين اشتروها من أصحاب الأراضي الغائبين عنها بثمنٍ باهظٍ آنذاك، كما ونقلوا عددًا قليلاً جداً من الفلاحين المحليين (اي العرب الذين عملوا في الأرض) والذين قبلوا مقترحاتٍ تستند إلى القانون الدولي لإقامة وطن قوميّ يهودي في مناطق ذات أغلبية يهودية. وحتى وقت قريب، رفض جميع القادة الفلسطينيين والعرب تقريباً رفضاً قاطعاً أي حل يتضمن وجود دولة يهودية أو وطناً يهودياً أو حق تقرير مصير لليهود، وهذه هي الحقائق الثابتة التي تعتبرُ بمثابة الأساس للصراع الذي تزامن مع إقامة إسرائيل والذي استمر حتى يومنا هذا. بالتالي من المهم تقديم هذه الحقائق التاريخية كجزء من القضية الحالية لإسرائيل، لأن تشويه وتزوير التاريخ المؤلم يعتبرُ أمراً جوهرياً تستندُ إليه الاتهامات التي غالباً ما توجّهُ ضد الدولة اليهودية.

وقد قَرَّرتُ تأليف هذا الكتاب بعد أن تابعت عن كثب مباحثات السلام في كامب ديفيد وطابا في فترة 2000-2001م، ثم شاهدت بعدها الكثيرين في جميع أنحاء العالم يهاجمون إسرائيل بشراسة عندما فشلت المفاوضات وعاد الفلسطينيون مرة أخرى إلى الإرهاب. وقد كُنت ألقي محاضرة في جامعة حيفا في إسرائيل خلال صيف عام 2000م، ولاحظت كمية الحماسة والترقب بين الإسرائيليين انتظاراً لنتيجة عملية السلام التي بدأت باتفاقيات أوسلو عام 1993م، والتي بدأت بالمسار الصحيح نحو الاعتراف بحل الدولتين، على أمل أن تعيش إسرائيل وفلسطين أخيراً في سلام بعد سنوات طويلة من الصراع العنيف.

ومع تقدم المفاوضات نحو الحل، صدم رئيس الوزراء إيهود باراك العالم كله من خلال عرض يحقق جميع ما يطالب به الفلسطينيون تقريباً، بما في ذلك دولة مستقلة عاصمتها القدس، والسيطرة على جبل الهيكل (المسجد الأقصى)، وعودة ما حوالي 95٪ من مساحة الضفة الغربية وكل قطاع غزة، وحزمة تعويضات مادية بقيمة ثلاثين مليار دولار للاجئين الفلسطينيين الذين تم تهجيرهم سنة 1948م، والسؤال الجوهري هنا: كيف لعرفات أن يرفضَ مثل هذا العرض التاريخي؟ لقد حثّ الأمير السعودي بندر بن سلطان ياسر عرفات على قبول ذلك المقترح باعتباره وسيطاً بين الأطراف، قائلاً: "هل يمكنك الحصول على صفقة أفضل من هذه؟ هل تفضل التفاوض مع شارون؟"، وبينما كان عرفات مُتردداً في اتخاذ القرار، وجّه له الأمير بندر تحذيراً شديد اللهجة قائلاً: "أتمنى أن تتذكر ما سأقوله لك: إن خسارتنا لهذه الفُرصة ستكون جريمة لا تغتفر!".[9]

وبالفعل شاهدت بنفسي وبمنتهى الذعرِ ياسر عرفات يرتكبُ هذه الجريمة الشنيعة برفضه عرض باراك! بل وغادر مفاوضات السلام دون تقديم اقتراح بديل للذي قدمه إيهود باراك. وفي وقت لاحق وصف الأمير بندر قرار عرفات بأنه "جريمة ضد الفلسطينيين، بل في الحقيقة جريمة ضد المنطقة بأسرها!". وحمَّل ياسر عرفات مسؤولية الضحايا الذين سقطوا في أحداث الصراع التي تلت فشل المباحثات، سواء كانوا من الإسرائيليين او من الفلسطينيين[10]، كما حمّل الرئيس كلينتون المسؤولية كاملة لياسر عرفات نتيجة فشل المفاوضات كما فعل معظم الذين شاركوا في المفاوضات. كما كان العديد من الأوروبيين غاضبين من عرفات عقب رفضه هذا العرض السخي. وفي نهاية المطاف، بدا الأمر وكأن الرأي العام العالمي قد أصبح مُعارِضاً للفلسطينيين الذين رفضوا حل الدولتين مرة أخرى، وأصبح لصالح الإسرائيليين الذين تقدّموا بهذا الاقتراح كمخرج من مأزق العنف المستمر بين الجانبين.

ولكن في غضون بضعة أشهر فقط كان الرأي العام الدولي قد انقلب رأساً على عقب مرة أخرى، فقد ابتعد عن إسرائيل وعاد مجدداً نحو الفلسطينيين، وهذه المرة بشكل انتقامي، ففجأة أصبحت إسرائيل بمثابة المنبوذ والشرير والمعتدي ومدمر السلام في أروقة الجامعات في جميع أنحاء العالم، وأصبحت إسرائيل - الدولة التي قدمت لتوّها الكثير من أجل السلام- الهدف الرئيسي لعرائض سحب الاستثمارات والمقاطعة. كيف يمكن لهذا العدد الكبير من المثقفين أن ينسوا بهذه السرعة الشخص الحقيقي الذي يتحمل مسؤولية فشل عملية السلام؟ كيف يمكن للعالم بهذه السرعة أن يُحوِّل عرفات، مجرم مفاوضات كامب ديفيد، إلى بطل، بينما يحول إسرائيل، التي قدمت الكثير بشجاعة، إلى شرير؟ ما الذي حدث في تلك الفترة القصيرة لإحداث مثل هذا التحول الدراماتيكي المهول في الرأي العام؟

وقد علمتُ تماماً أن هذا ما سيحدث، وهذا تماماً ما تنبأ به الأمير بندر في حال رفض ياسر عرفات مقترح السلام الذي قدمه باراك قائلا له: "لديك خياران فقط: إما أن تقبل هذه الصفقة أو نذهب إلى الحرب ". لقد اختار عرفات خوضَ الحرب، فوفقاً لوزير الاتصالات الفلسطيني حينها فإن "السلطة الفلسطينية قد بدأت بالاستعداد فعلياً لبدءِ الانتفاضة الحالية منذ عودتها من مفاوضات كامب ديفيد، بتعليمات صريحة من الرئيس ياسر عرفات ".[11]

وكان مُبرِّرهم لتصعيد العمليات الانتحارية هو زيارة ارئيل شارون جبل الهيكل بجوار الحرم الشريف. لكن كما تباهى وزير الاتصالات الفلسطيني فإن "ياسر عرفات ...قد توقّع اندلاع الانتفاضة كمرحلة مساندة للصمود الفلسطيني في المفاوضات، لا احتجاجاً على زيارة أرئيل شارون للحرم الشريف جبل الهيكل".

فِعلياً فإن التصعيد في موجات العنف والإرهاب الفلسطيني كان قد بدأ *قبل* عدة أيام من زيارة شارون، كجزء من "تعليمات السلطة الفلسطينية" إلى "القوى والفصائل السياسية بالانخراط في الانتفاضة بكافة الوسائل المُتاحة". بعبارة أخرى: بدلاً من إظهار "صمود في المفاوضات" من خلال تقديم اقتراح بديل لمُقترح باراك، قدّم عرفات مُقترحه على شكل تفجيرات انتحارية وتصعيدٍ للعنف. وحمَّل الأمير بندر عرفات مسؤولية حمّام الدم الذي نتج عن ذلك قائلا: "لم أتعافى بعدُ من خيبة أملي وألمي نتيجة تضييع تلك الفرصة... لقد لقيَ حوالي ألف وستمائة فلسطيني وسبعمائة إسرائيلي مصرعهُم حتى الآن، وبرأيي لا توجد روحٌ واحدة من بين الضحايا الإسرائيليين والفلسطينيين تستحقّ أن تُزهق أياً كان السبب".[12]

بالتالي، كيف يمكن للرجل المسؤول عن حمّام الدم هذا - الذي كان بالإمكان تفاديه كلياً - والذي رفض مُقترح باراك للسلام وأوعز لسلطته وأتباعه باستئناف الانتفاضة العنيفة "كمرحلة تكميلية" للمفاوضات، كيف يمكن لمثله أن ينجح في قلب الرأي العام العالمي رأساً على عقب بهذه السرعة لصالح الفلسطينيين وضد الإسرائيليين؟ إنه سؤالٌ يتطلب إجابة على وجه السرعة، وكانت الإجابة المخيفة هي أحد الأسباب التي دفعتني لتأليف هذا الكتاب.

الجواب يأتي في شقين، والشقّ الأول واضح وضوح الشمس: لقد لعب عرفات بورقة الإرهاب مراراً وتكراراً باعتبارها لُعبة ناجحة ومجرّبة ودوماً ما كانت تؤتي ثمارها بالنسبة له، خاصة وأنها ساعدته كثيراً خلال حياته المهنية الطويلة والملتوية كدبلوماسي إرهابي. فمن خلال استهداف المدنيين الإسرائيليين سواء كانوا أطفالاً في حافلات المدارس، أو النساء الحوامل في مراكز التسوق أو الشباب اليافعين في الملاهي الليلية، والعائلات المسالمة التي كانت تحتفل بالأعياد الدينية مثل عيد الفصح، وطلاب الجامعات في الكافيتريات، بعد استهدافه لهؤلاء أدرك عرفات أنه سيستفزّ إسرائيل ويجعلها تبالغ في ردود فعلها، أولاً من خلال انتخاب رئيس وزراء يميني أكثر تشدداً ليحل محل إيهود باراك اليساريّ "المُسالم" إذا ما قورن بأرئيل شارون، وثانياً من خلال استفزاز الجيش الإسرائيلي للقيام بعمليات تؤدي حتماً إلى قتل الكثير من المدنيين الفلسطينيين. وقد نجحت خطته تماماً مثلما رتّب لها أن تُنفَّذ، وبنفس الوتيرة التي نجحت بها عدة مرات في السابق، فلم يرَ العالم سوى صوراً مُفجعة لجنود إسرائيليين يطلقون النار على الحشود ويوقفون النساء عند نقاط التفتيش ويقتلون المدنيين. بالفعل، لقد "أتقن" ياسر عرفات "حساباته المؤلمة للموت"، وعلى حد تعبير أحد الدبلوماسيين: "إن سقوط الضحايا

الفلسطينيين قد خدم الفلسطينيين مثلما خدمهم سقوط الضحايا الإسرائيليين، لكن سياسة السلام واللاعنف لا تخدم مصالحهم على الإطلاق". [13]

وبالنسبة للكثيرين، فقد كانت الحسابات الظاهرية والأرقام والإحصائيات كافية لرؤية إسرائيل بشكل سلبي: فعدد القتلى الفلسطينيين يتجاوز عدد القتلى الإسرائيليين، وهذه الحقيقة وحدها صوّرت للعالم بأن إسرائيل كانت شريرة. لكن تم تجاهل حقيقة هامة في هذا السياق: على الرغم من مقتل ثمانمائة وعشر إسرائيليين "فقط" (تبعاً لإحصائيات حزيران/ يونيو 2003م) إلا أن الإرهابيين الفلسطينيين قد حاولوا *قتل* آلاف اليهود وفشلوا فقط لأن أجهزة الأمن الإسرائيلية أحبطت "حوالي ثمانين بالمائة من الهجمات الإرهابية".[14] كما تم تجاهل حقيقة أنه من ضمنِ حوالي ألفي قتيل فلسطينيّ يوجدُ مئات من مُنفذي العمليات الانتحارية وصانعي القنابل وقادة الإرهاب، حتى أن بعضهم كان قد قُتِل على أيدي فلسطينيين آخرين. وعندما يتم إحصاء المدنيين الأبرياء فقط، فإننا سنجدُ أن عدد المدنيين الإسرائيليين يتجاوز بكثير عدد المدنيين الفلسطينيين. [15]

وبالطبع قامت إسرائيل بقتل عدد أقل من الأبرياء، بأعداد أقل من أي دولة أخرى كانت تشهد حالة حرب ضارية مثل التي كانت تواجهها دولة إسرائيل، بالرغم أن إسرائيل نفسها كانت تحارب الإرهاب منذ عقود طويلة وتواجه عنفاً موازياً لردود فعلها، وكانت هذه النتائج المأساوية مجرّد عواقب غير متعمدة لمحاربة الإرهاب، ولم تكن إسرائيل تستهدف أياً منهم عمداً.

بالتالي فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: لماذا إذاً وقع هذا العدد الكبير من الناس في المجتمع الدولي سواء كانوا من الدبلوماسيين والمحلّلين والإعلاميين والطلاب والساسة والشخصيات الدينية في الفخ اللاأخلاقي الذي نصبه لهم ياسر عرفات؟ لماذا لم يحمّلوه مسؤولية التصعيد وإراقة الدماء كما فعل الأمير بندر وغيره؟ لماذا تسرّعوا في تحميل المسؤولية كاملة لإسرائيل؟ لماذا فشلت الشخصيات الدينية التي تدعي الأخلاق ممن يُفرّقون بالعادة بين أولئك الذين يستهدفون المدنيين الأبرياء *عن عمد* وأولئك الذين يقتلون المدنيين عن *غير قصد* في محاولة لحماية مدنييهم، في التمييز بين الحالتين عندما كان يتعلق الأمر بإسرائيل؟ لماذا لم يفهموا كيف كانت القيادة الفلسطينية تتلاعب بهم وبعواطفهم وتستغل هذه الحسابات المؤلمة للموت؟ لماذا لم يستطيعوا رؤية ما هو أبعد من الأرقام وإحصائيات القتلى والتركيز على الحساب الأخلاقي الصحيح: ما هو عدد *الأبرياء* الذين يتم استهدافهم وقتلهم *عمداً* من قبل كل جانب؟

بالتالي وأثناء محاولتي الإجابة على هذه الأسئلة المُقلقة، اتّضَح لي أن هناك قوى ظلامية لها يدٌ في ذلك، إذ لا يوجد تفسير منطقي لهذا التحول الدراماتيكي في الرأي العام العالمي خلال فترة وجيزة فيما لو طبقنا بديهيات المنطق والأخلاق والعدالة وحتى السياسة، لهذا تكمن الإجابة جُزئياً أن إسرائيل تعتبرُ بمثابة الحائط المائل الذي يريد أن يتكئ عليه الجميع. إن الفهم المُعمّق للكثير من ردود الفعل الغريبة في العالم رداً على مُقترح السلام الذي قدمته إسرائيل ورد فعل الفلسطينيين العنيف تجاهه، يتطلب العودة للتاريخ الطويل والمُفزع صراحة من الحُكم على الشعب اليهودي بمعايير مختلفة بل وتعجيزية في الكثير من الأحيان، والسيناريو نفسه صار يتكرّر حين أصبح لليهود دولة يهودية، فبعد فترة وجيزة من قيامها كدولة حديثة الولادة والتأسيس، تعرضت إسرائيل لانتقادات لاذعة على شكل معايير مزدوجة وتعجيزية لا لسبب سوى قيامها بالدفاع عن نفسها وعن مواطنيها ضد التهديدات التي كانت ولا زالت

تتعرض لها. بالتالي يُسلط هذا الكتاب الضوءَ على تلك المعايير المُزدوجة وسياسة الكيل بمكيالين التي تخلو من العدل والإنصاف تجاه إسرائيل، والأهم من هذا كله تأثير تلك المعايير البغيضة على تشجيع الإرهاب الفلسطيني تجاه إسرائيل.

وإذا كان أسلوب هذا الكتاب يبدو في بعض الأحيان مثيراً للجدل، فذلك لأن الاتهامات الموجهة حالياً لإسرائيل غالباً ما تكون لاذعة ومتحيّزة ومبالغاً فيها: فعلى سبيل المثال توصف إسرائيل بأنها تحمل" فكر النازية"، وترتكب "الإبادة الجماعية"، على الرغم من أن من يوجهون تلك الاتهامات يُعتبرون أعلاماً في انتهاك حقوق الإنسان في هذا العالم. بالتالي يجب أولاً وقبل كل شيء الردُّ على هذه التهم الباطلة بشكل مباشر وصريح قبل الوصول إلى أي تسوية أو اعتراف متبادل بالخطأ، فهذه الأمور جميعها يمكن العودة إليها ومناقشة القضايا العالقة بما لها وما عليها. ولكن في كثير من الأحيان يتسم النقاش الدائر الآن، وخاصة في أروقة الجامعات، بأنه مُتحيّز جداً، ومن يقومون بكيل تلك الاتهامات يسعون إلى شيطنة إسرائيل قبل كل شيء، وغالباً ما يتم الرد على تلك الاتهامات من خلال نبرات خجولة تحمل في طيّاتها الاعتذار والأسف على ما حدث، بالتالي تتصف تلك الردود برضوخها لتلك الافتراءات والتهم الباطلة.

بالتالي لن نتقدم خطوة واحدة على طريق السلام إلا عندما يكون الطرفان مستعدين للاعتراف بأخطائهما وتحمّل المسؤولية كاملة عما اقترفه كل جانب، وتجاوز الماضي والعزوف عن تبادل الاتهامات لبعضهم البعض والتركيز على مستقبل من المصالحة والتسوية العادلة والشاملة. كما لن يتحقق مناخ ملائم يؤدي إلى مثل هذه التسوية ما لم تتم تنقية الأجواء من الاتهامات الكاذبة والادعاءات المُتحيزة والمبالغ فيها، هذه الأمور التي تُعكِّرُ صفو أجواء نقاش العديد من القضايا والمواضيع. لهذا، فإن إحدى غاياتي من تأليف هذا الكتاب هي المساعدة في تنقية الأجواء من خلال توفير دفاع مباشر وصادق يردّ على هذه الاتهامات الباطلة.

كما أن لهجة ولغة دفاعي عن تلك الاتهامات تعكس بالضرورة لهجة الاتهامات الباطلة التي أردّ عليها، ولطالما كانت الصراحة إحدى أهم السمات المميزة لكتاباتي وخطاباتي ومحاضراتي عبر مر السنين، حيث اعتدت أن أواجِهَ وأتحدثَ بشكل مباشر وصريح وألا أكترثَ حين أقوم بالإساءة إلى أولئك الذين يستحقون الإساءة بالفعل نتيجة أفعالهم المتطرّفة ورَمي غيرهم باتهامات باطلة، وهذا هو نهجي الذي اتبعته في كتابة وتأليف هذا الكتاب.

وبمجرد تنقية الأجواء من هذه التلوث الذي يجلبه التعصب والاتهامات الباطلة، يمكن أن يبدأ نقاش موضوعي حول السياسات الإسرائيلية والسياسات الفلسطينية في هذا الصراع، وعندها فقط لن يكون هذا الكتاب جزءاً من هذا النقاش، على الرغم من أن لدي آرائي الخاصة حول العديد من هذه القضايا. لكن، طالما ظلت إسرائيل تقف في قفص الاتهام بمفردها كأنها وحشٌ ضارٍ بين الملائكة فإن أول ما يجب القيام به من قبل أولئك الملتزمين بالحقيقة والإنصاف هو دحض تلك الاتهامات بكل حزم وبشكل لا لبس فيه.

ختاماً، عادة ما يسألني الكثيرون هذا السؤال: "كيف تدعمُ إسرائيل وأنت تعتبرُ نفسك شخصاً يحملُ فِكراً ليبرالياً تحرُّرياً مُتحضّراً؟ إنّ الهدف الخفي من وراء هذا السؤال هو وصفي بأنني شخص يتنازل عن مبادئه الليبرالية المتحررة عبر دعمه لمثل هذا النظام "القمعي"! وفي الحقيقة، فأنا أدعم إسرائيل

بالذات *لأنني* شخصٌ ليبرالي مُتحرر ومُتحضر ولا يوجدُ تناقض بين الأمرين، كما أنني أنتقد إسرائيل كلما انتهكت سياساتها سيادة القانون، أضف إلى ذلك أنني لا أحاول الدفاع عن الأعمال الفظيعة التي ربما ارتكبها الإسرائيليون أو حلفاؤهم، مثل الادعاء المُبهم وغير المُثبت بخصوص قتل المدنيين في دير ياسين على يد المليشيات اليهودية المسلحة سنة 1982م، أو قيام حزب الكتائب اللبناني بارتكاب مجزرة دموية بحق الفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين سنة 1982م، أو ما قام به باروخ چولدشتاين حين ارتكب مذبحة دموية بحق المصلين المسلمين سنة 1994م.

وكما هو الحال في أي دولة ديمقراطية، يجب انتقاد إسرائيل وقادتها كلما فشلت سياستهم في تلبية المعايير المتعارف عليها، ولكن يجب أن يكون هذا النقد مُتزِّناً ومُتكافِئاً وسياقياً، كما ينبغي أن يوجّه هذا النقدُ لباقي الدول بنفس الطريقة التي يوجه بها إلى إسرائيل.

إنني أطرح كتابي هذا "القضية الإسرائيلية" على أساسٍ من الاعتبارات والقيمَ الليبرالية المُتحضّرة، على الرغم من أنني أعتقدُ أنه يجب على المحافِظين أيضاً دعمُ الدولة اليهودية على أساس قيمهم المحافظة. وأنا لا أطلب من أي شخص أن يتنازل أو يغيّر مبادئه، بل على العكس تماماً: إن ما أتمناه من أصحاب النوايا الحسنة أن يطبقوا ببساطة قيمهم الأخلاقية والعادلة على دولة إسرائيل اليهودية بنفس الطريقة التي يتم تطبيقها على الدول والشعوب الأخرى، وحين يتوقفُ الجميع عن اتباع سياسة الكيل بمكيالين فإن الحقائق ستظهرُ جليّةً فيما يتعلّق بالقضيّة الإسرائيلية. لكن وبما أن الكثيرين لا زالوا مُصِرّين على اتِّباع سياسة الكيل بمكيالين وبمعايير أشد تعجيزاً في التعامل مع إسرائيل، فإنني أُقول بأن إسرائيل - ووفقًا لأي معيار عقلاني - هي دولة تستحق كل الدعم والتأييد، وبأن ذلك الدعم يجب أن يكون مصدره

أصحاب النوايا الحسنة، خاصة أولئك الذين يقدّرون ويفهمون المعنى الحقيقي للسلام والعدالة والإنصاف وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

قائمة الملاحظات والحواشي:

1. Thomas Friedman, “Campus Hypocrisy,” New York Times, October 16, 2002.

2. See chapter 28 in this book. انظر الفصل الثامن والعشرين من الكتاب

3. See chapter 28 in this book. انظر الفصل الثامن والعشرين من الكتاب

4. Chomsky’s preference for a federal model “along Yugoslav lines” is articulated in Middle East Illusions (Oxford: Rowman & Littlefield, 2003), pp. 105–106. His use of Lebanon as a model comes from a debate with me in 1970.

5. Atlantic Unbound (online publication of Atlantic Monthly). Interview of Said by Harry Bloom, September 22, 1999, www. theatlantic.com/unbound/interviews/ ba990922.htm.

6. See Benny Morris, Righteous Victims (New York: Vintage Books, 2001), p. xiv.

7. See chapter 9 in this book. انظر الفصل التاسع من الكتاب

8. Atlantic Unbound, September 22, 1999.

9. See chapter 17 in this book. انظر الفصل السابع عشر من الكتاب

10. See chapter 17 in this book. انظر الفصل السابع عشر من الكتاب

11. See chapters 16 and 17 in this book. انظر الفصل السادس عشر والسابع عشر من الكتاب

12. See chapter 17 in this book. انظر الفصل السابع عشر من الكتاب

13. James Bennet, “Arafat’s Edge: Violence and Time on His Side,” New York Times, March 18, 2002.

14. Bruce Hoffman, “The Logic of Suicide Terrorism,” Atlantic Monthly, June 2003, p. 45.

15. See chapter 18 in this book.انظر الفصل الثامن عشر من الكتاب

الفصل الأول:
هل تُعتبرُ إسرائيل دولةً استعمارية إمبريالية؟

التُّهمة:

تُتَّهم إسرائيل بأنها دولة استعمارية إمبريالية قائمة على أساس توطين السكان اليهود فقط، وتقارن في ذلك مع نظام الفصل العنصري الذي كان قائماً في جنوب أفريقيا.

مَن قام بتوجيه التُّهمة:

يقول م. شهيد علّام أستاذ الاقتصاد بجامعة نورث إيسترن: "إن قيام دولة يهودية في فلسطين بمثابة ولادة ابنٍ غير شرعيّ للقوى الاستعمارية، ولا يمكن أن تظهر إلى الوجود إلا من خلال تشريد عدد كبير من السكان الفلسطينيين، أو من خلال دمجهم في دولة قائمة على أساس الفصل العنصري أو من خلال الجمع بين هذا وذاك. بالإضافة إلى ذلك، بمجرد قيامها، لا يمكن لإسرائيل أن تبقى إلا كدولة عسكرية توسعية ومُهيمنة في حالة حرب مستمرة مع جيرانها ".[1]

يقول الإمام أحمد قاسم أحد قياديّ مؤتمر الوحدة الإسلامية Islamic Unity Conviction في جنوب إفريقيا: "يجب إنهاء الاستعمار في فلسطين المحتلة (التي تعني كامل إسرائيل) وإنهاءِ نظام الفصل العنصري وإعادة الأرض إلى الشعب الفلسطيني لتقومَ دولة واحدة ذات سيادة مستقلة. بصريح العبارة: يجب حَلّ الدولة الصهيونية".[2]

الحقيقة:

تتكوّن دولة إسرائيل بالأساس من اللاجئين بالإضافة إلى الأجيال التي انحدرت من نسلهم، وهم يحاولونَ ممارسة حقهم في تقرير المصير. لقد تواجدَ هؤلاء اللاجئونَ في أرض إسرائيل منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر قادمين إلى ما أصبح يُعرف الآن بدولة إسرائيل، هاربين من الظلم والقمع ومعاداة السامية التي تعرّضوا لها في دول أوروبا الاستعمارية والدول الإسلامية في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خِلافاً للمستوطنين الاستعماريين الذين جاؤوا إلى هذه الأرض تلبية لأطماعِهِم الاقتصادية والعسكرية التوسُّعية مثل بريطانيا العظمى وفرنسا وهولندا وإسبانيا، كان اللاجئون اليهود يفرّون من البلدان التي اضطهدتهم لقرون. ويمكنُ مقارنة هؤلاء اللاجئين اليهود بالمستعمرين الأمريكيّين الذين غادروا إنجلترا بسبب الاضطهاد الديني (أو الأوروبيين الذين هاجروا لاحقًا إلى أمريكا)، ولكن لا يُمكن مقارنتهم

بالمُستَعمرين الإمبرياليين الإنجليز الذين استعمروا الهند خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أو الفرنسيين الذين استعمَروا شمال إفريقيا، أو حتى المُستَعمِرين الهولنديين الذين استعمروا إندونيسيا.

الدليل:

إن من يُروِّجونَ لهذا الادعاء السّخيف والقائم على أساس أن اللاجئين اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر كانوا بمثابة "أداة للقوى الاستعمارية الإمبريالية الأوروبية" يتوجّبُ عليهم الإجابة على السؤال التالي: *لصالح من* كان الاشتراكيّون وأصحاب الفكر المثالي يعملون: هل كانوا يرفعون راية قيصر روسيا الذي كان يكرهه الجميع؟ أم كانوا مُؤيّدين للأنظمة المعادية للسامية في بولندا وليتوانيا؟ في الواقع لم يرغب اللاجئون اليهود في بناء أي علاقة مع البلدان التي فروا منها لتجنب المذابح والتمييز الديني ضدهم، ولم يأتوا إلى فلسطين حاملين الأسلحة الاستعمارية الفتّاكة، بل أحضروا معهم بعض المُسدسات والبنادق الخفيفة، وكانت ذخيرتهم هي الفؤوسُ ومَعاول الزراعة! وحتى الأراضي التي كانوا يَمتلكوها لم تُسلب من أصحابها الشرعيّين بالقوّة، ولم يُصادروها استناداً إلى القوانين الاستعمارية، بل تم شِراؤها من أصحابها ومُلّاكها الذين لطالما كانوا غائِبين عنها بينما يقيمون في دول أخرى، أو من سماسرة الأراضي بأسعار جيّدة جداً بل وبِمبالغ ضخمة تفوق قيمتها الحقيقية في كثير من الأحيان.

وقد علّق مارتن بوبر- وهو من كبار المؤيدين لنيل الفلسطينيين حقوقهم - على هذا الموضوع في تصريح له سنة 1939م قائلاً: "لم يأتِ اليهود الى هذه الأرض لنفس السبب الذي جاء المستعمرون الاوروبيون من أجله، فهم لم يأتوا ليَستعبدوا السكان المحليين ليعملوا نيابة عنهم، فاليَهود أنفسهم كانوا يعملون في الأرض ويبذلون قصارى جهدهم لزراعتها وجَبلوها بدمائهم حتى تُثمر وتزدهر"[3].

في الواقع، لم تكن الأرض التي استصلحها اليهود غنية بالموارد الطبيعية مثل النفط أو الذهب، أو مُطلّة على موقع حيوي أو حتى تقع على طريق تجاري مهم من طرق التجارة بين الدول. في الحقيقة لقد كانت قطعة من العقارات التي لا قيمة لها من الناحية المادية في منطقة منعزلة من العالم، وأهميتها بالنسبة لليهود لا تتعدّى الأهمية الدينية والتاريخية كونها أرض أجدادهم، بالتالي لا يختلفُ مُختلفان على حقيقة أن هؤلاء العمال اليهود لم يكونوا غُزاة مُستعمِرين إمبرياليين لهذه الأرض، بل كانوا مُجرّد لاجئين هاربين من أنظمة قمعية مُحاولين بدء حياة جديدة في الأرض التي عاش واستقر فيها أسلافهم منذ زمن طويل والتي نُفيَ منها معظمهم، فيما ظَلّ بعضهم موجوداً بها رغم كل الظروف. وعلاوة على ذلك، وكما وثق المؤرخ البريطاني بول جونسون، فإن القوى الاستعمارية فعلت كل ما في وسعها لإحباط إقامة وطن قوميّ لليهود، "فإن وزارات الخارجية ووزارات الدفاع والشركات الكبرى في الغرب كانت جميعها مُناهِضة للفكر الصهيوني"[4] . بالتالي تحتَّم على اللاجئين اليهود الذين جاؤوا للعيش في فلسطين التغلب على الإمبريالية التركية والبريطانية والقوميّات العربية من أجل تحقيق حقهم في تقرير المصير.

وحتى نُثبت بالدليل القاطع بأن دولة إسرائيل لم تكُن ولن تكونَ دولة إمبريالية أو استعمارية، فإنه من الضروري العودة بعقارب الساعة إلى الوراء إلى التاريخ المبكر للاجئين اليهود النازحين من أوروبا والذين انضموا إلى إخوانهم من اليهود السفارديم الذين عاشوا في أرض فلسطين لأجيال مضت. لم تكن

الموجة الأولى للعَليا (أو هاعاليه باللغة العبرية) التي بدأت عام 1882م وانتهت عام 1903م مختلفة في كثير من النواحي عن أول هجرة كبيرة ليهود شرقي أوروبا إلى أمريكا في نفس الوقت تقريباً، حيث شَهِدت تلك الفترة موجات نزوح جماعي وهجرات متنوعة في شتّى أنحاء العالم، خاصة من المدن والقرى المزدحمة في أوروبا. وقد حدثت تحولات سكانية وديموغرافية ملحوظة حينها، حيث أصبح الناس يستقرون في أماكن بعيدة عن مسقط رأسهم كما كانت تفعل العائلات الأيرلندية والإيطالية واليونانية والألمانية والبولندية واليهودية، وكذلك العائلات ذات الأصول الصينية واليابانية والتي تعود أصولها إلى جزر الكاريبي، جميع هؤلاء كانوا يسعون لإيجاد حياة أفضل في الولايات المتحدة وكندا وأمريكا الجنوبية وأستراليا وأماكن أخرى توفّر لهم فرصاً أفضل في العمل والتعليم.

وقد هاجر حينها قرابة عشرة آلاف يهودي من أوروبا الشرقية إلى فلسطين، في الوقت الذي هاجر فيه حوالي مليون يهودي إلى الولايات المتحدة [5]. ولم يكن لدى غالبية اليهود الذي جاؤوا إلى فلسطين خلال موجة الهجرة الأولى أي طموح حقيقي لإقامة دولة يهودية في فلسطين، على الرغم من أن بعض المفكرين اليهود من أمثال ليو بينسكر قد دافعوا عن حق اليهود في تقرير المصير والاستقلال في عام 1882م، ولم تكن هناك حينها حركة سياسية تدعو إلى إقامة دولة يهودية حتى نهاية موجة الهجرة الأولى عام 1897م تقريباً، أي عندما نظم ثيودور هرتزل المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل في سويسرا.

وحينها أصدر اليهود الذين قَدِموا إلى فلسطين في موجة العَليا الأولى بياناً عام 1882م، أشاروا فيه بصراحة إلى الموجة الأخيرة من المذابح بالإضافة إلى التهديدات والمخاطر التي كانت تهدّد بالقضاء على يهود أوروبا، فهم لم يريدوا دولة بمفهومها المعروف وإنما كل ما أرادوه هو "وطن في بلدهم الأصلي الذي شُرِّدوا منه"، وربما "يقيمون دولة صغيرة داخل دولة أكبر"، حيث يمكنهم الحصول على "حقوقهم المدنية والسياسية" ويمكنهم أيضاً "مساعدة أبناء عمومتهم العرب" في وقت الحاجة. ومثلما كان الحال مع اليهود الذين لَجؤوا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كان معظمُ اليهود الأوائل الذين عادوا إلى صهيون بادئ الأمر يبحثون بِبساطة عن مكان يعيشون فيه بسلام دون أي تمييز أو تهديد لوجودهم؛ لقد كان لديهم الحق الكامل في ذلك، ذلك لأن فلسطين، أرض أسلافهم، قد كانت بالنسبة لهم المكان الأمثل والأنسب لأسباب عديدة، منها حقيقة أن الوجود اليهودي في فلسطين لم ينقطع أبداً.

ويعتقد المؤرخون أن العبرانيين الأوائل قد جاؤوا إلى مساحة الأرض التي تعرف اليوم باسم إسرائيل خلال فترة معينة من الألفية الثانية قبل الميلاد، فقد كانت لهم عليها ممالك عبرية حكمها الملك يهوشوع وداوود ومن جاء خلفهما في الحكم. يقول المؤرخ مارتن جِلبرت في هذا الصدد: "على مدار أكثر من ألف وستمائة عام، كان اليهود يشكلون الفئة السكانية الرئيسية في الأرض التي أطلق عليها الرومان لاحقاً اسم فلسطين" [6] ، وبعد موجات من الاحتلال البابلي والفارسي واليوناني، حظي اليهود مرة أخرى بفرصة إعادة بناء مملكة يهودية مستقلة خاصة بهم سنة 168 ق.م ، إلا أن الرومان سرعان ما قاموا بقبض سيطرتهم عليها في القرن الموالي، وقاموا بقمع الثورات اليهودية التي اندلعت سنتي 70م و135م، ونتيجة لذلك تمّ تغيير اسم منطقة يهودا إلى فلسطين، نسبةً إلى الشعب الفلستيّ الذي قطن المناطق الساحلية، وذلك بهدف طمس الطابع اليهودي وإزالة كل ما له صلة باليهود من الوجود عليها.[7]

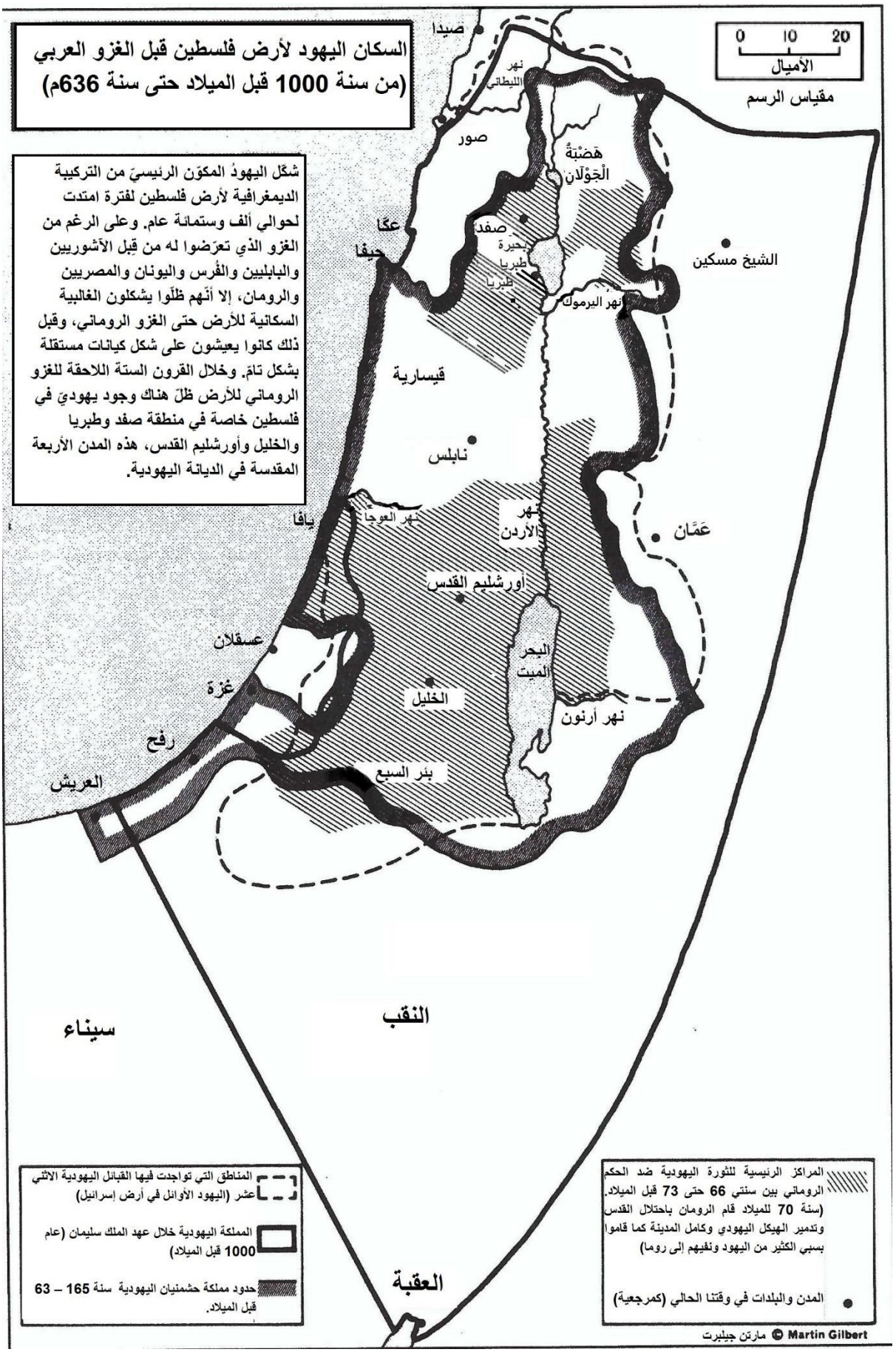
السكان اليهود لأرض فلسطين قبل الغزو العربي
(من سنة 1000 قبل الميلاد حتى سنة 636م)
شكّل اليهودُ المكوّن الرئيسيّ من التركيبة الديمغرافية لأرض فلسطين لفترة امتدت لحوالي ألف وستمائة عام. وعلى الرغم من الغزو الذي تعرّضوا له من قِبل الآشوريين والبابليين والفُرس واليونان والمصريين والرومان، إلا أنّهم ظلّوا يشكلون الغالبية السكانية للأرض حتى الغزو الروماني، وقبل ذلك كانوا يعيشون على شكل كيانات مستقلة بشكل تامّ. وخلال القرون الستة اللاحقة للغزو الروماني للأرض ظلّ هناك وجود يهوديّ في فلسطين خاصة في منطقة صفد وطبريا والخليل وأورشليم القدس، هذه المدن الأربعة المقدسة في الديانة اليهودية.
0 10 20
الأميال
مقياس الرسم
صيدا
نهر الليطاني
صور
هَضْبَةُ الْجَوْلان
عكا
حيفا
صفد
بحيرة طبريا
طبريا
الشيخ مسكين
نهر اليرموك
قيسارية
نابلس
يافا
نهر العوجا
نهر الأردن
عَمَّان
أورشليم القدس
عسقلان
غزة
البحر الميت
الخليل
نهر أرنون
رفح
بئر السبع
العريش
سيناء
النقب
العقبة
المناطق التي تواجدت فيها القبائل اليهودية الاثني عشر (اليهود الأوائل في أرض إسرائيل)
المملكة اليهودية خلال عهد الملك سليمان (عام 1000 قبل الميلاد)
حدود مملكة حشمنيان اليهودية سنة 165 – 63 قبل الميلاد.
المراكز الرئيسية للثورة اليهودية ضد الحكم الروماني بين سنتي 66 حتى 73 قبل الميلاد. (سنة 70 للميلاد قام الرومان باحتلال القدس وتدمير الهيكل اليهودي وكامل المدينة كما قاموا بسبي الكثير من اليهود ونفيهم إلى روما)
المدن والبلدات في وقتنا الحالي (كمرجعية)
© Martin Gilbert مارتن جيلبرت

ومنذ ذلك الحين حتى وقتنا هذا، ورغم الجهود المتكررة التي بذلها الرومان والصليبيون وبعض المسلمين بهدف إفراغ فلسطين من اليهود، فقد تمكَّن بضعة آلاف من اليهود من البقاء في مُدُنهم المقدسة، خاصة في أورشليم (القدس) وصفد وطبرية وحبرون (الخليل)، كما كانت هناك تجمعات يهودية في غزة ورفح وعسقلان وأشكِلون وقيسارية ويافا وعكا وأريحا. ومن ضمن اليهود الذين عاشوا في أريحا خلال القرن السابع للميلاد كان هناك لاجئون ممن نجوا من المذبحة الدموية التي ارتكبها النبي محمد بحقّ القبيلتين اليهوديتين في الجزيرة العربية، حيث عاش يهود خيبر بسلام بين جيرانهم العرب إلى أن قام النبي محمد "بمهاجمة عدوّهُ المهزوم"، وقام بذبح رجالهم ونسائهم وأطفالهم

وقد كان يهود خيبر يفتخرون "بنقاء نسلهم"، لكن بعد المذبحة تم سبي نسائهم وبناتهم الذين نجوا من القتل ومن ثم توزيعهم بين الغزاة المُسلمين [8]، أما الذين نجوا من حُروب وغزوات النبي محمد فقد تم نفيهم من شبه الجزيرة العربية، وذلك طبقاً لقول للحديث النبوي: "لا يجتمع دينان في جزيرة العرب" [9]. كما استقرّ الكثير من اليهود في أرض فلسطين وانضموا إلى اللاجئين اليهود الذين ظلّوا موجودين فيها بعد فترة الاضطهاد المسيحي الروماني.

لاحقاً ارتكبَ الصليبيّون في القرن الحادي عشر مذابح دموية بحق آلاف اليهود والمسلمين، ولكن بعد ذلك بوقت قصير قام يهود من فرنسا وإنجلترا من إسبانيا وليتوانيا والبرتغال وصقلية وسردينيا ورودس ونابولي بإنشاء مراكز لتعليم الديانة اليهودية والتجارة. ومنذ تلك الفترة لم ينقطع التواجد اليهودي في أرض فلسطين، وهذه حقيقة واضحة وموثقة. ومع احتلال الأتراك العثمانيين لفلسطين سنة 1516م، كان هناك حوالي عشرة آلاف يهودي يعيشون في منطقة صفد وحدها. ومع حلول القرن السادس عشر، ووِفقاً لعدد من التقارير البريطانية، فقد عاش حوالي "خمسة عشر ألف يهودي" في صَفَد، والتي كانت "مركزاً للتعليم اليهودي التوراتي[10]"، بالإضافة إلى عدد كبير من اليهود الذين سكنوا في مدن أورشليم القدس وحبرون (الخليل) وعكا وغيرها من المناطق.

في الواقع، تواجَدَت في أورشليم القدس أغلبية سكانية يهودية منذ الفترة التي أجري فيها أول إحصاء سكاني في القرن التاسع عشر، ووفقًا للقنصلية البريطانية في أورشليم القدس، فإن مسلمي أورشليم القدس "بالكاد كان يتجاوز تعدادهم ربع التعداد السكاني للمدينة"[11]. وكانت أورشليم القدس مدينة ذات أغلبية يهودية حتى قبل موجة الهجرة (هاعَلِيا) الأولى بفترة طويلة. ومع حلول منتصف القرن التاسع عشر، وقبل ثلاثين عاماً من رِحلة العَليا الأولى لليهود الذين عاشوا في أوروبا، فقد تواجد اليهود كَأغلبية سكانية في عدد من المدن مثل صفد وطبرية وعدد من المدن والبلدات الأخرى[12]. وكانت مدينة تل أبيب ذات أغلبية يهودية منذ أن أسَّسها يهود أوروبا على الكثبان الرملية عام 1909م.

ومن هذا المُنطلق نرى أن أرض فلسطين كانت مركزاً للدراسة اليهودية والتعبّد والتصوّف الديني عبر مرّ العصور، وقد ساهم يهود أوروبا بشكل كبير في المؤسسات الدينية اليهودية في فلسطين وكانوا يدعون ويتضرّعون إلى الله حتى يُعيدهم إلى أرض صهيون (كلمة صهيون هي مصطلح ديني الأصل وليس مصطلحاً سياسياً كما أُشيع لاحقاً، ونرى ايضاً تكرار ذكره في المصادر المسيحية). وعلى الرغم من أن معظم يهود رحلة الهجرة الأولى كانوا عِلمانيين حتى النخاع، إلا أن الحنين إلى صهيون تجاوز مرحلة التديّن المعتاد، فكان هذا جانباً هاماً من التاريخ اليهودي. وقد تمت الإشارة إلى اليهود الذين عاشوا خارج

فلسطين باسم يهود الشتات أو الجاليات اليهودية في المنفى، والذين لم يتخلّوا أبداً عن مطالبتهم بالعودة إلى الأرض التي طُرِد أسلافهم مِنها بالقوّة.

لقد كانت المذابح القائمة على أساس ديني تُرتكبُ بحقّ اليهود قبل فترة طويلة من وصول أوائل الصهاينة الأوروبيين إلى أرض فلسطين، فيما مورس بحقّهم قدر هائل من العنف في هذه الأرض التي لطالما اعتبرها أسلافهم وأجدادهم وطنهم الأم لِقرون طويلة. وأثناء الاحتلال المصري (في عهد محمد علي) لمنطقة فلسطين خلال ثلاثينيات القرن التاسع عشر، تعرّض اليهود -رغم كونهم من السكان الأصليين للأرض - للاضطهاد الشديد من قبل المتطرّفين المسلمين، لا لسببٍ سوى التعصّب الديني لأولئك المتطرفين. وفي سنة 1837م، تعرّضت منازل اليهود في أورشليم القدس "للسرقة والنهب، وتم الاعتداء على نسائهم"[13].

وفي وقت لاحق من تلك السنة ارتُكبت مذابح بحق اليهود في مدينة حبرون (الخليل)، وقد أوضَح القنصل البريطاني العام في أورشليم القدس ويليام يونغ في تقريره الذي قدّمه إلى وزارة الخارجية البريطانية - وذلك قبل اربعين عاماً من رحلة العَليا الأولى إلى أرض فلسطين - لوصف الوضع القائم حينها والذي كانت تقشعر له الأبدان، موضّحاً المآسي التي عاشها يهود أورشليم القدس سنة 1839م، حيث يقول في ذلك التقرير:

"أعتقد أنه من واجبي أن أبلغكم عن قرار أصدره حاكم المنطقة هذا الأسبوع فيما يخصُّ سكان الحيّ اليهودي، حيث ينصُّ هذا القرار على منع أي يهودي من الصلاة في منزله، ومَن يخالف هذا القرار سيُحاسبُ حساباً عسيراً. والحال نفسه ينطبقُ على من يذهبُ للصلاة في الكنيس... وتم كذلك الحكم بمعاقبة كل يهودي ويهودية بطريقة لا إنسانية أبداً ممن سيُخالفون هذا القرار وأعتقد أنه من واجبي الإبلاغ عن هذه الانتهاكات. وفي وقت مبكر من هذا الأسبوع تم اقتحام منزل في الحيّ اليهودي والسَّطو عليه، وكان المنزلُ موضوعاً تحت الحجر الصحي، فيما كان حارس هذا البيت يهودياً. وبعد أن تم عرضه على حاكم المنطقة، وأثناء التحقيق معه نفى علمه بأمر ذلك اللّص أو ظروف الحادثة، وحتى يتم إجباره على الحديث تم القبض عليه وضربه ثم سجنه. وفي اليوم التالي للواقعة، تم عرضه على حاكم المنطقة مرة أخرى، وعندما أصر على براءته وعدم وجود علاقة له بعملية السطو، تم حرق وجهه بأداة ساخنة ومن ثم تم إحراق أجزاء مختلفة من جسده، وضُرب على المناطق السفلية من جسده حتى بدأت أشلائه تتدلى من جسده. في اليوم التالي مات الشاب اليهودي المسكين الذي كان يبلغ ثمانية وعشرين ربيعاً، والذي تعود أصوله تحديداً من منطقة سالونيك اليونانية. لقد حضر هذا الشاب إلى مكتبي قبل حوالي أسبوع ليقدم طلباً للالتحاق بالخدمة العسكرية البريطانية. وفي واقعة أخرى، كان هناك شاب يهودي يملك جواز سفر فرنسي، وكان مشتبهاً به في ارتِكاب عملية السطو تلك، لكنه فرّ من بين أيديهم. وكان مَعروفاً عن ذلك الشاب أنه شخص مستهتر نوعاً ما، فتعرّضوا لوالدته، وهي امرأة مسنة، حيث تم إلقاء القبض عليها مُتهمينها بالتستّر على ابنها، وتم تقييدها وضربها بأبشعِ وأقْسى الطرق... إنني أبدي أسفي الشديد ودهشتي الكبيرة من طريقة تصرّف حاكم المنطقة بهذا القدر من الوحشية والبربرية، خاصة بعد ما عرفته عنه في السابق. لقد ظننته انساناً راقياً مُتزنا، لا شخصاً متوحّشاً لا يمتلك أي قدر من الإنسانية. لقد كان الضحايا في هذه الأحداث من اليهود المُستضعفين الذين ليس لديهم من يحميهم أو يدافع عنهم، لذلك ودون وجود

أي مبرر تعرّض ذلك اليهودي الفقير لهذه المعاملة الوحشية. إن ذلك السلوك الهمجي مازال مستمراً رغم كوننا في القرن التاسع عشر! وهذا اليهوديّ المسكين لا زال يعيش في حالة من الرعب الدائم". [14]

كما أشار التقرير أيضاً إلى عدم حصول إمكانية مطالبة حق اليهود بأي تعويضات بعد كل ما تعرّضوا له من مآسي، يقول التقرير:

"شأنهم في ذلك شأنُ الكلب التعيس الذي ليس له صاحب، والذي قام بركله أحد المارة لأنه اعترض طريقه، فيما قام شخصٌ آخر بتقييده لأنه ينبح من الألم، فهو خائف صامتٌ لئلا يتسبب أنينه في ازدياد سوء معاملته، وبالنسبة له فإن تحمّل الذل والمهانة والسكوت على ذلك أهون عليه بكثير من أن يتحمّل عواقِبَ التقدم بشكوى إلى حاكم المنطقة". [15]

وبعد مرور عدة سنوات، وضّح القنصل البريطاني بأن سبب معاناة اليهود في القدس يعود بالأساس إلى حالة "الكراهية العمياء والتحيّز الجاهل من قبل مُجتمعٍ مُتعصّب"، بالإضافة إلى عدم قدرة المجتمع اليهودي الفقير على الدفاع عن نفسه سياسياً أو مادّياً [16]. لقد كان هذا هو واقع اليهود قبل حوالي نصف قرن من ظهور الصهيونية الحديثة ووصول اليهود الذين عاشوا في أوروبا إلى أرض فلسطين، فكان يوجدُ تعصبٌ دينيّ واضح تجاه السكان الأصليين الذين عاشوا في فلسطين لقرون طويلة وكان لهم نفس الحقوق في العيش فوق هذه الأرض وأن يعاملوا معاملة عادلة مثل أي عربي أو مسلم.

ومثلما رأينا في مرحلة لاحقة فقد انضمّ اليهود الذين عاشوا في أوروبا إلى أبناء ديانتهم السفارديم في فلسطين، وعندها فقط بدأ هؤلاء اللاجئون اليهود بالدفاع عن أنفسهم ضد التعصّب الديني الذي جعل الحياة في فلسطين صَعبة للغاية. ومما لا شكّ فيه أن السكان الأصليين من اليهود (السفرديين) الذين عاشوا في فلسطين يستحِقّون الحِماية من التَّمييز الديني والأذى الجسدي الذي كانوا يتعرَّضون له حينها، وكان من الطّبيعي جداً أن يوفّر لهم أبناء ديانتهم من يهود أوروبا الحماية من خلال بناء مؤسَّسات مُكرّسة للدِّفاع عنهم.

وقد أسَّس هَؤلاء المُهاجرون الجدد أحياء يهودية في أمريكا وأنشَأوا مؤسسات مجتمعية وأهلية يهودية، وواصلوا استخدام اللغة اليديشية (لغة يهود أوروبا التي كنت عبارة عن مزيج من اللغتين الألمانية والعبرية بشكل أساسي إضافة إلى لغات أخرى، وكانت تُكتب بالحروف العبرية) على الرغم من إتقان أطفالهم الحديث باللغة الإنجليزية. وعلى الرغم من أنهم عانوا من التمييز والاستغلال تماماً مثلما عانت المجموعات العرقية الأخرى من المهاجرين، إلّا أنهم نجحوا في نهاية المطاف في الاندماج في الحياة العامة اقتصادياً وسِياسياً وحتى اجتماعياً.

أما يهود موجة العَليا الأولى فقد وجدوا واقعاً مختلفاً تماماً خلال أواخر القرن التاسع عشر في فلسطين، فقد أسّسوا أحيائهم الخاصة بهم وبنوا مؤسساتهم المجتمعية الخاصة بهم أيضاً، وأعادوا إحياء اللغة العبرية القديمة، لكنهم لم ينجَحوا في الاندِماج في المُجتمع مثلما فعل المهاجرون إلى أمريكا. لقد كان تحقيق هذا الاندماج بين فئات المُجتمع حينها ضرباً من ضروب الخيال بالنسبة لليهود والعرب الذين كانوا راغبين فِعلاً في تحقيق هذا الاندماج، حيث قد قامت عصابات عربية منظمة بمهاجمة القُرى

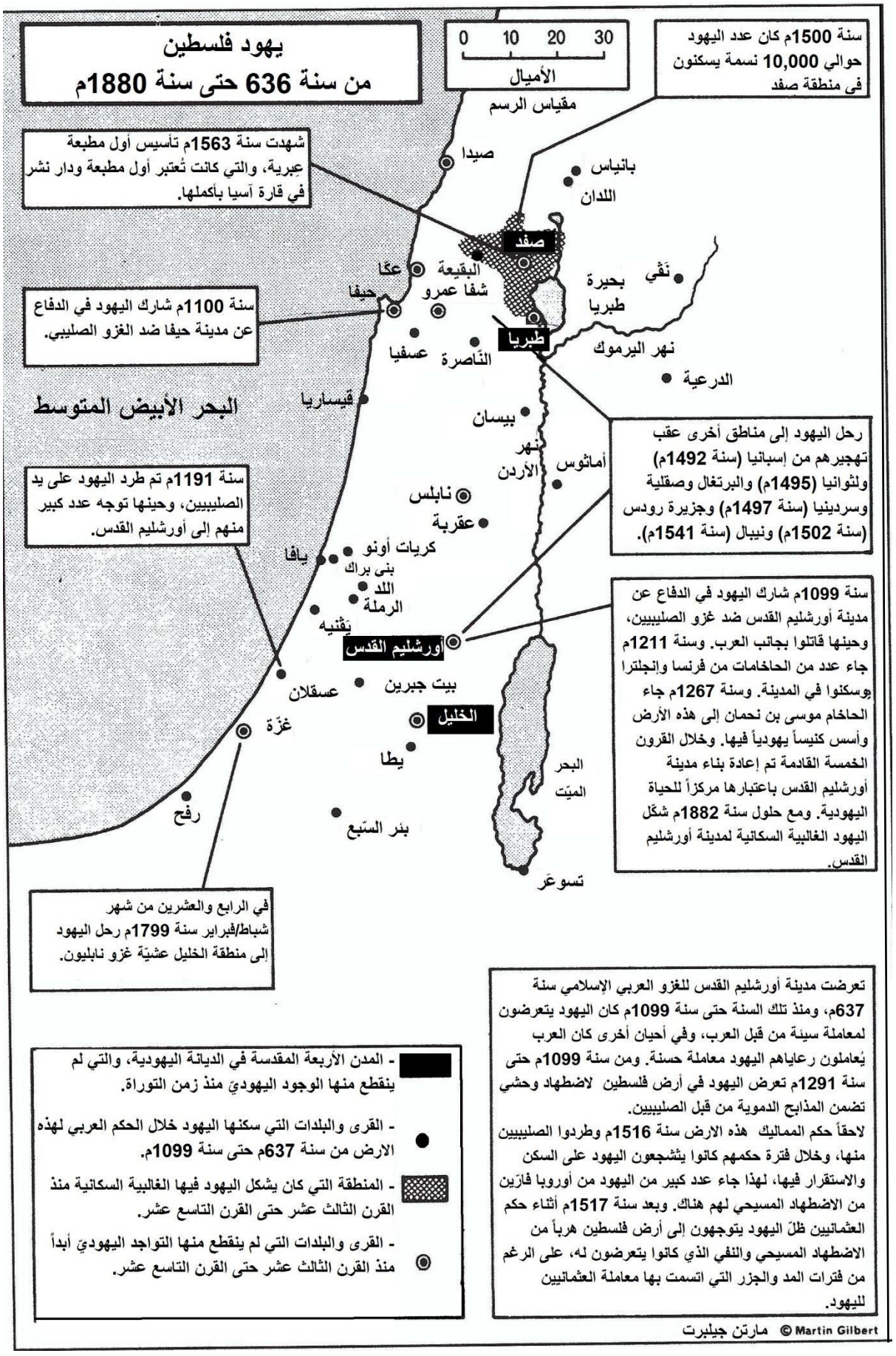
يهود فلسطين
من سنة 636 حتى سنة 1880م
0 10 20 30
الأميال
مقياس الرسم
سنة 1500م كان عدد اليهود حوالي 10,000 نسمة يسكنون في منطقة صفد
شهدت سنة 1563م تأسيس أول مطبعة عِبرية، والتي كانت تُعتبر أول مطبعة ودار نشر في قارة آسيا بأكملها.
سنة 1100م شارك اليهود في الدفاع عن مدينة حيفا ضد الغزو الصليبي.
سنة 1191م تم طرد اليهود على يد الصليبيين، وحينها توجه عدد كبير منهم إلى أورشليم القدس.
في الرابع والعشرين من شهر شباط/فبراير سنة 1799م رحل اليهود إلى منطقة الخليل عشيّة غزو نابليون.
رحل اليهود إلى مناطق أخرى عقب تهجيرهم من إسبانيا (سنة 1492م) ولثوانيا (1495م) والبرتغال وصقلية وسردينيا (سنة 1497م) وجزيرة رودس (سنة 1502م) ونيبال (سنة 1541م).
سنة 1099م شارك اليهود في الدفاع عن مدينة أورشليم القدس ضد غزو الصليبيين، وحينها قاتلوا بجانب العرب. وسنة 1211م جاء عدد من الحاخامات من فرنسا وإنجلترا وسكنوا في المدينة. وسنة 1267م جاء الحاخام موسى بن نحمان إلى هذه الأرض وأسس كنيساً يهودياً فيها. وخلال القرون الخمسة القادمة تم إعادة بناء مدينة أورشليم القدس باعتبارها مركزاً للحياة اليهودية. ومع حلول سنة 1882م شكّل اليهود الغالبية السكانية لمدينة أورشليم القدس.
تعرضت مدينة أورشليم القدس للغزو العربي الإسلامي سنة 637م، ومنذ تلك السنة حتى سنة 1099م كان اليهود يتعرضون لمعاملة سيئة من قبل العرب، وفي أحيان أخرى كان العرب يُعاملون رعاياهم اليهود معاملة حسنة. ومن سنة 1099م حتى سنة 1291م تعرض اليهود في أرض فلسطين لاضطهاد وحشي تضمن المذابح الدموية من قبل الصليبيين.
لاحقاً حكم المماليك هذه الارض سنة 1516م وطردوا الصليبيين منها، وخلال فترة حكمهم كانوا يشجعون اليهود على السكن والاستقرار فيها، لهذا جاء عدد كبير من اليهود من أوروبا فارّين من الاضطهاد المسيحي لهم هناك. وبعد سنة 1517م أثناء حكم العثمانيين ظلّ اليهود يتوجهون إلى أرض فلسطين هرباً من الاضطهاد المسيحي والنفي الذي كانوا يتعرضون له، على الرغم من فترات المد والجزر التي اتسمت بها معاملة العثمانيين لليهود.
- المدن الأربعة المقدسة في الديانة اليهودية، والتي لم ينقطع منها الوجود اليهوديّ منذ زمن التوراة.
- القرى والبلدات التي سكنها اليهود خلال الحكم العربي لهذه الارض من سنة 637م حتى سنة 1099م.
- المنطقة التي كان يشكل اليهود فيها الغالبية السكانية منذ القرن الثالث عشر حتى القرن التاسع عشر.
- القرى والبلدات التي لم ينقطع منها التواجد اليهوديّ أبداً منذ القرن الثالث عشر حتى القرن التاسع عشر.
© Martin Gilbert مارتن جيلبرت
صيدا
بانياس
اللدان
صفد
البقيعة
عكّا
شفا عمرو
حيفا
نَقْي
بحيرة طبريا
طبريا
نهر اليرموك
الدرعية
الناصرة
عسفيا
قيساريا
البحر الأبيض المتوسط
بيسان
نهر الأردن
أماثوس
نابلس
عقربة
كريات أونو
يافا
بنى براك
اللد
الرملة
يَفْنيه
أورشليم القدس
بيت جبرين
عسقلان
الخليل
غزّة
يطا
البحر الميّت
رفح
بئر السّبع
تسوعَر

اليهودية غير المسلحة، وبذلوا جهوداً مَضنية لمنع مجيء المزيد من اليهود القادمين من أوروبا إلى أرض فلسطين الانتدابية للحيلولة دون حصولهم على طلب اللجوءِ فيها.

وعلى الرغم من أن بعض القيادات العربية قد رحبّوا باللاجئين اليهود ورأوا فيهم مصدراً لخلق فرص العمل لمواطنيها، إلا أن عَدداً آخر منهم قد عمل جاهداً على منع قدوم غير المسلمين أو غير العرب إلى أرض فلسطين، خلافاً لما حدث في أمريكا، حيث كان المهاجرون اليهود يعيشون ويعملون جنباً إلى جنب مع الأمريكيين من غير اليهود، بينما كان على اللاجئين اليهود في فلسطين العيش في مجتمعات منفصلة عن مُحيطهم السكاني والعمل فقط في فلاحة وزراعة أراضيهم. ومثلما وضّح تقرير لجنة بيل لاحقاً، فإن التعايش على هذه الأرض كان أمراً مُستحيلاً بسبب المناخ المعادي لليهود والذي أجّجه القادة المسلمون.

بالتالي كانت الخطوة الأولى لليهود هي إقامة "اليشوف" (وهي كلمة عبرية تعني العودة، ويقصد بها التجمَّعات السكانية الصغيرة)، والتي كانت بمثابة حركة هجرة وتوطين اللاجئين اليهود أكثر من كونها حركة سياسية أو قوميّة مُحددة، على الرغم من أن أُسُس الصهيونية السياسية قد تكوّنت في وقت مبكر خلال فترة العَليا الأولى لليهود الذين عاشوا في أوروبا (وربَّما قبل ذلك)، وكان هذا دافعاً لليهود الذين شعروا بالحنين للعودة إلى أرض إسرائيل.

وقد تزامنت موجات هجرة أولئك اللاجئين اليهود إلى فلسطين مع موجات هجرة أخرى للاجئين اليهود من دول عربية وإسلامية مثل اليمن والعراق وتركيا وشمال إفريقيا إلى أرض فلسطين الانتدابية. حقيقةً لم يكُن يعلم هؤلاء اليهود المُهاجرون من الدول العربية أي شيء عن الحركة الصهيونية باعتبارها حركة سياسية، وكل ما كانوا يطمحون إليه حينها هو الرجوع إلى وطنهُم الأم هرباً من الظلم والاضطهاد الذي تعرّضوا له خارجه، خاصة بعد علمهم أن الدولة العثمانية كانت تسمحُ بالهِجرات اليهودية إلى فلسطين وتغضُّ الطَّرفَ عنها.

بالتالي، وبعد الرّجوع إلى التّاريخِ الحقيقي للّاجئين اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين، نرى أن الادّعاء بأن إسرائيل هي دولة استعمارية إمبريالية هو مُجرّدُ ادّعاء باطل لا يَمُتّ للواقع ولا للحقيقة بِصِلة، وأن هذا الادعاء لا يُستخدمُ إلا لِخدمة أجندات سياسية مُتحيّزة.

قائمة الملاحظات والحواشي:

1. “What Went Wrong?” Al Ahram Weekly (Egypt), December 12–18, 2002. All cites to Al-Ahram Weekly available at http:// weekly.ahram.org.eg.

2. Radio 786, May 23, 2002 - 2002 راديو 678 بتاريخ الثالث والعشرين من شهر ايار/مايو سنة

3. Buber to Gandhi, quoted in Arthur Hertzberg, The Zionist Idea (Philadelphia: Jewish Publication Society, 1997), p. 464.

4. Paul Johnson, Modern Times: The World from the Twenties to the Nineties (New York: Harper & Row, 1983), p. 485.

5. شكّل عشرة ألاف يهودي ممن لجأوا إلى أرض فلسطين الانتدابية حوالي اثنين بالمئة من إجمالي السكان الذين تواجدوا فيها حينها، والحال نفسه بالنسبة لليهود الذين لجأوا إلى أمريكا حيث كانوا يشكلون حوالي اثنين بالمئة من إجمالي عدد السكان حينها.

6. Martin Gilbert, The Routledge Atlas of the Arab-Israeli Conflict, 7th Edition (London: Routledge Taylor Francis Group, 2002), p. 1.

7. Clayton Miles Lehmann, “Palestine,” http:// www.usd.edu/erp/Palestine/history. html

8. Yitzchak Ben-Zvi, The Exiled and the Redeemed (Philadelphia: Jewish Publication Society, 1961), pp. 44–45.

9. Sheikh Abd Allah Al Meshad, “Jews’ Attitudes toward Islam and Muslims in the First Islamic ERE,” quoted in D. F. Green, ed., Arab Theologians on Jews and Israel (Geneva: Editions de l’Avenir, 1976).

10. Palestine Royal Commission Report (Peel Report) (London: His Majesty’s Stationery Office, 1937), pp. 11–12.

11. James Finn to Earl of Clarendon, January 1, 1858.

12. James Finn to Viscount Palmerston, November 7, 1851.

13. Jacob de Haas, History of Palestine (New York: Macmillan, 1934), p. 393 quoting contemporaneous letters.

14. Wm. T. Young to Colonel Patrick Campbell, May 25, 1839.

15. Wm. T. Young to Viscount Palmerston, May 25, 1839.

16. Wm. T. Young to Viscount Canning, January 13, 1842.

الفصل الثاني:
هل قام اليَهودُ الذين عاشوا في أوروبا بتَهجير الفلسطينيين وطردهم من أراضيهم؟

التُّهمة:

عندما قَدِم اليهود الذين عاشوا في أوروبا إلى فلسطين، فإنهم قاموا بطرد وتهجير الفلسطينيين من أرضهم التي عاشوا عليها لقرون طويلة.

مَن قام بتوجيه الاتّهام:

يُدافعُ الدكتور الجامعي محمد أبو ليلة أستاذ مقارنة الأديان بجامعة الأزهر في القاهرة عن محاولات الانتحارين تفجير أنفسهم بالأَحزمة الناسفة واصِفاً إياهم بِـ "الشهداء"، قائلاً:" لقد سرق اليهود أرضنا، فماذا تريدون منّا أن نفعَل؟ هل تريدون منّا أن نَرحَل؟".[1]

كما عَلّق الرئيس العراقي صدام حسين على إحدى التفجيرات التي وقعت في مدينة تل أبيب ووصفها بأنها "رائعة"، وأضاف قائِلاً: "اليهود يكرَهون العرب بشكل عام، ويكرهون الفلسطينيين على وجهِ الخصوص لأنهم سرقوا أراضيهم، ومن الطبيعي أن يكره اللصُّ صاحِب الحقّ". كما أصدر مجلس الوزراء العراقي قراراً يقضي بوقف تصدير البترول للدول المؤيّدة لإسرائيل بتاريخ الرابع من كانون الثاني/ يناير سنة 2001م.

وفي السِّياقِ نفسه نرى الدكتور م. شاهد علّام يعلّقُ على إقامةِ دولة إسرائيل قائلاً: "لقد جَهَّز الصهاينة خُططاً لاستيطان فلسطين وأرادوا تنفيذ تلك الخُطط عن طريق الحروب والمذابح والتطهير العرقي ومساعدة دول الاستعمار الإمبريالية، ولم يكتفوا بذلك فحسب، بل قاموا بإنكار حق وإرث الفلسطينيين التاريخي في الأرض والذي يعود إلى حُقبة الكنعانيين الذين سكنوا هذه الأرض قبل أن تطأها أقدام أنبياء اليهود مثل الرسول موسى والملك داوود وإشعياء وحِزقيل وغيرهم". [2]

ويقول الدكتور حيدر عبد الشافي الناشط المُستقل ورئيس الوفد الفلسطيني في محادثات السلام سابقاً: "في هذا السياق، أقول بأن الفلسطينيين هم السكان الأصليّون، وهم من نسل القبائل السامية التي سكَنَت أرض فلسطين في الماضي منذ ألاف السنين، حتى قبل مجيء نبي الله ابراهيم عليه السلام إليها... ونحن - أي الفلسطينيون - ننحدرُ من نسلِ تلك القبائل... ونحن لا نُنكر حق اليهود والإسرائيليين التاريخي في تلك الأرض، على الرغم من كونهم جاؤوا بعدنا وجذورهم في تاريخ هذه الأرض ليست أقدم ولا أعرق من جذورنا فيها". [3]

ويُضيف نعوم تشومسكي في هذا السياق: "يوجد لدينا شعبان يطالبان بحق تقرير المصير فوق هذه الأرض: الشعب الأول ينحدرُ من نسل الشعوب الأصليّة أو ما تبقى منهم، وهؤلاء إما رحلوا أو طُرِدوا أو تم تهجيرهم. أما الشّعب الثاني فهم المستوطنون اليهود الذين جاؤوا إلى هذه الأرض من أوروبا ولاحقاً جاء قِسم آخر منهُم من دول الشرق الأوسط ودول أُخرى، لذلك نرى صراعاً بين شعبين: أحدهما من السكان الأصليين والآخر من المهاجرين إلى هذه الأرض ومن انحدرَ من نسلهم".[4]

الحقيقة:

لقد كانت أرضُ فلسطين الانتدابية ذات تعداد سكاني ضئيلٍ جداً عند قدوم المهاجرين الأوائل من اليهود في رِحلة العَليا الأولى إلى أرض إسرائيل، حيث قام اليهود حينها بشراء الأراضي التي سكنوها إما مباشرةً من أصحابها الذين لم يكونوا متواجدين فيها أصلاً، أو عن طريق سماسرة الأراضي والعقارات.

وبالإضافة إلى كون أرض فلسطين هي أرض ذات أهمية كبيرة للاجئين اليهود من ناحية دينية وعقائدية وتاريخية، فإنها تظل بالنسبة لهم الأرض التي لجأوا منها في الماضي و*عادوا* إليها في الحاضر باعتبارها موطنهم الأصلي. وقد وصفَ الكاتب الأمريكي الكبير مارك توين أرض فلسطين سنة 1867م أثناء رحلته إليها قائلاً:

"تتنوّعُ المناظرُ في هذه الأرض، لكن تلك المناظر اختفَت تماماً من منطقة وادي يزرَعئيل التي تخلو من وجود أي قرية أو تجمّع سكاني على محيط ثلاثين ميلاً، ولم أجد سوى تجمّعين أو ثلاثة من البدو الذين نصبوا عدداً من الخيام لأنهم دائِمو التنقّل، وبالكاد يرى المرءُ عشر أشخاص في مسافة عشرة أميال في هذه المنطقة. أما الجليل فهي منطقة مهجورة مُجرّدة من كل شيء، وأياً كان ما تراه فيها فإنه لا يُغيّر من هذا الفراغ الموحِش والسراب الذي يظهرُ ويختفي فجأة بمنتهى الغَرابة، وخير مثال على ذلك هو قرية كفر ناحوم، تلك القرية الغبيّة الواقعة في طبريا التي تغطّ في نوم عميق تحت نخلاتها الستة الميتة... لقد وصَلنا إلى جبل طَابور أخيراً، وفي طريقنا إليها لم نقابل أي كائنٍ بشريّ على الإطلاق... والحال نفسه بالنسبة لمدينة الناصرة التي يتملِكها البؤس.. أما مدينة أريحا الملعونة فتتربّعُ على عرش من الخراب والآثار القديمة كما لو أن النبي يهوشع بن نون الذي عاش بها منذ ثلاثة ألاف سنة قد تركها بنفس الحال منذ ذلك زمن معجزته حتى يومنا هذا... ومدينة بيت لحم ومنطقة (العيزرية) تظهران في قمّة البأس والفُقر والهوان، وبيت لحم تخلو تَماماً من أي مَعلمٍ يُذَكّر المرءَ بأنّها مَدينة المسيح، ولا يوجدُ بها ما يوحي إلى أنّها مدينة الرُّعاة الذين رأوا الملاك وبشّروا بقدوم عيسى المَسيح إلى العالم، هذه لَيسَت المدينة التي غنّى الملاك فيها قائلاً: "على الأرض السلام وفي النّاس المَسَرّة". إنَّها مَكانٌ مُجَرّد من كل ما له علاقة بالحياة... تبدو مدينتا بيت صيدا وكورازيم وكأنهما اختفتا من على وجه الأرض، إنهما مهجورتان تماماً، هذه الأماكن التي استمع آلاف الأشخاص فيها إلى عِظات المسيح وأكلوا خبزه المقدس. إنها غارقة في صَمتٍ مُدقّع لا يُعَكّر صَفوَه سوى صوت الطيور الجارحة والذئاب المتوحشة". [5]

وقد وَثّقَ رَحّالةٌ آخَرون رواياتٍ مماثلة عَمّا شاهدوه بأعينهم في أرضِ فلسطين قبل وصولِ يهود أوروبا إليها في رِحلة العَليا الأولى، والذين بدأوا في استصلاح الأراضي والعمل بها وزادوا من عدد سكانها من خلال خلق فرص عمل جديدة وإنشاء بُنىً تحتية وغيرها.

الدّليل:

لإثبات ما سبق، فإننا نلاحظُ وجود روايتين مُختلفتين حول واقع أرض فلسطين في فترة عام 1880م، فتقول الروايةُ اليهودية أن فلسطين كانت أرضاً جرداء ومهجورة منذ فترة طويلة، أي "أرضٌ بلا شعب لشعب بلا أرض"، مع العلم أن هذه المقولة لم تصدر عن اليهود، بل كان قائلها هو اللورد البريطاني شافتسبري وكتبها في مذكراته سنة 1884م. أما الرّواية الفلسطينية والتي أصبحت أكثر قوّة مع مرور الوقت، تدّعي وجودَ شعبٍ ودولة على هذه الأرض سنة 1880م، ويبالغُ البعض في سرد هذه الرواية قائلاً أن الشعب الفلسطيني بأكمله تعرّض للطرد والتهجير من أرضه وحلّ مكانه اليهود عقِب "الغزو الصّهيوني".

أما الحقيقة فهي كالمعتاد موجودة في مكانٍ ما بين الروايتين، فمن جهة، لم تكن فلسطين أرضاً جرداء خالية تماماً من السكّان، لكن يبدو أنه من الصعب جداً تحديد العدد الحقيقيّ لسكانها في تلك الحُقبة، لأن بيانات الإحصاء والتعداد السكاني لتلك الفترة الزمنية ليست موثوقة جداً. وبطبيعة الحال يتضحُ لنا جلياً أن معظم محاولات إحصاء السكان من قبل الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي تحمل في طَيّاتها أهدافاً وأجندات سياسية، لكن بإمكاننا القيام بتقديرات تقريبيّة لعدد السكان، واستناداً إلى تلك التقديرات فقد كان إجمالي عدد سكان أرض فلسطين - المقصود بها دولة إسرائيل الحالية والضفة الغربية وقطاع غزة- كان يبلغ نصف مليون نسمة بعد وصول يهود رِحلة العَليا الأولى أوائل ثمانينيات القرن التاسع عشر، وتلك الأرضُ تضم في وقتنا الحالي أكثرَ من عشرة ملايين نسمة، وهي بلا شكّ تتسع لأكثر من ذلك بكثير.

أما المنطقة التي منحتها الأمم المتحدة لإقامة الدولة اليهودية عام 1947م فقد احتوت على جزء بسيط فقط من هذا العدد، بتعداد يتراوح ما بين 100,000 و150,000 نسمة، وبالنسبة لأرض فلسطين ككيان جغرافي فلم يكن لها أيّ حدود واضحة، بل كانت حدوداً متغيرة باستمرار. كما لم يكن لفلسطين كيان سياسي مُستقل بالمعنى المُتعارف عليه للاستقلال، حيث وقعت تحت الحكم العثماني بين سنة 1516م حتى سنة 1918م، وحينها قامَ العثمانيون بتقسيم فلسطين إلى عدة مناطق حكم إدارية أُطلق عليها اسم سنجق، وكانت هذه السناجق الثلاثة جزءاً من مناطق حُكم إدارية أكبَر أطلق عليها العثمانيون اسم ولايات.

وقد كان الجزءُ الأكبر من أرض فلسطين يقع تحت إدارة ولاية سوريا التي كان يحكُمها حاكم مُحدد كان يُطلق عليه الباشا وكان مقرّ تواجده في مدينة دمشق، الأمر الذي يفسر لماذا كان يُشار إلى منطقة فلسطين بشكل عام باسم منطقة جنوب سوريا. ويُلاحظ أنه بعد مرور عشر سنوات على احتلالها من قبل مصر في ثلاثينيات القرن التاسع عشر (في عهد محمد علي) قد تم ضم أرض فلسطين إلى ولاية بيروت، والتي كانت تضمّ منطقة لبنان والجزء الشمالي من فلسطين وصولاً إلى منطقة تل أبيب. أما التقسيم الإداري لسنجق القدس المستقل فقد كان يضم المناطق الممتدة من يافا الى القدس شمالاً، ومنطقتي غزة وبئر سبع جنوباً، بالتالي فإن الادّعاء بوجود دولة فلسطينية أو كيان سياسي مُستقل يُسمّى فلسطين خلال تلك الفترة هو ادّعاء مغلوط تماماً ولا يمُتّ للواقع ولا للحقيقة بأي صِلة.

وبالعودة إلى تاريخ تلك الحقبة فإننا سنجدُ أن عدداً كبيراً من مالكي أراضي منطقة فلسطين كانوا غير موجودين فيها فعلياً (ما اصطلح على تسميته لاحقاً أملاك الغائبين)، حيث شكّلت تلك الأراضي جُزءاً كبيراً من الأراضي التي تم منحُها لصالح دولة إسرائيل عقب قرار التقسيم. ووفقًا لسجلات شراء وبيع الأراضي فقد كان العديد من مالكي الأراضي يتواجدون في بيروت ودمشق، وكان بعضهم من موظفي وجُباة الضرائب والتجار الذين كانوا يعيشون في أماكن أخرى بعيدة عن أرض فلسطين. كما وكان بعضهم من سماسرة الأراضي والعقارات من دول أُخرى ممن لا تربطهم أي علاقة بأرض فلسطين سوى المال، وكانوا غالباً ما يقومون باستغلال العمال والفلاحين للعمل في تلك الأراضي ويعاملونهم معاملة اللاجئين في البلدان الأخرى.

وعندما قام اللاجئون اليهود بشراء الأراضي في فلسطين كان معظمها غير صالحٍ للزراعة أو السكن ولم تكن مأهولة بالسكان أصلاً ، بالتالي فقد بالغ الساسةُ الفلسطينيون بشكل كبير في تقدير عدد العائلات العربية التي نزحت نتيجة شراء وتملّك اليهود للأراضي، وعلى سبيل المثال، فلنأخذ ما ذكره بيني موريس في هذا السياق، مع العلم أن بيني موريس هو مؤرخ إسرائيلي انتقده الكثيرون بسبب كتاباته وآراءه المُتحيّزة ضد إسرائيل[6]، وكثيراً ما استشهد به نعوم تشومسكي وإدوارد سعيد وغيرهما من كبار منتقدي إسرائيل واصفينه بأنه من "المؤرخين الجدد" الذين لا ينتمون أو يمثلون" التيار الصهيوني"، كما أكّد إدوارد سعيد بأن بيني موريس يعتبر واحداً من "المؤرخين الذين لديهم رغبة صادقة في فهم أحداث الماضي، بالتالي فهو من المؤرخين الذين يتحدثون عن التاريخ كما هو دون كذب أو إخفاء للحقيقة"، وهذا في الحقيقة يُعتبرُ إطراءً جميلاً بحقّ موريس، خاصة وأنه صدر من قِبَل إدوارد سعيد الذي يعتبر ناقداً لاذعاً للحركة الصهيونية. كما مدحَت صحيفة نيويورك تايمز بيني موريس في أحد مقالاتها للحديث عن *كتابه* واصفة إياه بصاحبِ" الرواية الأكثر تفصيلاً ودقّة في وصف الصراع العربي الصهيوني".

بالتالي وبعد هذا الوصف والمدح من مُعارضي الحركة الصهيونية بات من المؤكد أن شخصاً من أمثال بيني موريس هو مصدر ثقة للجانب العربي والفلسطيني[7]، وهذا ما يقوله بيني موريس في مستهلّ حديثه عن موضوع شِراء اليهود وتملكهم للأراضي: "يقولُ المؤرخون بأن تهجير آلاف العائلات العربية هو نتيجة لبيع الأراضي لليهود بين ثمانينيات القرن التاسع عشر وأواخر الثلاثينيات من القرن العشرين" [8]، لكن الأرقام التي ذكروها بخصوص هذه العائلات تعتبر أقل بكثير من أعداد العائلات التي كانت الحكومات العربية سبباً في تهجيرها، وعددُ الفلسطينيين الذين تم تهجيرهم من أراضيهم بسبب شراء اليهود للأراضي لا يكاد يُذكر إذا ما قورن بعدد المصريين الذين هجَّرتهم مصر من منطقة أسوان بعد بنائها السد العالي فيها ، أو بعدد العراقيين من عرب الأهوار الذين كانت الحكومة العراقية سبباً في تهجيرهم، وغيرهم الكثيرين من العرب الذين نزحوا بسبب تهجير حكوماتهم العربية لهم.

وبعد مضيّ عدد من السنوات التي تزايدت فيها عمليات شراء اليهود للأراضي في فلسطين، وعلى الرغم من تزايده المطّرد، إلا أن "كمية الأراضي العربية المعروضة للبيع كانت تفوق بكثير مقدرة اليهود على الشراء"[9]. كما تشير أحد التحليلات التي أجريت بمنتهى المهنية والمصداقية لعمليات شراء الأراضي بين عامي 1880م و 1948م أن ثلاثة أرباع الأراضي التي اشتراها اليهود كانت مملوكة لأشخاص موجودين خارج أرض فلسطين [10]، وأن مالكي الأراضي كانوا يملكون مساحات شاسعة منها، وبأن اليهود لم يشتروا الأراضي ممّن كانوا يعملون بها على الإطلاق، وهذا ما أكَّده عدد من الكتاب المُناصرين للقضية

الفلسطينية من أمثال البروفيسور راشد الخالدي الذي صرّح بوجود عمليات بيع كبيرة للأراضي من قبل "الملاك الغائبين سواء من الفلسطينيين وغير الفلسطينيين".[11]

وقد أمرَ رئيس الوزراء الإسرائيلي حينها ديفيد بن غوريون اليهود بعدم شراء الأراضي التي يعمل بها "الفلاحون العرب" والتركيز على شراء الأراضي الخالية لإعمارها وفلاحتها [12]، بالتالي واستناداً إلى هذه الحقيقة فإنني أتحدى أي شخص معارض لقيام دولة إسرائيل بأن يظهر معلومات موضوعية أو سجل لتعدادها السكاني أو سجلات نقل ملكية الأراضي أو تقارير ديمغرافية تتعارض مع هذه الحقائق التاريخية التي ذكرتها آنفاً.

وعلى الرغم من عدم وجود من يستطيع إثبات عدم صحة تلك الحقائق إلا أن الادّعاءات والافتراءات التي تُصوّر اليهود على أنهم سارِقو أراضي الفلاحين العرب البسطاء لا زالت موجودة حتى يومنا هذا، هذا عدا عن ذكر الادعاء الزائف بأن "الفلاحين القلائل الذين رُحّلوا من أراضيهم كانوا جميعاً من السكان العرب المحليين الذين عاشوا وعملوا هم وأجدادهم في الأرض لمدة ألف وثلاثمائة سنة دون انقطاع" [13]، وبأنهم كانوا جمعياً من السكان الأصليين للمنطقة باعتبار أن "أصولهم تعود للكنعانين الذين تواجدوا على هذه الأرض قبل أن تطأها أقدام اليهود وأنبيائهم مثل النبي موسى والملك داوود و اشعياء وحزقيل وغيرهم"[14]، وهو ادّعاء تم إثبات زيفه وعدم صحّته هو الآخر.

في الوقت نفسه، يدور نقاش جاد حول الأصول العِرقيّة والإثنيّة للسُّكان الذين عملوا وتواجدوا في الأرض التي أُصبَحَت تُعرفُ لاحقاً بدولة إسرائيل، حيث هاجرَ إلى أرض فلسطين عددٌ كبير من اليونانيّين فراراً من قسوة وبطش الحكم العثماني لهم، ومع حلول منتصف القرن الثامن عشر، انتقل للعيش في مدينة يافا التوراتية العتيقة ذات الميناء الشهير الذي بدأ منه النبي يونا (النبي يونس لدى المسلمين) رحلته، فسكنها عدد كبير من الأتراك والعرب واليونان والأرمن وغيرهم من الأعراق والإثنيات المختلفة. وقد أفاد أحد المؤرخين المسيحيين أن عدداً من القرى المُنتشرة في كافة أنحاء فلسطين قد أصبحت مأهولة بالكامل من قبل سُكّانٍ قادمين من أجزاء أخرى من الإمبراطورية العثمانيّة خِلال فترة القرن التاسع عشر، حيث شاع في تلك الحقبة وجود "قرى بأكملها لِسكان من أصولٍ بوسنية وشركسية ودرزية ومصرية وغيرها".[15]

وفي دِراسة منشورة من قِبل *الموسوعة البريطانية* سنة 1911م فقد تبَيّن أن التركيبة العرقية والإثنية لسكان أرض فلسطين تتضمّنُ مجموعاتٍ مُختلفة، وبأنّهم يتحدثون "ما لا يقل عن خمسين لغة"، لهذا كان من الصعب وضع تأريخٍ دقيق لبدء تواجد تلك الأعراق في هذه الأرض وعدد تلك الأعراق والأصول، خاصة بعد تدفّق السكان من مص "والذي لم ينقطع أبداً في المناطق القروية".

ونرى أنه بالإضافة إلى العرب واليهود، فقد كانت هناك مجموعات عرقية أخرى في فلسطين في الفترة الممتدة ما بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وكانت تضم تلك الإثنيات كلاً من الأكراد وفرسان المعبد (وهي طائفة من المتديّنين المسيحيين من الألمان) والفُرس والسودانيّين والجزائريّين والسامريّين والتّتار والجورجيين وغيرهم من ذوي الأصول العرقية المختلفة والمختلطة. وقد قام أحد الباحثين في عام 1984م بتلخيص وضع الإثنيات قائلاً: "إن الأقلية العربية التي عاشت في فلسطين قبل مائة عام عندما بدأ السكان اليهود بالتوافد كانت مجرد أقلية ديمغرافية دائمة الترحال

والتنقّل نتيجة صراعات لا تنتهي بين القبائل المحلية والحكام المستبدين، كما تسببت الملاريا وغيرها من الأمراض والأوبئة في وقوع خسائر بشرية فادحة بين السكان".[16]

وقبل وصول اليهود الذين عاشوا في أوروبا بداية ثمانينيّات القرن التاسع عشر كان عدد العرب ضئيلاً وفي تناقصٍ مُطّرد، لا سيما في الجزء الذي كان من المقرر تقسيمه لصالح الدولة اليهودية، واستناداً لأحد التقارير الرسمية الصادرة عن القنصل البريطاني العام في القدس عام 1857م فإن "البلادَ كانت خاليةً من السكان بشكل واضح، بالتالي فإنها بحاجة ماسة إلى عدد كبير من السكان"[17]. كما وضّح التقرير أن السكان العرب في حالة تنقل وترحال مستمر، وبأنهم لا يعودون إلى أماكنهم السابقة بعكس السكان اليهود الذين كانوا أكثر التصاقاً بأراضيهم واستقراراً فيها، حيث "هنالك يهود سافروا لاحقاً إلى الولايات المتحدة وأستراليا، وبدلاً من البقاء هناك عادوا إلى هذه الأرض"[18]. وبعد مرور أربعة أعوام أفاد القنصل العام بأن التعداد السكاني لمنطقة فلسطين "ما زال يواصل الانخفاض بشكل ملحوظ"[19]. ثم وضّح القُنصل بعد مضيّ ثمانية أعوام على تصريحه الأول بأن التعداد السكّاني لا زال آخذاً في الانخفاض في أماكن معينة من البلاد، لدرجة أن قرى بأكملها أصبحت "غير صالحة للعيش ... وباتت مهجورة خلال فترة وجيزة من هجرة سكانها منها".[20]

وقد وصف عدد من المؤرخين والجغرافيين والرّحالة بأن التعداد السكاني للعرب ظلّ فعلاً في "انخفاض مطّرد"[21]، وبأن الأرض كانت "ذات كثافة سكانية منخفضة جداً" [22]، وبأن أجزاء منها كنت "غير مأهولة"[23] بالسكان بل و"شبه مهجورة". أما منطقة سهل شارون الذي قام يهود أوروبا أثناء موجة العَليا الأولى بزراعته، فقد وصفه القسّ المسيحي صموئيل مانينج في عام 1874م بأنه "مكان قاحل مُصحِر، لكنه يستوعب قدراً لا بأس به من السكان". [24]

وعلاوة على هذا كله، فإن الظروف المعيشية للسكان قبل وصول اللاجئين اليهود الذين كانوا يعيشون في أوروبا كانت مُزرية جداً[25]، حيث كانت المياه شَحيحة جداً [26]، وكانت هناك نسبة ضئيلة من السكان ممن يجيدون القراءة أو الكتابة، وكانت خدمات الرعاية الصحية رديئة جداً هي الأخرى[27]، بالتالي كانت معدلات الوفيات بين الرُّضع مرتفعة جداً ومتوسط عُمر الفرد كان قصيراً [28]. لكن هذه الظروف جميعها تحسَّنت بشكل ملحوظ بعد وصول اليهود الذين كانوا يعيشون في أوروبا إلى أرض فلسطين.

ولا يمكن مقارنة عدد السكان اليهود بعدد السكان العرب والمسلمين الضئيل والمتناقص في منطقة بعينها، خاصة وأن العرب كانوا دائمي الترحال والتنقّل، في حين أن السكان اليهود كانوا أكثر استقراراً. بالتالي فإن كِذبة "السكان الفلسطينيين والعرب والمسلمين المستقرين اجتماعيا والذين عاشوا في القرى وعملوا في زراعة الأرض لقرون طويلة ثم حلّ محلهم الغزاة الصهاينة" هي كذبة مبالغ فيها إلى حدٍ كبير، لأن ذلك يتعارض تماماً مع البيانات والإحصائيات الديمغرافية المسجلة في تلك الفترة والتي لم يتم جمعها وإحصاؤها من قبل اليهود أو الصهاينة بل من قبل السلطات المحلية العثمانية والبريطانية آنذاك. وقد ذكر يوهان لودفيك بركهارد بأن فترة بداية عشرينيات القرن التاسع عشر قد شهِدت ترحالاً كبيراً للعرب، لدرجة أنه كان من النادر أن يتوفّى الشَّخص في نفس القرية التي ولد فيها (كنايةً عن ترحالهم المتواصل من مكانٍ لآخر) ... حيث كانت العائلات العربية تستقر في مكان ثم ترحل منه إلى مكان آخر عندما يعرفون أن ظروف الحياة فيه ستكون أفضل. [29]

ومع حلول منتصف تسعينيات القرن التاسع عشر، وبعد مرور اثني عشر عاماً على رحلات العَليا وموجات الهجرة الأولى، أصبح اليهود مكوّناً رئيسياً من النسيج العرقي والديني لفلسطين، خاصة في المنطقة التي خصّصتها الأمم المتحدة لقيام دولة يهودية عام 1947م. ومن المُلاحظ أنه خلال فترة صدور خطة التقسيم كانت هناك أغلبية يهودية واضحة في أنحاء البلاد (538,000 يهودي مقابل 397,000 عربي)[30]. وطبقاً لبعض الروايات المختلف في مدى صحتها - والتي لا أعتمد عليها في كتابي بكل تأكيد - فقد كانت هناك أغلبية سكانية يهودية في أجزاء أخرى من فلسطين في وقت مبكر من منتصف تسعينيات القرن التاسع عشر، وهذه المناطق أصبحت فيما بعد مركز الدولة اليهودية عقب صدور قرار التقسيم [31]، بالتالي يمكننا القول بدون أدنى شكّ أنه كان يوجد حضورٌ يهوديّ بارزٌ في أرض فلسطين الانتدابية قبيل حُلول القرن العشرين.

وقد توافدت جماعات من العرب والمسلمين - والذين لا توجد إحصائية رسمية بالنسبة لعددهم - إلى المناطق والقرى اليهودية بسبب الوظائف التي تم استحداثها بعد أن قام اليهود باستصلاح الأراضي وإعمار الأرض. وقد أظهر تقرير عن قرية ريشون لتسيون اليهودية التي تم إنشاؤها عام 1882م، بأن وجود نحو أربعين عائلة يهودية في تلك المنطقة كان السبب لاستقطاب "أكثر من أربعمائة عائلة عربية" غالبيتهم كانوا من البدو والمصريين. وقد انتقلت هذه العائلات إلى أماكن قريبة من القرى اليهودية وأسّسوا قرىً عربية جديدة في موقع مهجور هناك، كما أشار هذا التّقرير إلى تكرار مثل هذه الظاهرة "انجذاب العرب إلى المناطق اليهودية وتأسيس قرى عربية حولها نتيجة لفُرص العمل التي استحدثها اليهود" في العديد من الأماكن والقرى اليهودية آنذاك.[32]

وعلى الرغم من استحالة تحديد عدد العرب والمسلمين الفلسطينيين الذين عاشوا لأجيال في المناطق التي أصبحت لاحقاً تابعة للدولة اليهودية تبعاً لقرار التقسيم، إلا أن الأرقام التي يتحدّث عنها المتحدثون الفلسطينيون مُبالغٌ فيها إلى حد كبير. فوفقاً لأحد المؤرّخين فإن "ما لا يقل عن 25% من المسلمين الذين عاشوا في كافة أرجاء فلسطين عام 1882م كانوا من الوافدين الجدد أو انحدَروا من نسل المصريين الذين هاجروا إليها بعد الغزو المصري على يَدِ محمد علي عام 1831م".[33]

وبالإضافة إلى قدوم الكثيرين من ذوي الأصول المصرية، كانت هناك هجرة سكانية كبيرة من الأتراك واليونانيين والجزائريين إلى البلاد، كما أن العديد من المسلمين من ذوي الأصول الفلسطينية الذين جذبتهم الظروف المعيشية إلى منطقة غرب فلسطين بين عامي 1882م و1893م كانوا قد جاءوا أصلاً من منطقة شرق فلسطين، أي من مناطق الضفة الغربية والشرقية لنهر الأردن.

وبجمع هذه الأرقام والإحصائيات فإننا نصل الى استنتاج هامّ يجب الأخذ به بمنتهى الجدّية: وهو أن عدد العرب الذين يمتلكون جذوراً في مناطق التواجد اليهودي يشكّلون نسبة ضئيلة من أصل مليون عربي فلسطيني يعيشون الآن في داخل دولة إسرائيل (تِبعاً لإحصائيات السنة التي صدر فيها الكتاب)، ومن اللافت للنظر تزايد عدد العرب والمسلمين الذين عاشوا في المناطق اليهودية بشكل ملحوظ، حيث بلغ الضعف (مَليوني عربي) في السنة التي تُرجم فيها الكتاب للغة العربية.

بالتالي يُمكننا القول بأن أعداداً لا بأس بها من العرب والمسلمين كانوا قد انتقلوا للسكن في محيط القرى اليهودية المُزدهرة اقتصادياً، والسبب لم يكن رغبتهم في الانتقال إلى مناطق مُستصلحة ومزروعة

حديثاً بقدر ما أن الوجود اليهودي في تلك المناطق قد أدى إلى تحسين نظام الرعاية الصحية، بالتالي أدّى هذا إلى انخفاض معدل وفيات الأطفال، كما زاد من متوسط أعمار السكان. واستناداً إلى تقرير رسميّ بريطاني صدر عام 1937م فإن "الازدِياد المَلحوظ في أعداد الفلاحين العرب كان يُعزى إلى التقدّم في مستوى الخدمات الصحية التي عالجت مرض الملاريا وقلّلت معدلات الوفيات بين الرُّضَّع، بالإضافة إلى تحسّن إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي"[34]. وبالفعل، فقد بدأ هذا التقدّم يظهرُ شيئاً فشيئاً مع ظهور المستشفيات الحديثة ونظم تنقية المياه والصَرف الصِّحي التي استحدثها اللاجئون اليهود القادمون من أوروبا إلى أرض فلسطين الانتدابية آنذاك.

وبسبب عدم وجود سجل إحصائي أو ديمغرافي دقيق للسكان والأراضي خلال تلك الفترة، فإنه يصعب علينا التأكد من النسب السكانية والديمغرافية الدقيقة الخاصة بالأراضي التي تم تخصيصها للدولة اليهودية عقب قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام 1947م، تحديداً الفترة الزمنية التي شهدت وصول اللاجئين اليهود إلى تلك الأراضي. بالتالي أصبح من غير المعقول الاستمرار في تداول كِذبة قيام اليهود بطرد "السكان الأصليين من العرب والمسلمين الذين سكنوا هذه الأرض لعدة قرون".

ختاماً، واستناداً إلى ما يُمليه العقل والمنطق والإحصائيات والشهادات التي وضّحتها سابقاً، فإن هذا الادّعاء باطلٌ تماماً وعارٍ كلياً عن الصحة، وهذا أمرٌ واضحٌ وُضوح الشمس لمن يُريد أن ينظر لهذه القضية بموضوعية وشفافية. كما أن عدداً من المثقفين العرب يعترفون بمدى الكذب والتلفيق في هذا الادّعاء، من أمثال القائد الفلسطيني موسى العلمي الذي صرّح عام 1948م قائلاً: "إن الناس في حاجة ماسة إلى كِذبة مُعيّنة حتى يملؤوا بها مخيّلتهم ويُريحوا بها ضمائرهم "[35]، وحتى الملك عبد الله ملك الأردن كان قد أقرّ بمدى كذب وافتراء هذا الادّعاء قائلاً: "لقد أفرَطَ العَرَبُ في بيع الأَراضي لليهود، تماماً مثلما كانوا يُفرِطون في تباكيهم عليها". [36]

قائمة الملاحظات والحواشي:

1. Kenneth R. Timmerman, “Top Egyptian Cleric Justifies Terrorism,” Insight on the News, November 26, 2002.

2. “A Colonizing Project Built on Lies,” CounterPunch (www.counterpunch.org), April 18, 2002.

3. Center for Policy Analysis on Palestine luncheon address, State Department briefing, Federal News Service, January 17, 1992.

4. Interview with David Barsamian of Alternative Radio, “Israel, the Holocaust, and AntiSemites,” October 24, 1986, in Noam Chomsky, Chronicles of Dissent (Monroe, Me.: Common Courage Press, 1992).

5. Mark Twain, The Innocents Abroad (New York: Oxford University Press, 1996), pp. 349, 366, 375, 441–442.

6. Efraim Karsh, Fabricating Israeli History; the “New Historians” (London: Frank Cass, 1997), pp. 4–6.

7. Ethan Bronner, Book Review, New York Times, November 14, 1999. Since Arafat walked away from the Barak-Clinton peace offers at Camp David and Taba in 2000–2001, Morris has written more critically of the Palestinians, while still criticizing many Israeli policies, actions, and decisions. See Benny Morris, “The Rejection,” New Republic, April 21–28, 2003.

منذ تنصل ياسر عرفات من مباحثات كامب ديفيد ورفضه للعرض الذي تقدم إيهود باراك برعاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، بدأ بيني موريس يوجه انتقادات أكثر من السابق للجانب الفلسطيني بالإضافة إلى انتقاده السياسات والتصرفات والقرارات الإسرائيلية.

8. Morris, p. 123. -123 بيني موريس صفحة

9. Quoted in Morris, p. 111. -111 مقتبس من كتاب بيني موريس صفحة

10. Abraham Granott, The Land System in Palestine: History and Structure (London: Eyre & Spottiswoode, 1952), p. 278.

11. Edward Said and Christopher Hitchens, eds., Blaming the Victims (London: Verso, 2001).

12. Shabtai Teveth, David Ben Gurion and the Palestinian Arabs (New York: Oxford University Press, 1985), p. 32.

13. Jamal Husseini, February 9, 1939, quoted in Arieh Avneri, The Claim of Dispossession (New Brunswick: Transaction Books, 1984), p. 11.

14. M. Shahid Alam, “A Colonizing Built on Lies,” Counterpunch, www.counterpunch. org, April 18, 2002.

15. James Parkes, Whose Land? A History of the Peoples of Palestine (New York: Taplinger, 1971), p. 212.

16. Avneri, p.11. -11 كتاب أفنيري صفحة

17. James Finn to the Earl of Clarendon, September 15, 1857.

18. Ibid. نفس المصدر

19. J. B. Forsyth, A Few Months in the East (Quebec: J. Lovell, 1861), p. 188.

20. H. B. Tristram, The Land of Israel: A Journal of Travels in Palestine (London: Society for Promoting Christian Knowledge, 1865), p. 490.

21. Samuel Bartlett, From Egypt to Palestine (New York: Harper, 1879), p. 409. Cited in Fred Gottheil, “The Population of Palestine, Circa 1875,” Middle Eastern Studies, vol. 15, no. 3, October 1979.

22. Edward Wilson, In Scripture Lands (New York: C. Scribner’s, 1890), p. 316. Cited in Gottheil.

23. W. Allen, The Dead Sea: A New Route to India (London: 1855), p.113. Cited in Gottheil.

24. William Thomson, The Land and the Book (New York: Harper Bros., 1871), p. 466. Cited in Gottheil.

25. Reverend Samuel Manning, Those Holy Fields (London: The Religious Tract Society, 1874), pp. 14–17.

26. Roderic H. Davison, Reform in the Ottoman Empire (Princeton: Princeton University Press, 1963) p. 69, citing a Muslim writer in 1868.

27. Morris, p. 6. -6 بيني موريس صفحة

28. Ibid. نفس المصدر

29. John Lewis Burckhardt, Travels in Syria and the Holy Land (New York: AMS Press, 1983), p. 299.

30. See chapter 9 in this book. انظر الفصل التاسع من الكتاب

31. The research of a French geographer, Vital Cuinct are relied on for this conclusion. See Joan Peters, From Time Immemorial (Chicago: JKAP Publications, 1984). Peters's conclusions and data have been challenged. See Said and Hitchens, p. 33. I do not in any way rely on them in this book.

اعتمد البحث الذي قام به عالم الجغرافيا الفرنسي فيتال كونست على هذه النتيجة، مع العلم بأن هذه النتيجة والبيانات التي استندت عليها قد تم فحصها والتأكد من مدى مصداقيتها.

32. A. Druyanow, Ketavim Letoldot Hibbat Ziyyon Ve-Yishshuv Erez Yisra'el (Writings on the history of Hibbat Ziyyon and the settlement of the land of Israel) (Odessa, Tel Aviv, 1919, 1925, 1932), vol. 3, pp. 66–67.

33. Ernst Frankenstein, Justice for my People (London: Nicholson & Watson, 1943), p. 127.

34. Report by His Britannic Majesty's Government to the Council of the League of Nations on the Administration of Palestine and Trans-Jordan for the Year 1937, Colonial No. 146, pp. 223–224.

35. Quoted in Peters, p. 11.- 11 مقتبس من كتاب بيترز صفحة

36. King Abdullah of Jordan, My Memoirs Completed, Harold W. Glidden, trans. (London: Longman, 1978), pp. 88–89.

الفصل الثالث:
هل كانت الحركة الصهيونية تُخطِّطُ لاستِعمار أرض فلسطين بالكامل؟

التهمة:

على فرض أن الهجرة الأولى لليهود تصنف على أنها هجرة للاجئين الباحثين عن وطن في فلسطين، فإن الهجرة الثانية تعتبرُ بداية الحركة الصهيونية الإمبريالية التي كانت تطمحُ لاستعمار أرض فلسطين بالكامل.

من قام بتوجيه التهمة:

يقول إدوارد سعيد:" تقوم وجهة نظري بالأساس على حقيقة تطوّر دولة إسرائيل ككيان اشتراكي نابع من الحركة الصهيونية التي كانت تهدف لاستعمار فلسطين، وقد أقيمَت هذه الدولة على يد اليهود ومن أجل اليهود فقط، وذلك عن طريق تهجير الفلسطينيين، وكانت هذه هي السياسة الصهيونية المُعلنة والمتعمدة تجاه الفلسطينيين. وقد حاولت إسرائيل في البداية تقليل عددهم ومن ثم حاولت القضاء عليهم، لكن وبعد فشل تلك المحاولات عملت على ضمان ألا تكون إسرائيل دولة لكافة مواطنيها (بما فيهم العرب طبعاً)، بل أن تكون عوض ذلك دولة لكافة الشعب اليهودي، لتبسط بذلك سيادتها على أرض وشعوب بطريقة لم تحظى بها أي دولة حتى الآن".[1]

كما يقول نعوم تشومسكي:" كان هناك ما يقارب ستين ألف يهودي في موجة الهجرة الثانية يعيشون في فلسطين، وقد كانوا مُعارِضين جداً للحركة الصهيونية، حتى أحفادهم والجيل اللاحق لهم قد ظلّوا مُتمسّكين بذلك الموقف".[2]

الحقيقة:

لقد كانت موجة الهجرة اليهودية الثانية (العَليا) مدعومة من قبل الحركة الصهيونية، لكن هذا لا ينفي حقيقة أن اليهود الذين هاجروا حينها كانوا فارّين من الاضطهاد الذي مورِسَ بحقّهم، وبأنهم حاولوا التعاون مع السكان الأصليين من العرب المسلمين لخلق مناخ يسمح بتعايش مشترك بين جميع سكان أرض فلسطين.

الدليل:

كان الهدف الحقيقي من موجة العَليا الثانية (1904م-1914م) هو لجوء اليهود إلى فلسطين هرباً من الاضطهاد الواقع عليهم في بلادهم السابقة، فيقول المؤرخ بيني موريس في هذا الصدد:" إن المذابح الروسية التي ارتُكبت سنتي 1903-1906م كانت محفِّزاً رئيسياً في قيام موجة العليا الثانية"[3]. ذلك لأن أعمال العنف هذه كانت مدعومة من قبل الحكومة نفسها، لهذا كانت "أعنف من أحداث ثمانينيات القرن التاسع عشر"[4]. وقد وقعت أولى المذابح ضد اليهود في القرن العشرين في مدينة كيشنيف الروسية، فأسفرت عن مقتل تسعة وأربعين يهوديّ وإصابة المئات وتدمير حوالي ألف وخمسمائة منزل ومركز ومحل يهودي، وكان ذلك سنة 1903 م خلال الاحتفال بعيد الفصح اليهودي (وهو عيد للاحتفال بذكرى خروجهم من مصر). لاحقاً وقعت مئات المذابح وأعمال العنف ضد اليهود وقد طالت مختلف أرجاء غرب روسيا القيصرية (أو ما يعرف سياسياً بمصطلح نطاق الاستيطان). وقد أسفر ذلك عن مقتل وإصابة الآلاف من الرجال والنساء والأطفال من اليهود لاحقاً، ولم يستطِع اليهود الدفاع عن أنفسهم حتى لا يتعرّضوا للمزيد من القتل والاضطهاد. لذلك فقد كان الحل الوحيد أمامهم هو اللجوء إلى دول أخرى وهذا ما قاموا بفعله فقد هاجروا إلى الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا، بينما توجه عشرات الآلاف إلى فلسطين، إذ كان العديد منهم صهيونيين شديدي الحماسة، الشيء الذي قام بجذب انتباههم إلى حُلم ثيودور هرتزل بإنشاء وطن قومي لليهود، بينما كان الباقون مجرد لاجئين مستعدين لتحمل الصعاب التي يتطلبها بناء وطن هو في أعينهم بمثابة جنة اشتراكية. وقد كانت موجة العليا الثانية مُشابهة لمثيلاتها في نفس الفترة (مثل موجات الهجرة اليهودية إلى الولايات المتحدة الأمريكية)، حيث ضمت العديد من أبناء الطبقة العاملة والذين شكلوا أحزاباً سياسية ونقابات عمالية واستحدثوا صحفاً ومجلات ناطقة باللغة العبرية، كما قاموا بتشكيل مجموعات صغيرة تحميهم من العنف الذي تعرض له اللاجئون الأوائل على يد العرب.

وفي سنة 1905م، نشر الكاتب الفلسطيني نجيب عازوري مقالة طويلة معادية لليهود كان لها صدى كبير في كافة أرجاء فلسطين، حيث حذّر فيها من مؤامرة سرية لليهود تهدف لإقامة وطن قومي لهم يمتد من "جبل الشيخ مروراً بالصحراء العربية وانتهاءاً بحدود قناة السويس"[5]. حينها عبر ديفيد بن چوريون - الذي كان شاباً حينها- عن قلقه الشديد من تأثير تلك المقالة على العرب، ومن إمكانية أن تكون بمثابة البذرة والتي "ستُثمر حقداً وكراهية ضد اليهود بين كافة فئات المجتمع العربي مُستقبلاً".[6]

وقد سعى عدد كبير من اليهود إلى تكوين علاقات جيدة مع الدول المجاورة لهم، وقد كانت أولى ثمرات تلك الجهود كتاب صغير ليهودي يدعى يتسحاق إبشتين بعنوان *"السؤال الخَفي"*، والذي اقترح من خلاله أن يتم فتح أبواب المستشفيات والمدارس والمكتبات اليهودية للعرب[7]. في حين طلب آخرون من اللاجئين اليهود أن يتعلموا اللغة العربية، وألا يقوموا بشراء أي أراضٍ عليها قرى عربية أو أماكن مقدسة أخرى في فلسطين[8]، لكن هذا لم يحدّ من تصاعد وتيرة الصراع في ظلّ تزايد أعداد اليهود اللاجئين. وسنة 1913م نشر الشاعر سليمان التاجي الفاروقي قصيدة تُعتبر بمثابة أول تحذير من "الخطر اليهودي على أرض فلسطين"، وكانت تضمّ الأبيات التالية:

"بَني الأصفر الرنان خلّوا خداعكم..... فلسنا من الأوطان بالمال نخدعُ

أقلُّ شعوبِ الأرض أهون أمة.....تساومنا في أرضنا، كيف نهجعُ؟"

كما لم تتوقف المحاولات المتواصلة لتحقيق السلام بين الجانبين بالرغم من الاستفزازات التي تعرض لها اللاجئون اليهود والتحريض الديني المتواصل ضدّهم، ففي بداية عام 1914م قام أحد قادة الحركة الصهيونية ويدعي ناحوم سوكولوڤ بإجراء مقابلة مع صحيفة مصرية في القاهرة، دعا خلالها العرب إلى تقبل اليهود كإخوان سامّيين لهم، وتقبل عودتهم إلى "وطنهم الأم والعيش في سلام ورخاء مع بعضهم البعض". وبالفعل كانت هناك نية لعقد محادثات للسلام في صيف ذلك العام، إلا أن اندلاع الحرب العالمية الأولى كان لها تأثير سلبي جداً على يهود وعرب فلسطين على حدٍ سواء، مما أدّى إلى فشل تلك المحادثات.

قائمة الملاحظات والحواشي:

1. The Question of Palestine (New York: Vintage Books, 1992 ed.), p. 84.

2. Lecture, Harvard University, November 25, 2002 (videotape). محاضرة فيديو في جامعة هارفرد بتاريخ 2002/11/25م

3. Morris, p. 25. -25 نفس المصدر، صفحة

4. Ibid. نفس المصدر

5. Ibid., p. 57. -57 نفس المصدر، صفحة

6. Ibid. نفس المصدر

7. Ibid. نفس المصدر

8. Ibid., pp. 57–59. نفس المصدر، صفحة

الفصل الرابع
هل كان وعد بلفور مُلزِماً للجميع استِناداً إلى القانون الدولي؟

التهمة:

إن وعد بلفور الذي طالبَ بإقامة وطن قوميّ لليهود في فلسطين ليس مُلزِماً لأحد وذلك استِناداً إلى القانون الدولي، باعتباره كان تعبيراً عن وجهة نظر حكومة إنجلترا فقط.

من قام بتوجيه التهمة:

يقول إدوارد سعيد: "هنالك نقاط هامة يجب أخذها بعين الاعتبار في مستهل الحديث عن وعد بلفور:
1- لقد صدر وعد بلفور من قبل دولة أوروبية عظمى.

2- يتعلق هذا الوعد بدولة غير أوروبية.

3- لقد تجاهلَ هذا الإعلان بشكل واضح وجود وطموحات الأغلبية السكانية الأصلية لتلك البقعة من الأرض.
4- اتّخذ هذا الوعد شكلاً يتم بموجبه التنفيذ لصالح مجموعة أجنبية غريبة عن الأرض لكي *تتمكن* من إقامة وطن قومي لليهود.

5-ومن خلال هذا الوعد يتضّح أن بلفور قد اعتمد على الأحقية الباطلة للقوة المُستعمِرة بأن تفعل بمناطقها المُستعمَرة ما يحلو لها".[1]

في السياق نفسه يقول الصحفي البريطاني فيصل بودي:" لقد صرَّح السيد بلفور بإعلانه عام 1917م عن إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وبموجب القانون الدولي يُعتبرُ هذا الوعدُ باطلاً نظراً لعدم وقوع فلسطين تحت سلطة الانتداب البريطاني في عصبة الأمم في تلك الفترة، بل كانت تابعة للنفوذ العثماني!".[2]

الحقيقة:

لقد كان هنالك تواجد فعلي لوطنٍ يهوديّ فوق جُزء من أرض فلسطين الانتدابية، وعندما صدر وعد بلفور أصبح هذا الوطن يحمل صيغة قانونية مُلزمة، خاصة بعد انضمام فلسطين الانتدابية لعصبة الأمم المُتحدة ووضعها تحت الانتداب.

الدليل:

كان عدد اليهود الموجودين فوق أرض فلسطين الانتدابية - التي أصبحت لاحقاً دولة إسرائيل - يتراوح بين ثمانين إلى تسعين ألف نسمة خلال فترة بداية الحرب العالمية الأولى، وقبل تصريح بلفور سنة 1917 م كانت هناك كثافة سكانية يهودية عالية في القرى والتجمعات اليهودية الخالصة التي عرفت باسم اليشوڤيم والكبيوتسيم شكلت في حد ذاتها وطناً قومياً لليهود على أرض الواقع في غرب وشمال شرق أرض فلسطين الانتدابية، بالإضافة إلى التواجد اليهودي الكبير في المدن الكبرى مثل صفد وتل أبيب وأورشليم القدس، إذ قام اليهود بتأسيس هذه المدن بدون أي تدخل من أي قوة استعمارية خارجية واعتمدوا على أنفسهم في تأسيس البنى التحتية واستصلاح الأراضي التي قاموا بشرائها بشكل قانوني من أصحابها.

وقد خاضت المملكة المتحدة الحرب العالمية الأولى مع حلفائها ضد ألمانيا والإمبراطورية العثمانية، ولاحقاً انضمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى محور بريطانيا وحلفائها عام 1917م، حينها قرّر الرئيس الأمريكي ويلسون منح الدول التي كانت واقعة تحت الحكم العثماني حق تقرير المصير بعد انتهاء الحرب مباشرة، كما كان داعماً لحق اليهود في تقرير مصيرهم، خاصة في المناطق التي كانوا يشكّلون فيها أغلبية ديموغرافية، بالتالي كانت إقامة وطن قومي لليهود في أرض فلسطين جزءاً من رؤية الرئيس ويلسون في منح الشعوب حقّ تقرير المصير.[3]

وعلى أي حال، لم تشهد هذه الأرض منذ فجر التاريخ وجود أي دولة أو كيان سياسيّ مستقل يُدعى فلسطين، لذا فإن إقامة وطن قومي لليهود لم يكن سيؤثر سلباً على وجود دولة فلسطين التي لم تكن موجودة كدولةٍ أصلاً، بل على العكس تماماً: حيث كان سيساعد في توزيع خمسة وأربعين ألف ميل مربع من الأراضي التي كانت قابعة تحت سطوة احتلال الإمبراطورية العثمانية والتي كان سكانها من العرب واليهود وسكان آخرين. وحينها كانت وكان هناك أربع خيارات رئيسية مطروحة على الطاولة آنذاك:

الأول: إقامة دولة للعرب على كامل الأرض بما فيها المناطق ذات الأغلبية اليهودية.

الثاني: إقامة دولة لليهود على كامل الأرض بما فيها المناطق ذات الأغلبية العربية.

الثالث: منح جميع أرض فلسطين الانتدابية لسوريا لتتم إدارتها من العاصمة دمشق.

الرابع: تقسيم الأرض بين العرب واليهود بشكل منصف بين الجانبين، بحيث يتمتع كلاهما بحق تقرير المصير .

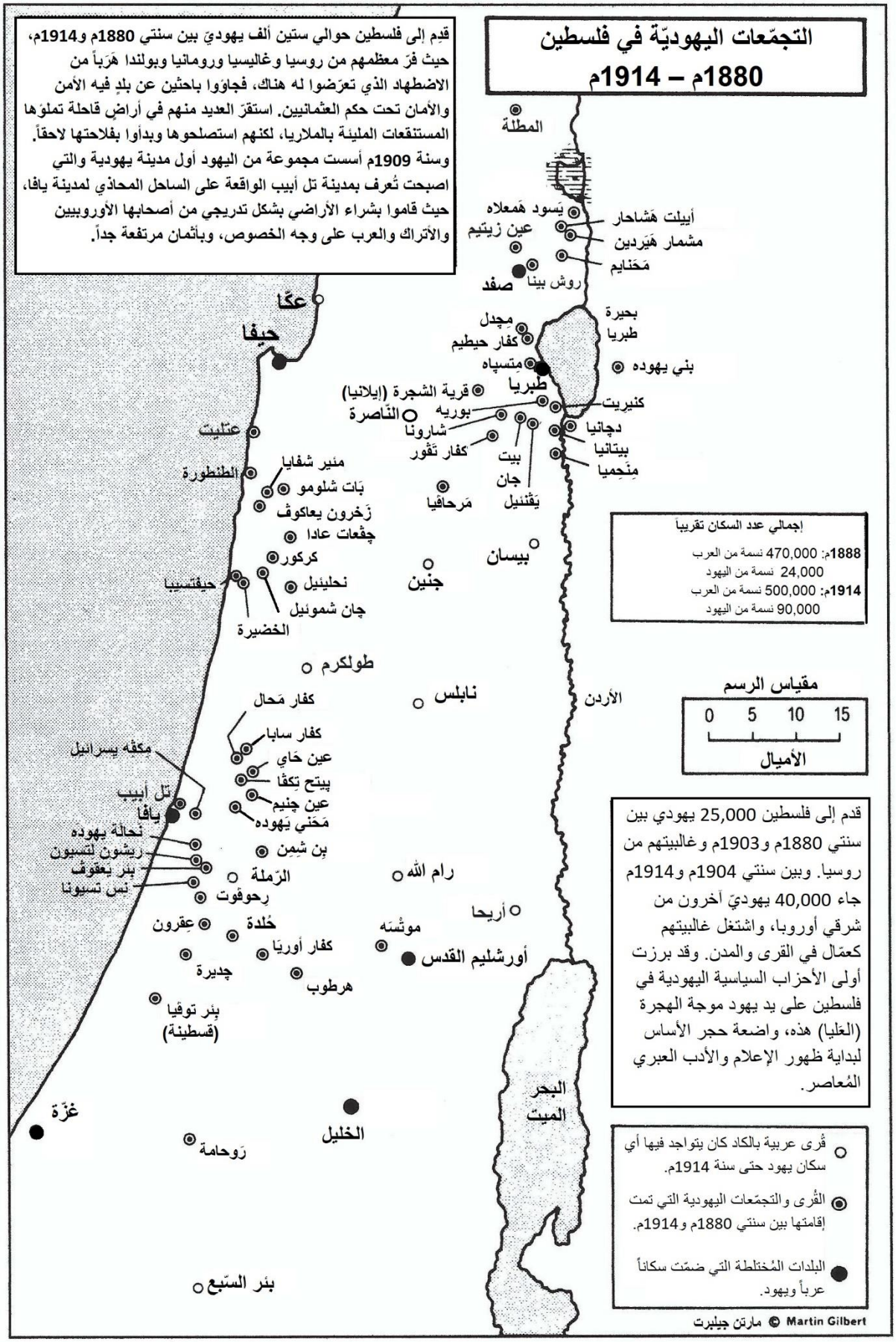
التجمّعات اليهوديّة في فلسطين
1880م – 1914م
قدِم إلى فلسطين حوالي ستين ألف يهوديّ بين سنتي 1880م و1914م، حيث فرّ معظمهم من روسيا وغاليسيا ورومانيا وبولندا هَرَباً من الاضطهاد الذي تعرّضوا له هناك، فجاؤوا باحثين عن بلدٍ فيه الأمن والأمان تحت حكم العثمانيين. استقرّ العديد منهم في أراضٍ قاحلة تملؤها المستنقعات المليئة بالملاريا، لكنهم استصلحوها وبدأوا بفلاحتها لاحقاً. وسنة 1909م أسست مجموعة من اليهود أول مدينة يهودية والتي اصبحت تُعرف بمدينة تل أبيب الواقعة على الساحل المحاذي لمدينة يافا، حيث قاموا بشراء الأراضي بشكل تدريجي من أصحابها الأوروبيين والأتراك والعرب على وجه الخصوص، وبأثمان مرتفعة جداً.
المطلة
يَسود هَمعلاه
أييلت هَشاحار
عين زيتيم
مشمار هَيَردين
مَحَنايم
روش بينا
صفد
عكّا
حيفا
بحيرة طبريا
مِجدل
كفار حيطيم
مِتسپاه
بني يهوده
طبريا
قرية الشجرة (إيلانيا)
الناصرة
كنيريت
بوريه
شارونا
كفار تَفور
بيت جان
يَفنئيل
مَرحاڤيا
دچانيا
بيتانيا
مِنَحِميا
عتليت
مئير شفايا
الطنطورة
بَات شلومو
زَخرون يعاكوڤ
چڤعات عادا
كركور
نحليئيل
حيفتسيبا
چان شموئيل
الخضيرة
بيسان
جنين
طولكرم
نابلس
الأردن
كفار مَحال
كفار سابا
عين حَاي
پيتح تِكڤا
عين چنيم
مَحَني يَهوده
مكڤه يسرائيل
تل أبيب
يافا
نحالة يهودة
ريشون لتسيون
بِن شِمِن
الرّملة
رام الله
بئر يعقوڤ
نس تسيونا
رحوڤوت
أريحا
حُلدة
عِقرون
موتسَه
كفار أوريا
أورشليم القدس
جديرة
هرطوب
بئر توڤيا
(قسطينة)
البحر الميت
غزّة
الخليل
رَوحامة
بئر السّبع
إجمالي عدد السكان تقريباً
1888م: 470,000 نسمة من العرب
24,000 نسمة من اليهود
1914م: 500,000 نسمة من العرب
90,000 نسمة من اليهود
مقياس الرسم
0 5 10 15
الأميال
قدم إلى فلسطين 25,000 يهودي بين سنتي 1880م و1903م وغالبيتهم من روسيا. وبين سنتي 1904م و1914م جاء 40,000 يهوديّ آخرون من شرقي أوروبا، واشتغل غالبيتهم كعمّال في القرى والمدن. وقد برزت أولى الأحزاب السياسية اليهودية في فلسطين على يد يهود موجة الهجرة (العَليا) هذه، واضعة حجر الأساس لبداية ظهور الإعلام والأدب العبري المُعاصر.
قُرى عربية بالكاد كان يتواجد فيها أي سكان يهود حتى سنة 1914م.
القُرى والتجمّعات اليهودية التي تمت إقامتها بين سنتي 1880م و1914م.
البلدات المُختلطة التي ضمّت سكاناً عرباً ويهود.
© Martin Gilbert مارتن جيلبرت

وفي نهاية المطاف تم الاتفاق على الخيار الأخير، أي توزيع جزء من تلك الأماكن على كل من عاش فوق تلك الأرض وعمل على استصلاح الأراضي وساهم في إنشاء البنى التحتية فيها. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل يوجد هنالك قرارٌ أكثر إنصافاً من هذا القرار الذي يمنح حق تقرير مصير لكلا الجانبين؟

وقد كان ونستون تشرشل "صهيونياً حتّى النخاع"، وأيّد بشدة إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وفي عام 1908م رأى أن إقامة دولة قوية وحرة لليهود ستكون بمثابة "خطوة نبيلة لخلق حالة من الانسجام والتناغم بين سكان العالم"[4]. وحتى عندما كانت بريطانيا بالفعل قادرة على تحقيق مثل ذلك التغيير كان تشرشل أكثر تصميماً على ذلك، حيث قال:

"من البديهي أن يكون لليهود المشتتين حول العالم وطنٌ قوميّ يجمعهم، بل ومن الضروري جداً إعادة لم شملهم، وهل يوجد مكان أنسب لهم من فلسطين لتحقيق هذه الغاية؟ فهي الأرض التي تربطهم بها جذور عاطفية ودينية وتاريخية تعود لأكثر من ثلاثة آلاف عام، ونحن البريطانيون نعتقد أنه من الأفضل بالنسبة لنا ولليهود وللعالم أجمع أن يتحقق ذلك، بل حتى للعرب القاطِنين في فلسطين... لأنهم سيستفيدون من ازدهار وتقدم الحركة الصهيونية". [5]

بالتالي ليس من المفاجئ أبداً أن نسمع خطاباً كخطابِ بلفور عقب هزيمة الإمبراطورية العثمانية، حيث أعلنت مملكة بريطانيا العُظمى في خطاب ألقاه وزير خارجيتها آرثر بلفور ما يلي: "إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين". وقد أكّد أيضاً في ذلك الخطاب على أنّ إقامة الوطن القومي لليهود "لن يكون على حساب الحقوق الدينية والمدنية للسكان من غير اليهود".[6]

لكن المفارقة تمثلت في اعتراض العرب على وعد بلفور، بحجة أنه سيفصلهم عن دولة سوريا، وقد لاحظت لجنة بيل بالفعل أثناء زيارتها لفلسطين أن "العرب كانوا يعتبرون أنفسهم جُزءاً لا يتجزأ من دولة سوريا"، بالتالي لم يرغبوا بالاستقلال عنها، بالتالي كان آخر همّهم هو إقامة دولة فلسطين المستقلة، حيث كانوا يعتقدون أن إقامة دولة مستقلة للعرب تعني تنفيذ وعد بلفور، بالتالي منح الفرصة لليهود لإقامة وطن قوميّ صغير خاص بهم.

وقد أصدرت وزارة الخارجية الفرنسية بياناً خاصاً مشابهاً لوعد بلفور ولكن قبل صدوره بعدة أشهر، وقد صنف هذا البيان على أنه "رغبة في تحقيق العدالة والمصالحة بين سكان تلك الأرض. وهذا سيكون إنجازاً كبيرا لليهود بعد رجوعهم إلى الوطن التي طردوا منه قبل آلاف السنين".[7]

وقد تم إرسال نُسخة من وعد بلفور إلى الرئيس الأمريكي ويلسون، والذي أعلن موافقته عليه بشكل مبدئي، كما وافقت عليه كل من الحكومة الإيطالية والفرنسية. وقد صرّح الرئيس ويلسون سنة 1919م بأنه "مقتنع تماماً بأن دول الحلفاء متفقة تماماً، حكومات وشعوباً، بأن فلسطين ستكون الأساس لإقامة وطن قومي لليهود"[8]. وقد تبنّى الكونجرس الأمريكي سنة 1922م قراراً" بإقامة وطن قومي لليهود في أرض فلسطين الانتدابية"، كما أكّد السيد ونستون تشرشل أيضاً بأن الحكومة البريطانية "ستدعم حتى النهاية إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين" [9]، وقد أكد على أن ما ورد في وعد بلفور قد تم اعتماده في عدد من الوثائق القانونية الدولية المُلزمة، بل وحتى في عصبة الأمم المتحدة نفسها، وكما أكد على استحالة تغيير هذا الأمر تحت أي ظرف، بالتالي أصبح تنفيذه مُلزماً استناداً للقانون الدولي. كما

وضّح تشرشل أنه يوجد بالفعل وطن قومي لليهود في فلسطين، وأنهم ليسوا بحاجة لدعم بريطانيا لتأسيسه، قائلاً:

"بعد مرور جيلين أو ثلاثة على تواجد اليهود في فلسطين، فقد مدحوا في إعادة تأسيس مجتمع يهودي بلغ تعداده حوالي ثمانين ألف نسمة، ربعهم من الفلاحين والعمال. وكان لهذا المجتمع نظامه السياسي وأذرعه الخاصة به: مثل وجود هيئة منتخبة تتولى شؤون القضايا الداخلية والمحلية للسكان، بالإضافة إلى وجود عدد من المجالس المحلية المنتخبة في المدن والمجالس التي تتولى شؤون إدارة المدارس والتعليم، كما قاموا بانتخاب مجلس للحاخامات ليتولى إدارة الشؤون الدينية. كما أن جميع المعاملات في هذا المُجتمع تتم باللغة العبرية باعتبارها اللغة المتداولة بين السكان، مع وجود صحافة عبرية تلبي احتياجات السكان، هذا عدا عن حياتهم الثقافية والفكرية المميزة والتي تظهر نجاحاً اقتصادياً وتجارياً ملحوظاً في هذا المُجتمع. وهذا المجتمع مُتعددُ المُدن والقرى، كما انه مُتعدد الأفكار السياسية والدينية والاجتماعية والعادات والتقاليد، وله خصائص "قومية" مُميزة خاصة به. وعندما يتساءلُ مُتسائلٌ عن المقصود بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، يمكن الإجابة على ذلك السؤال بأن الغرض منه ليس فرض الهوية اليهودية على جميع سكان فلسطين، بل المقصود من إقامة هذا الوطن هو تطوير المجتمع اليهودي القائم حالياً، بمساعدة يهود من أماكن مختلفة من العالم، لكي يصبح مركزاً يجمعُ الشعب اليهودي باعتباره مُرتبطاً بجذورهم الدينية والعرقية. ولكن من أجل أن يكون لهذا المجتمع فرصة أكبر للتطور والازدهار، ومن أجل إعطاء فرص حقيقة للشعب اليهودي لإظهار قدراته، فإنه من الواجب علينا أن ندرك أن وجود اليهود في فلسطين هو حق شرعي لهم، وبأن أحقيتهم في الوجود ليست مِنحة أو هِبة من أحد، وهذا هو السبب الذي يجعل من الوجود القومي اليهودي في فلسطين ضرورة مُلحّة ويكون هذا الوجود معترفاً به دولياً، ويجب أن يكون ذلك أيضاً في إطار رسميّ يستند إلى تاريخهم المتأصل في هذه الأرض. "بالتالي فإن البيان الذي قدمته حكومة جلالة الملك البريطاني يعتبر توضيحاً لوعد بلفور الصادر في عام 1917م، ومن الملاحظ أن بلفور لم يكن يرغب في تضمين هذا التوضيح أو الإشارة إلى أي شيء من شأنه إثارة مخاوف السكان العرب في فلسطين أو إحباط الشعب اليهودي".[10]

وقد أقرّ القانون الدولي بأن الوجود اليهودي في فلسطين كان نتيجة حقه التاريخي في ذلك المكان، وأن الجهد المبذول لتسهيل "إقامة الوطن القومي اليهودي وذلك عن طريق زيادة الهجرة اليهودية إليه قد كان نتيجة التزام دولي "على الانتداب تجاه تلك المستعمرة" [11]، وهكذا تم بشكل مبدئي طرح الحلول السياسية الثنائية أو الثلاثية "للقضية الفلسطينية"، واعتُبر قرار التقسيم نموذجاً مثالياً لإنفاذ وتطبيق حق تقرير المصير للجميع.

وقد حصل اليهود على وعد بلفور بشكل منصف بعد كفاح مرير، فخلال عملهم الدؤوب في استصلاح الأرض قاموا بتجفيف مستنقعات بحيرة الحولة المليئة بالملاريا، وزرعوا بدلاً منها أشجار البرتقال، وخلقوا آلاف فرص العمل للعرب ولليهود، كما حاربت المجموعات اليهودية المسلحة في صفوف الجيش البريطاني لهزيمة الجيش العثماني مرحبين بسيطرة الجنرال البريطاني إدوارد أَلِنبي على مدينة أورشليم القدس. من ناحية اخرى، فإن معظم العرب الفلسطينيين كانوا - مثل غالبية العرب-

يقاتلون في صفوف الإمبراطورية العثمانية التي خسرت المعركة. وكما أشار رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج فإن "الغالبية العظمى من العرب بشكل عام، ومن الفلسطينيين بشكل خاص، قد حاربوا طوال الوقت في صفوف مُضطهديهم ومُحتليهم العثمانيين".[12]

بالتالي انحاز العرب الذين تواجدوا فوق أرض فلسطين الانتدابية لصالح قوة استعمارية إمبريالية وهي الامبراطورية العثمانية، خلافاً لليهود الذين أخذوا الجانب الإنجليزي الذي رغب في منح شعوب المنطقة حق تقرير المصير، وبرغم اختيارهم الجانب الخاسر للمعارك والحروب - وهو ما فعلوه مرة أخرى في الحرب العالمية الثانية - إلا أن العرب قد خرجوا من هزيمة العثمانيين بمكاسب كبيرة: حيث حصلوا على ثمانين في المائة من مساحة فلسطين لتحديدها كدولة عربية خاصة بهم، مع عدم السماح بإقامة تجمعات يهودية فيها، وقد تم تغيير اسم هذه المنطقة الكبيرة من شرق فلسطين إلى إمارة شرق الأردن.

وهكذا كانت الدولة الأولى التي تأسست في فلسطين إمارة ذات أغلبية فلسطينية كبيرة حكمها الملك عبد الله شقيق حاكم العراق حينها، والذي أجبر العديد من اليهود الذين عاشوا فيما أطلق عليه حينها إمارة شرق الأردن على المغادرة بسبب اندلاع أعمال العنف ضدهم، على الرغم من أن بعضهم عاش بها لأجيال. وهكذا، وبموجب القانون الرسمي آنذاك، فقد مُنِعَ اليهود القلائل المتبقين من العيش في إمارة شرق الأردن [13]. كما تضمنت تلك المملكة المشكلة حديثًا مساحة شاسعة بالرغم من العدد الضئيل لسكانها والذي كان يبلغ آنذاك ثلاثمائة وعشرون ألف نسمة، وأغلبهم من البدو الرُحل [14]. وقد كان تعداد سكان إمارة شرق الأردن أقل بكثير من سكان فلسطين، لكنهم منعوا اليهود من العيش فيها.

لقد كان بالإمكان حينها تقسيم الخُمس المتبقي من فلسطين بين السكان العرب أو اليهود (على الأقل من الناحية النظرية)، لكن العرب عارضوا بشدّة أي تواجد يهودي فوق *أي* جزء من فلسطين، ومنعوا اليهود من ممارسة حقهم في تقرير المصير حتى في المناطق التي كانوا يشكلون فيها أغلبية ديمغرافية. وبنهاية المطاف أدّى هذا الوضع إلى تصاعد وتيرة العنف بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وصدور وعد بلفور، بالتالي كان آخر همّ القيادات العربية حينها هو مشاركة حق تقرير المصير مع غيرهم، رغم أنهم كانوا راضين تماماً عن القرار الاستعماري الإمبريالي بتأسيس إمارة هاشمية في شرق الأردن، وكانوا راضين أيضاً عن قرار ضم أرض فلسطين لسوريا ليحكمها الباشا هناك، بالتالي فقد كانوا يدعمون أي شيء يمنع إقامة وطن قومي لليهود، حتى لو كان في جزء صغير مما تبقى من أرض فلسطين الانتدابية!

ولم تكن معارضة القيادات العربية تتركز على إقامة وطن يهودي فحسب، بل كانوا يطالبون مراراً وتكراراً بالقضاء على *الوجود* اليهودي في فلسطين، بالتالي كان هدفهم الرئيسي هو جعل أرض فلسطين خالية تماماً من اليهود مثلما حدث في إمارة شرق الأردن. وكما قال عارف باشا الدجاني، أحد أبرز القيادات العربية في مدينة أورشليم القدس حينها: "من المستحيل أن نتفاهم مع اليهود أو أن نقبل بالعيش معهم، فهم غير مرغوب في وجودهم في كافة البلدان التي عاشوا فيها ...لأنهم دائماً يعتاشون على دماء الناس، وإذا لم تستمع عصبة الأمم لنداء العرب فإن هذه الأرض ستغرق في بحر من الدماء"[15]. وبالفعل فقد تحقق ما هدّد به الدجاني مع قيام العرب بالتوجه نحو الحروب وسفك الدماء.

لكن في الوقت نفسه - وخلافاً لموقف الدجاني - فإننا نرى اعتراف بعض القادة العرب المعتدلين بالمنافع التي سيجنيها العرب جراء الموافقة على حق تقرير المصير للشعب اليهودي في فلسطين، حيث وقع الأمير فيصل بن الحسين شريف مكة - والذي كان يمثل قبائل الحجاز- اتفاقية في عام 1919م مع حاييم وايزمان باعتباره ممثلاً عن الحركة الصهيونية، حيث كان ينصّ هذا الاتفاق على "اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين على نطاق واسع من أجل إقامة أماكن سكنية متقاربة من بعضها البعض والعمل على استصلاح الأراضي"، طالما كان ذلك يراعي "حقوق الفلاحين والمستأجرين العرب وحماية حقوقهم، ومساعدتهم في تحقيق تنمية اقتصادية لهم". [16]

وفي خطاب أرسله الأمير فيصل إلى البروفيسور فيلكس فرانكفورتير قال فيه:

"العرب واليهود هم أبناء عمومة ينتمون للعرق نفسه، وقد عانوا من نفس الاضطهاد على أيدي قوى استعمارية أقوى منهم، ومن خلال مصادفة رائعة تمكنوا من اتخاذ الخطوة الأولى نحو تحقيق حق تقرير المصير مع بعضهم البعض... نحن العرب، وخاصة المثقفون منا، نتعاطفُ إلى حد كبير مع الحركة الصهيونية، وقد اطّلع وفدنا هنا في باريس على المقترحات التي قدمتها الحركة الصهيونية أمس إلى مؤتمر السلام، ونحنُ نعتبرها مقترحات معتدلة ومعقولة، وسنبذل قصارى جهدنا لمساعدتهم، كما ونتمنى أن يلقى اليهود ترحيباً حاراً في وطنهم...سنعمل معاً من أجل شرق أوسط مُختلفٍ ومعتدل، تكمل فيه الحركتان القوميتان إحداهما الأخرى: فالحركة اليهودية هي حركة وطنية وليست حركة إمبريالية، وكذلك حركتنا، وهناك متسع في أرض سوريا لكلا الشعبين. في الواقع أعتقد أنه لا يمكن لأي منا أن ينجح دون الآخر". [17]

ولسوء الحظ، فشلت تلك الرؤية التي كانت ستنجح على المدى البعيد نتيجة التعصب الديني الشديد والمعادي لليهود، خاصة عقب بروز الحاج أمين الحسيني كأحد أبرز القادة العرب والمسلمين في أرض فلسطين الانتدابية.

قائمة الملاحظات والحواشي:

1. The Question of Palestine (New York: Vintage Books, 1992 ed.), pp. 15–16.
2. “Why We’re on the Side of Justice,” Sunday Mail (Australia), April 7, 2002.
3. Morris, p. 71. نفس المصدر، صفحة
4. Ibid., p. 72. نفس المصدر، صفحة
5. Ibid. نفس المصدر
6. Ibid., p. 75. نفس المصدر، صفحة
7. Ibid., p. 74. نفس المصدر، صفحة
8. Peel Report, p. 24. تقرير لجنة بيل، صفحة
9. Ibid., p. 25. نفس المصدر، صفحة
10. Ibid., p. 33. نفس المصدر، صفحة
11. Ibid., p. 41. نفس المصدر، صفحة
12. Quoted in Morris, p. 82. مقتبس من موريس، صفحة
13. Jordanian nationality law, Article 3(3) of Law No. 6; and Official Gazette, no. 1171, February 16, 1954.
14. Peel Report, p. 308. تقرير لجنة بيل، صفحة
15. Quoted in Morris, p. 91. مقتبس من موريس، صفحة
16. Walter Laqueur and Barry Rubin, The Israel-Arab Reader: 6th Edition (New York: Penguin, 2001), p. 19.
17. Ibid.نفس المصدر

الفصل الخامس:
هل كانت نيّة اليهود هي السيطرة على كامل الأرض وعدم اقتسامها مع العرب؟

التهمة:

بينما فضَّل العرب اقتسام أرض فلسطين مع اليهود، أراد اليهود السيطرة على جميع الأرض.

من قام بتوجيه التهمة:

يقول إدوارد سعيد: "منذ ظهور الوجه الحقيقي للحركة الصهيونية، أصبح من الواضح جداً بأن هدفها هو إقامة دولة إسرائيل على رُكام دولة فلسطين"[1] ويُضيف أيضاً: "هذه الأرض ظهرت من بين ركام الحروب والمعارك، وكانت مليئة بالسكان العرب في الماضي، لكن تم تفريغها من سكانها الأصليين من جهة، وأصبح من الصعب عليهم الرجوع إليها من جهة أخرى، بالتالي ساهمت التحضيرات الفكرية والتنظيمية للحركة الصهيونية في السيطرة على الأرض، بالإضافة إلى إتباع رؤية استراتيجية عسكرية للسيطرة عليها وملئها بسكان جدد".[2]

الحقيقة:

لم يرغب القادة العرب في مُعارضة إقامة دولة يهودية في أي جزء من فلسطين فحسب، بل أرادوا طرد اليهود من وطنهم الأم وأرضهم التاريخية وافراغها منهُم. بينما على الجانب الآخر كان القادة اليهود على أتمّ الاستعداد لتقديم تنازلات مؤلمة في سبيل إقامة دولة لهم في أرض وطنهم، خاصة في المناطق التي شكلوا فيها أغلبية ديمغرافية.

الدليل:

بعد أن أصبح وعد بلفور مُلزماً استناداً إلى القانون الدولي، ارتُكِبَت العديد من المذابح بحقّ اللاجئين اليهود في أرض فلسطين الانتدابية، وقد وصف مُعلم مسيحي عربي ما شاهده في منطقة القدس الغربية وحارة اليهود في البلدة القديمة والتي كانت مكاناً يهودياً خالصاً لعدة أجيال قائلاً:

"اندلعت أعمال العنف، وبدأ الناس يهربون بينما كانت تُلقى الحجارة على اليهود، وعلت أصوات الصراخ وأغلقت المحال التجارية. وقد رأيت جُندياً صهيونياً (كان يهودياً بريطانياً) وهو ملطّخٌ بالتراب والدماء، وبعدها رأيت أحد سكان حبرون (الخليل) يقترب من صبي يهودي يُلمِّعُ الأحذية، فاختبأ الصبيّ خلف ساتر ترابيّ في زاوية من زوايا جدران البلدة القديمة بالقرب من باب الخليل، ومن ثم أخذ الصندوق الذي كان يستخدمه الصبي لتلميع الأحذية وبدأ ذلك الشخص بضرب الصبي على رأسه. بدأ الصبي يصرخُ من الألم بعد أن بدأ ينزف دماً من رأسه، فتركه ذلك الرجل وعاد إلى الحشد الغاضب. وقد وصل العنف إلى ذروته بعد أن بدأ الحشد الغاضب بالصياح والهتاف "بالذبح والسيف جئناكم!"، حينها توجّهتُ إلى حديقة البلدية، وقد شعرت بالغثيان واليأس من مدى جنون هؤلاء الناس". [3]

وبعد مضي عدة أيام تعرّضت النساء اليهوديات للاغتصاب، وتم تخريبُ الكُنُس اليهودية في مذبحة أخرى، وتم التخطيط لهذه الاعمال من قبل جماعة عربية وطنية تدعى النادي العربي[4]. لاحقاً إجراء تحقيق بريطاني أثبت بأن هذه الاعتداءات تمت "من قبل جماعة من الجبناء الغادرين الذين هاجموا الكبار في السن والنساء والأطفال بمنتهى الغدر" [5]. وقد وقعت اعتداءات أخرى على اللاجئين اليهود في مدينة يافا وأسفرت عن مصرع ثلاثة عشر يهودي، وبعدها بعدة أيام قُتِل ستة آخرون في بيارة برتقال، وبعدها بفترة قصيرة هاجم المئات من العرب الفلسطينيين من منطقة طولكرم السكان اليهود في التجمع السكني اليهودي في منطقة الخضيرة.

وقد أصبح مشهد اعتداء الإرهابيين الفلسطينيين على السكان اليهود العُزّل مألوفاً حينها، ومن أجل وقف موجة العنف وتهدئة الأوضاع عيّنت الحكومة البريطانية الحاج أمين الحسيني الذي كان المفتي العام لفلسطين وشخصية دينية وسياسية بارزة لدى مسلمي فلسطين[6]، حيث كان يأمل الإنجليز بأن حصر السلطة في يد شخص واحد سيساهم في كبح جماح الحشود الغاضبة، بالتالي السيطرة عليهم بسهولة، لكنهم كانوا مخطئين في اختيار الشخص المناسب لمثل هذه الرؤية، حيث كان المفتي معروفاً بكونه شخصاً معادياً للسامية لأبعد الحدود[7] . وكانت كراهيته لليهود مبنية على أساس عِرقي وديني، كما أصبح في نهاية المطاف حليفاً ومُستشاراً لأدولف هتلر، ومن كبار مؤيدي خطة "الحل النهائي" التي استهدفت القضاء على جميع اليهود الذين عاشوا في أوروبا. وفي سنة 1940م طلب الحاج أمين الحسيني من دول المحور "إيجاد حل لمشكلة يهود فلسطين بما يتوافق مع المصالح العِرقيّة للعرب، بنفس الطريقة التي تم من خلالها إيجاد حلّ مشكلة اليهود في ألمانيا" [8]. كما حثّ هتلر على توسيع نطاق تلك الخطة لتشمل اليهود اللاجئين في فلسطين، وفي سنة 1943 م اقترحَ عليه إرسال يهود فلسطين إلى معسكرات التعذيب في بولندا "لحماية العالم من خطرهم"، على الرغم من معرفته المسبقة بما كان يحدث هناك من قتل وتعذيب لليهود.[9]

لقد كانت مظاهر الكراهية والعنصرية لليهود واضحة جداً على عقلية وتصرفات الحاج أمين الحسيني منذ توليه منصب المفتي العام لفلسطين، فقد كان يخطب ويُحرّض على اليهود مُؤجِّجاً مشاعر الحقد والكراهية ضدّهم، ومن أبرز شعاراته كانت عبارات "اذبحوا اليهود"، و"سوف نشرب من دم اليهود"، وكانت النتيجة ازدياد وتيرة العنف ضد اليهود. ورغم وجود اعتداءات سابقة على اليهود مثلما حدث سنة 1920م، إلا أن الأحداث التي تبعت ذلك أخذت طابع أكثر رسمية بعد تحريض مفتي

فلسطين، كما شجع على عدم التنازل لليهود. وقبل توليه لمنصب المفتي العام لفلسطين، كانت هناك أصوات مُتعقّلة ترغب في تحقيق الصلح والسلام مع اليهود وتقاسم السلطة معهم، ومثلما نشرت إحدى الصحف عن تلك الفترة فقد صرّح بعض القادة العرب بأنه "علينا الاستفادة من القُدرة التي يمتلكها اليهود على تحسين ظروف معيشة العرب"[10]. كما كان يوجد مائة شخصية مرموقة في بريطانيا من الرافضين لوعد بلفور، كانوا قد قدّموا التماساً للحكومة الإنجليزية سنة 1918 م، فجاء في ذلك الالتماس: "إننا نتفهم بشكل كبير المصاعب التي واجهها الشعب اليهودي المضطهد وسوء حظهم في مختلف بلدان العالم"، لكنهم في الوقت نفسه رفضوا فكرة أن يكون العرب محكومين من قبل هؤلاء اليهود، بالتالي دعوا لتنفيذ حق تقرير المصير وتقسيم أرض فلسطين بشكل عادل ومُنصِف.[11]

لكن هذا الطّرح أُلغِيَ تماماً مع تعيين الحاج أمين المفتي العام لفلسطين، فبعد ما كانت هناك فرص للحوار، أصبح الآن محظوراً على العرب والمسلمين الحديث عن مثل هذا الطرح. كما كان يرى المفتي أن منحَ اليهود شبراً واحداً من الأرض يمثل مخالفة صارخة للإسلام، فإعطاء اليهود حق تقرير المصير في الأماكن التي يشكلون فيها أغلبية أو في مدنهم أو أماكنهم السكنية أو الأماكن ذات الجذور التاريخية اليهودية يعد مخالفة صريحة للشريعة الإسلامية، كما وضّح المفتي بأنه يتوجب على كل مسلم أن يستعد لخوض حرب مقدسة منعاً لحدوث ذلك. وهكذا انتهت الحلول المطروحة على الطاولة فيما يخصّ حق تقرير المصير للدولتين واللتين كانتا ستُقامان استناداً إلى مبادئ وعد بلفور التي رفضها الحاج أمين الحسيني جملةً وتفصيلاً.

واستناداً إلى المُفتي فإنّ الحلّ الوحيد الذي يمكن الحديث عنه هو طردُ اليهود خارج الأرض عن طريق العنف، أو إبقاء عدد محدود منهم في البلاد تحت منزلة أهل ذمة بدون جنسية وكمواطنين من الدرجة الثانية بحيث يكونون خاضعين للحكم الإسلامي[12]. كما أشار بوضوح إلى أن وصول المُسلمين لسدة الحكم في هذه الأرض يعني طرد غالبية اليهود منه[13].

في الوقت نفسه كان هناك يهود أرادوا فرض الحُكم اليهوديّ على كامل أرض فلسطين الانتدابية، أو على الأقل على العشرين بالمئة المتبقية بعد منح جزء كبير من أرض فلسطين لصالح إمارة شرق الأردن والتي أصبحت دولة عربية خالصة، ولكن المرونة والتفاوض كانتا أساس الحركة الصهيونية وقادتها في التعاطي مع الأحداث، بالتالي كانت الأولوية بالنسبة لهم تتمثل في إقامة وطن يهودي يتمتع بأغلبية ديموغرافية يهودية بغض النظر عن حجمه. وبالطبع كانت فكرة تحقيق الاستقلال أكثر قابلية للتنفيذ في الأماكن ذات الأغلبية اليهودية والتي تتواجد فيها المؤسسات اليهودية، وقد أنشأ اللاجئون الأوروبيّون مع نظرائهم من السفارديم وأبنائهم وطناً خاصاً بهم في أماكن معينة من فلسطين، جاعلين التنازل عن الأراضي أمراً لا مفرّ منه، مفسحين بذلك المجال لقيام دولة فلسطين على الضفة الغربية لنهر الأردن.

في الوقت نفسه بدأ الصراع يتطور شيئاً فشيئاً بين اليهود في فلسطين بقيادة السياسي الاشتراكي اليهودي ديفيد بن چوريون، وبين العرب في فلسطين بقيادة الحاج أمين الحسيني كاره اليهود، ولم يكن محور الصراع هو من سيحكم جميع الأرض، بل كان الصراع حول تقسيم المناطق بين اليهود والفلسطينيين أو إحالة جميع المناطق لفئة واحدة لتتولّى شؤونها الخاصة بعد تحول شرق الأردن لإمارة عربية خالصة. بعبارة أخرى، كانت القضية المطروحة على طاولة النقاش هي مدى إمكانية تنفيذ رؤية

الرئيس الأمريكي ويلسون حول حق الشعوب في تقرير مصيرها وحكم شعوبها، وكان لدى المفتي الإجابة القاطعة لهذا السؤال: "يحِقّ للمسلمين ولا يحِقّ لليهود".

وكان أسلوب المفتي في التعامل مع اليهود مبنياً على استخدام القوة لتدميرهم وإخافتهم وترويع مواطنيهم الأبرياء حتى يغادروا البلاد، وتصعيد العنف كما حدث في المذابح التي وقعت في مدينة حبرون (الخليل) وغيرها سنة 1929م والتي ارتكبت بحق يهود لم يحملوا الفكر الصهيوني ولم يكونوا حتى من اللاجئين الأوروبيين، بل كانوا من اليهود المتدينين السفارديم الذين رغبوا في العيش في تلك المدينة نظراً لكونها مهد الديانة اليهودية ولوجود العديد من المعاهد والكُنُس اليهودية بها.

كما وقعت تلك المذبحة بعد تحريض متعمد وكحلقة متقدمة من سلسلة التصعيد بقيادة المفتي، ففي تشرين الأول/أكتوبر سنة 192م قام المفتي بإطلاق مجموعة من الخطابات التحريضية التي هدفت لاستفزاز اليهود أثناء صلاتهم عند حائط المبكى (بالقرب من الحرم الشريف)، هذا المكان الذي يعتبرُ أقدس مكان في الديانة اليهودية نظراً لبقائه بعد خراب الهيكل الثاني. حيث أمر المفتي بالقيام بأعمال تشييد وبناء "فوق الحائط الغربي وبالقرب منه"، الأمر الذي أدى إلى تساقط الأحجار على المصلين اليهود. كما أمر بتجميع "فضلات البغال في تلك البقعة، مع رفع صوت المؤذن أثناء تأدية الصلوات اليهودية" .[14]

ورداً على استفزازات المفتي قام اليهود بالتظاهر ضد كل تلك الإجراءات مما أدى إلى تصعيد وتيرة العنف لعدة أشهر، وفي شهر آب/ أغسطس 1929م أمرَ المفتي بتوزيع منشورات تحريضية تدعو للاعتداء والهجوم على اليهود، ونرى في تلك المنشورات عبارات مثل "اليهود ينتهكون حرمة الإسلام"[15]، وأنهم "اغتصبوا النساء وقتلوا الأرامل والأطفال"، وهي أكاذيب لا تختلف عن الإشاعات التي أُطلقت ضد اليهود أثناء أحداث فِرية الدم، فاتّهِمَ اليهود حينها بأنهم يقتلون البشر ويشربون من دمائهم، بالتالي فإن جميع هذه الإشاعات قد استُخدمت من أجل إشعال حرب دينية ضد اليهود. وعقب ذلك قامت مجموعات من العرب بحرق كتب الأدعية اليهودية في الحائط الغربي وتمزيق الأوراق التي يتركها اليهود عادة بعد صلواتهم في شقوق ذلك المكان المقدس، وشنّوا بعدها هجمات على اليهود وحرقوا محلاتهم التجارية بدعم وبمشاركة من رجال الشرطة العربية.

وفي الثالث والعشرين من آب/ أغسطس تمت مهاجمة مدينة حبرون (الخليل) فقُتِلَ طلاب اليشيڤاه العزّل (طلاب المدارس الدينية لتعليم التوراة) وهُوجمت منازل اليهود وذُبِحَ سكانها، ونتيجة لذلك لقيَ ستون شخصاً حتفهم وتمت ملاحقة من ظلوا على قيد الحياة في الشوارع حتى خرجوا من المدينة، واقتحموا الكُنُسَ اليهودية وانتهكوا حرمتها، وللمرة الأولى منذ قرون طويلة أصبحت المدينة خالية تماماً من اليهود، بالتالي طبقت سياسة التطهير العرقي بطريقة انتقامية من اليهود بناءً على توجيهات المُفتي، وهذا ما أفاده رئيس الشرطة البريطانية في مدينة حبرون (الخليل) في شهادة له عن تلك الحادثة قائلاً:

"لقد قمتُ من نومي فور سماعي صوت صراخ في غرفتي التي تقع في ممر تحت الأرض، ورأيت رجلاً عربياً يقطع رأس صبي صغير بالسيف بعد أن ضربه عدة مرات على رأسه. وبعد أن رآني جرى باتجاهي محاولاً ضربي بذلك السيف ولكنه أخطأ الهدف، وكان قريباً مني لدرجة أن سلاحي

كان يمثل المسافة الفاصلة بيني وبينه، فأطلقت النار عليه وأصبته في أسفل الفخذ. ورأيت خلفه امرأة يهودية غارقة في دمائها وبجوارها ضابط شرطة عربي تعرفت على هويته وكان يدعى عيسى شيريل من مدينة يافا...كان يحمل خنجراً بيده ليقتل المرأة اليهودية، وعندما رآني فرّ هارباً إلى غرفة أخرى مُحاولاً إبعادي وهو يصرخ باللغة العربية: "سيّدي، أنا ضابط شرطة!"، ولكنني تبعته لتلك الغرفة وأطلقت عليه النار" [16].

وقد امتدّت أحداث العنف لمدينة صفد، وهناك قُتل وأصيب نحو خمسة وأربعين شخصاً إصابات خطيرة [17]، بالإضافة إلى عمليات قتل أخرى وقعت في أماكن يهودية في فلسطين، وقبيل انتهاء أعمال العنف الدموية تلك قُتِلَ حوالي مائة وثلاثة وثلاثين يهودياً وأُصيب نحو ثلاثمائة وتسعة وثلاثون أخرون".[18]

كما أدان البريطانيون تلك "الأعمال المروّعة التي ارتكبت على يد مجموعات من الأشرار المتعطشين جداً للدماء"، وشجبوا أيضاً تلك الجرائم التي ارتكبت بحق "أناس مدنيين مسالمين من اليهود... والتي تزامنت أيضاً مع جرائم أخرى لا يمكن وصفها والتي ارتُكِبَت في مدينة حبرون (الخليل)" [19]. وقد أرجعوا سبب حدوث تلك الفظائع إلى العنصرية الدموية إلى الجانب العربي [20].

ولكي يدافع المفتي عن نفسه أمام تلك الاتهامات بالتحريض على ارتكاب تلك الجرائم، فقد ألقى باللوم على الضحايا، مقتبساً من كتاب *بروتوكولات حُكماء صهيون*، وهو عبارة عن كتاب مُزوّر تعود فترة كتابته ونشره إلى عهد روسيا القيصرية، وعرف باستخدامه واقتباس محتوياته من قبل معادي السامية، فادّعى الحاج أمين الحسيني بأن اليهود هم من هاجموا المسلمين أولاً!

حينها أدرك البريطانيون أن المفتي يحاول عبر هذا التحريض على العنف الدموي توجيه رسالة مفادها بأن مزيداً من الدم سيُسفكُ في حال لم يُقلّص الإنجليز من أعداد المهاجرين اليهود. وبدلاً من الرد على العنف الإسلامي ومعاقبة الجناة الحقيقيين، عاقب البريطانيون اليهودَ بمنح المفتي ما أراده، فقاموا بتقليص أعداد المهاجرين اليهود إلى أرض فلسطين الانتدابية. وفي تصريح للمندوب السامي البريطاني قال بأن وعد بلفور كان "خطأ فادحاً". [21]

في الواقع، لم تكن تلك المرة الوحيدة التي كافأ فيها البريطانيون الإرهابيين على جرائمهم تجاه اليهود العزل، فقد كانت تلك بداية أسلوب مُمنهجٍ يتم اتّباعه من قبل المفتي كلما أحرز المجتمع اليهودي أي تقدم ونجاح، فكان يستخدم حينها ورقة الإرهاب ويقتل اليهود، وهذا ما ساهم في إقناع البريطانيين بأن العرب لا يمتلكون أي "عقلانية او اتّزان"، بالتالي يجب تنفيذ مطالبهم لتجنب المشاكل والاضطرابات. وسنرى لاحقاً أن هذا الأسلوب تم إتباعه من قبل قريبه الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وكيف سيتبع المجتمع الدولي نفس النهج البريطاني في مكافأة هذا السلوك الإرهابي وتشجيعه. بالتالي لم يكن هنالك الكثير للتعويل عليه من جانب العرب "غير المُتعقّلين"، خلافاً لليهود المتحضرين، وهذا السلوك العنصري المُتحيّز للعرب لا زال يتكرر ويعيدُ نفسه حتى يومنا هذا.

وقد وصف المفتي الحاج أمين الحسيني المذابح التي ارتُكبت بحقّ النساء والأطفال وطلاب المدارس الدينية في مدينة حبرون (الخليل) بأنها شرارةٌ لثورة ستستمر حتى ثلاثينيات القرن العشرين، وقد أعطاه البريطانيون هدايا أخرى مكافأة على ما اقترفته يداه من جرائم بشعة، فقلّصوا أعداد المهاجرين

اليهود إلى أرض فلسطين الانتدابية بالتزامن مع وصول النازية إلى سدة الحُكم، وهو أسوأ توقيت على الإطلاق بالنسبة لليهود، خاصة بعد تولّي أدولف هتلر مقاليد الحكم في ألمانيا ومحاولته التخلص من جميع يهود أوروبا إما عن طريق طردهم أو ارتكاب مذابح جماعية بحقهم.

قائمة الملاحظات والحواشي:

1. The Question of Palestine, pp. 12–13. القضية الفلسطينية، صفحة

2. Ibid., p. 101. نفس المصدر، صفحة

3. Morris, p. 95. موريس، صفحة

4. Ibid., p. 96. نفس المصدر، صفحة

5. Quoted in Morris, p. 96. مقتبس من كتاب موريس، صفحة

6. Morris, p. 100 موريس، صفحة

7. I use anti-Semitism in its original meaning as hatred of Jews in particular, not Semites in general.

أقوم باستخدام مصطلح معاداة السامية بمفهومه الأصلي والذي يُقصدُ به كراهيةُ اليهود على وجه التحديد، لا العرق السامي بشكل عام.

8. Quoted in Peters, p. 37. مقتبس من كتاب بيترز، صفحة

9. Letter from Husseini to the Minister for Foreign Affairs of Hungary, June 28, 1943.
رسالة من الحاج أمين الحسيني إلى وزير خارجية هنغاريا بتاريخ الثامن والعشرين من شهر حزيران/يونيو سنة 1943م

10. Morris, p. 76. موريس، صفحة

11. Ibid., p. 76. نفس المصدر، صفحة

12. See testimony quoted in Peel Report, p. 141. انظر إلى الشهادة الموجودة في تقرير لجنة بيل، صفحة

13. Ibid. نفس المصدر

14. Morris, p. 112. موريس، صفحة

15. Ibid., p. 113. نفس المصدر، صفحة

16. Ibid., p. 114. نفس المصدر، صفحة

17. Peel Report, p. 68. تقرير لجنة بيل، صفحة

18. Morris, p. 116. As if to suggest some moral equivalence, Morris reports that 116 Arabs were killed. But most were armed perpetrators killed by the police, not unarmed, innocent civilians; see Peel Report, p. 68.

في محاولة من بِني موريس لإضفاء حالة من التوازن الأخلاقي فقد ذكرَ بأن مئة وستة عشر عربياً قد قُتِلوا أثناء تلك الأحداث، لكن غالبيتهم كانوا مُسلّحين ولم يكونوا من المدنيين العُزّل.

19. Morris, quoting Sir John Chancellor, p. 116. موريس، مقتبس لما قاله السير جون تشانسلور، صفحة

20. Peel Report, p. 68. تقرير لجنة بيل، صفحة

21.

بغض النظر عن توجهات المندوب السامي - الذي كان مُعادياً للصهيونية حينها - ووجهات نظره في وعد بلفور، إلا أن الوعد كان من ناحية قانونية متوافقاً مع القانون الدولي والذي كان حينها مُلزماً للانتداب البريطاني.

الفصل السادس:
هل يرفضُ اليهود حَلَّ الدولتين؟

التهمة:

لطالما رفض اليهود حل الدولتين، في حين أبدى العربُ قبولهم لهذا الحل.

من قام بتوجيه التهمة:

يقول جيروم سليتر الباحث في العلوم السياسية في جامعة إس يو إن واي بافَلو الأمريكية: "من اللّافت للنظر أن الفلسطينيين لم يصدقوا بأن ديفيد بن چوريون وغيره من القادة الصهاينة سيقتنعون أو سيلتزمون بحل الدولتين، وكان لديهم الحق في ذلك، لأنهم كانوا خائِفين من أن قبولهم لخطة تقسيم الأمم المتحدة هو مجرد خدعة، وأن قادة الصهاينة يطمحون لتوسيع دولتهم لتضم أرض الميعاد المذكورة في الكتاب اليهوديّ المقدس، وأنهم يستخدمون خطة التقسيم كخطوة أولى على طريق التوسع لاحقاً".[1]

وفي السياق نفسه يقول نعوم تشومسكي: "يجب علينا أن نُذكِّرَ العالَم بأنه حينما كانت منظمة التحرير الفلسطينية تطلب التفاوضَ والحلولَ السلمية مع الإسرائيليين عبر مر السنين، لم تستمع الولايات المتحدة الأمريكية ولا إسرائيل إلى تلك المطالب لأنهم "لم يجدوا أي شخص عاقل قادر على تحقيق السلام"، ولا زال موقفهم نفسه إلى يومنا هذا"[2].

ويضيف قائلاً: "إذا استخدمت مصطلح "الرافضين" بشكل غير متحيز أو عنصري، فيمكننا رؤية أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تقود جبهة الرفض تلك لسنوات طوال، وأن جميع الأحزاب السياسية في إسرائيل تصنّف على أنها من الجهات الرافضة جداً منذ فترة منتصف التسعينات حتى وقتنا الحالي... وهذه حقيقة لا خلاف عليها"[3].

الحقيقة:

منذ لحظة صدور قرار التقسيم من قبل الأمم المتحدة عام 1947م فقد قبله اليهود جملة وتفصيلاً، بينما رفضه العرب رفضاً قاطعاً.

الدليل:

قام البريطانيون عام 1937م، في فترة العمليات الإرهابية المدعومة من قبل المفتي، بنشر تقرير *لجنة بيل* بناءً على تحقيقاتها في "أسباب تلك الاضطرابات". لم يكن هناك أدنى شك حول الطرف الذي تسبب في هذه الاضطرابات، فقد كان أحد الطرفين - وهذه ليست المرة الأولى- يلجأ إلى "القوة والعنف مراراً وتكراراً، بينما التزم الطرف الآخر بالقانون وكان يتّسم بالصبر والحكمة" [4]. وقد وضحت اللجنة أن استخدام العنف ضد المدنيين قد بدأ بالفعل خلال عشرينيات القرن الماضي بتعليمات من المفتي واللجنة العربية العليا[5]. وقد أكدت لجنة بيل أيضا على أن اليهود الذين جاؤوا إلى فلسطين يعتبرون لاجئين ممن رأوا في الصهيونية ملاذاً لهم من الاضطهاد الذي تعرضوا له في الشتات. وبشكل عام فقد رأوا أن المشكلة "هي صراع بين الحقّ والحق"، وبأنه صراعٌ متأصلٌ بين الجانبين منذ وقت طويل.

وبعد الاطلاع على الادعاءات التاريخية لليهود والعرب، وجدت اللجنة أن كلا الجانبين يملكان الحق في ادعاءاتهم. كما وضّح تقرير لجنة بيل أيضا أن "حجم التضامن والتعاطف بين العرب الفلسطينيين وأشقائهم في سوريا واضح وضوح الشمس، حيث تمسك كلا الشعبين بمبدأ أن فلسطين هي جزء من سوريا ولا يجب فصلها عنها أبدًا".[6]

من جهة أخرى، وضّح التقرير بأنه من غير المعقول أن يقبل أن اليهود بأن يُعاملوا كأقلية في دولة إسلامية [7]، خاصة وأنهم قاموا بتأسيس كيان سياسي لهم يتضمن العديد من المؤسسات الناطقة باللغة العبرية مثل الصحف والمدارس والجامعات والمستشفيات واتحادات سياسية وعمالية فعالة، وغيرها من مقومات الدولة. بالتالي كانت المناطق اليهودية في فلسطين أشبه بدولة قائمة بذاتها أكثر من كونها أراضٍ عربية، وقد كانت مدينة تل أبيب مدينة ضخمة ذات طابع يهودي بتعداد سكاني يبلغ أكثر من مائة وخمسين ألف نسمة، وتجاوز عدد السكان اليهود في أورشليم القدس الغربية ستة وسبعين ألف نسمة، وهو رقم يفوق بكثير عدد السكان العرب المسلمين. ومدينة حيفا التي كان عدد سكانها مائة ألف نسمة كان نصفهم يهوداً، ومعظم الأعمال والتجارة التي تقع في مينائها كانت تعتبر جُزءاً من "التجارة اليهودية"، وكانت تضم مجالس وروابط محلية بالإضافة إلى لجان وأحزاب وطنية تولّد عنها حوالي عشرين حزباً سياسياً. كما كانت هناك حياة ديمقراطية في فلسطين، أو على الأقل في مناطقها اليهودية، والحال نفسه كان بالنسبة لمجالي الفن والثقافة:

> "وبمرور الأعوام برزت الاختلافات الكبيرة بين المجتمع الديمقراطي اليهودي المتقدم والمتحضر، وبين المجتمع العربي التقليدي المُتخلف، خاصة من الناحية الثقافية، كما كان النتاج الأدبي والفكري للوطن القوميّ اليهوديّ غزيراً بل ويتجاوز عدد سكانه بكثير، حيث نُشِرَت ترجمات عبرية لأعمال أرسطو وديكارت وليبنتز ويوهان فيشته وكانط وبرغسون وآينشتاين وغيرهم من الفلاسفة، بالإضافة إلى العديد من أعمال شكسبير وغوته وهاينرش هاينه وبايرون وديكنز، هذا عدا عن أعمال لكبار الروائيين الروس والكتاب المعاصرين. وفي مجال الأدب الإبداعي، كانت أعمال الشاعر بياليك (الذي توفي سنة 1935م) تُعتبرُ الأبرز في الشعر العبري، وكذلك أعمال ناحوم سوكولوف (الذي توفي سنة 1936 م) والذي اشتهر بأعماله الثرية العبرية. وتم نشر العديد من الروايات العبرية التي عكست تأثير الفكر اليهودي ونمط الحياة اليهودية على حياتهم في وطنهم القوميّ. كما ازدهر عالم الصحافة العبرية ليصل إلى أربع صحف يومية وعشر

صحف أسبوعية، وعشر صحف أسبوعية، وأصبحت صحيفتا *هآرتس* و*داڤار* الأكثر انتشاراً حينها، كما تميَّزت بمستوى أدبي عالٍ جداً. وكان هناك أيضاً مجلّتان دوريّتان تختص إحداهما بالأدب والأخرى بالفن الدرامي، لكن ربما كان الجانب الأكثر تميّزاً في ثقافة الوطن القوميّ اليهودي حينها هو عشقهم وشغفهم الكبير للموسيقى، فأذكر أنه أثناء تواجدنا في أرض فلسطين الانتدابية قام المايسترو توسكانيني بتشكيل فرقة أوركسترا تعزف السيمفونيات الكلاسيكية القديمة، وكانت تتألف من حوالي سبعين يهودياً من فلسطين، وقامت الفرقة بالعزف في ست حفلات موسيقية مُخصصة في أغلبها لأعمال برامز وبيتهوڤن...". وفي كل حفل من حفلات هذه الاوركسترا كانت القاعات وصالات العرض تكتظ بالجمهور، وفي إحدى الحفلات الموسيقية تم دعوة ثلاثة آلاف عامل من ذوي الأجور المنخفضة جداً لحضور عرض نُظِّمَ خصيصاً لهم. وفي موقفٍ مشابه تم دعوة حوالي ثلاثة آلاف آخرين لحضور تجارب الأداء النهائية للأوركسترا قبل أن تعرض على المسرح. وبشكل إجمالي يعد الإنْجازَ الثقافي لهذا المجتمع الصغير المكون من أربعمائة ألف يهودي أحد أبرز سمات الوطن القومي اليهودي في أرض فلسطين الانتدابية".[8]

وفي عام 1937م، أوصَت لجنة بيل بتنفيذ خطة تقسيم يتم من خلالها حلّ ما وصفته بأنه "صراع لا يمكن إنهاؤه بين مَجموعتين عِرقيّتين داخل حدود بلد صغير" [9]، حيث يعود أصل الصراع إلى "حالة العداء والكراهيةِ لليَهود من قبل المسلمين، بالتالي تم استبعاد فكرة التعايش القومي بين العرب واليهود كلياً"[10]. ولم يَعُد بِالإمكان إقناع اليهود بِحُكم المسلمين لهم، لا سيما بعد أن أعلن المُفتي أنه سيَطرُدُ معظم اليهود إلى خارج فلسطين عند حُصول المسلمين على الحكم الذاتي.[11]

واستِناداً إلى ذلك فقد أكَّدت لجنة بيل على أن حل الدولتين هو الحلّ الوَحيد العادل لهذا الصراع:

"لقد أصبح من الواضح أن المشكلة لا يمكن حلها بإعطاء العرب أو اليهود ما يريدون، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: من منهم في النهاية سوف يحكم فلسطين؟ وإجابة هذا السؤال هي: لا يجب أن يحكم أي منهما هذه الأرض! فلا يوجد أي سياسي عاقل يعتقد بإمكانية التعايش بين العِرقين... لذا يجب على بريطانيا إمّا تسليم أربعمائة ألف يهودي للحكم العربي، أو أن يقبلَ اليهود بأن يكونوا أقلّية، وحينها يجب تسليم الحكم لمليون عربي... بالتالي فإن كلا العِرقين لا يمكن لهما أن يحكما كامل أرض فلسطين بالعدل، لذا من ناحية عَمَلية نعتقد أنه يجب أن يحكم كل منهما جُزءاً من الأرض. ومما لا شك فيه بأن فكرة التقسيم وحلّ الدولتين قد خطرت ببال الباحثين والمهتمين بتلك القضية، لكنهم يتجاهلونها لأن هناك الكثيرين ممن لديهم رغبة حقيقية في عدم تقسيم الأراضي المقدسة إلى دولتين، مُعتقدين بأن إقامة دولة جديدة في إمارة شرق الأردن واقتطاعها من أرض فلسطين التاريخية كان سيئاً بما فيه الكفاية لتشويه هذه الأرض. وانطلاقاً من هذه النقطة فإننا نعتقدُ بأن عدم تقسيم الأرض بين الشعبين بهدف الحفاظ على الوحدة السياسية لها يُعتبر انحداراً أخلاقياً كبيراً في ظل وجود حالة الكراهية الدائمة وسفك الدماء بين الجانبين، بالتالي فإن الضرر الذي سينتج عن تقسيم الأرض بين الشعبين لن يكون كبيراً، خاصة إذا كان تقسيم الأرض سياسياً بمثابة خطوة على الطريق الصحيح للوصول نحو السلام بين كلا الجانبين على المدى البعيد... إن تقسيم الأرض هو بمثابة الفرصة الوحيدة

الخطة البريطانية للتقسيم سنة 1938م
0 5 10 15
الأميال
مقياس الرسم
أوصت لجنة بيل سنة 1937م بتقسيم أرض فلسطين الانتدابية إلى دولتين يهودية وعربية، كما اختبرت لجنة وودهِد سنة 1938م بالتفاصيل عدداً من مقترحات التقسيم. وتظهر الخارطة (ب) بأن الدولة اليهودية ستضم 300,400 نسمة من السكان اليهود و188,400 نسمة من السكان العرب (50,000 من السكان العرب كانوا موجودين أصلا في منطقة حيفاً). وستضم كل من مناطق القدس ورام الله وبيت لحم 90,000 نسمة من السكان العرب و76,000 نسمة من السكان اليهود سيظلون تحت الحكم البريطاني.
الدولة اليهودية المقترحة (مقسمة على جزأين)
الدولة العربية المقترحة (بالإضافة إلى يافا).
المنطقة التي ستظل تحت الحُكم البريطاني.
الأراضي المملوكة من قبل اليهود والتي ستظل تحت حكم الدولة العربية تبعاً لخطة التقسيم.
هنالك ادّعاءات تقول بأن اليهود حصلوا على أفضل الأراضي من فلسطين لتكون جزءاً من دولتهم، لكن هذا الادّعاء لا يبدو صحيحاً ولا مُنصفاً من وجهة نظري، ولتصحيح ذلك علينا القول بأن غالبية الأراضي التي أصبحت جُزءاً من الدولة اليهودية قد صارت بالفعل أفضل الأراضي. وكان يستحيل علينا أن نُخفي حجم تأثري بالقرى والبلدات اليهودية التي تم بناؤها أو التي يتم بناؤها حالياً في مناطق صخرية يصعب البناء فيها. بالتالي فإن مثل هذه الجهود الجبارة من شأنها أن تُحرّف ما جاء في الإحصائيات حينها.
تقرير الأقليات الديمغرافية – لجنة وودهد بتاريخ التاسع عشر من شهر تشرين الأول/نوفمبر سنة 1938م
جزء من الدولة العربية المُقترحة
المطلة
حنيتا
نهاريا
صفد
عكّا
الجليل
بحيرة طبريا
حيفا
طبريا
النّاصرة
العفوله
جنين
بيسان
طولكرم
نتانيا
نابلس
نهر أرنون
تل أبيب
يافا
بيت فجان
ريشون لتسيون
الرملة
البحر الأبيض المتوسط
رام الله
أريحا
رحوفوت
كيبوتس كاليا
اورشليم القدس
بيت لحم
الفالوجة
البحر الميت
الخليل
غزّة
خان يونس
رفح
بئر السّبع
© Martin Gilbert مارتن جيلبرت

للوصول إلى ذلك السلام المنشود، ولا نرى أي فرصةٍ لتحقيقِ ذلك سوى عن طريق هذا الحلّ."[12]

وقد اقترحت لجنة بيل إقامة وطن قومي لليهود في الأماكن التي شَكَّلوا فيها أغلبية ديمغرافية، بما فيها المناطقُ غيرُ المُتَجاورة، بالتالي ستضمّ دولة اليهود منطقتين: المنطقة الأولى ستكون في المساحة الممتدة من الشمال بِدءاً من تل أبيب وصولاً إلى الحدود الحالية لدولة لبنان، وتتكون من خط عرض بطول عشرة أميال شرق البحر الأبيض المتوسط وحتى نهاية السهل الساحلي، بالإضافة إلى المساحة الممتدة ما بين مدينة حيفا حتى بحيرة طبريا. أما المَنطقة الثانية ستكون في الجنوب وتُفصلُ عن الشمال بمنطقة تابعة بشكل مباشر لبريطانيا وتضم أورشليم القدس، بحيث تكون ذات أغلبية ديمغرافية يهودية وتمتد من جنوب مدينة يافا حتى شمال قطاع غزة. من ناحية أخرى، فإن الدولة العربية ستتكون من كامل أراضي صحراء النقب بالإضافة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة.

لقد كانت مساحة الدولة العربية المُقترحة تفوق مساحة الدولة اليهودية بكثير، كما وكان من المُفترض أن تكون مُتصلة جغرافياً. أما بالنسبة للتعداد السكاني للدولة اليهودية المقترحة فكان حوالي ثلاثمائة ألف يهودي بالإضافة إلى مائة وتسعين ألف عربي، بالإضافة إلى وجود خمسة وسبعين ألف يهودي أخرين في مدينة أورشليم القدس، والذين يكونون خاضعين للسيادة البريطانية. كما اقترحت اللجنة أنه مع مرور الوقت يمكن القيام بتبادل الأراضي والسكان، حيث يقول التقرير:
"قد يُفضِّلُ اليهود التخلي عن جُزء من أراضيهم التي يمتلكونها داخل حدود المناطق العربية مقابل الرحيل إلى الدولة اليهودية الخاصة بهم، وكذلك الحال بالنسبة للعرب الذين قد يرغبون أيضاً في بيع أراضيهم الواقعة داخل المناطق اليهودية والرحيل إلى دولتِهم العربية. [13]

وقد قامت اللجنة بتلخيص إيجابيات خطة التقسيم لكلا الجانبين كالآتي:

أولاً: يُمكن تلخيص إيجابيات خطة التقسيم التي اقترحناها بالنسبة للعرب كما يلي:

1. سينالونَ الاستقلال، كما سيكونُ بإمكانهم التَّعاون مع الدول العربية المجاورة فيما يتعلق بمسألة الوحدة والتنمية العربية المشتركة.
2. سوف يضمن العربُ في هذه الدولة عدم طردهم من الدولة اليهودية، بالإضافة إلى ضمانة ألا يَخضعوا لحُكم اليهود أبداً.
3. هنالِك أمرٌ هام بالنسبة للعَرب، وهو أنه ستوضعُ حدودٌ ثابتة ونهائية للوطن القومي اليهودي، كما سيقوم الانتداب البريطاني بِحماية الأماكن المقدسة تحت غطاء رسميّ ومُلزِمٍ من عُصبة الأمم، بالتالي طمأنة الجانب العربي من إمكانية وقوع الأماكن المقدسة تحت حكم وسيطرة اليهود.
4. ستقوم الدولة اليهودية بتعويضِ العربِ مقابل فُقدانهم لأراضٍ يعتبرونها ملكهم، وفي ظلّ حالة التخلّف والرجعية لإمارة شرق الأردن مُقارنة بالدولتين العربية واليهودية، فإن وزارة المالية

الإنجليزية ستقوم بدعمهم بمبلغ مليوني جنيه استرليني، وإذا تم الاتفاق على تبادل السكان والأراضي بين الجانبين، فإنه سيتم منحهم مبلغاً آخر من المال لاستصلاح الأراضي في حال كان هنالك إثباتات من الجانب العربي حول إمكانية استصلاح هذه الأراضي، وفي تلك الحالة سيصبّ هذا الأمر في صالح المزارعين العرب والدولة العربية.

ثانياً: يمكن تلخيص إيجابيات خطة التقسيم بالنسبة لليهود فيما يلي:

1. تتضمَّنُ خطة التقسيم لليهود قيام وطن قومي لهم، بحيث يُطمئن مخاوف اليهود من احتمالية وقوعهم مُستقبلاً تحت حكم أي دولة عربية.
2. ستخوِّلُ خطة التقسيم اليهود بإقامة وطن يهودي لهم بكل ما تحمله الكلمة من معنى، بحيث يكون لهم وطن مُستقلّ يحتضن أي يهوديّ يرغبُ في الانتساب له طالما سمحت الإمكانيات بذلك، وستمثل هذه الدولة تجسيداً للحلم الصهيوني العريق بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وسيمنحُ اليهودُ جنسيّة هذه الدولة كأي مواطن يحصل على جنسية أي دولة أخرى من دول العالم. والأهم من هذا كله أن حياة اليهود كأقلية ديمغرافية في المجتمعات الأخرى ستنتهي تَماماً. [14]

كما وضّح تقرير لجنة بيل بأنّ خطّة التقسيم ستُنقِذُ يهودَ أوروبا من خطر النازية، فجاء فيه:

"ستَمنحُ خطة التقسيم اليهود والعرب على حد سواء مكاسب عظيمة لا تقدر بثمن، وعلى رأسها نعمة الاستقرار والأمن والسلام، وهذه فرصة لا نرى أن بإمكان أي حلّ آخر أن يوفرها لهم، بالتالي تستحقُّ تلك النعمة تقديم التضحيات والتنازلات من كلا الجانبين، خاصة مع وجود إمكانية لإنهاء ذلك الصراع الذي بدأ بالتزامن مع الانتداب البريطاني لهذه الأرض. إن هذا الصراع لم يكن مُتجذراً في نفوس الجانبين، كما أنه ليس صراعاً تاريخياً أو أزلياً بينهم، ومثلما وضّح لنا أحد الساسة العرب فإن العرب وعبر تاريخهم الطويل لم يُضمِروا أبداً أي مشاعر كراهية لليهود، بل أظهر العربُ مراراً وتكراراً بأنهم مستعدون للتنازل، وأن شيمة التنازل جُزء لا يتجزأ من شيمهم العربية". ثم استرسل في حديثة مُبدياً تعاطفه العميق مع معاناة يهود أوروبا، قائلاً بأنه لا يوجد إنسان عاقل يقبل بأن يقف مكتوف الأيدي حيال ما يتعرضون له هناك، بل سيبذل الغالي والنفيس لإنقاذهم، لكن لا يجبُ أن تكون تلك المساعدة على حساب إلحاق الضرر بالآخرين، متفهِّماً أهمية إيجاد ملجأ آمنٍ لليهود في فلسطين في ظل ما يتعرضون له من اضطهاد خارجها.

لكن في الوقت نفسه، ليس من السهل تحمل الضغط الهائل والناجم عن خطة التقسيم، إلا أن الكرم
العربي الأصيلَ لا بد له وأنه يتسع لأمر كهذا. "كما أن القضية اليهودية ليست القضية الوحيدة التي تشغل اهتمام العالم، وهي من ضمن القضايا الكثيرة التي تُؤثرُ على العلاقات الدولية المَضطربة أصلاً، بل وتعرقل مساعي السلام والاستقرار العالمي، وإذا ساهمَ العرب في حل

المشكلة اليهودية فسوف يتلقون الثناء والتقدير من العالم الغربي أجمع، لا من اليهود وحدهم".[15]

وبينما قَبِلَ اليهودُ خطة التقسيم الخاصة بلجنة بيل بنوع من التردّد، رفضها العرب جملةً وتفصيلاً مطالبين بتبعية جميع أراضي فلسطين الانتدابية لحكومة عربية، "مع ترحيل كافة السكان اليهود إلى خارج البلاد، لأن اليهود لا يمكُنهم التواجد الآن في تلك الأرض". [16]

كما اعترفت لجنة بيل ضمنياً عبر تقريرها بأن العرب في أرض فلسطين الانتدابية لا يطمحون لنيل الاستقلال بقدر ما يطمحون لمعارضة حصول اليهود على دولة مستقلة، كما عارضوا منح اليهود أي سُلطة حتى على الأراضي التي قاموا باستصلاحها وزراعتها وحتى على المناطق التي شكلوا بها أغلبية سكانية يهودية. وعلى أية حال فقد رغب العرب في أن تحكمهم دولة مثل سوريا بحيث تفرض عليهم سلطة ملكية عن بعد، كما لم يكن بإمكان العرب تقبّل فِكرة أن يهود فلسطين قد أنشأوا وطناً قومياً ديمقراطياً وفقاً لقرارات صادرة من عصبة الأمم وتنفيذاً للقوانين الدولية.

وحتى لو كان رفضُ العرب ومعارضتهم لتقرير لجنة بيل سيؤدي إلى عدم قيام دولة فلسطينية عربية، فإنهم راضون تماماً عن هذا الأمر طالما أنه لن يؤديّ إلى إقامة وطن قومي لليهود مهما بلغَ من الصغر. وحتى عندما نسَّق البريطانيون اجتماعاً بين العرب واليهود،" فقد رفض العرب التواجدَ في نفس الغرفة التي تواجد بها اليهود"[17]، وعِوَضاً عن ذلك رفضوا كافة مُخرجات تقرير لجنة بيل وقاموا بشنّ هجمات عنيفة ضد اليهود المدنيين وضد الشرطة البريطانية وموظفيها المدنيين رداً على تشكيل تلك اللجنة. وهكذا تشكّل ما يشبه "محور ممانعة عربي أمام كل المحاولات اليهودية للاستقلال وإقامة وطن قومي لهم على أي مساحة من الأرض". [18]

في الوقت نفسه ازدادت وتيرة العنف الموجه نحو اليهود، فقام البريطانيون بتقليص عدد اللاجئين اليهود المسموح لهم بالقدوم إلى أرض فلسطين الانتدابية، على الرغم مما ورد في تقرير لجنة بيل بأن هجرتهم إلى أرض فلسطين الانتدابية هي "حقّ من حقوقهم وأنهم لا يحتاجون إذناً من أحد للقيام بذلك، وحتى تمتلك جهة ما الحق في منعهم من الهجرة إلى أرض فلسطين الانتدابية فإنه لا بد من وجود اتفاقات رسمية ودولية تنص على منعهم من ذلك". [19]

وقد قلّص مرسوم الكتاب الأبيض (وهو مرسوم بريطاني رسمي صدر في 1939 م رداً على الثورة العربية سنة 1936م وعُمِلَ به حتى رحيل القوات البريطانية في عام 1948م) الهجرة اليهودية إلى خمسة وسبعين ألف يهوديّ على مدار الخمس سنوات القادمة، وقد أصبحت بريطانيا بذلك عقبة أمام إقامة دولة يهودية مستقلة في أرض فلسطين الانتدابية، بالتالي أعطت الأولوية لمصالحها الاستعمارية الامبريالية مع العرب على حساب اليهود.

وكما يوضِّح مايكل أورين في هذا السياق: "بالرغم من تخلّي الإنجليز عن وعدهم بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، إلا أنه كانت توجد بالفعل دولة يهودية حديثة غير مكتملة التنظيم وسريعة التطوّر والتقدم"[20]. لكنها لم تحظَ بفرصة القيام والاعتراف الرسمي من قبل البريطانيين بناءً على طلب العرب الذين طالبوا بإغلاق الحدود في وجه اليهود البؤساء، وهذا بالتزامن مع ما حدث في الهولوكوست التي راح ضحيتها حوالي ستة ملايين يهودي، ولو وافق العرب على مقترحات لجنة بيل وعلى حل الدولتين بدلاً من اتخاذ العنف كمنهج لهم فربما كان ذلك سينقذ مئات الآلاف أو ربما مليون يهوديّ أو أكثر من اليهود الذين عاشوا في أوروبا، لأن الحركة النازية كانت حتى سنة 1941 م معنيّة بطرد اليهود من أوروبا ولم تكن معنية بإبادتهم، كما أن خطة إبادة اليهود نُفِّذَت كحلّ نهائي عندما لم يجد النازيون مكاناً يستوعب اليهود خارج أوروبا، وعندها فقط قرّروا إرسالهم إلى أفران الغاز ومعسكرات القتل والإبادة".

قائمة الملاحظات والحواشي:

1. “Can Zionism Be Reconciled with Justice for the Palestinians?” Tikkun, July–August 2000.
2. “Middle East Diplomacy: Continuities and Change,” Z magazine, December 1991, available at www.zmag.org/chomsky (last visited March 17, 2003).
3. Lecture, Harvard University, November 25, 2002. **محاضرة في جامعة هارفرد بتاريخ**
4. Peel Report, p. 2. **تقرير لجنة بيل، صفحة**
5. Ibid., pp. 106–107. **نفس المصدر، صفحة**
6. Ibid., p. 59. **نفس المصدر، صفحة**
7. Ibid., p. 61. **نفس المصدر، صفحة**
8. Ibid., pp. 116–117. **نفس المصدر، صفحة**
9. Ibid., p. 370. **نفس المصدر، صفحة**
10. Ibid., p. 371. **نفس المصدر، صفحة**
11. Ibid., p. 141. **نفس المصدر، صفحة**
12. Ibid., pp. 375–376. **نفس المصدر، صفحة**
13. Ibid., p. 389. **نفس المصدر، صفحة**
14. Ibid., pp. 394–395. **نفس المصدر، صفحة**
15. Ibid., p. 395. **نفس المصدر، صفحة**
16. Ibid., p. 141, question to the grand mufti and his answer.

نفس المصدر، وفي صفحة 141 يوجد سؤل للمفتي مع إجابته عليه.

17. Ian Bickerton and Carla Klausner, A Concise History of the Arab-Israeli Conflict (Upper Saddle River, N.J.: Prentice Hall, 2002), p. 56.
18. Ibid. نفس المصدر
19. Peel Report, p. 147. تقريرلجنة بيل، صفحة
20. Michael Oren, Six Days of War (Oxford: Oxford University Press, 2002), p. 93

الفصل السابع:
هل فِعلاً يستغل اليهود ما حدث في المحرقة (الهولوكوست)؟

التهمة:

لقد استغلَّ اليهود المحرقة حتى يجنوا تعاطفاً من باقي شعوب العالم يمكّنهم فيما بعد من إقامة دولة قومية يهودية على حساب الفلسطينيين، والذين ليس لهم أي علاقة بما تعرّض له اليهود من أعمال تطهير عرقي على يد هتلر.

من قام بتوجيه التهمة:

يقول نورمان فينكلشتاين: "لقد أثبتت المحرقة بأنها سلاح فكريّ أيديولوجيّ فعّال، خاصة بعد أن تم استغلاله من قبل إحدى أعتى القوى العسكرية في العالم ذات السجل الحافل بانتهاكات حقوق الإنسان، هذه القوة التي صوّرت ولا زالت تصوّر نفسها على أنها ضحيّة، والحال نفسه بالنسبة لأكثر الجماعات العرقية نجاحاً ونفوذاً في الولايات المتحدة الأمريكية (أي الجالية اليهودية) والذين يصوّرون أنفسهم على أنهم ضحايا. وقد جنوا منافع لا حصر لها من وراء تصوير أنفسهم زوراً وبُهتاناً على أنهم ضحايا، خاصة حالة الحصانة والحماية التي يتمتعون بها مِن الانتقاد أياً كان شكله".[1]

وفي اقتباس من الموقع الالكتروني (www.Palestineremembered.com) في مستهل الردّ على "الأكاذيب الصهيونية" التي تُصَوِّر المُفتي الفلسطيني الحاج أمين الحسيني على أنه داعم ومتعاون مع الفكر النازي: "أكثرُ ما يثيرُ غضب العرب والفلسطينيين هو استغلال الهولوكوست بهدف تصوير العرب بالنازيين، وتلك المقارنة الخطيرة والأساليبُ المُضللة التي تتبعها الحركة الصهيونية تستخدم باستمرار في تَربية اليهود منذ نعومة أظافرهم، وتلقن لهم في مدارسهم كجزء من مناهجهم الدراسية، وهذا ما يظهر جلياً عند زيارة متحف ياد-فشيم (وهو متحف يهودي أقيم في أورشليم القدس لتخليد ذكرى ضحايا المحرقة النازية)، حيث يحتوي هذا المتحف على صور ضخمة تعرِضُ صور الحاج أمين الحسيني مع أدولف هتلر. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المتحف موجود غربي أورشليم القدس بالقرب من قرية دير ياسين الفلسطينية، ومن قمة النفاق تحميل الفلسطينيين مسؤولية القرارات الخاطئة التي اتخذها الحاج أمين الحسيني، وتجاهل القرارات التي اتخذها قادة الصهاينة واليهود في خضم الحرب العالمية الثانية".

الحقيقة:

لقد دعمت القيادات الفلسطينية - بموافقة من غالبية الفلسطينيين العرب - الفكر النازي الألماني، بل وساعد عدد من القادة العرب في الجرائم التي اقتُرِفَت بحق اليهود أثناء الهولوكوست، بالتالي فهم يتحملون وِزراً أخلاقياً وسياسياً وقانونياً كبيراً نتيجة ما تعرض له ملايين اليهود من قتلٍ وإبادة.

الدليل:

بعد فترة وجيزة من بزوغ نجم أدولف هتلر واعتلائه الساحة السياسية، حاول المفتي الفلسطيني الحاج أمين الحسيني اتباع خطاه، فأبلغ القنصلية الألمانية في أورشليم القدس بأن "كافة المُسلمين داخل وخارج فلسطين يرحّبون بالنظام الألماني الجديد، وأنهم يأملون أن يتسع نفوذ هذا النظام الحكومي الفاشي الدكتاتوري ليصل إلى دول أخرى[2]. وقد حاول أيضاً جلبَ الألمان إلى أرض فلسطين الانتدابية، فقام بتنظيم فرقة "الكشافة النازية" ليُقلّد حركة شباب هتلر[3]، كما تلقّى الفلسطينيون رمز الصليب المعقوف الخاص بهتلر بكل صدر رحب وانتشر بمنتهى السلاسة بينهم.

وخلال الفترة الممتدة ما بين منتصف إلى أواخر العقد الثالث من القرن العشرين حاول الفلسطينيون جاهدين تقليص عدد اللاجئين اليهود القادمين إلى أرض فلسطين الانتدابية، مما قلّلَ من احتمالية إنقاذهم من خطر النازية المتفشّية في دول أوروبا آنذاك. وقد شهدت تلك الفترة أيضاً تحريضاً شديداً على العنف ضد اليهود من قبل المفتي وغيره من القيادات الفلسطينية، وبحلول سنة 1936م أخذ الإرهاب الفلسطيني منحىً آخر، ففي بداية الأمر كانوا يستهدفون الأبرياء من المدنيين اليهود في المستشفيات وصالات السينما والمنازل والمحال التجارية، بالإضافة إلى الإضرابات الطويلة التي أدت إلى إغلاقها فيما لاحقاً.

وبعد حصولهم على دعم مالي يقدر بالملايين من الفاشية النازية الألمانية والإيطالية، قام العرب خلال تلك الفترة بسلسلة تفجيرات استهدفت مكاتب تابعة للحكومة البريطانية، واستمروا في هجماتهم العنيفة ضد اليهود. كما وفّرت قوات الجستابو الألماني (الذراع الاستخباراتي للحركة النازية والذي كان تحت قيادة هينريخ هملر الرجل الثاني في الدولة النازية) دعماً مالياً ولوجستياً سخياً لأعمال العنف والمذابح المعادية للسامية في فلسطين [4]، كما زار أدولف أيخمان (أحد قادة النازية العسكريين) المفتي الحاج أمين الحسيني في فلسطين بهدف توطيد العلاقات بين الفلسطينيين والحركة النازية ، وقد أكدت إحدى الشخصيات العربية البارزة آنذاك بأن هذا الدعم كان مُتبادلاً بين العرب والألمان، وبعد أن رأى العرب مدى سطوة ونفوذ اليهود ومؤامراتهم وسيطرتهم الاقتصادية على العالم، فقد قرروا "دعم الحركة النازية الألمانية الذين عانوا من حجم هذا الشر اليهوديّ". [5]

وقد حاول البريطانيون في البداية تهدئة الأوضاع وإرضاء العرب قدر الإمكان عبر تقليص عدد المهاجرين اليهود القادمين إلى أرض فلسطين الانتدابية، لكنهم لجأوا لاحقاً إلى استخدام القوة والعنف وسياسة تفجير بيوت العرب الذين كانوا يُقاتلون ضدّ الجيش البريطاني كنوع من العقاب الرادع، كما قاموا بتفجير بيوت أخرى في البلدة القديمة في يافا مما أدى إلى تدمير حوالي مائتين وعشرين منزل .[6]

وهكذا نرى أن الفلسطينيين وحلفاءهم من العرب كانوا بالفعل متعاونين مع الحركة النازية منذ بدايتها، ولم يأخذوا موقف الحياد بشأن قضية يهود أوروبا، خاصة الحاج الحسيني الذي عقد تحالفاً مع النازيين وقضى سنوات الحرب في برلين عاصمة النازية مع هتلر، كما خدم كمستشار له بشأن القضية اليهودية، ولاحقاً أخذه هِملر في جولة على معسكر أوشڤتز (الذي كان معسكر الاعتقال الرئيسي لتعذيب وإبادة اليهود). وخلال تلك الجولة أبدى دعمه المُطلق للإبادة الجماعية التي تعرض لها اليهود الذين عاشوا في أوروبا، وحاولَ القيام بالأمر ذاته والقضاء على الوجود اليهودي في "دول العالم العربي وفلسطين"، مُتبعاً نفس نهج الدول الفاشية. كما أن الحاج أمين الحسيني لم يكن راضياً أبداً عن التواجد اليهودي في فلسطين، خاصة اليهود السفارديم الذين عاشوا هم ومَن انحدر من نسلهم لمئات السنين كأقلية دينية في بلد إسلامي، حيث يقول الحاج أمين في مذكراته:

"إنَّ شرطنا الأساسي للتعاون مع النظام النازي هو السماح لنا بالقضاء على اليهود في فلسطين والعالم العربي، وقد طلبت من هتلر أن يزوّدنا بالوسائل اللازمة للتعامل مع المشكلة اليهودية بالشكل الذي يلبّي طموحاتنا القومية والعِرقية، وطلبتُ منه تزويدنا بأحدث الوسائل العلمية الألمانية التي استخدموها للقضاء على اليهود"، وقد أجابني هتلر قائلاً: "افعل ما شِئت باليهود".[7]

وهكذا نرى أن الحاج أمين الحسيني - في حال انتصر الألمان في الحرب - كان يُخطّط لإقامة معسكر اعتقال لليهود بالقرب من نابلس على غِرار معسكر أوشڤتز، وكان يحرض أتباعه المؤيدين للفكر النازي على قتل اليهود قائلاً في إحدى خطبه المشهورة: "انهضوا يا عرب! ثوروا على اليهود ثورة رجلٍ واحدٍ ودافِعوا عن حقوقكم المقدسة! اذبحوا اليهود أينما وجدتموهم، فدمهم المسفوك فيه شرفٌ لنا وفيه مرضاة لله والدين والتاريخ!". وقد قامت وحدة خاصة من المظليين العرب والألمان بقيادة المفتي بعملية إنزال جوّي على مدينة تل أبيب في محاولة لتَسميم آبار المياه فيها سنة 1944م.

كما ساهم الحاج الحسيني في دعم انقلاب عسكري في العراق حتى يصل مُؤيِّدو النازية إلى مقاليد الحكم، وحشدَ الآلاف من المسلمين من دول البلقان ونظّمهم في وحدات عسكرية أطلق عليها اسم هاندلسر، فقامت هذه المجموعات بارتكاب مجازر بحق اليهود والغجر في كل من يوغسلافيا وصربيا، ووثّق في مذكّراته ما حدث أثناء اجتماعه بهتلر قائلاً:

"العرب هم أصدقاء بالفطرة للألمان، وهم على استعداد للقتال والتعاون معهم بمنتهى الإخلاص، ليس فقط بالخفاء عبر خلق حالة من الفوضى والثورات وأعمال التخريب، بل أيضاً بمنتهى الصراحة وعلى الملأ عبر إنشاء فيلق عربي محارب في صف الألمان بكل ما تعنيه الكلمة من معنى. وفي هذا الصراع يكافح العرب من أجل استقلال ووحدة كل من فلسطين وسوريا والعراق". وتبعاً لمذكراته فقد أجابه هتلر قائلاً: "لقد سَعَت ألمانيا لحل القضية اليهودية تدريجياً، فطلبَت من الدول الأوروبية واحدة تلو الأخرى حلّ مشكلة اليهود فيها، وتزامن هذا مع طلب مماثل من الدول غير الأوروبية. إن هدف ألمانيا الوحيد هو تدمير الوجود اليهودي في دول

العالم العربي ممن يحتمون بالبريطانيين، وعندما تتحرك الدبابات وأسراب الطائرات الألمانية نحو بلاد جنوب القوقاز فإننا سنستجيبُ لطلب المفتي وسنتوجّهُ صوب العالم العربي للقضاء على اليهود"[8].

بالتالي لسنا مُخطئين حينَ نصف المفتي أمين الحسيني بأنه مجرم حرب نازيّ مُخضرم، وهذا ما تم إثباته خلال محاكمات نورنبرغ (وهي جلسات محاكمة لمجرمي الحرب النازيين في مدينة نورنبرغ في غرب ألمانيا). وقد سعت كل من يوغسلافيا وبريطانيا لإلقاء القبض عليه بعد انتهاء الحرب، لكنه لجأ إلى مصر التي منحته اللجوء السياسي على أراضيها ومن ثم قام بتنظيم مجموعات من النازيين مع مؤيدين جدد للحركة النازية ضد دولة إسرائيل. وكان المؤيّدون للنازية الجدد أغلبهم من الفلسطينيين، ممن رأوا في المفتي بطلاً بالرغم من انتهاء الحرب وانتهاء دوره في الحركة النازية، واستناداً إلى كاتب سيرته الذاتية فإنَّ "شعبيّة الحاج أمين الحسيني بين الفلسطينيين والعرب ازدادت إلى حد كبير بعد انتهاء الحرب بدرجة تفوق ما كانت عليه أثناءها". ولم تكن غالبية الدول العربية مؤيِّدة للفكر النازي من باب الكراهية للحركة الصهيونية فحسب، بل لأن كراهية المفتي لليهود قد "تخطت كل الحدود، بالتالي وجد في الحركة النازية مَنفذاً ووسيلةً لتفريغ نيران حقده عليهم أثناء الحرب العالمية الثانية (بدءاً من تشرين الثاني أكتوبر 1941م – حتى أيار/مايو1945م)".

وقد كانت خطاباته في راديو برلين تطغى عليها مشاعر الحقد وعداء السامية إلى أبعد الحدود، فكان معروفاً بترديد عبارات مثل "اذبحوا اليهود أينما وجدتموهم، فدمهم المسفوك فيه شرفٌ لنا وفيه مرضاة لله والدين والتاريخ!". وسنة 1948م تم انتخاب الحاج أمين الحسيني كرئيس للمجلس الوطني الفلسطيني، بالرغم من أنه كان مجرم حرب مطلوب للعدالة ومنفياً في مصر[9]. أما في وقتنا الحالي فقد اختلفت رؤية الفلسطينيين له، فبينما يراه البعض بطلاً قومياً، فإن البعض الآخر يراه وصمة عارٍ يجب مسحها من التاريخ الفلسطيني.

ويُعتَبرُ الرئيس الفلسطيني السابق ياسر عرفات نُسخة طبق الأصل عن أمين الحسيني، ففي مقابلة أجرتها معه جريدة *القدس اليومية* في الثاني من آب/أغسطس 2002م قال عرفات بأن "الحاج أمين الحسيني هو بطلنا القومي وقائدنا الذي نفخر به"، وقد تفاخر ذات مرة بأنه كان من "ضمن القوات المسلحة الخاضعة للمفتي، دون أن يكترث بكونه حليفاً للنازيين" [10]. وللعلم، فلو صرّح أي شخص ألماني في وقتنا الحالي قائلاً بأن هتلر هو بطل قومي فإنه سيوصف على الفور بأنه نازيّ من النازيين الجدد! وحتى البروفيسور إدوارد سعيد ينظرُ للحاج أمين الحسيني على أنه "ممثل لصوت العرب الفلسطينيين القومي، وذلك لحصوله على دعم الأحزاب السياسية القائمة في فلسطين، كما صنَّفته الحكومات العربية بأنه الممثل الرسمي للفلسطينيين"[11]، وتم اعتباره بمثابة قائداً قومياً فلسطينياً وذلك لتشكيله تحالفاً مع هتلر ولعبه دوراً كبيراً في المحرقة.[12]

وبجميع الأحوال، فإنه ليس من الإنصاف أن يتم تحميل كافة الفلسطينيين مسؤولية الإبادة التي تعرض لها اليهود الذين عاشوا في أوروبا، إلا أنّ هذا لا ينفي الدور البارز الذي لعبه الحسيني في المحرقة ودعمه لخطة الحل النهائي، هذا عدا عن دعمه لألمانيا من أجل هزيمة الولايات المتحدة الأمريكية

ومحور الحلفاء، وقد ساهم شخصياً في إنشاء معسكر اعتقال وقتل الألاف اليهود. وذات مرة عندما علم بأن حكومة المجر كانت تخطط لتهريب الآلاف من الأطفال اليهود لحمايتهم من النازيين، أوقف هذه الخطة بدعم القائد النازي أيخمان، وقد نجحا في ذلك بالفعل وتم إرسال الأطفال إلى معسكر اعتقال نازي آنذاك [13]. كما دعم المفتي أيضاً النازيين من الناحية العسكرية بعرضه القتال معهم بفيلق عربي رداً على اشتراك اليهود في القتال مع قوات الحلفاء.[14]

وفي ظلّ حالة التعاون بين النازيين والفلسطينيين خلال العقدين الثالث والرابع من القرن العشرين، فإنه من المثير للسخرية أن نجد جماعات مؤيدة لفلسطين تستخدم الرموز النازية لمهاجمة إسرائيل، فهذا يبدوا مشابهاً لإطلاق النازيين على اليهود لقب *الاشتراكيين*، وإطلاق الروس عليهم لقب الفاشيين، بل يبدو في وقتنا الحالي كقول مؤيّدي الفلسطينيين وحتى الفلسطينيين أنفسهم باختلاف اتجاهاتهم السياسية يمينية أو يسارية بأن الإسرائيليين والصهاينة واليهود بشكل عام هم نازيّون.
وهكذا دائما ما نجد اليهود واقعين بين المطرقة والسندان تبعاً لوصف أحد العلمانيين اليهود، خاصة وأن كلا اليمين واليسار يصِفانهم بأقسى الأوصاف، هذا عدا عن شيطنة إسرائيل بوصفها دولة ترتكبُ "جرائم إبادة جماعية" بحق الفلسطينيين، في حين أن الفلسطينيين أنفسهم أيَدوا ما ارتكب من أعمال إبادة جماعية بحق اليهود أثناء المحرقة!

وعلى حد تعبير غازي الجبالي أحد قادة الأجهزة الأمنية الفلسطينية، فإن "الإشتراكي ديفيد بن چوريون أول رئيس وزراء هو شيطان شرير يجب محاربته، وبأنه لا يختلف كثيراً عن الشيطان الذي كان يُحارِبه (يقصد هتلر)"[15]. وفي وقتنا الحالي يمكنك سماع مقارنة بين رئيس الوزراء الإسرائيلي وبين هتلر في حرم وأروقة الجامعات كما تقول إحدى الهتافات التي سمعتها أثناء كتابة هذا الكتاب: "لا يوجد فرق بين شارون وهتلر إلا في الاسم".

فعلياً، لا أحد يُقارن بين شارون وبينوشيه (رئيس تشيلي الأسبق)، ولا حتى بِستالين (رئيس الإتحاد السوفيتي) بل إن المقارنة تتم بينه وبين هتلر والنازية، فدوماً ما نجد في المظاهرات والاحتجاجات ضد إسرائيل شعار الصليب المعقوف موضوعاً جنباً إلى جنب نجمة داوود، وحامِلو تلك اللافتات يُحاولون عمداً عَكس الحقائق التي تحدّثَ عنها الكاتب جورج أوريل، مُحاولين دمج شعار النازية مع نجمة داوود لعِلمهم بمدى الاستفزاز والإهانة التي يشعرُ بها اليهود عند رؤيتهم شعار الصليب المعقوف.

وقد طَلَبت مني عدة جماعات يهودية على مدار السنين أن أعمل ما بوسعي لحظر استخدام شعار الصليب المعقوف خلال الانتقادات الموجهة لدولة إسرائيل، ولأنني أقف ضد فرض الرقابة على حرية التعبير فقد طلبت منهم استغلال فرصة قيام البعض بتشبيه اسرائيل بالحركة النازية تلك كوسيلة لتذكير العالم بمدى دعم الفلسطينيين للحركة النازية، وكيف حصل مجرمو الحرب النازيّين على اللجوء السياسي في مصر وقاموا بشنّ هجمات تستهدفُ المدنيين في إسرائيل. ومن وجهة نظري، إذا أصرّ الفلسطينيون ومؤيدوهم على استخدام شعار الصليب المعقوف فلا ينبغي عليهم التذمّر عندما يُستخدمُ هذا الشعار ضِدّهم لتذكير العالم بتلك الحقيقة التي لا شكّ فيها والتي تتمثّل في دعم الفلسطينيين

للحركة النازية والإبادة الجماعية بحق اليهود بدعم من المفتي، ومحاولة هتلر الفاشلة لإقامة معسكر إبادة جماعي في أرض فلسطين الانتدابية .

وقد كان المفتي أمين الحسيني (الذي وضّحتُ كيف أنه كان شريكاً لهتلر في ارتكاب إبادة جماعية بحقّ اليهود) بطلاً قومياً في عيون الرئيس السابق للسلطة الفلسطينية ياسر عرفات، أما رئيس وزراء السلطة الفلسطينية السابق محمود عباس فقد عمل جاهداً على إثبات عدم حدوث تلك الإبادة الجماعية أصلاً. إن هذه هي حقيقة هذه القيادات الفلسطينية، ولن تنجح المُحاولات لتزييف حقائق التاريخ وتصوير القاتل على أنه ضحية، أو تصوير المجرمين على أنهم أبطال.

وبشكل عام، فإن من يقِفُ في صفّ الطرف الخاسر في حربٍ ما - خاصة إذا كان هذا الجانب الخاسر بمنتهى الشرّ والإجرام كالحزب النازي- فإنه لَن يكسبَ أيّ شيء بعد مرحلة البناء التي تَلي انتهاء الحرب واستسلام النازية. وقد كانت الغالبية العظمى من المسلمين تقف بجانب الطرف الخاسر في الحرب العالمية الأولى، بينما أيّد غالبية اليهود الجانبَ المُنتصر في هذه الحرب، أي الإنجليز، وقاتلوا في صفِّهم، بالتالي حصلوا على وعد بلفور سنة 1917م. وقد تكرَّر الموقف نفسه أثناء الحرب العالمية الثانية، حيث وقف الآلاف من اليهود الذين تواجدوا في أرض فلسطين الانتدابية في صفّ دول الحلفاء، وبعد الانتصار حصلوا على دعم الأمم المتحدة لخطة تقسيم فلسطين 1947م. وقد رأى رئيس وزراء بريطانيا آنذاك ونستون تشرشل أنه "لا يحقُّ للعرب المُطالبة بالاستقلال نظراً لدورهم الواضح في دعم النازية الألمانية"، كما وَصف المفتي الحاج أمين الحسيني بلقب "العَدوّ اللّدود".[16]

وبطبيعة الحال، فهذه ليست وجهة نظر ونستون تشرشل وحده، بل رأى غالبية المفكرين المُحايدين بأنه لا يحق للعرب بشكل عام، ولا للفلسطينيين بشكل خاص، الحصول على الاستقلال بسبب دعمهم الواضح للنازيين، تماماً مثلما لا يحق للبوهيميين الألمان الاعتراض على ترحيلهم إلى بلادهم السابقة في ألمانيا والنمسا بعد قرون طويلة من إقامتهم في تشيكوسلوفاكيا، فيقول ونستون تشرشل في هذا السياق: "بالطّبع يجب ترحيلهم حتى وإن اعترضوا على ذلك، حتى لو كان هنالك تداعيات تؤثر سلباً على الموقف الإنساني"، على حدّ تَعبيره.[17]

وبالرغم من ذلك، فقد عُرِضَ على الفلسطينيين سنة 1947 م نفس قرار التقسيم الذي عُرِضَ عليهم سنة 1937م (باستثناء صحراء النقب الجرداء)، بالرغم من حاجة مئات الآلاف من اليهود اللاجئين المشردين بعد نهاية الحرب إلى وطن يحتويهم. وفي تلك الفترة كان هنالِك حوالي ربع مليون يهودي يعيشون في مخيمات اللاجئين فوق نفس الأرض التي قُتِلَ فيها آباؤهم وأبناؤهم وأقاربهم، ولم يكن باستطاعتهم حينها العودة إلى بولندا (وهي مسقط رأس معظمهم) لأن جرائم التطهير العرقي فيها استمرت على يد البولنديين حتى بعد هزيمة ألمانيا النازية في الحرب، إذ لم يرغب القادة الشيوعيون البولنديون بعودة اليهود، والذين لم يكن بإمكانهم أيضاً العودة إلى ألمانيا، حيث كانت معسكرات الاعتقال لا تزال قائمة بشكل مؤقت .

بالتالي كانت الهجرة إلى الوطن القومي اليهودي في أرض فلسطين الانتدابية المقسمة بين الجانبين الحل الوحيد الممكن لِلّاجئين اليهود. في الوقت نفسه ظهرت أزمة جديدة تتعلق بيهود الدول العربية، والذين عُوملوا كمواطنين من الدرجة الثانية، وحينها كانوا مقيمين في تلك البلدان بلا جنسية في أغلب الأحيان، ويعيشون في ظروف حياتية مُزرية وكانوا دوماً أهدافاً للمتطرفين. ورغم عدم تعرضهم لظروف قاسية مماثلة لحجم الجرائم التي وقعت في الهولوكوست، إلا أنهم عانوا من ويلات المذابح والتفرقة العنصرية الدينية في البلدان العربية والإسلامية.

وكان لدى بعض الحكومات العربية قوانين فصل عنصري مثل قوانين أهل الذمة (وهو نظام معاملة ديني كان يُطبّقُ على المسيحيين واليهود)، وبموجب هذا القانون فقد كانوا يُعتبرون فئة أدنى تخضعُ لقوانين جائرة تفصل بين الفئتين، كما كان محظوراً عليهم الدخول لأماكن معينة، وكان يُفرضُ عليهم ارتداءُ ملابس محددة لتمييزهم عن غيرهم، وتم فرض قيود مُشددة عليهم فيما يخصّ بناء وصيانة الكُنُس والمعابد اليهودية.

وبالرغم من السماح لهم بممارسة شعائرهم الدينية، إلا أنه كانت تفرض عليهم ضريبة خاصة تدعى *الجزية* - والتي لم تكن تفرض على المسلمين - بحجة أنها ضريبة تُدفعُ مقابل الحماية. كما لم يكن يسمح لهم بالمشاركة في الحياة السياسية، ومن الملاحظ أن الذميين لم يكونوا مواطنين من الدرجة الثانية، بل لم يكونوا مواطنين من الأساس. ورغم معاملة بعض الأنظمة الإسلامية لهم معاملةً حسنةً إلا أنهم لم يأمنوا مجيء أنظمة أكثر تشدداً تُعاملهم بعنصرية، خاصة وأنهم عادة ما كان ينظر إليهم على أنهم غرباء .

وبعد المحرقة والتأييد الكبير للمسلمين والعرب لما ارتُكِبَ فيها من جرائم بحقّ اليهود، بالإضافة إلى تأييدهم للفكر النازي بشكل عام، لم يشعر اليهود بالأمان في الوجود والعيش في تلك الدول كأقلية ديمغرافية دائمة التعرض للخطر نتيجة وجودها في بلاد تسيطر عليها أغلبية شعبية تحمل تلك الأفكار وتستهدفهم مراراً وتكراراً، بالتالي كان اليهود يعتبرون أنفسهم كلاجئين في دول العالم العربي، وأنهم في حالة انتظار وترقّبٍ لدولة تمنحهم حقوقاً متساوية بغض النظر عن دينهم أو أصولهم العرقية، فحدث أن كانت إسرائيل تلك الدولة، وبعد أن أعلن رسمياً عن إقامة إسرائيل هاجر إليها قرابة ثمانمائة وخمسين ألف يهودي من ذوي الأصول الشرقية والسفردية، فكانوا مُجبرين على ذلك، بينما "اختار" البعض بمحض إرادتهم أن يهاجروا من أماكن عاشوا فيها هم وأجدادهم لآلاف السنين. وكما سنرى في الفصل الثاني عشر فإن أولئك الذين أجبِروا على المغادرة قد رحلوا من أرضهم بسبب عدم قدرتهم على الاستمرار في الحياة كأقلية مضطهدة في تلك البلدان، وأن موقفهم هذا يتشابه مع موقف اللاجئين العرب الذين تركوا منازلهم بعد الهجمات العربية المكثفة على دولة إسرائيل حديثة الإقامة حينها.

وقد كان هناك جدل واسع النطاق حول مدى أحقية اللاجئين اليهود بعد أحداث الهولوكوست في الحصول على وطن قومي *خاص بهم* في أرض فلسطين الانتدابية، فمن ارتكب المذابح بحقهم ليس العرب عامة أو الفلسطينيين خاصة، بالتالي من المنطقي جداً أن تتحمل دول العالم الغربي عواقب ما

حدث في الهولوكوست، مثل ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية التي رفضت استقبال لاجئين من دول تضطهدهم مثل ألمانيا وبولندا والنمسا.

وفي هذا السياق تحدث الرئيس الإيراني محمد خاتمي سنة2001م في إحدى خطاباته قائلاً: "إذا قام النازيون والفاشيون بارتكاب جرائم دموية بحقّ اليهود، فلماذا ينبغي على الفلسطينيين أن يدفعوا ثمن ذلك؟ إن أولئك الذين ارتكبوا تلك الجرائم هم من ينبغي عليهم أن يدفعوا الثمن ويتحملوا التبعات والعواقب" (مشيراً إلى العالم الغربي)[18].

إن مثل هذا الادعاءات الزائفة يمكن تفنيدها من خلال الآتي:

أولاً: لم تقُم دولة إسرائيل على حساب العرب أو الفلسطينيين، فالمنطقة التي تم منحها لقيام دولة إسرائيل كانت ذات أغلبية ديمغرافية يهودية ولها حق مشروع في الحكم الذاتي والاستقلال منذ فترة الحكم العثماني ثم البريطاني من بعده، ولم تكن تلك الأراضي عربية أو فلسطينية، بل تم توريثها من إمبراطورية إلى أخرى، وبعدها سنحت الفرصة لتقسيمها بين سكانها الأصليين. كما أنها كانت تاريخياً وسكانياً واقتصادياً وقانونياً ملكاً *للعرب واليهود* على حد سواء، مع الأخذ بعين الاعتبار أن آخر دولة مستقلة كانت موجودة فوق تلك البقعة من الأرض كانت المملكة اليهودية عام سبعين للميلاد، والتي قام بتدميرها الرومان لاحقاً.

ثانياً: إن مثل هذه الادعاءات تتجاهلُ بشكل صارخٍ حقيقة أن بعض الفلسطينيين وقادتهم يتحملون مسؤولية كبيرة نتيجة المشاركة في المحرقة، فقد أبدوا تأييدهم للنازيين وما اقترفوه من جرائم، بل واستخدموها لصالحهم مُعتقدين أنها ستصبُّ في مصلحتهم. هذا عدا عن أن إغلاق أبواب الهجرة أمام اللاجئين اليهود القادمين من أوروبا كان نتيجة ضغط من العرب والفلسطينيين، الأمر الذي كان من شأنه أن يُنقذ مئات الآلاف من اليهود في تلك السنين العصيبة في حال تم السماح لهم بالدخول إلى المنطقة الصغيرة التي خصصتها لجنة بيل لصالح اليهود عام 1937م.

بالتالي يتحمل الفلسطينيون والعرب قدراً من المسؤولية عمّا حدث في المحرقة، خاصة بعد دعمهم للجانب المُجرم في الحرب العالمية الثانية. وحتى يُبرّروا موقفهم حاولوا المساهمة في إعادة توزيع الأراضي بعد انتهاء تلك الحرب التي دارت رحاها في العديد من بقاع العالم. وتماماً مثلما تحمَّلَ الألمان البوهيميون القاطنين في يوغسلافيا مسؤولية ما قام به أقاربهم، فإنه يتوجب على العرب الاقتداء بهم وتحمل مسؤولية أعمالهم وتنفيذ قوانين الأمم المتحدة بتوطين اللاجئين خلال فترة ما بعد الحرب. علاوة على أن ما فعلته الأمم المتحدة من تقسيم للبلاد كان بهدف إعطاء *الأغلبية* اليهودية مساحة مخصصة لهم لإقامة دولتهم وتحقيق حلمهم في الاستقلال وتقرير المصير، وهذا حق شرعي لطالما دُعِم من قبل المنظمات الحقوقية على مستوى العالم، وهو حق يُطالب به اليوم من قبل الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ولطالما كانت الدول العربية مسؤولة *بالكامل* عن إساءة معاملة اليهود واضطهادهم وتصنيفهم كمواطنين درجة ثانية، بل وعما هو أسوأ من ذلك. في الواقع، تستمد تلك المعاملة الدنيئة شرعيتها بالنسبة لهم من النصوص الدينية، وقد طبقها قادتهم السياسيين على الأقلية اليهودية على مدى قرون طويلة، بالتالي فقد تلاشت أسطورة "التسامح الديني" التي أشاعتها الدول العربية والإسلامية حول "حسن معاملتهم" للأقلية اليهودية مع مرور الوقت تم تسليط الكثير من الأضواء من خلال الدراسات والأبحاث على تلك الحقبة. فحينها كان اليهود ضحية نظام فصل عنصري مشابه لذلك الذي كان يمارس ضد السود في جنوب أفريقيا قبل مجيء نيلسون مانديلا، فبالإضافة للعنصرية الدينية والقانونية فقد كان يتوجب على اليهود ارتداء ملابس محددة تميّزهم عن غيرهم من السكان، ومُنِعوا من امتلاك الأسلحة للدفاع عن أنفسهم، وكانوا يدفعون ضريبة مختلفة عن باقي السكان (الجزية)، هذا عدا عن ارتكاب المذابح الممنهجة ضدهم ونشر الإشاعات والافتراءات الكاذبة بحقهم مثل فرية الدم (بأنهم يقتلون البشر ويشربون دماءهم) كما حدث في مدينة دمشق في سنة 1840م. واستناداً إلى الباحث و المؤرخ بيني موريس الذي يقول في هذا السياق:

"ارتُكِبت مذابح دموية بحق اليهود في مدينة تطوان بالمغرب عام 1790م، وفي مدينتي بارفروش ومشهد في بلاد فارس سنتي 1839م و1867م. كما كان هنالك مذابح دموية ارتكبت بحق اليهود في مدينة بغداد سنة 1828م وكذلك في الحي اليهودي في مدينة فاس المغربية كان قد دُمِّرَ تماماً سنة 1912م من قبل حشد من المتطرفين المسلمين، فيما قامت جماعات *مؤيدة للنازية* بذبح العشرات من اليهود في مدينة بغداد سنة 1941م، وهو ما عُرف حينها بمذبحة الفرهود". وكذلك كان الحال في بقاع مختلفة من العالم الإسلامي، وخلافاً لما كانت تمليه قوانين أهل الذمة، فإن اليهود كانوا يُخيَّرون بين اعتناق الإسلام أو القتل. وكانت أعمال العنف تحدث عادة في الأماكن الضعيفة والمتشددة من الإمبراطورية الإسلامية، خلافاً للأماكن القريبة من مراكز السلطة والحكم، لكن كانت الفكرة السائدة عن اليهود أنهم كفار وأعداء الإسلام وبأنهم "المغضوب عليهم"، وهذه هي الفكرة التي كانت تسيطر على أذهان العرب والمسلمين على امتداد الرِّقعة الإسلامية عبرَ مرّ العصور. [19]

كما وكانت هناك ممارسات أخرى أقل دموية إلى حد ما تُرتكبُ بحق اليهود ، لكنها بنفس القدر من الإهانة والإذلال، خاصة في بعض المناطق مثل اليمن والمغرب والتي شاع فيها بعض العادات مثل قيام الأطفال المسلمين بإلقاء الحجارة على اليهود، ومثلما وصف أحد الرّحالة من أوروبا في القرن التاسع عشر في مذكراته قائلاً: "لقد رأيتُ طِفلاً في السادسة من عمره يعلم مجموعة من أصدقائه ممّن لم يبلغوا بعد سنّ الثالثة أو الرابعة كيفية ضرب اليهود بالحجارة، وكان يقترب الواحد منهم بمنتهى الفخر ويبصق على معطف اليهودي، وكان بالطبع ينبغي على اليهودي أن يكون خاضعاً وألا يُحرّك ساكناً، لأن قيامه بالرد على اعتداءات المسلمين تعني أنه سيدفع حياته ثمناً لذلك".[20]

وقد لخَّصَ أحد المؤرخين معاملة المسلمين لليهود "بالتسامح الظاهر والحقد الخفي"[21]، فقد كانوا يعاملونهم كما لو أنهم "عرق أدنى منهم منزلة" [22]. كما أن حقيقة عدم وجود محاكم تفتيش أو هولوكوست بحق اليهود في بلاد المسلمين يُشير إلى أن الأمور كانت أسوأ بكثير في أوروبا المسيحية، فقد

عامل كل من المسيحيين الأوروبيين والدول العربية اليهود بطريقة قادت إلى حتمية قيام دولة يهودية بأغلبية يهودية لتقرير مصيرهم بشكل يمكّنهم من الدفاع عن أنفسهم، وقد ظهر هذا جلياً بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وإن كان بمقدورنا وضع الأمور في نصابها الصحيح[23]، فإن *المساوئ* التي واجهها اليهود أثناء حياتهم بين المسلمين والمسيحيين لا يمكن علاجها إلا عن طريق منحهم حق تقرير المصير في وطن ملائم لهم بحيث يشكلون فيه أغلبية سكانية. ومثلما وضّح ونستون تشرشل قبل حوالي قرن من الزمن، فقد كانت بوادر تلك الدولة حاضرة بشكل فعلي في فلسطين في المنطقة ذات الأغلبية اليهودية، فكان لتلك الدولة أنظمة سياسية واقتصادية ومراكز ثقافية، وجيش جاهز للدفاع عن حدودها وحارب بجانب الحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الأولى ولاحقاً في الحرب العالمية الثانية، ولهذا أيَّدت الأمم المتحدة حق الشعب اليهودي في تقرير مصيره في أماكن يمتلك الحق في إقامة دولته فوق أرضها استناداً للاتفاقيات الدولية و لعصبة الأمم وغالبية أعضاء الأمم المتحدة، فجميعهم أيدوا حق الشعب اليهودي في العيش واستصلاح الأرض التي ابتاعوها بشكل قانوني من أصحابها الغائبين عنها.

ومثلما ذكرت صحيفة *لندن تايمز* عبر صفحاتها الأولى قائلة: "من الغريب رؤية العالم العربي عموماً، والفلسطينيين على وجه الخصوص، مازالوا غير قادرين على مجرّد الاعتراف بالأمر الواقع الذي يقول بأنه يوجد كيان سياسي جديد منظم بشكل رائع يضمن الاستقلال والازدهار للشّعب اليهودي"[24].

وبالنسبة لأولئك الذين يرفضون تحميل الفلسطينيين والعرب مسؤولية ما حلّ باللاجئين اليهود ومعاناتهم من النازية والعنصرية الإسلامية، فهم من وجهة نظري يقفون في موقف لا يحسدون عليه في ظل التأييد الفلسطيني الواسع للحركة النازية، وهو ما يستوجب بشكل حتمي القيام بشيء ملموس على أرض الواقع لحماية أولئك المستضعفين ممّن يعانون على يد غيرهم، فهذه الحقائق التاريخية جميعها تعدّ إثباتاً دامغاً على تلك المعاناة. وهناك بالفعل من يؤيّدون التعاطي بشكل إيجابي مع مثل تلك الأمور، مثلما حدث في قضية الأمريكان من ذوي الأصول الأفريقية وهذا من أجل معالجة أخطاء الماضي.

وعلى الرغم من عدم تحمل أجدادنا اليهود مسؤولية تفشّي وتوسع العبودية، إلا أنهم لم يكونوا في تلك الأرض من الأساس، ولكن ينبغي علينا جميعاً التكاثف مع بعضنا البعض من أجل إصلاح مثل تلك الأمور حتى لو كان ذلك على حساب حرمان أولادنا وأحفادنا من الالتحاق بالجامعات في المستقبل أو من الالتحاق بوظائف يريدونها، لأنها من الممكن أن تخصّص لأحفاد العبيد أو الأقليات الأخرى. صحيح أن الذين مارسوا العبودية تجاه غيرهم هم من يجب عليهم أن يتحملوا العبء الأخلاقي الأكبر في إصلاح ما اقترفته أيديهم، إلا أنه في الوقت نفسه ينبغي على كل من شارك أو انتفع من النازية والمحرقة أو أي مذبحة جماعية ارتكبت بحق اليهود أن يقف عند مسؤولياته ويحاول إصلاح ما اقترفت يداه من جرائم وتبعات.

وبشكل عام فإن دول العالم مدينة لكل من تم استعبادهم ولضحايا الهولوكست أو أي فئة أخرى عانت من الاضطهاد، فحتى لجنة بيل أخذت قراراً مسؤولاً بالاعتراف بحتمية وجود وطن قومي لليهود، وهذا بعض ما جاء في التقرير:

"من المستحيل على أي مراقب محايد أن يشاهد وجود مثل هذا الوطن القومي وألا يتمنى له الاستمرار والنجاح، إنه وطن يهدف لإعطاء كل من عانوا ظُلماً ما يستحقونه، فمن خلاله تظهر روح من الشراكة والتعاون في سبيل تحقيق هدف مشترك، ونستطيع القول بأن البريطانيين ساهموا في إقامة هذا الوطن عن طريق وعد بلفور، والذي عبره أظهرت المسيحية والمسيحيون بأنهم يتذكرون ما اقترفوه من أخطاء في الماضي وبأنهم يسعون للتكفير عنها".[25]

ولهذا ينبغي على المسلمين أيضاً أن يُدركوا ما اقترفوه من أخطاء بحق اليهود في الماضي عبر معاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية وحرمانهم من الجنسية استناداً لقوانين "أهل الذمة". والكلام ذاته موجه أيضاً لأولئك الذين لم يؤيدوا قرار تقسيم 1947م وأرادوا أن تظل كل الأرض تابعة للعرب والفلسطينيين، خاصة وأن هذا التقسيم عادلٌ ومنصفٌ ويسمح بالتعدّدية لأولئك الذين يؤيدون سياسة إصلاح أخطاء الماضي، فالدولة اليهودية تشكل عالماً من التعددية يتعايش مع أكثر من أربعين دولة إسلامية والعديد من الدول المسيحية والهندوسية والبوذية. وعلى الرغم من أنه يوجد بالفعل دولة للفلسطينيين في الأردن، إلا أنه يوجد أيضاً دولة فلسطينية أخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا بالتأكيد يُظهرُ وجود التعدّدية فوق هذه الأرض.

قائمة الملاحظات والحواشي:

1. Norman G. Finkelstein, The Holocaust Industry: Reflections of the Exploitation of Jewish Suffering (London: Verso, 2001).
2. Quoted in Morris, p. 125. مقتبس من موريس، صفحة
3. Morris, p. 124. موريس، صفحة
4. Ibid., p. 137. نفس المصدر، صفحة
5. Quoted in Morris, p. 137. مقتبس من موريس، صفحة
6. Morris, pp. 130, 134. موريس، صفحة
7. Sarah Honig, "Fiendish Hypocrisy II: The Man from Klopstock St.," Jerusalem Post, April 6, 2001.
8. Germany, Auswärtiges Amt., Documents on German Foreign Policy, 1918–1945, from the Archives of the German Foreign Ministry, series D, vol. XIII, no. 515, (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1949), pp. 881–885. Cited at www.psych. upenn.edu/~fjgil/muftihitler.htm.
9. See Zvi Elpeleg, The Grand Mufti (London: Frank Cass, 1993), p. 100.
10. Itamar Marcus, "Nazi Alley, Hajj Amen Al Husseini Is Arafat's 'Hero,'" Palestinian Media Watch, www.pmw.org.il/new/ bulletins-050802.html.
11. Said and Hitchens, p. 248.
12. Ibid. نفس المصدر
13. Morris, p. 166. موريس، صفحة
14. Ibid., p. 165. نفس المصدر، صفحة
15. PA newspaper, Al-Hayat Al-Jadeeda, September 1, 1997. صحيفة الحياة الجديدة الفلسطينية بتاريخ
16. Elpeleg, p. 164.
17. Martin Gilbert, Winston S. Churchill, vol. VII (London: Heinemann, 1966), pp. 90, 154
18. "'Dialogue of Civilizations Seeks International Democracy,' States President Khatami, Tehran, February 27, 2001," from the website of the International Centre for Dialogue among Civilizations, www.dialoguecentre.org/news_detail 2.htm.
19. Morris, p. 11. موريس، صفحة
20. Ibid. نفس المصدر
21. Elie Kedourie, quoted in Morris, p. 9. إيلي قدوري، مقتبس من موريس، صفحة
22. Morris, p. 39. موريس، صفحة
23. Alan Dershowitz, Shouting Fire: Civil Liberties in a Turbulent Age (Boston: Little, Brown, 2002), pp.33–48.
24. London Times, December 1, 1947. صحيفة لندن تايمز بتاريخ
25. Peel Report, p. 124.تقرير لجنة بيل، صفحة

الفصل الثامن:
هل كان قرار التقسيم الذي طرحته الأمم المتحدة مُجحِفاً بِحقّ الفلسطينيين؟

التهمة:

لقد كان قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الأمم المتحدة سنة 1947م مُجحِفاً بحقّ الفلسطينيين.

من قام بتوجيه التهمة:

يقول إدوارد سعيد: "سألني شخص يدعى شَفيت: هل كنت ستقبلُ بقرار التقسيم الصادر عام 1947م؟ أجبته قائلاً: بالطبع سأرفض هذا القرار، لأن خطة التقسيم لم تكن منصفة، كونها تساوي بين الأقلية والأغلبية السكانية. ربّما كان يتوجب علينا تغيير ذلك القرار واستصدار قرارٍ يحمل تفاصيل تُناسبنا بشكل أفضل، إلا أنني أتفهم لماذا كان قرار التقسيم مرفوضاً جُملة وتفصيلاً من قبل الفلسطينيين في ذلك الوقت.[1]

ويقول إيلان بابيه المؤرخ والمحاضر في قسم العلوم السياسية في جامعة حيفا: "عندما أصدرت الأمم المتحدة قرار التقسيم عام 1947م كان حلاً مقبولاً من جانب واحد فقط وهو الجانب اليهودي، واستناداً إلى تاريخ الأمم المتحدة، فإنه في حال اقتراح حلّ لا يقبله الطرفان فإنه لا يتم تنفيذه، وهنا بدأت تتجه مجريات الأحداث إلى الأسوأ، خاصة بعد أن تم فرض هذا الحل على الأغلبية الديمغرافية التي كانت موجودة في فلسطين ورفضهم القاطع له، ولا عجب حين كانوا يُعبّرون عن رفضهم هذا بالقوة ... لكننا لا نمتلك الحق في القول بأنهم كانوا مخطئين برفضهم لهذا الحل، خاصة وأنهم ينظرون إلى الصهيونية باعتبارها قوّة استعمارية دخيلة، بالتالي توجد أسباب عديدة تجعلنا نتفهم وجهة نظرهم تلك. تخيل أن حركة المقاومة الجزائرية في خمسينيات القرن العشرين قد وافقت على تقسيم الجزائر إلى دولتين مناصفة بين الجزائريين وبين السكان البيض المُستعمرين! (الذين يُطلق عليهم بالفرنسية أصحاب الأقدام السوداء)، فمن يستطيع أن يقول للقيادة الجزائرية لا تضيعوا تلك الفرصة التاريخية في موقف كهذا؟!". [2]

الحقيقة:

لقد كان قرار التقسيم الصادر عن هيئة الأمم المتحدة عادلاً ومُنصِفاً للجانبين العربي واليهوديّ، وكان يمثل انعكاساً لطموحات الشعبين في الاستقلال وممارسة حق تقرير المصير، وهذا القرار يُعتبر محطّ إجماع عالميّ في الوقت الحاضر.

الدليل:

عندما أصدرت الأمم المتحدة قرار التقسيم عام 1947م كان من المستحيل التفكير بطرح أي حل آخر سواه، خاصة في ظل الادّعاءات التاريخية للجانبين بالأحقية في الوجود على الأرض والادِّعاءات بما اقترفه كل جانب بحقّ الآخر خلال أحداث هذا الصراع. واستناداً إلى نَصّ قرار التقسيم فإن كلا الطرفين يملك أحقية في مطالبه، لكن في الوقت نفسه لا يمكن التوفيق بين مطالب الجهتين، وعندما نقتبس بعضاً من مُحتوى قرار التقسيم سنجدُ بعض الأسس التي استند عليها الإجماع الدولي الحالي لدعم قرار التقسيم بين العرب واليهود، وهذه بعضها:

1- "إن الطرح الرئيسي الذي يقوم عليه قرار التقسيم يوضّح أن ادعاءات كل من اليهود والعرب بالأحقية في الوجود على هذه الأرض هي ادعاءات صحيحة"، ولكن في الوقت نفسه لا يمكن التوفيق بين ادعاءات الجانبين. وبالنظر إلى جميع الحلول المقترحة، فإن قرار التقسيم يعد الحل الأمثل والأكثر واقعية وعملية، ويعد أساساً يمكن الاستناد عليه فيما بعد لتلبية الطموحات الوطنية والقومية لكلا الطرفين.

2- مما لا شكّ فيه بأن كلا الطرفين يمتلكان حقوقاً تاريخية في فلسطين، وأن كلا الطرفين قد ساهما مساهمة فعالة في مسيرة تطوّر وتنمية هذه الأرض من الناحية الاقتصادية، وقرار التقسيم يأخذ هذه الأمور بعين الاعتبار.

3- إن أساس الصراع في فلسطين هو التعارض الواضح بين حركتين قوميتين، وبغض النظر عن البداية التاريخية لهذا الصراع وما رافقها من طموحات لكلا الطرفين وما تبع ذلك من إيجابيات وسلبيات، وبغض النظر عن التدخل الأجنبي عبر انتداب هذه الارض، إلا أنه في هذه اللحظة (أي وقت إصدار إعلان التقسيم) يوجد فوق أرض فلسطين الانتدابية ستمائة وخمسين ألف يهودي، ومليون ومائتي ألف عربي، وهم مجموعتان تتسمان بنمط وأسلوب حياة مُختلف جداً، وكلا المجموعتين مُنقسمتان سياسياً، الأمر الذي يجعل من الصعب إقامة تحالف سياسي ناجع بينهما بأي شكل من الأشكال.

4- لا يوجد خيار آخر سوى قرار التقسيم من أجل التوصل إلى صيغة حلّ بين كلا الحركتين الوطنيتين المُتنازعتين، بحيث يُؤدي هذا الحل إلى نيلهما الاستقلال ويخوّلهما للانضمام للمجتمع الدولي وهيئة الأمم المتحدة .

ومثلما ذكرتُ سابِقاً فإن الطرح القائم على أساس حل الدولتين هو الطرح الذي يتبناه هذا الكتاب، لهذا فإنني أرفضُ رفضاً قاطعاً الطرح اليهودي المُتطرف والقائل بأن حدود دولة إسرائيل التي ذكرت في التناخ (الكتاب المقدس اليهودي) يجب أن تكون إسرائيل الحالية، تماماً مثلما أرفض رفضاً قاطعاً الطرح العربي المُتطرف الذي يرفض حق دولة إسرائيل في الوجود حتى وإن كانت بمساحة متناهية في الصغر

بحجم طابع بريدي"[3]. وهذا هو الموقف الذي تبنّته لجنة بيل عام 1937م والأمم المتحدة عبر قرار التقسيم الذي أصدرته في عام 1947م، وهو الموقف نفسه الذي تبنّاه إيهود باراك في المُقترح الذي قدّمه عام 2000م، وهذا باعتقادي هو الموقف الذي تتبناه غالبية دول العالم الرافضة للحلول المتطرفة على كلا الجانبين.

وقد أجمعت دول العالم على هذه الصيغة، أي أنه يجب تقسيم كامل الأرض إلى دولتين: دولة فلسطينية وأخرى إسرائيلية، بحيث تعيشان بجانب بعضهما البعض. لكن في الوقت نفسه لا يوجد اتفاق واضح على مساحتهما وكيفية ترسيم الحدود بينهما، ولكن أجمعت دول العالم على حتمية تقسيم الأرض بين الدولتين بشكل يختلف عن الوضع الذي كانت عليه البلاد عام 1947م. وحتى العالم العربي والسلطة الفلسطينية قد أجمعوا على ذلك - على الأقل في تصريحاتهم التي يُدلون بها على الملأ -، أما الذين يرفضون هذا الحل على الجانب الإسرائيلي فهم أقلية لا أحد يكترث بها سواء في المُجتمع الإسرائيلي وبين يهود الولايات المتحدة الأمريكية. أما على الجانب العربي والفلسطيني فمن يرفضُ هذا الحل هم الجماعات الإرهابية الفلسطينية المتطرفة مثل حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بالإضافة إلى حزب الله اللبناني وعدد من الدول الرافضة لقيام دولة إسرائيل مثل سوريا وليبيا وإيران (تجدر الإشارة إلى أن نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز في شهر شباط /فبراير 2003م قد رفض الإجابة على سؤال من مراسل صحفي إسرائيلي أثناء عقد مؤتمر صحفي مفتوح في مدينة روما فقط لكونه صحفياً إسرائيلياً).

بالتالي من الواضح أن حلّ الدولتين هو الحل الكفيل بضمان السلام بين الشعبين، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: من هي الجهة التي تواصل رفضها القاطع لهذا الحل؟ لقد وجد هذا الحل قبولاً واسعاً بين الإسرائيليين عندما طُرِح لأول مرة في سنة 1937م، وفي المرة الثانية عندما طُرِح عام 1947م، أما على الجانب الآخر في كل مرة كان يُطرح فيها حل الدولتين كنا نرى أعمال عنف من جانب الدول العربية والفلسطينيين وكل قائد سياسي عربي، بداية من سنة 1937م وحتى سنة 1947م بعد معارضة وجود وقيام دولة إسرائيل.

إن قرار تقسيم فلسطين - أو على الأقل الجزء الذي لم يصبح تابع للإمارة العربية الناشئة حديثاً حينها شرق الأردن والتي أطلق عليها فيما بعد الأردن - لدولة عربية وأخرى يهودية لم يكن قراراً نابعاً من تأثير القوى الاستعمارية التي لا تحظى بأي مصداقية من قبل الدول أو الشعوب منذ الأزل، بل كان مثالاً حياً للشعوب التي ترغب في تحقيق استقلالها، وهذا الفكر الذي يدعمه الرئيس الأمريكي ويلسون وغيره من رؤساء الدول، وكان دعمهم لهذا القرار أمراً بطولياً وسبّاقاً على كافة المقاييس، خاصة وأنه منذ صدور قرار التقسيم ظهرت العديد من الدول التي كانت تطالب بالاستقلال وتقرير المصير بعد أن استلهمت هذه التجربة، ومنها دول إسلامية مثل باكستان. لكن في الوقت نفسه فإننا نرى قرارات التقسيم مقبولة على مستوى العالم، أما عندما يتعلق الأمر باليهود في فلسطين وحصولهم على دولة مستقلة يُصبح الأمر من وجهة نظر العرب والمسلمين امتداداً للقوى الاستعمارية [4]، مع العلم أن توصيف إسرائيل بمثل هذه الأوصاف لا يستند لأي حقيقة أو دليل، ولا يتعدّى حدود كونه مناكفة لا تهدف لشيء سوى للجدل البيزنطي العقيم الذي لا يُسمن ولا يغني من جوع.

كما أنَّ إقامة المملكة الأردنية واختيار حكامها من السلالة الهاشمية كان *حدثاً استعمارياً* تم تنفيذه من قبل الإمبراطورية البريطانية في عام 1923م، خاصة في ظلّ طرد كافة اليهود من الأردن والذي لا يمكن وصفه سوى أنه عملٌ عنصري واضح وضوح الشمس في كبد السماء، لكننا وعلى الرغم من ذلك فإننا بالكاد نسمع تلك التصنيفات للطرق اللاشرعية التي أقيمت على أساسها بعض الدول.

وفي ختام هذا الفصل، فإن مطالب اليهود بحكم المناطق التي خصصها لهم قرار التقسيم الصادر عام 1947م من أرض فلسطين الانتدابية هو حق يستندون عليه وفقاً لحق الشعوب في الاستقلال وتقرير المصير، ويعد أمراً مُستحقاً ومُجمعاً عليه أكثر من قيام الأسرة الهاشمية بحكم غالبية المناطق الفلسطينية في الأردن، ولهذا نرى أن من يختار المسميات والشعارات المزيفة لوصف إسرائيل بأنها دولة استعمارية يهدف لتضليل الرأي العام بطريقة مهذّبة باستخدام مصطلحات حديثة، لذا يتوجب على مثل هؤلاء المُضللين أن يوضحوا لنا على ماذا يستندون عندما يصفون إسرائيل بمثل هذه الأوصاف المُضللة.

قائمة الملاحظات والحواشي:

1. In an interview in Ha’aretz with journalist Ari Shavit, “My Right of Return,” August 18, 2000.
2. In an interview with Belgian journalist Baudoin Loos, “An Interview of Ilan Pappe,” Le Soir (Belgium), November 29, 1999.
3. Faisal Bodi, “Israel Surely Has No Right to Exist,” The Guardian, January 3, 2001. This view is also reflected in the Palestinian National Covenant of 1968.
4. See chapter 1 in this book. انظر الفصل الأول من الكتاب

الفصل التاسع:
هل كان اليهود أقلية ديمغرافية في الأرض التي أُقيمت عليها دولة إسرائيل؟

التهمة:

لقد أقيمت دولة لليهود في فلسطين، بالرغم من أن اليهود كانوا أقلية ديمغرافية من التعداد الإجمالي لسكان فلسطين الانتدابية.

من قام بتوجيه التهمة:

يقول البروفيسور ويليام أ. كوك وهو بروفيسور جامعي متخصص في اللغة الإنجليزية في جامعة لافيرن في ولاية كاليفورنيا: "يحصل الأمريكيون على معظم المعلومات المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي من مصادر ووسائل إعلامية ذات توجه سياسي يهدف للتلاعب بالرأي العام، كما توجد نسبة قليلة فقط من الذين يرغبون بصدق في التدقيق والتمحيص في المصادر التاريخية للصراع الحالي في الشرق الأوسط، وقليلون هم الذين يعلمون بأن الفلسطينيين هم في الحقيقة السكان الأصليّون لتلك البقعة من الأرض، وأن الأرض المحتلة حالياً من قبل الإسرائيليين تعودُ ملكيتها بالأصل للفلسطينيين، وفي عام 1870م بلغت نسبة العرب 98 % من التعداد الإجمالي للسكان، بينما 2% الباقية كانوا يهوداً. وفي عام 1940م كانت نسبة العرب 69% على الرغم من نزوح يهود أوروبا فراراً من النازية. وشهد عام 1946م صدور قرار التقسيم وإقامة دولة إسرائيل من قبل هيئة الأمم المتحدة لفلسطين دون الرجوع إلى السكان الأصليين (أي الفلسطينيين)، حيث بلغت حينها نسبة الفلسطينيين 65%، بينما كانت نسبة اليهود 35%، حيث بلغ إجمالي التعداد السكاني لأرض فلسطين في تلك الفترة مليون وثمانمائة وخمسة وأربعين ألف نسمة.[1]

وقالت سيسليا توليدو (وهي صحفية برازيلية): "كان يوجد في فلسطين ستمائة ألف يهودي مقارنة بمليون وثلاثمائة ألف فلسطيني عام 1947م، وعندما قامت الأمم المتحدة بتقسيم أرض فلسطين كان السكان اليهود أقلية ديمغرافية بنسبة 31% من إجمالي عدد السكان. وقرار التقسيم هذا كان مدعوماً من قبل القوى الاستعمارية الكبرى، وبدعم من الاتحاد السوفيتي سابقاً بزعامة ستالين، والذي قام بإعطاء 54% من مساحة الأرض المُستصلحة لصالح الحركة الصهيونية". [2]

وتبعاً لما ذكره موقع (www.palestineremembered.com) رداً على "الأكاذيب الصهيونية" التي تدّعي رفض العرب لخطة تقسيم فلسطين عام 1947م، وبأن العرب هم من هاجموا الدولة اليهودية حديثة الولادة حينها وخسروا معركتهم سنة 1948م، حيث يقول الموقع: "من الملاحظ أنه على الرغم

من مضي خمسة عقود من التطهير العرقي والاحتلال وترحيل السكان، إلا أن التعداد السكاني الفلسطيني أصبح ثمانية ملايين ومائتي ألف نسمة تقريباً، بينما بلغ عدد السكان اليهود ما بين أربعة ملايين ونصف إلى خمسة ملايين نسمة، وتلك هي الاحصائيات الديمغرافية نفسها التي كانت على الأرض خلال شهر كانون الأول/ ديسمبر من عام 1947م، والتي كانت بنسبة اثنين إلى واحد لصالح الفلسطينيين. وحتى تحافظ إسرائيل على دولتها الديمقراطية وهويتها اليهودية، فقد قررت ارتكاب تطهير عرقي بحق 80 % من السكان الفلسطينيين وترحيلهم من منازلهم ومزارعهم ومصالحهم التجارية وسُفُنهم ومصارفهم وغيرها".

الحقيقة:

لقد شكّل اليهود أغلبية ديمغرافية في المناطق التي خصَّصتها الأمم المتحدة حتى تُقام عليها دولة إسرائيل.

الدليل:

إن المُدافعين عن حقوق الفلسطينيين عادة ما يتلاعبون بالإحصائيات السكانية من أجل دعم أهدافهم وأجنداتهم، فعند قيامهم بإحصاء التعداد السكاني للفلسطينيين أثناء فترة التقسيم فإنهم كانوا يضيفون أعداداً أخرى من سكان المملكة الأردنية الحالية إلى سكان منطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة، بالتالي كانوا يُشكّكون في نزاهة وموضوعية قرار التقسيم الذي أصدرته الأمم المتحدة عام 1947م من خلال إجراء مقارنة ديمغرافية للتعداد السكاني غير الحقيقيّ بين العرب واليهود.

وعلى فرض أننا اتّبعنا هذا المنطق للتفكير في مدى مشروعية قرار التقسيم، وطِبقاً للإحصائيات الرسمية للأمم المتحدة في عام 1947م فإننا نجد أن عدد السكان اليهود في المنطقة التي تم تخصيصها لإقامة الدولة اليهودية كان يبلغ خمسمائة وثمانية وثلاثين ألف نسمة، بينما بلغ عدد السكان العرب في نفس المنطقة وفي نفس الفترة ثلاثمائة وسبعة وتسعون ألف نسمة (وهذا يشمل السكان من عدة طوائف وأديان مثل المسيحيين والدروز والبدو وغيرهم). [3]

وفي حال كان هناك استفتاء شعبيّ يتعلق بقرار التقسيم وحق تقرير المصير، فإن سكان الأرض التي خصصتها الأمم المتحدة لصالح السكان اليهود سيصوّتون لصالح التقسيم لأنهم كانوا الأغلبية السكانية. أما من حيث مساحة الأراضي المُقسّمة، فإن اليهود بالفعل قد حصلوا على مساحة أكبر من تلك المساحة المخصصة للعرب في حال تم احتساب منطقة صحراء النقب بالكامل، والتي كانت حينها منطقة غير مأهولة بالسكان وغير صالحة للزراعة. لكن إذا استثنينا منطقة صحراء النقب سنجد أن المساحة المخصصة للعرب كانت أكبر من تلك المخصصة لليهود، هذا عدا عن أن الأرض التي كانت مخصصة لليهود كانت تضم الكثير من المستنقعات والأراضي الصحراوية الجرداء التي تم إمدادها بالمياه وإعادة استصلاحها وزراعتها عن طريق العمالة والاستثمارات اليهودية، بينما كانت الأرض المخصصة

للعرب في غالبيتها أراضٍ خصبة ومجاورة لإمارة شرق الأردن ذات الأغلبية السكانية الفلسطينية، والتي سيطرت عليها العائلة الهاشمية بمساعدة بريطانيا.

كما أن مساحة الأرض التي مُنِحَت لليهود لم تضم مدينة حبرون (الخليل) أو حتى القدس الغربية رغم أنها كانت تضم غالبية سكانية يهودية، على الرغم من أن هاتين المدينتين تعتبران الأكثر قداسة في الديانة اليهودية وتتمتعان بأهمية تاريخية كبيرة بالنسبة لليهود. أما مدينة أورشليم القدس ذات المائة ألف يهودي كان ستخضع للإدارة الدولية وستُصبح خارج المناطق المخصصة لليهود. وبالنسبة لمدينة حبرون (الخليل) فكانت ستصبح ضمن الدولة العربية بدون أي تواجد لليهود فيها، على الرغم من أن اليهود عاشوا فيها لآلاف السنين حتى بداية المذابح العربية الفلسطينية ضد النساء والأطفال والشيوخ اليهود، مما أدى لخروجهم منها في عام 1929م وبعدها في عام 1936م.

ونظراً لأن مساحة الأرض التي تم تقسيمها لليهود قد ضمّت منطقتين غير متجاورتين تفصلهما الأراضي العربية، فقد كان من الصعب الدفاع عنها من اعتداءات العرب، هذا بالإضافة إلى أن مدينتي أورشليم القدس وصفد كانتا شبه معزولتين مقارنة بباقي المدن، وحتى مدينة تل أبيب كان بالإمكان محاصرتها بسهولة من قبل الأعداء باعتبار أن الخط الحدودي الفاصل بين الدولة اليهودية وبين المنطقة المخصصة للعرب والبحر الأبيض المتوسط كان يبلغ حوالي تسعة أميال.

وعلى الرغم من جميع تلك السلبيات إلا أن إسرائيل أعلنت قبولها لقرار التقسيم الصادر عن هيئة الأمم المتحدة، وأعلنت قيام دولتها، أما العرب فقد رفضوا القرار جملةً وتفصيلاً وهاجموا دولة إسرائيل حديثة الولادة حينها براً وجواً، وسرعان ما قامت مصر والأردن بالسيطرة على ما تبقى من الأراضي العربية التي كان من المفترض أن تُخَصَّص للفلسطينيين. ولو وافق العرب حينها على قرار التقسيم لحصلَ الفلسطينيون على دولة عربية مستقلة ذات مساحة كبيرة جنباً إلى جنب الدولة اليهودية.

إن حل الدولتين أصبح بالفعل موضع إجماع دولي ويمكن تحقيقه بدون إراقة المزيد من الدماء، وكل من يؤيد هذا الحل سيُلقي باللوم على من رفض تنفيذ قرار التقسيم عام 1947م (أو ربما التقسيم السابق له عام 1937 م)، ولا أحد يتحمل المسؤولية سوى القادة العرب والفلسطينيين الذين رفضوا قيام دولة فلسطينية عندما عُرض عليهم الأمر أكثر من مرة (كما سنرى في الفصل السادس عشر والسابع عشر فإن قيام دولة فلسطينية وعاصمتها أورشليم القدس كان مُقترحا قد عُرِضَ عليهم بالفعل في مفاوضات كامب ديفيد وطابا عام 2000م، ولكن تم رفض هذا العرض مجدداً من قبل الفلسطينيين، وبدلاً من أن يُقدّموا مُقترحاً بديلاً، قاموا بشنّ الهجمات الانتحارية ضد المواطنين المدنيين الإسرائيليين العُزّل).

قائمة الملاحظات والحواشي:

1. “A World-Wide Intifada? Why?” CounterPunch, www.counterpunch.org/cook1207. html (last visited April 6, 2003).

2. “Israel: Five Decades of Pillage and Ethnic Cleansing,” Marxism Alive Website, www. marxismalive.org/israelfive3.html (last visited April 6, 2003).

3. The same would be true of the Peel Commission proposal. Norman G. Finkelstein, an anti-Zionist polemicist, argues that “the only germane demographic comparisons are between the Arab and Jewish populations in all of Palestine and, arguably (possibly), between the Arab and Jewish populations in the region of Palestine ***that later became Israel***.” (emphasis added) Said and Hitchens at p. 65. This is false. For purposes of assessing the fairness of the U.N. Partition in 1947, the relevant comparison is between Jewish and Arab populations ***in the area allocated to the Jewish state*** by that partition. The fact that Israel gained more territory ***after being attacked*** by Arab armies and Palestinian fighters is not relevant to the fairness of the original partition plan.

لأمر نفسه ينطبق على مقترحات لجنة بيل، حيث يوضح المفكر المعروف بمواقفه الرافضة للصهيونية نورمان فينكلشتاين بأن "المقارنة الديمغرافية المتزنة يجب أن تتم بين السكان العرب واليهود فوق كامل الأرض من البحر إلى النهر، أي في مساحة الأرض الفلسطينية التي أقيمَت عليها إسرائيل. وفي الصفحة 65 يقول كل من إدوارد سعيد وهيتشينز بأن هذه المقارنة غير صحيحة، فإسرائيل توسعت وحصلت على المزيد من الأرض بعد أن تعرضت لهجوم من الجيوش العربية والمقاتلين الفلسطينيين، وهذه الأراضي لم تكن ضمن المساحة التي تحدث عنها قرار التقسيم الأصلي الصادر عن الأمم المتحدة. والمقارنة الصحيحة يجب أن تكون استناداً إلى الأراضي التي منحت لكلٍ من العرب واليهود تبعاً لقرار التقسيم.

الفصل العاشر:
هل تُعتبرُ الخسائر التي يُلحِقُها الإسرائيليون بالفلسطينيّين السببَ الرَّئيسيّ لاستِمرار الصراع العربي الإسرائيلي؟

التُّهمة:

يُعتبرُ قيام دولة إسرائيل السبب الرئيسي في اندلاع الصراع العربي الإسرائيلي.

مَن قام بتوجيه التهمة:

يقول إدوارد سعيد: "لا يوجد أي شكل من أشكال التكافؤ في هذا الصراع، وأعتقد جازِماً بأنه يوجد طرفان في هذا الصراع: أحدهما هو الجلّاد والآخرُ هو الضحية، والفلسطينيون بالتأكيد هم الضحية".[1]

الحَقيقة:

إنِّ الرفض العربي لِحَقّ إسرائيل في الوجود هو السبب الرئيسي لهذا الصراع.

الدليل:

إنَّ السبب الرئيسيّ لهذا الصراع هو الرفض الفلسطيني المتواصلُ لحل الدولتين منذ عام 1937م، أي منذ أن طُرح هذا الحل لأول مرة في تاريخ الصراع وحتى يومنا هذا، بدءاً بالمفتي الحاج أمين الحسيني، مروراً بمنظمة التحرير الفلسطينية وانتهاءً بالدول العربية والشعب الفلسطيني نفسه. والسبب الرئيسي للرفض يكمن في أن معظم القادة العرب والمسلمين كانوا يَستثمرون جهدهم وطاقتهم في إنكار حق اليهود في الحصول على دولة مستقلة فوق قطعة من الأرض كانوا يشكلون فيها أغلبية ديمغرافية، عوضاً عن تركيز جهودهم وطاقاتهم في إقامة دولة ذات أغلبية عربية مسلمة، وتلك هي الحقيقة المرّة التي صرّح بها القادة الفلسطينيّون والعرب مِراراً وتكراراً.

في الواقع فإن هذه هي الحقيقة المُرّة التي لا يختلف عليها مُختلفان، فعندما طرحت لجنة بيل مقترح تقسيم أرض فلسطين الانتدابية على الحاج أمين الحسيني عام 1937م، فإنه لم يكتفِ برفض فكرة قيام دولة يهودية أو أي كيان سياسي يهودي فحسب، بل رفض تقديم ضمانات لحماية السكان اليهود في حال قيام دولة عربية فلسطينية، مؤكداً بأن "اليهود هم من يقفون عقبة أمام قيام الدولة الفلسطينية

أو حتى أي اتحاد فدرالي بين الجانبين". وبعد أن أنهى المفتي تصريحاته عقّبت لجنة بيل ساخرة على حديثه بالقول:

"نحن لا نشكك في مدى "صدق نوايا وإنسانية المفتي وأتباعه"، لكننا في الوقت نفسه لا يمكننا نسيان ما حدث مؤخراً للأقلية المسيحية في العراق بالرغم من الضمانات التي قدّمتموها لنا لحمايتهم، كما لا يمكننا نسيان مدى الرفض العربي القاطع لفكرة قيام وطن قومي لليهود ومدى، الكراهية المتفشية في العالم العربي لكل ما هو يهودي".[2]

ولم يتغير ذلك الواقع رغم مرّ السنين، فقد أذاع الراديو الرسمي الفلسطيني خطبة من أحد المساجد بتاريخ الثلاثين من نيسان/أبريل سنة 1999م، وجاء فيها:

"إنّ دولة فلسطين المسلمة هي وحدة واحدة ولا يمكن أن تتجزّأ بأي شكل من الأشكال، فلا يوجد فرق بين مدينة حيفا ومدينة شخيم (نابلس)، أو بين مدينة اللد ومدينة رام الله، أوبين مدينة أورشليم القدس ومدينة الناصرة... إن دولة فلسطين تعدّ وقفاً إسلامياً خالِصاً لكافة المسلمين من مشرق الأرض حتى مغربها، ولا يحق لأي أحد أن يُقسّمها أو يتخلى عنها، كما أن تحرير فلسطين واجب على كل الدول الإسلامية لا على الشعب الفلسطيني وحده"[3].

كما صرّح رئيس الأمانة العامة لهيئة علماء فلسطين في أورشليم القدس والذي كان يتبع لسلطة ياسر عرفات سنة 2002م قائلاً: "أرضُ فلسطين جميعها أرض إسلامية... وقام اليهود باغتصابها... ولا يوجد تفاوضٌ أو تنازلٌ عن شبر واحد من الأراضي الإسلامية "[4]. في الوقت نفسه فإن الفتاوى التي تُحرّم بيع الأراضي لليهود لا حصر لها، تلك الفتاوى التي جرّمَت من يفعل ذلك ووصفته "بالمُرتدّ عن الإسلام"، كما شدّد علماء مسلمون آخرون على فكرة تحريم حُكم اليهود لأي بقعة من الأراضي الإسلامية.[5]

وفي الآونة الأخيرة كان يصرح القادة الفلسطينيون - وبمنتهى الصراحة أخيراً - بأنهم يقبلون بقيام دولة إسرائيل طالما سيرجعون إلى تلك الحدود التي سبق وأن رفضوها وخاضوا الحروب في سبيلها وخسروها، لكن هناك قادة عرب وفلسطينيون آخرون مازالوا يرفضون فكرة حل الدولتين. ونحن لا نتحدث هُنا عن الدول المعروفة برفضها لحل الدولتين ورفض حقّ دولة إسرائيل في الوجود مثل سوريا وإيران وليبيا، ولا عن المنظمات الفلسطينية التي تعتبر نفسها "محور الممانعة" مثل حركة حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله، بل نحن نتحدث عن جهات أخرى تزعم أنها تتحدث باسم الفلسطينيين، منها على سبيل المثال لا الحصر البروفيسور إدوارد سعيد من جامعة كولومبيا، والذي حاول وضع رفضه القاطع لقيام دولة إسرائيل في صيغة سياسية مقبولة بالنسبة للعلمانيين قائلاً:

"إن الطريق الوحيد للاستمرار في النضال يتمثّلُ في تجديد الفلسطينيين ومُناصريهم لأسلوب الكفاح ضد الفكر اليهودي الراسخ والقائم على فكرة أن غير اليهود يجب عليهم أن يخضعوا لحكم اليهود فوق أرض فلسطين التاريخية، وفي حال تمت الموازنة هذا التناقض الواضح بين هذا الحُكم اليهوديّ الإقصائيّ القائم على أساس الدين والعرق من جهة، وبين الحكم الديمقراطي

السليم من جهة أخرى، عندها فقط سيكون هناك أمل بتحقيق السلام في فلسطين/إسرائيل".[6]

ولكن ما نسيه أو ربما تناساه إدوارد سعيد هو أن جميع الدول العربية والإسلامية بما فيها السلطة الوطنية الفلسطينية تُعاملُ غير المسلمين معاملة سيئة، ولا يمكن مقارنتها بمعاملة إسرائيل كدولة علمانية لمواطنيها من غير اليهود. وقد اقترح إدوارد سعيد أن البديل الأمثل لفكرة وجود إسرائيل هو دولة ديمقراطية حقيقية، لكن المفارقة تكمن في عدم وجود دولة عربية أو إسلامية بما فيها السلطة الوطنية الفلسطينية تمتلك أدنى مُقوّمات الديمقراطية التي تمتلكها إسرائيل، على الرغم من أن إسرائيل هي أكثر الدول ديمقراطية وأدناها في التشدد الديني إذا ما قورِنت بغيرها من الدول في المنطقة، إلا أن إدوارد سعيد يصرّ على مواقفه التي تنتقد إسرائيل نقداً لاذعاً وتصويرها على أنها "الدولة الوحيدة في العالم" التي تمارسُ تمييزاً دينياً بين مواطنيها، بالتالي فهو باعتقادي بحاجة ماسة لمراجعة نفسه حتى يصبح أكثر موضوعية ويضع الأمور في نصابها الصحيح. وفي استطلاع للرأي أُجري مؤخَّراً من قبل السلطة الفلسطينية بخصوص حل الدولتين، فقد بيّنت نتائج الاستطلاع أن "ما نسبته 87% بالمائة من السكان الفلسطينيين يرفضون حل الدولتين، مُعبرين عن تأييدهم المطلق لتحرير كامل الأراضي الفلسطينيّة من النهر إلى البحر". [7]

وحتى ياسر عرفات الذي لطالما عُرِفَ برفضه القاطع لحل الدولتين فقد بدا فجأة وكأنه مؤيد له، رغم أنه كان يتحدّث بلُغتين مُختلفتين جداً بعد توقيع اتفاقية أوسلو، هذا الاتفاق الذي يراه الكثيرون على أنه بداية خطة حلّ الدولتين وتنفيذها. ففي إحدى المواقف كان ياسر عرفات يُخاطب رؤساء الدول العربية في فندق جراند هوتيل في العاصمة السويدية ستوكهولم قائلاً:

> "سنركز كافة جهودنا في منظمة التحرير الفلسطينية على تقسيم دولة إسرائيل نفسياً إلى معسكرين... وخلال خمس سنوات سيكون لدينا ستة أو سبعة ملايين عربي يعيشون في الضفة الغربية والقدس، وسيكون الباب مفتوحاً لاستقبال جميع الفلسطينيين القادمين من الخارج. فإذا قرَّرَ اليهود جلب اليهود الأثيوبيين والروس والأوزبكيين والاوكرانيين، فنحن سنجلب لهم العرب أيضاً... إن خطة منظمة التحرير الفلسطينية تقضي بمسح الدولة الإسرائيلية من الوجود وتأسيس دولة عربية فلسطينية، وسنجعل حياتهم لا تُطاق عن طريق الحرب النفسية وزيادة الكثافة السكانية العربية بشكل مهول، حينها لن يتحمّل اليهود الحياة بجانب العرب". [8]

كما أن خطاب ياسر عرفات لا يتناقض مع خطابات أبو إياد الذي يُعتبر أحد أبرز القيادات الفلسطينية المحيطة بياسر عرفات، فاستناداً لتلك الخطة "سيتم إقامة دولة فلسطينية على أي قطعة أرض ينسحب منها الإسرائيليون، بالتالي فإن الدولة الفلسطينية ستقام على عدة مراحل، وسيستغرق تحرير كامل الأرض الفلسطينية من النهر إلى البحر وقتاً طويلاً"[9]. وبنهاية المطاف، وبغض النظر عمّا يجول في خاطر غالبية العرب والفلسطينيين الآن، فإنه يوجد إجماع واضح بينهم على الرفض القاطع لحل الدولتين، وهذه حقيقة ثابتة لا يختلف عليها أحد، خاصة بعد تاريخهم الطويل من الرفض المتواصل لهذا الحل عبر مر السنين وإضاعتهم فرصاً عديدة للتفاوض، الأمر الذي تسبب في سفكِ وإراقة شلال من الدماء من الجانبين.

قائمة الملاحظات والحواشي:

1. Interview in Ha'aretz with Ari Shavit, "My Right to Return," August 18, 2000

2. Elpeleg, pp. 45–46.

3. Sermon broadcast on Palestinian Authority Radio, April 30, 1999; released in a report from the Israeli Prime Minister's Office and cited in the Boston Globe, June 30, 2002.

4. Quoted in Nissim Ratzlav-Katz, "Joseph's Inheritance," National Review, August 8, 2002; and Charles A. Radin, "Sacred Sites Caught in Historic Conflict," Boston Globe, June 30, 2002.

5. See chapter 16 of this book. انظر الفصل السادس عشر من هذا الكتاب

6. "Fifty Years of Dispossession," Al Ahram Weekly, May 7–13, 1998.

7. New York Times, May 18, 2002. صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية بتاريخ

8. مقتبس من يبيدا أطلس " أجندة عرفات السرية هي القضاء على الإسرائيليين" والتي تم نشرها في صحيفة انسايت أون ذا نيوز بتاريخ الأول من نيسان/ابريل سنة 1996 الصفحة السادسة عشر. والنص الأصلي موجود في صحيفة ديلي داغين النرويجية ومن ثم انتشرت في أماكن أخرى. *(Insight On The News)*

9.

مقتبس من السيناتور وارن رودمان في جلسة استماع لدى اللجنة الفرعية للتجارة والعدل والقضاء التابعة للجنة الاعتمادات في مجلس الشيوخ، 13 أبريل 1989.

الفصل الحادي عشر:
هل كانَت حربُ استقلال إسرائيل حَرباً عدوانيّة توسّعية؟

التُّهمة:

شنَّت إسرائيل حَرباً لنيل استقلالها، وكانت حرباً عُدوانيّة توسّعية بدأتها إسرائيل.

من قامَ بتوجيه التُّهمة:

يَقول م. شاهد علام: "مِن أجل تصوير إسرائيل بصورة الضحية، يدّعي الصهاينة بأن الدول العربية المعادية لإسرائيل مثل مصر وسوريا والأردن قد شنّت هجوماً على إسرائيل عشية إعلان استقلالها في الرابع عشر من أيار/مايو سنة 1948م. لكن السؤال الذي يطرحُ نفسه هنا: هل اعتدى العرب على كيانٍ سياسيّ يمتلكُ الحقّ الأخلاقي والتاريخي والشّرعي في إقامة دولة في فلسطين؟ أم أنَّهم كانوا يدافعون عن أنفسهم وأراضيهم ومنازلهم وحقهم التاريخي ضد احتلال أجنبيّ مدعومٍ من قبل قوىً استعمارية عظمى مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية؟ ليس لدي أدنى شكّ في أن ما قام به العرب عام 1948م كان سيقومُ به الأمريكان أيضاً إذا ما تعرَّضت أراضيهم لغزوٍ خارجي". [1]

الحقيقة:

لقد قامَت إسرائيل بالدّفاع عن نفسها خلال حرب تطهير عرقي شُنّت ضِدّها بهدف إبادة اليهود ومسح إسرائيل من الوجود.

الدليل:

بمجرد إعلان إسرائيل استقلالها قامت كلّ من الأردن ومصر وسوريا ولبنان والعراق وبدعم من المملكة العربية السعودية وليبيا واليمن وبمساعدة المُقاتلين الفلسطينيين بشن حرب عليها بهدف تدمير دولة إسرائيل حديثة الولادة آنذاك والقضاء على مواطنيها. وقد بدأت الحربُ بهجوم جوّي شنّته الطائرات المصرية على إسرائيل مُستهدِفة مركزاً من أهم المراكز الحيويّة في إسرائيل وهو مدينة تل أبيب، حيث تصدر عنوان المقال التالي الصفحات الأولى في صحيفة أسوشيتد برس (Associated Press) بتاريخ السابع عشر من شهر أيار/مايو سنة 1948م: "الطائراتُ العربية تُهاجم مدينتي تل أبيب وطبريا والجيوش العربية تجتاحُ المستعمرات والقرى اليهودية". ومن الجدير بالذكر أن الجيوش العربية كانت تستهدف المدنيين في كافة مراحل الصّراع سواءً قبل رحلة العَليا الأولى وقدوم اللاجئين اليهود إلى تلك

الأراضي أو بعدها، ومثلما كانت تتضمن المراسلات والتقارير الإعلامية العربية فإن "الجيوش العربية الخمسة قد انهالت بالقذائف والصواريخ على المستوطناتَ اليهودية في فلسطين مُستخدمة سلاح المدفعية والطائرات".

وتتابع المقالة وصف الهجوم العربي على المنازل اليهودية المدنية بالآتي: "وَصفَ أحد سكّان مدينة حيفا - الذي استقرّ في حيفا حديثاً - أحداثَ القتال في منطقة الجليل (شمال إسرائيل) قائلاً بأن الطائرات المعادية قد قصفت المناطق التالية: أولاً مجمّع مناطق أشدوت يَعقوف، وأفيكيم، وعين چيف بالإضافة إلى مدينة طبريا، ومن ثم تمت محاصرة منطقة عين چيف عن طريق تلال شرق الأردن. وقد أدّعَت قوات الهاچاناه (التي كانت تعتبر بمثابة جيش إسرائيل حينها، ومعنى كلمة هاچاناه هو الدفاع) بأنها تمكّنت من قتل "مائتي جندي عربي في منطقة المالكية شمالي إسرائيل بالقرب من الحدود اللبنانية"، مع العلم أن هذه الأحداث قد وقعت داخل الدولة اليهودية. [2]

وقد كان القصف الجوي المصري على مدينة تل أبيب وسكانها المدنيين مُستمراً دون توقف، مُستهدفاً منشآت مدنية مثل محطة الحافلات الرئيسية في المدينة، كما كانت المدفعية المصرية تساند الطائرات في عملية قصف المدينة، بينما على الجانب الآخر قام سلاح الجو الإسرائيلي - الذي كان حديث التأسيس وعديم الخبرة آنذاك - بقصف المواقع والمُنشآت العسكرية في مدينتي عمان ودمشق ومحيطها، مع التركيز على عدم استهداف السكان المدنيين في تلك العمليات، وهذه العمليات كانت مثالاً على العقلية العربية في الحرب ضد إسرائيل منذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا: فالعربُ يستهدفون السكان المدنيين في المدن والقرى والأحياء السكنية الإسرائيلية بهدف قتل أكبر عدد ممكن من الأطفال والنساء والشيوخ والمواطنين العزل، بينما يرد الجيش الإسرائيلي بقصف الجنود والمعدات العسكرية والأهداف الأخرى المشروع قصفها أثناء الحروب، مع العلم أن الهجمات العسكرية على المدنيين تعد انتهاكاً صرخاً للقانون الدولي والقانون العسكري أيضاً، لكن ومع ذلك كان ومازال المدنيون أهدافاً للعرب الذين لم يتعرضوا للهجوم من قبل الإرهابيين في حرب العصابات فقط، بل وكانوا أيضاً أهدافاً للجيوش العربية النظامية مثل الأردن والعراق ومصر وسوريا. وعلى الرغم من أن هذه العقلية العربية في الحروب هي حقيقة تاريخية ثابتة، إلا أننا لم نجد أي مؤرِّخٍ أو مُحلّلٍ عسكري موضوعيّ يتطرّق لنقاشها والحديث عنها.

وكما سنرى لاحِقاً في الفصلين الثالث عشر والعشرين، فإن الجيش الإسرائيلي لم يقمّ بالرد على الاعتداءات العربية باستهداف مراكز سكانية مدنية أو عواصم في الدول العربية مثل القاهرة وعمان ودمشق وغيرها، بالرغم من وقوعها في مرمى السلاح الجوي الإسرائيلي. في الوقت نفسه، فإن هذا لا ينفي أن الجيش الإسرائيلي قد قتل مدنيين أثناء هجومه على أهداف عسكرية وهذا بطبيعة الحال أمر يحدث مع أي جيش في العالم، خاصة في حالة الجيوش العربية والإرهابيين العرب الذين يتعمدون إخفاء أهدافهم العسكرية في وسط أماكن مكتظة بالمدنيين ويستخدمونها كدروعٍ بشرية. بينما على الجانب الأخر نجدُ أن إسرائيل قد أنشأت قواعدها العسكرية في أماكن بعيدة عن مراكز المدن، ويوجد بالطبع فارق كبير في مدى التزام الجانبين بأخلاقيات القتال والحرب، حيث نجد أن العرب يستهدفون المدنيين

بشكل واضح ومباشر، بينما كان الجيش الإسرائيلي يحاول *تجنب* قصف المدنيين قدر الإمكان خلال استهداف مواقع عسكرية تُهدد أمن إسرائيل. والأسلوب الأول يعد جريمة ضد الإنسانية ويخالف مبادئ القانون الدولي، أما الأسلوب الثاني فيسمح به في إطار قوانين الحرب ويُقنِّن بشكل نسبي ومحدد مع محاولة تقليل نسبة الإصابات المدنية التي لا يمكن تفاديها مع الأسف الشديد.

بالتالي فإن حرب إسرائيل لنيل استقلالها كان سببها العرب الذين كانوا يطمحون لمسحها من الخريطة وارتكاب إبادة جماعية بحق اليهود فور إعلان قيامها دولتهم، فقد كانت شعاراتهم أثناء المعركة: "اقتلوا اليهود وألقوا بهم في البحر"، كما كان فوزي القاوقجي أحد قادة الجيوش العربية متواجداً في ألمانيا أثناء الحرب العالمية الثانية، وكان يبثّ منها الفكر النازي للعرب عبر محطات الراديو الألمانية الناطقة بالعربية. في الوقت نفسه شارك في تلك الحرب عدد من الضباط النازيين الذين كانوا يُقاتلون في صفوف العرب سعياً لاستكمال حلمهم في إبادة اليهود الذين نجوا من المحرقة. وقد كانت معظم الأعمال الإرهابية موجهة ضد المدنيين وبتشجيع من مفتي القدس الحاج أمين الحسيني" [3]، فارتكبوا المذابح بحق المدنيين اليهود حتى حينما *كانوا يستسلمون*، وتعمّدوا قصف مواقع مكتظة بالمدنيين رغم أنها لم تكن قريبة من أي هدف عسكري يهوديّ. وقد كان المسؤول عن تصنيع القنابل والمتفجرات شخصاً يدعي فوزي الكاتب قد "تعلّم هذا المجال واحترفه على يد قوات الأمن الألمانية النازية" (الجستابو) [4]. بالتالي فقد كان العرب يطمحون لإنهاء المهمة التي بدأها هتلر ألا وهي إبادة اليهود [5]، ومع ذلك فإن البروفيسور إدوارد سعيد ظلّ مُصرّاً على تسمية حرب 1947-1948م بأنها حرب أهلية بين جماعتين مُتنازعتين! [6]

وقد هزم الجيش الإسرائيلي - الذي لم يكن منظماً وذا خبرة كبيرة في القتال حينها - الجيوش العربية والمقاتلين الفلسطينيين الذين بدأوا تلك الحرب، لكن الخسائر البشرية كانت فادحة، حيث خسرت إسرائيل واحداً بالمائة من إجمالي عدد السكان حينها، لكن في الوقت نفسه فقد انتصر اليهود انتصاراً كبيراً بحسب تعليق المؤرخ بيني موريس، حيث قال:

> "لقد قاتل اليهود بشراسة لأنهم لا يملكون خياراً آخر سوى البقاء، بالتالي كان لديهم دافع داخليّ وعقلاني للدفاع عن أنفسهم. لقد حاربوا بشراسة بكل ما تحمله الكلمة من معنى دفاعاً عن منازلهم وأراضيهم وأهلهم وأحبائهم، فقد شعروا في بداية المعركة بعد قيام العرب باستهداف المدنيين بأنهم سيُذبحون كالخراف (يعني أن قضيتهم ستضيع هباءً) في حال خسروا هذه الحرب، خاصة وأن تجربة المحرقة لا زالت محفورة في أذهانهم، مما أعطى قوات الهاچاناه والمقاتلين اليهود حافزاً أكبر للقتال والدفاع عن اليهود بكل ما أوتوا من قوة". [7]

وعلى الجانب الأخر نجد أن الجيوش العربية كانت تُحارب في أرض بعيدة عن بلدانهم بهدف تحقيق "غاية سطحيّة" إن صحّ التعبير[8]، وبانتصار إسرائيل على العرب في حرب 1948م فقد تمكّنت من السيطرة على مساحات من الأرض تفوق تلك التي منحتها إياها الأمم المتحدة في قرار التقسيم، وتلك المساحات كانت تضمّ عدداً كبيراً من السكان والقرى اليهودية، مثلما حدث في منطقة غرب الجليل التي

سيطرت إسرائيل عليها لضمان أمن وحماية المدنيين اليهود. في الوقت نفسه سيطر كلٌ من الأردنيين والمصريين على مساحات مختلفة من الأراضي، ولكن بهدف زيادة مساحة الدولة والسيطرة على الفلسطينيين لا أكثر، وكما وضّح بيني موريس فإن "ملامح خطة الحرب قد تغيّرت على الجانب العربي: فقُبيل نهاية الحرب بدت نوايا العرب واضحة في التوسع والسيطرة على حساب الأراضي العربية من فلسطين والسيطرة على أجزاء منها وضمها لها، وهذا التطور في خطة الدول العربية كان على حساب تطلّعات الشعب الفلسطيني السياسية بالحرية والاستقلال".[9]

كما أن جُزءاً هاماً من خطة العرب تلك كان قائماً على أساس تهميش الفلسطينيّين[10]، فعلى سبيل المثال سعى الأردنيون للسيطرة على الضفة الغربية، في حين أراد المصريون في السيطرة على قطاع غزة، ولم يرغب أي من الطرفين في تخصيص مساحة للفلسطينيين ليقيموا عليها دولتهم المستقلة، بالتالي لا أحد يستطيع أن يلوم إسرائيل على احتلال المصريين والأردنيين للأراضي التي كانت مُخصصة في الأصل لصالح الفلسطينيين، الأمر الذي أدّى إلى حرمانهم من حقهم في تقرير مصيرهم. إنّ هذه الحقائق التاريخية عادة ما يتم تجاهلها وتزييفها من قبل مؤيدي ومناصري الفلسطينيين عبر الروايات التاريخية الزائفة وغير الموضوعية، كما أن احتلال الأراضي الفلسطينية من قبل مصر والأردن لم يكن أبداً محور محادثات أو نقاش في أروقة الأمم المتحدة، ولم يكن حتى موضع إدانة أو استنكار من قبل منظمات حقوق الأنسان، بل إنَّ الفلسطينيين أنفسهم لم يعترضوا بأي شكلٍ من الأشكال على ذلك الاحتلال لأراضيهم من قِبل دول عربية.

قائمة الملاحظات والحواشي:

1. “Zionist Theses and Anti-Theses,” The Palestine Chronicle, November 27, 2002;
www.palestinechronicle.com/article. php?story=2002112719193028 (last visited April 7, 2003).
2. Associated Press report published in The Morning Call, Allentown, Pa., May 17, 1948.
3. Morris, p. 201. موريس، صفحة
4. Ibid. نفس المصدر
5. Ibid., p. 219. نفس المصدر، صفحة
6. Said and Hitchens, p. 266. سعيد وهيتشينز، صفحة
7. Morris., p. 233. موريس، صفحة
8. Ibid. نفس المصدر
9. Ibid., p. 221. نفس المصدر، صفحة
10. Ibid., pp. 221–222. نفس المصدر، صفحة

الفصل الثاني عشر:
هل يُعتبرُ قيام دولة إسرائيل السبب الرئيسي في قضيّة اللاجئين الفلسطينيين؟

التهمة:

يُعتبرُ قيام دولة إسرائيل السبب الرئيسيّ في خلق قضية اللاجئين الفلسطينيين.

من قام بتوجيه الاتهام:

يقول عزمي بشارة (وهو أحد أعضاء الكنيست الإسرائيلي سابقاً):"لقد قامت دولة إسرائيل كمشروع استعماري استيطاني مدعوم من قبل العديد من القوى الاستعمارية الكبرى لتحقيق عدد من الغايات، ونظراً لاستحالة قيام الدولة اليهودية بدون طرد سكان الأرض الأصليين الذين كانوا يشكّلون أغلبية ديمغرافية، فقد منحت حرب 1948م اليهودَ ذريعةً لسيطرتهم على الأرض وارتكاب جريمة تطهير عرقيّ مُمَنهج بحقّ السكان".[1]

وفي حوار جمع بين آري شافيت والبروفيسور إدوارد سعيد، وجّهَ شافيت سؤالاً لإدوارد سعيد قائلاً: "هل يتحمّلُ اليهودُ وحدهم مسؤولية المأساة التي حلّت بالفلسطينيين سنة 1948م؟ ألا يتحمل العرب أيضاً جُزءاً من المسؤولية؟ "أجاب إدوارد سعيد قائلاً: "إن حرب سنة 1948م كانت حرباً لتجريد الفلسطينيين من ممتلكاتهم، بل وكانت تهدف لتدمير المجتمع الفلسطيني واستبداله بمجتمع أخر مع طرد أولئك الذين كانوا يشكلون حجر عثرة أمامهم، والذين لم يرغب اليهود في وجودهم. بالتالي من الصعب تحميل المسؤولية لجانب واحد، لكن من يتحمل أكبر قدر من المسؤولية عما حدث هو من قام بتهجير السكان الفلسطينيين وطردهم وتدمير مدنهم، وهذا يتحمل مسؤوليته اليهود الصهاينة، حيث قام إسحاق رابين لوحده بتهجير حوالي خمسين ألف فلسطيني من مدن الرملة واللّد، لذا من الصعب جداً عليّ أن أرى أي جهة أخرى تتحمّل مسؤولية ما حدث سوى اليهود الصهاينة، بالتالي دفع الفلسطينيون ثمن تواجدهم في أرضهم لا أكثر".[2]

ويقول نعوم تشومسكي: "لقد ارتكب الإسرائيليون جريمة تطهير عرقي أثناء حرب 1947م -1948م، والادعاء الصهيوني بأن القادة العرب قد طلبوا من الفلسطينيين مغادرةَ مدنهم كان ادِّعاءً لا يُصدقه أي شخص عاقل، ولا يوجد من ينطق بمثل هذا الهراء في وقتنا الحالي، حيث أكد المؤرخ بيني موريس بأن السكان الفلسطينيين تم طردهم وتهجيرهم عمداً من قبل الإسرائيليين".[3]

الحقيقة:

تعود جذور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بالأساس إلى الحرب التي شنّها العرب على إسرائيل.

الدليل:

إن الحرب التي شنتها الجيوش العربية والقوات الفلسطينية ضد إسرائيل سنة 1947م- 1948م لم تتسبّب في خسارة الفلسطينيين للأرض فحسب، بل تسبّبت في خلقِ قضية اللاجئين الفلسطينيين أيضاً. وبينما سعت الجيوش العربية لقتل واستهداف الإسرائيليين المدنيين العُزّل - ونجحت في ذلك بالفعل - كان الإسرائيليون من الناحية الأخرى يسمَحون للفلسطينيين بالفرار واللجوء إلى المناطق ذات السيادة العربية، فعلى سبيل المثال عندما قامت الكتيبة السادسة من الجيش العربي بالهجوم على كيبوتس كفار عتصيون، لم يتركوا فيها أي يهوديّ على قيد الحياة حتى عندما خرج اليهود مستسلمين رافعين أيديهم للأعلى في منتصف المعسكر، وضّح المؤرخ بيني موريس أن "العرب لم يأبهوا بذلك وقتلوهم عن بكرة أبيهم"[4]، وحينها قُتِل مائة وعشرون يهودياً بينهم إحدى وعشرون امرأة. بالتالي فقد تمثلت السياسة العربية للمعارك في "قتل اليهود المدنيين وقتل الأسرى أو تشويههم" [5]، خِلافاً للجيش الإسرائيلي الذي لم يتعمّد أبداً قتل المدنيين العُزّل أو ارتكاب مذابح بحقهم أثناء المعارك مع العرب، وهذا هو السبب في ظهور قضيّة اللاجئين الفلسطينيين. [6]

وقد بدأت عدة قضايا لجوء معقدة في المنطقة تطفو على السطح في فترة الحرب التي شنّها العرب على دولة إسرائيل بين سنتي 1947م-1948م، حيث ظهرت القضيّة الأولى في الفترة الواقعة ما بين كانون الأول /ديسمبر سنة 1947م وشهر آذار/مارس سنة 1948م، عندما بدأ الفلسطينيون هجماتهم ضد اليهود قبل عدة شهور من دخول الجيوش العربية وهجومها على إسرائيل. واستناداً للمؤرخ بيني موريس والذي يعد ناقداً لاذعاً لدولة إسرائيل والحركة الصهيونية وأحد أبرز مؤرّخي قضية اللاجئين الفلسطينيين، فقد وضّح بأن "يهود اليشوف الذين أصبحوا لاحقاً مواطني إسرائيل كانوا في حالة دفاع عن النفس بعد أن هرب قرابة خمسة وسبعين ألف عربياً من أبناء الطبقات المتوسطة والثرية". كما وصف بيني موريس هروب تلك العائلات التي هاجرت هرباً بمجرد أن سنحت لها الفرصة بالهروب إلى مدن مثل القاهرة وعمان وبيروت، ظناً منهم أن بإمكانهم الرجوع إلى منازلهم بعد انتهاء الحرب، أي مثلما حدث خلال الثلاثينيات أثناء الثورة العربية الكبرى حين فرّوا من بيوتهم وعادوا بعد أن هدأت أحداث العنف. وقد كان من ضمن الهاربين للخارج "قادة فلسطينيون مع أفراد عائلاتهم، بالإضافة إلى عدد من السياسيين وأعضاء بارزين من اللجنة العربية العليا التي أسسها المفتي الحاج أمين الحسيني، وعدد من أعضاء اللجنة العربية القومية في حيفا". كما ويوضّح بيني موريس أيضاً أن هؤلاء الساسة كانوا خائفين من حكم المفتي الحاج أمين الحسيني بنفس قدر خوفهم من سيطرة اليهود على زمام الأمور.

ويتابع بيني موريس في وصف المزيد من أحداث تلك الفترة من الصراع العربي الإسرائيلي، حيث لم تكن أحداث العنف تلك هي النتيجة الوحيدة لتفاقم الأوضاع، فبعد إعلان حلّ الدولتين من قبل الأمم المتحدة سادَت حالة من الفوضى والفلتان وانهيار الخدمات المدنية، خاصة بعد انسحاب

البريطانيين وسيطرة القوات العربية، مع العلم أن الجنود العرب حينها كانوا يُعتبرون بمثابة "الغُرباء عن هذه الأرض، وحينها بدأوا بابتزاز السكان الأثرياء واعتراض الناس في الطرقات".[7]

أما المرحلة الثانية من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين فكانت في الفترة الممتدة ما بين نيسان/أبريل وحزيران/ يونيو من سنة 1948م، أي عندما انتقلت قوات مجموعات الهاجاناه – التي كانت بمثابة الجيش الإسرائيلي الرسمي حينها - من مرحلة الدفاع عن النفس إلى مرحلة الهجوم. وبعد وقوع مدينتي حيفا ويافا في تحت سيطرة الإسرائيليين بدأت باقي المدن تسقطُ تحت سيطرتهم تِباعاً، خاصة مع فرار العرب من المدن أولاً ومن ثم من القرى المُحيطة بتلك المدن.

في الواقع، يوجد اختلاف واضح بين آراء نعوم تشومسكي وبيني موريس حول مسألة أوامر القيادات العربية التي طلبت من الفلسطينيين مغادرة أراضيهم، حيث يرى نعوم تشومسكي بأن موريس لا يعتقد بأن القادة العرب أمروا الفلسطينيين بمغادرة أرضهم، على الرغم من أن بيني موريس قال ما يلي:

"في بعض المناطق وجّه قادة الجيوش العربية أوامرهم للفلاحين بإخلاء وترك أراضيهم من أجل أغراض عسكرية وحِرصاً على عدم وقوع أراضيهم في أيدي الأعداء، واستناداً إلى هذه الحقيقة قام سكان أكثر من ستة قرى من منطقة شمال أورشليم القدس ومنطقة الجليل الأسفل بإخلاء مساكنهم في تلك الفترة تنفيذاً لتلك الأوامر. وفي مناطق أخرى مثل منطقة شرق أورشليم القدس والقرى المحيطة بها فقد أمر القادة العرب بإجلاء النساء والأطفال والشيوخ حفاظاً على أرواحهم. بالتالي بدأ النساء والأطفال والشيوخ يتجهّزون نفسياً لمغادرة وترك أراضيهم وبيوتهم بين سنتي 1946م -1947م، وكان هذا أحد أبرز القضايا التي كانت موضع نقاش جدّي من قبل الجامعة العربية واللجنة العربية العليا كجزء من التفكير والتحضير للحرب المستقبلية في أرض فلسطين الانتدابية. [8]

وقد قدّر بيني موريس عدد العرب الذين فرّوا من أراضيهم خلال تلك الفترة بألفين إلى ثلاثة آلاف شخص، تحديداً عندما بدأ العرب بشنّ هجماتهم ضد اليهود. وخلافاً لما صرّح به نعوم تشومسكي حول هذه الفترة، فقد وضّح بيني موريس بأنه "خلال المرحلة الأولى من قضية اللجوء الفلسطينية لم تكن هنالك أي أوامر صهيونية بترهيب أو تهجير السكان العرب من أراضيهم ومدنهم وقراهم"، لكن هذا لا ينفي سعادة بعض الصهاينة برؤية العرب وهم يُهاجرون أراضيهم.

والحال نفسه كان خلال المرحلة الثانية من لجوئهم، حيث "لم تكن هناك أيضاً أي أوامر عسكرية واضحة وصريحة بطرد السكان العرب" [9]. في الوقت نفسه أدّت الأعمال العسكرية لمجموعات الهاجاناه إلى هروب السكان العرب وفرارهم من أراضيهم، فحوادث الفرار من المعارك تحدث دوماً، خاصة إذا سمح العدو بذلك بدلاً من قتلهم وارتكاب المذابح بحقهم. أما على الجانب العربي فالسياسة مختلفة تماماً، فعندما كانت تسقطُ المدن اليهودية تحت سيطرتهم كانوا يقومون بذبح الأسرى والمدنيين العزّل حتى لا يخلقوا أزمة لجوء لليهود الهاربين إلى مدن يهودية أخرى، وحتى لا يساعدوا باقي اليهود في إقامة وطنهم، وحتى لا يكونوا عبئاً على الدولة العربية التي كانت ستقام فيما لو انتصر العرب.

وقد أعلن حينها المفتي الحاج أمين الحسيني حينها عن شنّ "حربٍ مقدسة" ضدّ اليهود، وأمر جميع "أشقائه المسلمين" بذبح اليهود أينما وجدوهم قائلاً: "أُقتلوا اليهود عن بكرة أبيهم، فلا نريدُ منهم ناجين أو لاجئين" .[10]

بالتالي كان موقف المفتي واضحاً وصريحاً وقائماً على فكرة أن أرض فلسطين ليس بها مكان لليهود الذين كان يبلغ عددهم آنذاك قرابة أربعمائة ألف يهودي [11]، لكن المفارقة أنه بحلول سنة 1948م بلغ تعداد اليهود ستمائة ألف نسمة، على الرغم من أن هدف العرب حينها كان إبادة اليهود المدنيين حتى لا يضطروا للتعامل معهم كلاجئين بعد انتهاء الحرب، وهذا ما صرّح به عبد الرحمن عزام أوّل أمين عام لجامعة الأمم العربية، موضحاً بأن "العرب يخوضون حرب إبادة جماعية، وسيرتكبون مذابح دموية بحق اليهود، مذابح سيذكرها التاريخ بنفس الطريقة التي تُذكَر بها مذابح المغول والحملات الصليبية". في الوقت نفسه دعا أحمد الشقيري (الذي كان متحدثاً باسم الحاج أمين الحسيني) إلى "إبادة الدولة اليهودية" في مستهل حديثه عن أهداف العرب من هذه الحرب.

بالتالي فإن مسألة وجود لاجئين يهود لم تكن خياراً مطروحاً على طاولة الحرب العربية لأن الهدف كان إبادتهم في حالة انتصار العرب. وأضاف الأمين العام لجامعة الدول العربية بأنه لا يكترث بعدد السكان اليهود لأن "العرب سيُلقون بهم في البحر" في نهاية المطاف [12]، بالتالي وصلَ اليهود إلى قناعة مفادها بأن مصيرهم هو "الإبادة الجماعية في حالة خسروا هذه الحرب" .[13]

من ناحية أخرى، كانت إسرائيل تستعدّ لمنح جنسيتها للعرب الذين ظلّوا موجودين فيها بغض النظر عن عددهم. وعلى الرغم من أن عدداً كبيراً من اليهود كانوا يفضّلون أن يظلّ العربُ أقلّية سكانية صغيرة العدد في إسرائيل، إلا أن المؤسسات اليهودية الصهيونية الرسمية لم تتخذ أي إجراءات تهدف إلى تقليل عدد المواطنين العرب الموجودين في إسرائيل. لكن في الوقت نفسه قام قادة الجيش الإسرائيلي بإخلاء بعض المدن العربية التي كانت تشكل خطراً على اليهود نتيجة وجود قواعد للقوات العربية المسلحة النظامية أو غير النظامية، الأمر الذي أثر سلباً على الطريق الرئيسي المؤدي إلى أورشليم القدس، مما شكل خطراً على القرى اليهودية الواقعة في شرق وغرب وشمال وجنوب المستوطنات الموجودة في مدن مثل أورشليم القدس وتل أبيب. [14]

بالتالي فإن ترحيل وتهجير العرب لم يكن سياسة اتبعتها قوات الهاجاناه، بل كانت سياسة واضحة اتبعتها مجموعات يهودية مسلحة أخرى مثل الأرجون (التي كانت تعرف باسم الإتسل، وهي كلمة مختصرة تضم الحروف الأولى من كلمات المنظمة العسكرية المقاتلة باللغة العبرية) وهي قوات شبه عسكرية لليمين اليهودي والتي حاولت تطبيق رؤية صهيونية سياسية إصلاحية قادها زئيف جابوتنسكي وفقاً لمقتضيات الظروف حينها. وفي تلك الفترة كان قائد مجموعات الهاجاناه هو مناحيم بيجن، فيما قاد إسحق شامير مجموعات الليحي (أو شتيرن).

وفي التاسع من نيسان/ أبريل من سنة 1948م خاضت تلك المجموعات معركة شرسة في قرية دير ياسين، وهي قرية ذات أهمية استراتيجية لأنها تقع على الطريق المؤدي إلى أورشليم القدس، وقد كانت معركةً ضارية جداً أدت إلى خسارة قوات الليحي والإتسل حوالي رُبع قوّاتهم. كما كانت تحركات القوات اليهودية محدودة نتيجة لعمليات القنص وإلقاء القنابل من نوافذ البيوت التي كان العرب يختبئون فيها. ونتيجة لضراوة المعركة هرب معظم سكان القرية.

وقد سيّرت مجموعة الإتسل سيارة عسكرية مصفحة تحمل مكبر صوت يطالب باقي السكان بتسليم أنفسهم وإلقاء أسلحتهم على الأرض. وهُنا يروي المؤرّخ بيني موريس أن "تلك العربة المصفحة علقت في أحد الخنادق المحفورة في الطريق الواصل إلى القرية"[15]، بالتالي لم تصل تلك الرسالة إلى السكان كما يجب. ومع انتهاء المعركة كانت حصيلة الضحايا على الجانب العربي تقدر بحوالي المائة إلى المائة وعشرة. [16]

وقد كان العديد من الضحايا من النساءً، لأن المقاتلين العرب كانوا يرتدون ملابس النساء لخداع القوات اليهودية، فكانوا "يستسلمون" وهم يرتدون ذلك الزيّ ومن ثم كانوا يطلقون النار على مُحاصريهم [17] ، وهو الأسلوب نفسه الذي انتهجه أفراد الجيش العراقي سنة 2003م. وقد قُتِل عددٌ من الشيوخ والأطفال خلال المعركة، كما كانت ملابسات الأحداث مثيرة جداً للجدل، مما ساهم في توصيف ما حدث على أنه مذبحة دموية، وقد بدأت الأخبار تنتشر شيئاً فشيئاً في القرى المحيطة بدير ياسين، الأمر الذي أدى إلى فرار سكان قرى عربية مجاورة لها، وكانت "المبالغة في نشر وتهويل ما حدث تصبّ في مصلحة العرب، خاصة بما يتعلق في تهويل عدد القتلى ووحشية القتل، فقد أراد العرب إضعاف مصداقية اليهود بالقول بذلك، وهذا يعد نفاقاً واضحاً في حال نظرنا إلي ما فعلوه في العقود المنصرمة بتعمد ذبح اليهود المدنيين". بالتالي أراد العرب إيصال صورة مفادها أن اليهود يفوقون العرب في وحشيتهم، في الوقت نفسه أراد البريطانيون أيضاً التشكيك في مصداقية الجانب اليهودي، خاصة بعد قيام مجموعات الليحي والإتسل بترهيب السكان العرب "حتى يفرّوا من أراضيهم"، هذا عدا عما كانت تقوم به قوات الهاجاناه من أعمال لتشويه صورة قوات الإتسل والليحي.[18]

وقد أدانت الوكالة اليهودية وقوات الهاجاناه (والذين أصبحوا فيما بعد الركائز التي قامت عليها دولة إسرائيل) بشدّة ما حدث في دير ياسين، كما بعثوا رسالة اعتذار وتوضيح للملك عبدالله لاحقاً، إذ أدّت أحداث دير ياسين إلى قيام رئيس وزراء إسرائيل حينها ديفيد بن چوريون بخطوة مثيرة للجدل تمثلت بنزع سلاح القوات العسكرية اليهودية غير النظامية في شهر حزيران/ يونيو سنة 1948م (مع العلم أن ديفيد بن چوريون كان قائد الحركة التي أصبحت لاحقاً حزب العمل الإسرائيلي، وهذه الحركة التي قادها كانت في حالة صراع مع الحركة الإصلاحية الصهيونية التي انبثقت عنها مجموعات الإتسل والليحي). لكن وبطبيعة الحال فإن التأثير السلبي لما حدث في دير ياسين وحالة التهويل الإعلامي للأحداث أدت إلى فرار المزيد من العرب من قراهم.

كما وبدأ القادة الفلسطينيون بترويج ونشر إشاعات بأن اليهود اغتصبوا النساء في دير ياسين، وعندما اتّضح لاحقاً أنه لم يحدث أي عمليات اغتصاب على الإطلاق، ردّ حسين الخالدي - وهو أحد القادة الفلسطينيين حينها - قائلاً: "يجب علينا أن نقول بأن اليهود يغتصبون نساءنا وإلا لن تأتي المزيد من الجيوش العربية لمؤازرة الفلسطينيين".[19] كما عقّب الصحفي حازم نسيبة والذي عاصر أحداث تلك الفترة في حوار مع قناة بي بي سي قائلاً: "إن ترويجنا لتلك الإشاعة كان واحداً من أفظع الأخطاء الفادحة التي اقترفناها، فعندما سمع الفلسطينيين بحوادث اغتصاب النساء فرّوا هاربين من أراضيهم". [20]

بالتالي أصبحت حادثة دير ياسين بمثابة حدثٍ مميز جداً في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، خاصة بالنسبة للفلسطينيين، لأن تلك الحوادث لم يكن متعارفاً عليها بالنسبة لليهود، كما لم تكتسب أي مذبحة قام بها العرب بحقّ اليهود زخماً مثل الذي اكتسبته دير ياسين، خاصة وأن المذابح الدموية التي ارتكبها العرب بحق اليهود لا تعدّ ولا تحصى. بالتالي لا توجد مدرسة أو هيئة إعلامية عربية أو وسيلة إعلام مُضلّلة إلا وتحدّثت عن تلك الحادثة، من الناحية الأخرى فإننا بالكاد نرى تلك المحطات والوسائل الإعلامية تتحدث عن المذابح التي ارتكبها العرب بحق اليهود مثل مذبحة حبرون (الخليل) وكفر عتصيون ومدرسة هداسا ومذبحة صفد وغيرها من المذابح، والحالة الوحيدة التي يتم ذكر المذابح فيها هي عندما يتفاخر العرب بارتكابها.

وقد قام العرب بالانتقام لما حدث في دير ياسين، لكن ليس عن طريق الانتقام ممن قاموا بها (أي أعضاء قوات الليحي أو الإتسل) بل عن طريق ارتكاب مذابح أخرى مع سبق الإصرار والترصد بحق المدنيين اليهود، فقاموا بارتكاب مذبحة بعد مرور أربعة أيام فقط من حادثة دير ياسين عرفت باسم مذبحة هداسا، حيث نصبوا كميناً لقافلة من المدنيين اليهود والتي كانت تضم مجموعة أطباء وممرضين وأساتذة جامعيين يعملون في مجال الطب بالإضافة إلى المرضى الذين كانوا متجهين إلي مستشفى هداسا لمعالجة المرضى. وقد أدّت تلك المذبحة إلى "مقتل سبعين شخصاً منهم، ولضمان عدم نجاة أي أحد منهم أشعل العرب الحافلات التي استقلها الضحايا مستخدمين البنزين" [21]. في الحقيقة لم يقدّم العرب أي اعتذار عن ارتكاب تلك المذبحة التي ارتكبت بمنتهى التخطيط والترصّد لطاقم طبي غير مشارك في المعارك. كما أن القوات الإسرائيلية لم تنتقم لمذبحة قافلة هداسا باستهداف المدنيين من العرب، وإنما كانوا يحاولون الانتقام ممن تلطَّخت أيديهم بدماء ضحايا هذه المذبحة.

ومع ذلك فقد ظلت حادثة دير ياسين مأساوية مؤسفة غير مبررة، بل ووصمة عار على جبين القوات غير النظامية التي كانت تهدف لحماية مواطنيها المدنيين [22]، بينما على الجانب الأخر ظلت سياسة استهداف المدنيين العزّل قائمة ومتّبعة من قبل الفصائل الفلسطينية الإرهابية بالإضافة إلى عدد من الحكومات العربية الأخرى.

وهنالك مرحلة أخرى من تطور قضية اللاجئين نتيجة لما قامت به قوات الهاجاناه بعد انتصارها في معركة حيفا في نيسان/إبريل سنة 1948م. فاستناداً للمؤرخ بيني موريس فقد فضّل بعض العرب عدم الاستسلام لليهود تحت أي ظرف، بالتالي قرّروا الرحيل من مدينة حيفا مع عوائلهم على الرغم من

محاولات رئيس بلدية حيفا اليهودي آبا حوشي وتوسله للعرب بعدم الرحيل بعد أن أعطاهم ضمانات بعدم التعرض لهم تحت أي ظرف، إلا أنهم لم يصغوا لكلامه وأصرّوا على مغادرة المدينة" .[23]

والأمرُ نفسه حدث في مدينة يافا، فمع ازدياد حدّة المعارك ووقوع خسائر من الجانب اليهودي خاف العرب من الانتقام وفرّوا هاربين. وقد وضّح بيني موريس بأن ممارسات الجيش العربي ساهمت في فرار السكان أيضاً، فقد نهبوا المنازل الخالية وقاموا بالسرقة والاعتداء على من تبقّى من سكان المدينة. وعندما زار ديفيد بن چوريون مدينة يافا بعد انتهاء القتال أصابته الدهشة من خلوّ المدينة من السكان، مُتسائلاً عبر مذكّراته: "لا أفهم لماذا رَحَلوا؟!"[24]

وبالطبع ظلّت يافا مدينة عربية رغم أنها مكانٌ متعدِّدُ الأعراق، وصارت تضم تعداد سكانياً يبلغ عشرات الآلاف من السكان العرب. كما ويوجد العديد من المدن التي هرب منها العرب حينها إلا أنها ظلت متعددة الأعراق. وبينما ظلت مدن أخرى على حالها نتيجة عدم عودة السكان العرب إليها، فإن بيني موريس يوضح بأن السبب الرئيسي لخروج الفلسطينيين هو الجيوش العربية المجتمعة، مضيفاً بأن " قضية اللاجئين الفلسطينيين برزت من أعماق الحرب... لم يكن هناك من يُخطّط لتهجير أو طرد السكان العرب من مدنهم وقراهم بأي شكل من الأشكال". ويتابع موضّحاً بأن "القادة العرب داخل وخارج إسرائيل قد ساهموا بشكل كبير في خلق أزمة اللاجئين الفلسطينيين، وحتى الآن لم يتم إثبات وجود خطة متعمّدة أو مُمنهجة لخلق قضية لجوء عربية" [25]. ويوضح بيني موريس بأن العرب "لم يكترثوا كثيراً خلال الشهور الأولى لفرار الطبقة المتوسطة والثرية من المدن والقرى العربية[26].

لقد بدى الأمر بالنسبة لهؤلاء حدثاً مماثلاً لخروجهم من بيوتهم وعودتهم إليها خلال الثورة العربية الكبرى فترة الثلاثينيات، وقد كان الحسيني "مسروراً جداً من فرار تلك العائلات الثرية لأنها كانت معارضة لتوجهه السياسي"[27]. كما ويوضّح بيني موريس أيضاً بأن "الدول العربية أبقت حدودها مفتوحة ولم تغلقها في وجه الفلسطينيين للحدّ من خروج العرب من أراضيهم" [28]، كما ويبين أيضاً بأن "قضية اللاجئين الفلسطينيين ستصبح لاحقاً بمثابة "أداة سياسية قوية في يد الحكومات العربية تستخدم ضد إسرائيل، وأصبحت ذاكرة حرب 1948م المُحرّفة وما شهده الفلسطينيون خلال العقود اللاحقة من إهانة وإذلال في مخيمات اللجوء سبباً لتحويل أجيال من الفلسطينيين إلى إرهابيين، الأمر الذي جعل من القضية الفلسطينية واحدة من أعقد وأصعب قضايا اللجوء على مستوى العالم".[29]

لقد اعتاد نعوم تشومسكي في خطاباته وكتاباته على تحريف أقوال المؤرخ بيني موريس بهذا الشأن، مدّعياً بأن بيني موريس لم يقُل بأن العرب تسبّبوا في فرار اللاجئين، وبأن " إسرائيل هي سبب القضيّة"، وبأنه "لم تكن هناك مثل تلك الأوامر من جانب العرب"، وأن "هذه الادعاءات هي مجرّد ادِّعاءات صهيونية مضللة توقفوا عن الترويج لها منذ قرابة خمسة عشر عاماً ولا يصدقها أحد في وقتنا الحالي"[30]. لكن الحقيقة تكمن فيما ذكره بيني موريس بأن بعض القادة العرب طلبوا من السكان مغادرة اراضيهم، وأن جامعة الدول العربية قد دعمت بشكل واضح تنفيذ هذا الأمر.

وبيني موريس، على غرار سائر المؤرخين وخلافاً لنعوم تشومسكي، يجد أن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي مشكلة يتحمل مسؤوليتها كلا الجانبين، كما أضاف أن كلاهما لم يتعمد خلق تلك الأزمة، إلا أن "القيادات العربية داخل وخارج فلسطين هي من قامت بافتعالها". لكن هذا التفسير لم يقنع تشومسكي ومن يلفون لفيفه، حيث يعتبر هذا من أهم المواضيع الخلافية بين موريس وتشومسكي، بالتالي "يجب أن يتم التدقيق ملياً فيما يقوله تشومسكي خاصة عندما يتعلق بدولة إسرائيل".

في الوقت نفسه، حمّل رئيس الوزراء السوري السابق خالد العظم مسؤولية قضية اللجوء الفلسطينية كاملة للعرب، حيث قال في مذكراته الشخصية التي نشرها سنة 1972م:

"منذ عام 1948م ونحن نطالب بعودة اللاجئين العرب، بينما في الواقع نحن من طلبنا منهم الرحيل... لقد تسببنا في النكبة التي حلّت بهم... وجلبناهم إلى بلداننا وضغطنا عليهم مطالبيهم بالرحيل من أراضيهم... لقد أوصلناهم لمرحلة لا يملكون فيها شيئاً فعوّدناهم على التسوّل، كما ساهمنا في انحدارهم الأخلاقي والاجتماعي... لقد قمنا باستغلالهم ودفعهم لارتكاب جرائم القتل بحق النساء والأطفال والشيوخ لخدمة مآربنا وأطماعنا السياسية".[31]

حتى رئيس الوزراء الفلسطيني السابق ورئيس السلطة الفلسطينية الحالي محمود عباس (أبو مازن) كان قد وجّه اتهاماته للدول العربية بالتخلّي عن الفلسطينيين بعد أن أجبروهم على ترك أوطانهم وألقوهم في مخيمات اللجوء التي لا تختلف عن الغيتوهات التي كان يعيش فيها اليهود في الماضي [32]. كما يوجد عدد من الجهات المعروفة بتضامنها مع الفلسطينيين والتي تتفق مع الطرح الذي يحمل العرب مسؤولية قضية اللجوء الفلسطينية، ففي عام 1980م كتبت اللجنة العربية القومية في حيفا مذكرة للدول العربية جاء فيها ما يلي: "إنّ خروج السكان العرب من أراضيهم كان اختيارياً وتم بناءً على طلبنا، فقد طلبت الوفود العربية بناءً على ثقتهم في تحقيق النصر ترحيل السكان الفلسطينيين ونقلهم إلي الدول العربية... ونحن نشعر بقمة الفخر لأن أشقاءنا العرب التزموا بوعدهم لنا وحافظوا على كرامتنا وشرفنا".[33]

واستناداً إلى دراسة أجراها المعهد العربي للدراسات الفلسطينية، فقد تبيّن أن غالبية الفلسطينيين لم يتم تهجيرهم بالقوّة، وأن قرابة 68% من الفلسطينيين قد نزحوا من أراضيهم بالرغم من أنهم لم يروا جندياً إسرائيلياً واحداً وقت النزوح.[34] بالتالي نجد أن قضية اللجوء الفلسطينية هي قضية شديدة التعقيد وتحتمل وجهات نظر متعددة، لذلك من الصعب توجيه أصابع الاتهام وتحميل المسؤولية لجهة واحدة دون غيرها.

من ناحية أخرى، هنالك جدل كبير يتعلق بالإحصائيات الدقيقة لعدد اللاجئين الفلسطينيين الذين تركوا مدنهم وقراهم ومنازلهم بعد الحرب العربية الفلسطينية على إسرائيل. وتدور نقاشات أكثر عمقاً حول نسبة اللاجئين الذين تركوا منازلهم بمحض إرادتهم والذين تم ترحيلهم بالقوة والذين تركوا منازلهم بعد طلب العرب منهم إخلائها. وهناك جدل أكبر حول المدة الزمنية التي عاشوها في ارضهم

قبل مغادرتهم إياها، وهناك اختلاف أيضاً حول قضية توصيف العرب أنفسهم بصفة اللاجئين منذ حرب 1947م- 1948م بينما هم في الحقيقة ليسوا كذلك.

ويُرجّح غالبية الباحثين المُختصين بهذه القضية بأن عدد اللاجئين الذين نزحوا من أراضيهم عقب الحرب العربية على إسرائيل بين سنتي 1947م -1948م يتراوح ما بين 472,000 إلى 750,000 فلسطيني. كما أشار مبعوث الأمم المتحدة المختص بقضية فلسطين الكونت فولك برنادوت إلى إحصائه 472,000 لاجئ فلسطيني آنذاك، منهم 360,000 لاجئ بحاجة إلى إغاثة عاجلة [35]. أما الإحصائيات الإسرائيلية الرسمية فتشير إلى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين حينها كان 520,000 لاجئ، بينما صرح المؤرّخ بيني موريس بأن عددهم قد يصل إلى 700,000 لاجئ. وبالنسبة للجانب الفلسطيني فهم يبالغون في الأرقام ويدّعون بأن عدد اللاجئين الفلسطينيين في ذلك الوقت بلغ 900,000 لاجئ.
لكن وبغض النظر عن الإحصائيات الدقيقة لعدد اللاجئين، إلا أنه من الصعب تحديد عدد اللاجئين الذين نزحوا من أراضيهم بمحض إرادتهم، وعدد الذين أجبروا على النزوح من أراضيهم بالقوّة، وعدد الذين نزحوا نتيجة عوامل وأسباب أخرى. ومثلما يوضّح بيني موريس فإن "قضية اللجوء الفلسطينية كانت قادمة لا محالة نتيجة للتنوع الديمغرافي للسكان والاعتداءات العربية على اليهود منذ سنة 1917م، والرفض العربي القاطع لحل الدولتين، عدا عن كراهية العرب الشديدة لليهود وخوفهم المتجذر من الخضوع للحكم اليهودي".[36]

وبصريح العبارة، فإن آخر ما يتمناه العرب هو أن يكونوا *أقلية ديمغرافية* في دولة يهودية حتى لو تضمن ذلك عودتهم إلى منازلهم وأراضيهم التي نزحوا منها سابقاً. كما أن "حقّ العودة" الذي يَدّعيه الفلسطينيون لم يكن يتضمن عودة العرب كأقلية في أي قرية أو مدينة، بل يقصدون به العودة إلى الأراضي التي نزحوا منها *كأغلبية ديمغرافية* خاضعة لحكم عربي أو إسلامي والقضاء بشكل تامّ على الدولة اليهودية.

وبتاريخ الرابع من آب/ أغسطس سنة 1948م صرّح السكرتير العام للجنة العربية العليا إميل الغوري لصحيفة *بيروت تلغراف* بأن "عودة اللاجئين إلى مدنهم ومنازلهم التي تركوها خلفهم والتي يحتلها اليهود حالياً هو ضربٌ من ضروب الخيال، لأن ذلك يمثل خطوة أولى على طريق الاعتراف بإسرائيل" [37]. وبعد هذا التصريح بفترة وجيزة صرح وزير الخارجية المصري قائلاً: "من المعروف أن عودة الفلسطينيين إلى مدنهم وقراهم تعني عودتهم إليها كأصحاب للأرض، لا كخدمٍ وعبيد، بالتالي فإن عودتهم تعني القضاء على الدولة اليهودية" [38]. وبعبارة أخرى، فإن قضية اللاجئين الفلسطينيين ليست قضية إنسانية بقدر ما هي تكتيك وأسلوب سياسي يهدف لتدمير دولة إسرائيل، وبالطبع لن تقوم إسرائيل بتدمير نفسها بنفسها تحت أي ظرف.

وفيما يتعلّق بالفترة التي قضاها اللاجئون الفلسطينيون في مدنهم وقراهم التي نزحوا منها، فقد قام عدد من الباحثين على رأسهم المؤرخ بيني موريس بدراسة اقتصادية واجتماعية لفترة منتصف القرن التاسع عشر (أي قبل موجة العَليا الأولى إلى أرض فلسطين الانتدابية)، والتي بيّنت أن عدداً كبيراً من

سكان المناطق الريفية العربية كانوا لا يمتلكون أي مساحات من الأرض قبل أحداث حرب 1947م-1948م [39]، فيقول موضّحاً في هذا الصدد:

"نتيجة لعدم تملّك عدد كبير من العرب للأراضي، كانت هناك هجرة ثابتة ومتزايدة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية حتى لو اضطروا للعيش في أحيائها الفقيرة وبيوتها المبنية من الصفيح، وقد ساهم ذلك من ناحية عملية ونفسية في رحيل العرب عن أراضيهم لأنهم اعتادوا أصلاً على الرحيل من منطقة لأخرى، الأمر الذي أدى إلى خسارتهم لمصادر رزقهم، لذلك بدا خيار الرحيل عن الأرض - على الأُقل بالنسبة لبعضهم - خياراً جيّداً إلى حين هدوء الأوضاع في فلسطين".[40]

وقد قامت هيئة الأمم المتحدة بتغيير مفهوم كلمة "لاجئ فلسطيني "عندما أدركت أن الفترة التي قضاها اللاجئون الفلسطينيون في مدنهم وقراهم التي نزحوا منها كانت قصيرة نسبياً، فقرّرت منح صفة *لاجئ تمنحُ فقط للعربي الذي عاش في إسرائيل قبل ترحيله بعامين على الأُقل* [41]. وعدا عن هذه كله، كان الفلسطينيّ يُطلِقُ على نفسه لاجئاً حتى لو انتقل من قريته الأصلية إلى مكان يبعد عنه عدة أميال داخل حدود أرض فلسطين الانتدابية، وحتى إن كان بإمكانه *العودة* إليها، بل وحتى إن كان قد انتقل هو وعائلته إلى قريته الأصلية قبل عامين فقط من وقوع الحرب.

وبالطبع يوجدُ العديد من الفلسطينيين الذين تنقلوا من مكان لآخر لأسباب مختلفة، فقد فضّل بعضهم الإقامة في مناطق السيادة العربية عوضاً عن مناطق السيادة اليهودية، تماماً مثلما فعل اليهود بانتقالهم إلى المكان الآخر. لكن يجب التأكيد على نقطة هامة هنا، وهي أن اليهود الذين انتقلوا لمسافة أميال معدودة حتى وإن كان مجبرين على ذلك فإنهم لا يُعتبرُون لاجئين، خلافاً للعرب الذين كانوا ينزحون نفس المسافة تقريباً إلا أنهم كانوا يُطلقون على أنفسهم لقب لاجئين، بالتالي كان هناك تعريف غير مألوف لوصف اللاجئ استناداً إلى المعايير العربية. وخلافاً لجميع قضايا اللجوء في العالم، يخضع الفلسطيني لمنظمة خاصة من الأمم المتحدة تتضمنُ تعريفاً خاصاً باللاجئين الفلسطينيين ومهمة خاصة بهم أيضاً. ولو طبقنا التعريف المتفق عليه لكلمة لاجئ على الفلسطينيين لوجدنا أن عددهم ينخفض بشكل مهول.

وقد قامت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بصفتها المنظمة المسؤولة عن جميع قضايا اللاجئين في العالم لا الفلسطينيين فقط، بوضع تعريف عالمي لكلمة لاجئ، يضم عدداً من المعايير ومنها:

1- "اللاجئ هو من ترك موطنه خوفاً من الاضطهاد".
2- "اللاجئ يقيم خارج بلده في دولة أخرى لا يحمل جنسيتها".
3- " اللاجئ لا يتمتع بحماية البلد المقيم فيه".

لكن منظمة الأونروا الخاصة بإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وحدهم دوناً عن غيرهم تعمل وفق قوانين ومعايير أخرى مختلفة تماماً عما حدّدته المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، فهي تعامل

الفلسطينيين كلاجئين بغض النظر عن كونهم تركوا أوطانهم بدافع من الخوف من الاضطهاد، وبغضّ النظر عن الدولة التي يقيمون بها، فهي تعرف اللاجئ الفلسطينيّ على أنه شخص "كان موطنه الأصلي فلسطين في الفترة ما بين حزيران/يونيو 1946م حتى أيار/مايو 1948م ، وخسر موطنه أو عمله نتيجة لأحداث الصراع العربي الإسرائيلي سنة 1948م بغضّ النظر عن الدافع وراء رحيله". لكن النقطة الهامة هنا هو أن منظمة الأونروا تعرف كل من ينحدر من نسل اللاجئين الفلسطينيين على أنهم لاجئون أيضاً. [42]

وعدا عن هذا كله، فإن الأونروا تمتلك مهاماً مختلفة تماماً عن مهام المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، فالمفوضية السامية مخولة بالعثور على وطن ومكان إقامة للاجئين، أما الأونروا فليست معنيّة بإيجاد أوطان وأماكن إقامة دائمة للاجئين الفلسطينيين بقدر ما تساعد الفلسطينيين على استمرار في عقليتهم الاتكالية والبقاء في مخيمات اللاجئين حيث يعيش العديد منهم الآن. ونتيجة لسياستها المتبعة في التعامل معهم فقد ارتفع عدد اللاجئين الفلسطينيين منذ سنة 1950م من أقل من مليون لاجئ إلى أكثر من أربعة ملايين لاجئ (حتى تاريخ تأليف الكتاب)، وما زال العدد في ازدياد مستمرّ. [43]

بالتالي فإن هذا النهج المُختلف في التعامل مع قضية اللاجئين الفلسطينيين جعلها قضية عالقة دونما حل حتى تفاقمت وأصبحت مشكلة معقدة جداً، حيث كان بالإمكان حل قضيتهم بين سنتي 1948م و1967م بمنتهى السهولة بعد أن قامت الأردن بضمّ منطقة الضفة الغربية التي كانت منطقة قليلة التعداد السكاني حينها، ولكن بدلاً من دمجهم في مجتمع يحمل العديد من الأمور المشتركة مثل اللغة والدين والثقافة، قام الأردنيون بعزلهم في مخيمات اللاجئين وجعلوهم يعتاشون على معونات الأمم المتحدة، بل وتركوهم يعيشون على وهم العودة المشرفة إلى قراهم ومدنهم التي لم يعيشوا فيها سوى مدة عامين أو أقل.

وفي الوقت الذي نزح فيه 472,000 إلى 750,000 ألف لاجئ من إسرائيل، كان هناك عشرات الملايين من اللاجئين الفارين من ويلات الحرب العالمية الثانية، والذين نزحوا من أوطان عاشوا فيها لعقود بل لقرونٍ طويلة، ليس لعامين فقط كاللاجئين الفلسطينيين، مثلما كان الوضع مع ألمان السوديت الذين عاشوا في تشيكوسلوفاكيا لعدة قرون، واليهود الناجين من المحرقة والذين عاشوا في ألمانيا وبولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفييتي لمئات السنين.

في الوقت نفسه فإن اللاجئين الفلسطينيين الذين عاشوا لقرابة عامين في الأرض التي قامت عليها دولة إسرائيل، أصبحوا يتواجدون الآن بأعداد تصل لعشرات الآلاف هم وأبنائهم في مخيمات اللاجئين منذ أكثر من نصف قرن، حيث يتم استخدامهم كأداة سياسية لشيطنة وتدمير دولة إسرائيل. وفي تلك الفترة قامت دول العالم بحل عدد من قضايا اللجوء من مختلف بقاع العالم عبر استقبالهم ودمجهم في دول أخرى دونما تسكينهم في مخيمات للاجئين مثلما حدث مع دول مثل الهند وباكستان وتركيا واليونان، بالتالي تم إيجاد حلّ لجميع قضايا اللجوء تلك بالرغم من صعوبتها وتعقيدها، في حين لم يتم إيجاد حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وذلك لأن الدول العربية ليست معنيّة أو مكترثة بإيجاد حلّ لقضيّتهم ودمجهم في المجتمعات العربية مع باقي السكان العرب.

وخلال الفترة الممتدة بين سنتي 1948م و1967م اندمج عشرات الملايين من اللاجئين حول العالم في مجتمعات أخرى وأصبحوا عناصر فعالة ومُنتجة فيها، ولكن خلال فترة حكم الأردن ومصر للضفة الغربية وقطاع غزة – والتي امتدت قرابة عقدين من الزمن – ظلّ اللاجئون الفلسطينيون في مخيمات اللجوء المُحبِطة ولم يقوموا بدمجهم في المجتمع الأردني والمصري. وحتى الملك حسين - والذي كان بإمكانه حل مشكلة اللاجئين في الأردن على الأقل - قد حمّل مسؤولية قضية لجوء الفلسطينيين كاملة للدول العربية التي تستخدم قضيتهم كأداة سياسية منذ بداية الصراع قائلاً: "منذ سنة 1948م والدول العربية تستخدم الفلسطينيين لتحقيق رغبات أنانية ومصالح سياسية خاصة، وهذا يعتبر سلوكاً إجرامياً بحدّ ذاته".[44]

في الوقت نفسه، توجد قضيّة لجوء أخرى كان لها تأثير شديد على منطقة الشرق الأوسط، وهي تهجير مئات الآلاف من يهود الدول العربية والإسلامية التي عاشوا فيها لمئات وربما لآلاف السنين، أي بفترة طويلة قبل ظهور الإسلام. تاريخياً، كان النبي محمد وعدد من صحابته وأتباعه سبباً في خلق قضية اللجوء اليهودية عندما قاموا بتهجير اليهود من شبه الجزيرة العربية وحظروا عليهم التواجد فيها.

والمشهد كرر نفسه مرة أخرى عقب قيام دولة إسرائيل، فقد شعر يهود الدول الإسلامية والعربية بانعدام الأمان والاستقرار، بالتالي لم يكن أمامهم أي خيار آخر سوى الرحيل. وعقب قيام دولة إسرائيل نزح إليها حوالي 850,000 يهودي من "اليهود العرب" بحسب ما يسمّيهم البعض، فأصبحوا لاجئين مطرودين من أوطانهم ومسقط رأسهم، وهذا الرقم يتجاوز عدد اللاجئين العرب الذين نزحوا من إسرائيل.

بالتالي وعقب نزوح يهود الدول العربية كان هناك نوع من "التبادل السكاني" بين العرب واليهود، لكن في الوقت نفسه تخلّى اليهود عن جميع ممتلكاتهم وثرواتهم وعقاراتهم تاركينها خلفهم في الدول العربية، هذه الأملاك والثروات التي تتجاوز بكثير قيمة ما تركه اللاجئون الفلسطينيون خلفهم. لكن وجه الاختلاف بين سياسة إسرائيل والدول العربية في التعامل مع اللاجئين يكمن في كون إسرائيل قد حاولت جاهدة دمج اللاجئين اليهود في المجتمع الإسرائيلي، وبالرغم من عدم نجاحها بشكل كامل إلا أنه على الأقل كانت هناك محاولات جادة لتحقيق ذلك. أما الدول العربية فقد زجّت باللاجئين الفلسطينيين في مخيمات اللجوء المُزرية، ولم يحاولوا أبداً دمجهم في المجتمعات العربية التي تتشارك معهم العديد من القواسم المشتركة، لا لسبب سوى لاستخدام قضية لجوئهم في التشكيك في شرعية قيام دولة إسرائيل.

ورغم الأهمية الاقتصادية والطلب الكبير على العمالة في سوق العمل في الدول العربية ذات التعداد السكاني المنخفض، خاصة في الأردن وسوريا، إلا أنه لم تحدث أي عملية دمج للفلسطينيين في تلك الدول. والحال نفسه كان بعد دخول السلطة الفلسطينية وسيطرتها على معظم أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة بموجب اتفاقية أوسلو الثانية عام 1995م، حيث لم تحاول السلطة الفلسطينية دمج اللاجئين الفلسطينيين في المجتمع الفلسطيني الذي كان في طور نشوئه حينها، وعوضاً عن ذلك أبقوهُم

في مخيمات اللجوء ليكونوا أداة سياسية قد تستخدمُ مستقبلاً كسلاح ديمغرافي يُهدّد الهويّة اليهودية لدولة إسرائيل.

وهناك من يحاول التفريق بين قضيّة اللاجئين الفلسطينيين وقضيّة اللاجئين اليهود، إذ يدّعي البعضُ بأن اللاجئين الفلسطينيين قد أُجبِروا على النزوح والفرار من أراضيهم، بينما كان لدى اللاجئين اليهود حرية الاختيار بين البقاء أو الرحيل من الدول العربية والإسلامية. لكننا استعرضنا سابقاً في مستهل هذا الفصل كيف كانت أسباب رحيل اللاجئين الفلسطينيين معقدة ولا يمكن وضعها كمقياس لأزمة اللاجئين اليهود. وعلى العموم، ورغم مدى تعقيد القضيتين، إلا أن أسباب نزوح اليهود من الدول العربية والإسلامية تكاد تكون متشابهة إلى حدٍ كبير مع أسباب نزوح اللاجئين الفلسطينيين، لكن الحلول لكلتا القضيتين مختلفة تماماً. وفي هذا السياق يقول أحد المؤرخين مُحاولاً تلخيص مجريات القضيتين: "في السنوات اللاحقة لقيام دولة إسرائيل واجه اليهود في العديد من الدول العربية والإسلامية تهديدات متزايدة لأمنهم في تلك الدول، ففي شهر تشرين الثاني/نوفمبر من سنة 1945م قام رئيس الجالية اليهودية في طرابلس الليبية بوصف وضع اليهود حينها قائلاً:

> "لقد هاجم العرب اليهود بطريقة همجية وكأنهم يتلقون الأوامر من جهات مجهولة، وهجماتهم المفاجئة والوحشية لم يكن لها مبرّر أبداً. ولمدة خمسين ساعة متواصلة كانوا يعتدون على الرجال اليهود ومحلاتهم التجارية ومنازلهم، مما أدى إلى مقتل العديد من الرجال والنساء من الكبار والصغار. كما قاموا بتعذيب اليهود وتقطيع أحشائهم، لهذا اضطر عدد كبير من اليهود للاختباء للنجاة بأنفسهم. وقد تم استخدام العديد من الأسلحة في تلك المذبحة مثل السكاكين والخناجر والهراوات والقضبان المعدنية والمسدسات بل وحتى القنابل اليدوية!"[45]

ومع بداية حرب الاستقلال الإسرائيلية سنة 1947م بدأت وتيرة العنف ضد اليهود تتصاعد شيئاً فشيئاً في الدول العربية، ففي مدينة حلب السورية تم تدمير وحرق ثلاثمائة بيت يهودي وأحد عشر كنيساً. وفي مدينة عدن اليمنية قُتِلَ اثنان ثمانون يهودياً على يد العرب، كذلك شهدت العراق ومصر أعمال عنف وحشية ضد اليهود أدت بنهاية المطاف إلى نزوحهم منها. وبشكل عام فقد نزح يهود العالم العربي من بلدانهم نتيجة ما تعرضوا له من ترهيب عقب تفشّي خطابٍ سياسي حكوميّ ورسميّ يحرّض العرب على اليهود، وفي دولة مثل العراق كانت عقوبة الانتماء إلى الحركة الصهيونية تعتبرُ جريمة تستوجب عقوبة الإعدام .[46]

وفي هذا السياق يعترفُ المحامي الإسرائيلي السابق صبري جريس- والذي غادر إسرائيل لكي ينضمّ إلى المجلس الوطني الفلسطيني - بأن "يهود الدول العربية قد أُجبِروا على مغادرة أوطانهم، خاصة بعد أن تم الاستيلاء على أموالهم وممتلكاتهم من قبل الحكومات العربية... وما حدث كان بمثابة تبادل للأملاك والسكان، وأن كل جانب يجب عليه أن يتحمل المسؤولية الكاملة عما حدث، كما يتوجب على الدول العربية حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وتوطينهم" [47]. لكن مع الأسف الشديد زادت الدول العربية الطين بلّة، وبدلاً من حل قضية اللاجئين الفلسطينيين فقد زادوها تعقيداً.

وبطبيعة الحال فإن إسرائيل ليست الدولة الوحيدة التي سيطرت على مزيد من الأراضي بعد خسارة الجيوش العربية في الحرب، فقد سيطرت الأردن على الضفة الغربية، بل قامت بضمّها بالكامل إلى أراضيها، فيما سيطرت مصر على قطاع غزة، وحينها لم تصدر أية قرارات دولية تطالب مصر والأردن بالانسحاب من تلك الأراضي، على الرغم من قمعية ووحشية النظام الأردني والمصري في تعامله مع الفلسطينيين. وقد وصف أحد المحللين قطاع غزة "بأنه سجن مصري كبير" [48]. كما لم يكترث الفلسطينيون كثيراً بحقيقة أن أراضيهم ومدنهم وقراهم قد تم احتلالها من قبل الأردن ومصر، لأن همّهم الأول والأخير هو ألا يحتلها اليهود. كما أن العالم حينها لم يكترث بحقيقة أن عدداً كبيراً من الفلسطينيين بشكل عام، والمسيحيين بشكل خاص، قد أصبحوا لاجئين في مصر والأردن [49]. لهذا تُرِكَت قضيّة اللاجئين الفلسطينيين الذين تركوا أراضيهم بين سنتي 1947م -1948م بدون حلّ لكي يتم استخدامها كتكتيك وأداة لتدمير دولة إسرائيل فيما بعد.

وحتى نتمكّن من فهم شكل الصراع في حال قبلت الدول العربية - بما فيها السلطة الفلسطينية - بحلّ الدولتين سواء عندما طَرِحَ هذا الحلّ لأول مرة على يد لجنة بيل أو في المرات التي طرح بها نفس الحل لاحقاً، فإنه يتوجب علينا العودة لقراءة وفهم تقرير *لجنة بيل*. فلو قبِلَ العربُ بقرار التقسيم الذي اقترحته اللجنة، لكانت هناك دولة فلسطينية بالإضافة إلى وجود إمارة شرق الأردن، وبعد تأسيس إمارة شرق الأردن سيكون بإمكان أغلبية الفلسطينيين العيش تحت الحكم الفلسطيني، وسيكون هناك خيار مطروح على الطاولة بالنسبة للأقلية العربية التي عاشت في الدولة اليهودية، فسيكون أمامهم عدة خيارات مثل الانتقال إلى الدولة الفلسطينية أو أن يظلّوا أقليةً عربية في الدولة اليهودية، والحال نفسه ينطبق على الأقلية اليهودية في الدولة الفلسطينية.

ولو حدث ذلك لفتحت الدولة اليهودية حدودها أمام اللاجئين اليهود القادمين من أوروبا، ولربما كان سيساهم ذلك في إنقاذ حياة مئات الآلاف يهود من الهولوكوست. وعلى الرغم من أن المساحة التي خصصتها لجنة بيل لإقامة الدولة اليهودية كانت صغيرة نسبياً مقارنة بالأرض التي منحوها للدولة العربية، بل وصغيرة جداً فيما لو ضفنا المساحة المخصصة لإمارة شرق الأردن، إلا أنها تعتبر مناسبة جداً لاستيعاب ملايين اللاجئين اليهود، وهذا ما بإمكاننا رؤيته على أرض الواقع فيما لو نظرنا إلى ملايين المواطنين الذين يقطنون إسرائيل في وقتنا الحالي.

في الوقت نفسه، لو وافقت الدول العربية على قرار التقسيم الصادر عن هيئة الأمم المتحدة لما كان هناك قضية لجوء فلسطينيّة أصلاً، لكن الدول العربية واصلت رفضها لحق اليهود في الوجود وتقرير المصير سنة 1937م، ثم رَفَضَ العربُ مُجدّداً قرار التقسيم سنة 1948م وشنّوا حرباً على إسرائيل في السنة ذاتها، بهدف تدميرها وإبادة سكانها اليهود وإلقائهم في البحر مثلما صرّح بعض القادة والزعماء العرب. والمشهد ذاته تكرر سنة 1967م حين حاولت الدول العربية عابثة تهديد إسرائيل بالتدمير والإبادة.

قائمة الملاحظات والحواشي:

1. “Calling a Spade a Spade,” Al Ahram Weekly, September 6–12, 2001.

2. In an interview in Ha’aretz with Ari Shavit, “My Right to Return,” August 18, 2000.

3. Lecture, Harvard University, November 25, 2002.

4. Morris, p. 214. موريس، صفحة

5. Ibid., p. 204. نفس المصدر، صفحة

6. As we will see, the rare instances in which Arab civilians have been targeted were perpetrated not by the Israeli army but by irregulars and paramilitary groups that were put out of business once the Israeli army assumed control over the defence of Israel.

مثلما سنرى لاحقاً، فإن الأحداث التي قُتِل خلالها مدنيون عرب كانت نتيجة استهدافها من قبل مجموعات يهودية مسلحة لم تكن تابعة للجيش الإسرائيلي، مع العلم أنه تم تفكيك جميع المجموعات بمجرد تأسيس جيش الدفاع الإسرائيلي.

7. Morris, p. 255. موريس، صفحة

8. Ibid., p. 256. نفس المصدر، صفحة

9. Ibid. نفس المصدر

10. Larry Collins and Dominique Lapierre, O Jerusalem (New York: Simon & Schuster, 1972), p. 400.

11. Peel Report, p. 141. تقرير لجنة بيل، صفحة

12. Morris, p. 219. موريس، صفحة

13. Ibid., p. 223. نفس المصدر، صفحة

14. Martin Gilbert, Israel: A History (New York: William Morrow and Co., 1998), p. 216.

15. Morris, p. 208. موريس، صفحة

16. Ibid., p. 209. Original reports placed the number of dead as high as 254, but this number was, it turned out, an exaggeration. نفس المصدر، والتقارير الأصلية توضح أن عدد القتلى وصل إلى 254 شخص، لكن اتضح لاحقاً أن هذا الرقم مبالغ فيه

17. See Uri Milstein, History of Israeli War of Independence, vol. IV ed. by Alan Sacks (Lanham, Md.: University Press of America, 1996), p. 262.

18. Morris, p. 209. موريس، صفحة

19. BBC Report, Israel and the Arabs: The 50 Year Conflict. تقرير للبي بي سي تحت عنوان: "إسرائيل والعرب - خمسون عام من الصراع

20. Ibid. نفس المصدر

21. Morris, p. 209.موريس، صفحة

22. There were other episodes involving individuals and paramilitary groups in which claims of massacre were made, but none of the scale and seriousness of Deir Yassin.

كانت هناك مواقع أخرى تم الادعاء فيها بوقوع قتلى بين المدنيين، لكن لم تصل إلى حد الادعاء المماثل لأحداث دير ياسين.

23. Morris, p. 211. موريس، صفحة

24. Ibid., p. 212. نفس المصدر، صفحة

25. Benny Morris, The Birth of the Palestinian Refugee Problem (The Birth) (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), pp. 286–289.

26. Ibid., p. 289. نفس المصدر، صفحة

27. Ibid. نفس المصدر

28. Ibid., p. 290. نفس المصدر، صفحة

29. Ibid., p. 296. نفس المصدر، صفحة

30. Lecture, Harvard University, November 25, 2002. محاضرة في جامعة هارفرد بتاريخ

31. Quoted in Peters, p. 16. مقتبس من بيترز، صفحة

32. “Abu Mazen Charges that the Arab States Are the Cause of the Palestinian Refugee Problem,” Wall Street Journal, June 5, 2003.

33. Peter Dodd, River Without Bridges (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1969), p. 43; as quoted in Peters, p. 445 n. 21. نفس المصدر، صفحة

34. Cited in Peters, p. 13. مقتبس من بيترز، صفحة

35. General Assembly official records: 3rd session, supplement no. 11 (A/648), Paris, 1948, p. 47.

36. Morris, p. 253. موريس، صفحة

37. Quoted in Peters, p. 13. مقتبس من بيترز، صفحة

38. Quoted in Peters, p. 22. مقتبس من بيترز، صفحة

39. Morris, p. 253. موريس، صفحة

40. Ibid. نفس المصدر

41. Ruth Lapidoth, “Legal Aspects of the Palestinian Refugee Question,” Jerusalem Center for Public Affairs, no. 485, 24 Elul 5762, www.jcpa.org/jl/vp485.htm.

42. See www.unhcr.ch (Office of the High Commissioner for Human Rights) and www.un.org/unrwa/index.html (United Nations Relief and Works Agency).

43. Erik Schecter, “Divided Responsibilities: The U.N. and the Refugees,” The Jerusalem Report, January 29, 2002; UNHCR, “Who Is a Refugee?” available at www.unhcr.org (last visited March 13, 2003), citing the 1951 Convention Relating to the Status of Refugees; UNRWA, “Who Is a Palestinian Refugee?” available at www.un.org./unrwa/refugees/pl.htm (last visited March 13, 2003).

44. Associated Press interview with King Hussein of Jordan, January 1960; quoted in Peters, p. 23.

45. David G. Littman, “The Forgotten Refugees,” National Review, December 3, 2002.

46. Howard Sachar, A History of Israel (New York: Knopf, 1976), pp. 398–401.

47. Quoted in Peters, pp. 29–30. مقتبس من بيترز، صفحة

48. Daniel Doron, “Palestinian Lies and Western Complicity,” National Review, August 14, 2002

49. Bernard Caplan, “Muslims Also Targeted Jerusalem’s Christians,” Richmond Post Dispatch, June 29, 1997.

الفصل الثالث عشر:
هل كانت إسرائيل الجهة المُبادِرة لحرب الأيّام السّتة؟

التهمة:

إسرائيل هي التي بادرَت بِحرب الأيام السّتة.

من قام بتوجيه التُّهمة:

تقول إيڤا بيورنج السكرتيرة العامة للمؤسسة النرويجية للتنمية، وستاينر سورلي السكرتير العام للمجلس النرويجي لِشؤون اللاجئين:" لقد بَدَأت إسرائيل حرب الأيام الستة سنة 1967م عندما شنّت ضربات جوية على مصر والأردن وسوريا والعراق، واستَولَت على القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة، وأصبح بذلك مليون ونصف عربي غالبيتهم من الفلسطينيين واقعين تحت حكم السلطة الإسرائيلية، وقد أجبِرَ أكثر من ثلاثمائة ألف فلسطيني على النزوح من أراضيهم، ولا زالت إسرائيل تحتل تلك المناطق حتى يومنا هذا".[1]

الحقيقة:

على الرغم من أن إسرائيل هي التي بادرت بإطلاق النار على مصر لا الأردن، إلا أن الحرب بدأت فعلياً عندما قررت مصر إغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية وأمرت بطرد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من الشريط الحدودي مع إسرائيل في شبه جزيرة سيناء.

الدليل:

بالرغم من أن إسرائيل هي التي بادرت بإطلاق النار، إلا أن جميع المتابعين للساحة السياسية يدركون تماماً بأن كلاً من مصر وسوريا والأردن هم الذين أعلنوا بداية الحرب، فعندما أصدرت مصر قرارها المُتعسِّف بإغلاق مضيق جزيرة تيران، نظر المجتمع الدولي إلى القرار على أنه فعل إستفزازي لشن الحرب، حتى الرئيس جمال عبد الناصر تفاخر بهذا القرار قائلاً: "نحن نعلم جيداً أن إغلاق خليج العقبة يعد فعلاً استفزازيا سيقود إلى الحرب[2]، فهدفنا هو تدمير دولة إسرائيل ومسحها من الوجود". وحتى القائد العسكري المصري المسؤول عن منطقة شرم الشيخ (وهي مدخل شريط الجزر الممتد في البحر الأحمر) قد حذّر السفن الإسرائيلية من عبور الممر من وإلى ميناء إيلات، مؤكداً بأنه سيطلق النيران عليها في حال قامت بذلك، مدركاً بأن "أمراً كهذا سيقود إلى الحرب".[3] فعلياً لم يكن جمال عبد الناصر يطمح

للسيطرة على مضيق تيران، بل كان هدفه هو تهديد الوجود الإسرائيلي.[4] كما أنه لم يتوقع أن تستسلم إسرائيل للعرب، بالتالي خطط لتلك الحرب حتى تكون حرب إبادة كحرب 1948 م التي هدفت للقضاء التامّ على إسرائيل لكنها في النهاية فشلت.

في الوقت نفسه بدأت إذاعة دمشق بدقّ طبول الحرب قائلة: "أيتها الجماهير العربية، هذا يومكم، فانفروا إلى ساحات المعارك، دعوهم يعلموا أننا سنعلق رقبة آخر استعماري بأحشاء آخر صهيوني".[5] وقد وجه حافظ الأسد تعليماته للجيش السوري بقصف التجمعات السكانية والقرى اليهودية وتحويلها إلى غبار، وأن يقوموا بتعبيد الطرق العربية بجماجم اليهود دون شفقة أو رحمة".[6]

كما صوّر حافظ الأسد المعركة القادمة مع إسرائيل بأنها ستكون حرب إبادة جماعية، فيما بدأت محطات الإذاعة المصرية وعلى رأسها محطة صوت العرب بالتحريض على قتل اليهود[7]، في الوقت نفسه توقّع رئيس وزراء العراق بأنه لن يكون هناك ناجون يهود بعد هذه الحرب.[8] كما انتشرت في القاهرة كتيبات ومنشورات معادية للسامية تصوّر الجنود العرب وهم "يُطلِقون النار ويحطِّمون ويشوِّهون ويقطعون أجساد اليهود المُلتَحين ذوي الأنوف الطويلة".[9]

وقد تجاوز الأمر حدود الشعوب العربية ليصل إلى جيوشها التي بدأت تحتشد على الحدود الإسرائيلية بهدف شنّ عُدوان عليها، وقد كانت خطة الحرب التي تبناها الجانب المصري تعتمد على ضرب السكان المدنيين في مدينة تل أبيب، بينما كان هدف الفلسطينيين تدمير وإبادة إسرائيل، وقد حذرت الاستخبارات الإسرائيلية بأن الجيش المصري يستعد للهجوم مُستخدماً سلاح غازٍ سامٍ[10]، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل كانت الجيوش العربية جاهزة لشنّ الضربة الأولى على إسرائيل؟

وقد صرّح رئيس الوزراء الإسرائيلي حينها ليڤي أشكول لوزرائه في الحادي والعشرين من أيار/مايو 1967م بأن "خطة المصريين هي إغلاق المضائق البحرية أو قصف مفاعل ديمونا النووي، وسوف يترتب على ذلك موجة قتال عارم، وتلك الحرب ستحدّدُ نتائجها في الدقائق الخمسة الأولى منها، والسؤال الذي يطرح نفسه: من سيقوم بقصف المطارات العسكرية أوّلاً؟"[11]

وبعد استنفاذ كافة الحلول السياسية[12]، وإدراك إسرائيل أن مصر تستعد لهجوم وشيك، وأنها تقوم بتسيير طائرات استطلاع فوق المدن الإسرائيلية، قام الطيران الإسرائيلي بقصف المطارات العسكرية المصرية والسورية والعراقية في صباح يوم الخامس من حزيران/ يونيو 1967م. ولو وضعت أي دولة نفسها مكان إسرائيل، فهل ستترك نفسها عرضة للإبادة والهجوم، أم ستأخذ زمام المبادرة وتبدأ بالهجوم؟

ولم تهاجِم إسرائيل الأردن على أمل أن تقف المملكة الأردنية موقف الحياد خلال تلك الحرب بالرغم من اتفاقيات الدفاع التي وقعتها مع مصر. وقد بعثت إسرائيل عدة رسائل للملك حسين ملك الأردن تعده فيها بعدم مهاجمته إلا إذا بدأ بالهجوم عليها، وقد أوضحت إسرائيل أن ليس لها أية نيّة لضم الضفة الغربية أو حتى الحي اليهودي الذي يقع به حائط المبكى (أهم موقع ديني في الديانة

اليهودية) في القدس الشرقية، إلا أن الجيش العربي هو الذي أشعل فتيل الحرب بين إسرائيل والأردن. [13] وقد تجاهلت الأردن عروض السلام الإسرائيلية وشرعَت بقصف المدن والمراكز الإسرائيلية المدنية وضواحي المدن، ووصل عدد القذائف التي أُطلقت من الأردن تجاه إسرائيل حوالي ستة آلاف قذيفة استهدفت الأماكن السكنية اليهودية، وأصابت حوالي ألف شخص إصاباتٍ خطيرة، بالإضافة إلى مقتل عشرين إسرائيلياً وإلحاق أضرار مادية بحوالي تسعمائة مبنى.

وقد استهدفت مدافع المدى الطويل الأردنية ضواحي تل أبيب، وانضمت طائرات الميج الحربية الأردنية إلى الطائرات السورية والعراقية التي كانت تقصف المدن اليهودية والكيبوتسات والقرى اليهودية، فأعلن الراديو السوري "بكل فخر بأن الجيش السوري بدأ يدكّ المدن الإسرائيلية بالقذائف" [14]. فعلياً، كان هذا السيناريو مشابهاً لسيناريو حرب 1948 م، حيث قام العرب بشكل متعمد وغير مبرّر بقصف واستهداف المواطنين الإسرائيليين المدنيين العُزّل، بينما قام الإسرائيليون بمهاجمة أهداف عسكرية فقط.

وعلى الرغم من أن الهجوم الأردني على إسرائيل لم يكن مبرراً، إلا أن الجيش الإسرائيلي لم يقم بالرد على ذلك، على أمل أن تكتفي الأردن بقدر محدود من الهجمات ثم تتوقف. ولكن بعد إرسال الأردن طائرات حربية لقصف مواقع مدنية إسرائيلية في مدن مثل نتانيا وكفر سيركين وكفار سابا، قام الجيش الإسرائيلي في النهاية بقصف المطارات العسكرية الأردنية. لاحقاً قَبِلت إسرائيل باقتراح وقف إطلاق النار الصادر عن الأمم المتحدة، ولكن الأردن استمرت في قصف إسرائيل رغم ذلك، الأمر الذي دفع إسرائيل للتحرك والسيطرة على الضفة الغربية والبلدة القديمة في القدس ومنطقة القدس الشرقية. ويلاحظ أن تلك الحرب كانت دفاعية ضد هجوم الجيش الأردني رغم أن إسرائيل لم تكن ترغب بالانخراط في صراع مع المملكة الهاشمية.

وقد خلقت حرب الأيام الستة قضية لاجئين جديدة كان من السهل حلها في إطار حل الدولتين، فعدد اللاجئين الذي خلّفته هذه الحرب كان يتراوح بين مائتي ألف إلى مائتين وخمسين ألفاً والذين رحلوا من *قطاع غزة والضفة الغربية*، وكان بالإمكان استيعابهم في حال أقيمت دولة فلسطينية. ولكن المثير للاهتمام في هذه المرحلة كان "عدد الفلسطينيين الذين يرغبون بالفعل في العودة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، خاصة وأن عودتهم لن يكون لها أي تأثير ديمغرافي أو سياسي على الدولة اليهودية". فقضية لجوئهم عقب حرب الأيام الستة تشبه إلى حد كبير حق العودة اليهوديّ الذي استحقه اليهود بعد ألفي عام من الشتات. ويلاحظ أن معظم اللاجئين خلال تلك الحرب قد رحلوا من تلقاء أنفسهم مثلما وضح مايكل أورين أحد مؤرِّخي أحداث حرب 1967م، حيث قال:" لقد تعامل عدد محدود جداً من الجنود الإسرائيليين مع المدنيين الفلسطينيين الذين رحل معظمهم بناء على أوامر من الجيش السوري، أي قبل وقوع الحرب". [15]

وبشكل عام كانت الخسائر البشرية بين المدنيين العرب ضئيلة جداً، لأن "إسرائيل كانت حريصة على أن تكون المعارك بعيدة عن المناطق المأهولة بالسكان". لكن على الجانب الأخر لاحظ

مايكل بأن الخسائر البشرية من المدنيين اليهود كانت أكبر، خاصة مع قيام المتظاهرين الغاضبين العرب بالاعتداء على اليهود في المدن العربية بالرغم من عدم مشاركتهم في الحرب. وقد لخص مايكل أورن ما حدث حينها قائلاً:

"مع انتشار أنباء انتصار الإسرائيليين على العرب، قام المُتظاهرون العرب بمهاجمة الأحياء اليهودية في مصر واليمن ولبنان وتونس والمغرب وقاموا بحرق الكُنُس ودور العبادة اليهودية، كما قاموا بالاعتداء على المدنيين. وقد أدّت مذبحة طرابلس العاصمة الليبية على سبيل المثال إلى مقتل ثمانية عشر يهودياً وإصابة خمسة وعشرين آخرين، بينما اقتادوا الناجين إلى السجون والمعتقلات. أما في مصر - التي كان يتواجد فيها حوالي أربعة آلاف يهودي - فقد تم إلقاء القبض على ثمانمائة يهودي منهم وكان من ضمنهم كبار حاخامات القاهرة والإسكندرية، كما قامت الحكومة المصرية بمصادرة ممتلكاتهم. أما قاطنو الأحياء اليهودية القديمة في دمشق وبغداد فقد وقعوا تحت الإقامة الجبرية وتم القبض على كبار الشخصيات منهم، وتم نفي سبعة آلاف يهودي ممن لم يسمح لهم سوى بحمل حقيبة سفر واحدة". [16]

في الحقيقة لم يتطرّق المجتمع الدولي لقضية اللاجئين اليهود من البلدان والدول العربية، كما لم يتطرق للخسائر البشرية التي لحِقت بالمدنيين اليهود في المدن والقرى نتيجة القصف العربي المستمر. كما كانت حصيلة الضحايا من المدنيين العرب ضئيلة جداً ولا تكاد تذكر إذا ما قورنت بحصيلة الضحايا المدنيين في أي من الحروب المعاصرة، وتلك حقيقة لم تذكر أبداً. وأما أولئك الذين يتهمون إسرائيل بارتكاب حملات تطهير عرقي أو قتل عشوائي بحق المدنيين العرب، فإنه يجبُ عليهم الانتباه إلى أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية خلال حرب الأيام الستة لا زال يُلقي بظلاله على إسرائيل والإسرائيليين حتى يومنا هذا.

قائمة الملاحظات والحواشي:

1. “International Community Bargains with Rights of Palestinians,” Aftenposten (Norwegian daily), posted on the web site of Spectre e-magazine, www.spectrezine.org /war/Palestine (last visited April 6, 2003).
2. Oren, p. 93. أورن، صفحة
3. Ibid., p. 84. نفس المصدر، صفحة
4. Morris, p. 306. موريس، صفحة
5. Ibid., p. 310. نفس المصدر، صفحة
6. Quoted in Oren, p. 253. مقتبس من أورن، صفحة
7. Morris, p. 310. موريس، صفحة
8. Ibid., p. 310. نفس المصدر، صفحة
9. Oren, p. 92. أورن، صفحة
10. Ibid., p. 63. نفس المصدر، صفحة
11. Ibid., p. 82. نفس المصدر، صفحة
12. Ibid., p. 99. نفس المصدر، صفحة
13. Ibid., pp. 186–187. نفس المصدر، صفحة
14. Ibid., p. 186. نفس المصدر، صفحة
15. Ibid., p. 306. نفس المصدر، صفحة
16. Ibid., pp. 306–307. نفس المصدر، صفحة

الفصل الرابع عشر:
هل جاء الاحتلال الإسرائيلي للضِّفة الغربية وقطاع غزة من فراغ؟

التُّهمة:

إن احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان بعد الانتصار في حرب الأيام الستة هو احتلال ليسَ لهُ أي مُبرّر.

من قام بتوجيه التهمة:

يقول إيلان بابي: "هناك حقيقتان ثابِتتان واضِحتان وضوح الشمس، ولا يمكن لأحد إخفائهما عبر التضليل في وسائل الإعلام. الحقيقة الأولى هي قيام إسرائيل بجريمة تطهير عرقي بحقّ الفلسطينيين لإفساح المجال لسكانها اليهود أثناء حرب 1948م، ونتيجة لذلك قامت بالسيطرة على 78% من إجمالي مساحة فلسطين الانتدابية. والحقيقة الثانية تتمثل في استيلاء إسرائيل على المساحة المتبقية عندما فرضَت احتلالها الغاشم على ما تبقى من الأرض سنة 1967م والتي بلغت 22%، وهي الضفة الغربية وقطاع غزة".[1]

في الوقت نفسه ادّعى ماكس إلباوم وهاني خليل وهما كاتِبان في صحيفة *War Times* (أوقات الحرب) - وهي صحيفة تتخذ موقفاً يُعارضُ الحرب على الإرهاب - الادّعاء التالي: "إن غالبية عمليات القتل والتدمير وقعت في الضفة الغربية وقطاع غزة (وهما يشيران لموجة العنف خلال الانتفاضة الثانية) ، وقد تزامن احتلال تلك المنطقتين مع احتلال القدس الشرقية خلال حرب 1967م. ويشير قرار الأمم المتحدة رقم 242 - والذي صوتت لصالحه الولايات المتحدة الأمريكية - إلى أن الاستمرار في احتلال تلك الأراضي هو أمر مُخالف للقانون الدولي لأنه من غير المقبول السيطرة على أراضٍ عن طريق الحرب. كما أن هذا القرار يرى بأنه من المرفوض تماماً أن يتم التوسع والسيطرة على تلك المناطق عن طريقِ الحرب، لكن إسرائيل ترفض إنهاء احتلالها لتلك الأراضي". [2]

الحقيقة:

لقد كانت إسرائيل على استعداد للمضي قُدُماً في مفاوضات قائمة على أساس الأرض مقابل السلام رغم أنها سيطرت على تلك الأراضي خلال حرب كانت تُدافع بها عن نفسها، وهذا ما فعلته مع مصر والأردن،

لكن الفلسطينيين والسوريين لم يكونوا على استعداد لفعل ذلك، وهذا ما نص عليه قرار مجلس الأمن رقم 242.

الدليل:

بعد انتهاء حرب 1967م بانتصار إسرائيل على الجيوش العربية التي خططت لإبادة إسرائيل وإزالتها من الوجود، قررت الحكومة الإسرائيلية الامتثال لقرار مجلس الأمن 242 والذي نصَّ للمرة الأولى على إرجاع أراضٍ تم السيطرة عليها بطريقة لا تخالف القانون خلال حرب للدفاع عن النفس، ولكنه طلب ذلك بهدف منح إسرائيل اتفاق للعيش في سلام وحقها في "الشعور بالأمان"، وهذا ما نصَّ عليه قرار مجلس الأمن 242:

> "إن مجلس الأمن يؤكد على أهمية الالتزام بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة لتحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط، وهذا يتضمن تنفيذ الخطوات التالية: انسحاب القوات الإسرائيلية من *أراضٍ* احتلتها في الحرب الأخيرة، *وإنهاء جميع مظاهر العُدوان والحرب وأسباب النزاع بين أطراف الحرب*، والاعتراف بسيادة ووحدة أراضي *كل دولة* داخل أراضيها مع احترام استقلالها السياسي، وحقها في العيش بسلام ضمن *حدود آمنة ومُعترف بها* خالية من التهديد وأعمال العُنف".[3]

ويمكننا ملاحظة أن القرار لم يَنُصّ على انسحاب إسرائيل من *كافة المناطق* التي احتلتها، بل حدّدَ المناطق التي يجب على إسرائيل الانسحاب منها، تماماً مثلما تم التفاوض عليها في مباحثات كامب ديفيد وطابا عام 2000م. وهنا أود التنويه إلى قيامي بدورٍ هامشي غير رسمي في تقديم الاستشارة للسفير الأمريكي آرثر غولدبرغ والذي قام بصياغة هذا القرار. وقد تم حذف أداة التعريف *(ال)* من كلمة "المناطق" بضغطٍ من الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لضمان سيطرة إسرائيل على أراضٍ تسمح لها بالحفاظ على أمنها وتأمين حدودها.

وقد وافقت إسرائيل في الحال على ما جاء في القرار 242، واستناداً للمؤرّخ بيني موريس فقد "فكرت الحكومة الإسرائيلية في تحويل انتصارها العسكري الساحق إلى إنجاز سياسي من خلال التخلّي عن الأراضي التي احتلتها مقابل تحقيق السلام".[4]

وهنا صرَّح موشيه ديان وزير الدفاع الإسرائيلي حينها بأنه كان في انتظار مكالمة هاتفية من "الملك حسين ملك الأردن لمناقشة إرجاع المناطق التي تم احتلالها مقابل السلام"[5]، لكن تلك المكالمة جاءت متأخرة بعد عدة سنوات عندما تخلى الملك حسين عن مطالبه بضمّ الضفة الغربية إلى الأردن، وذلك بهدف مساعدة منظمة التحرير الفلسطينية. وفي التاسع عشر من حزيران/يونيو سنة 1967م قررت الحكومة الإسرائيلية تقديم مُقترحٍ "بإعادة شبه جزيرة سيناء ومرتفعات هضبة الجولان مقابل تحقيق السلام مع مصر وسوريا"[6]، وتبعاً لما يذكره بيني موريس فإنه بعد بضعة أيام "رفضت مصر وسوريا هذا المُقترح جملة وتفصيلاً".[7]

وكما سنرى لاحقاً فقد طبقت إسرائيل قرار الأمم المتحدة رقم 242 بإعادة كافة الأراضي التي احتلتها من مصر عندما أوقف الجيش المصري تصعيده العسكري، كما أعادت إسرائيل أيضاً جزءاً من الأراضي التي احتلتها إلى المملكة الهاشمية الأردنية بناء على طلبها وتنفيذاً لاتفاق السلام الموقع بينهم، وفي النهاية قررت أيضاً إرجاع كافة الأراضي التي احتلتها من ضمن أراضي المملكة الأردنية مقابل تحقيق السلام مع الفلسطينيين، لكن رفض الفلسطينيون هذا العرض الذي قُدِّمَ لهُم خلال مباحثات طابا وكامب ديفيد عام 2000 م، وبدلاً من قبوله قاموا بتصعيد هجماتهم واعتداءاتهم الإرهابية ضد إسرائيل. من الناحية الأخرى رفضت غالبية الدول العربية والقيادة الفلسطينية قرار الأمم المتحدة 242 لأنه يتطلّب تحقيق السلام مع إسرائيل، فكان هذا الموقفَ الذي تشبّثوا به منذ ذلك الحين. وفي قمة جامعة الدول العربية بالخرطوم أصدر العرب البيان المعروف باللاءات الثلاثة: "**لا سلام، لا مفاوضات، لا اعتراف بإسرائيل**".

أما الفلسطينيون فقد ردّوا على مُقترحِ الإسرائيليين للسلام والذي يستندُ على قرار مجلس الأمن 242، وذلك بإتباع النهج المُعتاد وتبنّي الميثاق الوطني الفلسطيني الذي يرفض قيام دولة إسرائيل من الأساس، والتعهّد بمواصلة "الكفاح المسلح" لكونه السبيل الوحيد لتحرير فلسطين كاملة تبعاً لذلك الميثاق (والذي يبدو أنه يتضمن الأردن كاملة كذلك). فحدود فلسطين هي الحدود التي كانت أثناء الانتداب البريطاني بدون تقسيم أي جزء منها، وفي تحدٍّ لإعلان تقسيم الأمم المتحدة فلسطين عام 1947 م وقيام دولة إسرائيل، فقد وصف الميثاق الوطني الفلسطيني قيام دولة إسرائيل باللا شرعي لأن ذلك "يتعارض مع رغبة الفلسطينيين". وهذا يعني أيضاً الرفض القاطع لكافة الحلول البديلة التي لا تتضمنُ تحرير فلسطين كاملة من البحر إلى النهر عبر الكفاح المسلح ضد "الحركة الصهيونية الاستعمارية الفاشية".

بالتالي فإن جميع المُقترحات لحلّ الدولتين بِدءاً من مقترح لجنة بيل عام 1937م وقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام 1947م، جميعها رُفِضَت رفضاً قاطعاً من قبل الفلسطينيين على الرغم من قبولها من قبل الجانب الإسرائيلي. بالتالي كان الفلسطينيين - ولا زالوا - يرفضون تلك المقترحات لأنهم يريدون دولة واحدة على كامل الأرض تحت حكمهم، على الرغم من كونهم الطرف الخاسر وعلى الرغم من وقوفهم بجانب الطرف الخاسر في الحروب الأربعة (الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية وحرب الاستقلال/ النكبة سنة 1948م وحرب الأيام الستة).

وفي هذا السياق وضّح وزير الخارجية الإسرائيلي حينها أبا إيبان قائلاً: "إنها أوّلُ حرب عبر مرّ التاريخ تنتهي بتقديم الطرف المنتصر مُقترحاً لتحقيق السلام، في الوقت الذي يُطالب الجانب الخاسر في الحرب بأن يستسلم الطرف المنتصر دون شروط!" [8]. وبالفعل، كان يطمحُ الفلسطينيون في ما هو أكثر من مجرد استسلام دولة إسرائيل، فالميثاق الوطني الفلسطيني يذكر بوضوح كيف يجب "ترحيل كافة يهود فلسطين ما عدا أولئك الذين كانوا موجودين فيها قبل قدوم الحركة الصهيونية". وفي نظر الفلسطينيين فإن اليهود وروّاد الحركة الصهيونية كانوا موجودين في أرض فلسطين الانتدابية منذ عام

1917م بل وحتى منذ 1882م. ولو اتّبعنا هذا المبدأ والتوصيف للحركة الصهيونية، فإن هذا يعني ترحيل ملايين اليهود الذين عاشوا هم وآباؤهم وأجدادهم لعقود طويلة في أرض إسرائيل الحالية، خاصة وأنه توجد أدلة لا حصر لها تثبت أن اليهود عاشوا في فلسطين أكثر من العرب الفلسطينيين أنفسهم الذين يريدون ترحيل اليهود والعيش مكانهم.

وبعد قيام إسرائيل بالسيطرة على الضفة الغربية واجتزائها من الأردن في حرب للدفاع عن النفس، حيث أن الأردن رفضت المطالبة بها ومنحها للفلسطينيين. في الوقت نفسه رفض الفلسطينيون استرجاع الضفة الغربية مقابل السلام مع إسرائيل كما هي العادة في المفاوضات مع إسرائيل، الأمر الذي يمثّل عائقاً كبيراً أمام الوصول إلى حلّ بين الجانبين، خاصة وأنه لا توجد سلطة فعلية أو كيان سياسي واضح يمكن لإسرائيل أن تعيد لها الأرض طبقاً لقرار مجلس الأمن 242. وحتى لو قامت إسرائيل بذلك فإن الفلسطينيين يرفضون الامتثال للفقرة الثانية من القرار والتي تنص على "إنهاء جميع مظاهر العُدوان والحرب بين أطراف النزاع، والاعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة داخل أراضيها مع احترام استقلالها السياسي، وحقّها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها خالية من التهديد وأعمال العُنف".

بالتالي رفض الفلسطينيون - كباقي الدول العربية - قرار مجلس الأمن 242، بينما وافقت عليه إسرائيل، والحال نفسه بالنسبة لمقترح *لجنة بيل* وقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة، إذ رفض العرب والفلسطينيين جميع مُقترحات حلّ الدولتين، بينما أبدت إسرائيل قبولها لتلك الحلول والمقترحات بكل صدر رحب.

وعلى الرغم من تلك الحقائق التاريخية الثابتة والواضحة وضوح الشمس، إلا أننا لا زلنا نرى باحثين وأكاديميين من المعارضين لدولة إسرائيل من أمثال نعوم تشومسكي ممّن يمارسون الكذب والتدليس حتى يومنا هذا، من خلال ادعاءاتهم الكاذبة بأن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية قد تبنّتا مواقفَ رافضة لأي حلّ السياسي، وأن منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية هم من كانوا دوماً يقبلون بالحل والتسوية السياسية .[9]

وقد كان هناك إجراءات أحادية الجانب كان ينبغي على إسرائيل القيام بها - في وجهة نظري- في أعقاب انتهاء حرب الأيام الستة واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، على الرغم من أن قرار مجلس الأمن 242 قد حذّر من مغبة اتخاذ أي اجراءات أحادية الجانب إلا إذا رافقها اعتراف بإسرائيل وتحقيق سلام معها من قِبل الدول العربية، وأنا هنا "لا أقصدُ الحديث عن شبه جزيرة سيناء لأن إسرائيل قامت بإعادتها لمصر مقابل اتفاقية سلام". لقد كان بمقدور إسرائيل - وكان ينبغي عليها - تطبيق خطة آلون أو أجزاء منها، وهي خطة تم اقتراحها من قبل الجنرال الإسرائيلي يِجآل آلون الذي شغل منصب وزير العمل حينها واحداً من كبار مستشاري رئيس الوزراء، وتنصّ الخطة على انسحاب إسرائيل من الأماكن المأهولة بالسكان في الضفة الغربية وكافة المناطق الأخرى التي تم السيطرة عليها باستثناء بعض المناطق الخالية من السكان لضمان "سيادة ووحدة أرض إسرائيل وتأمين حدودها"، تطبيقاً لنَصّ القرار 242.

وخطة آلون - خِلافاً للقرار 242 - تُفرّقُ بين احتلال *الأراضي* واحتلال *الشعب*، فقرار مجلس الأمن ركّز بالكامل على احتلال الأراضي أكثر من تركيزه على احتلال سكان تلك المناطق، مع العلم أن الضفة الغربية حينها كانت تضمّ عدداً كبيراً من المدن والقرى ومناطق أخرى واسعة ونائية. واستناداً لخطة آلون فإن المُفاوضات حول الأرض تتضمنُ إنشاء إسرائيل "خط دفاعٍ عميق بطول ستة إلى سبعة أميال بمحاذاة الضفة الغربية ونهر الأردن ليكون بمثابة منطقة حدودية آمنة لإسرائيل. كما أن خُطّتهُ كانت ستساهم في تعديل بعض النقاط الحدودية على الطريق لأورشليم القدس، مُتفقاً مع أبا إيبان - بغض النظر عن انتمائه اليساري - في عدم العودة إلى ما أطلقوا عليه اسم "خُطوط أوشفيتز" والتي كانت ستُعرِّضُ السكان الإسرائيليين لخطر داهِم.

وبالرغم من أنه لم يكن لدى إسرائيل شركاء سلام يمكن أن تتبادل معهم الأرض مقابل السلام سنة 1967م، إلا أنه – من وجهة نظري - كان من الافضل لو اتخذت إسرائيل قراراً أحادي الجانب بالانسحاب من المناطق الفلسطينية المأهولة بالسكان مثل شخيم (نابلس) ورام الله وأريحا وحبرون (الخليل) وجنين وبيت لحم وطولكرم، بالتزامن مع تولّي إدارة المناطق غير مأهولة بالسكان ذات الأهمية الأمنية، ولو اتّبعت إسرائيل هذا النهج لن يكون جيشها محتلاً للشعب الفلسطيني، لكن سيظل العرب بالرغم من ذلك يواصلون الشكوى والتذمر بأن أرضهم محتلة، إلا أن قرار 242 قد نص بصريح العبارة على ضرورة تقسيم الأراضي وتأمين الحدود من التهديدات الإرهابية أو الهجمات الحربية. بل وكانوا سيواصلون الشكوى حتى لو أعطتهم إسرائيل كل شبر احتلته بعد حرب 1967م، لأن إسرائيل من وجهة نظرهم لا تحتل تلك الأراضي فحسب، بل "تحتلّ" أيضاً مدينة تل أبيب اليهودية وجميع المدن الأخرى التي يعتقدون أنها كانت في الماضي عربية فلسطينية والتي كانت في السابق جُزءاً من إقليم جنوب سوريا أثناء حكم الانتداب البريطاني.

وبدلاً من الانسحاب أحادي الجانب من المناطق المأهولة بالسكان، قامت إسرائيل بإحكام سيطرتها على الضفة الغربية، لاستخدامها كأداة ضغط في مفاوضاتها مع الأردن، لكن الأردن لم ترغب بالتفاوض على أساس استعادتها للضفة الغربية، فربما لم تكن الأردن تطمح في السيطرة على منطقة بها كثافة سكانية يتخطى تعدادها ستمائة ألف فلسطيني، الأمر الذي من شأنه أن يزعزع استقرار المملكة الهاشمية والتي لم تكن في وضع مُستقرّ أصلاً نتيجة وجود أغلبية سكانية فلسطينية فوق أرضها (بدون الضفة الغربية). وبغض النظر عن الأسباب، إلا أن إسرائيل لا زالت تُحكم سيطرتها على مناطق ذات كثافة سكانية فلسطينية لقرابة ثمانية وعشرين سنة بدءاً من حُزيران/ يونيو 1967م حتى تاريخ كانون الأول/ديسمبر 1995 م وهذا عندما انسحبت إسرائيل من تلك المدن وجعلتها خاضعة لحُكم السلطة الفلسطينية تنفيذاً لاتفاقية أوسلو الثانية.

إن ثمانية وعشرين سنة من الاحتلال للمناطق ذات الكثافة السكانية الفلسطينية قد صعّبت من عملية المضي قدماً في محادثات السلام، لكن هذا لا يعني أنه إن لم تحتل إسرائيل تلك المناطق سيؤدي هذا إلى تحقيق السلام، فَبَعد إعطائهم تلك المدن من عام 1995م حتى عام 2001 م لم يؤدي هذا إلى إحراز أي تقدم نحو السلام، كما لم يكن هناك سلام في الفترة ما بين 1948م حتى 1967م، هذه الفترة

لم تشهد أي احتلال إسرائيلي لتلك المنطقة. وقد ساهم الاحتلال بالتأكيد في زيادة الأعمال الإرهابية المُميتة من قبل الفلسطينيين، لكن الإرهاب كان موجوداً على أرض الواقع منذ عشرينيات القرن العشرين، كما أن منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي للفلسطينيين قد استخدمت الإرهاب كنهجٍ واستراتيجية لتحرير فلسطين، مع العلم أن تلك المنظمة قد تأسَّست قبل وجود الاحتلال نفسه.

قائمة الملاحظات والحواشي:

1. In a letter defending the anti-Israel documentary of British journalist John Pilger, “Letter: Faultless Film,” The Independent (Britain), September 23, 2002.
2. “War on Terrorism or Illegal Occupation?” War Times Newspaper, www.war-times.org/pdf/palestine020405.pdf (last visited April 8, 2003).
3. U.N. Security Council, Resolution 242, November 22, 1967. القرار رقم 242 والصادر عن مجلس الأمن بتاريخ
4. Morris, p. 330. موريس، صفحة
5. Ibid. نفس المصدر
6. Ibid. نفس المصدر
7. Ibid. نفس المصدر
8. Abba Eban, Abba Eban (New York: Random House, 1977), p. 446.
9. Lecture, Harvard University, November 25, 2002 محاضرة في جامعة هارفرد بتاريخ

الفصل الخامس عشر:
هل تتحملُ إسرائيل مسؤوليّة حرب يوم الغُفران (حرب 1973م)؟

التهمة:

إسرائيل هي التي تتحمل مسؤولية حرب يوم الغفران.

من قام بتوجيه التهمة:

صرّح السكرتير العام للاتحاد السوفيتي ليونيد ي. بريزنيف في التاسع من تشرين الأول/أكتوبر 1973م بأن "مسؤولية التصعيد العسكري في الشرق الأوسط تتحملها بالكامل القيادة الإسرائيلية... خاصة وأن إسرائيل لم تتوقف عن أعمالها العدائية ضد الدول العربية منذ عام 1967 م".[1]

كما صرّح أسامة الباز مستشار الأمن القومي المصري السابق بأن "انتصارنا في الحرب قد حطّم الوهم الموجود في مخيّلة البعض عن قوة "جيراننا" العسكرية التي لا تقهر. لقد أثبتنا أننا نِدٌ لهم نظرياً وعملياً، ومن الآن وصاعداً لن يتجرأ أحد على المساس بحقوق العرب: لقد وضعت حرب أكتوبر حداً للنظرية العنصرية والتفوق العرقي للشعب اليهودي".[2]

الحقيقة:

إن الاعتداء غير المُبَرّر على إسرائيل يشكّل انتهاكاً صارخاً لمواثيق الأمم المتحدة.

الدليل:

قامت مصر وسوريا بشن هجوم مُباغتٍ ضدّ إسرائيل في شهر تشرين الأول/أكتوبر سنة 1973م أثناء عيد الغفران اليهودي، وهو أقدس أيام السنة اليهودية، والذي صادف وقوعه في شهر رمضان. ولو أن العربَ والمسلمين تعرّضوا لهجومٍ مُماثل في مثل هذا الوقت من السنة لادّعوا حينها أن هذا الهجوم يخرق بشكل صارخ المبادئ والأعراف الدينية وأن فيه *إهانة* للإسلام والمسلمين.

في الواقع، لا يختلف مُختلفان على حقيقة أن الجيش المصري والسوري هم الذين بدأوا الحرب ضد إسرائيل مُتسبّبين في وقوع عدد كبير من القتلى بين الإسرائيليين، وكان هدفهم استرجاع الأرض التي خسروها في حرب الأيام الستة، وهي الحرب التي بدأها الجانب المصري أيضاً على الرغم من أن إسرائيل كانت من بادر بإطلاقَ النار أولاً. وفي نهاية المطاف حققت مصر هدفها بعد بضعة سنوات واستعادت

شبه جزيرة سيناء بعد عقد اتفاقية سلام بارد مع إسرائيل، بينما فشلت سوريا في استعادة مرتفعات الجولان بسبب رفضها القاطع لعقد أي تسوية سلمية مع إسرائيل.

لقد تعلمت إسرائيل دروساً مهمة من حرب الغفران، وكان أهمها أنها أصبحت تُدرك جيداً مدى ضعف حدودها أمام أي هجوم مُباغتٍ على الرغم من امتداد حدودها لمسافات طويلة. ولكي تحضر مصر لحربها مع إسرائيل قامت بشراء كمية كبيرة من صواريخ سكود والتي كان بإمكانها "الوصول لكبرى التجمعات الإسرائيلية المدنية"[3]. ومرة أخرى كان هدف العرب من هذه الحرب هو قتل أكبر عدد من المدنيين الإسرائيليين، رغم أن هذا الهجوم المتعمد بحق المدنيين يعتبرُ جريمة حرب وانتهاكاً صارخاً للقوانين الدولية، حيثُ كانت تحاول مصر خلال ضرباتها الجوية الأولى قصف مدينة تل أبيب، لكن قامت المُقاتلاتِ الإسرائيلية باعتراض ذلك الهجوم .[4]

والحال نفسه بالنسبة للضربة الجوية السورية الأولى التي كانت تستهدفُ التجمعات السكنية الإسرائيلية، وقد كانت الدبابات السورية على وشك اختراق الخط الدفاعي الحدودي الضيق الذي يحمي الأماكن السكنية الشمالية، وكما قال القائد المسؤول عن تأمين الحدود الشمالية للقرى والمدن لِلجنة أجرانات التي أجرت تحقيقاً شاملاً في أسباب القصور الأمني الذي كان سيتسبب بوقوع كارثة مهولة بكل ما تحمله الكلمة من معنى خلال الأيام الأولى للحرب قائلاً: "أننا كنا على وشك رؤية محرقة جديدة لليهود".[5] لقد كان يعلم الجميع ما كان سيفعله السوريون في حال قاموا بأسر اليهود المدنيين مثلما قتلوا وشوّهوا الإسرائيليين في السابق. كما كان يوجد مخاوف كبيرة على الجبهة المصرية من حدوث إبادة جماعية، حيث أرسل وزير الدفاع موشيه ديان رسالة إلى قائد القوات الجوية مفادها بأن "الهيكل الثالث في خطر"، في إشارة إلى دولة إسرائيل، حينها اقترح موشيه ديّان تجنيد طلاب المدارس وكبار السن المعفيين من الخدمة العسكرية.[6]

لقد أدركَ الإسرائيليون أن أعداءهم العرب يمكنهم تحمل هزائم متتالية دون أن يكون لهذه الهزائم أي تأثير يُهدّد وجودهم، لكن إن خسرت إسرائيل حرباً واحدة أمام العرب فهذا يعني نهاية الدولة اليهودية والقضاء على سكانها المدنيين وترحيل الباقين كلاجئين خارج البلاد، ولعلّ هذا هو السبب الذي دفع اليهود إلى الاستماتة والاستِبسالِ في الدفاع عن أرضهم ودولتهم. وفي هذا السياق يقول بيني موريس في حديثه عن شراسة الإسرائيليين في القتال في تلك الحرب بنفس الروح التي كانوا يقاتلون بها أثناء حرب الاستقلال عام 1948 م: "كان اليهود يقاتلون دفاعاً عن أحبائهم الذين سيكون مصيرهم الذبحَ في حال خسروا هذه الحرب".[7]

ومما لا شكّ فيه أن إسرائيل قد انتَصرت في تلك الحرب، لكن خسائرها كانت جسيمة بالطبع. ورغم خسارة مصر وسوريا للحرب إلا أن المِصريّين والسوريّين لا زالوا يعتبرون أنفسهم مُنتصرين في حرب العاشر من رمضان مثلما أطلقوا عليها (تيّمناً بحرب الغفران على الجانب اليهودي). وقد قال الرئيس المصري أنور السادات في خطاب له في السادس من تشرين الأول/ أكتوبر سنة 1973 م:"لقد حقّقت

قوات الجيش المصري معجزة خارقة لكافة المعايير العسكرية، فقد كان لقوّاتنا عنصرُ المفاجأة، فباغتَت العَدوُّ وأفقدته توازنه. لقد استعادت مصر كرامتها عقب هذه الحرب".[8]

في الوقت نفسه قال حافظ الأسد في إحدى خطاباته: "لقد حَوّلَتَ سوريا العدوانَ الإسرائيلي إلى هزيمة في يوم السادس من أكتوبر من عام 1973م، وألحق الجيش السوري خسائر فادحة بالعدوّ، خسائر هزت عُمق الكيان الصهيوني"، موضّحاً كيف أن الحرب الشرسة التي شنتها الجيوش العربية قد أعادت لهم ثقتهم بأنفسهم.[9]

وحتى يومنا هذا يحتفلُ السوريون والمصريون بذلك الانتصار الوهمي على الرغم من أن الأمر الوحيد الذي أنقذ جيوشهم من الهزيمة الساحقة على يد الجيش الإسرائيلي هو قرار وقف إطلاق النار الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي على إسرائيل. وهُنا يَصَفُ المؤرّخُ بيني موريس دوافِعَ السّادات وحافظ الأسد لشنّ الحرب على إسرائيل قائلاً:

> "لقد كان السادات وحافظ الأسد سيُحقّقان مكاسب عديدة من الانتصار في تلك الحرب، وعلى رأسها استعادة الكرامة العربية. فبعد الحرب أصبح المؤرِّخُون العَرَبُ يتحدَّثون عن ميلاد المصري الجديد، لأن مجرّد الذهاب إلى حرب ضد جيش الدفاع الإسرائيلي يعد عملاً شجاعاً في حدّ ذاته. كما أن مسح عار نكسة 1967م ونكبة 1948م الذي لحق بالعرب سيجعلُ شعبيّة تلك الأنظمةُ العربية كبيرة جداً، وسيمنح أنظمتهم شرعيّة وفترة حكم أطول، عدا عن الهدايا والعطايا التي ستهلّ عليهم من دول النفط العَرَبيّة".[10]

وقد تَعَلّمَت إسرائيل درساً آخر من خلال الفجوة بين الجانبين في تعريف كلمة الانتصار: فأي زعيم عربي سينظر لأي ضرر يُلحقه بإسرائيل على أنه انتصار مُؤزّرٌ حتى لو خسر المعركة، وهذه حقيقة مؤسفة لعدة أسباب، أولها أن نسبة المخاطرة للدول التي تخسرُ الحرب مع إسرائيل تعتبرُ أقل بكثير من نسبة المخاطرة التي تتمتع بها إسرائيل، ففي حال خسروا الأراضي فإنه بإمكانهم استرجاعها بسهولة عن طريق إقامة السلام مع إسرائيل، باعتبار أن حياة جنودها ومواطنيها المدنيين ليست على المحك. أما السبب الثاني فهو أن أي قائد عربي ينوي لمجرّد النية أن يهزم إسرائيل فإن شعبه وأمته ستحتفي به وتكرمه كونهُ يحاول هزيمة إسرائيل، بل وقد يتم الإطاحة به إذا لم يحاول ذلك.

بالتالي، وللحفاظ على السلام في هذه المنطقة، فإنه من الضروري أن تمتلك إسرائيل سلاحاً نوعياً يتفوق على نوعية السلاح الذي تمتلكه جميع الدول العربية المحيطة بها وذلك لسبب بسيط وهو لردعهم وضمان أمنها من عدوانهم. ولو خسرت إسرائيل ذلك التفوّق العسكري فإنها ستكون عُرضة للاعتداءات العربية مرة أخرى، لذلك كان السيد نيلسون مانديلا مخطئاً كُلّ الخطأ في مقارنته بين تملك إسرائيل لبرنامج دفاعي نووي وبين محاولات العراق في تطوير أسلحة دمار شامل بغرض استخدامها للحروب والعدوان، لا للدِّفاع عن النَّفس، وهذا ما قاله السيد مانديلا: "ما نعرفه أن إسرائيل تملك أسلحة دمار شامل، ولا أحد يتحدث عن ذلك، لماذا ينبغي أن يكون هناك معيارٌ مُحدد عند الحديث عن دولة معينة لأنها دولة سوداء، ومعيار آخر مُختلفٌ تماماً عند الحديث عن دولة أخرى مثل إسرائيل فقط لأنها بيضاء![11]

ويجبُ ملاحظة أن إسرائيل تمتلكُ أسلحة نووية منذ ستينات القرن الماضي، ولم تستخدمها أبداً حتى أثناء حرب يوم الغفران. ولطالما وُصِفَت قدرات إسرائيل النووية بأنها ليست ناجعة لأنها لا تستخدمُ إلا "في وقتٍ مُبكّر للغاية أو في وقت مُتأخّر للغاية"، ومعنى هذا الوصف هو أنه لو استخدمت إسرائيل قوّتها النووية لمنع كارثة من الحدوث فسوف تتلقى سيلاً من الاتهامات وسيتم انتقادها عالمياً، ولو لم تستخدم السلاح النووي وانتظرت حدوث الكارثة لكانَ هذا الاستخدام متأخراً بعد فوات الأوان. بالتالي فإن ترسانة إسرائيل العسكرية هي الخيار الأنجع لردع ومنع أي نظام استبدادي من محاولة الاعتداء والهجوم عليها، مثلما ذُكِر في معركة أرمجدون (معركة مذكورة في الكتاب المقدس تحدُث في نهاية الزمان، نسبةً لبلدةٍ صغيرة في إسرائيل تدعى مجيدو). كما أن الخطر الحقيقي الذي تواجهه إسرائيل هو وجود قيادات إسلاميّة مُتطرّفة لا تكترثُ بالحياة بقدر ما تكترثُ بالموت، ولن ترتدعَ تلك القيادات المتطرّفة حتى ولو كانت بنفس القوة النووية التي تتمتع بها إسرائيل.

وقد حَقَّق السادات أهدافه بمهاجمةِ إسرائيل في حرب يوم الغفران سنة 1973م، فهدفه الأول تمثّل في استعادة الكرامة المصرية، أما هدفهُ الثاني فكان استعادة شبه جزيرة سيناء بعد عدة سنوات. ومنذ أن أعلن السادات بكل شجاعة عن رغبته في تحقيق السلام مع إسرائيل بهدف استعادة سيناء، قامت الحكومة اليمينية - رغم كونها حكومة مُتشدِّدة برئاسة حزب الليكود وبقيادة زعيمها المُتشدّد مناحيم بيجن- بإزالة البيوت الإسرائيلية من سيناء وإعطائها للمَصريين، بما في ذلك حقول النفط وغيرها من المُنشئات الأخرى. إن توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل- حتى وإن كان هذا السلام بارداً ويتضمن التخلي عن هدف استراتيجي واقتصادي ثمين مثل شبه جزيرة سيناء - ربما يكون السبب الحقيقي وراء اغتيال السادات، كما كان السبب وراء اغتيال الملك عبد الله الأول (ملك الأردن) هو مجرّد تفكيره في توقيع اتفاقية سلام وصلح مع إسرائيل والتي وقعت قبل عملية اغتيال السادات بربع قرن تقريباً سنة 1951م، لكن رغبة الملك عبد الله الأول في تحقيق السلام قد مهَّدت الطريق أمام الملك حسين - حفيد الملك عبد الله الأول - لتوقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل.

ومنذ تخلّي المملكة الأردنية الهاشمية عن الضفة الغربية لصالح السلطة الفلسطينية، لم يعد أمام إسرائيل أي أراضٍ يمكن التفاوض عليها من أجل تحقيق السلام (باستثناء شريط حدودي أعادته إسرائيل للأردن والذي بلغت مساحته ثلاثمائة كيلومتر مربع في منطقة وادي عربة). ولو كانت الأردن ترغب في عودة الحدود إلى ما كانت عليه قبل حرب 1967م فلربما رحّبت بتلك الخطوة وقامت بإعادة عدة مناطق لتكون خاضعة للحكم الأردني، ولكن آخر ما أراده الملك حسين في عام 1994م هو أن يتحمّل مسؤولية ملايين الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية، خاصة بعد إحباط الحرب الأهلية الفلسطينية التي قادتها منظمة التحرير الفلسطينية لمحاولة الانقلاب على الملك حسين سنة 1970م.

وقد حاولَت إسرائيل مُجدّداً عقد محادثات سلام مع سوريا في سبيل إرجاع أراضيها التي أخذتها منذ حرب الأيام الستة، وفي هذا السياق يوضح المؤرّخ بيني موريس قائلاً: "شهد شهر آب/أغسطس من سنة 1993 م تطوراً مُذهلاً تمثّل في قيام رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق يتسحاق رابين بمنح وزير خارجيته كريستوفر موافقته المبدئية على الانسحاب الإسرائيلي من هضبة الجولان بالكامل مقابل موافقة سوريا على تطبيع العلاقات معها، بحيث يتضمن هذا الانسحاب تنسيقاً أمنياً مشتركاً، لكن "لم يستجب السوريون لهذا العرضِ الإسرائيلي السخيّ." [12]

قائمة الملاحظات والحواشي:

1. Laqueur and Rubin, p. 143. ليكور أند روبن، صفحة
2. “The Spirit of October,” Al-Ahram Weekly (Egypt), October 8–14, 1998.
3. Morris, p. 390. موريس، صفحة
4. Ibid., p. 413. نفس المصدر، صفحة
5. Quoted in Morris, p. 406.مقتبس من موريس، صفحة
6. Morris, p. 419. موريس، صفحة
7. Ibid., p. 223. نفس المصدر، صفحة
8. Quoted in Laqueur and Rubin, p. 148. مقتبس من ليكير وروبين، صفحة
9. Ibid., p. 143. نفس المصدر، صفحة
10. Morris, p. 387. موريس، صفحة
11. Tom Masland, “Nelson Mandela: The U.S.A. Is a Threat to World Peace,” Newsweek, September 10, 2002.
12. Morris, p. 632.موريس، صفحة

الفصل السادس عشر:
هل قامَت إِسرائيل بجهودٍ حقيقيّة لتَحقيق السلام؟

التهمة:

لم تقم إسرائيل بأي جهد حقيقي لتحقيق السلام مع الفلسطينيين خلال السنوات الأخيرة.

من قام بتوجيه التهمة:

يقول إدوارد سعيد: "لقد أصبح من الواضح أن المواطن في الدول الغربية لا يتلقى المعلومات عن هذا الصراع بصورة موضوعية وشفّافة، كما أن وسائل الإعلام الإسرائيلية تقول ما يحلو لها وتنشر مختلف أنواع الأكاذيب، ففي الأسبوع الأخير جرى لقاء في الولايات المتحدة الأمريكية بين نبيل شعث أحد مسؤولي السلطة الفلسطينية، وأحد المتحدثين باسم الكنيست الإسرائيلي يدعى أفراهام بورڤ، وهذا اللقاء يثبت تلك الحقيقة المؤسفة... حيث جلس أفراهام في تلك المناقشة بكل وقاحة وأخذ يروي الأكذوبة تلو الأخرى، مُدعياً أنه شخص ديمقراطي ومحب للسلام لكنه لا يرى معسكر سلام على الجانب الفلسطيني، وبأن إسرائيل تلتزم بالهدوء وضبط النفس، بينما "الإرهابيون الفلسطينيون" (المدعومون من قبل السلطة الفلسطينية) كانوا على وشك قتل ابنته، هذا عدا عن عمليات القتل الفظيعة التي ارتكبوها. وبرغم عمليات القتل المروعة تلك مازالت تسعى إسرائيل نحو السلام... وهكذا تم إثبات تلك الفكرة باتباع النهج الإعلامي القديم القائم على تكرار الكذبة حتى يتم تصديقها، تلك الكذبة التي تقول بأن إسرائيل ضحية الفلسطينيين وأنها ترغب فعلاً في تحقيق السلام، وأنها تنتظر سعي الفلسطينيين إلى الوصول إلى نفس المرحلة من السخاء والعطاء وضبط النفس الإسرائيلي لكي تُصافح اليد الإسرائيلية الممدودة إليهم بالسلام. [1]

ويقول نعوم تشومسكي: "كلما رفضت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل أي تسوية سياسية لهذا الصراع، كلما ازداد هذا الوضع سوءاً". [2]

الحقيقة:

لقد منحَت إسرائيل على الفلسطينيين كافة الفرص المتاحة والمعقولة لصنع السلام، لكن دوماً كان يصر الفلسطينيون على رفض تلك العروض مثلما حدث مؤخراً في مفاوضات طابا كامب ديفيد 2000م-2001م.

الدليل:

لقد واصلت إسرائيل بصعوبة محاولاتها للتقدم في محادثات السلام مع الفلسطينيين بدءاً من نهاية تسعينيات القرن الماضي، وقد كان قبلها قادة حركة فتح يطالبون بحل الدولتين، لكنهم تعرضوا للاغتيال على يد الفلسطينيين، هذا الاغتيال السياسي الذي وصفه الكاتب جورج برنارد شو بأنه " قِمّة الإقصاء". ومنذ تأسيسها عام 1964م وحتى قبل هذا التاريخ كانت منظمة التحرير الفلسطينية ترفض حلّ الدولتين، متبعة نهج العمليات الإرهابية لتدمير دولة إسرائيل وتهجير سكانها اليهود.

وقد نجح نهجهم هذا في لفت أنظار العالم إلى مآسي الفلسطينيين وقضيتهم ومعاناتهم، لكنهم ما زالوا يصرّون في خضم تلك المعاناة على تدمير دولة إسرائيل وترحيل شعبها اليهودي (استناداً لما هو مذكور بمنتهى الوضوح في الميثاق الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير) بالرغم من كونها أقل مأساوية من الكثير من قضايا شعوب مظلومة أخرى في باقي أنحاء العالم مثل بلاد التبت وإقليم كردستان والباسك. وبفضل استغلال منظمة التحرير الفلسطينية لعملياتها الإرهابية على المستوى العالمي فقد أدى هذا إلى أن قفزت القضية الفلسطينية على باقي تلك القضايا وجعلتها تحتل صدارة اهتمام الرأي العام.

وبين أعوام 1968م و1990م قام الإرهابيون الفلسطينيون باستهداف قتل الآلاف من المدنيين، من ضمنهم سياح من دول مختلفة حول العالم وأناس يصلون في معابد يهودية في دول مختلفة في أوروبا، مستهدفين رياضيين أولمبيين وأطفالاً في الحضانات وسياسيين والحجاج المسيحيين، ففجروا الطائرات وزرعوا قنابل في محال التسوق، وألقوا قنابل يدوية على الأطفال، وأرسلوا طروداً مفخخة لرجال أعمال، وخطفوا سفينة سياحية وألقوا برجل مقعد إلى البحر. وبرغم كون تلك الأشياء تعد جرائم حرب وضد القانون الدولي، قام المجتمع الدولي وبالأخص الأمم المتحدة بمكافئة الإرهاب الفلسطيني على أعمالهم تلك بإعطائهم شرعية واعترافاً دولياً أكثر من مجموعات إرهابية أخرى ليس لها دولة والتي لم تستخدم مثل هذه الوسائل المروعة.

وكما ذكرت في كتابي "لماذا ينجح الإرهاب" (Why Terrorism Works)، فكلما كان الفلسطينيون أكثر وحشية ودموية وغير ملتزمين بالقوانين الدولية في هجماتهم ضد المدنيين، كلما نالوا استحسان ورضا الأمم المتحدة، مما ساهم في تميزها عن غيرها من الجماعات التي ليس لها دولة في حصولها على صفة مراقب خاص في الأمم المتحدة بالإضافة لحصولها على مزايا دبلوماسية أخرى، وهذا رغم رفضها قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة لفلسطين ورفضها الاعتراف بوجود دولة إسرائيل والتي تعتبرُ عضواً رسمياً في هيئة في الأمم المتحدة، ورفضها أيضاً قرار مجلس الأمن 242، مع مطالبهم بالسيطرة على المناطق الفلسطينية وترحيل نسبة أكبر من اليهود خارجها. فلا عجب إذاً حين تعتمد منظمة التحرير الفلسطينية على الإرهاب كوسيلة ونهج لتحقيق أهدافها، ولم يكن تبني الإرهاب فعالاً في منظمة الأمم المتحدة فقط، بل أيضاً في هيئات ودول أوروبية مثل دولة الفاتيكان، ومع مختلف القادة الأكاديميين وقادة الفكر في كافة أنحاء العالم.

لكن لم تنجح تلك السياسة مع كلّ من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، لأن الإرهاب قّوى من عزيمتنا كدولتين ديمقراطيتين في محاربة قتل المدنيين ومواجهة الإستراتيجيات الإرهابية اللاأخلاقية واللاشرعية. ورغم مكاسبهم السياسية في الأمم المتحدة وفي أماكن أخرى أيضاً إلا أنهم لم يُقيموا دولة

خاصة بهم ولا حتى أنهوا الاحتلال القائم حالياً، فما نتج عن حراكهم كان زيادة المباني التي أقامتها إسرائيل في الضفة الغربية لتبرير الإجراءات العسكرية في الضفة الغربية بأنها لحماية المستوطنات، رغم أن ذلك على أرض الواقع هو أمر من الصعب تحقيقه، لذا يرى أغلب الإسرائيليين أن إقامة المستوطنات لها تأثير سلبي على الأمن الإسرائيلي.

وقد انحدر منحنى الصراع الإسرائيلي الفلسطيني للأسوأ مع مرور الوقت، خاصة بعد اندلاع الانتفاضة الأولى أواخر ثمانينات القرن العشرين، ازدياد حالات العنف نحو الإسرائيليين وما رافق ذلك من زيادة القيود على الفلسطينيين. كما تزامنَ هذا مع ظهور الفكر الإسلامي المتشدد ، خاصة حركة حماس التي لم ترغب في التفاوض نظراً لخلفيتها المتشددة (لكنها كانت أقل فساداً من منظمة التحرير الفلسطينية) وقوة نفوذها بين الفلسطينيين المسلمين، وقد تبنت حماس في ميثاقها الرسمي في أغسطس من العام 1988م والتي كانت أكثر تطرفاً ومعادةً للسامية من فكر منظمة التحرير الفلسطينية، دعوة إلى "إعادة تأسيس الدولة الإسلامية و"إقامة الخلافة فوق كل شبر في فلسطين"، مع نشر "راية الإسلام والجهاد في كل أراضي فلسطين"، والتي يُنظر لها على أنها "وقف إسلامي خالص". كما أعلنت أن أية تسوية يتم التوصل إليها حتى مع وجود موافقة من القادة العرب أو الفلسطينيين عليها ستكونُ مخالفة للشريعة الإسلامية، فكل "الحلول السلمية" تُخالف قيم وثوابت المقاومة الإسلامية، و"التفريط بأي شبرٍ من أراضي فلسطين يعني التفريط بجزء من الدين"، مُدعية بأن كلاً من المسيحيين واليهود (الذين يوصَفون عادة بالكفار) لا يمكن الوثوق بهم، كما لا يوجد حلّ للقضية الفلسطينية سوى "الجهاد المسلح".

وقد أصبح ميثاق حماس مع مرور الوقت معادياً للسامية إلى أبعد حد، خاصة بعد الحديث عن "نازية اليهود"، وأن "قيام دولة إسرائيل وسكانها اليهود يعدُّ "تدنيساً لأرض الإسلام والمسلمين". كما ادَّعوا زوراً أنه "بعد قيام إسرائيل واحتلال القدس سنة 1967م هتف جنودها بسعادة قائلين "محمد مات وخلّف بنات"، كتلميح بأن اليهود سيغتصبون بنات ونساء المسلمين، كما أشاروا إلى الكتاب المزوّر والمعادي للسامية الذي صدر في حقبة روسيا القيصرية *"بروتوكولات حكماء صهيون"* ، وأن سلوك اليهود الحالي في فلسطين يعد تأكيداً على صحة ما ورد به. كما تتهم حركة حماس اليهود بأنهم السبب وراء الثورتين الفرنسية والروسية والحربين العالميتين الأولى والثانية وتأسيس منظمة الأمم المتحدة، وذلك حتى "يتحكّموا ويسيطروا على العالم من خلالها".[3]

ويصف ميثاق حركة حماس مجيء اليهود اللاجئين لفلسطين الانتدابية على أنه "غزو بربري نازي حقير"، ويدّعون بمنتهى الجنون بأن "الغزوة الصليبية غزوة شرسة، لا تتورع عن سلوك كل الطرق، مستخدمة جميع الوسائل الخسيسة والخبيثة لتحقيق أغراضها، وتعتمد اعتماداً كبيراً في تغلغلها وعمليات تجسسها على المنظمات السرية التي انبثقت عنها كالماسونية، ونوادي الروتاري والليونز، وغيرها من مجموعات التجسس، وكل تلك المنظمات السرية منها والعلنية تعمل لصالح الصهيونية وبتوجيه منها، وتهدف إلى تقويض المجتمعات وتدمير القيم وتخريب الذمم، وتدهور الأخلاق، والقضاء على الإسلام، وهي التي تقفُ خلف تجارة المخدرات والمسكرات على اختلاف أنواعها ليسهل عليها السيطرة والتوسع"، كما يصف هذا الميثاق الديانة اليهودية "بالإيمان الباطل والمُحرَّف" وتوقعوا الانتصار في المستقبل على" النازيين الصهاينة".[4]

كما أدان ميثاق حركة حماس دولة مصر لسعيها نحو عقد اتفاق سلام مع إسرائيل، مع إدانة السلطة الفلسطينية لتبنيها الفكر العلماني وسعيها لنشر الحلول العلمانية الأخرى، حيث ينبغي - من وجهة نظرهم - أن تُقام دولة عربية خالصة بدون تواجد يهودي مع السماح للمسيحيين بالعيش فيها كتابعين لهم، وهذا فقط ما يعد مقبولاً بالنسبة لحركة حماس. وبعد ذلك بعدة أشهر، تم توزيع منشور أصدرته من جماعة الإخوان المسلمين يصف فيه اليهود بأنهم أخبث وأقذر الشعوب، كما وصفوهم في بياناتهم وخطاباتهم "بأحفاد القردة وقتلة الأنبياء".[5] وقد انتشر هذا الخطاب العنصري كمنهج دراسي يدرس للتلاميذ في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد ورد في أحد الاختبارات لطلاب المرحلة الثانوية السؤال الاتي: "ما هي الأسباب التي دفعت الأوروبيين لاضطهاد اليهود في أوروبا؟"، وقد جاءت الإجابة النموذجية وفقاً للكتاب المدرسي أن السبب "هو عجرفة اليهود، وأن كتابهم المقدس التوراة يحث على التعصب الديني تجاه باقي الشعوب"، بالإضافة إلى أنهم يؤمنون بمعتقدات "تخالف الديانة المسيحية"، وأنهم "السبب في قيام العديد من المذابح، وأيضاً هم المتحكمون في الاقتصاد العالمي، وأنهم يؤمنون بتفوّقهم العرقي على غيرهم، خاصة وأنهم أصحاب رؤوس الأموال، كما اضطهدتهم أوروبا لأنّهُم قاموا بصلب المسيح". كما حثّوا الطلاب على عدم التعاطف مع اليهود لأنهم "يستعطفون غيرهم ليستغلوا ذلك في سبيل تحقيق أهدافهم الماديّة الخبيثة ونشر الفكر الصهيوني في العالم".[6]

بالتالي ليس من الغريب أن تتخذ الانتفاضة منحىً معادياً للسامية لتبرير العنف ضد اليهود، وهذا ما تم إثباته خلال خطب الجمعة حينها والتي كانت تبث على قناة تلفزيون فلسطين الرسمية.[7] كما تعرّض الكثير من الفلسطينيين للعنف من قبل حماس بعد أن تم اتهامهم بأنه يعملون على تحقيق التقارب بين الفلسطينيين وإسرائيل، وهنا يقول بيني موريس بأنه "مع نهاية سنة 1989م تعرّض قرابة تسعين فلسطينياً للقتل بتهمة التخابر مع إسرائيل أو بتهمة تسريب الأراضي لليهود، وتعرّض عدد كبير منهم لأشدّ أنواع التعذيب قبل أن تتبرأ منهم عائلاتهم.[8] ومع نهاية الانتفاضة الأولى سنة 1993 م قُتِلَ أربعمائة فلسطيني على يد الفلسطينيين[9]، وهذا العددُ يقارب عدد الضحايا الفلسطينيين الذين قُتِلوا على يد جيش الدفاع الإسرائيلي. وبشكل ينم عن وقاحة ليس لها حدود، قام المتحدثون باسم السلطات الفلسطينية بوصف هؤلاء *القتلى* بأنهم "ضحايا الانتفاضة" عندما كانوا يُحصون عدد الضحايا الفلسطينيين في وسائل الإعلام.[10]

ومع بداية الانتفاضة الثانية خسرت السلطة الفلسطينية الكثير من شعبيتها بين الجمهور الفلسطيني وذلك لصالح الجماعات المتطرفة نتيجة مساعيها للتقارب مع إسرائيل، وقد ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المسار بشكل دبلوماسي لسنوات طويلة مثلما فعل التيار الإسرائيلي اليساري. وعندما بدأت مفاوضات أوسلو بداية تسعينيات القرن العشرين كانت إسرائيل على استعداد لتقبل السلطة الفلسطينية كطرف مساوٍ لها في حالة اعترافها بوجود دولة إسرائيل. ولم يحدث أبداً من قبل بأن يرغب الطرف المنتصر في حروب خاضها بهدف الدفاع عن نفسه بالتفاوض مع الطرف الخاسر الذي بدأ تلك الحروب وأن يعامله بشكل مساوٍ له، ويعد هذا شيئاً مثيراً للدهشة، أن يتم اعتبار الطرف الخاسر الذي بدأ تلك الحروب العدائية طرفاً مساوياً في المفاوضات، فكأنما بهذا الفعل يشجعونهم على الحروب ويعطونهم دافعاً من أجل الذهاب إلى طاولة المفاوضات، إذ يجب أن تكون هناك عواقب لشن

الحروب وخسارتها فيما بعد، وتلك العواقب ستضم الحدّ من الحقوق التي سينالونها بعد خوضهم تلك الحروب أثناء عقد مفاوضات السلام.

وإذا كان متاحاً للجميع شنّ الحروب ومن ثم عقد اتفاقيات سلام بعد الخسارة، بحيث تتم معاملتهم بنفس الطريقة التي يعامل بها أعداؤهم المنتصرون على طاولة المفاوضات، فلا يوجد حينئذ رادع يمنعهم من شن الحروب، فلماذا لا يبدأ الجميع في شن الحروب طالما أنك حين تفشل سيكون بإمكانك الذهاب إلى طاولة المفاوضات مع الإصرار على المعاملة بشكل متساوٍ وكأن شيئاً لم يكن. ولنتخيل رد فعل دول العالم لو قامت بذلك كلٌّ من اليابان وألمانيا بعد خسارتهما في الحرب العالمية الثانية بشن هجمات إرهابية على القوات المنتصرة عليهما والمطالبة بعد ذلك بمعاملتهم كأطراف مساوية لهم أثناء عقد مفاوضات بعد الحرب.

بالتالي فإن معاملة الفلسطينيين بنفس الطريقة يتضمن رسالة خاطئة عن عواقب شن الحروب العدوانية، فالفلسطينيون يجب معاملتهم كطرف عدائي بدأ بالحرب وخسرها، ويجب معاملتهم بشكل عادل لا بشكل متكافئ على طاولة المفاوضات، والخلافات حول الوضع الأمني يجب أن تحل بشكل يصب لصالح الذين كانوا يدافعون عن أنفسهم، وضد مصلحة أولئك الذين بدأوا بالعدوان أولاً. والخلافات حول إدارة الأماكن المقدسة يجب أن تحل مع الأخذ بالاعتبار أولئك الذين سيطروا على تلك الأماكن، كما فعل العرب في عام 1948م حين منعوا دخول الأطراف الأخرى، كما ينبغي عليهم أن يحلوا أزمة اللاجئين التي نتجت عن عدوانهم وبغض النظر عن الحلول المتوقعة لإقرار السلام، فإن التنازلات لا يجب أن تكون عادلة بقدر ما يجب أن تكون واضحة ومحددة، وأحد تلك المبادئ التي يجب أن تكون واحدة هو أنه لا يمكن لأي طرف شن الحروب وتوقع الاستفادة منها بعد أن يخسرها، والسبب في منح الفلسطينيين حقوق متساوية في تلك المفاوضات هي الرغبة اليائسة لغالبية الإسرائيليين في تحقيق السلام أكثر من غالبية الفلسطينيين أنفسهم، وهذا ما أظهرته استطلاعات الرأي العام، حيث أظهرت أن الغالبية الساحقة من الإسرائيليين ترغب في تحقيق السلام، وأظهرت استعدادهم للتضحية والتنازل بالكثير في مقابل تحقيقه[11] ، بينما أظهرت تلك الاستطلاعات أن نسبة 87% من الفلسطينيين يرغبون في استكمال الأعمال الإرهابية حتى يتم تحرير كافة الأراضي الفلسطينية .[12]

بالتالي وتبعاً لنتيجة تلك الاستطلاعات فإننا نرى كيف كانت إسرائيل مستعدة دوماً لتقديم الكثير في سبيل تحقيق سلام دائم وشامل، وهذا الموقف يستحق التقدير. لكن في الوقت نفسه هناك أشياء أخرى على المحك يجب أخذها بالاعتبار خلال الحديث عن السلام في الشرق الأوسط، فلا يجب تشجيع الآخرين على انتهاج العنف في سبيل الجلوس على طاولة المفاوضات بشكل مساوٍ للطرف الآخر، ولو نجح الفلسطينيون في تلقي ما أرادوه باتباع هذا النهج فلن تكون إلا مسألة وقت قبل أن تقوم كافة الجماعات والشعوب التي ترى نفسها مظلومة بشن الحروب والعمليات الإرهابية كأول خيار لتحقيق أهدافهم. وسيكون العالم مكاناً مليئاً بالعنف إذا طبقوا النموذج الفلسطيني - الإسرائيلي كنموذج يحتذى به، حيث حذر الكاتب الأمريكي توماس فريدمان من صحيفة *نيويورك تايمز* أن مكافأة الإرهاب في الشرق الأوسط تَعني أن "الإرهاب في المرة القادمة سيقتربُ أكثر وأكثر من بيوتنا".[13]

ونجد أنه في نهاية المفاوضات دائما ما يوجد فترة تتوقّف فيها ثم تتواصل مجدداً، وهكذا دواليك تبدأ بالكثير من الآمال والتطلعات وفي النهاية تنتهي بخيبة أمل كبيرة في سبيل حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وربما أيضاً لحل الصراع العربي الإسرائيلي. وفي نهاية المطاف أدت اتفاقية أوسلو للسلام إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للمدن والقرى الفلسطينية (باستثناء بعض المناطق)، وفي 1995/9/25 م وقّعت إسرائيل مع السلطة الفلسطينية اتفاقا يتم بموجبه انسحاب القوات الإسرائيلية من الضفة الغربية وقطاع غزة [14]، حيث بدأت أجهزة الأمن الفلسطينية المكونة من ثلاثين ألف رجل أمنٍ بممارسة مهامها في المناطق الفلسطينية المأهولة بالسكان، رغم مواصلة إسرائيل حكم مناطق أساسية في الضفة الغربية ذات تعداد سكاني قليل أو تكاد تكون خالية من السكان. بذلك انتهى الاحتلال للمناطق الفلسطينية المأهولة بالسكان عام 1995 م والذي استمر لمدة تقارب الثلاثة عقود، ولم ترجع إسرائيل لاحتلال تلك المناطق السكانية حتى سنة 2001م، بعد مرور عام تقريباً من بدء العمليات الانتحارية الفلسطينية، وحتى تلك المناطق كانت محتلة لفترة مؤقتة ولمناطق تستخدم في الأساس كقواعد للإرهاب، وتوجد مدينة أريحا على سبيل المثال لم يتم احتلالها مجدداً لأنها لم تكن مقراً لتجمعات إرهابية.

وخلال فترة قاربت ست سنوات قامت خلالها السلطة الفلسطينية بالسيطرة على تلك المناطق، حدث تطور في محاولة حل لبعض القضايا الجدلية، فقد بدأت منظمة التحرير الفلسطينية - على خلاف المنظمات المتطرفة الأخرى مثل حماس - بتقبل فكرة حل الدولتين كحل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ومع بداية صيف عام 2000 م بدأت تلوح في الأفق إمكانية لتحقيق السلام، خاصة مع انخفاض وتيرة الأعمال الإرهابية في السنوات الأخيرة حينها وصعود حكومة إسرائيلية برئاسة رئيس الوزراء اليساري إيهود باراك والتي كان هدفها تحقيق السلام. ومع تبقي عام واحد على فترة تولي بيل كلينتون منصب الرئاسة الأمريكية، فقد أصرّ على ترك بصمته كصانع للسلام في الشرق الأوسط، لذا اتفقت كلٌّ من إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على الاجتماع في الحادي عشر من شهر يوليو/تموز 2000 م تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية.

واستمرت تلك الاجتماعات حتى يناير\كانون الثاني من سنة 2001 م، وقد أذهل إيهود باراك العالم باستعداده لمنح الفلسطينيين كافة المناطق التي طلبوها تقريباً، وفي نهاية المفاوضات وافق السيد باراك على اقتراح السيد كلينتون وزاد عليها نسبة أخرى من الأراضي، ليعطي بهذا للفلسطينيين ما بين 94% و96% من مساحة الضفة الغربية وكافة مساحة قطاع غزة[15]، مقابل 4% - 6 % ستبقيها إسرائيل تحت سيطرتها من أجل الدواعي الأمنية، وتعطي في المقابل 1% إلى 3 % من مساحة إسرائيل للدولة الفلسطينية القادمة، وهذا سيساهم في تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 242، والذي نصّ على إرجاع "مناطق"، وليس كافة المناطق، التي احتلتها إسرائيل في حربها الدفاعية من الأردن، بالتالي لن يبقى إلا القلة من الفلسطينيين بذلك - إن ظلّوا أصلاً- تحت الاحتلال الإسرائيلي. بالإضافة إلى ذلك فقد قدّم إيهود باراك للفلسطينيين عرضاً يتضمن إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس العربية الشرقية، بحيث تضم التجمع العربي من البلدة القديمة، بالإضافة إلى كافة مساحة جبل الهيكل رغم أهميته الدينية الكبرى بالنسبة لليهود، فيما ستأخذ إسرائيل الحائط الغربي فقط والذي ليس له أي أهمية دينية بالنسبة للمسلمين.

ووفقاً للعرض الذي قدمه باراك فيما يخص قضية اللاجئين، ستعترف إسرائيل "بالأضرار المعنويّة والماديّة التي سببتها للفلسطينيين بعد حرب 1948م، وضرورة مساعدة المجتمع الدولي لحل قضيتهم"[16]، وستستقبل إسرائيل بعض اللاجئين بدافع إنساني، رغبة في لم شمل الأسر الفلسطينية، ولكن ستظل النسبة الأكبر من اللاجئين في الدولة الفلسطينية، والذين سيحصلون على مبلغ ثلاثين مليار دولار كتعويض للاجئين لن يتم توطينهم في إسرائيل، مع العلم بأنه لم يتم تعويض اللاجئين اليهود الذين غادروا الدول العربية بعد انتهاء حرب 1948م و1967 م. وبالنسبة للسكان اليهود في تلك الأماكن فقد وضّح باراك بأنه "سيزيل غالبية المستوطنات والتجمعات الاستيطانية الرئيسية من الجزء الصغير الذي سيتم ضمّه من الضفة الغربية". [17]

وقد رفض ياسر عرفات عرضَ إيهود باراك جُملة وتفصيلاً، مؤكداً على أنه لن يتخلى عن حق أكثر من أربعة ملايين فلسطيني في العودة إلى إسرائيل على حساب إقامة دولة فلسطينية والحصول على التعويض. في الواقع، فإن أمراً كهذا من شأنه أن يحوّل إسرائيل إلى دولة فلسطينية جديدة بالإضافة للأردن والضفة الغربية وقطاع غزة، خاصة وأن قضية اللاجئين الفلسطينيين كانت ولا زالت حيلة هدفها تحويل إسرائيل لدولة فلسطينية، وقد أظهر رفض ياسر عرفات لعرض إيهود باراك هذا الموضوع بكل وضوح.

ويعد هذا أمراً عادياً وطبيعياً بالنسبة لمعظم الفلسطينيين، فهم يفضّلون العيش في دولة فلسطينية تحت حكم السلطة الفلسطينية عوضاً عن دولة إسرائيلية وحكومة إسرائيلية، وهذا ما طالب به الفلسطينيون على مدار السنين، لكن إذا كان هدفهم هو إغراق إسرائيل بالسكان العرب بهدف جعلها دولة فلسطينية أخرى، فالعديد من اللاجئين حينها سيقررون إكمال مهمّتهم بالاتجاه نحو إسرائيل، في حال تم منحهم هذا الخيار. هذا وقد علَّقت صحيفة *هآرتس* الإسرائيلية التي توصف بأنها من الصحف "المُسالمة" عبر مقالة افتتاحية لها بعد أن طرح باراك عرضه بالآتي:

> "لن يجد الفلسطينيون وقتاً أنسب من الآن للحصول على أفضل اتفاق ممكن للسلام، ولكنهم يريدون أكثر من ذلك.. والأهم من كل هذا فهم يريدون حق العودة وأن يتم الاعتراف به وتحقيقه. إن قضية اللاجئين الفلسطينيين لم تسببها إسرائيل، بل سبَّبتها الدول العربية التي حاولت عدة مرات استخدام قوتها الغاشمة لكي تمسحنا من الوجود. وتحقيق الطلب المتعلق بحق العودة يعني القضاء على دولة إسرائيل كدولة يهودية، لهذا لن توافق إسرائيل أبداً على مثل هذا المطلب، ولو كان الفلسطينيون يستخدمون موضوع حق العودة كورقة ضغط سياسي لتحقيق مكاسب أفضل فالآن هو الوقت مناسب للتوقف عن اللعب بتلك الورقة، هذا إن كانوا أذكياء بما فيه الكفاية لأن الوقت يمرّ بسرعة. وحتى الشابُ الذي يُلاحق فتاة عذراء لخطبتها سينفذ صبره ويفقدُ الأمل من الزواج بها إذا كان يواجه شروطاً تعجيزية كهذه، وياسر عرفات فقد عذريته منذ فترة طويلة جداً، ونحنُ سئِمنا من ألاعيبه... إذا لم يقبل بما هو مَعروض حالياً، فإنه سيجدُ نفسه في مواجهة شارون بدلاً من إيهود باراك".[18]

كما ادّعى بعض القادة الفلسطينيين أن الأراضي المعروضة على الفلسطينيين ليست متصلة جغرافياً، فعلى سبيل المثال قطاع غزة بعيد للغاية عن الضفة الغربية، وحتى لذلك كان لدى إسرائيل الحل بتوفير جسور برية مع توفير عقود إيجار دائمة، ولكن الفلسطينيين طالبوا بأماكن متقاربة، ومن

الجدير بالذكر أن الأراضي التي كانت مقترحة على إسرائيل في عام 1937م من قبل لجنة بيل وفي عام 1947م من قبل الأمم المتحدة كانت غير مُتصلة جغرافياً، لكن إسرائيل قبلت بكلا العرضين رغم ذلك.

أضف إلى هذا كله أن الجماعات الإسلامية المتطرفة الرئيسة مثل حماس وحزب الله والجهاد الإسلامي ترفض رفضاً قاطعاً وجود إسرائيل كدولة، مع رفضها أيضاً لقيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما تعهّدوا بمواصلة أعمالهم الإرهابية ضد يهود إسرائيل حتى تحرير كافة أراضي فلسطين وعدم وقوع شبر منها تحت الحكم اليهودية، وبالنسبة لهم فإن الأراضي المتصلة جغرافياً ليست بتلك الأهمية لأنهم ببساطة يريدون كل شيء.

والسبب الحقيقي وراء رفض ياسر عرفات عرضَ باراك هو خوفه من عقد سلام مع دولة إسرائيل بغضّ النظر عن كون هذا الاتفاق فيه تهديد حقيقيّ لوجوده، فهو يعرف أن الجماعات المتطرفة تشكل نسبة كبيرة بين الفلسطينيين الذين يرفضون حلّ الدولتين وسينظرون إلى أي فلسطيني يوافق على ذلك على أنه خائن، ويستحق القتل كما قتلوا من قبله الملك عبد الله والرئيس السادات وغيرهم من القادة المعتدلين العرب والفلسطينيين الذين تقبلوا حقّ إسرائيل في الوجود. لذلك كان من الأفضل بالنسبة له أن يبحث عن أعذار للتنصل من هذا الاتفاق بدلاً من أن يخاطر بعداوة محتملة قد تؤدي إلى قتلهِ على يد من يرفضون حق إسرائيل في الوجود.

ويوجد من يرى أن تجدّد الأعمال الإرهابية بعد رفض ياسر عرفات عروض السلام الإسرائيلية يتحمله قرار آرييل شارون (وذلك قبل أن يصبح رئيس وزراء) وذلك لزيارته جبل الهيكل/ باحات المسجد الأقصى في الثامن والعشرين من شهر أيلول\سبتمبر من سنة 2000م، ولكن الأدلة تشير بوضوح إلى أن العنف قد تم التخطيط له جيداً قبل زيارة آرييل شارون بفترة قصيرة، وهذا ما وضحه علانية وزير الاتصالات في السلطة الفلسطينية حين قال:

"لقد خطّطت السلطة الفلسطينية لشن الانتفاضة الحالية منذ عودتهم من مباحثات كامب ديفيد، بناءً على توجيهات الرئيس ياسر عرفات والذي توقع اندلاع مثل تلك الانتفاضة كمرحلة ختامية لإظهار الصمود الفلسطيني أثناء عقد تلك المفاوضات، ولذلك فإن تلك الانتفاضة ليست بسبب اقتحام آرييل شارون للحرم القدسي (جبل الهيكل). لم تكن تلك الانتفاضة مفاجِئة للسلطة الفلسطينية، لأن السلطة الفلسطينية بذلت قصارى جهودها السياسية والدبلوماسية من أجل معالجة الأخطاء الناجمة عن مفاوضات السلام ولكن دون جدوى، فقد واجهت تعنّتاً إسرائيلياً وإنكاراً مستمراً للحقوق الفلسطينية... لذلك وجّهت السلطة الفلسطينية كل قواها وفصائلها السياسية لشن تلك الانتفاضة".[19]

ولجنة ميتشل التي ترأسها السيناتور الأمريكي السابق جورج ميتشل (وهو من أصل لبناني) قال نفس الشيء تقريباً، فوضّح في أحد تصريحاته بأن "زيارة شارون للحرم القدسي لم تكن السبب لاندلاع الانتفاضة". وبالفعل لم يكن هناك أية وفيات خلال ذلك الاقتحام، بل كانت هناك بعض الإصابات في يوم زيارة شارون، كما تعرض ثمانية وعشرون ضابط شرطة إسرائيلي للإصابة بسبب إلقاء الحجارة عليهم، بالتالي حدثت الإصابات والوفيات بعد هجوم منظم من قبل الفلسطينيين تجاه اليهود الذين كانوا يُصلّون عند الحائط الغربي.

وقد تم التفاوض على زيارة أرييل شارون لباحات الأقصى مع القيادات الفلسطينية قبل موعد الزيارة، ولكنني أعتقد أنها كانت خطوة استفزازية استُغلت لتبرير أعمال العنف، والفلسطينيون كانوا بالفعل مستعدّين للقيام بأي خطوة استفزازية كهذه. ولكن إذا تم تحقيق سلام حقيقي في الشرق الأوسط، فإنه يجب أن يكون هناك تفهّم لاحتمالية وجود زيارات "استفزازية" كهذه لجبل الهيكل (الحرم القدسي)، وفي ظل وجود سلام حقيقي يجب توقع حدوث مثل تلك الأشياء من كلا الجانبين. لكن ما لا يجب التغاضي عنه هو حدوث رد فعل عنيف على تلك الأحداث، خاصة وإن تم تنظيمها أو حتى قبولها من قبل الجهات المسؤولة، وهذا كان المعنى المُراد إيضاحه والذي أسيء فهمه في أعقاب الأحداث الدموية التي حدثت بعد زيارة أرييل شارون.

كما أن الإسرائيليين يواجهون مثل تلك الأحداث المستفزة بشكل يومي، بداية من تعليم إنكار المحرقة ومعاداة السامية واليهودية في المدارس الحكومية الفلسطينية والزيارات الاستفزازية للحائط الغربي من قبل نواب عرب في الكنيست. والردّ المناسب على تلك الاستفزازات هو بالتظاهر أو الخروج في احتجاجات أو إضرابات شعبية، لكن إلقاء الحجارة والقنابل وإطلاق النار هو عمل غير مقبول بأي شكل من الأشكال ولا ينبغي تشجيعه من قبل المجتمع الدولي.

وعلى الرغم من ذلك فإن المجتمع الدولي والأوساط الإعلامية والأكاديمية وحتى السياسية العالمية تتقبل ذلك كسلوك نابع من الثقافة العربية. لكنهم في المقابل يتوقعون رد فعل آخر من الإسرائيليين، وهذه تعتبرُ نظرة مزدوجة نابعة من فكر عنصريّ قائم على تخفيض سقف توقعاتنا من الفلسطينيين نتيجة لمآسيهم وكونهم "الضحايا" دوماً، وهذا بحد ذاته أمرٌ يجرّدهم من إنسانيتهم.

وما أحاول قوله هنا أن تلك الاستفزازات مثل زيارة شارون للحرم الشريف ستحدث مستقبلاً، فمثله مثل أي مواطن إسرائيلي عادي في بلد ديمقراطي فإنه يحق له زيارة مكان عام ومقدس بالنسبة للمسلمين واليهود على حد سواء. كما أن عقلية الفلسطينيين يجب أن تتغيّر إذا كانوا يفكرون بالفعل في تحقيق السلام، إذ يجب عليهم إدراكُ أن المساواة التي يطالبون بها من الجيش الإسرائيلي يجب أن يطالبوا بها أيضاً من قادتهم. مع العلم أن الاستفزازات بأنواعها مثل الاستفزازات اللفظية والرمزية متوقع حدوثها في أي مناخ ديمقراطي.

عملياً، كان أرييل شارون يقوم بإثبات وجهة نظره لكن بطريقة غير حكيمة، فأثناء فترة حكم الأردنيين والأئمة الفلسطينيين لأورشليم القدس والمدينة القديمة الواقعة بها لم يكن يسمح لليهود بالدخول لجبل الهيكل/ الحرم القدسي ولا بالصلاة عند حائط المبكى، وعند دفاع إسرائيل عن نفسها وانتصارها على الأردن في حرب الأيام الستة وسيطرتها على مدينة أورشليم القدس قامت بفتح الأماكن المقدسة أمام الجميع.

وقد أراد شارون القيام بمثال عملي لإثبات أنه في حالة تسليم الفلسطينيين إدارة جبل الهيكل/الحرم القدسي لن يُسمح له ولغيره من اليهود بالصلاة عند حائط المبكى، وقد كانت هناك طرق أخرى أفضل لإيصال هذه الرسالة، لكن الحكومات الديمقراطية لا تحظر القيام بخطوات سياسية طالما أنها لا تعتمد على استخدام العنف. أما أن نسمح لرماة الحجارة بالاعتراض على أمر معيّن بهذه الطريقة فهذا أمرٌ يتضمن تقييداً لحرية الفكر والتعبير عن الرأي. ولو افترضنا جدلاً أن حكومة إسرائيل منعت

أرييل شارون من زيارة جبل الهيكل/الحرم القدسي فهذا أيضاً سيُعرقل مفاوضات السلام وسيفتح الباب أمام تدخّل اليمين الإسرائيلي المتطرف.

وعند عودة كلا الطرفين إلى طاولة المفاوضات فإنه يجب عليهم إدراك أن احتمالية حدوث مثل تلك الاستفزازات - بل وأكثر منها – هي أمور واردة الحدوث ولا مفر من مواجهتها لدى كلا الجانبين، ولا ينبغي منح الفرصة لكل من يرتكب استفزازات رمزية مثل أرييل شارون أو استفزازات إرهابية عنيفة من كلا الطرفين لوقف مفاوضات السلام.

وسيتطلب هذا الأمر أناساً يتمتعون بقدر عالٍ من الحكمة والنوايا الحسنة لإقامة سلام دائم يقف أمام مختلف أنواع الاستفزازات، وقد صمد السلام الإسرائيلي الأردني والسلام الإسرائيلي المصري أمام مثل تلك الاستفزازات عندما قام إرهابيون من تلك الدولتين بقتل مدنيين إسرائيليين، والذين كان من ضمنهم أطفال. وينبغي على الفلسطينيين محاولة التعامل مع الاستفزازات الشفهية والرمزية بشكل ملائم، كما ينبغي أيضاً على الإسرائيليين التعامل مع الهجمات العنيفة بشكل يقلل من خطر حدوث الإصابات ويخفض وتيرة العنف، ولكن على العكس من ذلك قام الفلسطينيون في خريف عام 2000 م باستغلال زيارة أرييل شارون كذريعة لتصعيد وتيرة الأعمال الإرهابية.

وكما سنرى بالتفصيل في الفصل التالي، فإن اندلاع الأعمال الإرهابية بعد رفض ياسر عرفات عرض باراك كان أمراً "مُخططاً له سلفاً وبمنتهى الدقّة"[20]، ذلك لأن عرفات كان يعلم جيداً أن استخدامه لورقة الإرهاب المجربة سابقاً فإنه سيتمكن من التأثير على الرأي العام والسياسي لصالحه. وعندما رفض عرض باراك السخي، في البداية انقلب رأي المجتمع الدولي لصالح إسرائيل، ولكن بعد مواصلة الأعمال الإرهابية ضد المدنيين في إسرائيل وبدء رد الفعل الإسرائيلي الذي كان مبالغاً فيه أحياناً نتيجة تعرض الشباب الإسرائيليين والعائلات الإسرائيلية في محال البيتزا وفي احتفالات عيد الفصح وفي الصالات الليلية لتلك الهجمات، بالتالي انقلب رأي المجتمع الأوروبي مجدداً وأصبح لصالح الفلسطينيين ضد الإسرائيليين.

وبعد إدراكهم للأسلوب الذي انتهجه عرفات، فقد "رحّب بعض الفلسطينيين بالهجمات الإسرائيلية" تبعاً لصحيفة *نيويورك تايمز* [21]، حيث كان ذلك جزءاً من خطتهم لكسبِ التعاطف الدولي، وقد صرّح دبلوماسي للصحيفة قائلاً بأن الفلسطينيين "أتقنوا فن مُعادلة الألم والعذاب، فعند سقوط ضحايا من الجانب الفلسطيني سيكون ذلك جيداً بالنسبة لهم وعند سقوط ضحايا من الجانب الإسرائيلي سيصبّ ذلك أيضاً في صالحهم، ذلك لأن الهدوء وغياب العنف لن ينفعهم".[22]

والإرهاب هو أسلوب تم انتهاجه من قبل قادة يعلمون مدى نجاعته، وليس لأنه خيار يائس لمواجهة العدوان، حيث علق الصحفي توماس فريدمان من صحيفة *نيويورك تايمز* على ذلك قائلاً:

"ينبغي على العالم أن يفهم بأن الفلسطينيين لم يختاروا العمليات الانتحارية بسبب إحباطهم من الاحتلال الإسرائيلي، فتلك كذبة كبيرة، أتدرون لماذا؟ لأن هناك الكثير من المحبطين حول العالم، ولم يختَر أي منهم أن يلف حول نفسه حزاماً ناسفاً! علاوة على أن الرئيس بيل كلينتون كان قد عرض بالفعل على الفلسطينيين اتفاق سلام ينهي ذلك الاحتلال، لكن ياسر عرفات رفض ذلك".[23]

ولو راجعنا الخلفية الاجتماعية والاقتصادية لمنفّذي العمليات الانتحارية في إسرائيل، لاكتشفنا زيف الادعاءات القائلة بأن العمليات الإرهابية الانتحارية هي نتيجة حتمية للفقر وفقدان الأمل والحرمان من حقوقهم السياسية، فرغم مَنطقية الطرح القائل بأن الفقر هو سبب من أسباب تفشي الإرهاب، إلا أن العديد من الدراسات قد أظهرت أنه نادراً ما يكون منفذي العمليات الانتحارية وداعميهم من فئة غير المُتعلمين أو من الفقراء، فالعديد منهم قد ترعرعوا "في ظروف ميسورة الحال مع نيلهم تعليماً عالياً في جامعات محترمة".

وفي دراسة شملت مئتين وخمسين فلسطينياً ممن يرغبون بتنفيذ عمليات انتحارية في إسرائيل، فقد أظهرت النتائج أنه "لم يكن أي منهم غير مُتعلمٍ أو فقيراً أو مريضاً عقلياً أو يائساً"، مع وجود دراسات أخرى أثبتت أن منفذي عمليات القتل الجماعي لم يكونوا جهلة أو فقراء أو محرومين، فقد كانوا حاصلين على "وظائف جيدة ومحترمة" ويتمتعون "بمكانة مميزة بين أسرهم"، بالتالي لم تبدُ عليهم مظاهر "فقدان الأمل أو كونهم أشخاصاً ليس لديهم ما يخسرونه".[24]

ولربما أن الإحباط يفسر لكيف يقوم القادة الإسلاميين باستغلال الشباب لتنفيذ العمليات الانتحارية، ولكن الإحباط وحده لا يفسر استغلال الفلسطينيين للأطفال، فتعظيم مكانة الانتحاري وتحقير قيمة الضحايا هما عاملان يساهمان إلى حد كبير في إقناع الأطفال الانتحاريين بتفجير أنفسهم، وكمثال حي على تعظيم مكانة الانتحاري وتمجيده من قبل السياسيين، يوجد تصريح لزوجة ياسر عرفات والتي تعيش مع ابنتها حياة بذخ ورفاهية في باريس، وبرغم أنها بعيدة للغاية عن أي ظروف تدعو للإحباط فقد قالت أنها "تكره إسرائيل، وإن كان لديها ابن لكانت شجعته على نيل أكبر شرف وهو أن يذهب لكي يفجّر نفسه ليقتل اليهود"، لكنها لم تعبر عن رغبتها في أن تصبح ابنتها شهيدة". [25]

بالتالي فإن القادة الإسلاميون والسياسيون يجمّلون ويُمجّدون صورة الانتحاريين لقتل عدد أكبر من المدنيين وهذا عن طريق تشوية صورة الإسرائيليين واليهود في المدارس والمساجد وفي وسائل الإعلام، وقد تحدث عن هذا تشارلز كروثامر من صحيفة واشنطن بوست قائلاً: "لقد ربّى عرفات جيلاً بأكمله على كراهية "اليهود النازيين"، وهذا التلقين يتضمن "التحريض المباشر على القتل"، وهو ما يظهر- على سبيل المثال - من خلال الخطبة التالية لأحمد أبو حلبية، الممول والمدعوم من قبل عرفات وحكومته، والتي تم بثها على شاشات القنوات التابعة للسلطة الفلسطينية بداية الانتفاضة، بعنوان "اليهود" (يرجى ملاحظة أن العنوان هو اليهود وليس الإسرائيليين)، قائلاً في خطبته بأنه "يجب علينا أن نذبحهم ونقتلهم كما أمرنا الله سبحانه وتعالى:(قاتِلوهم يُعَذِّبْهُمُ الله بِأَيْدِيكُمْ)... لا تأخذكم رأفة باليهود أينما كانوا في أي بلد، قاتلوهم واقتلوهم حيث ثقفتموهم".[26]

كما نجد المعلمين الفلسطينيين يحثون طلابهم على القتل وكراهية من خلال الخطاب العنصري المحرِّض على اليهود، وفي إحدى حفلات نهاية العام الدراسي قامت حركة حماس بتنظيم حفلة تخرج لألف وستمائة وخمسين طفل من رياض الأطفال، ضمت مسرحية "تحث على قتل اليهود لأنه أمر إلهي"[27]، وهذا المزيج بين الخطابات الدينية والسياسية والإعلامية يفسر لماذا دوناً عن باقي المُحبطين واليائسين في كافة أنحاء العالم، يقف الأطفال الفلسطينيون في صفوف ليكونوا انتحاريين".[28]

وقد يبدو الأمر ساخِراً ومدعاة للتهكم بعض الشيء، فبعد أن قامت إسرائيل والمجتمع الدولي بمنح الفلسطينيين كل ما طالبوا به من دولة مستقلة عاصمتها أورشليم (القدس) مع إعطائهم تقريباً كامل منطقتي قطاع غزة والضفة الغربية، وحل عادل وعملي لأزمة اللاجئين وإنهاء أزمة السكان اليهود في مناطقهم، فمن الغريب إذاً أن يقوم المجتمع الدولي والرأي العام الأوروبي مع نسبة كبيرة من الأكاديميين واليساريّين الأمريكيين بنبذ إسرائيل ومقاطعتها وعمل جهود أخرى لشيطنتها، بينما على الجانب الأخر نرى الفلسطينيين الذين رفضوا عرض السلام وردّوا بعمليات قتل منظمة ومتعمّدة للمدنيين الإسرائيليين قد أصبحوا الآن محبوبين من نفس الأشخاص.

لكن هذا ليسَ أمراً غربياً أبداً على الفلسطينيين، فهذا نتيجة حسابات معدة مسبقاً من قبل قياداتهم التي عرفت كيف تستفزُ بلداً ديمقراطياً وجعله يبالغ في رد فعله عقب قتلهم لمواطنيه الأبرياء الضعفاء، فدول مثل إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا وروسيا تم استفزازها أيضاً وردّت بنفس الطريقة التي ردّت بها إسرائيل، لكن إسرائيل وحدها هي التي تتعرّض عادة للّوم والإدانة إذا اتخذت إجراءات لضمان حماية أمنها والتي أحياناً قد تكون مبالغاً فيها في سبيل حماية مواطنيها المدنيين من الهجمات الإرهابية.

إن القادة الفلسطينيين يفهمون جيداً أن هناك من يرغبُ دوماً في توجيه الانتقاد اللاذع لإسرائيل أياً كانت دوافعه، ولأسباب تقوم بها قد لا تكون عرضة نفس النقد إذا قامت بها دول أو جماعات أخرى. وقد يرجع السبب وراء تلك الازدواجية في المعايير إلى الطبيعة النفسية والتاريخية لهؤلاء النقاد. ولكن تلك الازدواجية في المعايير يتم استغلالها بشكل واضح من قبل القادة الفلسطينيين .والأمر المأساوي فعلاً يتمثل في تطبيق سياسة مزدوجة قائمة على الكيل بمكيالين عندما يتعلق الأمر بإسرائيل، بل وبمعايير قاسية جداً، خلافاً للفلسطينيين الذين يتم التعامل معهم بمنتهى المرونة والانفتاح، فهم بذلك يشجعونهم على تنفيذ العمليات الإرهابية بدلاً من محاولة عَقد مفاوضاتٍ للسلام، فهم أيضاً يشاركون الفلسطينيين في الإرهاب وما يخلّفه من ضحايا.

قائمة الملاحظات والحواشي:

1. “Israel Sharpens Its Axe,” CounterPunch, July 13, 2001, www.counterpunch.org /saidaxe.html, (last visited April 5, 2003).

2. Lecture, Harvard University, November 25, 2002. محاضرة في جامعة هارفرد بتاريخ

3. Morris, p. 578. موريس، صفحة

4. Laqueur and Rubin, pp. 341–348. ليكير وروبين، صفحة

5. Morris, pp. 578–579. موريس، صفحة

6. Report, Jews, Israel and Peace in Palestinian School Textbooks, www.edume.org/reports /7/1.htm.

7. See Itamar Marcus, “Palestine Media Watch Report #37,” July 2, 2001, available at www.pmw.org.il/report-37.html.

8. Morris, p. 581.موريس، صفحة

9. Ibid., p. 596. نفس المصدر، صفحة

10. “In 1991 the Israelis killed fewer Palestinians—about 100—than the Palestinians did themselves—about 150.” See Morris, p. 612.

11. Ephraim Yaar and Tamar Hemrann, “Peace Index: Most Israelis Support Attack on Iraq,” Ha’aretz, March 6, 2003.

12. Thomas Friedman, New York Times, March, 18, 2002.

13. Serge Schmemann, “Mideast Turmoil: The Talks,” New York Times, March 18, 2002.

14. Thomas Friedman, “The Hard Truth,” New York Times, April 3, 2002.

15. “Clinton Minutes,” Ha’aretz, December 31, 2000.

16. Ibid. نفس المصدر

17. Benny Morris, “Camp David and After: An Exchange. (1) An Interview with Ehud Barak,” New York Review of Books, June 13, 2002.

18. Laqueur and Rubin, pp. 565–567. ليكير وروبين، صفحة

19. Alan Dershowitz, Why Terrorism Works (New Haven, Conn.: Yale University Press, 2002), p. 79. Khaled Abu Toameh, “How the War Began,” Jerusalem Post, September 20, 2002.

20. Guardian (London), January 25, 2001. صحيفة الغارديان (لندن)، صفحة

21. Joel Brinkley, April 4, 2002. جول برينكلي بتاريخ

22. Quoted in Why Terrorism Works, p. 82. لماذا ينجح الإرهاب، صفحة

23. New York Times, quoted in Why Terrorism Works, pp. 79–80. نيويورك تايمز اقتبست من لماذا ينجح الإرهاب، صفحة

24. Scott Atran, “Who Wants to be a Martyr,” New York Times, May 5, 2003, p. A27.

25. Why Terrorism Works, p. 80. لماذا ينجح الإرهاب، صفحة

26. Ibid, p. 81. نفس المصدر، صفحة

27. Ibid. نفس المصدر

28. Ibid نفس المصدر

الفصل السابع عشر:
هل كان ياسر عرفات مُحقّاً حين رفضَ مُقترح باراك – كلينتون للسلام؟

التُّهمة:

لقد كان ياسر عرفات مُحقّاً حين رفض مُقترحات باراك - كلينتون للسلام خلال عامي 2000 – 2001م، ومن يتحمّل مسؤولية فشل هذه المُقترحات هُم إمّا الإسرائيليون وحدهم أو إيهود باراك وياسر عرفات مُناصفة.

مَن قام بتوجيه التُهمة:

يقول توني كلوغ الرئيس السابق لدائرة التنمية في منظمة العفو الدولية: "في أعقاب فشل مباحثات قمة كامب ديفيد في تموز/يوليو 2000م، تم توجيه أصابع الاتهام على الفور إلى الرئيس الفلسطيني، كما وُجّهت إليه أصابع الاتهام بالعمل عَمداً على إفشال عملية السلام من خلال التنصّل من "العرض السخي" الذي قدمه إيهود باراك حينها، عبرَ مواقفه التي تبنّى فيها بشكل غير مباشر تأييده لتصفية الدولة اليهودية ومن ثم قيامه بشنّ انتفاضة مُسلّحة ضد إسرائيل بهدف تحقيق هذه الغاية. وقد تلقّى ياسر عرفات سيلاً من الشتائم والأوصاف مثل "الإرهابي" الذي لم يندم على ما اقترفته يداه، كما وُصِف بالكاذب وبأن الكذب طبعٌ متأصل من طباعه، خاصة وأنه لم يعد يستطيع أن يُخفيَ نواياه الحقيقة التي يُضمرها بداخله. حتى الرئيس الأمريكي كلينتون نفسه بالإضافة إلى العديد من المؤيدين لمعسكر السلام في إسرائيل قد عبّروا عن خيبة أملهم الشديدة وإحساسهم العميق بخيانة الثقة التي منحوها لياسر عرفات، بالتالي انضمّوا إلى من قاموا بتوجيه اللوم لياسر عرفات وتحميله مسؤولية فشل مباحثات السلام". [1]

واستنادا إلى نعوم تشومسكي فقد "أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن انسحابها من مفاوضات طابا دون إبداء أي أسباب لذلك".[2]

الحقيقة:

في الحقيقةً لم يتوقّف الأمرُ عند حدود تحميل الرئيسين كلينتون والرئيس جورج دبليو بوش مسؤولية فشل مباحثات السلام لياسر عرفات فحسب، بل حمّلا المسؤولية أيضاً لعدد من كبار مستشاري ياسر عرفات المقرّبين جداً منه. حتّى الأمير بندر بن سلطان الرئيس السابق للاستخبارات السعودية - والذي لعب دوراً مركزياً خلفَ الكواليس من أجل إنجاح مفاوضات السلام - قد وصَفَ هو الآخر قرار ياسر

عرفات برفض مُقترح باراك للسلام بأنه "جريمة بحقّ الفلسطينيين، بل جريمة بحقّ المنطقة بأكملها". إن وصفَ الأمير بندر لما قام به ياسر عرفات وما تَبعهُ من دعم واسع النطاق للفلسطينيين عقب هذا الرفض هو أشبه بدراسة بحثية توضّح كيف شجّعت ازدواجيّة المعايير على استمرارية ياسر عرفات في ارتكاب المزيد من الإرهاب وكافأته هو والفلسطينيين على رفضهم لمقترحات السلام، وهي المعايير ذاتها التي يتم على أساسها تحميل إسرائيل مسؤولية فشل مباحثات السلام، على الرغم من كون إسرائيل هي التي بادرت بمُقترح السلام هذا.

الدليل:

عَمَلياً فإن كُلّ من لعب دوراً في مباحثات عملية السلام في كامب ديفيد/ طابا قد حمّل مسؤولية فشلها كُلياً لياسر عرفات عقب قراره برفض مُقترح إيهود باراك. فعلى سبيل المثال، حمّل الرئيس كلينتون ياسر عرفات المسؤولية الكاملة عن فشل المباحثات، بل وكان غاضباً جداً منه ووصفه بالكاذب. أما دينيس روس الذي كان يشغل منصب كبير المفاوضين الأمريكيين فقد صرّح بأن ياسر عرفات لم يكن مستعداً لقبول أي مُقترح للسلام لأن "إنهاء الصراع بالنّسبة لياسر عرفات يعني انتهاءه هوَ شخصياً"[3]، وأكبر دليل على ما قاله دينيس روس هو أن ياسر عرفات لم يُقدّم أي بديل للمُقترح الذي تقدّمت به إسرائيل، بل رفض المُقترح الإسرائيلي جملة وتفصيلاً وبدأ بالتجهيز لموجة جديدة من الإرهاب. ووفقاً لصحيفة *نيويوركر* الأمريكية فإن الرئيس بوش هو الآخَر "قد حَمّل ياسر عرفات مسؤولية تصاعد وتيرة العنف".[4]

وحتى بعض مستشاري عرفات وكبار مساعديه المُقرّبين قد عبّروا عن ندمهم الشديد على قرار الرفض ذاك، بل إن ياسر عرفات نفسهُ كان قد صرّح لاحقاً بأنه قد يقبلُ ذلك العرض في حال تم طرحه على طاولة المفاوضات مجدداً، لكن هذا القرار جاء بعد فوات الأوان وبعد سقوط حوالي ثلاثة آلاف ضحية، وهو الأمر الذي كان بالإمكان تداركه كلياً. وبطبيعة الحال، لم يعد أحدٌ في واشنطن أو إسرائيل يأخذ وُعُودَ ياسر عرفات على مَحمَل الجدّ بعد أن كذب على كل من الرئيس كلينتون في كامب ديفيد والرئيس جورج بوش عندما أنكر معرفته بحمولة سفينة الأسلحة الإيرانية المعدّة للاستخدام من قبل الإرهابيين الفلسطينيين، على الرغم من اعتراف رُبّان السفينة بأنه كان يتلقى الأوامر مباشرة من ياسر عرفات. [5]

في السياق نفسه، فإننا سنجدُ أن غالبية ناشطي معسكر السلام الإسرائيلي من الذين يُصنّفون على أنهم "مُسالمون"- إذا ما قورنوا بغيرهم - لا يثقون بياسر عرفات، بل ويشعرُ الكثير منهم بأنهم تعرّضوا للخيانة من قِبل عرفات عقب رفضه ذلك المُقترح الذي ضغطوا بشدّة على إيهود باراك من أجل وضعه على طاولة المفاوضات، وبعد أن أكّدوا لإيهود باراك بأن ياسر عرفات سيقبل بهذا العرض في حال طرحته إسرائيل على الطاولة. والأهم من هذا كله فإن مُعسكر السلام الإسرائيلي يُحمّل ياسر عرفات مسؤولية خسارة إيهود باراك في الانتخابات وفوز أرييل شارون، هذه الخسارة التي كان سببها رفض عرفات لما يعتبره كثير من الإسرائيليين *عرضاً* ساذجاً وسخياً أكثر مما يجب. بالتالي أصبَح لديهم قناعة بأنه إن

كان عرفات لا يريد القبول بمُقترح كهذا فإنه لن يقبلَ بأي عرض للسلام لا يتضمن "إزالة إسرائيل من الوجود".

وخلال سلسلة مميزة من المقابلات الصحفية التي أجرتها إلسا وَلش لصحيفة نيويوركر الأمريكية، كشف الأمير بندر رئيس الاستخبارات السعودية السابق وبشكل علني عن الدور الذي لعبه خلف الكواليس في مباحثات السلام، كما كشف للمرة الأولى عما قاله لعرفات خلال تلك المباحثات. إن تصريحات الأمير بندر تتجاوز بكثير جميع الخفايا التي تم كشف الغطاء عنها من خلال مصادر داخلية كانت موجودة في المباحثات، كما أن تصريحاته التي أدلى بها خلال هذه المقابلات تقدم دليلاً دامغاً يفضح سياسة ياسر عرفات القائمة على اللعب بورقة الإرهاب من أجل تحشيد الرأي العام ضد إسرائيل، ليس فقط في العالمين العربي والإسلامي بل في العالم بأسره.

وقد لعب الأمير بندر دور الوسيط بين ياسر عرفات وإدارة الرئيس الأمريكي كلينتون باعتباره دبلوماسياً سعودياً في واشنطن منذ عشرين عاماً وأميراً متنفذاً في العائلة المالكة في المملكة العربية السعودية. ويوضح الأمير بندر عن حجم مفاجأته - مثل أي شخص آخر تقريباً – من العرض المميّز الذي قدّمه إيهود باراك الذي وصفه بِالعرض "الاستثنائي"، والذي كان يتضمّن إقامة دولة فلسطينية على ما مساحته 97٪ من "الأراضي المحتلة"[6] ، كما كانت البلدة القديمة في القُدس - باستثناء الحيّ اليهودي والحيّ الأرمني - جُزءاً من هذه الدولة، هذا بالإضافة إلى تعويض اللاجئين الفلسطينيين بمبلغ ثلاثين مليار دولار أمريكي. وقد طلب ياسر عرفات من ولي العهد السعودي الملك عبد الله أن يُقنع الأمير بندر بالتدخّل والمساعدة في مسألة المفاوضات مع إسرائيل، وبالفعل وافق الأمير بندر على طلب الملك لكنه قال له: "ليس لديّ الكثير للقيام به ما لم يكن عرفات مُستعداً لأن يفهم بأن هذا هو أفضل حلّ يُمكن الوصول إليه، وبأن إسرائيل لن تقدّم عرضاً أفضل من هذا أبداً".

وبتاريخ الثاني من شهر كانون الثاني/ يناير 2001م، أي قبل أسابيع معدودة من نهاية ولاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، اجتمع الأمير بندر بياسر عرفات في قاعدة أندروز الجوية، وراجع معه مُقترح إيهود باراك ومن ثم سأله عما إذا كان بإمكانه الحصول على "عرض أفضل" من هذا، كما سأله بكل وضوح عمّا إذا كان يفضل التعامل مع أرييل شارون أم التعامل مع إيهود باراك. وافق ياسر عرفات في البداية، لأن مفاوضي إيهود باراك على الجانب الإسرائيلي كانوا يُصنّفون على أنهم من "الحمام الإسرائيلي"، أي طرفاً ضعيفاً مُسالماً إلى حد ما. لاحقاً استعرضَ الأمير بندر أمام ياسر عرفات تاريخ الفُرصِ الضائعة للسلام والتي ضيعتها القيادات العربية لتحقيق السلام مع إسرائيل، فيقول الأمير بندر: "منذ عام 1948م، في كل مرة كان يُقدّمُ لَنا عرضٌ على الطاولة كُنّا نقول لا، ومن ثم نقول نعم، لكننا كُنّا نقول نعم بعد فوات الأوان، بالتالي علينا قبول مُقترحات تَتضمّنُ أمُوراً أقل من سابقها".

وتبعاً لمحاضر الاجتماعات فقد وجّه الأمير بندر سؤالاً لعرفات قائلاً: "ألم يأتِ الوقت لكي نقول نعم؟ "، مُشدداً على أهمية ما سيقبله العرب، قائلاً: "إذا حصلنا على مقترح يتضمّن حلّ قضية القدس فلا بأس بذلك، ونحنُ سنقبلُ به بلا شكّ". ثم عرض الأمير بندر الخيارات على عرفات وقال له: "إمّا أن تقبل بهذه الصفقة أو أن نذهب جميعنا إلى الحرب. إذا قبلت بهذه الصفقة فنحن جميعنا خلفَك، وإن لم تقبل بها، فهل تعتقد أن أياً منا سيخوض حرباً نيابةً عنك؟ "[7].

وبعد فترة قصيرة وَجّه الأمير بندر تحذيراً شديد اللهجة لياسر عرفات قائلاً: "أتمنى أن تتذكر جيداً ما قلته لك يا سيّد عرفات. إذا فقدنا هذه الفرصة فلن يكون ذلك أمراً مأساوياً فحسب، بل سيكون هذا بمثابة جريمة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى". وعلى الرغم من وعود عرفات بأنه سيقبل الصفقة إذا قدمت له السعودية ومصر غِطاء سياسياً لذلك، ورغم التأكيدات المصرية والسعودية وتحذيرات الأمير بندر، إلا أن ياسر عرفات رفضَ المُقترح وعاد إلى بلاده دون تقديم أي تعديلات أو مُقترحات بديلة. ومع تعثر المفاوضات بين الجانبين، وجّه ياسر عرفات الأوامر لقادته الإرهابيين بتصعيد موجة العنف، حيث كانت لديه خطة مُسبقة لكيفية تحويل هذه الكارثة ونقلها على مستوى المنطقة، وهذه الجريمة التي ارتُكِبت بحق الشعب الفلسطيني إلى كنز ثمين في وسائل الإعلام التي كانت تغطي تلك الأحداث. لقد كانت بالفعل خطة مُجرّبة تحقّق أهدافها، كما أنها نجحت هذه المرة بدرجة وفعالية أكثر من السابق.

وبالعودة إلى الأمير بندر الذي كان مُستاءً وغاضباً جداً من ياسر عرفات لأنه كذب عليه، فهو لم يتفاجأ أبداً من قرار عرفات - بحسب ما تقول إلسا والش - حسب تقريرها الصحفي: أخبر الأمير بندر جميع الحُضور بأن كذب عرفات هو سرّ لا يخفى على أحد، وأن عرفات لم يكن صادقًا أبداً". وفي الغرف المغلقة، كان الأمير بندر يُحمّل ياسر عرفات المسؤولية كاملة، واستناداً إلى الوثائق الرسمية ومحاضر الاجتماعات يقول الأمير بندر في أحد الجلسات: "لقد كان بيل كلينتون اللعين يبذل قصارى جهده من أجل إنجاح مباحثات السلام،". لكن من الواضح أن تصريحات الأمير بندر التي كانت تنتقدُ ياسر عرفات لم تكن تصريحات رسمية تبعاً لما أفادت والش، وتبعاً لتقريرها:

> "كان الأمير بندر يؤمن جازماً بأن فشل عرفات في قبول الصفقة في كانون الثاني / يناير 2001م كان خطأً كارثياً، بل هو في الحقيقة جريمة بكل معنى الكلمة. ومع ذلك فإن الإدلاء بمثل هذه التصريحات على الملأ من شأنه أن يُضِرّ بالقضية الفلسطينية". في الحقيقة كان الأمير بندر مُستاءً جداً من ياسر عرفات لأنه وضعه في موقف محرج للغاية، ففي حال أراد الأمير بندر الدفاع عن رواية باراك لفشل المُباحثات فإن ذلك سيجعله يبدو وكأنه مدافع عن إيهود باراك وإسرائيل، لا عن الفلسطينيين، وهُنا يُصرّح الأمير بندر قائلاً: "لقد كنت شاهداً على ما حدث ولا يمكنني أن أكذب!"[8].

لكن الأمير بندر كان على استعداد للإدلاء بتصريحات علنية تُدين عرفات بالفعل، حيث صرّح لي قائلاً:

> "لأكون صادقًا معك فأنا لم أتعافى بعدُ من ألم ضياع تلك الفرصة لتحقيق السلام في كانون الثاني/يناير"، ثم أردف الأمير بندر أثناء مقابلتي معه في منزله في مدينة ماكلين في ولاية فيرجينيا قائلاً: "لقد قُتِل ألف وستمائة فلسطيني وسبعمائة إسرائيلي حتى الآن، ولا أعتقدُ أنه يوجدُ أي سبب يُبرّر إزهاق أرواح هؤلاء الإسرائيليين والفلسطينيين".[9]

لكن لم تكُن هذه نهاية القصة، ولنعُد الآن إلى خُطة عرفات الكبرى لكسب الأمير بندر والدول العربية ومعظم العالم إلى صفّه، لقد كانت خُطته بسيطة للغاية: كان ينوي استهداف اليهود المدنيين في بيوت الصلاة والمراهقين الإسرائيليين في محلات البيتزا والملاهي الليلية والنساء الحوامل في مراكز التسوق والعمال المساكين أثناء تناولهم الفلافل خلال استراحة العمل، بالإضافة إلى الطلبة أثناء تواجدهم في باحات وكافتيريات الجامعات. وبعد القيام بمثل هذه الاعتداءات سترد إسرائيل بطريقة شرسة بلا شك،

خاصة بعد أن ساعد عرفات في وصول جنرال عسكري متشدد مثل أرييل شارون كوزير للدفاع وبنيامين نتنياهو اليمين المتشدد الذي انتُخِب رئيساً لوزراء إسرائيل ووعد خلال فترة حكمه بالردّ بكل ما أوتي من قوّة في سبيل مواجهة الإرهاب. وعلى فَرَض عدم وجود رد فعل رسمي مبالغ فيه على تلك الاعتداءات الإرهابية ضد المدنيين، فإن *بعض* الإسرائيليين سيقومون بالمبالغة في الرد بقسوة على ما سيحدث، وحتى ردود الفعل الطبيعية على الإرهاب ستخلّفُ بعض الضحايا المدنيين مهما كان الجانب الإسرائيلي دقيقاً وحريصاً في استهداف مواقع تصنيع القنابل والمتفجرات الفلسطينية، خاصة في ظل استخدامهم للمدارس ورياض الأطفال واستخدام النساء (ومن ضمنهن النساء الحوامل) والأطفال كدروع بشرية بل وتحريضهم على إلقاء القنابل والحجارة على الجيش الإسرائيلي وتجنيدهم لتنفيذ عملياتهم الانتحارية داخل المُجتمع الإسرائيلي.

لقد نجحت خطة ياسر عرفات بالفعل، حتى مع الأمير بندر الذي كان يعرف سلفاً نوايا عرفات وما كان يسعى للوصول إليه، وهنا تصف الصحفية الأمريكية إلسا والش ردة فعل ولي العهد السعودي أثناء مشاهدته التلفاز ورؤيته جندياً إسرائيلياً يدفع امرأة فلسطينية، فاتصل بالأمير بندر هاتفياً وقال له: "لقد بلغ السّيل الزُّبى! هؤلاء الأوباش يقتلون الجميع حتى النساء!". [10] وقد وصف الأمير بندر حجم الغضب الذي شعر به ولي العهد السعودي عقب ممارسة الإسرائيلية سياسة هدم منازل عائلات الإرهابيين قائلاً: "إنني أتساءل عما إذا كان الشعب الأمريكي سيقبل أن يأمُرَ رئيس الولايات المتحدة بتدمير أو حرق جميع منازل عائلة ماكفي" (في إشارة إلى من قام بتفجير مروع في مدينة أوكلاهوما سيتي ويُدعى تيموثي ماكفي).[11]

لكن يبدو أن الملك عبد الله قد نسيَ أو تناسى أن عائلة ماكفي لم تمدح أو تبرّر ما اقترفه ابنهم من جرائم، وأنهم لم يساعدوه أو يشجعوه على أن يصبح شهيداً، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ماكفي لم يكن جزءاً من عملية جماعية ممنهجة لترويع المدنيين بل كان هجومه عملاً فردياً.

ونتيجة ردود الفعل الإسرائيلية لكبح جماح الإرهاب الفلسطيني المُمنهج، أمر الملك عبد الله الأمير بندر بالاجتماع مع الرئيس الأمريكي جورج بوش، وخلال أحد الاجتماعات عرض الأمير بندر أمام بوش صوراً لقتلى من الأطفال الفلسطينيين، إلا أنه لم يستعرض أمامه صوراً لعدد أكبر بكثير من الأطفال اليهود الذين قُتلوا عمداً على أيدي إرهابيين فلسطينيين والذين *تجاوز عددهم* عدد الأطفال الفلسطينيين بكثير، مع العلم أن عدداً من الأطفال الفلسطينيين قد تم *تجنيدهم* وإرسالهم لتنفيذ عمليات انتحارية، والبعض منهم قد قُتلوا عن *طريق الخطأ* على يد جنود إسرائيليين. لكن وبطبيعة الحال فإن صورة طفل مقتول ستثير التعاطفَ معه ومع قضيّته أياً كانت الظروف، ومثلما توضّح الصحفية والش فإن "عيون الرئيس بوش أظهرت تعاطفه الشديد مع ما يراه في الصور".

في الوقت نفسه تم نشر صور مماثلة مُتحيّزة في الشارع العربي والإسلامي، مما خلق تعاطفا كبيراً مع الفلسطينيين وزاد من نيران الحقد والكراهية تجاه الإسرائيليين، وهذا هو الهدف الذي كان ينوي ياسر عرفات الوصول إليه. فعلياً فإن الإرهاب يؤدي إلى نتائج فعالة في الشارع العربي أكثر من المفاوضات، خاصة إذا نتجَ عنه منافع مزدوجة: فالعمليات الاستشهادية "الشُّجاعة" يقوم بها الانتحاريون الفلسطينيون لقتل الإسرائيليين الذين يكرههم العرب والمسلمون، الأمر الذي سيتبعهُ ردّ فعل إسرائيلي شديد سيؤدي إلى سقوط المزيد من "الشهداء" الفلسطينيين.

ومع تصاعد وتيرة الأحداث في المنطقة، تُرجِم هذا التأثير الفلسطيني على الشارع العربي إلى ضغوط مورِست على الحكومات العربية، الأمر الذي ساهم في الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية نفسها. وبِدوره ضغط الأمير بندر على الأمريكيين لكبح جِماح الإسرائيليين "حتّى لو لم يَثِقوا بياسر عرفات" على حدّ تعبيره. فعلياً فإن تحميل الرئيس بوش كامل المسؤولية لياسر عرفات عن تصاعد موجة العُنف لم يكُن أمراً ذا تأثير على العالم العربي، ففي أيار/مايو رفضَ ولي العهد السعودي الملك عبد الله دعوة أمريكية لزيارة البيت الأبيض، وخلال حَديثه لمراسل لصحيفة *الفاينانشيال تايمز* الأمريكية قال الملك عبد الله:

"نريدهم أن يَروا الواقع، نريد لضميرهم أن يستيقظ، ألا يَرون ما يحدث للأطفال والنساء وكبار السن في فلسطين؟ ألا يَرون ما يتعرّض له الفلسطينيون من إذلال وتجويع؟".[12]

ونتيجة للضغط الكبير الذي مورس على الإدارة الأمريكية، كان بيان الرئيس جورج بوش مؤيداً لإقامة دولة فلسطينية مُستقلة، وهذه كانت المرة الأولى التي يوافق فيها رئيس أمريكي رسمياً على مثل هذا الأمر. ولأكون صريحاً أكثر، فإنني شخصياً أؤيّدُ إقامة دولة فلسطينية مُستقلة، وهذا التأييد ليس بمثابة مكافأة الإرهاب كأسلوبٍ مُمنهج للوصول إلى هذه النتيجة، لكني أرى أن إقامة الدولة الفلسطينية هو أقصى جُهد يُمكن بذله في سبيل القضاء عليه (أي على الإرهاب). لكن تظل النقطة الهامة هُنا هي كيفية تلاعب عرفات بالرأي العام العالمي من خلال تحكّمه بتفعيل الأعمال الإرهابية وإيقافها حسب ما يرغب وبحسب ما تقتضي مصلحته.

وحتى أولئك الذين يعلمون في قرارة أنفسهم *حقيقة* ما قام به ياسر عرفات وما ينوي الوصول إليه، مثل الأمير بندر الذي يعلم تماماً أن ياسر عرفات يتحمل المسؤولية الكاملة عن انهيار عملية السلام، فإنهم يضطرون للسير خلف *عواطفهم* من أجل دعم "ضحايا" رُدود الفعل الإسرائيلية المبالغ فيها رَداً على الإرهاب، على الرغم من أن تلك الأعمال الإرهابية كانت مدروسة بعناية وكانت تهدف للوصول إلى استقطاب العالم عاطفياً للتضامن مع الفلسطينيين. بالتالي فإن الإرهاب يؤدي النتيجة المرجوّة منه، وياسر عرفات كان يعلم تماماً كيف يستغلّ هذا الأمر.

بالتالي ارتكبت القيادة الفلسطينية خطأً كارثياً برفضها عرض باراك - كلينتون للسلام خلال مباحثات 2001م-2002م، لكن ورغم ذلك فإن غالبية الفلسطينيين يُحمّلون إسرائيل المسؤولية عما اقترفه رئيسهم من أخطاء، وهذا أسلوب ونمط معروف مثلما وصفه المؤرخ بيني موريس في مقال نشره في نيسان/أبريل 2003م، حيث قال فيه:

"إن واحدة من سمات الحركة الوطنية الفلسطينية هي نظرة الفلسطينيين لأنفسهم على أنهم دوماً ضحيّة لغيرهم، بدءاً من الأتراك العثمانيين ومروراً بالمسؤولين البريطانيين والأمريكيين وانتهاءً بالصهاينة، لكنّهم - أو أغلبيتهم - لا يُمكنهم استيعاب حقيقة أنهم ضحايا لأخطائهم وآثامهم".

تبعاً للمنظور الكوني الفلسطيني (أو ما يعرف بـ weltanschauung في اللغة الألمانية) فإنهم لم يرتكبوا أي خطأ على الإطلاق، وإن المصائب التي تحلّ بهم هي دوماً نتيجة أخطاء الآخرين بحقهم، بالتالي فإن النتيجة الطبيعية والحتمية لرفضهم الاعتراف بأخطائهم التاريخية هي النّواح الفلسطيني

الدائم، وأخشى ما أخشاه أن يكون هذا هو المصطلح المناسب الذي يجب على العالم أن يفهمه حتى يُنقذ الفلسطينيين من أخطائهم التي كانوا ولا زالوا يَقترفونها. [13]

قائمة الملاحظات والحواشي:

1. “The Infernal Scapegoat,” September 25, 2001, www.mideastweb.org/infernalscapegoat.html.
2. Lecture, Harvard University, November 25, 2002. محاضرة في جامعة هارفرد بتاريخ
3. M. Kondracke, “Powell Should Tell Arafat: ‘It’s Now or Never,’” Roll Call, April 11, 2002.
4. Elsa Walsh, “The Prince,” The New Yorker, March 24, 2003, p. 61.
5. James Bennet, “Skipper Ties Cargo to Arafat’s Group,” New York Times, January 7, 2002.
6. The quote is Walsh’s description of what Bandar was shown by the American negotiators.
7. The New Yorker, March 24, 2003, p. 55. صحيفة النيويوركر بتاريخ
8. Ibid., pp. 49, 58. نفس المصدر، صفحة
9. Ibid., p. 49. نفس المصدر، صفحة
10. Ibid. نفس المصدر
11. Ibid., p. 59. نفس المصدر، صفحة
12. Ibid., p. 57. نفس المصدر، صفحة
13. Benny Morris, “Rejection,” The New Republic, April 21–28, 2003, p. 37.

الفصل الثامن عشر:
لماذا كان عددُ القتلى من الفلسطينيين أكثرَ من عددِ القتلى الإسرائيليين؟

التُّهمة:

إن حقيقة تجاوز عدد القتلى من الجانب الفلسطيني لعدد القتلى من الجانب الإسرائيلي خلال موجة الإرهاب الأخيرة خلال شهر أيلول/سبتمبر سنة 2000م حتى وقتنا هذا، يعني بالضرورة أن رد الفعل الإسرائيلي كان أبشع وأقسى من الإرهاب الفلسطيني نفسه.

مَن قام بتوجيه الاتِّهام:

يقول المُحلّل السياسي بوب نوفاك: "لا أستطيع أن أصدّقَ بأنك كمسؤولٍ أمريكيّ لم تنزعج أبداً من استخدام المروحيات الهجومية والأسلحة والدبابات الأمريكية في الاعتداء على رجال الأمن الفلسطينيين المسلحين بالمسدسات الخفيفة وبعض الشباب الانتحاريين فقط! ومثلما تعلم، فقد قُتِل من الفلسطينيين أكثر مما قَتِل من الإسرائيليين، ألا تشعرُ بالانزعاج كمسؤول رسميّ عن استخدام الأسلحة الأمريكية في قتل عدد هائل من المدنيين؟ ".[1]

ويقول الصحفي إرني جارسيا: "عبّر عباس حميدة عن انزعاجه الشديد من التقارير الإعلامية التي تُصوِّرُ الإسرائيليين على أنهم ضحايا، في الوقت الذي يتزايد فيه عدد الضحايا من الفلسطينيين منذ بدء الانتفاضة الثانية في شهر أيلول/سبتمبر 2000م."[2]

الحقيقة:

هنالك عدة أسباب رئيسية تجعل هذه المقارنة مُضلِّلَةً إلى حد ما، ومن ضمن هذه الأسباب أن الفلسطينيين ينظرون إلى الانتحاريين أنفسهم على أنهم ضحايا، مُتجاهلين العدد الكبير من الهجمات الإرهابية التي تم إحباطها والتي كانت تستهدف المدنيين الإسرائيليين وكانت ستتسبّبُ بسقوط عدد كبير من الضحايا.

الدليل:

لقد خَطّط الفلسطينيون لقتل عدد كبير من الإسرائيليين، لكنهم لم ينجحوا فعلياً بقتل العدد الذي خططوا له، في حين أن حالات القتل التي تُنسبُ إلى إسرائيل قد كانت في الغالب عن طريق الخطأ أثناء محاولاتها المشروعة لوقف الإرهاب، فعلى سبيل المثال، خلال أوّل شهرين من سنة 2003م تم

إحباط الهجمات الإرهابية الفلسطينية التي كانت تستهدف المدنيين الإسرائيليين، والسبب الحقيقي خلف إحباط تلك العمليات ليس أن الإرهابيين الفلسطينيين لم يبذلوا جهوداً كافية لارتكاب أعمال إرهابية وتحقيق ذلك، بل إن السبب الحقيقي هو الجهود الإسرائيلية المُضنية لإحباط تنفيذ تلك العمليات، فقد أحبطت قوات الأمن الإسرائيلية خلال تلك الفترة وحدها *مئات* المحاولات لتنفيذ عمليات إرهابية داخل إسرائيل، بالتالي فإن مجرد محاولة تنفيذ هجوم إرهابي هو أمر يوازي الهجوم نفسه عندما يتعلق الأمر بالذنب الأخلاقي لمثل هذه الأفعال. ولو كُتِب لهذه الهجمات المُدبّرة أن تنجَح لكان قُتل قرابة ألفي مواطن إسرائيلي خلال هذين الشهرين من "الهدوء"، بل وربما وصل عدد الضحايا الإسرائيليين إلى عشرات الآلاف لو بدأنا الحساب منذ الفترة التي تواصلت فيها التفجيرات الانتحارية في سنة 2000م.

والأمثلة زاخرة وعديدة لإثبات هذه الفرضية، ففي هجوم واحد مثل الهجوم الذي كان يستهدف أبراج شالوم (هذه الأبراج توازي في أهميتها مركز التجارة العالمي الأمريكي) كان سيُقتلُ مئات المدنيين لو لم يتمّ إحباطه. وفي هُجوم آخر كان يستهدف منشأة تخزين الغاز والوقود "بي غليلوت" في تل أبيب، ربما قُتِلَ الآلاف من الإسرائيليين لو لم يتم إحباط هذ الهجوم أيضاً. وخلال الفترة الواقعة ما بين أيلول/سبتمبر 2000م وآب/أغسطس 2002م فقد "شنّ الفلسطينيون قرابة أربعة عشر هجوماً استهدفت حياة وممتلكات المواطنين الإسرائيليين وغير الإسرائيليين المقيمين فيها من الأبرياء وكبار السن والأطفال والنساء"، وقد وقع عدد كبير من هذه الهجمات بالفعل، إلا أنه تم إحباط الآلاف منها.[3] وفي تقدير تقريبيّ لعدد الإسرائيليين الذين كان من المتوقّع أن يلقوا حتفهم في حال كُتِب لجميع هذه الهجمات النجاح، فإن العدد سيفوق بعشر مرات على الأقل من قُتلوا خلال الهجمات الإرهابية والذين تجاوز عددهم ثمانمائة شخص.[4]

كما ويعكس عدد القتلى من المواطنين الإسرائيليين إذا قورن بعدد القتلى الفلسطينيين أولوياتٍ مختلفة جداً فيما يتعلق بالرعاية الطبية المُقدمة للمصابين من الجانبين، حيث خصّصت إسرائيل موارد هائلة جداً بهدف تقديم الرعاية الطبية لضحايا للإرهاب، كما طوَّرت تخصّصاً طبياً يختصّ بعلاج ضحايا الهجمات الإرهابية والذي نجح في تحويل المئات من الإصابات الخطيرة جداً إلى إصابات خطيرة، هذه الإصابات التي في الغالب تتسبب بإصابات دائمة المدى إلا أنها على الأقل لم تؤدّ إلى فقدان المصابين لحياتهم، بالتالي هنالك الآلاف من الإسرائيليين المصابين بإعاقات دائمة وإصابات خطيرة.

لقد كان من المُفترضِ أن يخسر عدد كبير من هؤلاء الضحايا أرواحهم لو لم تكن الاستجابة الطبية الإسرائيلية استثنائية لهذا الموضوع، وفي هذا الصدد ذكرت صحيفة *نيويورك تايمز* الأمريكية أن "الأبحاث المنشورة هذا العام (كانون الأول/ ديسمبر 2002م) تشير إلى أن العامل الأكثر أهمية في انخفاض معدل القتلى على الجانب الإسرائيلي هو وجود سيارات الإسعاف السريعة بالإضافة إلى الرعاية الطبية المناسبة في غرف الطوارئ... بالتالي كان المصابون يتلقون عناية طبية سريعة تتناسب مع حجم إصاباتهم، الأمر الذي ساعد كثيراً في بقائهم على قيد الحياة ".[5]

لقد جعلت هذه الإنجازات معدل الوفيات بين المصابين ينخفض بنسبة تصل إلى سبعين بالمائة، ليس "لأن المهاجمين ليسوا بذلك القدر من الإجرام للفتك بالضحايا وقتلهم، بل لأن القتل أصبح أكثر صعوبة". والحال نفسه ينطبق على الإرهابيين الفلسطينيين: فهم ليسوا أقل فتكاً وإجراماً، بل أصبح من الصعب عليهم قتل الإسرائيليين بسبب الاستجابة الطبية الممتازة على الجانب الإسرائيلي.

في الحقيقة هناك فرق شاسع بين الاستجابة الإسرائيلية من ناحية طبيّة على الإرهاب، والاستجابة الفلسطينية لنفس القضية، حيث قررت السلطة الفلسطينية منع نقل الجرحى الفلسطينيين إلى المستشفيات الإسرائيلية، على الرغم من أن المستشفيات الإسرائيلية لا تأخذ السياسة بعين الاعتبار عندما يتعلق الأمر بعلاج المرضى والجرحى، وهي تُعطي الأولوية للعلاج على أساس خطورة إصاباتهم بغض النظر عن انتمائهم لأي طرف من أطراف الصراع.[6] وفي هذ الصدّد يُعلّق وزير الصحة الإسرائيلي قائلاً: "لقد عرضنا على الجانب الفلسطيني أكثر من مرة علاج جميع الجرحى الفلسطينيين خلال الانتفاضة الحالية في المستشفيات الإسرائيلية وعلى نفقة إسرائيل"، كما وأشار الوزير إلى أن "المرافق الطبية الفلسطينية غير قادرة على علاج العديد من الجرحى والتعامل معهم بالشكل المناسب، لكن الفلسطينيين رفضوا هذا العرض جملة وتفصيلاً لأنهم يفضلون عدم معرفة الحقيقة بشأن عدد جرحاهم" وِفقاً لتصريحات وزير الصحة الإسرائيلي.[7]
لكن وبغضّ النظر عن الأسباب، فالحقيقة تكمنُ في أن عدداً كبيراً من الفلسطينيين الذين لقوا حتفهم بسبب إصاباتهم كان سينخفضُ بشكل كبير لو وافقَ قادتهم على علاجهم في إسرائيل التي تتمتع بمستوى رعاية طبية يفوق قدرات وإمكانيات الأطباء الفلسطينيين والمستشفيات الفلسطينية بكثير.

ولو عُدنا بالزمن إلى سنة 1994م، أي عندما كانت وتيرة العنف بين الجانبين أقل بكثير من الانتفاضة، فقد تسبّب عدد من مسؤولي المستشفيات الفلسطينية بوفاة أربع جرحى فلسطينيين بسبب نقص كمية الدم التي يحتاجونها أثناء نقلهم من الخليل إلى مستشفى المقاصد في القدس بواسطة سيارة إسعاف، حيث عرضت إسرائيل حينها "طائرات هليكوبتر لنقل الجرحى إلى المستشفيات الإسرائيلية وعلاج الجرحى مجاناً "، لكنهم رفضوا. حينها عبّر قاضي المحكمة العليا الإسرائيلي والمكلّف بالتحقيق في هذه المأساة عن غضبه الشديد من المسؤولين الفلسطينيين، موضّحاً أنه "لا يفهم كيف رفضوا قبول المساعدة الطبية لأسباب سياسية!". بالتالي أدّى الرفض الفلسطيني لعلاج الجرحى الفلسطينيين في المرافق الطبية الإسرائيلية إلى زيادة عدد الوفيات على الجانب الفلسطيني والتي كان من الممكن تجنبها دون أدنى شك.[8]

هنالك سبب رئيسي آخر يقف خلف العدد الكبير للقتلى على الجانب الفلسطيني، وهو تخصيص مبالغ زهيدة جداً من الأموال لتطوير نظام طب الطوارئ البدائي الموجود في السلطة الفلسطينية، على الرغم من الثروات الشخصية الهائلة التي راكمها القادة الفلسطينيون من خلال فسادهم المالي، فعلى سبيل المثال لا الحصر كانت ثروة ياسر عرفات الشخصية - وفقاً لمجلة *فوربس* - تتجاوز مبلغ ثلاثمائة مليون دولار أمريكي. كما ساهم هذا الفسادُ وعدم وجود الرعاية الطبية المناسبة في تطوّرِ الجروح المتوسطة وغير المميتة إلى جروح خطيرة قد تؤدي إلى الوفاة.

وعندما كان يُحصي بعض المتحدثين الرسميين الفلسطينيين أعداد القتلى الفلسطينيين فإنهم كانوا يشملون الفئات التالية: الانتحاريون، والمقاتلون الفلسطينيون المسلحون، وقادة المجموعات الإرهابية بمن فيهم "المهندس" يحيى عياش الذي كان مسؤولاً مباشراً عن صنع المتفجرات. كما أنهم كانوا يُحصون الإرهابيين الذين تم إطلاق النار عليهم من الجانب الإسرائيلي أثناء قيامهم بزرع العبوات المتفجرة أو إلقائها، بالإضافة إلى صانعي المتفجرات وجيرانهم الذين قُتلوا عندما انفجرت القنابل التي كانوا يصنعونها عن طريق الخطأ، هذا عدا عن المُتعاونين مع إسرائيل والذين قتلوا على يد فلسطينيين آخرين. حتى الفلسطينيون الذين لقوا حتفهم نتيجة الممارسات المُستهترة المتمثلة في إطلاق الرصاص الحي في الهواء أثناء الجنازات والاحتجاجات الفلسطينية كان يتم إحصاؤهم من بين الضحايا.

إن مُجرّد تصنيف الانتحاريين والإرهابيين الذين تسببوا بقتل الأبرياء على أنهم *"ضحايا"* بهدف مقارنتها بعدد المدنيين الأبرياء الذين كانوا أهدافاً لهم، هي فكرة سخيفة لدرجة مستفزة جداً وغير أخلاقية بكل المقاييس، لهذا لا يُمكنني فهم كيف لوسائل الإعلام تقديم هذه الأرقام على أنها خسائر بشرية بمنتهى الوقاحة. وعلى الرغم من هذه الحقيقة، تواصل العديد من الصحف وقنوات التلفزيون والإذاعة تقديم هذه المقارنات غير المتكافئة والمتحيّزة مراراً وتكراراً حتى يومنا هذا.

في الوقت نفسه، يحصي الجانب الفلسطينيّ أولئك الأبرياء الذين وقعوا في تبادل لإطلاق النار بين مقاتلين فلسطينيين وإسرائيليين حتى في الحالات التي لا يمكن فيها معرفة الجانب الذي أطلق الرصاص عليهم، وخير مثال على ذلك الطفل محمد الدرّة الذي صوّرهُ التلفزيون الفرنسي أثناء إطلاق الرصاص عليه بينما كان يحتمي بحضن والده، فوِفقاً لتقرير تحقيقيّ تلفزيوني ألماني يقارن زاوية الرصاص بموقع المقاتلين الفلسطينيين والإسرائيليين، نرى أن الأدلة الكثيرة من مسرح الجريمة تشير إلى حدٍ كبير إلى حقيقة أن الإسرائيليين لم يفعلوا ذلك، وربما يكون المقاتلون الفلسطينيون هم من أطلقوا النار عليه". [9]

كما ويبالغ المتحدثون الفلسطينيون أيضاً بشكل كبير في أعداد الضحايا، تماماً مثلما فعلوا في أعقاب معركة جنين سنة 2002م، حيث ادعى الفلسطينيون في البداية أن إسرائيل قد أقدمت على قتل "ثلاثة آلاف فلسطيني"، ثم خفضوا عددهم إلى خمسمائة فقط، في الوقت الذي صرّح فيه الأمين العام للأمم المتحدة بأن العدد الإجمالي للقتلى الفلسطينيين حينها بلغ اثنين وخمسين فلسطينياً، وغالبيتهم كانوا من المقاتلين المسلحين. بالتالي لا يوجد دليل واحدٌ يُثبتُ أن الجنود الإسرائيليين قد تعمّدوا قتل مدنيّ واحد، على الرغم من أن المسلحين الفلسطينيين كانوا يُطلقون النار من بين المدنيين في جنين بل وقاموا بتفخيخ منازلهم وقتلوا ثلاثة وعشرين جندياً إسرائيلياً.

إن هذه المبالغة المتعمدة في الأرقام هي مُبالغة نمطيّة للغاية حتى بين الأكاديميين الفلسطينيين مع الأسف الشديد، حيث كتب البروفيسور إدوارد سعيد أن "مئات الآلاف قد قُتِلوا من قِبَلِ إسرائيل وبدعم واضح من الولايات المتحدة الأمريكية"[10]، وهذا الادّعاء لا يتعدّى كونه كذبة سخيفة وصفها أحد النقاد المُحايدين بأنه "ادّعاء غير معقول أبداً".[11]

إن هذه التشويهات والمبالغات في أعداد الضحايا على الجانب الفلسطيني لا تُغيّر حقيقة أن العدد الفعلي للمدنيين الفلسطينيين الأبرياء الذين قتلوا على يد الإسرائيليين أقل بكثير من عدد الإسرائيليين الأبرياء الذين قتلوا على يد الفلسطينيين، لأن الغالبية العظمى من الفلسطينيين الذين قُتلوا على يد إسرائيل كانوا مشاركين فعلاً وبشكل مباشر أو غير مباشرٍ في أنشطة إرهابية، وبعض الذين لم يشاركوا بشكل مباشر في تلك الهجمات قد قُتلوا عن طريق الخطأ أثناء العمليات العسكرية الإسرائيلية المشروعة للقضاء على الإرهاب.

ووفقاً لتحقيق داخلي أجراه جيش الدفاع الإسرائيلي - استناداً لما ورد في مجلة *بوسطن غلوب* في نيسان/ أبريل 2003م - فإنّ "18% فقط من مجموع ألفي فلسطيني قُتلوا على يد القوات الإسرائيلية منذ بدء الانتفاضة في أيلول/سبتمبر 2000م من المدنيين قد ثبتَ أنهم مدنيون لا علاقة لهم بأعمال الإرهاب" [12]، أي حوالي ثلاثمائة وستون فلسطينياً مدنياً بريئاً قُتلوا في عمليات تندرج تحت إطار الدفاع المشروع عن النفس.

بِرأيي فإن هذا العدد والنسبة مرتفعان جداً، ويجب على إسرائيل أن تتحمل بعض المسؤولية عن القتلى والجرحى الفلسطينيين الأبرياء، لكن المسؤولية الأخلاقية لإسرائيل عن هذه الخسائر البشرية العرضية - وإن كانت متوقعة في كثير من الأحيان - لا يمكن مُقارنتها بأي حال من الأحوال بحجم مسؤولية الإرهابيّين الفلسطينيين الذين استهدفوا عَمداً كل ضحية من المدنيين الإسرائيليين، فمن بين أكثر من ثمانمائة قتيل إسرائيلي يوجد خمسمائة وسبعة وستون مدنياً، وهذا الرقم يتضمّن عدداً كبيراً من الأطفال والنساء وكبار السن [13].

كما إن مقارنة القتل العرضي غير المقصود للمدنيين أثناء الدفاع المشروع عن النفس ضد الإرهاب بالقتل المُتعمّد للمدنيين الأبرياء لا يختلف عن مقارنة الدواء بالسمّ، فكلاهما يمكن أن يؤدّي إلى الموت، لكن في حالة الدواء يكون الموت تأثيراً جانبياً مأساوياً متوقعاً في بعض الأحيان، أما في حالة السمّ فإن الموت هو تأثيره المباشر والمقصود دون أدنى شكّ.

كما أن عدد القتلى والجرحى من النساء والأطفال الإسرائيليين يفوق بكثير عدد القتلى والجرحى من النساء والأطفال على الجانب الفلسطيني، وتِبعاً لإحدى الدراسات فإن الفارق بين الحالتين يصل إلى ثلاثة أضعاف تقريباً [14]. في السياق نفسه أشارت كاتبة نسوية بارزة إلى التالي:

> "ثمانين بالمائة من القتلى على الجانب الإسرائيلي كانوا من المدنيين غير المقاتلين، ومعظمهم من النساء والفتيات. كما وضحت أن عدد القتلى من *الإناث الإسرائيليات* يفوق عدد القتلى من *النساء الفلسطينيات* بنسبة ثلاثة إلى واحد أو أربعة إلى واحد، لكن وعلى الرغم من هذا الرقم المخيف إلا أنني لم أسمع أياً من ناشطات الحركات النسوية تتحدث عن هذه الإحصائيات والأرقام. كما بلغت نسبة الضحايا من النساء والفتيات الإسرائيليات حوالي أربعين بالمائة من إجمالي عدد القتلى الإسرائيليين الذين قُتِلوا على يد الفلسطينيين، في حين أن ما نسبته خمسة وتسعون بالمائة من القتلى الفلسطينيين الذين قُتلوا على يد الإسرائيليين كانوا من الذكور. بعبارة

أخرى، كان الفلسطينيون يطاردون النساء والأطفال وغيرهم من المدنيين العزَّل عمداً ومع سبق الإصرار والترصد، بينما كان الجُنود الإسرائيليون يُقاتلون المسلحين الفلسطينيين الذكور الذين كانوا يشنون الهجمات والاعتداءات على إسرائيل" [15].

وحتى في حال أخذنا بالحسبان عدد الذكور - الذين كانوا في غالبيتهم من المسلحين - فإننا سنجدُ أن عدد القتلى والجرحى الأبرياء على الجانب الإسرائيلي يفوقُ عدد القتلى والجرحى من الفلسطينيين الأبرياء، والأسباب واضحة وُضوح الشمس لمن يكلف نفسه عناء التفكير في الأمر ولو للحظة.

لقد حاول الإرهابيون بكل ما أوتوا من قوّة زيادة عدد القتلى على الجانب الإسرائيلي، حتى بلغ الأمر بهم إلى حد وضع المسامير التي يستخدمونها في القنابل المضادة للأفراد في محلول سم الفئران لمنع تخثر دم الضحايا. كما أعرب عدد من الأطباء الإسرائيليين عن مخاوفهم من أن دماء بعض الانتحاريين التي تتناثر في كل مكان وتلمسها الكوادر الطبية وكذلك عظامهم التي تخترق أجساد الضحايا قد تحتوي على التهاب الكبد أو فيروس الإيدز أو فيروسات أخرى، الأمر الذي يثير المخاوف من أن قادة الإرهاب يمكن أن يُحوِّلوا الانتحاريين إلى حاملات حرب بيولوجية إما عن طريق حقنهم بمثل هذه الفيروسات أو اختيار الناقلين لها كانتحاريين، وبالفعل تم توثيق الحالة الأولى من هذا النوع من الهجمات في مجلة *جمعية الطبّ* الإسرائيلية في عددها الصادر في شهر تموز/ يوليو 2002م.

وقد استخرج الأطباء في مركز هِليل يافيه الطبي الموجود في الخضيرة عدداً من شظايا العظام من عنق وثدي وفخذ امرأة كانت ضحيّة لتفجير انتحاري، ثم أُرسلت شظايا العظام إلى معهد الطب الشرعي في تل أبيب لتُشير نتائج التشريح إلى إصابتها بفيروس التهاب الكبد الوبائي.[16] وتعليقاً على هذه الحادثة قال بعضُ الأطباء في مجلة جمعية الطب الإسرائيلية الآتي: "شظايا العظام البشرية تعمل كأجسام غريبة على الجسم خاصة عندما تكون منقولة من شخص مصاب بمرض بيولوجي، وهذا النوع من الشظايا جديد نسبياً في مجال الإصابات الناجمة عن الانفجارات".[17] وكان الأطباء يفترضُون احتماليّة أن يكون الانتحاريّون حاملين أو مصابين بعدد من الأمراض المعدية مثل "سلالة التهاب الكبد الوبائي وفيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومرض الزهري وحمى الضَّنك ومَرَض كروتزفيلد جاكوب بالإضافة إلى الملاريا وغيرها من الأمراض".[18] لكن تحوّل الافتراض إلى حقيقة عندما تم إعطاء جرعات كبيرة من المضادات الحيوية للمصابين في الهجوم الذي استهدف كافتيريا الجامعة العبرية، بعد أن لاحظَ الأطباء الإسرائيليون" بأن العديد من الانتحاريين مصابون بأمراض تتنوّع ما بين التهاب الكبد الوبائي ومرض الإيدز".[19]

بالتالي لا يجب غضّ الطرف عن مثل هذا الحدث، سواءٌ أكان يمثّل حدثاً فردياً مُنعزلاً عن باقي الأحداث أو تصعيداً مقصوداً في منهجية الإرهاب. في الوقت نفسه، يتوجّبُ على المستشفيات الإسرائيلية الاستعداد لأسوأ السيناريوهات، خاصة وأن المجلات العلمية والطبية الإسرائيلية تناقش مثل هذه الأحداث بشكل جِدّي، حيث تم تخصيص عدد تموز/يوليو 2002م بأكمله من مجلة *جمعية الطبّ* الإسرائيلية للحديث عن موضوع "الإرهاب والطب". كما تم تجهيز المُسعفين الأولين بمعدّات اختبار

ولقاحات ومضادات حيوية لمواجهة هذا التهديد الجديد، مع العلم أن أمراً كهذا لن يكون سهلاً باعتبار أن "معدّات الاختبار تلك مُصمّمة لفحص الدم لا لفحص العظام نظراً لصعوبة هذا الأمر، خاصةً عندما يتعلق الأمر بفيروس مُعقّدٍ جداً مثل فيروس الإيدز"[20]، كما أن هذا التهديد الجديد يتطلّب من الطبيب الجراح نزع العظام المتبقيّة في جسد الضحية، بالتالي ينجح الإرهابيون في تنفيذ غاياتهم كلما زادوا من صعوبة عمل من يبذلون قُصارى جُهدهم لإنقاذ حياة الآخرين، وانطلاقاً من هذه الحقيقة فإن التهديدات الجديدة التي يمثّلها الانتحاريون المصابون بأمراض مُعدية تمثل انتصاراً للإرهاب.

كما يوجد تناقض واضح وضوح الشمس بين منهجية وعقلية الإرهابيين الفلسطينيين التي تقوم على أساس قتل أكبر عدد ممكن من اليهود الأبرياء بأي وسيلة متاحة، والمنهجية والعقلية الإسرائيلية التي لم تكن تطمح أو تسعى لقتل المدنيين الفلسطينيين الأبرياء، وحين قُتِلوا على أيدي الإسرائيليين فإنهم لم يكونوا أهدافًا مقصودة بل كانوا ضحية جهود الأمن الإسرائيلي لمكافحة الإرهاب. من ناحية عملية فإن إسرائيل تستخدمُ الرصاص المطاطي والأسلحة الأخرى المصممة للحدّ من سقوط القتلى في المواجهات، كما يوجد تعليمات بتوجيه الرصاص إلى منطقة الساقين قدر الإمكان. وعندما يقتل الإسرائيليون مدنياً فلسطينياً عن طريق الخطأ فإننا نجدُ انتقادات داخلية ولجان تحقيق، كما يوجدُ عقاب لمُرتكبي هذه الأفعال في بعض الأحيان. [21] أما عندما يقوم الإرهابيون الفلسطينيون بقتل تلاميذ المدارس الإسرائيليين فإننا نسمع الهتافات والخطابات الفلسطينية التي تُمجّد القتلة.

بصريح العبارة، إن قتلَ المدنيين الأبرياء لا يصبّ في مصلحة إسرائيل أبداً، بل إن خسارتها أكبر بكثير من مكاسبها عندما يحدث هذا القتل، لكن العكس صحيح بالنسبة للإرهابيين الفلسطينيين الذين يستهدفون عمداً أكبر عدد مُمكِن من المدنيين الإسرائيليين الأبرياء، ولسنا نبالغ حين نقول أنهم يتسبّبون بمقتل أكبر عدد من المدنيين الفلسطينيين الأبرياء من خلال وجودهم المتعمد وعملهم الدائم في مراكز التجمعات السكانية المُكتظة كمخيمات اللاجئين، بالتالي فإن الإرهابيين الفلسطينيين يستخدمون مدنييهم كدروع بشرية لحماية أنفسهم، وهو عملُ يشكّل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، حيثُ يُحسب المدني الذي يُقتل أثناء استخدامه كدرع بشريّ على أنه ضحية لمن يستخدمه، وليس ضحيّة لمن يقومون بعمليات مَشرُوعة لكبح جماح الإرهاب كالقضاء على هدف عسكري أو إرهابي مسلح. وفي هذا السياق نستذكر تصريحاً لأحد الدبلوماسيين لصحيفة *نيويورك تايمز* حين قال: "لقد برعَ الفلسطينيون في استخدام معادلة قاسية جداً لحساب الألم... فسقوط الضحايا الفلسطينيين يصبّ لصالحهم، وسقوط الضحايا الإسرائيليين يصبّ لصالحهم أيضاً".[22]

وقد صرّح رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية *لصحيفة واشنطن* بوست قائلاً بأن "الإسرائيليين يهربون لأن الفلسطينيين قد فهموا نقطة ضعفهم، ألا وهي أن اليهود يُحبّون الحياة أكثر من أي شعبٍ آخر ولا يرغبون أبداً بالموت، بالتالي فإن العمليات الانتحارية تمثل أفضل أسلوب للتعامل معهم". ربما تكون هذه النظرة للحياة والموت نظرةً "مريضة" بكل ما تحمله الكلمة من معنى (كما وصفها توماس فريدمان) [23]، لكنها من ناحية واقعية تشكّل أساس وجوهر المعادلة التي يتعامل بها الإرهابيون الفلسطينيون، كما أن المُطالبين بإدانة إسرائيل لأن عدد القتلى الفلسطينيين يتجاوزُ عدد

القتلى الإسرائيليين هُم فعلياً يشجّعون الإرهابيين على المضي قُدُماً في هذه المعادلة القاسية للموت والألم.

في الوقت نفسه، لا أحد يزعم أن "الإرهاب موجودٌ في جينات العرب والمسلمين"، مثلما يدّعي إدوارد سعيد في تُهمة يحاول عبثاً إلصاقها بمؤيدي ومُناصري إسرائيل [24]، لكن هذا الاتهام الباطل لا يجبُ أن يحجب رؤيتنا للواقع المُرّ المحيط بنا، وهو أن القيادات الدينية والسياسية الفلسطينية قد تبنّت منهجية الإرهاب في تعاملهما مع إسرائيل، وأن تلك القيادات كانت ولا زالت تُمجّد الإرهاب واعتبرته جزءاً من الثقافة والدين، بالتالي فهم يتحملون المسؤولية كاملة عن تفشّي الإرهاب، وهم يتحمّلون مسؤولية مقتل وإصابة عدد كبير من الأطفال والشباب الفلسطينيين بالنيران الإسرائيلية، فالقيادة الفلسطينية هي التي غيّرت قواعد الاشتباك من خلال استخدام الأطفال والشباب لشنّ الهجمات على إسرائيل، هؤلاء الشباب الذين لا يتجاوز عمر بعضهم سن الحادية عشر قد تم تجنيدهم كانتحاريين ومقاتلين يزرعون العبوات الناسفة ويرشقون الجيش بالحجارة، وهذا ما أكّد عليه صلاح شحادة أحد أبرز قيادات حركة حماس في غزة حين صرّح في مقابلة أجراها في السادس والعشرين من شهر أيار/مايو 2002م بأنه يتم تجنيد الأطفال الفلسطينيين على يد وحدة خاصة تابعة لحركة حماس.

وخلال مُقابلة مُتلفزة بثتها قناة الجزيرة، دافع بروفيسور مسلم بارز بشدّة عمّا أسماه استخدام "قنابل الأطفال"[25]، حيث أظهر استطلاع للرأي أجرته الجامعة الإسلامية على عينة بلغت ألف طفل تتراوح أعمارهم بين التاسعة والسادسة عشر عاماً بأن تسعة وأربعين بالمائة منهم قد شاركوا في أعمال عنف ضد إسرائيل، وأن ما نسبته ثلاثة وسبعون بالمائة قد أعربوا عن رغبتهم في الاستشهاد، بالتالي ليس من الغريب أبداً أن يتم استخدام الأطفال في الهجمات الانتحارية وعمليات زرع وإلقاء العبوات الناسفة، ورداً على ذلك كان يقوم الجنود أو المدنيون الإسرائيليون الذين استهدفهم الإرهابيون الشباب بإطلاق النار عليهم دفاعاً عن النفس.

كما ذكرت صحيفة *نيويورك تايمز* في الثامن من آذار/مارس 2003م عبر صفحاتها "قيام مجموعة من الشباب بإلقاء الحجارة والقنابل الحارقة على الجيش الإسرائيلي طوال اليوم، وخلال مرحلة معينة ردّ الجنود بإطلاق النار وأصابوا شاباً منهم بعد أن قام بإلقاء قنبلة حارقة عليهم". ووفقًا لمسؤولين في المستشفى العربي في غزة فقد تم توثيق عدد من الأحداث المماثلة، إليكم بعضها:[26]

- في السادس من تموز/يوليو 2002م تم إلقاء القبض على طفلين يبلغان من العمر إحدى عشر عاماً أثناء محاولتهما زرع قنبلة بالقرب من برجٍ عسكريّ إسرائيلي، وقال أحدهما بأنه كان يرغب في أن يُصبح شهيداً.
- في الثالث والعشرين من شهر نيسان/أبريل 2002م قُتل ثلاثة طلاب تتراوح أعمارهم بين اثني عشر إلى أربعة عشر عاماً أثناء محاولتهم التسلّل إلى موقع نتساريم بهدف تنفيذ عملية انتحارية. وقد ترك كل منهم وصيّة تؤكد رغبته في الاستشهاد، وحتى هذا اليوم يُنظرُ إلى الشبان الثلاثة القتلى على أنهم شهداء.

- قُتِل شاب يبلغ من العمر أربعة عشر عاماً أثناء محاولته دخول موقع عسكري إسرائيلي حامِلاً معه قنبلتين أنبوبيّتين.
- قُتِل شاب يبلغ من العمر ستة عشر عاماً جراء قيامه بإلقاء قنبلة يدوية على جنود الجيش الإسرائيلي.
- تم القبض على فتاة تبلغ من العمر خمسة عشر عاماً بعد أن اعترفت بأن عمّها - وهو قياديّ بارز في تنظيم فتح في بيت لحم- قد جنّدها لتنفيذ عملية انتحارية، فوافقت على القيام بذلك بالإضافة إلى قيامها بتجنيد عدد من الفتيات من مدرستها لنفس الغاية.
- في الحادي والثلاثين من شهر آذار/مارس 2002م قام شاب يبلغ من العمر ستة عشر عاماً بتنفيذ عملية انتحارية في مركز نجمة داود الحمراء (منظمة طبية تشبه منظمة الصليب الأحمر) مما أسفر عن مقتل ستة مدنيين إسرائيليين بالإضافة إلى منفّذ العملية.
- تم اعتقال طالب ثانويّ يبلغ من العمر ستة عشر عاماً وهو في طريقه لتنفيذ عملية انتحارية في حافلة مكتظّة بالرّكاب، حيث قال لجميع طلاب صفّه بأنه سيَمضي في طريق الشهادة.

لكن وعلى الرغم من توثيق هذه الحالات وغيرها، إلا أن المُتحدثة باسم منظمة العفو الدولية قد صرّحت أمام لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة عام 2003م بأنه "استناداً للمعلومات التي أملكها فإنه لا يوجد أي فلسطيني قاصر متورّط في أي عملياتٍ انتحارية"[27]، لكن السؤال هنا: هل تمتلك تلك المتحدثة الجُرأة والصراحة الكافية لتقول ذلك لعائلات الإسرائيليين الستة الذين قتلوا على يد الانتحاري الفلسطيني البالغ من العمر ستة عشر عاماً في مركز نجمة داوود الحمراء الإسرائيلي؟!

وفي السياق نفسه، تُجري أستاذة علم الفلسفة في جامعة شيكاغو جين بيثك إلشتين في كتابها "حربٌ عادِلةٌ ضد الإرهاب" مُقارنة بين قادة الإرهاب من الإسلاميين الذين يَدّعون بأن "الشباب المُسلم يعشقون الموت"، وبين القادة النازيين الذين أرسلوا "خمسة آلاف طفل تتراوح أعمارهم بين سن الثامنة والسابعة عشر عاماً" إلى معارك الموت المحتوم خلال الأيام الأخيرة من حصار برلين، والذين نجا منهم خمسمائة طفل فقط.
وما كان مدهشاً في الحدث هو إصرار هؤلاء الأطفال على "أداء واجبهم حتى أصبحوا مُستعدّين للموت المحتوم"، فهؤلاء الأطفال قد نشأوا وترعرعوا على أساطير البطولة المحفورة في أدمغتهم.
وبالنسبة لهم لم تكن الدعوة إلى "التضحية بالنّفس باعتبارها أغلى ما يملك الإنسان" مُجرّد عبارة فارغة، بل كانت تطغى على طريقة تفكيرهم". [28]

ومن الجدير بالذكر هُنا بأنه لم تقُم أي جهة بتحميل قوات الحلفاء مسؤولية قتل أولئك الأطفال المسلحين الذين كانوا يحاولون التصدّي لقوات الحلفاء ومنعهم من السيطرة على برلين لإنهاء الحرب.

واستناداً إلى ما ذكره رجلا الدين الأستاذ هـ. ريتشارد نيبور والأستاذ بول تيليش في عدد من كتبهما، فقد توصلت البروفيسورة إلشتين إلى التحليل التالي:

"إن الرغبة في التضحية بالأطفال هي إحدى مظاهر ثقافة الموت. وعندما نستذكر مثل هذا النوع من التضحية التي يُدفع فيها الإنسان إلى حتفه فإننا لا نستذكر فقط إشادة بن لادن وغيره من المتطرفين الإسلاميين بمثل هذه الأعمال، بل إننا نستذكرُ أيضاً كيف تمّ الزجّ بآلاف الأطفال الإيرانيين بين رُحى حرب السنوات الثمانية بين إيران والعراق بين سنتي 1980م و1988م. لقد تم الزجّ بهؤلاء الأطفال إلى الهلاك، فتم إرسالهم ليقوموا بدور كاسحات الألغام واكتشافها، وحينها قُتِل بعضهم على الفور فيما ظلّ بعضهم على قيد الحياة لكنهم عاشوا مبتوري الأطراف. وعلى الرغم من ذلك إلا أن عائلات أولئك الأطفال كانت فخورة بما حلّ بأبنائهم باعتبارهم نالوا شرف كونهم آباء هؤلاء الشهداء. بالتالي هنالك فرق شاسع بين مثل هذه الرغبة البشعة للتضحية بالأطفال، وبين أخلاقيات تدريب الجنود البالغين على القتال بطريقة يتم الحرص فيها على الحفاظ على أكبر عدد ممكن من الأرواح، سواء من الجنود أو المدنيين".[29]

بالتالي كلّما تجاوزت القيادة الفلسطينية المحرّمات مثل استخدام الأطفال في العمليات الإرهابية، كلما ازداد عدد الجرحى والقتلى من بين الأطفال. كما أن إساءة الاستغلال المتعمد للأطفال يمثّل شكلاً من أشكال التطرّف في إساءة معاملة الأطفال وإيذائهم، وهي مسؤولية يتحمّلها المسيئون بالكامل، لا أولئك الذين يقومون بحماية أنفسهم بطرق شرعية من الانتحاريين والقتلة الذين حدث في مثل هذه الحالة أنهم من الأطفال والشباب. وفي هذا السياق قالت غولدا مئير رئيسة وزراء إسرائيل السابقة ذات مرة: "ربما بإمكاننا أن نسامحهم على قيامهم بقتل أطفالنا، لكننا لن نسامحهم أبداً على إجبارنا على قتل أطفالهم".

والحال نفسه ينطبقُ على النساء الفلسطينيات بل وحتى على النساء الحوامل اللواتي تم تجنيدهنّ لتنفيذ عمليات انتحارية داخل إسرائيل، حيث نفّذت النساء أكثر من عشرين هجوماً انتحارياً منذ سنة 2001م، فيما تم تجنيد بعض هؤلاء النساء عن طريق ابتزازهن عاطفياً واجتماعياً. فعلى سبيل المثال قام الإرهابيون عمداً بإغواء شابة تُدعى عندليب سليمان والتي كانت تبلغ من العمر واحداً وعشرين عاماً من بيت لحم، وعندما حَمَلَت أخبَرُوها بأن الطريقة الوحيدة لتجنّب العار هي الموت كشهيدة، فوافقت وقامت بتفجير نفسها في عملية انتحارية في أحد المُجمّعات التجارية في القدس، مما أسفر عن مقتل ستة مدنيين بينهم عاملان من الصين. وهنالك مثال مُشابه وهو الشابة آيات الأخرس من مخيم الدهيشة للاجئين الفلسطينيين والتي كانت تبلغ من العمر ثمانية عشر عاماً، حيث قامَت بتفجير نفسها في سوبر ماركت إسرائيلي وقتلت مدنيين اثنين بعد أن تم إغواؤها وابتزازها بنفس الطريقة.

إن أسلوب الإجهاض الإرهابي هو مثال حقير يهدف لخلق حياة جديدة من أجل صناعة الموت، والأمثلة عديدة على حالات اغتصاب الفتيات الفلسطينيات على أيدي الإرهابيين الفلسطينيين من أجل إلحاق العار بهنّ حتى تكون وسيلتهنّ الوحيدة لاستعادة شرف العائلة هو الاستشهاد، وفي إحدى الحالات علمت إحدى العائلات بمحاولة عدد من نشطاء تنظيم فتح ابتزاز ابنتهم، فقامت العائلة بتهريبها إلى خارج بيت لحم حيث كانت تعيش، وهي لا زالت تعيش مُتخفّية حتى يومنا هذا.[30] في الوقت نفسه فقد

استصدرت حركة حماس فتوى شرعية بخصوص ما يُسمح لمنفذة العملية الانتحارية ارتداؤه أثناء ارتكابها هجمات تستهدفُ المدنيين اليهود، تقول الفتوى:

"السؤال: هل يجب على منفذة العملية الانتحارية أن ترتدي الزيّ الشرعي أثناء تنفيذ العملية، مع العلم أن تنفيذ العملية سيكون في منطقة إسرائيلية؟ الإجابة (الفتوى): إن موضوع الحجاب ليس أمراً خاضعاً للنقاش، وهذا واجبٌ لا يجوز للمجاهد التخلي عنه. النقطة الثانية هي أنه في شوارعنا ومدننا التي يحتلها اليهود (تعتبر إسرائيل مُحتلة لجميع الأرض من البحر إلى النهر) يجب أن ترتدي أخواتنا ملابسهن الشرعية حتى في بعض الأحيان يجب أن يكون الحجاب ساتراً لوجوهِهنّ وأيديهنّ. النقطة الثالثة، وهي مهمة للغاية، وهي أن أخواتنا المُجاهدات، بإمكانهنّ أن يخدعن اليهود من خلال ارتداء ملابس من النوع الذي ترتديه النساء اليهوديات المتديّنات والمقبول في الشريعة الإسلامية، فسيري إلى الأمام يا قافلة الشهداء في سبيل الله!".[31]

وقد جاء في أحد الفتاوى التي أصدرها مؤخراً "رجل دين مؤثِّر مقيم في قطر" أن المرأة فلسطينية "سوف تدخل إلى الجنة من خلال الهجمات الانتحارية، وأن بإمكانها خلع حجابها والذهاب بدون المحرم لقتل اليهود، لأنها ستموت في سبيل الله، لا من أجل إظهار مفاتنها للرجال، بالتالي فإن مصيرها الجنة لا محالة" .[32]

وبطبيعة الحال، تتطلب قواعد الاشتباك تغييراً في الرد على أي شخص يُشاركُ في نشاط يُحتمل أن يُلحق الأذى أو الضرر بالقوات المسلحة أو المدنيين في أي دولة. وهنالك مثال مناسب على هذا التغيير، وهو قيام مهربي المخدرات الدوليين بتجنيد الأطفال الصغار من أجل التجارة في المخدرات، حيث يقومون أحيانا بتخبئة المُخدرات داخل أجسادهم عن طريق ابتلاع الواقي الذكري المملوء بالهيروين والكوكايين. ونتيجة لهذا التغيير في عُمر حاملي وناقلي المخدرات، اضطرت سلطات الجمارك إلى البدء في تفتيش الأطفال تفتيشاً مكثّفاً، مما أدى إلى وجود عدد من الشكاوى والتقارير حول هذا الأمر، لكن الخطأ منذ البداية يقع على عاتق أولئك الذين قرّروا استخدام الأطفال في تهريب المخدرات، وفي حالة العمليات الانتحارية فإن الخطأ يقع على عاتق أولئك الذين قرّروا استخدام الأطفال كوسيلة لنقل المتفجرات، خاصة وأن انتحارياً بعمر الثالثة عشر لا يختلف في خطورته عن انتحاري يبلغ من العمر خمسة وعشرين عاماً، ولإسرائيل نفس الحقّ في الدفاع عن نفسها ضدّ أي انتحاري أياً كان عمره.

بالتالي فإن الطريقة الوحيدة لإنهاء قتل الشباب والنساء على يد الجيش الإسرائيلي هي أن يتوقف الفلسطينيون عن استخدامهم في نشاطاتهم الإرهابية، وهذا مع الأسف الشديد أمرٌ مُستبعدٌ لأن القادة الإرهابيين يُتقنون الترزّق من مثل هذه الحسابات المؤلمة: فقضيتهم تربحُ وتكتسبُ زخماً أكثر في كل مرة يقتل فيها جندي إسرائيلي طفلاً أو امرأة فلسطينية، بل إنهم تجاوزوا حدود ذلك بكثير ووصل الأمر بهم إلى حد إقامة مصانع المتفجرات بالقرب من رياض الأطفال والمدارس الابتدائية، بحيث إذا قامت إسرائيل بمهاجمتها فإنهم سيقتلون الأطفال. كما أن وضع هذه المصانع الخطرة في الأحياء السكنية يعرّض الأطفال للخطر الشديد نتيجة ما يحدث هناك من أخطاء. [33]

وفي مثال آخر، كان يتوجب على الولايات المتحدة تغيير قواعد الاشتباك مع الإرهابيين بعد أن استخدم العراقيون امرأة حامل كإرهابية فجّرت نفسها وسط مجموعة من الجيش، بالتالي صار يتوجب على جنود الولايات المتحدة أن يشرعوا في فحص النساء بشكل أكثر دقّة من السابق، بل وفي بعض الأحيان صار الجنود الأمريكيون يطلقون النار على السيارات التي كانت تقف عند نقاط التفتيش. هذه هي التكاليف المأساوية التي لا يمكن تجنبها لحماية الناس من الإرهاب، خاصة عندما يتم استخدام النساء والأطفال كقنابل بشرية في الأعمال الإرهابية.

إن "أصحاب النوايا الحسنة" الذين ينتقدون إسرائيل مراراً وتكراراً كلما قُتل طفل فلسطيني على يد الجنود الإسرائيليين دفاعاً عن أنفسهم، هم في الواقع يشجعون على تجنيد المزيد من الأطفال كإرهابيين بالتالي سقوطهم كضحايا، كما أن مروّجي الروايات الكاذبة من الفلسطينيين يستغلون حقيقة أن أي شخصٍ يمتلك عاطفة ومشاعر سيتملّكه الغضب الشديد عندما يرى الأطفال يُقتلون، وغالباً سيحمّلون المسؤولية للجانب الذي أطلق الرصاصة القاتلة أياً كانت ظروف، ولن يفكّروا ولو للحظة في توجيه اللوم للجانب الذي أجبر الطفل على سلوك هذا الطريق.

كما ويدرك مروّجو الأكاذيب من الجانب الفلسطيني أنهم يستفيدون من الفلسطينيين الذين يُقتلون على يد الإسرائيليين (حتى في حالة الدفاع عن النفس) أكثر من الفلسطينيين الذين قُتِلوا ولا زالوا يُقتلون على يد العرب (حتى وإن كان هذا القتل بدم بارد)، وهذا ما عبّر عنه توماس فريدمان من صحيفة نيويورك تايمز في سؤاله: "لماذا لا نرى إلا عناوين إخبارية خافتة في وسائل الإعلام العربية عندما يقوم الهندوس بقتل المئات من المسلمين، بينما عندما تقتل إسرائيل عدداً من المسلمين - في حرب يَقتلُ فيها المسلمون اليهود- نرى العالم الإسلامي بأسره يشتعل غضباً؟ هذه مسألة علينا التفكير بها ملياً، وفي الأسابيع الأخيرة كلّما حدّثني المسلمون العرب عن حجم ألمهم لرؤية الفلسطينيين يتعرضون لمعاملة وحشية من قبل الإسرائيليين على شاشات التلفزيون كل ليلة، كنت أسألهم: "لماذا تتألمون بشدة من قيام الإسرائيليين بمعاملة الفلسطينيين بوحشية، لكنكم لا تتألمون عند رؤية الوحشية التي قتل بها صدام حسين جيلين من العراقيين عبر القتل والتعذيب والترهيب والغازات السامة؟ حتى هذه اللحظة لم أحصل على أي إجابة مُقنعة". [34]

وعلى الرغم من أن عدد العرب والفلسطينيين الذين قُتِلوا على يد إخوانهم من العرب قد تجاوز عدد العرب الذين قُتِلوا على يد الإسرائيليين، إلا أن أصوات الشكاوى والنحيب تظهر فقط عندما يُقتلُ فلسطيني على يد يهودي، وهذا أيضاً شكل واضحٌ من أشكال العنصرية، فهناك شكاوى تحتل نفس القدر من الزخم أيضاً، مثلما حدث عند قتل الأمريكيين للمدنيين العرب والمسلمين على سبيل المثال في أفغانستان والعراق، لكن مصطلحات وتوصيفات لما يحدثُ مثل "الإبادة الجماعية" و"التكتيكات النازية" و"المحرقة" تقتصر عموماً على ما ترتكبه إسرائيل من أفعال بحق الفلسطينيين.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، نشرت وكالة أسوشيتد برس (Associated Press) نتائج تحقيقها الذي استمر لمدة خمسة أسابيع في قضية مقتل عدد من المدنيين العراقيين خلال الحرب الأمريكية على العراق وذلك في عددها الصادر بتاريخ العاشر من حزيران / يونيو 2003م، فبعد التحقق من سجلات المستشفيات والعيادات والمراكز الطبية، توصل التقرير إلى التالي: "لقد قُتِل ما لا يقل عن 3240 مدنياً في جميع أنحاء العراق، من ضمنهم 1896 قتيل في بغداد وحدها". كما أكد التقرير على أن "العدد الحقيقي لا يزال مُبهماً، وأن العدد الفعلي للقتلى إذا تم إحصاؤه كما يجب فإنه سيكون أعلى بكثير من هذا الرقم". والسبب الحقيقي وراء هذه الأرقام المهولة هو أن عدداً كبيراً من المُقاتلين العراقيين - تماماً كحالة الإرهابيين الفلسطينيين - كانوا يرتدون زيّ النساء ويختبئون بين المدنيين، بل وكانوا يختبئون في سيارات الإسعاف أيضاً، الأمر الذي كان يجعل عملية التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين صعبة للغاية"[35]

وقد كان العديد من المدنيين العراقيين ضحايا لنظام صدام حسين الوحشي، ولم يدعموا جيشه بأي شكل من الأشكال. من ناحية أخرى، كان العديد من الضحايا المدنيين الفلسطينيين الذين قتلهم الجيش الإسرائيلي متواطئين مع الإرهابيين وداعمين للإرهاب، إلا أن الانتقادات الموجّهة للجيش الأمريكي لم تكن بحجم الانتقادات التي تم توجيهها للجيش الإسرائيلي. وبعبارة أخرى، فإن عدد الجثث والقتلى لا يُحدِّد بالضرورة مدى أخلاقية أو عقلانية العملية العسكرية، لكن مع الأسف الشديد يُصِرّ الكثير من مُعارضي إسرائيل على اتّباع هذه الفكرة المُضلّلة بهدف إثبات أن عدد القتلى المدنيين على الجانب الفلسطيني يتجاوز كثيراً عددهم على الجانب الإسرائيلي.

قائمة الملاحظات والحواشي:

1. On CNN's Crossfire, April 4, 2002, in response to comments made by Rev. Jerry Falwell.
2. "Mideast Peace Visions Shared," The Journal News (Westchester County, N.Y.), March 4, 2002, quoting Abbas Hamideh, co-chairman of the New York–New Jersey branch of the Al-Awda Palestine Right to Return Coalition.
3. Ajuri v. I.D.F. Commander, HCJ (Israeli Supreme Court) 7015/02, September 3, 2002.
4. Bruce Hoffman, "The Logic of Suicide Terrorism," Atlantic Monthly, June 2003, p. 45.
5. "The Ambulance–Homicide Theory," New York Times Magazine, December 15, 2002, p. 66.
6. Jerusalem Post, April 18, 2002. صحيفة الجروزاليم بوست بتاريخ
7. Jerusalem Post, May 22, 2001. صحيفة الجروزاليم بوست بتاريخ
8. Chicago Tribune, April 5, 1994. تشيكاغو تريبيون بتاريخ
9. Ellis Shuman, German TV, "Mohamed ADura Likely Killed by Palestinian Gunfire." See also, James Fallows, "Who Shot Mohammed Al-Dura," Atlantic Monthly, June 2003, p. 49.
10. Quoted in Jean Elshtain, Just War against Terror (New York: Basic Books, 2003), p. 87.
11. Ibid. نفس المصدر
12. David F. Green, "Fighting by the Book," Boston Globe, April 20, 2003.
13. Ibid. IDF Update, June 23, 2003. نفس المصدر، محدث من الجيش الإسرائيلي بتاريخ
14. Dan Radlauer, ICT Associate, "The 'AlAqsa Intifada': An Engineered Tragedy," June 20, 2002 (updated January 7, 2003), www.ict.org.il:

"مما لا شك فيه أن عدد الضحايا من النساء الإسرائيليات يتجاوز عدد الضحايا من النساء الفلسطينيات على الرغم من أن عدد القتلى الفلسطينيين يتجاوز عدد القتلى الإسرائيليين بشكل عام، وفي حال شملنا تقارير أكثر تفصيلاً فإننا سنجد أن العدد هو 219 إسرائيلية مقابل 92

فلسطينية، بنسبة 1:2.5 .ولو صغرنا دائرة المقارنة ونحصرها في النساء من المدنيين غير المقاتلين سنجد أن الأرقام اكثر مأساوية، أي 69 امرأة فلسطينية مقابل 214 امرأة إسرائيلية، بنسبة 3:1 "

15. Phyllis Chesler, The New Anti-Semitism (John Wiley & Sons, advance proof), p. 117.
16. Karen Birchard, "Hep B Case Makes Suicide Bombers an Infection Risk," Medical Post, MacLean Hunter Ltd., September 10, 2002.
17. Ibid. نفس المصدر
18. Ibid. نفس المصدر
19. Michael Ledeen, "Hebrew U Survivor: An Interview with Eliad Moreh," National Review online, August 6, 2002.
20. "Hepatitis Spread Via Suicide Bombers," The Straits Times (Singapore), July 26, 2002.
21. "Israeli soldier given 49 days in jail for killing Palestinian boy," Deutshe PresseAgentur, February 25, 2001.
22. James Bennet, "Arafat's Edge: Violence, and Time, on His Side," New York Times, March 18, 2002.
23. Thomas Friedman, "Suicidal Lies," New York Times, March 31, 2002.
24. Said and Hitchens, p. 159. سعيد وهتشينز، صفحة
25. "Hate Goes High Tech," Frontline magazine, Winter 2003, p. 5.
26. "Israel Kills a Top Hamas Leader," New York Times, March 8, 2003.
27. Anne Bayefsky, "Human Rights Groups Have Less Than Noble Agendas," Chicago Sun Times, April 6, 2003. This statement is quite remarkable considering the publicly available documentation—including specific names and dates—of the many terrorist acts committed by Palestinian adolescents and children. See Jeremy Cooke, "School Trains Suicide Bombers," BBC News, July 18, 2001; Justus Reed Weiner, "Palestinian Children and the Cult of Martyrdom," Harvard Israel Review, Summer 2003; "Participation of Children and Teenagers in Terrorist Activity during the 'Al-Aqsa' Intifada," www.mfa.gov.il.

يوضح هذا التقرير بكل وضوح خاصة وأنه يحتوي على الأسماء والتواريخ، بحيث يوضح عدد الأطفال والنساء الفلسطينيات اللواتي ارتكبن عمليات انتحارية في إسرائيل.

28. Elshtain, p. 104, quoting Gerhardt Rempel, Hitler's Children (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1989), pp. 233k, 241.
29. Elshtain, p. 104. إلشتاين، صفحة
30. Israeli Security Forces, "Blackmailing Young Women into Suicide Terrorism," Israeli Ministry of Foreign Affairs Report, February 12, 2002, www.mfa.gov.il/mfa/go.asp?MFAH0n2a0.
31. Itamar Marcus, Bulletin e-mail for Palestinian Media Watch, December 2, 2002.
32. James Bennet, "The Mideast Turmoil: Killer of 3; How 2 Took the Path of Suicide Bombers," New York Times, May 30, 2003.
33. Statements made by Slaim Haga, a senior Hamas operative, and Ahmed Moughrabi, a Tanzim operative, May 27, 2002.

تصريح لسليم الحاج أحد أبرز قيادي حماس، وأحمد المغربي أحد قادة كتائب شهداء الأقصى بتاريخ السابع والعشرين من أيار\مايو سنة 2002م

34. Thomas L. Friedman, "The Core of Muslim Rage," New York Times, March 6, 2002, quoted in Why Terrorism Works, pp. 89–90.
35. Atlanta Journal Constitution, www.ajc.com/ news/content/news/0603/10iraqdead. html, last visited June 11, 2003.

الفصل التاسع عشر:
هل تُمارسُ إسرائيل التعذيبَ بحقّ الفلسطينيين؟

التُّهمة:

يُشرّعُ القانون الإسرائيلي تعذيب المُعتَقَلين الفلسطينيين، والحكومة الإسرائيلية تُمارسُ أبشع أنواع التعذيب بحقّهم.

مَن قام بتوجيه التُّهمة:

" يُخَوِّل القانون الإسرائيلي الحكومة الإسرائيلية رسمياً باستخدام التعذيب ضد المعتقلين، وهو أمرٌ مُثبَتٌ ومُوَثّقٌ بل ويُمكنُ التحقُّقُ منه بمُنتهى السهولة"(تصريح لجون أينِت عضو لجنة التنسيق في أمريكا الشمالية للمنظمات غير الحكومية فيما يتعلّقُ بقضيّة فلسطين في بيان له صدر عام 2001م، أي *بعد* عامين تقريباً من حظر المحكمة العليا الإسرائيليّة كافة أشكال الضغط والتعذيب الجسدي رسمياً في السجون الإسرائيلية).[1]

الحقيقة:

إنّ دولةَ إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي واجهَ نظامها القضائي بشكل مباشر هذه القضية الشائكة والمتمثلة في تبرير ممارسة قدر معقول من التعذيب غير القاتِل أثناء التحقيق مع المعتقلين في سبيل الحصول على المعلومات، على غرار أساليب التعذيب التي تستخدمها الولايات المتحدة حالياً ضد المُعتقلين الذين ينتمون لتنظيم القاعدة، حيث أن هذه المعلومات ضرورية جداً من أجل إحباط عمليات وهجمات تفجيرية ستؤدي إلى مقتل عشرات المدنيين. وفي السادس من شهر أيلول/ سبتمبر 1999م أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية قراراً لا يقضي بحظر التعذيب في السجون فحسب، بل حظر هذا القرار أيضاً مُمارسة كافة أنواع الضغط الجسدي بحق الأسرى والذي تستخدمه الولايات المتحدة حالياً في سجونها، مثل الحرمان من النوم، وإجبار المعتقلين على الوقوف أو الجلوس في وضعيات غير مريحة للجسد وتشغيل الموسيقى الصاخبة بالإضافة إلى تغطية رؤوس المُعتقلين بالأقنعة وغيرها من أساليب التعذيب. بالتالي حظر القانون الإسرائيلي جميع هذه الممارسات بحق الأسرى الفلسطينيين حتى في الحالات التي تؤدّي فيها ممارسة هذه الأساليب إلى إحباط هجمات إرهابية مُحتَمَلة الوقوع.

وقبلَ صُدورِ هذا القرار كانت أجهزة الأمن الإسرائيلية تستخدم في بعض الأحيان أساليب ضغط جسدية مماثلة لتلك التي تستخدمها الآن أجهزة الأمن الأمريكية ضد المُعتقلين المُشتبه بانتمائهم لتنظيمات إرهابية. لكن بالنظر إلى الواقع في عدد من الدول العربية والإسلامية مثل مصر والأردن والمغرب والمملكة

العربية السعودية والفلبين ودول إسلامية أخرى، فإننا سنجدُ فرقاً شاسِعاً بين واقع هذه الدول والواقع في إسرائيل، حيث يُعتبر التعذيب أمراً عادياً ومقبولاً بل وموافقاً عليه من قِبل أرفع المستويات الرسمية، وفي بعض الأحيان يصل الحال في تلك الدول إلى ممارسة التَّعذيب القاتِل بحقّ السُّجناء السياسيّين. والحال نفسه في الولايات المتحدة التي تُمارس أجهزة الأمن فيها كافة أشكال التعذيب الجسدية والنفسية بحق المُعتقلين، خاصة وأنه ليس من السهل إخْضاعَ أجهزة الأمن الأمريكية للرقابة القضائية. بالتالي، يبدو وكأن القضية الرئيسية التي تشغلُ أروقة المحاكم الأمريكية محصورة في السؤال التالي: هل تُعتبرُ ممارسة التعذيب غير القاتِل أمراً عقلانياً وضرورياً عندما لا يكون الغرض منه انتزاع اعتراف لاستخدامه أثناء المحاكمة، بل الحصول على معلومات من شأنها إنقاذ أرواح الآخرين؟[2]

كما ويوجدُ نقاشٌ مُماثلٌ يجري حالياً بخصوص هذه المسألة الشائكة في ألمانيا، خاصة بعد التلويح بإمكانية استخدام التعذيب مع الخاطفين في محاولة للضغط عليهم من أجل معرفة مكان الضحايا الذين يختطفونهم وإنقاذ حياتهم.[3] وفي دول أخرى مثل فرنسا فإنها تُدين رسمياً كافة أشكال التعذيب، بينما تغضُّ النظر في الخفاء عن بعض المُمارسات التي تُصنّفُ على أنها من أسوأ أشكال التعذيب. كما استخدمت إنجلترا أساليب تعذيب مماثلة لتلك التي تستخدمها إسرائيل أثناء التحقيق مع إرهابيين مشتبه في انتمائهم لمجموعات إرهابية في أيرلندا الشمالية، مثل إجبار المُعتقلين على الوقوف أو الجلوس في وضعيات غير مريحة جَسَدياً، وتشغيل الموسيقى الصاخبة، وإجبار المعتقلين على تغطية رؤوسهم بالأقنعة وغيرها من الأساليب، لكن إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي أُدينت بشكل متكرر بارتكاب ممارسات يحظر القانون الإسرائيلي الحالي ممارستها.

الدليل:

إن التعذيبَ هو أحد القضايا التي نرى فيها أكثر من أي قضية أخرى حجم النفاق وسياسة الكيل بمكيالين عندما يتعلّقُ الأمر بإسرائيل واتهامها بممارسته. كما أن سجل إسرائيل فيما يتعلّق بقضيّة تعذيب المُعتقلين يُعتبرُ أفضل بكثير من سجلات أي دولة أخرى من دول الشرق الأوسط أو دول العالم الإسلامي، بل وأفضل من سجلات معظم الدول التي تعتبرُ نفسها دولاً ديمقراطية، بما فيها الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا، لكن إسرائيل وحدها هي الدولة الوحيدة التي تتعرضُ لسيلٍ من الإدانات والاستنكارات مِراراً وتكراراً نتيجة ممارستها التعذيب بحق المُعتقلين. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن أحد المواضيع الأربعة في العريضة التي يتم تداولها حالياً في أروقة الجامعات في العالم والتي تُطالب بسحب الاستثمارات من إسرائيل هو هذه الجُزئية: "إننا ندعو أيضاً كجامعات إلى سحب الاستثمارات من إسرائيل حتى تلتزم بقرار لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب لعام 2001م، والذي يُوصِي بوقف ما تمارسه إسرائيل من تعذيب بحق الأسرى".

وقد بدأ تداول هذه العريضة عام 2002م، أي بعد مرور ثلاث سنوات على إصدار المحكمة العليا الإسرائيلية قرارها بحظر استخدام التعذيب الجسدي أو أي شكل من أشكال الضغوطات على الأسرى، بدرجة تُعتبر هي الأقل إذا ما قورنت بمعايير التعذيب في معظم دول العالم بما فيها الولايات المتحدة. وفيما يلي أساليب التحقيق التي حظرتها المحكمة العليا الإسرائيلية بشكل واضح وصريح وبنصّ القانون:

1. يُمنعُ إجبار المشتبه به على "القرفصة" على أطراف أصابع قدميه لمدة خمس دقائق متواصلة".
2. يُمنعُ إجبار المشتبه به على الجلوس مُكبّل اليدين على كرسي منخفض في مكان غير مريح، هذه الوضعية المعروفة باسم وضعية "الشّبح"، بحيث تكون يد المُشتبه به مُكبلة وموضوعة داخل الفجوة بين مقعد الكرسي ومسند الظهر، بينما تكون الأخرى مربوطة خلفه على مسند الظهر.
3. تُمنعُ تغطية رأس المشتبه به بـ "كيس يوجد به فتحتان للتهوية".
4. يُمنعُ تشغيل "موسيقى صاخبة" لتعذيب الأسرى.

وفي هذا السياق يجدرُ بنا أن نستحضِر قرار البروفيسور أهارون باراك رئيس المحكمة العليا الإسرائيلية السابق، والذي يتضمن التالي:

"إن الحقائقَ المعروضة أمام المحكمة تكشفُ عن مقتل مائة وعشرين شخصاً في هجماتٍ إرهابية ارتُكِبت بين تاريخ 1996/1/1م و 1998/5/14م، كما أصيب خلال تلك الهجمات سبعمائة وسبعة أشخاص بجروح مُختلفة، وإن عدداً كبيراً من ضحايا هذه التفجيرات الانتحارية المروعة هم سكانٌ مدنيون تعرّضوا للقتل والإصابة في داخل المدن في التجمعات المدنية الإسرائيلية. لقد تم إحباط العديد من الهجمات الإرهابية مثل التفجيرات الانتحارية ومحاولات تفجير السيارات المفخخة وخطف المواطنين والجنود ومحاولات خطف الحافلات، بالإضافة إلى العديد من محاولات القتل والتفجير وغيرها، والفضل يعود في إحباط هذه الهجمات إلى الأساليب التي اتّبعتها السلطات المُختصّة بمكافحة الأنشطة الإرهابية المعادية التي كانت تتعرض لها إسرائيل بشكل يومي" [4].

ويؤكد القرار على حظر ممارسة كافة أنوع التعذيب الجسدي بحق المعتقلين، ويتلخصّ مضمون القرار في الآتي:

"يبدأ هذا القرار بوصف الواقع الأمني الصعب الذي تجد إسرائيل فيه نفسها في موضع يجبُ عليها مواجهته، وملخص هذا القرار سيقوم على إعادة النظر في طريقة التعامل مع تلك الحقيقة القاسية. إننا ندرك تماماً أن هذا القرار لا يُسَهِّلُ التعامل مع هذا الواقع المَرير، لكن هذا هو قَدَرُ الدول الديمقراطية: فليست كل الوسائل مقبولة بالنسبة لها، وليست كل الممارسات التي يستخدمها أعداؤها مسموحة الاستخدام من قبلها. وعلى الرغم من أن الديمقراطية يجب أن تقاتل في كثير من الأحيان بيد واحدة مُقيّدة خلف ظهرها، إلا أنها صاحبة اليد العليا في القتال. بالتالي فإن الحفاظ على سيادة القانون والاعتراف بِحُرّية الفرد هو مكونٌ جوهريّ في فهم موضوع الأمن، لأن هذه المكوّنات في نهاية المطاف تقوي روح وعقيدة الأمن وتسمح له بالتغلب على كافة الصعوبات والتحدّياتِ التي يواجهها. وبناء على هذا فقد تقرّر إنفاذ هذا القرار وتشريعه بشكل قطعي، حيث نعلنُ أن جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) لا يمتلكُ أي صلاحية لِـ"شَبحِ" أي مُعتقل أو إجباره على الجلوس في وضعية "القرفصاء"، كما لا يملك صلاحية حرمانه من النوم بطريقة غير تلك التي يتطلبها الاستجواب بطبيعته. في الوقت نفسه، فإننا نعلنُ أن

"ضرورة" الدفاع التي ينصّ عليها قانون العقوبات لا يمكن أن تكون أساساً يُبرّر لجهاز الأمن استخدام ممارسات الاستجواب هذه، كما أنها لا تُبرِّر إصدار أية أوامر لمحققي جهاز الأمن العام بحيث تمنحهم صلاحية استخدام ممارسات تعذيب كهذه أثناء التحقيق".[5]

وعلى المستوى الشخصي، فإنني لم أسمع عن أي قرار لأي محكمة عُليا في أي دولة في العالم يعترف بصريح العبارة بأن القيود التي تفرضها المحكمة في موضوع التحقيق سيكون ثمنها أرواح المدنيين، فتحظر استخدام أساليب تحقيق فعالة وناجعة لكونها أساليب غيرَ إنسانية. وعلى الرغم من هذا القرار الشجاع، حدثت مُفارقة في شهر أيار/مايو 1999م، حين عارضَ ممثلو هولندا في منظمة العفو الدولية منح جائزة حقوق الإنسان لكاتب هذا القرار، في الوقت نفسه أيّدوا العديد من قرارات حقوق الإنسان التي تدعم الادّعاءات الفلسطينية على أساس أن "قرارات المحكمة العليا الإسرائيلية فيما يتعلق بحقوق الإنسان كانت كارثيّة". وقد زعمت منظمة العفو الدولية أن "إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي شرّعت ممارسة التعذيب بشكل رسمي"[6]. بالتالي ليس من المفاجئ أن يُصبح العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان مُشكّكين في مدى موضوعية منظمة العفو الدولية عندما يتعلق الأمر بتغطية الأحداث في إسرائيل.

وفي تناقض واضحٍ بين قرار المحكمة العليا الإسرائيلية وقرار محكمة الاستئناف الأمريكية في الدائرة الحادية عشر في قضية تخصّ اثنين من الخاطفين الذين كانوا يحتجزون شخصاً وطلبوا فدية مقابل إطلاق سراحه، جاء أحد الخاطفين إلى منزل عائلة الضحية لاستلام الفدية ليقوم رجال الشرطة باعتقاله وطلبوا منه إبلاغهم بشريكه الذي نفذ عملية الخطف معه ومكان احتجاز الضحية، وعندما رفض ذلك قام شرطي "بِخنق" المشتبه به ولوى ذراعه حتى اعترف بمكان احتجاز الضحية. وقد وصف أحد القُضاة عمل الشرطة بأنه جُزء من تكتيك "المُسنَّنات" للحصول على المعلومة. وفي نهاية المطاف وافقت محكمة الاستئناف على تلك الإجراءات باعتبارها ضرورية "لمجموعة من الضباط المُختصّين الذين يتصرفون بطريقة عقلانية من أجل الحصول على المعلومات التي يحتاجونها في سبيل حماية إنسانٍ من الأذى الجسدي أو الموت المُحقّق"[7]، ولو حدثت واقعة مماثلة في إسرائيل لرفضت المحكمة العليا ما قام به الشرطة رفضاً قاطعاً، سواء في حال وقوع جريمة جنائية أو في حال وجود حاجة لإحباط هجوم إرهابي مُحتَمَل.

في الحقيقة فإن الممارسات التي تم حظرها من قبل المحكمة العليا الإسرائيلية تعتبرُ مماثلة في النوع والمقدار لتلك التي استخدمتها الولايات المتحدة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001م، ففي التاسع من آذار/مارس 2003م نشرت صحيفة *نيويورك تايمز* الأمريكية تقريراً يتحدّثُ عن النمط الذي اتبعه المحققون الأمريكيّون أثناء التحقيق، والذي يتضمّن إجبار المعتقلين على الوقوف عُراة بحيث تكون "أيديهم وأقدامهم مقيدة بالسلاسل بينما رؤوسهم مغطاة بـ "أغطية سوداء"، بالإضافة إلى إجبارهم على "الوقوف والركوع في أوضاع غير مريحة تحت درجات حرارة عالية أو في البرد القارِس" والتي كانت تتراوح بين "عشر درجات مئوية وقد تصل إلى مئة درجة بمقياس فهرنهايت في بعض الأحيان". ويوضح التقرير كيف كان يُحرم المعتقلون من النّوم، وكيف كان يُقدّم لهم قدر محدود من الطعام، بالإضافة إلى ما كانوا يتعرّضون له من أصوات وأضواء مربكة، وبحسب بعض المصادر كان يتم التعامل معهم بقسوة شديدة وكان يتم ضربهم ودفعهُم بمنتهى القسوة. وفي

إحدى الحالات مثل حالة الناشط البارز في تنظيم القاعدة المدعو أبو زبيدة والذي أصيب بعدة طلقات أثناء إلقاء القبض عليه، فقد تمَّ حِرمانه من مُسكِّنات الألم".[8]

وقد وصفَ مسؤول استخباراتي غَربي هذه الأساليب بأنها "لا تُعتبرُ تعذيباً بالمعنى الحرفي للكلمة، لكنها تكاد تكون قريبة من مفهوم التعذيب"، لكن من الجدير بالذكر وقوع حالتي وفاة على الأقل وسبعة عشر محاولة انتحار خلال تعرّض المُعتقلين لأساليب التعذيب تلك. وعندما استخدمت إسرائيل أساليبَ مماثلة في التحقيق مع المُعتقلين الفلسطينيين فقد تم تصنيف تلك الأساليب عالمياً على أنها ممارساتُ تعذيب رسميّ، على الرغم من أنها كانت أقل قسوة ولم تتسبّب في وقوع حالات قتل أو حدوث آلام أو إصابات دائمة [9]، وهذه هي النتائج التي توصلت إليها لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة سنة 1997م:

"أنهَت لجنة مناهضة التعذيب اليوم دورتها الثامنة عشرة، والتي تضمنت انعقاد سلسلة من الاجتماعات على مدار أسبوعين، وتميّزت - من بين أمور أخرى- بوجودِ نقاش حادّ حول قضيّة تشريع إسرائيل لقوانين تُبيح ما وصفتهُ بـ "الضغط الجسدي المعتدل" أثناء التحقيق مع المعتقلين في محاولة للوصول إلى معلومات من شأنها أن تُحبط هجمات إرهابية مُستقبليّة. وقالت اللجنة صباح اليوم في خلاصة تلك اللقاءات أن جلسات الاستجواب تلكَ تشمل بما لا يدع مجالاً للشك أساليباً قاسية مثل تكبيل الأيدي في ظروف مؤلمة للغاية، والاحتجاز في ظل ظروف قاسية، وتشغيل الموسيقى الصاخبة لفترات طويلة، والحرمان من النوم لفترات طويلة، والتهديدات المختلفة بما فها التهديد بالقتل، والضرب العنيف، بالإضافة إلى استخدام الهواء البارد حتى يُصاب المُعتقلون بالرجفة والقشعريرة، وهذه الأساليب من وجهة نظر اللجنة تشكّل تعذيباً طبقاً لمفهوم التعذيب المحدد في المادة الأولى من اتفاقية مناهضة التعذيب، لا سيما عند استخدام جميع هذه الأساليب في الوقت نفسه، وتبعاً لما نراه فإن تلك هي الطريقة النمطية التي تتبعها قوى الأمن الإسرائيلية بحق الفلسطينيين. وقد دعت اللجنة دولة إسرائيل – من بين أمور أخرى – إلى "التوقّف الفوري" عن استخدام تلك الإجراءات بالإضافة إلى أية إجراءات استجواب أخرى تنتهك بنود هذه الاتفاقية، وأكَّدت أنه لا توجد ظروف تُبرّر استخدام التعذيب حتى عندما يتعلّق الأمر بِـ "معضلة الإرهاب المُروّعة" التي تواجهها إسرائيل، مع إقرار اللجنة بهذه الضرورة... كما ويدّعي أعضاء وفد حكومي مِمَّن مثلوا أمام اللجنة بأن هذه الأساليب ساعدت في إحباط حوالي تسعين هجوماً إرهابياً تم التخطيط لها خلال العامين الماضيين، بالتالي تم إنقاذ أرواح العديد من المدنيين، وفي إحدى حالات الاعتقال التي تمكّن من خلالها ضباط من دائرة الأمن العام من تحديد موقع قنبلة وتحديد الواقفين خلف وضعها، نفى الوفد الإسرائيلي نفياً قاطعاً أن تكون الأساليب التي استُخدمت في الحصول على المعلومات من المعتقل تتضمن أي شكل من أشكال التعذيب. [10]

وسواءً أكانت الأساليب التي استخدمتها إسرائيل سابقاً والأساليب التي تستخدمها الولايات المتحدة حالياً تشكل أشكالاً من أشكال التعذيب أم لا، فإن المحكمة العليا في إسرائيل قد حظرت استخدام هذه الأساليب في وقتنا الحالي. كما اعترفَ عدد من مسؤولي المخابرات "بأن بعضَ المشتبه

بهم قد تم تسليمهم من قبل الولايات المتحدة إلى أجهزة الأمن في دولٍ معروفة بمُمارستها التعذيب"، مثل مصر والأردن والفلبين والسعودية والمغرب وغيرها [11].

ويعتبر تسليم المُعتقلين إلى دول أخرى بغرض تعذيبهم انتهاكاً صارِخاً للاتفاقية العالمية لمناهضة التعذيب لعام 1984م، والتي وقَّعنا عليها نحن والدول التي نُرسِلُ المُعتقلين إليها". وفي تصريح للمتحدث باسم الحكومة المصرية، فقد "ألقى باللوم على الضباط الخارجين عن القانون" في أي انتهاكات لحقوق الإنسان في بلاده، وقال: "لا توجد أبداً سياسة مُمَنهجة أو متعمّدة للتعذيب في مصر، ومن الطبيعي أن يدّعي كُلّ إرهابي أنه تعرّض للتعذيب أثناء التحقيق معه، فهذا أسهل طريق للتملّص من التُهم المنسوبة إليه. إن الادعاءات بممارسة التعذيب موجودة في عدد كبير من دول العالم، ومنظمات حقوق الإنسان تكسب رزقها من تصديق هذه الادِّعاءات".

وتابع المتحدث باسم الحكومة حديثه مُتفاخراً بأن مصر تُمثّل نموذجاً يُحتذى به في مجال مكافحة الإرهاب، وأن الولايات المتحدة على ما يبدو باتت "تُقلِّد" النموذج المصري.[12] في الوقت نفسه، عندما وضّحت إسرائيل بأن ادّعاءات بعض المعتقلين بالتعرّض للتعذيب هي ادّعاءات باطلة لمُتهمين اعترفوا بما قاموا به وأدلوا بمعلومات هامة حول جرائمهم، كانت توصفُ بأنها تحاول حماية نفسها والمبالغة للتملّص مما قامت به، لكن المفارقة في الموضوع هو أن مصر التي تدّعي نفس الادِّعاء تطالِبُ العالمَ بتصديق أمثال هؤلاء المُعتقلين!

وقد نقلَت صحيفة *وول ستريت جورنال* تصريحاً لمسؤول في المخابرات الأمريكية موضّحاً بأن المُعتقلين الذين يمتلكون معلومات هامة يتم التعامل معهم بقسوة، حيث قال:

"ومن بين هذه الأساليب: إجبارُ الأسرى على ارتداء أقنعة سوداء تُغطي رؤوسهم، وإجبارهم على الوقوف في "وضعيات ضاغِطة" ومؤلمة لفترة طويلة، وإخضاعهم لجلسات استجواب تصل إلى عشرين ساعة متواصلة. ويقول مسؤول استخباراتي أميركي أن المسؤولين الأمريكيين الذين يشرفون على التحقيق مع أتباع تنظيم القاعدة المُحتجزين في قاعدة باغرام وقاعدة خليج غوانتانامو البحرية في كوبا يمكنهم توجيه ضربات خفيفة للمُعتقلين، ويتابع المسؤول ساخراً: "بعض أتباع وعناصر تنظيم القاعدة يحتاجون إلى قدر أكبر من التشجيع!" ويُصرح كبير مسؤولي أعمال وتنفيذ القانون الفيدرالي قائِلاً: "هناك سبب يقفُ خلف عدم وجود "السيّد مُحمد" في مكان لا يتمتع فيه بحقوق ميراندا (أو تحذير ميراندا)، ولن تتم مُحاكمته في مكان مثل إسبانيا أو ألمانيا أو فرنسا، فنحن لا نستخدم هذه الأساليب لمقاضاته، بل نحنُ نستخدمها من أجل الحصول على معلومات استخبارية. في مثل هذه الدول "فإن الله وحده يعلم ما سيُفعلُ به"، بينما نَذهبُ إلى بلد آخر وسيُسمح لنا بضرب هذا الرجل بالمسدس ... لدى السلطات الأمريكية سبب إضافي لجعل السيد محمد يتحدث، حتى لو كان يمتلك مجرّد الرغبة في ارتكاب هجوم انتحاري مماثل لهجمات الحادي عشر من أيلول، فالأمريكيون لديهم إمكانية الوصول إلى اثنين من أطفاله في المدرسة الابتدائية، وقد تم احتجاز مجموعة من الأطفال في إحدى العمليات الأمنية خلال شهر أيلول/ سبتمبر، الأمر الذي أدى إلى اعتقال أحد كبار رفاق السيّد محمد، المدعو رمزي بن الشيبة". [13]

ومما لا شك فيه أن هذه الأساليب ستحظرها المحكمة العليا الإسرائيلية، لكن محكمة الاستئناف الأمريكية في مقاطعة كولومبيا قد أصدرت حُكماً مُؤخراً يقضي بأن المحاكم الأمريكية ليس لها أي سلطة لمراقبة ظروف الاعتقال المفروضة على المعتقلين في مُعتقل غوانتانامو أو غيرها من مراكز الاعتقال والتحقيق خارج الولايات المتحدة [14]. ومع ذلك فإننا لم نَسمع كلمة انتقاد واحدة بخصوص الاستخدام المُفرض للتعذيب من قبل أي دولة أخرى سوى في إسرائيل. وبطبيعة الحال لا يوجد أي انتقاد للدولِ الإسلامية والدول الأخرى التي تعذّب المعارضين السياسيين بشكل ممنهج، على الرغم من أن تلك الدول لا تواجه تهديدات مماثلة لتلك التي تواجِهُها إسرائيل.

لقد بدأت هذه المعايير المزدوجة التي تنتقدُ الدول بطريقة تكيلُ بمكيالين في أروقة الأمم المتحدة، حيث تم تكريس وقت وجهد كبيرين لإدانة استخدام إسرائيل سابقاً للضغط الجسدي غير القاتل من أجل الحصول على معلومات من شأنها أن تنقذ أرواح الآخرين، فيما لم يتم تخصيص أي وقت أو جهد لانتقاد حالات التعذيب القاتِل الذي تنتهجهُ العديد من الأنظمة العربية والإسلامية - بما فيها السلطة الفلسطينية نفسها - ضِدّ المعارضين السياسيين والمنشقّين عن تلك الأنظمة. إن من يتّهمون إسرائيل وحدها بممارسة التعذيب دون إدانة الممارسات الوحشية غير المُبرّرة والموجودة في دول الشرق الأوسط هم وحدهم من يتحملون مسؤولية تبِعات سياسة الكيل بمكيالين والتي لم تعُد تَخفى على أحد وباتت واضحة وُضوح الشمس.

قائمة الملاحظات والحواشي:

1. “Uninteresting Terrorism and Insignificant Oppression,” All Things New, www. scmcanada.org/atn/atn95/atn952_p19. html.

2. Leon v. Wainwright, 734 F.2d 770, 772–773 (11th Cir. 1984), quoted in Why Terrorism Works, p. 125. See also Chavez v. Martinez (slip opinion, U.S. Supreme Court, No. 01-1444). On May 27, 2003, the U.S. Supreme Court, in a sharply divided decision, ruled that the act of torturing a suspect in order to obtain a statement is not, in itself, a violation of the privilege against self-incrimination afforded by the 5th Amendment unless the statement is then admitted against the suspect in a criminal case. The act of torturing may, however, constitute a violation of due process in extreme cases.

بتاريخ السابع والعشرين من شهر أيار\مايو 2003م أصدرت المحكمة العليا الأمريكية – رغم حالة الانقسام بين القضاة- قراراً يقضي بمشروعية انتزاع الاعتراف من المشتبه بهم بارتكاب عمليات إرهابية، وبأن هذا العمل لا يتنافى أبداً مع الحقوق التي نصت عليها المادة الخامسة من القانون، إلا في حالة أن يكون ذلك الاعتراف على متهم آخر في نفس القضية. لكن في الوقت نفسه فإن التعذيب ذاته يعتبر فعلاً منافياً للدستور باستثناء الحالات القصوى التي تتطلب ذلك.

3. Richard Bernstein, “Kidnapping Has Germans Debating Police Torture,” New York Times, April 10, 2003.

4. Public Committee against Torture v. State of Israel, HCJ (Israeli Supreme Court) 5100/94, July 15, 1999.

5. Ibid. نفس المصدر

6. Adri Kemps (director, Dutch Section of Amnesty International) to Dr. Mario Soares, in protest of awarding the “Justicio en el Mundo” prize to Aharon Barak.

7. Leon v. Wainwright, 734 F.2d at 772–773.

8. Raymond Bonner, et al., “Questioning Terror Suspects in a Dark and Surreal World,” New York Times, March 9, 2003.

9. One person died following shaking, but an independent investigation attributed his death to an unknown pre-existing medical condition. See Public Committee Against Torture, HCJ (Israeli Supreme Court) 5100/9 4.

لقي شخص حتفه نتيجة تعرضه للخضّة، لكن تحقيقاً مستقلاً بخصوص هذه الحادثة أجري ليوضح أن السبب وراء وفاته لا زال مجهولاً ويُعزى لحالته الصحية السيئة

10. “Committee against Torture Concludes Eighteenth Session Geneva, 28 April–9 May,” 1997 U.N. Press Release HR/4326.

11. Raymond Bonner, New York Times, March 9, 2003.

12. Ibid. نفس المصدر

13. Jess Bravin and Gary Fields, “How Do Interrogators Make Terrorists Talk,” Wall Street Journal, March 3, 2003.

14. Al Odah v. United States, 321 F.3d 1134 (2003).

الفصل العشرون:
هل ارتكبت إسرائيل مذابح جماعية بحقّ المدنيين الفلسطينيين؟

التُّهمة:

إسرائيل مُدانة بجريمة ارتكاب مذابح جماعية بحقّ الفلسطينيين والعرب.

مَن قام بتوجيه التُهمة:

يقول فرانسيس بويل بروفيسور القانون الدولي بجامعة إلينوي أثناء خطاب له في قطاع غزة بتاريخ الثالث عشر من كانون الأول/ديسمبر 1997م خلال حفل لإحياء الذكرى العاشرة لاندلاع الانتفاضة الأولى: "أودّ أن أُعلن من هنا من غزة، من فلسطين، وعَلى الملأ، من هذا المكان الذي انطلقت منه الانتفاضة في مثل هذا الوقت قبل عشر سنوات، بأن الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين وبالنيابة عن رئيس دولة فلسطين ستباشر بالإجراءات القانونية اللازمة ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي (أو ما تسمى بالمحكمة العالمية) نتيجة انتهاكها لاتفاقية عام 1948م لمنع ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية، وذلك بهدف محاسبة إسرائيل على ما اقترفته من جرائم بحق الشعب الفلسطيني. إنني على قناعة تامّة بوجود إجماع على حقيقة أن إسرائيل خالفت القانون الدولي وارتكبت بالفعل جرائم إبادة جماعية بحقّ الشعب الفلسطيني. إن الغرض من هذه الدعوى هو إثبات تلك الحقيقة وفضح إسرائيل أمام العالم بأسره".

وستثبت هذه الإجراءات القانونية لمحكمة العدل الدولية أمام العالم والتاريخ بأن ما اقترفهُ النازيّون بحق اليهود منذ عدة عقود مُشابه من ناحية قانونية لما يقترفهُ الإسرائيليون حالياً بحق الشعب الفلسطيني من جرائم إبادة جماعية... ومما لا شك فيه بأن لدى فلسطين ادّعاءً مشروعاً بأن إسرائيل حالياً، والوكالات والمجموعات الصهيونية المسلحة سابقاً كانت قد ارتكبت جرائم إبادة جماعية بحق الشعب الفلسطيني منذ سنة 1948م، وأن إسرائيل استمرّت على هذا المنوال حتى يومنا هذا، منتهكة بشكل صارخ المادة الثانية من اتفاقية الإبادة الجماعية، تحديداً المادة الثانية، الفقرات (أ) و (ب) و (ج) بالإضافة إلى بنودٍ أخرى". وخلال الخمسين سنة الماضية - على الأقل - فقد شنَّت الحكومة الإسرائيلية والوكالات والمجموعات الصهيونية المسلحة سابقاً حملات عسكرية وسياسية واقتصادية مُمنهجة وشامِلة بهدف القضاء على مجموعة عِرقية مُحدّدة تعرف باسم الشعب الفلسطيني، وتتضمن تلك الحملات ارتكاب عمليات القتل بحقّهم، في انتهاك صارخ للمادة الثانية (أ) من اتفاقية الإبادة الجماعية".[1]

الحقيقة:

عند الحكم على شعبٍ معين فإنه يجب إجراء مقارنة موضوعية بينه وبين الأمم والشعوب الأخرى التي تواجه ظروفاً وتهديدات مماثلة، كما أن السياق الذي جرت فيه الأحداث يعدّ أمراً ضرورياً جداً أثناء عملية التقييم المُنصف والموضوعي لما قام به ذلك الشعب. وفي حال كان هذا هوَ أساسنا لإجراء عملية الحُكم والتقييم، فإننا سنجدُ أن ما قامَت به إسرائيل خلال حربها ضد الإرهاب والهجمات التي تعرضت لها من خارج حدودها يُعدّ عملاً مشروعاً، بالتالي ستحصلُ على تقييم جيد جداً لأدائها. في الحقيقة لم تكن أي دولة من دول المنطقة تتصرف بنفس القدر من الالتزام بالقانون الدولي والمسؤولية في حماية المدنيين من جانب الأعداء، سواءً أثناء مواجهتها للتهديدات الداخلية أو الخارجية، كما كانت إسرائيل أكثر دولة مُستعدة للمخاطرة بوجودها من أجل تحقيق السلام.

الدليل:

منذ حوالي سبعة عقود كانت حربُ إسرائيل مع العرب قائمة على أساس رغبة الدول العربية في ارتكاب مذابح الإبادة الجماعية بحق المدنيين من جهة، والاعتداء على الدولة اليهودية المصممة على حماية سكانها المدنيين عبر استهداف أهداف عسكرية من جهة أخرى. وقد بدأت الشرارة الفعلية لهذه الحرب الضروس سنة 1929م عندما ارتكب العرب مذبحة دموية راح ضحيتها ستون يهودياً من الأطفال والنساء وكبار السن وغيرهم من السكان المدنيين العزل في مدينة الخليل التوراتية ذات الأهمية الدينية في التاريخ اليهودي، هذه المدينة التي عاش فيها اليهود بسلام وطمأنينة منذ قرون طويلة. كما وكان من بين ضحايا هذه الجريمة الوحشيّة العديد من اليهود الذين لم يكونوا صهاينة أو مستوطنين حتى، بالتالي كانت مذبحة عام 1929م نذيراً لارتكاب المزيد من المجازر بحق المدنيين اليهود مُستقبلاً. وهذه المجزرة لم تكن تختلف عن مذبحة كريستال ناخت في ألمانيا سنة 1938م والتي كانت تُنذر باقتراب وقوع المحرقة اليهودية (الهولوكوست).

بالتالي كانت مذبحة 1929م بمثابة أول جريمة "تطهير عرقي" في أرض فلسطين الانتدابية، حيث قُتِل جميع يهود الخليل وطُرِدوا إلى خارج المدينة التي عاشوا فيها منذ آلاف السنين. بالتالي، وخلال الحرب العربية الإسرائيلية المتواصلة منذ ذلك الحين حتى يومنا هذا، كان الجانب العربي يحاول مراراً وتكراراً وبشكل متواصل استهداف المدنيين في مخالفة صريحة للقوانين والأعراف الدولية للحروب. وعلى الجانب الآخر كانت إسرائيل تردّ على تلك الجرائم دفاعاً عن نفسها وحمايةً لمدنييها ملتزمة بتلك القوانين والأعراف عبر استهدافها للأهداف العسكرية العربية والفلسطينية.

وقبل قيام دولة إسرائيل، قامت الجماعات اليهودية المسلحة التي لم تكن خاضعة لسيطرة الوكالة اليهودية - والتي كانت تعتبر بمثابة الحكومة الإسرائيلية آنذاك-، بالإضافة إلى قوات الهاچاناه - التي كانت تعتبر بمثابة الجيش الرسمي قبل قيام دولة إسرائيل- بتفجير مقر الحكومة الاستعمارية البريطانية الذي كان موجوداً في أحد أجنحة فندق الملك داوود، ممّا أسفر عن مقتل واحد وتسعين شخصاً. وكان من ضمن القتلى العديد من اليهود والمسؤولين البريطانيين. حينها ادَّعَت مجموعة الإرچون (مجموعات إتسِل المُسلّحة) اليهودية المسلحة بأنها أرسلت تحذيرات للحكومة البريطانية حول نيَّتِها ارتكاب هجمات مسلحة ضدها قبل وقوع تفجير فندق الملك داوود. كما قتلت تلك المجموعة المسلحة المدنيين الفلسطينيين في قرية دير ياسين ممن كانوا عالقين في الاشتباكات المسلحة بين الجانبين في أرض المعركة وحولها في القرية وبعض المواقع الأخرى (ارجع للفصل الثاني عشر). لكن الوكالة اليهودية أدانت بشدة هذه الهجمات، وبمجرد قيام دولة إسرائيل رسمياً، قام رئيس وزرائها آنذاك ديفيد بن چوريون بِحلّ تلك المجموعات ونزع سلاحها بالقوة، لدرجة أن الجيش الإسرائيلي قام بإغراق سفينة محملة بالأسلحة كانت في طريقها إلى مقاتلي مجموعة الإرچون.

كما أقدَمَت قوات الهاچاناه على قتلِ ستة عشر يهودياً خلال حادثة سفينة ألتالينا، لكن لم ترتكب مجموعات الإرچون ولا الليحي أي أعمال إرهابية أخرى بعد ذلك. وقام ديفيد بن چوريون أيضاً بِحَلِّ مجموعة البَلماح المُسلحة التي كانت بمثابة قوة كوماندوز تعمل في حالة جهوزية دائمة لتنفيذ العمليات، وكانت تتبعُ للحزب الذي يقوده بن چوريون نفسه، ومن ثم قام بدمجها في جيش الدفاع الإسرائيلي الذي كان ولا يزال تحت السيطرة الحكومية الكاملة. في الوقت نفسه قامت حركة "الفدائيون الفلسطينيون" بين سنتي 1948م و1967م وبدعمٍ من مصر وسوريا بارتكاب جرائم قتل بِحَقّ المدنيين الإسرائيليين في مئات الهجمات التي كانت تُنفَّذُ عبر المناطق الحدودية بين هذه الدول وإسرائيل، مع العلم أن جرائم القتل هذه قد تم تنفيذها قبل أن تحتل إسرائيل أي أرض فلسطينية أو تبني أي مستوطنات خارج المنطقة التي تسيطر عليها بموجب تقسيمات الأمم المتحدة واتِّفاق وقفِ إطلاق النار الذي أعْقَبَ حرب سنة 1948م ضد الدولة اليهودية حديثة التأسيس آنذاك.

وخلال حرب 1967م كانت الجيوش المصرية والسورية والفلسطينية والأردنية والعراقية تستهدفُ التجمعات السكانية المدنية الإسرائيلية، في انتهاك صارخ للقوانين والأعراف الدولية المتعارف عليها في الحروب، وقد تم توثيق العديد من هذه الهجمات، فعلى سبيل المثال لا الحصر فتحت المدفعية السورية وطائرات الميغ المقاتلة النيران تجاه التجمعات المدنية الإسرائيلية والكيبوتسات والقرى اليهودية مثل قرية دجانيا، بينما أمطر الجيش الأردني منطقة القدس الغربية وضواحي تل أبيب بقرابة ستة آلاف قذيفة، وقامت مُقاتِلات الهوكر-هانتر بإلقاء القنابل على مناطق عديدة مثل نتانيا وكفر سيركين وكفار سابا. في الوقت نفسه كانت الطائرات العراقية تقصف مناطق نهلال والعفولة والتجمعات السكانية المدنية في المنطقة المتعارف عليها باسم سهل مرج بن عامر (منطقة وادي يِزرَعئيل تبعاً لما هو مذكور في التوراة). وكانت إذاعة دمشق تتباهى حينها بأن الطيران السوري كان يقصف بضراوة المدن والقرى الإسرائيلية.

في الوقت نفسه أصدر الجيش الأردني تعليمات لقواته تقضي بـِ "تدمير جميع المباني وقتل جميع من فيها" حتى لو كانوا من المدنيين، في حال نجحوا في الاستيلاء على أي منطقة من مدينة أورشليم القدس. والحال نفسه كان ينطبق على القوات المسلحة الفلسطينية التي لم تدّخر جُهداً في القيام بعمليات مسلحة ومُمنهجة لتدمير إسرائيل وسكانها. أما بالنسبة لخطط قتال الجيش المصري فقد تضمنت ارتكاب مذبحة بحق السكان المدنيين في تل أبيب كخطوة أولى نحو "تدمير إسرائيل"، وهذا ما أظهرته اللافتات التي كانت تُعلّق وتُرفعُ في مدينة القاهرة والتي كانت تُظهرُ "الجنود العرب وهم يُطلقون النار ويَسحقون ويُمزّقون أجساد اليهود الملتحين ذوي الأنوف الطويلة المعقوفة"[2]، وهذا أيضاً ما تؤكده خطابات الرئيس المصري السابق جمال عبد الناصر، حيث قال: "إذا اندلعت الحرب فإنها ستكون حرباً شاملة، والهدف منها سيكون تدمير إسرائيل".[3]

لكن وعلى الجانب الإسرائيلي نجدُ اختلافاً مهولاً بين ممارسات الجيوش العربية وممارسات الجيش الإسرائيلي الذي لم يستهدف عمداً المدنيين الأبرياء، مع العلم أن إسرائيل كانت بلا شك تمتلك القدرة على الانتقام والرد بالمثل على قصف مراكزها السكانية المدنية. كما هدّدت إسرائيل بقصف عمان ودمشق خلال حرب 1967م في حال استمرت الجيوش الأردنية والسورية في قصف المدن الإسرائيلية، لكن الجيوش العربية لم تستجب وواصلت قصفها للمدنيين، فقام الجيش الإسرائيلي بقصف قواعد جوية وقوافل دبابات وأهداف عسكرية مشروعة أخرى على الرغم من استهداف الجيوش العربية للمدنيين الإسرائيليين العُزّل طيلة فترة الحرب التي كانت قصيرة نسبياً. وخلال تقرير مايكل أورين النهائي لحرب 1967م، فقد خَلَصَ إلى أن عدد الإصابات بين المدنيين العرب كان "مُنخفضاً بشكل ملحوظ" مقارنة بعدد الإصابات بين المدنيين الإسرائيليين، نظراً لأنّ العمليات العسكرية الإسرائيلية كانت بعيدة عن التجمّعات السكانية المدنية الرئيسية.[4]

ومنذ نهاية حرب سنة 1967م كانت الهجمات الفلسطينية تستهدف المدنيين الإسرائيليين بشكل واضح، سواء كانوا داخل إسرائيل أو خارجها في باقي دول العالم. كما لم يكن الإرهاب العالمي الذي بدأ سنة 1968م بمثابة الخيار الأخير لمواجهة احتلال إسرائيلي طويل المدى للأراضي الفلسطينية، بل كان الخيار الأول باعتباره تكتيكاً غير شرعيّ ولا أخلاقي استخدمه العرب باستمرار ضد اليهود منذ بداية الصراع، بالتالي لم يكن استهداف المدنيين نتيجة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية بل سبقه بفترة زمنية طويلة.

بالتالي لم يكن الاحتلال هو السبب في ارتكاب تلك الجرائم بقدر ما كان نتيجةً لِتاريخ عربي طويل في قتل المدنيين الإسرائيليين. وإذا كان الاحتلال يبرر الإرهاب، فإن مجموعات عُنصرية مثل مجموعات "كو كلوكس كلان" وعصابات Night Riders الذين أرهبوا المواطنين الأمريكيين السود أثناء "إعادة بناء أمريكا"، وما قاموا به من احتلال عسكري للكونفدرالية المهزومة سيُنظر إليهم على أنهم مُقاتِلون من أجل الحرية بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية، مع العلم أنه لا يزال يوجد من يُمَجّد هذه الجماعات الإرهابية في بعض الأفلام العنصرية المقيتة مثل فيلم " ميلادُ أمة" (*Birth of a Nation*) بالرغم من أن المطاف انتهى بهذه المجموعات الإرهابية إلى مزبلة التاريخ.

في الحقيقة سيشعر العديد من الداعمين للإرهاب الفلسطينيين بالغضب الشديد في حال عُرِضَ فيلم مثل *"ميلاد أمة"* في أي حرم جامعي، أو في حال جاء أيٌّ من نُشطاءِ تلك الجماعات الإرهابية للحديث مع طلبة الجامعات، مع العلم أن عدد المدنيين "والسّود" الذين أعدمهم وقتلهم الإرهابيون الفلسطينيين قد تجاوز عدد الذين أعدمتهم وقتلتهم جماعة الـ "كو كلوكس كلان" من ذوي البشرة الملوّنة خلال فترة هجماتها الإرهابية والتي استمرت لقرابة قرنٍ من الزمان.[5] والمفارقة تكمنُ هُنا في أن أولئك الذين مَجّدوا ودعموا مُفجّري الكنيسة التي قتلت فيها أربع فتيات من السود يُعتبرون الآن وحوشاً من منظورٍ أخلاقي، بينما نجدُ أشخاصاً مثل الشاعر توم بولين ممن يمدحون ويُمجّدون الإرهابيين الذين يقتلون اليهود نجدهم مدعوين للحديث في حرم الجامعات بل ويعتبرونهم ضيوف شرف!

في الوقت نفسه لا أحد ينفي وقوع قتلى بين صفوف المدنيين الفلسطينيين خلال هذه الحرب التي استمرت لمدة ثلاثة وسبعين سنة، لكن أعدادهم كانت ضئيلة جداً مقارنة بعدد الفلسطينيين والعرب الذين قُتِلوا على يد الأردن وسوريا والعراق وإيران خلال نفس الفترة. وحتى مقارنة عدد الضحايا المدنيين الإسرائيليين العُزّل بعدد الضحايا المدنيين الفلسطينيين تكشف أن إسرائيل قد تصرّفت بقدر كبير من الحكمة وضَبط النفس، كما أن هذه المقارنة لا تأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن العديد من المدنيين الفلسطينيين لم يكونوا أبرياء حقاً، بل كانوا من داعمي الإرهابيين ومُساندِيهم. والأهم من هذا كلّه هو أن قتل المدنيين الفلسطينيين ناتج في المقام الأول عن اختباء الإرهابيين بين المدنيين، تماماً كما حدث في لبنان. في حين أن قتل المدنيين الإسرائيليين كان سببه في المقام الأول هو استهدافهم بشكل متعمد وممنهج من قبل العرب والفلسطينيين. ومن الجدير بالذكر هُنا أنه عندما كان يسقط ضحايا مدنيون بين الفلسطينيين عن طريق الخطأ خلال عمليات محاربة الإرهاب، كانت تُعرِبُ إسرائيل عن أسفها الحقيقي لوقوع قتلى بين المدنيين، بينما على الجانب الآخر نجدُ الفلسطينيين يحتفلون ويوزّعون الحلوى ابتهاجاً بسقوط القتلى المدنيين الإسرائيليين.

وفي سنة 1994م ارتكبَ باروخ غولدشتاين - وهو طبيب يهودي مختل عقلياً من الخليل – مذبحة دموية حين قام النار على حشد من الفلسطينيين أثناء تأديتهم الصلاة في الحرم الإبراهيمي، مما أدّى إلى مقتل تسعة وعشرين فلسطينياً، حينها ادّعت عائلته أن الهجمات الإرهابية المتكررة ضد اليهود جعلته ينفجر غضباً ويرتكب هذا الفعل الشنيع. لكن المفارقة هنا تكمن في ردود فعل الفلسطينيين، حيث أن نفسَ الأشخاص الذين يزعمون دوماً بأن الانتحاريين - ومَن أرسلوهم لتفجير أنفسهم - قد انفجروا غضباً من الظلم الإسرائيلي، قد رفضوا تصريحات عائلة باروخ غولدشتاين والتي لا تختلف عن تبريرات الفلسطينيين للهجمات الإرهابية. على أي حال، فإن الهجوم الذي أقدم عليه الإرهابي باروخ غولدشتاين كان عملاً فردياً ضد المدنيين الفلسطينيين، وقد أُدين بشدة من قبل الحكومة الإسرائيلية بل ومن قِبَلِ الأغلبية الساحقة من الإسرائيليين واليهود في كافّة أنحاء العالم، في تناقضٍ واضحٍ مع رد الفعل الفلسطيني في تمجيد "شهدائهم" الذين يُفجّرون أنفسهم مستهدفين الإسرائيليين واليهود الأبرياء، بل ويصل الأمر إلى حد مكافأة هؤلاء الإرهابيين الفلسطينيين وعائِلاتهم أيضاً.

وقد اقتحم الجيش الإسرائيلي مخيم جنين للاجئين الفلسطينيين - والذي كان مصنعاً للقنابلِ والمتفجرات ومعقلاً من معاقل الإرهاب - في نيسان /أبريل 2002م، وكان هذا الاقتحام نتيجة لوقوع مئات الهجمات الانتحارية والتي كان أشدّها وأكثرها دموية الهجوم الانتحاري الذي وقع أثناء عيد الفصح

اليهودي، والذي راح ضحيتها تسعة وعشرون يهودياً من النساء والأطفال والرجال، حيث وقع التفجير أثناء تأديتهم للصلاة خلال العيد.

وبدلاً من قيام إسرائيل بقصف معسكر الإرهابيّين جَوّاً - مثلما فعلت الولايات المتحدة في أفغانستان وروسيا في الشيشان بهدف التقليل من حجم المخاطرة بجنودها على حساب أرواح المدنيين - دخل الجنود الإسرائيليون إلى المخيم في عملية عسكرية برّية من منزل إلى منزل بحثًا عن الإرهابيين ومعدات صنع القنابل والمتفجرات. وخلال تلك العملية قُتِل ثلاثة وعشرون جندياً إسرائيلياً واثنان وخمسون فلسطينياً كانت غالبيتهم من المقاتلين والمسلحين.

وتبّعا لمروّجي الدعايات الكاذبة على الجانب الفلسطيني فإن هذه العملية وُصِفَت بأنها *"مذبحة"*، لكن وفقًا للمعايير الإسرائيلية في القتال، فقد كان مقتل اثنين وخمسين فلسطينياً من بينهم مدنيون بمثابة انحراف خطير عن القواعد الأخلاقية للجيش الإسرائيلي، مع العلم أن الإسرائيليين قد عرّضوا حياة جنودهم للخطر بهدف التقليل من حجم الخسائر في صفوف المدنيين الفلسطينيين. لكن وِفقًا *للمعايير الإرهابية الفلسطينية*، فإن قَتلَ عدد من المدنيين الإسرائيليين من غير المقاتلين هو مُجرّد حدثٍ عابر من أحداث إرهابهم! ومع ذلك فإننا لا زلنا نرى العويل الفلسطيني المنافِق بحجّة ارتكاب إسرائيل مجزرة في جنين، هذا الادعاء الكاذب الذي يدعمه رئيس هيئة الأُمم المتحدة لتشغيل اللاجئين (الأونروا) بيتر هانسون والمعروف بدفاعه منذ زمن طويل عن الإرهاب، بل كان مراراً وتكراراً يُبرّر ارتكابه، حيث وصف ما قامَت به إسرائيل في جنين بأنه "كارثة إنسانية ليس لها مثيل في التاريخ الإنساني المعاصر".

في الحقيقة فإن ما حدثَ في جنين لم يكن مجزرة أو "كارثة إنسانية" مثلما يدّعي البعض، بل إن ما حدث فعلاً قد وصفه الكثيرون من المراقبين بأن نموذجٌ مُشرّفٌ لكيفية شنّ حرب مُتحضّرة ضد الإرهابيين المختبئين بين المدنيين، حيث ورد في صحيفة *نيويورك تايمز* في عددها الصادر بتاريخ الأول من نيسان/ أبريل 2003م أن الجيش الأمريكي قد تعلّم من تجربة إسرائيل القتالية في المناطق المدنية المحصورة والضيّقة، يقول التقرير:

> " قال مَسؤولون في الجيش الأمريكي أنهم يُولون اهتماماً خاصاً لدراسة كيفية استخدام الجيش الإسرائيلي لقذائف الدبابات المحمولة بهدف إحداث ثقوبٍ في الجدران دون أن تنهار المباني، خاصة خلال القتال الذي اندلع العام الماضي في مخيم جنين للاجئين، مع العلم بأن إسرائيل قد استخدمت أيضاً الجرافات والصواريخ الموجهة بالأسلاك التي تم إطلاقها من طائرات الهليكوبتر للقضاء على حوالي مئتي مسلح متحصنين داخل المخيم". [6]

كما نقلت صحيفة *التايمز* في نفس التقرير تصريحاً للمؤرخ العسكري الإسرائيلي مارتن فان كريفيلد يوضّح فيه ما حدث عندما زار قاعدة للجيش الأمريكي، حيث "كان مشاة البحرية مهتمّين جداً بمعرفة الطريقة التي خاض بها الجيش الإسرائيلي حرب العصابات، خاصة تلك العمليات التي كان يشنّها الجيش الإسرائيلي في جنين". وقد ركّز البروفيسور فان كريفيلد على استخدام الجرافات والمروحيات في القتال والمُعضلات الأخلاقية التي تنتجُ عن العمليات القتالية بين المدنيين من غير المقاتلين. [7]

وفي حدث مماثل، تحدثت صحيفة *نيويورك تايمز* في افتتاحية عددها الصادر بتاريخ الثالث من نيسان/أبريل 2003م عن أهمية أن يأخذ القادة الأمريكيون نظرة معمقة على "الدروس المستفادة من تجربة إسرائيل في القتال في المدن"، لأنها قدمت "نموذجاً ممتازاً في استخدام التكتيكات العسكرية خلال قتال المدن". تقول الافتتاحية:

"قُتل تسعة وعشرون جندياً إسرائيلياً في هذه المعارك، ثلاثة وعشرون منهُم قُتِلوا في معركة مخيم جنين. وعلى الرغم من أن عدد القتلى الفلسطينيين هو بالطبع موضوع هام للنقاش، إلا أن التقدير الإسرائيلي لعدد القتلى المدنيين الفلسطينيين هو مائة واثنان وثلاثون قتيلاً في نابلس وجنين. وبمقارنة هذه الأرقام بعدد الضحايا من المعارك التي اندلعت في السنوات الأخيرة مثل حرب روسيا في الشيشان، فقد خسِر الجيش الروسي ما لا يقل عن ألف وخمسمائة جندي خلال هجومه الأول على غروزني، بالتالي تعتبرُ أعداد الضحايا خلال العمليات العسكرية منخفضة بشكل مذهل جداً".[8]

وفي المقالة الافتتاحية لمجلة *الأتلانتيك* الشهرية الصادرة في عدد حزيران/ يونيو 2003م، فقد أكّد كاتب المقال، وهو خبير بارز في شؤون الإرهاب في مؤسسة راند على أهمية "الدروس" التي يجب أن تتعلمها أمريكا من كيفية تعامل إسرائيل مع الإرهاب. كما ناقشت إحدى المقالات في القسم الثقافي من صحيفة *بوسطن غلوب* قضيّة التدريب الأخلاقي الذي يتلقاه جنود الجيش الإسرائيلي، ووصلت إلى نتيجة مفادها أن "جيش الدفاع الإسرائيلي يقدم نموذجاً لنا ولقوات التحالف في قضيّة أخلاقيات الحرب".[9] كما ناقشت المقالة المفهوم الإسرائيلي لـ "طَهارة السلاح"، وهو أمر يتطلب تعريض حياة الجنود للخطر من أجل تجنب إيذاء المدنيين من غير المقاتلين"، كما يفرضُ عليهم الرد على إطلاق النيران بـ "القوة اللازمة" فقط، لا القوّة المُفرطة.

وقد تم تجميع منظومة قوانين وأخلاقيات القتال للجيش الدفاع الإسرائيلي وتم إدراجها في عمليات تدريب جميع الجنود الإسرائيليين بمساعدة "عددٍ من روّاد مجال فلسفة الأخلاق في إسرائيل". ومن الجدير بالذكر أن "منظومة أخلاقيات الجيش الإسرائيلي تحظى بدعم واسع جداً من المواطنين الإسرائيليين"، على الرغم من انقسامهم واختلافهم الواضح في العديد من الأمور الأخرى.

إن المنظومة الأخلاقية للجيش الإسرائيلي تفرضُ على كل جندي أن يتصرف "من منطلق الاعتراف بالقيمة العليا للحياة البشرية"، ويطلب منهم "بذل كل ما في وسعهم لتجنب إلحاق الأذى بأرواح المدنيين غير المقاتلين وبكرامتهم وممتلكاتهم، والامتناع عن الانصياع للأوامر التي تنتهك القانون". كما أن أحد أعضاء الفريق الذين ساهموا في وضع هذه المنظومة هو أحد نشطاء السلام البارزين، البروفيسور موشيه هالبيرتال، وهو من مؤيدي الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من المناطق الفلسطينية. ورغم أن البروفيسور موشيه هالبيرتال يُدرك تماماً أن استراتيجية الفلسطينيين في الانتفاضة الأخيرة كانت "لا تُميّز بين المقاتلين وغير المقاتلين من كلا الجانبين"، وذلك عبر استهدافهم المدنيين الإسرائيليين وتواجد الإرهابيين الفلسطينيين بين السكان المدنيين. لكنه في الوقت نفسه يرى أن التحدي الكبير الذي تواجهه إسرائيل هو توجيه إجراءاتها الدفاعية ضد أولئك الذين يُحرّضون على الإرهاب" [10]، وهو تحدٍ بالغ الصعوبة بالفعل، خاصة في ظل وجود شعب فلسطيني يضم الآلاف من المُحرِّضين بل والمُحتضنين للإرهاب. لقد واجهت إسرائيل هذا التحدي أفضل من أي دولة واجهت

مخاطر مماثلة، وطبقاً لإحصائيات جيش الدفاع الإسرائيلي التي تم جمعها بين شهري أيلول/سبتمبر 2000م وشهر آذار/مارس 2003م، فإن "ما نسبته 18% مما مجموعه ألفي فلسطيني قُتِلوا على يد الجيش الإسرائيلي كانوا مدنيين لا علاقة لهم بأعمال الإرهاب".

في الحقيقة فإن هذه النسبة تُعتبرُ ضئيلة جداً إذا ما قورِنَت بعدد الضحايا المدنيين الذين قُتِلوا على يد جيوش دولٍ أُخرى، حيث أشار البروفيسور مايكل وولتسر من جامعة برينستون - وهو من أشد المنتقدين للاحتلال الإسرائيلي ومؤلف الكتاب الحروب العادلة والظالمة سنة 1977م - إلى التالي:

"الجيش الإسرائيلي كان دوماً يقبل المخاطرة بجنوده من أجل تقليل حجم الخسائر في صفوف المدنيين في أي معركة يخوضها. كما أشار إلى الفرق المَهول بين المنهجية التي قاتل بها الجيش الإسرائيلي ومنهجية قتال الجيش الروسي في غروزني في حال أردنا إجراء مقارنة بين الجيشين خلال سلوكيّاتهما في حرب المدن، والعلامة الفارقة التي تُظهِرُ الفرق بين منهجية تعامل الجيشين مع المدنيين تتمثّلُ في العدد الضئيل جداً من الضحايا المدنيين في المدن الفلسطينية على الرغم من شراسة وضراوة القتال". [11]

كما توجدُ مقارنة تُشير بما لا يدع مجالاً للشكّ إلى تفوّق الجيش الإسرائيلي أخلاقياً على الجيش الأمريكي في الطريقة التي قاتل بها في العراق مثلما سنرى لاحقاً، فهنالك ثلاث قصص توضح التزام إسرائيل بموضوع الردّ النسبيّ وتجنب إلحاق إصابات غير ضرورية في صفوف المدنيين. القصة الأولى هي عملية اغتيال إسرائيل للقيادي البارز في حركة حماس صلاح شحادة، والذي يُعتبر مسؤولاً مباشراً عن مئات التفجيرات الإرهابية التي ارتُكِبَت في إسرائيل، فقد ضيّع الجيش الإسرائيلي فُرصاً عديدة لاغتياله حين كان يتواجد مع زوجته وأطفاله. وفي كل مرة كان ينجو صلاح شحادة من الاغتيال، كان يُخطّطُ لارتكاب المزيد من التفجيرات الانتحارية ضد إسرائيل. بعبارة أخرى، كانت إسرائيل مستعدة للمخاطرة بأرواح مدنييها حِرصاً على أرواح المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم زوجة أحد كبار القيادات الإرهابية مثل صلاح شحادة.

أما القصة الثانية فهي قصةٌ رواها رئيس أركان الجيش الإسرائيلي موشيه يعلون، والتي جاء فيها:

"تتحدّث القصة عن قيام ضابط مخابرات بمنعِ قوات سلاح الجوّ الإسرائيلي من مهاجمة هدف فلسطيني عبر عدم تقديمه المعلومات الضرورية لاغتيال ذلك الهدف، حيث كان يرى الضابط أن العملية ستُعَرِّضُ حياة عدد من المدنيين الفلسطينيين للخطر، ويعلق يعلون على هذه القصة: "من وجهة نظر أخلاقية فهذا الضابط يستحق الشكر والثناء، لكن من وجهة نظر عملية فهو يستحقّ أن يُقال من منصبه". وأضاف رئيس الأركان أنه "فخور جداً" بوجود ضباط يُدركون حجم مسؤوليتهم الأخلاقية ويأخذونها على محمل الجد".

أما القصة الثانية فتتعلق بضابط من قوات المشاة في الجيش الإسرائيلي ويُدعى زئيف، والتي جاء فيها:

" أثناء عملية مراقبة استمرت لمدة شهرين لإحدى القرى الفلسطينية في الضفة الغربية، كان هنالك إطلاق نار كثيف من القرية في كل ليلة تقريباً. يقول زئيف: "عندما ترى شخصاً يحمل مسدساً فإنك تعلمُ تماماً ما يجب عليك القيام به، لكن عندما ترى ثلاثة أو أربعة وأحياناً أربعين

شخصاً مجتمعين حول شخص يحمل بندقية ويتحرك بينهم، عندها عليك أن تختار أهدافك بمُنتهى الحذر". وهنا يروي زئيف موقفاً آخر حصل فيه أحد الجنود على إذن من الضابط بإطلاق النار على مقاتل مسلح، وسمح له باستهداف أسفل ركبتيه لكي يُجرح لا ليُقتل، فقام الجندي بإطلاق النار مرّتين، وكانت المرة الثانية بعد أن سقط الهدف أرضاً، لكن المفاجأة كانت أن الهدف هو صبي صغير كان يحمل بندقية، فأدى إطلاق النار عليه إلى مقتله".

واستناداً إلى ما ذكره زئيف فقد "أُرسِلَ الجُندي إلى السجن وطُرِد من وحدته". وللتذكير فإنني لا آخذ ما قاله زئيف على أنه أمر مؤكد، لأن قصّته تذكرُ الأسماء الأولى فقط، لكن بشكل عام يمكننا دوماً التأكد من القضايا التي تم فيها التحقيق في خرق القانون ومحاسبة مرتكبيها حتى وإن لم تكن تلك القضايا كثيرة إلى حد ما. ووفقاً لما ذكرته صحيفة *بوسطن غلوب*، فقد صرّح زئيف بأن ضبط النفس أثناء إطلاق النار "ليس مُهمة مستحيلة"، ويُردفُ قائلاً:

"إذا كان لديك إحساس بالمسؤولية الأخلاقية المُلقاة على عاتِقِك وفكَّرت للحظة فيما يجري حولك، فإنه لا توجد أية مشكلة تتعارضُ مع الالتزام بالمنظومة الأخلاقية للجيش". من جهة أخرى، لا يرى جميع الجنود في جيش الدفاع الإسرائيلي أن الأمر بهذه البساطة، فيقول العميد إلعازار شتيرن مسؤول وحدة التعليم في جيش الدفاع الإسرائيلي بأنه يعي تماماً حجم التعقيدِ الأخلاقي الكامن في وظيفة الجندي، موضحاً بأن "هنالك أمرٌ هامّ تفرضهُ علينا حماية شعبنا، وهو أننا نتقلّبُ كثيراً حين نضع رؤوسنا على الوسادة، وإذا كان أحدنا محظوظًا فإنه سيدركُ في نهاية المطاف أنه قام بما عليه القيام به".[12]

هذا النوع من "التقلّب" قبيل الخلود إلى النوم هو أمر اعتيادي في حياة الجنود الإسرائيليين الذين يتعيّن عليهم اتخاذ قرارات مصيرية مُقيّدة بقواعد سلوكية وأخلاقية صارمة، كما أن قراراتهم ليست دائما صائبة، كون الأخطاء تحدث، وهذا أمرٌ لا مجال لتجنبه خاصة في خضمّ فوضى الحرب واختباء الإرهابيين عمداً خلف المدنيين لإجبار الجنود على ارتكاب الأخطاء، الأمر الذي يزيد من عدد الجثث والضحايا، وهو هدفٌ رئيسيّ للإرهابيين بالطبع.

وعلى الرغم من أن الجنود الإسرائيليين يرتكبون الأخطاء ويبالغون في ردود فعلهم أحياناً كأي جنود في أي جيش، إلا أنه على الأقل توجد منظومة أخلاقية يمكنهم الاستناد إليها في الحكم على مدى صحّة أو خطأ أفعالهم. من ناحية أخرى فإن الإرهابيين الفلسطينيين ليس لديهم أي منظومة أخلاقية مماثلة، والأوامر التي تُعطى إليهم واضحة وصريحة: وهي قتل وإصابة وتشويه أكبر عدد ممكن من المدنيين الأبرياء، خاصة وأنهم يقترفون تلك الجرائم بمنتهى الشغف في ظل وعود واهية بمكافأة سماوية لهم مقابل كل طفل يهودي أو امرأة يهودية يتم قتلهم.

كما ويوجد لدى الولايات المتحدة الأمريكية منظومة أخلاقية لجيشها، لكنها فضفاضة وأكثر عمومية من منظومة أخلاق الجيش الإسرائيلي، كونها تؤكد فقط على مفاهيم الشرف والعادات والتقاليد. كما ويحمل الجنود الأمريكيون كتيّبات "قواعد الاشتباك" التي تأمرهم بتجنب الأهداف المدنية ما لم يكن يجب مهاجمتهم دفاعًا عن النفس [13]، أما في حالة الجنود الإسرائيليين فإن مثل هذه الكُتيّبات ليست هيَ التي تحدِّدُ قرارات الحياة والموت التي يجب اتخاذها في خضم القتال. وهنا يصفُ تقرير مثير للاهتمام

نشرهُ بيتر ماس في مجلة *نيويورك تايمز* خلال عددها الصادر بتاريخ العشرين من نيسان/ أبريل 2003م للحديث عن بعض ما حدث في حرب العراق، ويتحدّث التقرير عن الواقع الذي واجهه مشاة البحرية الأمريكية والذي كان مشابهاً للواقع الذي واجهه الجنود الإسرائيليون في كثير من الأحيان، فجاء فيه:

"حين قُتِلَ اثنان من مشاة البحرية الأمريكية برصاص عدد من المسلحين العراقيين الذين كانوا يطلقون النار من شاحنات متحركة، حينها أصدر قائدُ القوّة الأمريكي تعليماتٍ لجنوده بإطلاق طلقات تحذيرية عن بعد مئات الأمتار من الطريق على أي مركبة. ومع اقتراب بعض السيارات من الجنود باشروا بإطلاق بعض الأعيرة النارية على الأرض أمام السيارات، فيما أطلق جنودٌ آخرون النار على إطارات السيارات ومحركاتها، لكن بعض المركبات لم يتم تعطيلها بالكامل من قبل القناصة وواصلت التقدّم. لاحقاً أمطرَ المارينز تلك المركبات بالرصاص حتى توقفت كلياً. . واتضح فيما بعد أن المركبات كانت مليئة بالمدنيين العراقيين الذين - كما يبدو - كانوا يحاولون الهروب من القنابل الأمريكية التي كانت تتساقط عليهم من السماء، بالتالي كانوا يحاولون الهروب من بغداد نفسها، والطريق الذي كانوا يسلكونه كان أحد الطرق الرئيسية للخروج من المدينة. ربما لم يتمكن المدنيون من رؤية جنود المارينز الذين كانوا يرتدون زياً عسكرياً خاصاً بالتمويه واتخذوا مواقع على الأرض وعلى أسطح البنايات كان يصعب على المقاتلين رؤيتها. . . لكن في خِضمّ تلك الفوضى كان المدنيّون يَتّجِهون نحو كتيبة مشاة البحرية التي كانت فقدت لتوّها اثنين من جنودها في أحد المعارك خلال ذلك الصباح، وقيل لهم إن بعض الانتحاريين كانوا في طريقهم إلى تلك المنطقة. بالتالي قُتِلَ المدنيّون واحداً تلو الآخر على بعد مئات الأمتار من مواقع تمركز جنود مشاة البحرية، ففي البداية تم إطلاق النار على حافلة صغيرة زرقاء مما أدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص، ومن ثم تم إطلاق النار على رجل عجوز كان يسير مُتّكِئاً على عصاه على جانب الطريق فَقُتِلَ هو الآخر. وفي محيط ستمائة متر تم إيقاف قرابة ست مركبات بنيران أسلحة جنود مشاة البحرية. وعندما توقف إطلاق النار كان هناك قرابة اثني عشر جثة، جميعها تبدو عليها الملامح المدنية باستثناء جثتين كان يبدو على أصحابها أنهم عسكريون أو مقاتلون، حينها قال قائد القوّة بعد توقف إطلاق النار: "لم يكُن في قلوب رجالي أي رحمة، لقد قتلوهُم بمُنتهى الاحتراف". ويتابع قائد القوّة: "لقد أحصيت ما لا يقل عن ست سيارات تم إطلاق النار عليها، بعضها كان يحتوي على جثث أو كانت الجثث متناثرة بقربها. الشاحنة الزرقاء من نوع كيا اخترِقَت بأكثر من عشرين رصاصة، وتملؤها الثقوب من ناحية زجاجها الأمامي. كما كانت هناك جثتان في المقعدين الأماميين، كانوا رجالًا يرتدون ملابس عادية ولم يكن لديهم أي أسلحة. أما في المقعد الخلفي وجدت جثّة امرأة محجبة بحجاب أسود على الأرض. لم تكن هناك حمولة ظاهرة في الشاحنة، لا حقائب ولا قنابل. . .. وجاء صحفي وقال إنه لم يكن هنالك أي داعٍ لإطلاق النار على المدنيين. . .. "كيف يمكنك معرفة المدني من المقاتل؟" قال العَريف فِنتوراً رداً على الصحفي وبدأ يحتدّ في حديثه معه، ثم تابع قائلاً: "ستجدُ جندياً في سيارة يحمل بندقية من طراز كلاشينكوف، بينما تجد مدنيين في السيارة التالية، كيف بإمكان أحدنا التمييز بينهم؟ بالطبع لا يُمكنك التمييز!".

توقف العريف عن الحديث لبُرهة ثم تابع حديثه مُستاءً من مجرّد الإيحاء إلى أن عملية قتل المدنيين كانت خطأ فادحاً، حيث قال: "واحدة من هذه الشاحنات استهدفت واحدة من دباباتنا. عندما أمرناهُم بالتوقف فإنه كان يجب عليهم أن يتوقفوا (في إشارة إلى المدنيين). علينا أن نأخذ حياتنا وسلامتنا بعين الاعتبار أيضاً، لقد ألقينا منشورات على هؤلاء الأشخاص منذ أسابيع وأمَرناهم بمغادرة المدينة. لا يمكنك أن تلوم جنود مشاة البحرية على ما حدث، إنهم أغبياء! ماذا يفعلون في سيارة أجرة في وسط منطقة حرب؟ نصفهم يشبهون المدنيين (في إشارة إلى المُسلحين غير النظاميين). أعني أنني أتعاطف معهم، وهذا أمر يُدمي قلبي، لكن في الوقت نفسه لا يُمكنك التمييز بين العسكري وغير العسكري هنا، لقد بذلنا ما يكفي لمساعدة هؤلاء الناس.. كما أنني لا أذكر أني قرأت من قبل عن حرب لم يسقط فيها ضحايا من الأبرياء، الأبرياء يموتون في كل حرب، ومع الأسف الشديد لا يوجد شيء يمكننا القيام به لمنع حدوث ذلك..."

لقد أمر قائد الكتيبة بتدمير السيارات مع العلم أنها كانت على بعد عدة مئات من الأمتار من موقع تمركز جنود مشاة البحرية الذين كان بإمكانهم الانتظار لفترة أطول قليلاً قبل الشروع بإطلاق النار، وربما لو حدث ذلك لتوقفت السيارات، أو ربما كان سيكتشفُ الجنود أن السيارات كانت تُقِلّ المدنيين الخائفين الهاربين من الانفجارات. لقد كان القناص يُدرك هذه الحقيقة جيداً، كان يعرف أن أمراً مأساوياً قد حدث عند الجسر، بالتالي وبينما كنا نتحدث في بغداد، توقف القنّاص عن الدفاع عن تصرفات المارينز وبدأ يتحدث عن نواياهم، قائلاً بأنه وزملاءهُ من مشاة البحرية لم يأتوا إلى العراق بهدف قتل النساء والرجال المسنين الذين كانوا يحاولون العثور على مكان آمن للاختباء فيه. . . وبطبيعة الحال فإن الرقم الدقيق لعدد المدنيين الذين قُتِلوا في هذه الحادثة غير متوفر، وربما لن تكون إحصائيات ما حدث في جسر ديالى وغيرها من الأحداث المماثلة التي وقعت في مناطق أخرى من العراق متوفرة هي الأخرى، لكن القتلى المدنيين بنهاية المطاف قد دفعوا ثمن تلك الأخطاء المأساوية، والرجال المسؤولون عن قتلهم قد دفعوا الثمن هُم أيضاً. وبالنسبة لهؤلاء الرجال لم تكن حرب العراق حربَ القنابل الذكية والهجمات الجويّة، بل كانت حرباً مؤلمة مثل باقي الحروب، حرب القتل من المسافات القريبة، تماماً مثلما وصفها شيرمان بأنها "حربٌ في منتهى الدموية والقسوة".

وعلى الرغم من أن العديد من المدنيين الأبرياء الذين قُتلوا في مجزرة جسر ديالى بشكل مأساوي خلال يوم واحد قد يكون عددهم أكثر من عدد المدنيين الفلسطينيين الذين قتلوا على يد الجيش الإسرائيلي أثناء بحثه في المنزل تلو الآخر في جنين، إلا أننا لم نسمع عن وصفِ ما حدث في جسر ديالى على أنه مذبحة، بل كانت معركة اعتيادية بين جيش نظامي وإرهابيين يختبئون بين المدنيين، وإن إسرائيل –شأنها في ذلك شأن أمريكا - تحاول خوض هذه المعارك من خلال تحقيق توازن مناسب بين حالة الدفاع عن النفس من جهة، وعدم تعريض حياة المدنيين الأبرياء للخطر من ناحية أخرى.

وبالإضافة إلى منظومة الأخلاقيات التي يتم من خلالها تدريب جميع الجنود الإسرائيليين، فإن المحكمة العليا الإسرائيلية - التي تمثّل شكلاً فريداً من أشكال القضاء في العالم - تمتلك السلطة في اتخاذ القرارات العسكرية والطعن فيها بموجب القانون في حال أن تلك القرارات قد تؤدي إلى مخاطر لا داعي

لها وتعرض حياة الجنود للخطر. ولنأخذ على سبيل المثال هذه المُعضلة المُحيّرة التي يواجهها الجيش الإسرائيلي أثناء محاولته القبض على إرهابي مسلح مختبئ في أحد المنازل، فإذا اقترب الجنود من المنزل وطرَقوا الباب، فإنهم قد يُعرّضون أنفسهم للخطر لوجود احتمالية أن يقوم المسلح بإطلاق النار عليهم مثلما حدث مع العديد من الجنود، لذلك ابتكر الجيش تكتيكاً لتفادي ذلك أطلق عليه اسم "تكتيك الجار"، بحيث يقوم الجيش عبر مكبرات الصوت بمطالبةِ الإرهابي بتسليم نفسه، وفي حال رفض ذلك فإن الجيش يقوم بإرسال أحد جيرانه إلى المنزل الذي يختبئ فيه حاملاً معه رسالة إلى الإرهابي تطالبه بالاستسلام.

ووفقًا للجيش الإسرائيلي فقد نجح أسلوب الجار وكان فعالاً جداً في تجاوز المخاطر خلال أكثر من عشرين عاماً، مُنقذاً بذلك حياة العديد من الجنود الإسرائيليين بالإضافة إلى حياة الفلسطينيين المحتجزين في المنازل التي يختبئ فيها الإرهابيون. لكن في صيف 2002م، تسبّب تكتيك الجار في وقوع أول إصابة لرجل فلسطيني يُدعى نضال أبو محيسن، والذي قُتِل برصاص إرهابي فلسطيني بعد أن ظَنَّ أنه جندي إسرائيلي، مع العلم أن الجيش الإسرائيلي كان قد زوّد نضال محيسن بسترة واقية من الرصاص، إلا أنها لم تنقذ حياته.

وعقِب وقوع هذه المأساة التي أصيب فيها مواطن فلسطيني برصاصة إرهابي كانت موجهة لصدر جندي إسرائيلي، رفعت عدة منظمات حقوقية إسرائيلية دعاوى قضائية بهدف إجبار المحكمة العليا على إصدار قرار يُلغي تكتيك الجار في الجيش الإسرائيلي، ولو فكرنا في الموضوع للحظة لوجدنا أنه لم تنظر أي محكمة عليا في أي دولة في مثل هذه القضية، لا سيما خلال واقع يتضمن حرباً مستمرة تخوضها تلك الدولة.

وما حدث هو أن المحكمة العليا الإسرائيلية لم تنظر في القضية فحسب، بل أصدرت أمراً قضائياً يمنع الجيش الإسرائيلي من استخدام مثل هذا الإجراء مُستقبلاً، حتى في حالة تقييم القائد الميداني بأن استخدام تكتيك الجار يشكل خطراً محدوداً على المدنيين ومن شأنه أن ينقذ حياة جنوده.

والفكرة هنا ليست مدى صحة أو خطأ هذا القرار، وأنا شخصياً أعتقد أنه صحيح، لكن الفكرة هُنا هي حقيقة أن المحكمة العليا في إسرائيل تأمر الجيش بتقييد إجراءاته التي أثبتت جدواها لتكون متوافقة مع سيادة القانون، حتى لو كان ذلك يتضمن المخاطرة بحياة جنودها. من وجهة نظر موضوعية للحقائق ومع الأخذ بعين الاعتبار سياق الأحداث، فإنه يتضح بشكل جَليّ بأنه لا توجد دولة في تاريخ الحروب والمعارك المعاصرة كانت حريصة على حقوق الأعداء الأبرياء والمدنيين أكثر من إسرائيل، وأنا أتحدى أي شخص أن يذكر لي دولة تعرضت لهجمات مماثلة على سكانها المدنيين واستجابت بمزيد من الحذر والحِرص تجاه المدنيين الأعداء، مع العلم أن هذا الحِرص من شأنه تعريض حياة الجنود للخطر. بالتأكيد فإن بريطانيا العظمى أو الولايات المتحدة لن تكون من ضمن هذه الدول، خاصة بعد أن قامت بريطانيا والولايات المتحدة بقصف مدن معادية وتدميرها عن بكرة أبيها، أما بالنسبة لفرنسا وروسيا فحدّث ولا حَرَج عن قتل المدنيين وقصف المُدُن.

بالتالي نجدُ أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في تاريخ الحروب الحديثة التي لم تقم مطلقًا بإلقاء القنابل بشكل عشوائي على مدينة معادية بهدف قتل المدنيين الأبرياء كردّ فعلٍ على القصف المتعمد

لمدنييها، وحتى عندما هاجمت إسرائيل عدة مناطق من بيروت التي كانت موطناً للإرهابيين، فقد بذلت قوات سلاح الجوّ الإسرائيلية جهوداً مُضنية - حتى وإن لم تكن ناجحة دائماً - لتجنب وقوع الإصابات بين صفوف المدنيين.

وهذا ما علينا استحضاره أثناء محاولات إسرائيل حماية نفسها من الإرهاب في بيروت سنة 1982م، حيثُ أرسل الجيش الإسرائيلي مجموعة من الجنود بقيادة اللواء إيهود باراك آنذاك، مُتَخفّياً في زِيّ امرأة من أجل استهداف مجموعة من الإرهابيين الذين كانوا يختبئون في أحد المنازل ومن ثم حوّلوه لاحقاً قاعدة لهجماتهم. حينها قامت المجموعة باقتحام هذا المنزل بَرّاً بدلاً من قصفه جوّاً باستخدام الطائرات، الأمر الذي قد يؤدي إلى سقوط ضحايا مدنيين لتلك العملية. بالتالي هذه هي عقلية الجيش الإسرائيلي التي ترى الأمور من منطق "التجزئة" بدلاً من منطق "الجُملة" خلال عملها الدؤوب للقضاء على الإرهاب.

في الوقت نفسه، قد نَنتقدُ الهجمات الجوية الإسرائيلية على بيروت، وهذا بالمناسبة ما فعلتُهُ أنا بالإضافة إلى عدد كبير من الإسرائيليين، لكن أن نَصِفَ ما تقوم به إسرائيل دفاعاً عن نفسها - هذه الأعمال التي قد تكون أحياناً ردود فعلٍ مبالغاً فيها - على أنها مذابحُ إبادة جماعية، ومقارنتها بالفظائع النازية فهو شكلٌ مُبطّنٌ من أشكال معاداة السامية الدولية ضد الشعب اليهودي. ومن المهم جداً التركيز على فكرة أن أعداء إسرائيل لا يقارنون الدولة اليهودية بموسوليني الدكتاتور والمُجرم الإيطالي، ولا بِستالين دكتاتور الاتحاد السوفيتي، أو حتى بهيروهيتو دكتاتور ومجرمُ اليابان، بل إنهم يُقارنون إسرائيل دوماً بألمانيا النازية والمُجرم هِتلر. إن مثل هذه المقارنات تعتبر مقارنات سخيفة ومعادية للسامية، سواء في النوايا التي تقف خلفها أو في الأفعال التي تنتجُ عنها في الواقع.

عملياً، يجب مقارنة جهود إسرائيل بجهود الولايات المتحدة، إذ يبذل كلا البلدين جهوداً حثيثة لتدريب جيوشهما على تجنب الإصابات وإلحاق الأذى في صفوف المدنيين، مع العلم أن هذه المُحاولات لا يُكتبُ لها النجاح دائماً. وفي كتابها "حرب عادلة ضد الإرهاب" تقارن دكتورة علم الفلسفة في جامعة شيكاغو جان بيثكي إلشتاين بين أفلام التدريب المعروضة للجنود الأمريكيين (كما تَعرضُ أفلاماً مماثلة للجنود الإسرائيليين) وبين فيلم تدريبي يُستخدم على نطاق واسع لتجنيد إرهابيين إسلاميين، فتقول الآتي:

> "تتضمنُ أفلام التدريب العسكري الأمريكي توضيحاً معمّقاً "للخطأ" الذي ارتُكِب في العملية منعاً لتكراره، مع العلم أن كلمة "خطأ" لا تشيرُ فقط إلى الخسائر العسكرية الأمريكية فحسب، بل تشير أيضاً إلى العمليات التي تسببت في وقوع خسائر غير مقصودة أدت لإصابة أو قتل المدنيين. ومن يشاهدُ هذه الأفلام فإنه سيتساءلُ بكل تأكيد عن كيفية منع مثل هذه الخسائر في المستقبل في أرض المعركة، حتى لا يتم تحريضُ أي شخص أو حتى السماح له بتصنيف قتل المدنيين على أنه أمرٌ يُمثّلُ "إرادة الله"، بل ومنعُ الأسوأ من ذلك: وهو أن يُقتلَ المدنيون باسم الله".
>
> وفي أحد الأمثلة، يُظهِرُ مقطع فيديو مجموعة من الإرهابين الإسلاميين وهم يقطعون رؤوس "أعدائهم" بالسكاكين بعد نزع سلاحهم، وهو أمرٌ تحظره كافّة قوانين وأعراف الحرب، مع العلم أن عرض مقاطع فيديو كهذه هو أمر طبيعي في العديد من المساجد المتطرفة ومن ضمنها المساجد التي يتردّد إليها كلٌّ من زكريا موسوي وريتشارد رييد، فيُردّد راوي الفيلم قائلاً: "عليك أن تقتُلَ باسمِ الله حتى تُقتَلَ، عندها ستفوزُ بمقعدك الأبدي في الجنة. يجب على العالم الإسلامي

كله أن ينهض لمحاربة الكُفّار حتى ترتفعَ راية الجهاد عالياً وإلى الأبد. أعداؤنا يقاتلون باسم الشيطان، وأنتَ تقاتلُ باسم الله". كما ويستعرضُ مقطع الفيديو مشاهدَ من "الصراخ" الذي قد يثيرُ حماسة المشاهد أثناء لقطة يلاحظ فيها المسلحون بأن أحد الجنود لا زال على قيد الحياة، فينادي أحد المقاتلين: "إنه يتحرّك!"، ثم ينحني أحد المسلحين بكل هدوء ويمرر سكينهُ عبر رقبة المجند الجريح، فيظهر مشهد الدم وهو يخرجُ من الشريان السباتي الذي تم تقطيعه لأكثر من خمس مرات خلال الفيديو". [14]

ومنذ تاريخ الحادي عشر من سبتمبر، خاصة أثناء الحرب ضد العراق، ارتكبت حكومة الولايات المتحدة فعلياً جميع الأخطاء التي تُدان إسرائيل على ارتكابها، فقد أدانت الولايات المتحدة نفسها بارتكاب العديد من الأخطاء التي ارتكبتها إسرائيل في تقارير وزارة الخارجية السنوية حول حقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، أطلق الجنود الأمريكيون النار على حشد من المتظاهرين العراقيين مما أسفر عن مقتل أكثر من عشرة أشخاص، بينهم طفلان دون سن الحادية عشرة [15]، حينها ادّعت قوات الجيش الأمريكي - تماماً كما تدّعي القوات الإسرائيلية في مواقف مماثلة- أنه تم إطلاق النار عليها أولاً من قبل ذلك الحشد. وقد أشارت الحكومة الأمريكية أيضاً - تماماً كما أوضحت الحكومة الإسرائيلية في حدث مماثل - بأن قوات الجيش ليست مدربة بالشكل الكافي للسيطرة على أعمال شغب كهذه، وبأنها قد تبالغ أحياناً في ردود فعلها على استفزازات حشد من المتظاهرين الذين يقذفونهم بالحجارة والقنابل ومن ضمنهم عدد من المسلحين.

كما تم توجيه الاتهام للجنود الأمريكيين بإطلاق النار على السيارات المجهولة التي تقتربُ من نقاط التفتيش والتي لا تمتثل لأوامر الجنود بالتوقف، وهنا توضّح حكومة الولايات المتحدة بعض المواقف التي تسبب فيها الأفراد والمركبات التي تقترب من نقطة تفتيش في مقتل جنود أمريكيين، خاصة بعد أن فجّرت امرأة حامل نفسها وقتلت وجرحت عدداً من الأمريكيين، عندها رد جنودنا بقوة أكبر على مواقفَ مماثلة. كما أن الحكومة الأمريكية متورّطة في عمليات الاعتقال الإداري لمئات من الإرهابيين المشتبه بانتمائهم لتنظيمات إرهابية، بالإضافة إلى عدد كبير من المقاتلين الإسلاميين الذين تم احتجازهم لفترات طويلة في السجون الأمريكية. كما مارست أجهزة الأمن الأمريكية أساليبَ ضغط تكاد تكون قريبة من التعذيب غير القاتل، في محاولة للحصول على المعلومات الضرورية لإحباط أعمال إرهابية في المستقبل.

إنني لا أهدف من خلال إجراء هذه المقارنات أن أخُصّ الولايات المتحدة وحدَها بالانتقاد مثلما فعل الكثيرون فيما يتعلق بإسرائيل، ففي الحقيقة تصرفت كل من الولايات المتحدة وإسرائيل بشكل أفضل بكثير من الدول الأخرى التي تواجه الإرهاب وحرب المدن والشوارع، خاصة إذا أجرينا مقارنات مشابهة بين ممارسات الروس في الشيشان وممارسات الفرنسيين في الجزائر والتي ستكون لصالح الولايات المتحدة وإسرائيل دون أدنى شكّ. كما أنني لا أقصد الإيحاء بأن ارتكاب خطأين يعني الصواب، حيث عادة ما يتمّ انتقاد كل من الولايات المتحدة وإسرائيل عندما تُخطِئان، كما هو الحال مع جميع الدول الأخرى.

إن فكرتي من هذا النقاش تهدف إلى توضيح نوايا واستعدادات المجتمع الدولي مراراً وتكراراً لتصوير إسرائيل على أنها منتهك بارز لحقوق الإنسان، بل وأحياناً "المُنتهك الوحيد" لحقوق الإنسان، في الوقت الذي ستثبتُ فيه أي مقارنة موضوعية ومُنصفة أن سجلّ إسرائيل فيما يتعلق بموضوع حقوق

الإنسان يعتبرُ من بين *الأفضل* في العالم، وربما *الأفضل* في العالم إن صحّ التعبير، حتى في حال ارتكابِها للأخطاء ومبالغَتها في رد فعلها التي بإمكاننا تفهّمها لو أخذنا بعين الاعتبار الظروف والتحديات التي تواجهها إسرائيل.

كما أن البروفيسور في القانون الأمريكي فرانسيس بويل - الذي أصبح متحدثاً باسم الجماعات الإرهابية الفلسطينية - محقٌ في شيء واحد: لقد حاول أحد الأطراف ارتكاب إبادة جماعية خلال مراحل الصراع العربي الفلسطيني الإسرائيلي، وهو الجانب العربي، إذ يمكننا أن نصف حرب الإبادة التي شنّها العرب ضد إسرائيل سنة 1948م، واستهداف الجيوش العربية للمدن الإسرائيلية خلال حروب 1948م و 1967م و 1973م، بالإضافة إلى الهجمات الإرهابية المستمرة التي أودَت بحياة الآلاف من المدنيين الإسرائيليين واليهود وغيرهم، جميع هذه الأحداث لا يوجد ما يصفها سوى أنها جرائم إبادة جماعية. في الوقت نفسه ليس من المُنصِف ولا المنطقيّ أن نصف جهود إسرائيل لحماية مواطنيها من عمليات القتل الجماعي على أنها جرائم "إبادة جماعية"، بينما هي هجمات تستهدف أهدافاً عسكريةً عربيةً، فهذا وصفٌ لا يخرجُ إلا من قبل شخص متطرف ومتحيّز بكل ما تعنيه الكلمة من معنى.

ربما لا يمكننا توقّع الكثير من البروفيسور بويل باعتباره كان ولا زال داعماً مُتحيّزاً للإرهاب الفلسطيني، لكن ما نتوقعه بالتأكيد هو موقفٌ موضوعي ومُنصفٌ من مؤلفٍ حائز على جائزة نوبل مثل خوسيه ساراماغو، والذي صَنّفَ مؤخراً الجهود الإسرائيلية للدفاع عن مواطنيها ضد الإرهاب على أنها "جريمة مماثلة للجرائم التي ارتُكِبَت في مُعسكر أوشفيتز". وعندما مورس ضغط على ساراماغو للحديث عن مكان "غُرَفِ الغاز" إن كان ادّعاؤهُ صحيحاً، أجاب قائلاً: "لم يصلوا لمرحلة غُرَف الغاز بعد"[16]

إن كلاماً سخيفاً كهذا لم يأت من فراغ، وهو كلامٌ معروف المصدر ولا يُمكن تفسيره سوى من خلال الجهل المُدقع أو الحقد الأعمى على الدولة اليهودية، لكن الجهل وحده لا يمكن أن يكون سبباً وراء "التقارير" المزعومة لـ "صحفي" بارز مثل كريس هيدجز والذي ادعى أنه شاهد بنفسه الجنود الإسرائيليين وهم يقومون "باصطياد الأطفال مثل الفئران في الفخ ويقتلونهم من أجل الترفيه وممارسة بعض الرياضة". [17]

كما أن تقريراً كالذي كتبه كريس هيدجز لا يختلف كثيراً عن التقرير الذي نشرته صحيفة *الرياض* السعودية في عددها الصادر في العاشر من آذار /مارس 2002م، والذي يتحدّثُ عن "الحقيقة الثابتة" والمتعلقة باستخدام اليهود "لِدماء أطفال المسيحيين والمسلمين دون سن العاشرة في تحضير الخُبز والمُعجَّنات خلال أعيادهم". [18]

قائمة الملاحظات والحواشي:

1. Posted by courtesy of Boyle at www.- mediamonitors.net/francis1.html. Boyle goes on to set out a full-scale, step-by-step plan of action for the “state of Palestine” to bring the suit. To my knowledge, it was all talk and no lawsuit was ever brought.

يوضح بويل عبر هذا الموقع الإلكتروني (www.- mediamonitors.net/francis1.html) خطة مفصلة لقضية ستُرفع باسم "دولة فلسطين"، لكن وبحسب معرفتي ظلت هذه الخطة مجرد حبر على ورق ولم يتم تنفيذها أبداً.

2. Oren, p. 92. أورين، صفحة

3. Ibid., p. 93. نفس المصدر، صفحة

4. Ibid., p. 306. نفس المصدر، صفحة

5. الدبلوماسي الأمريكي كليو نويل الذي تعرض للاغتيال في شهر آذار/مارس سنة 1973م كان يحتل أبرز المناصب الدبلوماسية في وزارة الخارجية الأمريكية. كما كان يوجد جنود سود من بين مئتين وثلاثة وسبعين جندي أمريكي من جنود المارينز الذين قتلوا على يد الإرهابيين الفلسطينيين في بيروت. كما قتل عدد من المسافرين خلال الهجمات التي استهدفت الطائرات المدنية وكان من ضمنهم مسافرون سود أيضاً، بالإضافة إلى عدد من اليهود الذين قُتِلوا في إسرائيل.

6. James Bennet, “A Nation at War: Parallels,” New York Times, April 1, 2003.

7. Ibid. نفس المصدر

8. Yigal Henkin, “The Best Way into Baghdad,” New York Times, April 3, 2003.

9. David B. Green, “Fighting by the Book,” Boston Globe, April 20, 2003.

10. Ibid. نفس المصدر

11. Michael Walzer, “The Four Wars of Israel/Palestine,” Dissent, Fall 2002.

12. Green, Boston Globe, April 20, 2003. غرين، صحيفة بوسطن غلوب بتاريخ

13. Jascha Hoffman, “The Good Soldier,” Boston Globe, April 20, 2003.

14. Elshtain, pp. 21–22. إلشتاين، صفحة

15. New York Times, April 30, 2003. نيويورك تايمز، بتاريخ

16. Forward, May 10, 2002. صحيفة الفوروارد، بتاريخ

17. Chris Hedges, “A Gaza Diary,” Harper’s Monthly, October 2001.

18. Dr. Umaya Ahmad al-Jalahma, Al-Riydh, quoted at Middle East Media Research Institute (MEMRI), Special Dispatch Series, March 13, 2002, no. 543. http:// memri.org.

الفصل الحادي والعشرون:
هل تُعتبرُ إِسرائيلُ دولةً عُنصُريّة؟

التُّهمة:

باعتبار أن إسرائيل دولة يهوديّة تمتلكُ قانوناً يُسمَحُ بموجبه لليهود وعائلاتهم فقط بالعودة إلى أرض إسرائيل والحصول على جنسيّتها، فإن هذا يُمثّل دليلاً دامِغاً على أن إسرائيل هي دولة عُنصريّة دون أدنى شكّ.

مَن قام بتوجيه الاتهام:

يقول أحمد بوزيد رئيس شبكة فلسطين ميديا ووتش: "... علاوة على ذلك فإن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي تبنت سياسة رسمية تهدف إلى خلق تركيبة عرقية معينة لمواطنيها، أي الحفاظ على الأغلبية اليهودية في هذه الدولة. وهذه السياسة - كما هو معروف خارج الولايات المتحدة - هي بالطبع تمثّل انتهاكاً صارِخاً للاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على كافّة أشكال التمييز العنصري، والتي تحظرُ ممارسة أي تمييز أو استعباد على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصلِ القومي أو العرقي".[1]

وفي موقف آخر يقول نعيم جينة أحد أعضاء الجمعية الإسلامية الفلسطينية: "... إنَّ قانون العودة الإسرائيلي هو قانون عنصري تلتزمُ الدولة بموجبه باستيعاب وتوطين أي يهودي من أي مكان في العالم عند هجرته إلى إسرائيل في أي وقت يريده، بالتالي وبموجب هذا القانون إذا هاجر أربعة ملايين يهودي فجأة إلى إسرائيل/فلسطين، فإن الحكومة الإسرائيلية سوف تستوعبهم وتقوم بتوطينهم. في المقابل، فإن أربعة ملايين فلسطيني مِمّن سُلِبَت أراضيهم وأجبِروا على الرحيل منها عقِب قيام دولة إسرائيل لا يمتلكون الحق في العودة إلى أرضهم لأن ذلك - على حدّ تعبير إيهود باراك - سيكون بمثابة انتحارٍ على المستوى القوميّ".[2]

ويُضيف الدكتور داود عبد الله الباحث في مركز العودة الفلسطيني قائلاً: "من بين جميع القوانين والممارسات التمييزية والعنصرية الصهيونية، لا يوجد ما يُضاهي قانون العودة الإسرائيلي في التمييز والظلم، حيث يمنح هذا القانون الذي تم إقرارهُ في الخامس من تموز/يوليو سنة 1950م مانِحاً كل فرد من أبناء "الشعب اليهودي" - بغضّ النظر عن مكان ولادته - الحقّ في الهجرة إلى إسرائيل والحصول على الجنسية الإسرائيلية فور وصولِه إليها. في الوقت نفسه تُنكر إسرائيل هذا الحق عندما يتعلّق الأمر بالفلسطينيين المسلمين أو المسيحيين مِمّن وُلِدوا فوق أرض فلسطين وتمّ طردُهُم منها خلال حروب الاحتلال الإسرائيلي المُتتالية".[3]

الحقيقة:

إن الديانة الرسمية لجميع دول هذه المنطقة - وعلى رأسها السلطة الفلسطينية - هي الديانة الإسلامية، وجميع هذه الدول تُميِّزُ بين المسلمين وغير المُسلمين بشكل عام فيما يخصّ تشريع القوانين وتنفيذها، وبشكل خاص تُمارس هذا التمييز ضدّ اليهود. في المقابل، فإن دولة إسرائيل تُعتبر فعلياً دولة علمانية ذات تعدّديّة دينية وعرقية، بحيث أن حرية الأديان مكفولة فيها للجميع. في الوقت نفسه، هناك العديد من الدول التي شرّعت قانوناً للعودة ومن ضمنها السلطة الفلسطينية، لكن دولة مثل الأردن قامت بتشريع قانون ينصّ بكل صراحة على منع اليهود من أن يصبحوا مواطنين فيها، لكن إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي يُدان قانون العودة فيها رغم أنه تم تشريعه وإقراره عَقِب تاريخ طويل من المذابح والمجازر التي تعرّض لها اليهود بسبب عدم وجود دولة تقبلُ اللاجئين اليهود وتوفّر لهم الملاذ الآمنَ بما فيها فلسطين الانتدابية.

الدّليل:

صحيحٌ أن دولة إسرائيل تعتبرُ دولة يهودية، إلا أنها دولة علمانية إلى حد كبير، وتمنح الحرية الدينية الكاملة للمسلمين والمسيحيين وأبناء الأديان الأخرى، والفِئات الدينية الوحيدة التي يُمارسُ التمييز ضدها في إسرائيل هي الفِئات اليهودية التي لا تتوافق مع قوانين وتشريعات اليهودية الأرثوذكسية التقليدية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، يُعاملُ اليهود المحافظون واليهود الإصلاحيون واليهود العلمانيون بقدر من عدم المساواة عندما يتعلق الأمر بالقضايا المدنية، مثل الزواج واعتناق الدين اليهودي والتعليم المجانيّ وغيرها. بعبارة أخرى: إن *الحرية الدينية* مكفولة للجميع في إسرائيل، لكن في الحقيقة يوجدُ قَدَرٌ أقل من *الحرية الدينية* التي يتمتّعُ بها اليهوديّ نفسه عندما يتعلّق الأمر باليهود الذين لا يريدون الابتعاد عن اليهودية الأرثوذوكسية التقليدية.

ولطالما كنت من مُنتقدي سياسة الحكومة الإسرائيلية تجاه اليهود المحافظين والإصلاحيين والعلمانيين على الرغم من أنني أتفهّم أن مصادرها تكمن في المثالية غير الواقعية التي يتصف بها النظام السياسي الإسرائيلي، والتي تمنح اليهود الأرثوذكس سلطة أكثر مما ينبغي بسبب الحاجة الماسة لإشراكهم في الائتلافات الحكومية اليمينية واليسارية على حدٍ سواء. ولكن حتى فيما يتعلق بموضوع اليهود غير الأرثوذكس، فقد تم إحراز تقدم كبير فيما يتعلّق بقضية الاعتراف بحقّهم في ممارسة شكل من أشكال اليهودية يختلفُ عن الأرثوذكسية التقليدية، بل والاعتراف بحقّهم في عدم اعتناق أي ديانة على الإطلاق.

وعلى الرغم من الأخطاء الموجودة في نهج الحكومة الإسرائيلية تجاه موضوع الدين في الدولة، إلا أنها تتقبل التعدّدية الدينية أكثر من أي دولة أخرى في الشرق الأوسط، بل وأكثر من أي دولة إسلامية في العالم، وأكثر من غالبية الدول المسيحية منذ فجر التاريخ وحتى يومنا هذا. إن توجيه الانتقاد لدولة إسرائيل لمجرد كونها دولة يهودية هو شكل من أشكال معاداة السامية العالمية، خاصة عندما لا نجدُ انتقادات مماثلة للدول العربية والإسلامية التي تمارس شكلاً أكثر خطورة من تمييز الدولة بحق مواطنيها، وهو التمييز الذي يكون مصدره الدين الرسمي في الدولة! وحتى السلطة الفلسطينية التي دعت منذ فترة

طويلة إلى إقامة دولة عِلمانية ثنائية القومية في إسرائيل - والتي كان من الواضح أنها حيلة سياسية - وانتقدت بشدة إسرائيل كدولة يهودية، قد أعلنت مؤخّراً أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي والوحيد في كافة أراضي السلطة الفلسطينية.[4] وأنا شخصياً لم أسمع عن أي شخصٍ ينتقدُ إعلان السلطة الفلسطينية هذا، كما لم أسمع أي انتقاد من قِبَلِ أولئك الذين لا يدخِّرون جُهداً لتوجيه الانتقادات اللاذعة وإدانة إسرائيل حين تقع الهفوات أو الانحرافات عن المثاليات غير الواقعية والتي لم تحققها أي دولة من دول العالم أصلاً.

وفيما يتعلق بقانون العودة الإسرائيلي، يوجدُ جدلٌ مستمر حول ماهيّة وأساس هذا القانون: هل هو قانون ديني؟ أم قانون اجتماعي يُشبه قوانين لمّ شمل الأسرة؟ أم أنه مُجرّد رد فعل على التمييز العرقي الذي مورِسَ بحق اليهود في دول العالم؟ أم أنه مزيج من هذه العوامل التاريخية والدينية والاجتماعية مُجتمعة؟ من وجهة نظري فإنه يجب النظر إلى هذا القانون من منظور إنساني قبل أي اعتبار آخر، خاصة أن تشريع هذا القانون قد جاء في أعقاب موجات الهجرة اليهودية خلال السنوات الأولى لقيام دولة إسرائيل بعد أن كانت الملاذ الآمن للناجين من المحرقة من جهة، وللاجئين اليهود الذين أجبروا على النزوح والرحيل من الدول العربية والإسلامية من جهة أخرى. ومنذ إقرار وتشريع هذا القانون، تم إنقاذ اليهود من مناطق كثيرة تعرّضوا فيها للظلم والقمع: مثل القمع ومعاداة السامية الذي كان متفشياً في دول الاتحاد السوفييتي سابقاً، وحالات الخطف و"الاختفاء المفاجئ التي كانوا يتعرّضون لها في ظل حكم الدكتاتورية الأرجنتينية، هذا بالإضافة إلى المجاعات التي كانت متفشية في إثيوبيا.

كما يصفُ بعضُ منتقدي القانون بأنه "عنصري"، وبصرف النظر عن هذا الوصفِ الباطل والذي سأناقشهُ بعد قليل، إلا أن هؤلاء النقاد مُذنبون لكونهم يتبعون سياسة الكيل بمكيالين التي تجعل معاييرهم مزدوجة كالعادة، لأن إسرائيل بعيدة كل البُعد عن "الدولة الوحيدة" و"الديمقراطية الوحيدة" التي تمتلك قوانين مماثلة! فمنذُ انهيار الاتحاد السوفيتي، رحبت روسيا بآلاف الروس من الجمهوريات السابقة، ومنذ عام 1945م عاد ملايين الألمان إلى ألمانيا من جميع أنحاء وسط وشرق أوروبا ومن مناطق الاتحاد السوفيتي سابقاً.

وعلى مدى خمسة عقودٍ تقريباً، كان قانون الهجرة الألماني يتّبعُ التعريف الرسمي للفرد الألماني، والذي ينصّ على أن "أفراد الشعب الألماني هم أولئك الذين ألزموا أنفسهم بالانتماء للروح الألمانية (Deutschtum)، بحيث تبدو معالم هذا الالتزام بالروح الألمانية من خلال معايير معينة مثل النسب واللغة والتنشئة والثقافة ".[5] بالتالي توجد دول عديدة تمتلك قوانين مماثلة وعلاقات مماثلة مع جالياتها في الشتات، لكن إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تتعرضُ للانتقاد مراراً وتكراراً وتوصفُ "بالعنصرية" بسبب قانون العودة اليهودي والبعيد كل البُعد عن العُنصريّة.

وعلى الرغم من أن اليهود وعوائلهم يحق لهم الحصول على الجنسية الإسرائيلية (وفي بعض الحالات لا يحصلون عليها في حال كان للشَّخص سجلّ إجراميّ)، إلا أن غير اليهود أيضاً بإمكانهم الحصول على الجنسية الإسرائيلية، وهذا ما حدثَ بالفعل عندما فتحت إسرائيل ذراعيها ترحيباً بعدد كبير من غير اليهود، فحصلوا على جنسيتها وعاشوا فيها كمواطنين من الدرجة الأولى دون أن تختلفُ حقوقهم عن

حُقوق المواطنين اليهود. فعلى سبيل المثال لا الحصر، قامت إسرائيل في شهر نيسان/أبريل 1999م بعملية إخلاء جوّي لنقل مئة لاجئ ألبانيّ من كوسوفو وسمحَت لهم بالعيش في كيبوتس ماعغان ميخائيل، حيث انضم هؤلاء اللاجئون غير اليهود إلى مجموعة أخرى من المسلمين الذين نزحوا من بلدانهم نتيجة الحرب الأهلية البوسنية سنة 1993م. لاحِقاً تم منح جميع أولئك اللاجئين خيار البقاء في إسرائيل بشكل دائم أو العودة إلى وطنهم كوسوفو بعد انتهاء الحرب. [6]

كما منحت إسرائيل حق اللجوء السياسي لعدد كبير من غير اليهود (بعضهم كانت تجمعهم صلة قرابة باليهود) الهاربين من ويلات الحروب والصراعات، وعدد كبير منهم كان من الهاربين من الظُلم والقمع السوفييتي. بالتالي لو فكّرنا في الموضوع بعُمق لوجدنا أن قانون العودة اليهودي كان رداً على التمييز التاريخي المُمنهجِ الذي مارسته دول العالم بِحقّ اليهود، كما ويُمكننا تفهّم لماذا استجابت إسرائيل بمجرد أن أصبحت دولة لهذا التمييز المُمنهج عبر فتح أبوابها لكل يهودي في العالم، وكذلك لغير اليهود الذين يبحثون عن ملاذٍ آمنٍ وحياةٍ أفضل.

في الوقتِ نفسه، لا أحد يُنكرُ وجود بعض التمييز الذي يُمارَسُ بحقّ المواطنين العرب في إسرائيل، حيثُ لا يستطيع معظمهم الخدمة في الجيش (رغم أن عدداً منهم ليس لديه مشكلة في القتال ضد إخوانه العرب إذا مُنح هذه الفُرصة). وحتى فترة ليست بالبعيدة، لم يكن باستطاعة العرب شراء وتمَلّكُ المنازل في مناطق يهودية معينة، تماماً مثلما لا يستطيع اليهودُ شراء وتملّك المنازل في القرى والبلدات العربية.

وقد أصدَرَت المحكمة العليا الإسرائيلية قراراً في عام 2002م ينصّ على أنه "لا يجوزُ للحكومة تخصيص وتوزيع الأراضي على أساس الدين أو العرق، ولا يجوز لها منع المواطنين العرب من العيش في أي مكان يختارونه، لأن مبدأ المساواة يحظرُ على الدولة أن تمارسَ التمييز بين مواطنيها على أساس الدين أو العِرق أو القومية". ويقول رئيس المحكمة العُليا آنذاك أهارون باراك مُعلّقاً على القرار: "هذا المبدأ ينطبق أيضاً على موضوع تخصيص وتوزيع أراضي الدولة. . . والطّابع اليهودي للدولة لا يسمح لإسرائيل بأن تمارِس التمييز بين مواطنيها". [7]

ومن باب الإنصاف فإنه يتوجبُ علينا القول بأن دولة إسرائيل بقيادة محكمتها العليا ذات الفِكر المُنفتِح والمُتقدّم بدأت تُحرِزُ تقدماً ملحوظاً فيما يتعلّقُ بالقضاء على مظاهر التمييز ضد العرب، هذه المظاهرُ التي كانت إلى حد كبير نِتاجاً لرفض العالم العربي قبول وجودِ دولة يهودية في المنطقة. ومن المُنصفِ أيضاً أن نقول بأنه على الرغم من بعض التفاوُتات المستمرة والتي لا زالت موجودة هُنا وهُناك، إلا أن مظاهر التمييز في إسرائيل قد انخفضت بشكل كبير مُقارنةً بالتمييز الموجودِ في دول الشرق الأوسط العربية والمسلمة.

في الواقع، لا يزال الفصل العنصري بأشكاله البدائية التقليديّة يُمارسُ جهاراً نهاراً ضد غير المسلمين في بعض البلدان العربية [8]، فمِثلما ذكرنا سابِقاً يوجد في الأردن قانون عودة يُنكر بكل صراحة حقّ الحصول على الجنسية الأردنية لليهود بما فيهم أولئك الذين عاشوا في الأردن لفترة زمنية طويلة. كما وتنصّ قوانينها على أن حقّ الحصول على الجنسية الأردنية مسموحٌ "لأي شخص غير يهودي" يستوفي معايير أخرى للجنسية. [9] والحال نفسه في المملكة العربية السعودية التي تمنح حقّ الحصول

على جنسيّتها استناداً إلى الانتماء الديني، وكذلكَ الحالُ بالنسبة لألمانيا التي لطالما كان لديها قانون عودة ألماني بالإضافة إلى الصين والعديد من البلدان الأخرى التي تمتلكُ قوانينَ مُماثِلة. ومع ذلك، فإن دولة إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي يصفها أعداؤها بالعُنصرية أو بأنها دولة فصلٍ عُنصريّ على الرغم من أن مواطنيها ينتمون لجميع الأديان والأعراق والأصولِ والقَوْميّات تَقْريباً.

قائمة الملاحظات والحواشي:

1. Ahmed Bouzid, “The Right of Return— Israel and Palestine,” *Media Monitors Network,* www.mediamonitors.net/bouzid3.html.

2. Na’eem Jeenah, “Zionism is a theory of ethnic cleansing and racism,” *Islamic Association for Palestine,* www.iap.org/zionism3.htm.

3. Dr. Daud Abdullah, “The Right of Return in the Zionist Political Discourse,” lecture for *Friends of Al-Aqsa.* Available at www.aqsa.org.uk/journals/vol4iss1/discourse.html.

4. James Bennet, “Letter from the Middle East: Arab Showpiece? Could It Be the West Bank?” *New York Times,* April 1, 2003.

5. Ruud Koopmans, “Germany and Its Immigrants: An Ambivalent Relationship,” *Journal of Ethnic and Migration Studies,* October 1, 1999.

6. Agence France Presse, “Israel Airlifts Kosovo Refugees on Eve of Holocaust Memorial Day,” April 12, 1999.

7. *Qadan v. Israel Lands Administration,* HCJ (Israeli Supreme Court) 6698/95, March 8, 2000.

8. الموقع الرسمي لمشروع داوود يوضح أمثلة للتَّمييز العنصريّ الذي تعرض له "أهل الذمة" ممن كانوا ينتمون لأصول عرقية ودينية مختلفة في دول العالم العربي، بما فيهم المسيحيّون والبهائيّون وغيرهم. كما يعرض الموقع صورة لأحد الشوارع الرئيسية السريعة في المملكة العربية السعودية والذي كتب في أحد اللافتات الموجودة فيه "هذا المسلك للمُسلمين فقط". لقراءة المزيد يُرجى زيارة هذا الموقع الإلكتروني: www. davidproject.org/see/connectthedots.htm

9. Article 3 (3) of Jordanian nationality law. Law number 6 (1954), official *Gazette,* No.1171. February 16, 1954; reprinted in Uri Davis, *Citizenship and the State* (Reading, U.K.: Ithaca Press, 1997), p. 70.

الفصل الثاني والعشرون:
هل يُعتبرُ الاحتلال الإسرائيلي العَقَبة الرئيسية في هذا الصراع؟

التُّهمة:

الاحتلال الإسرائيلي هوَ أطول وأبشَع احتلال عرفه التاريخ الإنسانيّ المُعاصِر.

مَن قام بتوجيه التُّهمة:

يقول سلمان أبو ستّة:" تُعدُّ النكبة (باعتبارها نقطة بداية الصراع) أكبر وأطولَ عملية تطهير عرقي مُمنهجةٍ ومُتعمّدة شهِدها التاريخ المُعاصِر، حيث تعرّضَ سكان خمسمائة وثلاثين بلدة وقرية فلسطينية للطّرد والتهجير القصريّ سنة 1948م، مما أدى إلى تهجير ما 85% من الفلسطينيين من الأرض التي أصبحت دولة إسرائيل لاحِقاً. أما الذين لم يتم تهجيرهُم من الجزء المتبقي من فلسطين فقد أصبحوا يعيشون تحت قبضة أطول احتِلال بل والأكثر وحشية في العالم".[1]

وفي اقتباس مقال منشور على موقع (www.mediareviewnet.com) ردّاً على نشر صورة لطفل رضيعٍ فلسطينيّ يرتدي حزاماً ناسفاً مُتشبهاً بشخصٍ ينوي تنفيذ عملية انتحارية: "إن حياة المواطن الفلسطيني العادي لا تتجاوز كونها رحلة طويلة من البؤس والذلّ والإهانة. كما لم يعد الفلسطينيون مُكترثين بما يقوله الغرب أو العرب في هذا الصدد، وهي نتيجة طبيعية بعد تعرّض الشعب الفلسطيني لويلاتِ الاستعمار والاحتلال وسياسة العقاب الجماعي والتطهير العِرقي والتجويع ونهب أراضيهم وبيوتهم، لا لسبب سوى أنهم يدفعون ثمن جريمة ارتكبها الأوروبيون بحقّ اليهود قبل خمسين سنة. إن الشعب الفلسطيني يُعاني أشدّ المعاناة في ظلّ وحشية إسرائيل واحتلالها العسكري لهم، هذا الاحتلال الذي يعتبرُ الأطولَ في التاريخ المُعاصر، بالتالي فقد لجأوا من باب حالة اليأس والإحباط التي يعيشونها إلى نهج "العمليات الاستشهادية" كَردّ فعل طبيعيّ على سياسة القمع والمجازر الإسرائيلية المُتواصلة التي تُرتَكَبُ بَحَقّ الشعب الفلسطينيّ".[2]

الحقيقة:

يوجد أمثلة على أنظمة احتلال كانت أطول مُدة وأقل تبريراً، مثل الاحتلال الصينيّ لمنطقة التّبت. بالنسبة لإسرائيل فقد أنهَت احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1995م، وعادت إلى بعض المناطق

لغاية واحدة وهي منع العمليات الإرهابية ضدّ إسرائيل. لاحِقاً عرضت مرة أخرى إنهاء الاحتلال لتلك الأراضي مقابل أن تبذل السلطة الفلسطينية قُصارى جهدها للقضاء على الإرهاب.

الدّليل:

مثلما وضّحتُ وأثبتتُ سابقاً، فقد عُرِض على الفلسطينيين إقامةُ دولة مستقلة في ثلاثة أحداث منفصلة، تحديداً سنة 1937م و1947م وبين عامي 2000-2001م، وفي كل مرة كان الفلسطينيون يرفضون هذه المُقترحات ويردّون بتصعيد للعُنف والإرهاب. لكن هنالك أمرٌ مُلفتٌ للنظر يتمثل في العرض الذي تلقاه الفلسطينيون بعد الحرب العالمية الثانية والذي يتمثل بإقامة دولة مستقلة خاصة بهم، آخذين بعين الاعتبار حقيقة أن قيادتهم كانت مُنحازة للنازيين الذين خسروا الحرب، ومن الطبيعي جداً أن الوقوف مع الجانب الخاسر في الحرب لن يعقبه عرضٌ لإقامة دولة مستقلة من قِبَلِ الطرف المُنتصر فيها، بالتالي حصل اليهود على وعد بلفور عقب دعمهم الجانب الذي انتصر في الحرب العالمية الأولى، بينما حصل الفلسطينيون على عرض سخيّ بإقامة دولة مُستقلة على الرغم من وقوفهم في صفّ هتلر والنازيين.

شخصياً ، لم أسمع عن أي شعبٍ رفضَ عُروضاً سخيّة بإقامة دولة مُستقلة مرّتين عبر مرّ التاريخ، وعلى النقيض من ذلك وعقِب هذا الرفض كانت ردة الفعل هي قتل المدنيين، بل وتمت مكافأتهم على رفضهم وجرائمهم ضد الإنسانية من خلال عرض آخر لإقامة دولة، وهذا ما حدث تماماً مع الفلسطينيين، ففي عام 2000م تلقّى الفلسطينيون عرضاً سخياً مرة أخرى لإقامة دولة مُستقلة، لكن هذه المرة تضمّن العرض الإسرائيلي تقليص مساحة الأراضي ولكن دون الحدّ من سُلطة الحكومة الفلسطينية على السكان الفلسطينيين، وهذا أمرٌ ربما يُمكن تفهمه تبعاً للتجارب الإسرائيلية السابقة مع الفلسطينيين. لكن وللمرّة الثالثة على التوالي رفضَ الفلسطينيون هذا العرض وردّوا عليه بموجة جديدة من العنف.

واستناداً لأي معيار من معايير الأخلاق والعدالة والإنصاف، فإن قضية الدولة الفلسطينية وحق تقرير المصير والاستقلال تعتبرُ ضعيفة جداً إذا ما قورنت بعدد آخر من قضايا الاستقلال وإقامة الدولة للعديد من الشعوب والجماعات التي كانت تُطالبُ بالاستقلال وحق تقرير المصير، فعلى سبيل المثال لا الحصر، كان احتلال الصين لمنطقة التبت أطول وأكثر وحشية، وكان الصينيون يُبرِّرون احتلالهم لمنطقة التَّبت بذرائع أمنية وعسكرية، مع العلم أن عدد سكان منطقة التبت يفوق عدد الفلسطينيين بكثير. وعدا عن هذا كله، لا توجد دولة أخرى أغلبية سكانها من التبت، في حين أن ثلثي السكان الأردنيين على الأقل هم في الأصلِ من الفلسطينيين. كما قامت الحكومة الصينية ببناء وتشييد مستوطنات في التبت بأعداد تفوق بكثير المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي حين أن المستوطنين اليهود يشكلون أقلّية ديمغرافية محدودة في المناطق الفلسطينية.

وقد قام الصينيون بإغراق منطقة التبت بالعديد من الصينيين لدرجة أن السكان الأصليين لمنطقة التبت قد أصبحوا أقلية ديمغرافية في أرضهم:

"كانت سياسة ترحيل السكان الصينيين إلى منطقة التبت إحدى أبرز السياسات التي أثبتت فعاليتها في إنجاح وإطالة الاحتلال الصيني مع مرور الوقت، خاصة بعد أن أصبح السكان الأصليّون لمنطقة التبت أقلية ديمغرافية، مما ألحق ضرراً بالغاً بالبيئة التبتيّة وفتح الباب على مصراعيه أمام ما حدث من انتهاكاتٍ لحقوق الإنسان".[3]

وقد لَخَّص الدالاي لاما الوضع في منطقة التبت سنة 2000م قائلاً:

"بعد خمسة عقودٍ من الحكم الصيني لا تبدو منطقة التبت أقرب إلى الحرية، لكن سكان التبت لا زالوا يُنادون ويطالبون بتطبيق مبادئ واتفاقيات حقوق الإنسان رغم أن تلك النداءات لم يكن لها أي تأثير يذكر على أرض الواقع. ربما تُساعد هذه النداءات والمطالبات سكان التبت في كفاحهم من أجل الاستقلال وحقّهم في تقرير المصير ووضع حد لعمليات تهجيرهم. . . وقد شهِدت سنة 1999م وحدها سِتّ حالات وفاة مُوثّقة ناجمة عن التعذيب الوحشي وسوء المعاملة، كما طردت السلطات الصينية ما مجموعه 1432 راهباً وراهبة من أديرتهم ومعابدهم. وتم توثيق اعتقال ستمائة وخمسة عشر مُعتقلاً سياسياً من التبت في السجون الصينية. . . منذ عام 1996م تم طرد ما مجموعهُ 11,409 من الرهبان والراهبات، وحتى في وقتنا الحالي فإن الدالاي الحالي، الشاب بانشين لاما، لا زال يخضع للإقامة الجبرية، مما يجعله أصغر سجين سياسي في العالم، وإنني قلق للغاية بشأن هذا الواقع". [4]

وخلال إحدى المقالات المنشورة حديثاً حول مدى تطبيق القانون الدولي في منطقة التبت، فإننا نجدُ أن الحقوق التي حُرِم منها سكّان المنطقة تتلخّص في الآتي:

1. انتهاك حقوق الإنسان في الحياة والحرية والأمن.
2. تم فرض السخرة (العمل الإجباري) على سكان منطقة التّبت.
3. ممارسة التعذيب والإهانة.
4. انتهاك حقوق الإنسان في المَسكن والخصوصية.
5. الحِرمان من حرية التنقل داخل حدود الدولة، وانتهاك حُرّية السكان في مغادرة التبت والعودة إليها.
6. فرض الزواج القسري على أشخاص لا يرغبون بذلك.
7. انتهاك حقوق السكان في التملّك بشكل تعسفي.
8. حِرمان السكان من حرية الدين والعبادة بأساليب مُمنهجة ومُتعمّدة.
9. حرمان السكان من حرية التعبير وحرّية الفِكر.
10. حِرمان السكان من حقّهم المشروع في تأسيس الجمعيات والمؤسسات الأهلية.
11. حِرمان السكان من حقّهم في وجود حكومة تمثّلهم.
12. يوجد استخفاف واضح بحقوق الإنسان الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بحقّ السكان في الاستفادة من موارد بلدهم.
13. حِرمان السكان من الحقّ في حرية اختيار العمل.
14. ظروف العمل للسكان لا تتوافق مع أدنى معايير الراحة وعدد ساعات العمل.
15. حِرمان السكان من العيش بمستوى معيشي لائق.

16. حِرمان السكان من الحق في الحصول على نظام تعليمي فعّال ومُنفتح لا يميّز بين أحد.
17. حِرمان السكان من المشاركة في الحياة الثقافية للمجتمع.
18. إن واقع انتهاكات حقوق الإنسان في منطقة التبت أسوأ بكثير من أي منطقة أخرى، خاصة إذا قارنا ما يحدثُ في التبت مع أي مكان آخر فيما يتعلق بانتهاك الأخلاقيات الإنسانية العامة ونظام الحُكم ورفاهية المجتمع.[5]

لكن وعلى الرغم من هذا السجل الفظيع لانتهاكات حقوق الإنسان من قبل الصين في التبت، إلا أن هيئة الأمم المتحدة لم تُصدر أي بيان يدينُ أو يستنكرُ ما تقوم به الصين، ولم تُصدر أي بيان يعترفُ بحقّ سكّان التبت في الاستقلال وتقرير المصير، بل إن ما يحدثُ هو العكسُ تماماً: حيث كافأ المجتمع الدولي الصين ومنحها فرصة استضافة أولمبياد سنة 2008م! والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: لماذا لا نسمع سوى قلة قليلة من المطالبين بإقامة دولة فلسطينية يتحدّثون عن قضية أكثر إلحاحاً وأهميّة وهي استقلال التبت؟ والسؤال نفسه يمكننا طرحه حول قضية استقلال الأكراد بشكل عام، والأرمن في تركيا، والشيشان والباسكيين وعشرات المجموعات العرقيّة والإثنيّة التي لا زالت تطالب بحقّها في تقرير المصير، كما لا زالت هذه الإثنيّات جميعها محرومة من الكثير من الحقوق التي حصل عليها الفلسطينيون، مثل الحقّ في الوجود في هيئة الأمم المتحدة بصفة مراقب، والحقّ بالاعتراف بها من قبل العديد من دول العالم.

والأهم من هذا كله، لم يُعرَض على أيّ من هذه المجموعات الإثنية إقامة دولة مُستقلة مثلما عُرِض على الفلسطينيين الذين رفضوا ذلك المُقترح أكثر من مرة، فمثلما ذكرنا سابقاً فقد عرضت إسرائيل على الفلسطينيين إقامة دولة مُستقلة مقابل التزام جدّي من السلطة الفلسطينية ببذل قصارى جهدها لإنهاء الإرهاب، لكن الردّ الفلسطيني كان تصعيد الهجمات الإرهابية ضدَّ إسرائيل.

وباعتِقادي فإن الفلسطينيين سينالون دولة مُستقلة في نهاية المطاف، لكن لا ينبغي أن يكون حصولهم على هذه الدولة بمثابة مكافأة لهم على ما يرتكبونه من أعمال إرهابية. وبالنسبة لي فقد عارضتُ بشدة قيام إسرائيل باحتِلال التجمّعات السكانيةّ والمدن الفلسطينية الرئيسيّة منذ سنة 1967م، لكن ما قامت به إسرائيل حينها يمكن تفهّمه بل وتبريره عسكرياً وقانونياً وأخلاقياً أكثر من أي احتلال آخر في العالم، خاصة وأنه لم يسبق أن تعرّضت أيّ من الدول المُحتلة في العالم لهذا السيل من الانتقادات اللاذعة بقدر ما تعرّضت له دولة إسرائيل. ومن الجدير بالذِّكر هنا أن وجود الاحتلال الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية - خلافاً لما حدث ولا يزال يحدثُ في حالات الاحتلال الأُخرى - قد جلب مكاسب كبيرة للفلسطينيين، مثل تحسين وتطوير القطاع الصحّي والتعليم، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع متوسط عُمر الفرد الفلسطيني وانخفاض معدَّل الوفيات بين الرُّضَّع.

وفي الفترة الممتدة بين عام 1967م و1994م كانت دولة إسرائيل مسؤولةً عن تقديم الخدمات الصحية والطبية في الأراضي الفلسطينية، وخلال تلك الفترة تم تقديم التطعيمات الطبية اللازمة لأكثر من تسعين بالمائة من الأطفال وتلاميذ المدارس، كما كان هناك سيطرة أكثر على الأمراض المُعدية التي تتفشى عادة بين الأطفال، أضِف إلى ذلك انخفاض معدل وفيات الأطفال، فخلال الفترة التي حكمت فيها الأردن ومصر منطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة كانت معدلات الوفيات بين المواليد تتراوح ما بين

مائة إلى مائة وخمسين حالة وفاة لكل ألف مولود، في حين أن معدلات الوفيات أثناء فترة حكم دولة إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة قد انخفضت ليتراوحَ العدد إلى ما بين عشرين إلى خمسة وعشرين حالة وفاة لكل ألف مولود، وكانت تلك هي الإحصائيات الموثّقة رسمياً حتى نهاية الاحتلال الإسرائيلي لتلك المناطق عام 1994م.[6] والمفارقة المُضحكة في الموضوع هو أن تميّز الاحتلال الإسرائيلي عن الاحتلالين الأردني والمصري للضفة الغربية وقطاع غزة قد ساهم بدرجة كبيرة في ظهور الحركة الوطنية الفلسطينية وانتشارها.

لكن وبطبيعة الحال فإن أيّاً من تلك المكاسب التي حصدها الفلسطينيّون أفراداً وجماعات لا تُبرّر حالة الاحتلال المفروضة عليهم، لكنها بمثابة "العبء" الجاثم على صدور مَن يُندِّدون ويستنكرون الاحتلال الإسرائيلي *فقط*، دون التعبير بنفس القدر من الإدانة والاستنكار لحالات احتلال أخرى تُعدّ أكثر وحشيّة بكثير، خاصة وأن الإرهاب الفلسطيني لن ينتهي بالضرورة إذا انسحبت إسرائيل من كافة الأراضي التي احتلتها دفاعاً عن نفسها ضد العدوان الأردني والمصري في حرب 1967م، خاصة وأن الهجمات الإرهابية الفلسطينية قد سبقت الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة بفترةٍ طويلة، باعتباره نَهجاً وأسلوباً تبنّته الفصائل الفلسطينية منذ البداية.

وبالعودة إلى عشرينيات القرن الماضي فإننا نرى بوضوح أن الهجمات الإرهابية كانت تستهدفُ اليهود كافّة، سواء كانوا صهاينة أم غيرَ صهاينة على حد سواء، فيما تصاعدت وتيرة الإرهاب في الثلاثينيات والفترة اللاحقة لها بعد أن أصبحت إسرائيل دولة مُستقلة ومعترفاً بها قبل أن تقوم باحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، فبين سنتي 1951م و1955م قُتل حوالي ألف مدني إسرائيلي على يد مجموعات الفدائيين الفلسطينيين في هجمات شنّوها عبر الحدود المُحاذية لإسرائيل.

ومن بين الهجمات الإرهابية الفلسطينية التي استهدفت المدنيين الإسرائيليين *قبل* احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة ما يلي:

- عملية القتل التي استهدفت أحد عشر راكباً إسرائيلياً أثناء عودتهم من عُطلة قضوها في إيلات سنة 1954م (قام الإرهابيون بقتل السائق أولاً ومن ثم استقلوا الحافلة وأطلقوا النار على الركاب).

- عملية إطلاق النار التي وقعت سنة 1955م واستهدفت مجموعة من الأطفال والشباب في كنيس يهودي، مما أسفر عن مقتل أربعة وجرح خمسة منهم. وكان هذا الهجوم مشابهاً لهجوم الجماعة الأمريكية العنصرية المتحيّزة للعرق الأبيض كو كلوكس كلان (Ku Klux Klan)، حين اعتدوا على كنيسة للسّود في منطقة ألاباما وقتلوا أربعة أطفال.

كما تعهّدت حماس وحزب الله وعدد من الجماعات الأخرى التي تصف نفسها بأنها "حركات مقاومة" بمواصلة الإرهاب حتى لو انتهى الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية، حيث أظهر استطلاع للرأي أُجريَ حديثاً في جامعة النجاح في نابلس أن "87٪ من الفلسطينيين الذين شملهم الاستطلاع يؤيّدون استمرار الهجمات الإرهابية ضدّ إسرائيل، وأن 87.5٪ يؤيدون تحرير أرض فلسطين كاملة من البحر إلى النهر".[7] ولو افترضنا جدلاً أن الإرهاب الفلسطيني والضّغط الذي يولّده على الإسرائيليين قد أدّى بنهاية

المطاف إلى موافقة إسرائيل على إقامة دولة فلسطينية مُستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالتالي فإن النهج الإرهابي نفسه سيتبنّاه الفلسطينيّون للضغط على إسرائيل مُستقبلاً بهدف تلبية طموح الغالبية العظمى من الفلسطينيين، أي دولة فلسطينية مستقلة من البحر إلى النهر.

ومثلما وضّح توماس فريدمان في مقالة نشرها بعد فترة وجيزة من نشر نتائج ذلك الاستطلاع:

"لا يمكنُ الوثوقُ بالفلسطينيين الذين يستخدمون الانتحاريين لاستهداف وقتل الإسرائيليين المدنيين أثناء احتفالهم بمناسبة دينية مثل عيد الفصح اليهودي، وعقب اعتداء كهذا يقولون "أنهوا الاحتلال وسيصبح كل شيء على ما يرام!". وبالفعل، كيف سيثق أي إسرائيلي يوجد في رأسه ذرة عقل بِشخص مثل ياسر عرفات الذي استخدم الانتحاريين لتحقيق مآربه؟ وفي حال منحته إسرائيل دولة في الضفة الغربية وغزة فإنه سيتبنّى نفس النهج من الهجمات الانتحارية مُطالباً هذه المرة بتحرير تل أبيب من الاحتلال الإسرائيلي".[8]

بالتالي، ومع الأسف الشديد "لم يثبت الفلسطينيون حتى يومنا هذا أنه يمكن الثقة بهم ومنحهم السيطرة على هذه المناطق بعد الانسحاب الإسرائيلي الكامل منها". [9]

قائمة المُلاحظات والحواشي:

1. Salmon Abu Sitta, "The Right of Return Is Alive and Well," *Popular Front for the Liberation of Palestine.* www.pflp-pal.org/ right.html. Published in *The Jordan Times.*

2. "Baby Bomber Picture Generates Intense Fear," Media Review Network, www.mediareview.net.com/Baby%20Bomber%20picture%20generates%20intense%20fear.htm(last visited April 11, 2003).

3. John S. Hall, "Chinese Population Transfer in Tibet," 9 *Cardozo J. Int'l & Comp. L.*173 (2001).

4. Ibid.نفس المصدر

5. Regina M. Clark, "China's Unlawful Control over Tibet: The Tibetan People's Entitlement to Self-Determination," 12 *Ind.Int'l & Comp. L. Rev.* 293 (2002).

6. "Health Services Development in Judea–Samaria and Gaza, 1967–1994," Israeli Government website, www.mfa.gov.il/mfa/go.asp?MFAH0bzz0, 1999 (last visited April 11, 2003).

7. Thomas Friedman, *New York Times,* March18, 2002.

8. Ibid.نفس المصدر

9. *New York Times,* March 20, 2002, quoted in *Why Terrorism Works,* p. 180.

الفصل الثالث والعشرون:
هل أنكرت إسرائيلُ حقّ الفلسطينيين في إقامة دولة فلسطينية مستقلة؟

التُهمة:

لقد أنكَرت إسرائيل حقّ الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة، خاصة وأنهم يستحقّون إقامة دولة مستقلّة أكثر من أي شعبٍ مُحتلّ آخر.

من قام بتوجيه التّهمة:

يقول إدوارد سعيد وكريستوفر هيتشنز: "إن أهداف إسرائيل واضحة وضوح الشمس، ومثلما تحدّث القادة الصهاينة والإسرائيليون بصراحة على مدى عقود من الزمن فإن المطالب الوطنية الفلسطينية غير مقبولة بأي شكل من الأشكال. . . لقد وقفت الولايات المتحدة الأمريكية بكل حزم في صفّ إسرائيل وعارضَت حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير المَصير".[1]

ويقول عبد الوهاب الأفَندي الباحث في مركز الدراسات الديمقراطية في جامعة وِست مِنِستِر بأنه يوجد "دعوة متناقضة في هذه الرؤية المتباينة والمتأصّلة في هذا المنطق الفاسد، كما ويعترف مؤيّدو إسرائيل بأن المجتمع الإسرائيلي منخرط في مسعى غير أخلاقي لإخضاع الفلسطينيين وسلبهم واضطهادهم. إنهم يعرفون أن ما يقومون به غير أخلاقي وغير قانوني، وقد اختاروا أن يقودهم مجرم حرب سيء السمعة لم يُخفِ نواياه باستخدام العنف لفرض إرادته على شعبٍ يقبع تحت الاحتلال. عند الحديث عن هذه الحقائق البسيطة يصرخ مؤيدو إسرائيل بأعلى صوتهم واصفين ما يحدث بأنه عنصرية! أما من وجهة نظرهم فإن انتقاد هذه الجرائم يصبح عنصرية فاسدة، لكن الإذعان لها بل والدفاع عنها هو الموقف الصحيح استناداً إلى هذه النظرة الملتوية للأمور، بالتالي يتحول الفسق السياسي إلى استقامة أخلاقية، ويصبح العالم كله بمثابة العالم السفلي الذي يحمي الجريمة والمُجرمين. لماذا لا يتعاطف الأوروبيون مع شعب منطقة التّبت أو الشيشان أو الأكراد مثلما يتعاطف مع الفلسطينيين؟ هذا مأخذ آخر عليهم، لأنه لو فعل الغرب للفلسطينيين ما فعله لأكراد العراق فإن ياسر عرفات سيكون سعيداً جداً بكل ما تحمله الكلمة من معنى. أضف إلى ذلك أن صدام حسين والحزب الشيوعي الصيني لا يأتون إلى العواصم الغربية كل شهرين للتسوّل وجمع الأموال (وهو ما يقوم به الفلسطينيون). ولنكون دقيقين أكثر فإن مصطلح الابتزاز سيكون أكثر دقة - بهدف دعم أنظمتهم من أجل قمع وسلب الأكراد وأهالي منطقة التبت.

لكن حتى لو كان هذا الادعاء صحيحاً وكان الغرب صامتاً عن الجرائم التي ترتكب بحقّ الشعوب المضطهدة الأخرى، فهل هذا يجعل ما تفعله إسرائيل جريمة أقل ظُلماً ومأساوية من تلك الجرائم؟". [2]

الحقيقة:

تاريخياً لم يسعَ الفلسطينيون أبداً إلى إقامة دولة مستقلة عندما احتلهم الأردن ومصر، بل كانوا يطمحون لأن تكون أرضهم جزءاً من دولة سوريا. لكن بدأت المطالبة بإقامة دولة فلسطينية فعلياً كتكتيك وأسلوب للقضاء على دولة إسرائيل اليهودية، أضف إلى ذلك أن المطالب الفلسطينية بإقامة دولة مُستقلة ليست أكثر شرعية من مطالبات شعب منطقة التبت والأكراد والباسك والشيشان والأرمن الأتراك وغيرهم من الجماعات البشرية والشعوب التي لا زالت لا تمتلك جنسية حتى الآن.

إلا أن المطالب الفلسطينية قد تجاوزت في زخمها مطالب جميع الشعوب الأخرى - والتي تعتبر أكثر أهمية واستحقاقاً من مطالب الفلسطينيين - وذلك لسببٍ وحيد: وهو أن الفلسطينيين قد تمكّنوا من جذب أنظار العالم إلى قضيّتهم عبر قتل الآلاف من الأبرياء، في حين أن شعب منطقة التبت لم يلجأ إلى الإرهاب أبداً من أجل نيل استقلاله، والحال نفسه بالنسبة للمجموعات الأخرى التي كانت قد استخدمت الإرهاب على المستوى المحلي وبشكل عرضيّ إلى حدٍ ما. في حين أن المجتمع الدولي لم يُكافئ تلك الشعوب بنفس المقدار الذي كافأ به الإرهاب الفلسطيني. وبجميع الأحوال فإن نجاح الفلسطينيين في لفت أنظار المُجتمع الدولي إلى قضيتهم لم يُفضِ إلى إقامة دولتهم المستقلة، فإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية لم تُكافِئا الإرهاب الفلسطيني بنفس الطريقة التي يُكافئه بها كل من الأمم المتحدة والمُجتمعات الغربية ودولة الفاتيكان وغيرهم.

الدليل:

إذا نظرنا للموضوع من باب الحقائق الموضوعية فإن القضية الفلسطينية تعتبرُ أضعف بكثير من قضايا عدد من الشعوب الأخرى التي تُطالبُ باستقلالها، لكن السؤال الذي يطرح نفسه: لماذا يدعم اليسار المتطرف - ولا سيما اليسار الأوروبي- واليمين المتطرف القضية الفلسطينية، بينما يتجاهل إلى حد كبير شعوباً أكثر استحقاقاً بالحصول على دولة مستقلة مثل شعب منطقة التبت والأكراد وغيرها من الشعوب التي لم تحصل على استقلالها حتى الآن؟

وفقًا لأي معيار أخلاقي موضوعي، فإن مطالبَ شعب منطقة التبت والأكراد تُعتبر أكثر شرعية واستحقاقاً من مطالب الفلسطينيين. فمن حيث العدد، فإن عدد أبناء شعب منطقة التبت والأكراد الذين لا يمتلكون أي جنسية يفوق عدد الفلسطينيين الذين لا يملكون جنسية. ومن حيث الوحشية التي عوملت بها تلك الشعوب فإن شعب منطقة التبت والأكراد قد عوملوا بوحشية من قبل محتلّيهم بدرجة تفوق ما تعرض له الفلسطينيون من عُنف ووحشية على يد الإسرائيليين. أضف إلى ذلك وجود دولة واحدة يشكل الفلسطينيون فيها غالبية سكانية، بينما لا يوجد لشعب منطقة التبت ولا الأكراد دولة خاصة بهم. أخيراً وليس آخراً، لم يستخدم شعب منطقة التبت سوى الوسائل المشروعة للمطالبة

بحقهم المشروع بالاستقلال والحرية، والحال نفسه بالنسبة للأكراد، بينما استخدم الفلسطينيون منذ البداية نهج الجرائم الممنهجة ضد الإنسانية واستهداف المدنيين الأبرياء لتحقيق هذه الغاية.

في الوقت نفسه، لطالما سعى سكّان منطقة التّبت والأكراد إلى الاستقلال وإقامة الدولة ولم يحظوا بأي فرصة لتحقيق ذلك، في حين أتيحت للفلسطينيين العديد من الفرص لإقامة دولتهم، بدءاً من *تقرير لجنة بيل* البريطانية ومروراً بقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة، مروراً بما عُرض عليهم خلال فترة الاحتلال الأردني والمصري، وانتهاءً بالمقترحات التي عُرضت عليهم في كامب ديفيد وطابا. بالتالي لم يكن هدف الفلسطينيين من فكرة إقامة دولة إلا أن تكون تكتيكاً ووسيلة لتدمير دولة إسرائيل.

إن مطالب الأكراد وشعب منطقة التبت تعتبر أكثر استحقاقاً ومشروعية بموجب القانون الدولي من مطالب الفلسطينيين. واستناداً إلى وقائع التاريخ فقد وقف الفلسطينيون بجانب الأطراف الخاسرة في حروب القرن العشرين، بما في ذلك الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية وحرب الاستقلال الإسرائيلية وحرب الخليج، في حين أن شعب منطقة التبت والأكراد لم يقوموا بأمر مماثل ولم يَنحازوا لأي محور من محاور الشّر مثل النازية أو نظام صدام حسين الفاشي.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن غالبية الفلسطينيين يؤيدون تدمير دولة تعتبر عضواً رسمياً في هيئة الأمم المتحدة، في حين لا يسعى شعب منطقة التبت ولا الأكراد إلى تدمير أي دولة مُعترف بها رسمياً في العالم، لكن ومع ذلك لم تتلقّ أي من المجموعتين أي اعترافٍ رسميّ من الأمم المتحدة أو المجتمع الأوروبي أو الڤاتيكان أو أي جهة رسمية أخرى، كما تجاهل مثقفو اليمين واليسار المتطرف دوافعهم لنيل استقلالهم وألقوا بها في غياهب النسيان والتجاهل. بالتالي هناك عبء أخلاقيّ ثقيل مُلقىً على عاتق هؤلاء الذين يناصرون قضية أقل استحقاقاً وشرعية، بينما يتجاهلون القضايا الأكثر أهمية واستحقاقاً.

وبنهاية المطاف، فقد كانت القيادات الفلسطينية السبب الرئيسي في عدم نيل الشعب الفلسطيني لحرّيته واستقلاله عبر رفضهم المتواصل لتلك الفكرة، وهذا ما وصفه المؤرخ بيني موريس "بالرَّفض الغريزيّ المتواصل لحل الدولتين والذي كان ولا زال يعبّر عن الجانب المظلم للتاريخ الفلسطيني."[3].

لقد وافقت إسرائيل مراراً وتكراراً على منح دولة للفلسطينيين مقابل بذل السلطة الفلسطينية قصارى جهدها من أجل وقف الهجمات الإرهابية التي كانت تشنها الفصائل الفلسطينية والتي تعهّدت بمواصلة جرائمها ضد الإنسانية حتى تدمير إسرائيل، وباعتِقادي فإن ما تطلبه إسرائيل يمثل شرطاً معقولاً سوف تطالبُ به أي دولة ديمقراطية تواجه مخاطر وتحدّياتٍ مماثلة.

قائمة المُلاحظات والحواشي:

1. Said and Hitchens, p. 291. سعيد وهتشنز، صفحة

2. "Arab Word Looks the Other Way as Race-Based Hatreds Target It on Two Fronts," *Daily Star* (Lebanon), available at Lebanon Wire, www.lebanonwire.com /0206/02062612DS.asp (posted June 26, 2002).

3. Benny Morris, *New Republic,* April 21–28, 2002, p. 32. بيني موريس، منشور في صحيفة نيو ريببلك بتاريخ

الفصل الرابع والعشرون:
هل تُصنف السياسة الإسرائيلية لهدم البيوت على أنها سياسة عِقاب جماعيّ؟

التهمة:

إن سياسة إسرائيل في هدم بيوت الفلسطينيين تُعتبرُ سياسة عِقاب جماعي يحظرها القانون الدولي.

من قام بتوجيه التّهمة:

استناداً إلى بيان للمندوبِ السوري في مجلس الأمن والذي يقول فيه: "إنّ مشهد هدم المنازل الخالية بواسطة الدبابات الإسرائيلية في مخيم رفح للاجئين الفلسطينيين لا يختلف كثيراً عن مشهد الهجوم على مركز التجارة العالمي الأمريكي، هذا الاعتداء الذي خلّفَ أكثر من ألفين وخمسمائة شخص بعد هجوم شنّه إرهابيون كُنّا قد اتفقنا سابقاً على مشروعية قتالهم والقضاء عليهم. إن مجلس الأمن يمارس سياسة "الكيل بمكيالين" في عدم التنديد بالأعمال الإسرائيلية، بينما يستنكر الهجوم الذي استهدف مركز التجارة الأمريكي في هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر".[1]

الحقيقة:

بغضّ النظر عن مدى نجاعتِها وحكمتها، إلا أن السياسة الإسرائيلية في هدم المنازل التي استخدمت لتسهيل الإرهاب أو التي يملكها أشخاص ساعدوا الإرهابيين هي عقوبة اقتصادية سببها التواطؤ والمشاركة في جرائم قتل، وهي بالمناسبة ليست بتلك الدرجة من التأثير والفعالية نتيجة لإعادة بناء المنازل بأموال قدمها المتعاطِفون والمؤيدون للفلسطينيين، لكن طالما أن هذه السياسة لا زالت تقتصر على هدم المنازل المملوكة من قبل أشخاص متواطئين في الإرهاب أو تجمعهم علاقة بالإرهابيين فهي ليست عقاباً جماعياً. أضف إلى ذلك أن مفهوم المساءلة الجماعية عن الإرهاب المدعوم من قبل الغالبية العظمى من الفلسطينيين وقيادتهم يتوافق تماماً مع القانون والأعراف الدولية.

الدليل:

إن الإرهاب الذي يُرتكبُ بِحقّ المدنيين الأبرياء هو بنهاية المطاف يمثّل شكلاً من أشكال العقاب الجماعي، حيث أن هذا الإرهاب يستهدف جميع الإسرائيليين بغض النظر عن دعمهم أو معارضتهم لسياسات حكومية معينة، بالتالي فإن هذا التهديد الوجوديّ يستهدف كل إسرائيلي لمجرد كونه إسرائيلياً أو يهودياً، ومع ذلك فإن من يدعمون ويؤيدون الإرهاب الفلسطيني يشتكون بأعلى الأصوات عندما يتم

تدمير منزل يستخدمه أحدُ الإرهابيين، مع العلم أن هدم بيوت الإرهابيين يمثل رادعاً اقتصادياً فعّالاً ضِدّ أولئك الذين يَحتضِنون الإرهابيين ويُقدّمون الدعم لهُم.

ونتيجة لاستحالة ردع الإرهابيين بشكل عام، والانتحاريين على وجه الخصوص، فإنه من الضروري جداً ردعُ أولئك الذين يُرسلونهم ويسهِّلون أعمالهم بالإضافة إلى من يمتلكون بعض التأثير عليهم. وعندما يتم اتّباع سياسة الردع ضد أي شخص آخر غير الفاعل الذي يتحمل المسؤولية المباشرة عن ارتكاب العمل الإرهابي فإن مثل هذا القرار يُمكن اعتباره شكلاً من أشكال العقاب الجماعي. وعلى الرغم من أن القانون الدولي يحظر العقاب الجماعي إلا أنه يُمارَسُ - أي العقابَ الجماعي - على نطاق واسع في شَتّى بِقاع العالم، بل وحتى من قبل أكثر البلدان ديمقراطية وتمَسّكا بمبادئ الحرية. ولو نظرنا للأمور نظرة واقعية لوجدنا أنه لا يُمكِن لأي نظام ردع دولي أن يكون فعالاً دون الاعتماد على العقاب الجماعي كوسيلة لتحقيق ذلك.

في الوقت نفسه، فإننا نجد أنه في كل مرة تنتقم أي دولة من دولة أخرى فإنها تعاقب مواطني تلك الدولة عقاباً جماعياً، فعلى سبيل المثال لا الحصر أدى القصف الأمريكي والبريطاني للمدن الألمانية إلى معاقبة سكان تلك المدن عقاباً جماعياً، كما أسفر تفجير القنابل الذرية في هيروشيما وناكا زاكي عن مقتل آلاف اليابانيين الأبرياء بسبب الجرائم التي ارتكبها قادتهم، أضف إلى ذلك أن قصف الأهداف العسكرية يؤدي حتماً إلى سقوط ضحايا بين المدنيين.

وإلى جانب قتل وجرح الأفراد من الأبرياء والعزل، فإنه يوجدُ عقاب اقتصادي جماعي يُمارَسُ في كثير من الحالات، مثل العقوبات التي وافقت عليها الأمم المتحدة كالعمل على إفلاس اقتصاد دولة معادية، وهو سلاح شائع في كلّ من الحروب الفِعلية والحروب الباردة. إن الدول التي تشن حروباً عدوانية غير مُبررة وتُهزَمُ فيها فإنها غالباً ما تفقد أراضيها، وقد تؤدي هذه الخسارة إلى معاقبة السكان الأبرياء في تلك المنطقة، تماماً مثلما حدث في ألمانيا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث أُجْبِرَ العديد من الألمان - الذين لم يدعموا هتلر والحزب النازي- على الرحيل بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية. بالتالي فإن العقاب الجماعي هو مسألة نسبية، مع العلم أن المفهوم النازي لِـ Sippenhaft - قتل الأقارب - يُجسد عقاباً إنسانياً للسكان من جهة، وعقاباً اقتصاديا للعدوان والظلم من جهة أخرى.

وفي كثير من الأحيان فإن وصف حدث معين على أنه عقاب جماعي هو بمثابة تكتيك سياسيّ يهدف للتشويش بدلاً من التوضيح. كما يوجد لُبس كبير في فهم أنواع ودرجات معينة من العقاب الجماعي، لكن غالبًا ما يكون هناك سبب مشروعٌ تماماً حول بعض أنواع المساءلة الجماعية عن أفعال قيادات مُجتمع معين. على سبيل المثال، من المنطقي أن يُعاني الشعب الألماني بأكمله من الأذى الذي ألحقه زعيمهم المنتخب بالعالم، وكان ينبغي مكافأة الألمان القلائل الذين قاتلوا ضد هتلر، لكن كان ينبغي تحميل الغالبية العظمى من الألمان المسؤولية عن تواطئِهم مع محور الشرّ. ولو كنا نعيش في عالم مثالي لكان من الممكن أن تُفرض تلك المساءلة والعقاب بشكل يتناسب بشكل مباشر مع حجم التواطؤ مع

المجرمين، حيث يُسجن أولئك الذين شاركوا بشكل مباشر في الأعمال الإجرامية، بينما تُفرضُ العقوبات الاقتصادية على الأشخاص الأقل مشاركة بشكل مباشر.

وقد وُعِدَ الشعب الألماني بأنه سيستفيد من انتصار النازيين، وهذا كان سبباً مهماً من أسباب دعم الكثيرين لهتلر، لذلك كان من باب العدل أن يعاني الشعب الألماني جراء هزيمة النازية التي دعمها وأيدها، على الرغم من أن بعض الذين دفعوا ثمن تلك الهزيمة كانوا أقل إجراماً من غيرهم. إن عقاباً كهذا يعبّر عن معنى أن تكون جُزءاً من أمة أو شعب معين، أولئك الذين يبدؤون الحروب ويخسرونها فإنهم غالباً ما يجلبون المعاناة لشعوبهم، وهذه في الحقيقة عدالة قاسية، لكنها في الوقت نفسه تشكّل رادعاً للحروبِ العُدوانيّة الظالمة وغير المُبرّرة.

وبالمقياس نفسه لو قمنا بتطبيق هذا المبدأ على الإرهاب، فإنه ليس من الظلم أن تتضرّر القضية نفسها بسبب الأعمال الإرهابية التي ترتكب بالنيابة عن الشعب بأكمله، خاصة إذا كان هناك دعم واسع النطاق للإرهاب داخل القضية ومن قبل الشعب نفسه، ولنأخذ على سبيل المثال مجموعة من المتطرفين المناهضين لموضوع الإجهاض، حيث يقوم بعض أعضاء تلك الجماعات باغتيال الأطباء الذين يقومون بعمليات الإجهاض، بل إن بعضهم قاموا بتفجير عيادات الإجهاض وقاموا بتهديد النساء الحوامل اللواتي يرغبن بالقيام بذلك. وفي موضوع كهذا فإن أولئك الإرهابيين يقومون فعلياً بتقييد حق المرأة في اختيار الإجهاض، وهو أمر في غاية السخافة، لكن سيكون هناك ما يبرر انتكاسة قضيتهم إذا استمروا في إرهابهم أو زادوا من وتيرته، خاصة إذا كان الإرهاب مدعوماً على نطاق واسع من قبل أعضاء تلك المجموعات بل ومن وقادتها.

وفي هذا السياق، يوضّح استطلاع أُجريَ سنة 2002م بأن 87% المائة من الفلسطينيين يؤيّدون استمرار الهجمات الإرهابية ضد إسرائيل، وبما أن هؤلاء المؤيدين يتوقعون الاستفادة بشكل جماعي من الإرهاب فإنه من باب العدل أن يتم تحميل القضية والشعب الذي يوافق على مثل هذه الهجمات الإرهابية المسؤولية الجماعية عن الأعمال الإجرامية التي ارتكبت باسمه وبموافقته التامة.

بالتالي إذا كان هذا الشكل من أشكال المساءلة الجماعية يمكن أن ينقذ أرواح الأبرياء من خلال ردع الإرهاب، فإن ميزان العدالة يرجح لصالحه. كما أن الهجمات الانتحارية التي ينفذها الفلسطينيون والتي تتضمن القتل الجماعي للمدنيين الأبرياء، خاصة في ظل الدعم اللوجستي والمالي والديني والسياسي والعاطفي الواسع من قبل فئة كبيرة من السكان المدنيين لهذه الهجمات، يجعلنا نعيد التفكير في ذلك الخط الرفيع الذي يفصلُ بين المقاتلين وغير المقاتلين، خاصة وأن هذا الخط الرفيع الموجود في صميم القانون الدولي للحروب غالباً ما يتم استغلاله لمصلحة الإرهاب.

ومع مرور الوقت فقد تعلم الإرهابيون الفلسطينيون كيفية استخدام المدنيين كسيوفٍ ودروعٍ في نفس الوقت: فهم يستهدفون المدنيين الإسرائيليين، ثم يختبئون خلفَ المدنيين الفلسطينيين عندما يلاحقهم الجيش الإسرائيلي، مُستخدمين المدنيين غير المقاتلين كدروع بشرية تحميهم. كما أنهم يقيمون

مصانع القنابل والمتفجرات عن عمدٍ بجوار المدارس والمستشفيات والمباني المدنية الأخرى لنفس الغاية، وهي استخدامهم كدروع بشرية. ونتيجة لهذا الواقع المرير فإنه يجب على إسرائيل أن تختار بين أمرين: إما استخدام تكتيكات شمولية للدفاع عن النفس مثل الضربات الجوية التي تخاطر بقتل أعداد كبيرة من غير المقاتلين الذين يختبئ المحاربون بينهم، أو استخدام تكتيكات مُحددة مثل قتال الشوارع من منزل إلى آخَر والذي يعرّض حياة الجنود الإسرائيليين للخطر مثلما حدث في جنين، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم وجود صيغة دقيقة لحساب نسب الخسائر بين المقاتلين وغير المقاتلين حتى في أكثر الحروب تقليديةً ومثالية.

كما ويجب أن يكون الشعب الذي يتمتع بقيم وأخلاقيات إنسانية مُستعِداً لتعريض حياة *بعض* جنوده للخطر في سبيل عدم تعريض المدنيين على الجانب الآخر للخطر، لكنها في الوقت نفسه لا تحتاج إلى المخاطرة بحياة *العديد* من مقاتليها لتحقيق هذا الهدف السامي. كما ويجب أن تعتمد النسبة الأخلاقية الصحيحة - حتى لو بمقدار جزئي بسيط - على هامش تواطؤ غير المقاتلين، فإذا سمح المدنيون للمقاتلين بالاختباء بينهم، وإذا قدموا الدعم للمقاتلين، وإذا وصفوا القتلة بالشهداء، فإن تواطؤهم يزداد في الأعمال الإرهابية، بالتالي فهم ينتقلون من صفة المدنيين غير المقاتلين إلى صفة المقاتلين أنفسهم، بالتالي فإن ذلك الخيط الرفيع الذي يفصل المدنيين عن المقاتلين في مثل هذه الحالة سيتلاشى تدريجياً. وجيش التحرير الذي يهدف إلى إنقاذ المواطنين الأبرياء من انتهاكات حقوق الإنسان التي يمارسها *ضدّهم* قادتهم *غير المُنتخبين*، عليه أن يتحلّى بمعايير أخلاقية مختلفة عن تلك التي يستخدمها جيشٌ يقاتل ضد مجموعة مختلطة من المدنيين والمقاتلين الذين يدعمون بعضهم البعض في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

بالتالي، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: لأي مدى علينا مراعاة مبدأ المساءلة الجماعية في حالة مكافحة الإرهاب؟ بالتأكيد لن يصل ذلك إلى حدّ استهداف الأبرياء بشكل متعمد بالقتل، لكن هذا تماماً ما يرتكبه الإرهابيون. إن العقوبات الاقتصادية المفروضة على مؤيدي الإرهاب وداعميه تعتبرُ عقوباتٍ عادلة وقد تكون فعالة إلى حد ما، حتى لو شعر بعض الأشخاص الذين لا يدعمون الإرهاب ببعض التأثير الاقتصادي نتيجة لذلك، إلا أنه يبدو ثمناً أخلاقياً بسيطًا مقابل إنقاذ أرواح الأبرياء، خاصة وأن أولئك الذين يدعمون الإرهابيين يتوقعون جني ثمار الإرهاب في حالة القضية الفلسطينية.

وعندما يتم فرض عقاب اقتصادي جماعي على أولئك الذين يدعمون الإرهاب فإنني أشعر دائماً بالذهول عندما أسمع احتجاجات واستنكارات مقيتة من قبل داعمي الإرهاب مثل ياسر عرفات. وبنفس القدر من النفاق نجد عدداً من الأكاديميين الذين يدعمون مقاطعة كل باحث يهودي إسرائيلي بغض النظر عن آرائه الفردية في السياسة الإسرائيلية، ثم يشتكون من العقاب الجماعي للفلسطينيين الذين هم أنفسهم يُعتبرون متواطئين في الإرهاب. إن الدعوات لمقاطعة الأكاديميين والباحثين الإسرائيليين والدعوات لسحب الاستثمارات من جميع الشركات التي تتعامل مع إسرائيل تشكّل بحد ذاتها عقاباً جماعياً لكل يهودي ولكل إسرائيلي على حدٍ سواء.

كما وتذكرني حالة الجدل والنقاش حول مسألة العقاب الجماعي بأولئك المتواطئين في الإرهاب بقضية مُشينة جداً وهي جريمة اغتصاب "فول ريفر" (التي تم تصويرها في فيلم "المتهمون - The Accused)، والتي تضمنت عدداً من الأفراد المتواطئين أخلاقياً وقانونياً في هذه الجريمة: أولئك الذين اغتصبوا المرأة بالفعل، والذين أمسكوا بها وقيّدوها، ومن منعوها من الهروب، والذين هتفوا وشجّعوا المغتصبين، والذين كان بإمكانهم الاتصال بالشرطة لكنهم لم يفعلوا. في جريمة كهذه، لن يدّعي أي إنسان عاقل بأن أياً من هؤلاء لا يتحمّل ذنباً أخلاقياً نتيجة اقترافه جريمة كهذه، على الرغم من أن الأشخاص العُقلاء قد يختلفون حول الذنب القانوني لبعض المشاركين بشكل غير مباشر في الجريمة، حيث سيتضاءلُ الاعتراض على فرض المسؤولية القانونية على بعض المُشاركين في الجريمة إذا كانت العقوبة الوحيدة المَفروضة عليهم هي عقوبة مدنية أو اقتصادية مثل الغرامة.

إن مساءلتهم عن الاغتصاب هي بالتأكيد مسألة نسبية، والحال نفسه يتعلق بمحاسبة أولئك الذين يهتفون للإرهابيين ويمجّدونهم ويصفونهم بأنهم شهداء أو يشجعون أطفالهم على أن يصبحوا إرهابيين مثلهم أو يتوقعون الاستفادة من الإرهاب، ولا يوجدُ أي مانع من الناحية الأخلاقية من محاسبة هؤلاء المتورطين ما دامت العواقب المفروضة عليهم متناسبة مع مدى ودرجة تواطئهم في الإرهاب.

وفي السياق نفسه، فإن العقوبات الاقتصادية التي تقودها الولايات المتحدة ضد العراق وليبيا وكوبا هي عقوبات جماعية تُفرض على أعداد كبيرة من السكان بسبب جرائم قادتهم، والحال نفسه بالنسبة للعقوبات وحملات المقاطعة التي فرضتها جامعة الدول العربية على إسرائيل. بالتالي لو فكرنا في الأمر من ناحية موضوعية سنجد أن سياسة إسرائيل في هدم منازل الإرهابيين أو من يساندهم تمثل شكلاً ناعماً من أشكال العقاب الجماعي الموجه ضد ممتلكات المتواطئين في أعمال الإرهاب إلى حدٍ ما. كما أن تأثير تلك السياسة في بعض الأحيان على الأبرياء ينتقص من أخلاقيات دولة إسرائيل، ولكن بدرجة أقل بكثير من العقوبات الاقتصادية الواسعة النطاق الموجهة ضد دول بأكملها. ومع ذلك فقد دعمت الأمم المتحدة مثل هذه العقوبات الاقتصادية حتى بعد إدانتها لسياسة إسرائيل في معاقبة أولئك الذين يساندون الإرهابيين.

كما أن سياسة الولايات المتحدة الخاصة بمصادرة السيارات والقوارب والطائرات والمنازل المستخدمة لتسهيل تجارة المخدرات تصنّفُ أيضاً على أنها شكل من أشكال المساءلة الجماعية الهادفة لردع الناس عن التعاون مع مهربي المخدرات ومنع المهرّبين من استخدام ممتلكاتهم. وقد تكون هناك علامات استفهام كثيرة حول هذه السياسة، لكنها لم تتلقّ ذلك القدر من الإدانة كالتي تعرّضت لها إسرائيل بسبب قيامها بأعمال تعتبرُ أقل إشكاليةً بهدف الدفاع عن نفسها من هجمات واعتداءات تفوق خطر المخدرات بكثير.

وعندما تقوم إسرائيل بهدم المنازل فإنها تقوم بإفراغِها من ساكنيها قبل هدمها بالجرافات، لكن مع الأسف الشديد قُتل أشخاص في حادثتين هدم منزلين منفصلتين، وكان من ضمنهم متظاهرة ألقت بنفسها أمام الجرافة لكن السائق لم يرها على ما يبدو. وعلى الرغم من وصفها في وسائل الإعلام بأنها

ناشطة سلام غير مُتحيّزة لأحد إلا أن هذا الوصف هو أبعد ما يكون عن الحقيقة، حيث كانت تلك الناشطة تنتمي إلى مجموعة متطرفة مؤيدة للفلسطينيين بعضهم من أقصى اليسار والبعض الآخر من "اليمين" العنصري المتطرف، وهم مؤيّدون مُتحيّزون للإرهاب الفلسطيني بشكل واضح لا يخفى على أحد. [2]

في الوقت نفسه يتم تلقين أعضاء حركة التضامن الدولية كيف يجب عليهم أن يكونوا "حساسين جداً" عند التعاطي مع قضية الانتحاريين باعتبار أنهم "يُضحّون بأرواحهم من أجل أرضهم وشعبهم"، بالإضافة إلى تلقينهم كيفية "التشاور مع الفلسطينيين" قبل أن يفعلوا أي شيء، بالتالي يُعتبرُ أعضاء هذه الحركة بمثابة دروع بشرية لحماية الإرهاب، كونهم يعملون عن كثب مع الجماعات الإرهابية الفلسطينية لحماية *الفلسطينيين فقط* من الجنود الإسرائيليين، بينما لم يقفوا كدروع بشرية لحماية المدنيين الإسرائيليين من الإرهاب الفلسطيني.

بالتالي فإن مواقفهم المتحيزة لا تشيرُ إلى إنّهم يَدعَمون السلام، بل يُدافِع نُشَطاء السلام هؤلاء عن الإرهاب الفلسطيني أمام حالة الدفاع عن النفس التي تقوم بها إسرائيل. والمشكلة الأخطر تكمن في أن بعضهم يتلقّون بالفعل "أموالاً ودعماً من السلطة الفلسطينية وحماس"، فعلى سبيل المثال تم اعتقال المدعو شادي سقية وهو عضو بارز في حركة الجهاد الإسلامي في جنين خلال شهر آذار/مارس 2003م أثناء اختبائه في مكتب حركة التضامن الدولية، مع العلم انه متورطٌ في التخطيط للعديد من التَّفجيرات الانتحارية التي تم إِحباطُها من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي.[3]

وفي نيسان/أبريل 2003م، اختبأ انتحاريان من إنجلترا بين مجموعة من الإسرائيليين، وبعد تواجُدِهما في إحدى دور العبادة لأداء الصلاة، قام أحدهما بتفجير نفسه مما أدى إلى مقتل ثلاثة إسرائيليين.[4] لاحقاً أدانت حركة "التضامن" إسرائيل بعد قيامها بالرد على جريمة القتل ومعاقبة القتلة. بالتالي يجب أن تتوقف وسائل الإعلام عن وصف مثل هؤلاء الأشخاص على أنهم نشطاء سلام، ويجب عليها أن تصفهم بوصفهم الحقيقيّ: إنهم مؤيّدون ومُساندون للإرهاب الفلسطيني.

في الحقيقة لا يوجد أي عذر لهذا النوع من الإهمال من قبل المسؤولين عن عقاب إرهابي قام بتنفيذ عملية أدت إلى مقتله فقط دون وجود أي خسائر بشرية، ففي مثل هذه الحالة فإن العقوبة الاقتصادية لهدم المنزل لن تكون جريمة أخلاقية إذا كانت تقتصرُ على المتواطئين في الإرهاب، باعتبار أن إجراءً كهذا من شأنه أن يردع آخرين عن اقتراف مثل هذه الجريمة أو التواطؤ فيها.

كما أن المشكلة الرئيسية في هدم منازل الإرهابيين أو المتورطين في العمليات الإرهابية لا تكمن في أنها تتعارض مع الأخلاقيات والقيم الإنسانية، فأسلوبٌ غير قاتِلٍ مثل هدم المنازل هو من بين ردود الفعل الأخلاقية والتِلقائية رداً على الإرهاب، وأياً كانت نتيجتها فإنها ستظل أفضل من الانتقام العسكري والعمليات الميدانية للجيش والتي ستخلّفُ حتماً قتلى من المدنيين غيرَ المُقاتلين، خاصة في الحالات

التي يختبئ فيها المقاتلون بين المدنيين أو عندما لا يكون القِتال مألوفاً في المناطق التي يشن فيها الجيش عملياته.

إن المشكلة الحقيقية في سياسة هدم المنازل تكمن في أنها تُظهر على شاشات التلفزيون ووسائل الإعلام بصورة مُختلفة كلياً عن الواقع، ففي بعض البلدان الإسلامية يعتقدُ المشاهِدون بأنّ الجيش الإسرائيلي يهدم البيوت وأصحابها بداخلها! وحتى عندما يتضح للمشاهدين بأنه لا يوجد أحد في داخل البيت المهدوم، فإن صورةً لامرأة تبكي بحسرة على فقدان منزلها تخلق حالة من الحُزن والتعاطف الشديد مع معاناته حتى لو كانت تلك المرأة تُحرّضُ ابنها على أن يُصبح شهيداً، وحتى لو كانت سعيدة جداً بخبرِ وقوع عملية انتحارية في مطعم إسرائيلي وبداخله عشرات المدنيين الأبرياء. وباعتِقادي في حال قام الإرهابيون الفلسطينيون بإعطاء تحذير مسبق بأنهم سيفجّرون مبنى معين بالطريقة التي يتبعها الجيش الإسرائيلي لربما كان بإمكاننا نقاش حالة التكافؤ الأخلاقي بين الجانبين.

وهنالك نقطة هامة يجب أخذها بعين الاعتبار، وهي أن سياسة هدم بيوت الإرهابيين هي سياسة غير فعالة لسبب واحد، وهو أن حركة حماس تواصل دفع الأموال لمن تم هدم منازلهم بمبالغ تكفي لبناء منازل أفضل وأكبر من المنازل المهدومة. وفي هذا السياق أستذكر ما صرّح به صدام حسين في أبريل/نيسان 2002م، حين قال بأنه سيدفع لعائلة كل انتحاري يقتلُ اليهود مبلغ خمسة وعشرين ألف دولار أمريكي عدّاً ونقداً، لكن هذا الأمر انتهى بعد الإطاحة به وبِنظامه. واستناداً إلى القانون الأمريكي فإن كل من يُصرّح سلفاً عن نيته بدفع الأموال لانتحاري فهو يُعتبرُ مُتآمراً في جريمة الإرهاب والقتل.

من ناحية أخرى، يتوجُّبُ على المجتمع الدولي أن يتقبل أهمية وفعالية استخدام وسائل ردع مُناسبة وغير دموية ضد أولئك الذين يدعمون الإرهاب ويستفيدون منه، بدلاً من التهديد بفرض عقوبات لا معنى لها على الإرهابيين الانتحاريين أنفسهم. إن سياسة هدم منازل الإرهابيين هي سياسة ناجعة وعادلة في الوقت نفسه، كما من شأنها أن تردع مُرتكبي العديد من أشكال الإرهاب، خاصة الهجمات الانتحارية.

وتبعاً لتقرير نشرتهُ وكالة أسوشيتد برس بتاريخ الحادي والعشرين من شهر أيار/مايو سنة 2003م، فقد عبَّرَ عددٌ من الفلسطينيين الذين دمر الجيش الإسرائيلي منازلهم عن غضبهم الشديد من الإرهابيين الفلسطينيين الذين قالوا إنهم تسبّبوا بذلك القصف الإسرائيلي بعد أن قاموا بإطلاق الصواريخ من بلدتهم. ويقول محمد الزّعانين أحد المزارعين الفلسطينيين في هذا السياق بأن "هؤلاء الإرهابيون يدّعون بأنهم أبطال، لكنهم في الحقيقة جلبوا لنا الدمار وجعلونا بلا مأوى بعد أن استخدموا مزارعنا ومنازلنا وأطفالنا للاختباء".[5]

ومثلما سنرى في الفصل الثامن والعشرين، فقد أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية قراراً يقضي بعدم جواز نفي أي شخصٍ غير متورطٍ بشكل مباشر في أعمال الإرهاب من أي منطقة من الأراضي المحتلة إلى جزء آخر، وأن يقتصر هذا النفي على المتورطين المباشرين في تلك الأعمال. ومما لا شكّ فيه أن قراراً

هامّاً كهذا سيُستَشْهَدُ به كسابقة في تاريخ القضاء من قبل أولئك الذين يقولون بأن سياسة هدم البيوت لا يجبُ استخدامها إلا ضد المسؤولين المُباشرين عن الهجمات الإرهابية.

وخلال تقرير تحليليّ مفصّل لطبيعة الردود الإسرائيلية على الهجمات الانتحارية، وضّحت صحيفة *نيويورك تايمز* الأمريكية بأن إسرائيل حقَّقت نجاحاً كبيراً في إحباط العديد من تلك الهجمات، لكن ذلك كلّف إسرائيل ثمناً باهظاً بطبيعة الحال. وذكر التقرير حادثة تتعلق بشخص يُدعى عَلي العجوري وهو ناشط بارز في كتائب شهداء الأقصى والذي كان متخصصاً في تجهيز العمليات الانتحارية، حيث قام بإرسال انتحاريين اثنين، فأدت تلك العمليّتان الانتحاريّتان إلى مقتل خمسة مدنيين إسرائيليين. لاحقاً قام الجيش الإسرائيلي بتفجير وهدم منزل عائلة العجوري واتّهام شقيقته بـ"خياطة أحزمة ناسفة للمهاجمين"، فيما اتُّهِمَ شقيقه بتهمة مساعدة أولئك الانتحاريين، ولاحقاً قام الجيش الإسرائيلي بإطلاق النار على عَلي العجوري وتصفيته أثناء محاولته الهرب.

وفي ختام هذا الفصل أود الإشارة إلى ما نسبته 70- 80% من الفلسطينيين لا زالوا يؤيدون الهجمات الانتحارية وفقًا لاستطلاع للرأي نشرتهُ صحيفة *نيويورك تايمز* الأمريكية في الخامس من نيسان/أبريل 2003م[6]. لكن في الوقت نفسه أودُّ الإشارة إلى وجود عدد كبير من الفلسطينيين الذين ينتمون للمجموعات والفصائل المسلحة قد أقَرّوا بأن "إجراءات الجيش الإسرائيلي قد صعَّبَت ارتكاب المزيد من الهجمات الانتحارية".[7]

بنهاية المطاف فقد تمت إعادة بناء منزل عَلي العجوري، لكن ما لا يُمكن إعادة بنائِهِ هو حياةُ ضَحاياه. في الوقت نفسه فإن المدافعين عن الحريات والحقوق المدنية قد يختلفون حول ما إذا كانت الإجراءات التي تتخذها إسرائيل مبالغاً فيها أم لا، فلا يمكن لأي إنسانٍ عاقلٍ وموضوعيّ أن يدّعي بأن ردود أفعال إسرائيل على تلك الهجمات الإرهابية تشكل انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو يمكن مقارنتها بأي شكل من الأشكال بالعمليات الإرهابية أو بالأساليب النازية أو حتى بالأساليب المستخدمة حالياً من قبل الأنظمة العربية "التقدّمية" لقمع شعوبها مثل الأردن أو مصر. لكن في الوقت نفسه وبحسب رأيي فلا مانع من مقارنة الإجراءات الإسرائيلية بالإجراءات التي تتبعها دول ديمقراطية أخرى مثل الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وغيرها في هذا المجال.

قائمة الملاحظات والحواشي:

1. بيان للمندوبِ السوري في مجلس الأمن، وهذا كان البيان الأول من قبل المندوب السوري منذ حصول سوريا على مقعد من أصل خمسة عشر مقعداً في مجلس الأمن، بينما تم استثناء إسرائيل من الحصول على مقعد هناك.

2. Self-description by Danny Warren, who proudly boasted of coming from the “most racist town in the U.K.” and wanting to “go back and tell my town what I discovered.” *Ha’aretz,* December 21, 2002.

تبعاً لمقال في صحيفة هآرتس الإسرائيلية والمنشور بتاريخ الحادي والعشرين من شهر كانون الأول\ديسمبر تحت عنوان التحريفُ الذاتي، والذي تحدث عن كونه ينتمي لواحدة من "أكثر القرى عنصرية في المملكة المتحدة"، وأراد العودة لها حتى يروي ما رآه وما شهده.

3. Joel Leyden, “Initial IDF Report: Shot Palestinian Activist May Have Fired First,” *Jerusalem Post,* April 12, 2003.

4. Warren Hoge, “Britain Holds 6th Person in Tel Aviv Blast,” *New York Times,* May 4, 2003.

5. Ibrahim Barzak, “Protesters in Gaza Town Blame Palestinian Militants for Incursion,” *Associated Press,* May 21, 2003.

6. Greg Myre, “Israel Stems Suicide Bombings, but at a Cost,” *New York Times,* April 5, 2003.

7. Ibid.نفس المصدر

الفصل الخامس والعشرون:
هل يُعتبرُ اغتيال قادة الإرهاب أمراً مُنافياً للقانون؟

التهمة:

إن السياسة الإسرائيلية المتمثلة في اغتيال واستهداف قادة الإرهاب هي جريمة يحظرها القانون الدولي.

مَن قام بتوجيه التّهمة:

تَقول ياعيل شتاين من منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية المعروفة باسم 'بِتسيلم': "لقد كانت الاغتيالات جزءاً من السياسة الأمنية الإسرائيلية لسنوات عديدة، وإسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة التي تعتبر مثل هذه الإجراءات سياسة شرعية ومعمولاً بها رغم أن هذه السياسة غير قانونية استناداً للقانون الإسرائيلي والقانون الدولي. إنها سياسة يَنطوي تنفيذها على مخاطر عالية تتمثل في احتمالية تعرض المارة، وإسرائيل لن توقفها عنها حتى لو تم الكشف عن الأخطاء بعد وقوعها. يجب على إسرائيل أن تتوقّف عن اغتيال الفلسطينيين على الفور". [1]

الحقيقة:

إن استهداف القيادات العسكرية المسؤولة عن تنفيذ عمليات إرهابية واغتيالهم هو أمر مشروع استناداً للقانون الدولي، وهذا بالضبط ما فعلته إسرائيل والولايات المتحدة وغيرها من الديمقراطيات الأخرى.

الدليل:

بصريح العبارة، فإن الاغتيال الذي يستهدف شخصاً أو مجموعة بعينها يُعتبر نقيضاً لسياسة العقاب الجماعي، ويهدف هذا الأسلوب إلى منع الإرهاب وردعه في المستقبل من خلال استهداف أولئك الذين يخططون للقيام بالعمليات الإرهابية، وهو أسلوب تلجأ إليه الدول حين يصعب الوصول إلى مثل هؤلاء الأشخاص عبر وسائل أخرى مثل الاعتقال. وقد استخدمت الأنظمة الاستبدادية على نطاق واسع شكلاً متطرفًا من الاغتيالات المستهدفة ضد أعدائهم وضد أشخاص مشتبه بهم في الداخل والخارج، فعلى سبيل المثال لا الحصر قتل هتلر خصومه ومعارضيه دون محاكمة ودون اكتراث بالعواقب، كما شرع ستالين بحملة من الاغتيالات السياسية لخصومه ومعارضيه في جميع أنحاء العالم وصولاً إلى المكسيك، حيث قام أتباع وعملاء ستالين بقتل واغتيال ليون تروتسكي.

كما حاولَت الولايات المتحدة بالتأكيد اغتيال شخصيات غير أمريكية عبر مرّ السنين، وشملت قائمة المستهدفين فيدل كاسترو وباتريس لومومبا ومعمر القذافي وصدام حسين وغيرهم. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لم تقم بشكل مباشر باغتيال سلفادور أليندي أو نجو دينه ديم، إلا أنها بلا شك لعبت دوراً بارزاً في مساعدة من قام باغتيالهم. وفي الآونة الأخيرة، استهدفت الولايات المتحدة مرة أخرى صدام حسين وأبنائه وقادته العسكريين، وقدمت المكافآت لمن يدلي بمعلومات تقود إلى الوصول إلى أسامة بن لادن والملا محمد عمر. كما مَنَحَت دول ديمقراطية أخرى لعملائِها "تصريحاً بالقتل" في الحالات التي تَتَطَلّبُ ذلك.

كما أن سياسة الاستهداف بالاغتيال تشكل جُزءاً من العمليات المتواصلة والمستمرة، شأنها شأن سياسة العقاب الجماعي، فمن جهة كانت تلك الاغتيالات تستهدف على نطاق واسع جميع المعارضين السياسيين مثلما كان يفعل هتلر وستالين، ومن ناحية أخرى فإنها تستهدف إرهابيين حقيقيين، وهذا ما تفعله الولايات المتحدة وإسرائيل حالياً، بحيث تقوم الدولتان باستهداف قادة إرهابيين ضالعين في التخطيط والتجهيز والتنسيق للهجمات الإرهابية، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه يصعب جداً اعتقال مثل هؤلاء. وخير مثال على هذا النوع من الاغتيال هو استهداف يحيى عياش والمعروف باسم "المهندس"، صانع القنابل ومهندس المتفجرات الرئيسي لحركة حماس، والذي تمكن عملاء إسرائيليون من اغتياله في شهر كانون الثاني \ يناير 1996م عبر وضع عبوة ناسفة في هاتفه المحمول.

ومثالٌ آخر هو القصفُ الصاروخي الذي شنّه الجيش الإسرائيليّ في شهر أبريل/نيسان 2003م مستهدفاً سيارة تتبع لأحد قيادات الجهاد الإسلامي محمود زطمة، مما أدى إلى مقتله. حينها أصدرت حركة الجهاد الإسلامي بيانا "يدين عملية الاغتيال"، لكنها تفاخرت بأن "الشهيد هو مهندس العبوات والأحزمة الناسفة التي قتلت العشرات وجرحت المئات من المحتلين الصهاينة"، أي الأطفال والنساء والشيوخ من اليهود المدنيين العُزّل.[2]

في الوقت نفسه، لم يُقتل أحد في الهجوم على محمود زطمة، لكن أحد سلبيات سياسة الاغتيال هو أن من يمنح التصريح لشن العملية هم المدعي العام وهيئة من القضاة، ولا يوجد فيها استئناف بعد صدور الحكم القضائي. وفي دولة إسرائيل فإن القرار بشأن تحديد الهدف المناسب للاغتيال يتم اتخاذه عادةً من قبل مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى ممن يخضعون للمساءلة السياسية. لكن من ناحية أخرى فإن الاغتيال - في حال تم اختيار الأهداف بمنتهى العناية - له جوانب إيجابية، خاصة وأنه يتجنب وقوع الأضرار الجانبية والعقاب الجماعي.

وفي كتاب "الاغتيال المُنصِف" لألبير كامو، نجدُ أن الاغتيال يستهدفُ الظالم الشرير، وأن البطل رفض المضي قدماً في تنفيذ سياسة عقاب جماعي تتضمنُ عقابَ ابن أخت القاتل وابن أخيه. ونرى من خلال ذلك أنه حتى في حالة وجود ضحايا ممن سقطوا عن طريق الخطأ، فإن عددهم سيكون أقل بكثير من الهجمات الانتقامية العسكرية المعتادة.

وبموجبِ القانون الدولي وقوانين الحرب، فإنه من القانوني أن يتم استهداف وقتل مقاتل من الأعداء رفض أن يستسلم. والإرهابيون الفلسطينيون - سواء كانوا الانتحاريين أنفسهم أو الذين يجنّدونهم أو المسؤولين عن تجهيزهم وحتى قادة الجماعات الإرهابية هم مقاتلون من مقاتلي الأعداء دون أدنى شكّ، بغض النظر عما إذا كانوا يرتدون زياً رسمياً مدنياً أو بزّاتٍ عسكرية. إن استهداف مقاتلي العدو هو عمل مشروع حتى لو كانوا نائمين، تماماً مثلما حاولت الولايات المتحدة مع صدام حسين حين رفض أن يستسلم. بل أحياناً لا توجد حاجة لمنحه فرصة للاستسلام، وفي خال لم يُبادر هو بالاستسلام فإنه يتوجب على الجندي أن يأخذ زمام المبادرة ويطلق النار عليه، وإلا فإن الجندي على الجانب الآخر سيتعرض لخطر إطلاق النار عليه.

وبشكل عام تستهدف الحكومة الإسرائيلية نشطاء الإرهاب فقط، لا القادة السياسيين، كما يتضح من حقيقة أنها قامت مراراً وتكراراً بحماية ياسر عرفات رغم كونه قائداً سياسياً وإرهابياً في الوقت ذاته، كما أعلنت إسرائيل أكثر من مرّة أنها ستتوقف عن استهداف إرهابيي حماس إذا بدأت السلطة الفلسطينية باعتقالهم.

لكن القضية المركزية والرئيسية في تقييم عمليات الاغتيال هي ما إذا كان الاستهداف يركّز على الإرهابي دون المخاطرة بحياة المدنيين الأبرياء، وأحيانًا غيرَ الأبرياء. فعلى سبيل المثال لا الحصر، عندما استهدفت الولايات المتحدة القائد سليم سنان الحارثي الذي يعتبر أبرز قيادي تنظيم القاعدة في اليمن، قامت بتفجير السيارة التي كان يستقلها، مما أدى إلى مقتله هو وركاب السيارة الآخرين. وكان السؤال الحقيقي حينها هو ما إذا كان الذين قُتِلوا في هذه العملية هم أنفسهم أهدافًا مناسبة تستحق الاغتيال أم لا. وفي مثالٍ آخر، عندما قصفت إسرائيل مقراً للإرهابيين في غزة مستهدفة أحد أبرز قادة حركة حماس وهو محمد الضيف، كان الانتقاد الموجه للعملية حينها - وهو انتقاد أيّدته أنا أيضاً - يتمثل في أن العملية لم تكن مُحدّدة بشكل كافٍ، في ضوءِ حقيقةِ أن العديد من المارة الأبرياء قتلوا أو تعرضوا للإصابة حينها. وقد انتقد العديد من الإسرائيليين عملية الاغتيال هذه، واعترف الجيش الإسرائيلي بأن المعلومات الاستخباراتية التي استند إليها في تنفيذ هذه العملية لم تكن دقيقة بالشكل الكافي، والحال نفسه عندما استهدفت الولايات المتحدة صدام حسين وقتلت خلال العملية العديد من المدنيين العراقيين.

وباعتقادي فإنه لا ينبغي استخدام سياسة الاغتيال إلا كسلاحٍ أخير عندما لا تكون هناك أي وسيلة أخرى لاعتقال الهدف أو القبض عليه، على الرغم من أن قوانين الصراعات والحروب لا تشترط هذا الأمر عندما يكون الهدف مقاتلاً غير مدنيّ. كما يجب تنفيذ سياسة الاغتيال عندما يكون الإرهابي المُستهدفُ متورطًا في مواصلة أنشطته الإرهابية، وعندما تكون هناك إمكانية لتنفيذ الاغتيال دون مخاطرة لا داعي لها قد تؤدي لإيذاء المدنيين المتواجدين في مكان العملية.

إن النسبة والتناسب هما مفتاح أي عمل عسكري ناجح، ويجب الحكم على عملية الاغتيال بموجب هذا العنوان، وفي ظل أي معيار معقول للحكم على الأمور فإن السياسة الإسرائيلية فيما يتعلق بالاغتيالات التي تستهدفُ إرهابيي العمليات الانتحارية لا تستحق أي نوعٍ من أنواع الإدانة التي تتلقاها،

لا سيما إذا قورنت مع عمليات الاغتيال والاستهداف التي تنفذها دول وجماعات أخرى، بحيث لا تتناسب عمليات الاغتيال التي تقوم بها تلك الدول مع التبعات التي تخلّفها.

قائمة الملاحظات والحواشي:

1. Yael Stein, "Israel's Assassination Policy: Extra-Judicial Executions," *B'Tselem,* January 2001, available at www.btselem.org.
2. Ibrahim Barzak, *Associated Press,* May 31, 2003 إبراهيم برزق، اسوشيتد برس بتاريخ

الفصل السادس والعشرون:
هل تُعتبرُ المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة العقبة الرئيسية أمام السلام؟

التُّهمة:

تُعتبرُ المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة العقبة الرئيسيّة أمام تحقيق السلام.

من قام بتوجيه التهمة:

يقول مروان بشارة أستاذ العلاقات الدولية بالجامعة الأمريكية في باريس: "لماذا يصعب تحقيق السلام في الشرق الأوسط؟ إن أكبر عقبة أمام السلام هي المستوطنات الإسرائيلية، فهي الدافع والمحرك للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. كما أن ثلاثة عقود من الإدانات التي تقوم بها الولايات المتحدة وأوروبا لم تحقق شيئاً على أرض الواقع، في حين أدى التوسع السريع في بناء المستوطنات الإسرائيلية - وكلها غير شرعية - إلى تقويض المحاولات الفلسطينية لبناء الدولة. إذا استمر الإسرائيليون في التّوسع في بناء المستوطنات فسوف يقضون على إسرائيل بالشكل الذي تصوَّرهُ مؤسِّسوها". [1]

الحقيقة:

لقد رفضَ العرب عموماً والفلسطينيون خصوصاً التسوية السلمية وحلّ الدولتين، كما رفض الفلسطينيون قبول السلام عندما عرض إيهود باراك إنهاء الاستيطان، أضف إلى ذلك أنه عندما عرضت مصر توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل لم تكن مستوطنات سيناء عقبةً أمام السلام وتم اجتثاثها على الفور بمجرد توقيع اتفاقية السلام. وعلى الرغم من أنني شخصياً أعارض بناء المستوطنات، إلا أنني لا أعتقد أنها تشكل العقبة الحقيقية أمام السلام، إلا أن العقبة الحقيقة هي عدم رغبة العديد من الفلسطينيين والعديد من الجماعات الفلسطينية الإرهابية وعدد من الدول في تقبّل وجود دولة يهودية فوق أي جزء من فلسطين، وفي اللحظة التي تقبلُ فيها هذه الأطراف بحل الدولتين، فإن إسرائيل ستقوم باجتثاث تلك المستوطنات مع بعض التعديلات الجغرافية بالتأكيد.

وقد أظهر استطلاع للرأي أجري مؤخراً أن عدداً كبيراً من المستوطنين سيكونون مستعدين للتخلي عن منازلهم إذا وافق الفلسطينيون على المضي قُدُماً في سبيل تحقيق السلام، كما صرّح رئيس الوزراء أرييل شارون في شهر نيسان/أبريل 2003 م بأن إسرائيل مستعدة لتقديم "تنازلات مؤلمة" بخصوص المستوطنات مقابل تحقيق السلام مع الفلسطينيين، قائلاً: "أعلم أنه سيتعيّن علينا التخلي عن بعض هذه المناطق، وهذا أمر يؤلمني جداً كإنسان يهوديّ، لكنني قررت أن أبذل قصارى جهدي من أجل

التوصل إلى تسوية لهذا الصراع"[2]. ووفقًا لاستطلاعات الرأي التي أجريت أواخر شهر نيسان/ أبريل 2003م، لا زال الرأي العام الإسرائيلي يؤيد "خارطة الطريق" التي ترعاها الولايات المتحدة وأوروبا حتى بعد سنوات طويلة من العمليات الإرهابية، الأمر الذي يتطلب من إسرائيل تقديم تنازلات كبيرة والعمل على إقامة دولة فلسطينية بحلول عام 2005م.[3]

الدليل:

من وجهة نظر قانونية وأخلاقية بحتة، لا يوجد سبب وجيه يجعلُ بعض المدن اليهودية القديمة مثل الخليل خالية من أي وجود يهودي أو سكانٍ يهود، هؤلاء اليهود الذين أجبروا على الخروج من الخليل نتيجة المجازر الدموية التي ارتكبت بحقهم، بالتالي يحقّ لأبنائهم وأحفادهم أن يتمتعوا بنفس حق العودة أو التعويض الذي يطالب به اللاجئون الفلسطينيون. علاوة على ذلك، فإن عودة بضعة آلاف من اليهود إلى الخليل لن تؤثر على التركيبة السكانية لتلك المنطقة التي يسيطر عليها العرب، في حين أن عودة ملايين الفلسطينيين الذين يطالبون بالعودة إلى إسرائيل ستحوّل إسرائيل بسرعة إلى دولة فلسطينية ثالثة.

مع ذلك، ولأسباب عملية واقعية، يجب حرمان هؤلاء اللاجئين اليهود من الخليل ومناطق يهودية أخرى في منطقة يهودا والسامرة التوراتية من حقهم في العودة وذلك في سبيل غاية أسمى وهي تحقيق السلام والتسوية. ويفترض حل الدولتين مسبقًا قيام دولة ذات طابع يهودي وغالبية سكانها من اليهود، ودولة أخرى ذات طابع عربي وغالبية سكانها من الفلسطينيين.

ولو نظرنا إلى الوضع من منظور مثاليّ، فإنه يجب أن يكون اليهود قادرين على العيش كأقلية في دولة فلسطينية، تماماً كما عاش الفلسطينيون كأقلية في إسرائيل منذ قيامها وحتى يومنا هذا. لكن ومع الأسف الشديد فإن العالم الذي نعيش فيه بعيد كل البُعد عن المثالية، وإذا كان ثمن السلام هو إقامة دولة فلسطينية خالية من اليهود فهذا ثمن لن نتردد في دفعه، إنه ثمن باهظٌ يجب على العالم بأسره أن يدرك بأن إسرائيل مستعدة لدفعه مقابل تحقيق السلام.

قائمة الملاحظات والحواشي:

1. Marwan Bishara, “West Bank Settlements Obstruct Peace: Israel’s Empire State Building,” *Le Monde Diplomatique,* June 2002, available at http://logosonline.home.igc.org/bishara.htm.
2. James Bennet, “Mideast Sides Maneuver, Expecting Peace Effort,” *New York Times,* April 14, 2003.
3. *Forward,* May 2, 2003. مجلة الفوروارد بتاريخ

الفصل السابع والعشرون:
هل يُمكن تصنيف الإرهاب على أنه مجرّد حلقة في دوامة العنف المستمرة؟

التهمة:

إن سياسة إسرائيل في الانتقام العدواني لردع الإرهاب تزيدُ من دوامة العنف، بما في ذلك الاغتيالات وهدم المنازل والقصف الذي يستهدف المدنيين، بالإضافة إلى قيامها بإعادة احتلال المدن والقرى ومُخيمات اللاجئين الفلسطينية.

من قامَ بتوجيه التّهمة:

يقول آش بولسيفر الكاتب الصحفي في جريدة yellowtimes.org: "إن ما تفعله إسرائيل يؤجِجُ نيران الحقد والكراهية التي يتعرض لها الإسرائيليون، خاصة وأن إسرائيل تسهل من عملية تجنيد المدنيين ليصبحوا مقاتلين في جيشها، بالتالي فهم يُلحقون الضرر بإسرائيل وباليهود الأبرياء الذين يُمثِّلُونَها". [1]

الحقيقة:

في حين أن العديد من العُقلاء قد يختلفون حول فعالية تكتيكات مكافحة الإرهاب الإسرائيلية، إلا أنّ تاريخ الإرهاب الفلسطيني يظهر بوضوح أن الإرهاب يزداد بشكل واضح كلما مدّت إسرائيل يدها للسلام أو عقدت انتخابات يخوضها مرشح يساري أو معتدل. وقد تم استخدام الإرهاب كتكتيك متعمدٍ لعرقلة أي تقدم تجاه السلام وتحقيق حل الدولتين. فعلى سبيل المثال، في اليوم الذي أدى فيه محمود عباس اليمين الدستورية كرئيس لوزراء السلطة الفلسطينية، وقبل ساعات قليلة من الإعلان عن المضي قُدُماً في خارطة الطريق للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، قام انتحاري فلسطيني بتفجير نفسه في مقهى بالقرب من السفارة الأمريكية في تل أبيب، وتبنت إحدى الفصائل الفلسطينية المتطرفة هذا الهجوم وغيره من العمليات التي تسببت في مقتل العشرات، فيما قال قادة ذلك الفصيل إنهم مستمرون في العمليات الإرهابية من أجل منع خطة السلام التي تنص على حل الدولتين من النجاح. لاحقاً افتتحت صحيفة *نيويورك تايمز* طبعتها بهذه الفقرة:

> "لم يكن من قبيل المصادفة أن الانفجار جاء بعد أن ألقى رئيس الوزراء الفلسطيني الجديد خطاب تنصيبه، فقام بإدانة هذا الاعتداء الإرهابي. لقد كان المتطرفون الذين يقفون وراء هجوم تل أبيب يوجهون عنفهم بلا شك إلى قيادتهم وإلى الإسرائيليين على حدٍ سواء، بالتالي لا يمكن أن نسمحَ لهم بالنجاح في هذا الطريق. وبالتأكيد ستكون هناك عقبات هائلة أمام السلام. يجب

أن تكون جميع الأطراف المعنية، أي الإسرائيليين والفلسطينيين والأمريكيين والأوروبيين، مستعدّين لإظهار العزم والشجاعة الكافية لذلك، والهجوم الإرهابي المروع الذي وقع يوم أمس هو الاختبار الأول لذلك". [2]

بالتالي لا يوجد ما يمكن لإسرائيل أن تقوم به لوقف الإرهاب سوى اتخاذ إجراءات من شأنها أن تردع الإرهابيين، لكن دوامة العنف تفترضُ أن أحد الأطراف يمكنه إيقاف الدائرة إذا لم يستجب لعنف الطرف الآخر. لكن من ناحية واقعية، تظهر التجربة أنه عندما لم تقم إسرائيل بالرد بحزم على الإرهاب الفلسطيني، كان يتبع ذلك المزيد من العمليات الارهابية، وعندما كانت تتخذُ إسرائيل الخطوات العسكرية المناسبة كانت تنخفض الهجمات الإرهابية من حيث الكمية والخطورة.

الدليل:

إن الافتراض الأساسي لنظرية دوامة العنف يتمثل في أن الإرهاب هو عمل انتقامي جاء بدوافع عاطفية يشارك فيه أفراد محبطون ليس لديهم سبيل آخر سوى الإرهاب، لكن تاريخ الإرهاب ضد إسرائيل يدحض هذا الافتراض ويثبت بأن الإرهاب الفلسطيني هو تكتيك وقرار مُتعمّدٌ تتخذه القيادات الفلسطينية لأنه أثبت فعاليته ونجاعته. وربما يكون من الأسهل *تجنيد* انتحاريين من المُحبطين الراغبين في الانتقام من أعدائهم، لكن الانتحاريين وغيرهم من الإرهابيين المُحبطين لا ينفذون عملياتهم بشكل جماعي على شكل موجة من العمليات المتسلسلة، ومن يقوم بالتخطيط لموجات العنف تلك هم قادة الإرهاب الذين يقومون بحساباتهم الدموية والتي تَعتمدُ على إلحاق أكبر قدر ممكن من الخسائر والأضرار، خاصة وأن التكاليف هُنا منخفضة للغاية، لأن الجماعات الإرهابية المتطرفة تستفيد من مقتل كل فردٍ سواءً كان إسرائيلياً أو فلسطينياً، حيثُ يصنّف الفلسطينيون قتلاهم على أنهم "شهداء" ويتم تكريم عائلاتهم ودفع رواتب سخية لأقاربهم بعد مقتلهم.

كما أن واحداً من أبرز أهداف الإرهابيين هو استفزاز وإثارة ردود فعل من قبل الإسرائيليين من أجل حشد الدعم والتأييد والتعاطف لقضية الإرهابيين، وكان هذا هو الهدف والدافع وراء عملية التصعيد المخطط له للعمليات الانتحارية بعد رفض ياسر عرفات لعروض إيهود باراك وكلينتون في كامب ديفيد وطابا في 2000م-2001م. أما المجتمع الدولي - الذي كان يقف ضدّ عرفات لرفضه هذه العروض المعقولة- سرعان ما انقلب على إسرائيل بعد ردّها العسكريّ على العمليات الانتحارية. كما يوجد لهذه العمليات الارهابية هدف آخر، لا سيما للحركات المتطرفة مثل حماس، وهو دفع الناخبين الإسرائيليين إلى انتخاب اليمين الإسرائيلي لتقليل احتمالات التوصل إلى تسوية سلمية للصراع من شأنها أن تقود إلى وجود إسرائيل كدولة يهودية، وهذا بالتأكيد هو نتيجة من نتائج العمليات الانتحارية المُتزايدة التي ساعدت في وصول أرييل شارون إلى سدة الحكم، الأمر الذي أثلج صدر حركة حماس وغيرها من الرافضين لحق إسرائيل في الوجود.

أما الهدف الثالث فهو قتل أكبر عدد ممكن من الإسرائيليين عبر تعميق العمليات الإرهابية داخل إسرائيل. والهدف الرابع هو إرضاء الشارع العربي الذي كثيراً ما يتم تدريسه في المناهج الدراسية وفي المساجد وفي وسائل الإعلام بأن إراقة دماء اليهود واجب على كل مسلم ومسلمة.

لكن حين نفكر في الأمر سنجدُ أن أول هذه الأهداف فقط هو الذي يتأثر بردود فعل إسرائيلية أكثر اعتدالاً، ولكن بثمن باهظ، بالتالي يجب أن تكون إسرائيل معتدلة ومتّزنة في ردها على الإرهاب، لأن هذا هو القرار الصحيح الذي يجب القيام به في مثل هذه الظروف. لكن الاعتقاد بأن الاعتدال الإسرائيلي من شأنه أن يقلل العمليات الإرهابية بشكل كبير هو اعتقاد خاطئ، وإن الافتراض بأن الإرهاب هو جزء من دائرة العنف هو أيضاً افتراض خاطئ، لأن الإرهاب هو التكتيك والخيار الأول الذي نجح به الفلسطينيون بالتالي يواصلون اتّباعه باستمرار حتى يومنا هذا.

قائمة الملاحظات والحواشي:

1. Ash Pulcifer, “The Cycle of Violence Begins Again,” *Yellowtimes.org,*www.yellowtimes.org/article.php?sid=1126.
2. “Mideast Hope Meets Its Enemy,” *New York Times,* April 30, 2003

الفصل الثامن والعشرون:
هلْ تُعتبرُ إسرائيل فِعلاً المُنتَهِكَ الرئيسيّ لحقوق الإنسان في العالم؟

التهمة:

دولة إسرائيل هيَ "المنتهكُ الرئيسيّ لحقوق الإنسان في العالم".[1]

مَن قام بِتوجيه التهمة:

جاءَت القمة العالمية لمناهضة العنصرية عقب أربعة قمم إقليميةٌ كانت مهمّتها كتابة مسودة إعلان وخطة عمل عملية لمناهضة العنصرية. وتم استبعاد إسرائيل من آخر تلك القمم والتي تم تنظيمها في طهران، حيث تم خلال تلك القمة توجيه أكثر الاتهامات قَسوة ضد إسرائيل، وهي أقسى اتهامات تعرّضَت لها دولة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية. وتقومُ هذه الاتهامات على سبعة ادعاءات أساسية: (نَقلاً عن البروفيسور إروين كوتلر في مستهل وصفهِ لسيلِ الاتهامات التي تم توجيهها ضد إسرائيل في هذا المؤتمر) [2]

- يُعتبرُ الاحتلال جريمة ضد الإنسانية، وشكلاً جديداً من أشكال الفصل العنصري، ويشكل تهديداً للأمن والسلام العالميَّين.
- إسرائيل هي دولة يقوم أساسها على مبدأ الفصل العنصريّ.
- إسرائيل هي المنتهكُ الأول لحقوق الإنسان (تعتبرُ إسرائيل بمثابة "عدوّ للمسيح والدين المسيحي" في عصر تُشكّل فيه حقوق الإنسان ديانة بحد ذاتها).
- إسرائيل هي المرتكب الأول للجرائم الدولية، أي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والمجازر، الأمر الذي يُعطي شرعية للمقاومة المُسلّحة ضد هذه "الدولة الإجرامية".
- إسرائيل (باعتبارها دولةً يهوديةً) تعتبر بمثابة "خطيئةً كبرى" بحد ذاتها، لأنها أُقيمَت على أنقاض "تطهير عرقيّ" استهدف عرب فلسطين خلال فترة الانتداب البريطاني.
- وجوب استعمال عبارة "محارق" بصيغة الجمع بدلاً من حصرها في المحرقة اليهودية (الهولوكوست)، باعتبار إسرائيل مثالاً على الدول التي ترتكبُ جرائم هولوكوست ضد العرب.
- الصهيونية ليست شكلاً من أشكال العنصرية فحسب، بل هي شكلٌ من أشكال "معاداةً للسامية" أيضاً.

وقد أتمّت البعثة الأممية لحقوق الإنسان أسبوعها الثاني من أصل ست أسابيع كانت مُخصّصة لانعقاد تلك القمة، وكانت تبدأ كلّ يوم من أيام عملها بانتهاك صارخ لأكثر المبادئ أهمية وأساسية في الميثاق الأممي للعلاقات الدولية والذي يقضي بالمساواة بين جميع الأمم والشعوب، سواء كانت صغيرةً أو كبيرة. حيث كان يمضي ممثل عن دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كل صباح منتظراً في الرّدهات من الساعة التاسعة أو العاشرة بصفة يومية دون أن يُسمح له بحضور الاجتماعات، في الوقت الذي كان يحضرُ فيه أعضاء الأمم المتحدة الآخرون والاعضاء المراقبون - بما فيهم السلطة الفلسطينية - اجتماعات استراتيجية ومعلوماتية بين المجموعات الإقليمية الخمسة. لقد كانت تلك الدولة (التي ينتظر ممثلها في الردهات) هي إسرائيل، وكان هذا أسلوب الأمم المتحدة في تطبيق سياسة الفصل العنصري... أما فيما يخص الاعتداء المتواصل على إسرائيل، والذي اتخذ هذا العام بداية أخرى له، فإن سجلات البعثة الأممية على مدار ثلاثين سنة توثق هذه الأمور بالنسبة لإسرائيل:

- كانت إسرائيل الدولة الوحيدة المستهدفة بأجندة جديدة قاسية في كل سنة تنعقد فيها القمة.
- أمضَت البعثة الأممية لحقوق الإنسان وقتاً لانتقاد إسرائيل أكثر من الوقت الذي أمضتهُ في الحديث عن أي دولة أخرى.
- تم تخصيص ما نسبته 11% من مُحتوى الاجتماعات والنقاشات المتواصلة للحديث عن انتهاكات حقوق الإنسان في إسرائيل وحدها، بينما خصّص المُجتمعون ما نسبته 24% من وقتهم للحديث عن انتهاكات حقوق الإنسان في باقي الدول الأعضاء مجتمعة.
- كانت 27% بالمائة من القرارات تستهدفُ دولة إسرائيل وحدها.

تقول آن بايفسكي واصفةً الاتهامات الموجهة لإسرائيل: "أليست هذه ازدواجيةً في المعايير؟ أليست هذه هي سياسة الكيل بمكيالين؟ لم يصدر في التاريخ أي عدد مماثل من قرارات تلك البعثة حول بلد ما مثل سوريا أو الصين أو السعودية أو زيمبابوي مثلاً! لا يقعُ اللوم هنا على الضحايا الذين ما لبثوا يوما أن واشتكوا إلى الأمم المتحدة حول الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان التي ترتكبها الحكومات في دول مثل البحرين وتشاد وليبيريا ومالاوي ومالي وباكستان والسعودية وسوريا والإمارات العربية المتحدة واليمن وزيمبابوي، لكن في واقع الأمر، فإن اللومَ يقعُ على القمة التي تعقدُ كل سنة اجتماعات مغلقة وراء أبواب موصَدة - والتي عقد أولها يوم الجمعة- والتي يتم فيها دفنُ جميع تلك الشكاوى عبر رفض إدانة أو استنكار ما يحدث في تلك الدول. كما تسلّط نقاشات ومُحادثات البعثة الأممية لحقوق الإنسان الضوء على العديد من النقاط المظلمة فيما يخص أجندتها تجاه إسرائيل، ففي يوم الخميس، قال ممثل السلطة الفلسطينية نبيل الرملاوي (الذي يدعوه العضو الليبي بـِ"سعادة معالي سفير فلسطين"): "لقد أدان العالم فيما مضى الحركة النازية...خلال الحرب العالمية الثانية...كما أدان العالم إسرائيل الصهيونية لارتكابها نفس الجرائم بحق الشعب الفلسطيني... ولمدة تزيد عن خمسين عاماً بدءاً من سنة 1948م... فإن العالم لم يتخلص بعد من الحركة النازية الصهيونية باعتبار أن "إسرائيل قد قامَت على أنقاضِ جرائم ارتُكِبَت بحق الإنسانية والتي لازالت مستمرةً حتى يومنا هذا". [3]

الحقيقة:

إسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تقوم على أساس احترام الدستور والقانون، وتصلح مقارنة سجلاتها فيما يخص حقوق الإنسان بأي دولة واجهت مخاطر مماثلة. كما أن محكمة إسرائيل العليا تعتبر من ضمن الأفضل في العالم بأسره، إذ اعترضت بشكل متكرر على سياسات الجيش والحكومة وأجبرَتهم على احترام القانون. كما أن إسرائيل تعتبر من أفضل الدولة احتراماً لحقوق المرأة والمثليين وذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم... إضافة إلى حمايتها لحرية التعبير والإعلام وحرية المعارضة وحرية تكوين الجمعيات والمؤسسات، بالإضافة إلى احترامها للحريات الدينية.

أما على الجهة المقابلة فإننا نجد أن السلطة الفلسطينية لا تظهر أدنى احترام لحقوق الإنسان، إذ تعذب وتقتل المتهمين بالتخابر مع إسرائيل دون أدنى احترام لحقهم في الخضوع للمحاكمة العادلة، كما لا تقبل السلطة الفلسطينية أي مظهر من مظاهر المعارضة وتُعارضُ مظهر التعددية بأشكالها، وهو ما يوضح أن مروجي البروباغاندا والأكاذيب المضللة على الجانب الفلسطيني يستعملون شماعة "حقوق الإنسان" كأسلوب للضغط على إسرائيل وحدها دون غيرها.

الدليل:

لقد حاولت دولة إسرائيل جاهدة أن تفرض سلطة القانون على جيشها خلال فترات مواجهتها لمختلف الأخطار والتحديات الداخلية والخارجية، الأمر الذي لم تفعله أي دولة أخرى عبر مر التاريخ. وتعتبر المحكمة العليا الإسرائيلية من الأفضل عالمياً في كافة الجوانب، إذ لعبت دوراً أساسيا في كبح جماح الجيش الإسرائيلي، وهو ما لم تفعله أي محكمة عُليا تاريخياً حين يتعلق الأمر بالشؤون العسكرية للدولة، حتى في الولايات المتحدة نفسها. وبالرغم من حساسية الوضع الأمني في إسرائيل، إلا أن المحكمة العليا الإسرائيلية كانت تفرضُ قراراتها بشكل دائم على حكومتها وجيشها لمنعهم من القيام بأمور تتضمنُ خرقاً لسيادةِ ومبادئ القانون.

وعلى نقيض ذلك فإن باقي المحاكم العليا في الدول الأخرى تعتبرُ محدودة الصلاحيات في باقي ديمقراطيات العالم بما فيها الولايات المتحدة، وليس بإمكانها منع الجيش من اتخاذ خطوة يراها ضرورية للحفاظ على الأمن القومي. تقول جريدة *نيويورك تايمز* في إحدى مقالاتها: "إن أحد أبرز جوانب القانون الإسرائيلي هو مدى السرعة في استقبال لوائح الاعتراض ومعالجتها والنظر فيها من قبل الجميع - بما فيهم الفلسطينيين - إلى المحكمة الإسرائيلية العليا. ففي شهر أبريل سنة 2002م، وخلال الانتفاضة الثانية التي تعتبرُ واحدة من أعتى موجات القتال التي شهدها الصراع المستمر بين الطرفين، وتحديداً في مخيم جنين بالضفة الغربية، قامت تلك المحكمة باستقبال وتسيير لوائح الاعتراض بشكل شبه يومي". [4]

وفي هذا السياق يتحدث البروفيسور يتسحاق زمير، وهو قاضٍ سابق في المحكمة العليا الإسرائيلية يوصفُ بأنه "من أشد المدافعين عن الحقوق المدنية" قائلاً بأنه "لا يعرفُ عن وجود أي محكمة مدنية في أي دولة في العالم تملك صلاحية مراجعة ومراقبة العمليات العسكرية الخاصة بجيش

تلك البلد" [5]. حتى راجي الصوراني مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بقطاع غزة وأحد كبار الناقدين لإسرائيل يقول بأنه " ينبهرُ دوماً من مدى رِقيّ مبادئ الأنظمة القانونية لإسرائيل."[6]

كما قامت المحكمة الإسرائيلية العليا بقيادة رئيسها البروفيسور أهارون باراك - سابقاً - بلعب دور أساسي وفعال في تحقيق حالة من التوازن بين الأمن والحرية، حيث قامت بحماية حقوق غير المحاربين من الفلسطينيين وأسرى الحرب وغيرهم بالرغم من الخطر الذي يشكلونهُ على كل من المدنيين والجنود الإسرائيليين.

وقد كانت المحكمة الإسرائيلية العليا الوحيدة من نوعها التي اعترضت بشكل مباشر على الضغط والتعذيب الجسدي (التعذيب غير المؤدي للموت) الذي يُمارس على الإرهابيين المعتقلين بهدف الحصول على معلومات ضرورية منهم لمنع وقوع جرائم إرهابية أخرى. وبالرغم من اعتراف المحكمة بأن هذه الإجراءات المشددة قد تنقذ حياة الناس في أوقات حرجة، إلا أنها قامت بمنع ممارسة تلك الأساليب بتاتاً، حيث قامت بإجبار إسرائيل على العمل ضمن سلطة القانون وخوض الحرب ضد الإرهاب بـ"يدٍ واحدةٍ مغلولةٍ خلف ظهرها". كما منعت الجيش الإسرائيلي من شنّ هجمات عسكرية على سيارات إسعاف مُعادية، بالرغم من حقيقة استعمال سيارات الإسعاف في كثير من الأحيان لنقل المتفجرات والانتحاريين.[7]

هناك تصريح آخر للرئيس السابق للمحكمة الإسرائيلية العليا يقول فيه:

> "إننا نرى ضرورة التأكيد على أن وحداتنا القتالية ملزمة باحترام القوانين الإنسانية فيما يخص العناية بالجرحى والمرضى وأجساد الموتى. إن الانتهاك المرتكب من طرف الطواقم الطبية الفلسطينية في المستشفيات وسيارات الإسعاف يُجبرُ جيش الدفاع الإسرائيلي على التدخل لمنع مثل تلك الأنشطة، لكنه لا يُبرر أبداً وبأي شكل من الأشكال خرق القوانين الإنسانية. هذا هو الموقف الرسمي للدولة، وهو موقف ملائم للقوانين الدولية المعمول بها والتي بنى عليها مقدمو العرائض حُجَجهم، واستناداً للقيم والمبادئ التي قامت عليها دولة إسرائيل باعتبارها دولة يهودية وديمقراطية في الوقت نفسه. بالتالي يتوجب على جيش الدفاع الإسرائيلي تذكير القوات المقاتلة فيه بدءاً من أعلى الرّتب وانتهاءاً بأصغر جندي في الميدان بما يلتزمُ به جيشنا طبقا لقانون وأخلاق دولتنا، وذلك من خلال تعليمات مفصلة تقضي بضرورة قيام الجنود بكل ما بوسعهم - وضمن الإمكانيات المتاحة- حتى لا يكونوا عائقاً أمام تقديم المساعدات الإنسانية حتى في أشد الظروف قسوة.[8]

لكن وعلى الرغم من ذلك، وعلى الرغم من صدور هذا القرار من المحكمة العليا الإسرائيلية، لم يتوقَّف الإرهابيون الفلسطينيون عن استخدام سيارات الإسعاف في هجماتهم الارهابية، حيث نشرت جريدة *نيويورك تايمز* في الحادي والعشرين من شهر أيار/ مايو سنة 2003م خبراً على سبيل المثال لا الحصر يقول بأن "انتحارياً اختبأ ثلاث مرات في سيارة إسعاف محاولا التسلل بين عناصر القوات

الإسرائيلية دون نجاح... فقام بعد ذلك بالتعاون مع امرأة أربعينية لديها ثلاثة أطفال للقيام بذلك، حيث قام بربط الحزام الناسف حول صدرها ورافقها في سيارة الأجرة إلى مكان العملية."

كما قامت المحكمة العليا الإسرائيلية بمنع قوى الأمن الإسرائيلية من اعتقال الأسرى بغرض استخدامهم من أجل إبرام صفقات تبادل تستعيد فيها سجناءَها من الأعداء.[9] وفي الثالث من أيلول/سبتمبر 2002 م تدخّلت المحكمة أيضاً في قضية ترحيل أخ وشقيقة إرهابيّ كان يقفُ وراء عدد من الهجمات الانتحارية ضد إسرائيل، حيث تم ترحيلهما من الضفة الغربية إلى قطاع غزة في غضون سنتين بعد أن تم الكشف عن "تورّط الشقيقة في خياطة الأحزمة الناسفة وقيام الشقيق بتوفير الحماية لأخيه وباقي الإرهابيين الآخرين عند نقلهم المتفجرات من مكان لآخر".[10] لكن المحكمة العليا اعترضت على قرار الجيش بترحيلهما، موضحة بأن ترحيلهما إلى مكان آخر ضمن الأراضي المحتلة وليس خارجها سيكون قانونياً في حال كان الشخص الذي تم ترحيله يُشكّل خطراً حقيقياً على الآخرين، حيث لا يمكن تغيير مكان إقامة أي فرد بريء لا يشكل أي خطر على الآخرين، حتى لو كان تغيير مكان إقامته سيؤدي إلى ردعِ الآخرين عن ممارسة أنشطة إرهابية. كما لا يمكن كذلك تغيير مكان إقامة أي فرد لم يعد يشكل أي خطر حقيقي على الآخرين، وبالإمكان تغيير مكان إقامة شخص ما فقط في حال توفر أدلة إداريّة وواضحة ومقنعة، وأن يكون حجم العقاب بالترحيل متناسباً مع حجم الجريمة".[11]

وفي قضية مشابهة، أصدرت المحكمة قراراً مُختلفاً جاء فيه:

"لقد قررت المحكمة فيما يخص الطعن الذي تقدّم به السيد عبد الناصر مصطفى أحمد عصيدة، شقيق الارهابي نصر الدين عصيدة، أن القرار بترحيل شقيق الإرهابي ليس قانونياً في هذه الحالة، والسبب هو أن مشاركة عبد الناصر في العملية الإرهابية قد اقتصرت على إعطائه سيارته لأخيه وتزويده بالملابس والطعام في بيته، على الرغم من معرفته المسبقة بنية شقيقه في ارتكاب ذلك الهجوم، لكن فعلياً لم يتم إثبات أي علاقة بين الهجوم الذي نفذه نصر الدين والمساعدة التي قدمها له شقيقه. بالتالي لا يوجد أساس قوي يُثبتُ أن مقدم الطعن (عبد الناصر) يشكل خطراً لدرجة تقضي بضرورة ترحيلهِ من مكان إقامته". [12]

وقد عَلّلت المحكمة الإسرائيلية العليا قرارها بالتوضيح الآتي:

"تمرُّ دولة إسرائيل بفترة عصيبة، حيث يضر الإرهاب بسكانها ويستهتر بحياتهم، فقتل المئات وجُرح منهم الآلاف. في الوقت نفسه فإن السكان العرب في يهودا والسامرة وقطاع غزة يُعانون إلى حد كبير، وهذا كله نتيجة لعمليات قتل وتدمير نفّذها إرهابيون... تبذل الدولة قصارى جهدها لحماية مواطنيها وتوفير الأمن في المنطقة ضمن إجراءات محدودة جداً تقتصرُ على كونها إجراءات عسكرية وعملياتية، خاصة وإنه من الصعب جداً محاربة أشخاص مستعدّين لتحويل أنفسهم إلى قنابل بشرية. ويجبُ التذكير بأن تلك الإجراءات عادية جداً، وأن دولة إسرائيل هي دولة ديمقراطية تسعى دائما للحرية، وهي ديمقراطية

تمارس حقها الطبيعي في الدفاع عن نفسها وتعمل في حدود حقها في القيام بذلك، خاصة وأنه حقٌّ يعترف به ميثاق الأمم المتحدة... وليس كل إجراء فعّال هو بالضرورة إجراءٌ قانونيّ... وبالفعل فإن موقف دولة إسرائيل هو موقف لا تُحسدُ عليه، وإن دورنا كقضاة ليس سهلاً على الإطلاق، فنحنُ نقوم بكل ما بوسعنا للموازنة بين حقوق الإنسان والأمن في المنطقة. وفي هذه الموازنة لا يمكن لحقوق الإنسان أن تحصل على حماية كاملة وكأنه لا يوجد هناك إرهاب، كما لا يمكن لأمن الدولة أن يحصل على حماية كاملة وكأنه لا توجد هناك حقوقٌ للإنسان. بالتالي تتطلب الموازنة بينهما مجهوداً كبيراً ودرجة عاليةً من الدقّة، وهذا هو الثمن الذي ندفعه في سبيل المحافظة على الديموقراطية، وإنه لثمنٌ باهظٌ جداً، لكنه في الوقت نفسه يستحقّ أن ندفعه، إذ يقوّي الدولة ويمنحها أساساً للصمودِ والاستمرارية".[13] يتوفر النص الكامل لهذا القرار على شبكة الإنترنت،[14] ويجب على أولئك الذين يتّهمون إسرائيل بعدم احترام القانون قراءته.

وإنه لمن العدل والإنصاف أن نقول بأن إسرائيل اتخذت قرارات ربما لا تكون مثاليةً في صراعها ضد الإرهاب، إلا أنها كانت أكثر الدول امتثالاً للقانون إذا ما قارناها بغيرها من الدول التي تواجه خطراً مماثلاً، وخلافاً لما تقوم به إسرائيل، فالمصريون والأردنيّون والفلسطينيون يقومون بتعذيب المعتقلين بصورة روتينية، بل لا يحدّون حتى من مستوى تعذيبهم حتى لا يكون قاتلاً. فمثلا في 2002 م اعترفت السلطة الفلسطينية بأنها عذّبت متهما بالتخابر مع إسرائيل بهدف إجباره على الاعتراف بتورط عمّته، إلا أنهم قد أعدموهُ رمياً بالرصاص دون وجود أدنى مقومات المحاكمة العادلة. [15] فيما لم تقم الأردن بتعذيب المتهمين فحسب، بل أيضا كانت أجهزة الأمن الأردنية تعذب وتعتقل أقرباءهم في محاولة للحصول على المعلومات من الإرهابيين والضغط عليهم.

ومن المهم أن نذكر في هذا السياق ما قامت به الحكومة الصينية حين قتلت المتظاهرين في ساحة تيانانمن سنة 1989م، وكان حينها أول شخص يبارك لجيانغ زيمين على إطاحته بالمتظاهرين هو ياسر عرفات، متحدثاً باسم الشعب الفلسطيني، قائلاً:

"نيابةً عن الشعب الفلسطيني العربي وقيادته، وبالأصالة عن نفسي ... أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعبّر لك عن تهانيّ العميقة لنجاحكم في استعادة النظام بعد الحوادث الأخيرة في الصين الشعبية. أتمنى لكم، أصدقاءنا الأقرباء، مزيداً من التقدم في مساعيكم لتحقيق آمال وطموحات الشعب الصيني الشقيق وتحقيق المزيد من الأمن والاستقرار".[16]

بالتالي فإن نفس دعاة البروباغاندا الفلسطينيين الذين يشتكون بكل نفاق كلما انحرفت إسرائيل مقدار ذرة عن المستوى المثالي لحقوق الإنسان، هم نفسهم الذين يسارعون دائماً لتمجيد ودعم كل طاغية مُنتهكٍ لحقوق الإنسان، بدءاً من صدام حسين، مروراً بمعمر القذافي، وانتهاءً بفيديل كاسترو.

وكأيّ دولة أخرى، فإن إسرائيل بدورها قد اقترفت أخطاء فيما يتعلق بردود الفعل المبالغ فيها ضد الإرهاب والتهديدات التي تواجه حياة المدنيين. إن إسرائيل بعيدة عن المثالية، لكنها تظلّ نموذجاً يُحتذى به إذا ما قورنت مع غيرها من الدول، ويعني ذلك أنها تستحق أن يخصّها الثناء لا الانتقاد، نتيجة جهودها الكبيرة التي تبذلها في محاربة الإرهاب ضمن القانون، مع مراعاة حقوق الأبرياء غير المقاتلين في أوقات القتال.

وفي خطاب له سنة 1987م، أشاد وليام برينان، أحد أهم القضاة المدافعين عن الحريات المدنية في المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية بالجهود الإسرائيلية في خلق حالة من التوازن بين السّلام من جهة، والحريات المدنية من جهة أخرى، قائلاً:

"قد تكون إسرائيل، لا الولايات المتحدة، الدولة التي يُبنى عليها أمل كبير في بناء نظام قضائي قادر على حماية الحريات المدنية في ظلّ تحدّيات الأمن القومي، وذلك لأن إسرائيل واجهت طوال أربعة عقودٍ تهديدات في غاية الخطورة لأمنها القومي، ويبدو أنها لن تتوقف عن مواجهتها في المستقبل القريب. إن الحفاظ على الحريات المدنية في ظل التحديات الأمنية المتنامية يعدنا - بالرغم من صعوبته- ببناء حصن يحمينا من جنون ومخاوف أخطار جديدة قد تظهر فجأة دون سابق إنذار، حصن يضمن لنا بأن الأمة لن تتخلى عن مبادئها خلال حربها من أجل البقاء... إن شعوب العالم بأسره ستتعلّمُ من تجربة إسرائيل في تعاملها مع أزمتها الأمنية المستمرة حين تواجه تهديداتٍ لأمنها القومي. وقد نجدُ في التجربة الإسرائيلية الخبرة اللازمة لعدم التعاطي مع بعض المخاوف الأمنية التي بيّنَت إسرائيل بأنه لا داعي للتعاطي معها. كما ستمتلكُ تلك الشعوب الشجاعة الكافية لحماية الحريات المدنية التي نجحت إسرائيل في صونها دون إلحاق الضرر بأمنها القومي...ولن أستغرب أبداً لو اتضح مُستقبلاً بأن حماية الحريات المدنية في الأوقات العصيبة التي تهدّد العالم ما كانت لتتحقّق لولا الدروس التي تعلمتها إسرائيل في صراعها من أجل حفظ حريات مواطنيها وأمن دولتها في الوقت نفسه. إن مواجهة هذا السيل من الأخطار يشكل في الحقيقة فرصة ثمينة لصياغة فلسفة تشريع عالمية وقوية للحفاظ على الحريات المدنية من جهة، ومجابهة اضطرابات الحروب والأزمات من جهة أخرى، وبهذه الطريقة ستصبح المِحنةُ مَهداً للحرية.[17]

بالتالي حين يقول أحد قيادات الحركة الطلابية مثل الشخص الذي اقتبسنا ادعاءاته في بداية هذا الفصل بأن إسرائيل هي البلد المنتهك الأول لحقوق الإنسان في العالم، فإننا نجدُ بأنه إما جاهل جداً أو أنه متعصب أعمى لآرائه. وعلى أية حال، فإنه حتماً ينتمي لجمع أكبر وأسوأ من المؤيدين لتلك الأفكار، أما العقلاء فإنهم سيفضلون حتماً بأن يحاضر فيهم القاضي وليام برينان حول حقوق الإنسان عوضاً عن إريك ريتشنبرغر أو ياسر عرفات أو بعثة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وفي حال ظلّت تراودكم بعض الشكوك حول مدى تفوّق الديمقراطية الإسرائيلية وامتثالها للقانون مقارنة بالبلدان العربية والإسلامية بل وحتى الغربية، فإن من سيزيل تلك الشكوك هم الفلسطينيون أنفسهم، مثل الباحث والمحلل السياسي خليل الشقاقي الذي كان ولا زال يجري استطلاعات رأي عام سنوية بين الفلسطينيين لمعرفة أكثر الحكومات التي يؤيّدونها، فوجد النتيجة التالية:

"في كل سنة كانت إسرائيل تتصدّر قائمة تلك الدول، وفي عدة أحيان تفوّقت بنسبة تفوق 80%، ثم تليها الحكومة الأمريكية ومن ثمّ الفرنسية، في حين يأتي النظام الأردني والنظام المصري في نهاية القائمة. وخلال الفترة الأولى لحكم السلطة الفلسطينية كانت تحتلُ المرتبة الرابعة بنسبة تفوق 50%، أما الآن فهي تتربع على عرش الدول في أسفل تلك القائمة بنسبة تأييد تقلّ عن 20% نتيجة لتفشّي الرَّشوة والمحسوبية وسوء الإدارة وحالة الركود والتخلّف على المستوى الفلسطيني، الأمر الذي جعلَ الفلسطينيين يوجّهون انتقاداتهم اللاذعة للسلطة الفلسطينية بدلاً من إسرائيل".[18]

في الحقيقة، يودُّ الفلسطينيون الذي شاركوا في الاستطلاع كذلك في أن يَروا في بلادهم دستوراً "يُقوّي ويحمي منظومة القضاء إلى الأبد، خاصة وأنها المنظومة الأضعف في الحكومة الفلسطينية في الوقت الحالي، وذلك من خلال الاقتداء بالنموذج الإسرائيلي". لكن الحال المُزريَ للقضاء الفلسطيني ليس بالمفاجئ على الإطلاق، فياسر عَرفات أراد أن يكون لديه نظام قضائي ضعيف، كما هو حال جميع الدكتاتوريّين.

قائمة الملاحظات والحواشي:

1. Eric Reichenberger, spokesman for Students Allied for Freedom and Equality, a pro-Palestinian group at the University of Michigan, at the anti-Israel divestment conference hosted by his organization in October 2002 (Daniel Treiman, "Students Rap Israel at Divestment Parley," *Forward,* October 18, 2002; also quoted by Nat Hentoff, Op.-Ed., "Israel at Stake on U.S. Campuses: Students and Faculty Call for Divestment," *Washington Times,* November 25, 2002).

إريك ريخن برغر المتحدث باسم اتحاد الطلبة للحرية والمساواة، وهي مجموعة مناصرة للشعب الفلسطيني في جامعة ميشيغان الأمريكية خلال أحد المؤتمرات التي تطالب بمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها والذي نظمه الاتحاد بتاريخ العاشر من تشرين الأول /أكتوبر سنة 2002م

2. Professor Irwin Cotler, "Beyond Durban: The Conference Against Racism That Became a Racist Conference Against Jews," Global Jewish Agenda, www.jafi.org.il/agenda/2001/english/wk3-22/6.asp (last visited April 11, 2003).

3. Anne Bayefsky, "At U.N., Israel Bashing Is Always the First Priority," *Chicago Sun Times,* March 30, 2003.

4. Greg Myre, "Trial of Palestinian Leader Focuses Attention on Israeli Courts, *New York Times,* May 5, 2003.

5. Ibid.نفس المصدر

6. Ibid.نفس المصدر

7. Supreme Court Justice Dorit Beinisch, "The Role of the Supreme Court of Israel in Times of Eme gency," *Globes,* November 21, 2002.

8. *Physicians for Human Rights v. Commander of I.D.F. Forces in the West Bank,* HCJ 2936/02, April 8, 2002.

9. Dan Izenberg, et al., "Supreme Court Orders Lebanese Freed: MIA's Slam 'Self- Destructive Judicial System, " Jerusalem Post, April 12, 2000.
10. Ajuri, HCJ (Israeli Supreme Court) 7015/02.

11. "Israeli Supreme Court Decision on Deportation of Family Members of Terrorists," Jewish Virtual Library, American-Israel Cooperative Enterprise, www.us-israel.org/jsource/Terrorism/sctdec.html, September 3, 2002 (last visited April 8, 2003).

12. Ibid.نفس المصدر

13. Ibid.نفس المصدر

14. See www.court.gov.il.:انظر هذا الموقع

15. Khaled Abu Toameh, "200 Suspected Collaborators Held in P.A. Jails," *Jerusalem Post,* August 15, 2002. See also, Serge Schemann, "For Arab Informers, Death; for the Executioners, Justice," *New York Times,* September 2, 2002, describing the execution of the women of an entire family on suspicion of being collaborators with Israel.

16. "Parliamentary Debates 2001," Parliament of Ireland, www.irlgov.ie/debates-01/13dec/sect4.htm, December 13, 2001 (last visited April 8, 2003).

17. Justice William J. Brennan Jr., "The Quest to Develop a Jurisprudence of Civil Liberties in Times of Security Crisis," lecture, Hebrew University Law School, available atwww.brennancenter.org/resources/downloads/nation_security_brennan.pdf.

18. James Bennet, "Letter From the Middle East," *New York Times,* April 2, 2003.

الفصل التاسع والعشرون:
من ناحية أخلاقية، هل تتساوى جرائمُ الإرهابيّين الفلسطينيين مع ردود الفعل الإسرائيلية عليها؟

التهمة:

من الناحية الأخلاقية لا يوجد فرق بين أولئك الذين *يتعمّدون* استهداف الأبرياء من الأطفال والنساء والشيوخ وغيرهم من المدنيين، وبين أولئك الذين يتسبّبون في مقتل المدنيين *دون قصد* أثناء محاولتهم احتواء الهجمات الإرهابية وردعها.

من قام بتوجيه التهمة:

يقول نعوم تشومسكي: "إن كان مُرتكبو العمليات الانتحارية إرهابيين، فإن الجرائم الإسرائيلية الأبشع التي نرعاها نحن - أي الأمريكيّون - تُعتبرُ إرهابية أيضاً". [1]

وفي بيان صحفيّ لمنظمة العفو الدولية تحت عنوان "اغتيال المستقبل: أطفال في مرمى النيران"، والذي تضمن تقريراً أصدرته منظمة العفو الدولية تبرز فيه كيف تم استهداف الأطفال الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء بطرق غير مسبوقة منذ بداية *الانتفاضة الحالية*، وجاء فيه: "يدفع الأطفال ثمن هذا الصراع بشكل متزايد، إذ لا يُظهر جيش الدفاع الإسرائيلي ولا المجموعات الفلسطينية المسلحة أدنى اعتبار لحياة الأطفال على وجه الخصوص، والمدنيين بشكل عام. يجب علينا استرجاع احترام قدسية الحياة البشرية، ولن يكون ذلك ممكناً إلا بتبني عقلية جديدة من قِبل الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. كما أن الضوء الاخضر الذي يعتقد أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي والجماعات الفلسطينية المسلحة أنهم يتمتعون به فيما يتعلق بقتلهم للأطفال قد ساهم بلا شك في خلق وضع لا يترك أي قيمة لحياة الأطفال والمدنيين العزل من كلا الجانبين. كفى حججاً ومبررات واهية! يجب أن تتحمل كل من الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية مسؤوليّة التحرك بسرعة وصرامة للتحقيق في مقتل كل طفل والتأكد من تقديم المسؤولين عن هكذا جرائم إلى العدالة". [2]

كما "أدان الأب يوحنا بولس الثاني بابا الفاتيكان كافة أشكال الإرهاب، بغضّ النظر عن الجانب الذي يصدر منه". [3]

وتبعاً لبيان للمجلسِ الكنسيّ الأعلى بعد أن أرسل وفداً إلى الشرق الأوسط قال فيه: "نحن ندين كذلك... كلاً من العمليات الانتحارية...والعنفَ المُرتَكَب من قِبل الاحتلال الإسرائيلي". [4]

ويقول الحاخام مايكل ليرنر: "يدّعي الفلسطينيون بأن عُنفَ الاحتلال الإسرائيلي أسوأ بكثير من العنف الفلسطيني، وبأن سياسة التعذيب وهدم البيوت وعمليات التفتيش المهينة وعمليات الاغتيال ومحاصرة البلدات والقرى الفلسطينية أسوء من معاناة الشعب الإسرائيلي بكثير، وربما يكونون مُحقّين في ادّعائهم هذا". [5]

الحقيقة:

بإمكان أي مدرسة من مدارس علمِ الفلسفة واللاهوت والتشريع والمنطق توضيح الفرق الشاسع بين الاستهداف المتعمّد للمدنيين العزّل وبين القتل غير المُتعمّد للمدنيين أثناء استهداف الإرهابيين الذين يختبئون بينهم.

الدليل:

استهدفت العمليات الإرهابية المُتعمّدة والمرتكبة ضدّ الإسرائيليين واليهود المواقع التالية في عدة مواقع من دول العالم، كان منها:

- روضة الأطفال التي قُتِل فيها ثمانية عشر طفلاً إضافة إلى معلّميهم، ونُفِذَت العملية بالرشاشات.
- مدرسة ابتدائية قُتل فيها سبعة وعشرون طفلا إضافة إلى معلّميهم.
- أحد المراكز اليهودية والتي قتل فيها ستة وثمانون مدنياً.
- كنيس واحة السلام في اسطنبول، والذي قُتل فيه سبعة وعشرون يهوديا أثناء تأديتهم الصلاة. وقع الهجوم بتاريخ السادس من أيلول/سبتمبر 1986م حين فتح شخصٌ مسلح النار على المصلين أثناء تأديتهم صلاة يوم السبت، فقتل اثنان وعشرون يهودياً، وتبنّت مجموعة أبو نضال الإرهابية هذا الهجوم. ثم وقع هجوم آخر بتاريخ السادس عشر من تشرين الثاني/نوفمبر 2003م، وكان هجوماً بالسيارات المُفخخة التي استهدفت الكنيس ومواقع أخرى في اسطنبول حينها موديا بحياة عدد من اليهود والمسلمين أيضاً. وتبعاً للأمن الإسرائيلي ومصدر أمني تركي رفيع فإن من قام بهذا الهجوم ينتمون لإحدى المنظمات الإرهابية العالمية.
- طائرة سويسرية كانت متوجهة لإسرائيل، وقتل جميع ركابها البالغ عددهم سبعة وأربعين وجميعهم من المدنيين.
- محطة ركاب في مطار اللدّ (مطار بن چوريون)، وقُتِل في هذا الهجوم سبعة وعشرون مدنياً. أغلبهم من الحجاج المسيحيين.
- مأدبة عيد فصح في أحد فنادق نتانيا، وقُتل في هذا الهجوم تسعة وعشرون يهودياً.
- أحد النوادي الليلية، وقُتل في هذا الهجوم واحد وعشرون يهودياً أغلبهم من أصل روسيّ.
- كافيتيريا الجامعة العبرية في أورشليم القدس، وقتل في هذا الهجوم تسعة يهود.

- طائرة كانت تُقِلُّ مجموعة من السياح الإسرائيليين العائدين من عطلة عيد الحَنوكاه الذي أمضوه في كينيا.

ومع الأسف الشديد فقد كُتِب لجميع هذه الهجمات النجاح باستثناء الهجوم الأخير.

ولا يوجد أي مبرّر أخلاقي لهذه الهجمات الإرهابية حين يتبين أن الهدف المقصود هو قتل المدنيين العزّل، كما قامت منظمة العفو الدولية بدورها بوصف هذه العمليات الإرهابية بأنها "جرائم ضد الإنسانية". وقد تخطت الهجمات الإرهابية حد استهداف المدنيين الإسرائيليين ليصل الأمر إلى استهداف اليهود الذين يعيشون خارج إسرائيل بغض النظر عن آرائهم حول إسرائيل، وهذا ما نصفه نحن بكل بساطة ووضوح بِـ"جرائم الكراهية المعادية للسامية".

وحين قامت جماعة كو كلوكس كلان الإرهابية بتنفيذ هجمات مماثلة على نطاق أصغر، واجهها العالم بإدانة جماعية واضحة، مع العلم أنه لا يوجد أي اتفاق مُسبق على إدانة التفجيرات التي قامت بها تلك الجماعة الإرهابية في ظل ردود الفعل المبالغ فيها من قِبل مكتب التحقيقات الفدرالي الأمريكي. لكن لازال هناك من يحاول تبرير الأعمال المعادية لليهود بوصفها أعمالا للمناضلين من أجل الحرية.

على أرض الواقع، نجد أن المتطرفين اليمينيين يعملون جنباً إلى جنب مع المقاتلين المسلمين في ألمانيا ودول أوروبية أخرى لنشر "العنف المعادي للسامية في حرم الجامعات،[6] كما قام النازيّون الجدد بالتعاون مع إرهابيين مسلمين في الأرجنتين لارتكاب أعمال عنف وهجمات بحقّ اليهود.

لم يسعَ أي من ضحايا الهولوكوست أو المجازر الأخرى إلى الانتقام والثأر من الأطفال الأبرياء، حتى أطفال مرتكبي تلك الجرائم بحق اليهود. وبالرغم من ذلك، لم يتردّد أعداء إسرائيل - بدءاً من الفلسطينيين ومروراً بالإيرانيين والنازيين الجدد المتعاونين معهم- في استهداف الأطفال أو أي فئة أخرى من اليهود وغير اليهود على حد سواء. ومع ذلك لا تزال بعض منظمات المجتمع الدولي مُصرّة على تشبيه محاولات تدخل إسرائيل لمنع وقوع مثل تلك الاعتداءات بتلك الاعتداءات نفسها. ومن ضمن هؤلاء المنتقدين لإسرائيل يوجد عددٌ من الشخصيات الدينية المرموقة ممن يُفترضُ أنهم يقفون في موقفٍ أفضل من هذا، خاصة في ظلّ أهمية مبادئهم الدينية في التفريق بين هجمات إرهابية متعمدة تستهدف المدنيين والأطفال، وبين نتائج غير مقصودة بالمرة، مثل حادث وفاة طفل ما أثناء اغتيال إرهابي خطير.

وقد قامت الموسوعة الكاثوليكية الجديدة على سبيل المثال بتعريف مبدأ "*التأثير المزدوج*" على أنه: "قاعدة سلوكية كثيراً ما يتم استخدامها في علم اللاهوت الأخلاقي لتحديد التبعات الإيجابية والسلبية لفِعلٍ لا يتعارضُ مع القانون". وبناء على هذا المبدأ تمنح الموسوعة المثال التالي الذي ينطبق تماماً على إسرائيل والسياسة التي تنهجها في الحرب ضد الإرهاب:

"يتم تطبيق مبدأ التأثير المزدوج عادة عندما يتعلق الأمر بالحروب المعاصرة. بالتالي، *في خضم الحرب قد تضطر الأمة لشن هجوم جوي على أهداف عسكرية هامة للعدو بالرغم من إمكانية وقوع وفيات محدودة في صفوف المدنيين، وهذا هو التأثير السلبي لذلك الهجوم، لكن يُمكن تجاوز هذا التأثير السلبي بالنظر إلى المنفعة العسكرية المكتسبة من تدمير ذلك الهدف*. وبطبيعة

الحال لن يكون من الممكن تجاهل التأثير السلبي حين يكون عدد الضحايا المدنيين غير متناسب مع الفائدة المكتسبة من العملية... وفي حال كان الهدف المرجو من الهجوم هو إيقاع أكبر عدد من الضحايا المسالمين لإحباط الروح المعنوية للعدو وإجباره على اختيار السلم، فحينها سيكون الهجوم مُداناً دون أدنى شكّ... لأن هذه الحالة بالذات تستعمل أساليب خبيثة لتحقيق نتائج إيجابية".

وقد فنّدَت الفيلسوفة جين بينثك إلشتاين ادّعاءات بعض رجال الدين من خلال التفريق بين الموقف الأخلاقي في الحالتين:

"إذا لم نستطع التمييز بين حالة وفاة ناتجة عن حادثة سيارة وبين القتل العمد، فحينها سينهار نظامنا القضائي والأخلاقي بالكامل. وإذا لم يكن بمقدورنا أن نفرق بين استهداف المقاتلين والاستهداف المقصود والمتعمد للمدنيين المسالمين، فحينها علينا أن نُدرك بأننا نعيش في عالم تنعدم فيه الأخلاق. وفي عالم كهذا، يتم اختزال كل شيء ليكون بنفس الدرجة من الرمادية، بالتالي لن نستطيع التمييز بين أي نقيضين في مسارنا السياسي والأخلاقي".[7]

إن الفشل في فهم أساسيات الاختلاف وعدم الاعتراف بالفرق بين استهداف المدنيين وبين القتل غير المتعمد للمدنيين في سياق الدفاع عن النفس يعكس حالة من البلاهة الأخلاقية (في أفضل الحالات)، وفي أسوئِها لا يكون الأمر سوى تعصباً أعمى يشجع أولئك الذين يلجؤون عمداً لقتل المدنيين كوسيلة للوصول إلى حالة من "التكافؤ الأخلاقي" بينهم وبين أعدائهم من وجهة نظر الرأي العام العالمي. لكن الأمر المثير للسخرية حقاً هو أنه بالنسبة لبعض المتعصبين لا يتم النظر لإسرائيل على أنها مُتكافئة أخلاقياً مع أعدائها الإرهابيين، بل هي أقل منهم بكثير! فنعوم تشومسكي على سبيل المثال ينظر إلى الحرب الإسرائيلية والأمريكية على الإرهاب على أنها أسوأ من الإرهاب نفسه.

إن الحجة التي أطرحها هنا - وهي حجة رئيسية بالنسبة للحضارة والعدالة - ليست قائمة على تبرير الخطأ بالخطأ، إذ أن كلا الطرفين ليسا بالمعصومين عن الأخطاء، لأن مفهوم الخطأ لا يتعلق دائماً بالمقدار، لأنه يوجد اختلاف نوعيّ بين أخطاء *غير مقصودة* وأخرى مقصودة ترتكبُ *عمداً*. بالتالي لا يستوي قتيلان مدنيان من منظور أخلاقي في حال كان أحدهما قد تعرض للقتل بعد ارتكابه جريمة قتل، والآخر كان قتلهُ مجرد حادثة مؤسفة وعرضية في ظل كل الجهود المبذولة لردع الإرهاب والإرهابيين. كلتا حالتي الوفاة هاتين تُصنّفان على أنهما أخطاء، كذلك هو الحال بالنسبة للمرضى الذين يموتون جراء جرعات زائدة من الأدوية الخاصة بعلاج السرطان مثلاً، لكن من لا يستطيع أن يُميّز بين حالة قتل لمريض أسود البشرة بجرعة زائدة من قبل مُمرض عنصري، وبين حالة وافق فيها المريض قبل موته على خضوعه لعلاج قاسٍ للسرطان مدركاً خطر الموت الذي يرافقه، ومن لا يرى الفرق بين الحالتين هو إما شخص عديم الأخلاق أو متعصِّبٌ أعمى. بصراحة يستطيع الجميع رؤية الفرق بين الحالتين، والجميع يؤمنون بوجود هذا الفرق في سياقات أخرى مختلفة، لكن سرعان ما يختفي الذكاء البسيط وتختفي الأخلاق الأساسية البسيطة لرؤية هذه الفُروق لدى أولئك الذين يصرّون على التفكير بازدواجية المعايير حين يتعلّق الأمر بدولة إسرائيل اليهودية.

وبالرغم من تحمل إسرائيل مسؤولية النقد لبعض تجاوزاتها في بعض الحالات التي عرَّضت فيها حياة المدنيين للخطر أثناء استهدافها للإرهابيين تحت ظروف استثنائية لا يمكن تجنب الإصابات المدنية فيها، إلا أن ذلك لا يقارن أخلاقيا بما يقوم به أولئك الإرهابيون في عملياتهم التفجيرية التي يستخدمون فيها قنابل منقوعة في سُمّ الفئران ومحشوة بالمسامير لزيادة عدد القتلى إلى أقصى حد أثناء ارتكاب العمليات التفجيرية. إن كلتا الحالتين سيئتان، لكن الأخيرة أسوأ أخلاقيا بكثير من الأولى نتيجة الدوافع والأسباب التي تقف خلف مقتل المدنيين. كما لا يوجد أي مُجتمع مدنيّ مُتحضر يَعتبر الحالتين متكافئتين أخلاقياً، وهذا أمر لا تُعارضه أخلاقيات المجتمع الدولي والكتاب المقدس اليهودي والإنجيل والقرآن، لكن عندما يتعلق الأمر بإسرائيل فإن الموضوع مختلف كلياً، فحينها تختفي تلك القدرة على التفريق بين حالتين مماثلتين من ناحية أخلاقية.

وبالنسبة للبعض فهم يَرونَ أن قضية الأخلاق هي مسألة نسبية، إذ يعتقدون بعدم وجود الشر المطلق في هذا العالم، خاصة أولئك الذين جاءوا بعد حُقبة هتلر وستالين. لكن حتى بعد موت هذين الوحشين الشريرين، فقد جاء بعدهم آخرون جسدوا الشر المطلق مثل بول بوت وإيدي أمين، إلا أنهم لم يحتلوا حيزاً كبيراً من النقاشات الأمريكية اليومية ويعتبرون غائبين عن أنظار العالم بأسره. أما حرب ڤيتنام فقد تم تصويرها على أنها صراع بين جانبين معتدين لا فرق بينهما أخلاقيا، فيما رأى بعض اليساريين بأن فيديل كاسترو كان له إيجابيات وسلبيات في الوقت نفسه.

بالتالي من الصواب أن نقول بأن الشر المطلق يتواجد بالفعل في عالمنا، وهو ما يتجسد في الاستهداف المُدبّر وغير المبرر للأطفال والنساء والشيوخ بناء على أصلهم العرقي أو الوطني. وإن غياب القدرة على تمييز هذا النوع من الإرهاب هو شرٌّ مطلق لا يترك خيارا سوى الإيمان بنسبيّة كل شيء، فإذا كان من الجائز قتل الأطفال والرضع لا لسبب سوى أنهم يهود، فهل يسلَم أي شيء من فظائع تقبّلهم لمثل هذه الفكرة؟ هذا هو السؤال الذي طرحه فيودور دوستويفسكي في كتابه الإخوة كارامازوف، تحديداً في حوار دار بين إيڤان وآليوشا حول مسألة النسبية، حيث جاء فيه:

"إيفان: تخيَّلْ أنك كنتَ ترسمُ خطّة لمصير البشرية بهدف جعل الناس سعداء في النهاية، ومنحهم الراحة والسلام على الأُقل، لكن لتنفيذ تلك الخطة ينبغي عليك تعذيب طفلٍ صغير حتى الموت - مثل تلك الطفلة الصغيرة التي تلطم صدرها بقبضتها - بالتالي ستكون كمن يبني صرحاً عظيماً فوق دموع وعذابات ذلك الطفل، فهل توافق على أن تكون المهندس المعماري لمثل هذا الصرح، آخذا بعين الاعتبار هذا الشرط؟ قُلْ لي، وقُلْ لي الحقيقة، أجاب آليوشا بصوت هادئ: " كلا، أنا لا أوافق".

ولا بد لنا التذكير هنا بأن كلاً من ستالين وهتلر قد قدما مبررات لسياساتهما وأفعالهما في القتل الجماعي، والتي نجحت في استقطاب حشود من الناس بما فيهم المفكرين ومختلَف المهنيين والفنانين. لكننا خلافهم اليوم نعرف يقينا بأن لا يوجدُ أبدا ما يُبرر إبادة عشرات الملايين من المدنيين الأبرياء، ومع ذلك لازال بعض القياديين العرب والفلسطينيين يتحسّرون لعدم إتمام هتلر محرقته. لماذا إذن يتخوف الناس في وقتنا الحالي من الاعتراف بأن تلك الأعمال هي بالفعل أفعالٌ شريرة؟ ولماذا يصر العديد منهم على محاولة إيجاد حالة من التكافؤ الأخلاقي بين حالات تستحيل أن تتكافأ من منظور الأخلاق؟ ولماذا يصف العديد منهم كذلك بعض أبشع الشرور - مثل الاستهداف المتعمد للأطفال - بعبارات مثل "القتال

من أجل الحرية"، بينما يصفون الجهود المبذولة لوقف الأعمال المشابهة للنازية بأنها نازية بحد ذاتها؟ فالمفكر نعوم تشومسكي على سبيل المثال يحب دائما أن يُذكر متابعيه بأن كلا من هتلر وستالين قد برّرا مجازرهما بذريعة مكافحة الإرهاب، وكأن كل الأعمال التي تندرجُ تحت مكافحة الإرهاب متساوية أخلاقيا مهما كان نوعها، فبأي منطقٍ يُقارنُ بين إقامة مخيمات الموت التي قُتل فيها ملايين الأطفال بالغاز، وبين عملية عسكرية تستهدف قيادياً إرهابياً لوحده؟

وفي اليوم التالي الذي جمع فيه الرئيس الأمريكي بوش بين رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك آرييل شارون ورئيس الوزراء الفلسطيني محمود عباس في العقبة، أقسم أحد أبرز قيادي حركة حماس إسماعيل أبو شنب على مواصلة العمليات الانتحارية لأن عباس قد اعترف بالمعاناة التي عاشها اليهود تاريخياً، قائلاً: "لقد تحدث محمود عباس عن المعاناة الإسرائيلية وكأن الفلسطينيين هم من ارتكبوا الهولوكوست بحق اليهود، بينما في الواقع فإن الفلسطينيين هم ضحايا الهولوكوست الذي يرتكبهُ الإسرائيليون".[8]

إن هذا الجهل بالتاريخ، أو بالأحرى خداع الذات حول الدور الذي لعبه الفلسطينيون في الهولوكوست، بالإضافة إلى المقارنات غير الأخلاقية بين مخيمات الموت النازية وبين دفاع إسرائيل المشروع عن نفسها ضد الإرهاب، قد صار يشكل عقبةً حقيقية في طريق إلى السلام.

أما الرد السياسي على ادعاء التكافؤ الأخلاقي هو عدم الانحياز لأحد، فانطلاقا من تلك الفرضية الكاذبة قد يتبادر إلى ذهن المرء فعلاً أن الإسرائيليين والفلسطينيين يتحملان نفس القدر من المسؤولية في فشل عملية السلام وفي وتيرة العنف المتصاعدة، بالتالي يجب على المجتمع الدولي عدم الانحياز لأحد والتزام الحياد في التعامل مع كلا طرفي الصراع، إلا أن واقع الأمر هو أن القادة الفلسطينيين هم من يتحملون نتيجة فشلها وذلك لرفضهم المتواصل لحل الدولتين وتصعيدهم العنف كنتيجة لذلك، بالتالي فإن التصرف المنطقي هو عدم التعامل مع الطرفين بموضوعية إطلاقاً، ذلك لأن مكافأة السلوك العنيف ورفض السلام بعدم الانحياز يشجع مثل تلك المواقف، وهو بالتحديد ما كان ولازال يحدث مع الفلسطينيين منذ عشرينات القرن الماضي. يجب أن يكون هناك امتياز للذين يقبلون مقترحات السلام المتمثل في حل الدولتين، وهو بالذات ما فعلته إسرائيل في كل من 1937م، وسنة 1947م، و2000-2001م.

وبطبيعة الحال، يجب أن يدفع أولئك الذين يبدؤون بحروب الإبادة والتطهير كالدول العربية والمقاتلين الفلسطينيين ثمناً لأفعالهم. كما يجب مكافأة الذين يتمكنون من حماية مدنييهم من مثل تلك الحروب العدوانية، وأي مقاربة أخرى غير هذه ستؤدي لتأجيج وتيرة الحروب. يجب كذلك معاقبة الذين دعموا وتحالفوا مع أقذر أنواع الشرور، كالنّازية والصدّامية (نسبة إلى صدام حسين). بشكل مماثل، يتم عادةً مكافأة المتحالفين مع الجانب المنتصر معاملة مميزة تختلف عن أولئك الذين وقفوا بجانب المهزومين.

في الحقيقة يبدو مفهوم الحياد وعدم الانحياز في هذا السياق ساذجاً بعض الشيء، بل وناقصاً من منظور أخلاقيّ. فالأمريكيون على سبيل المثال، باعتبارهم شعباً ملتزما بالمساواة ولطالما دعموا أسلوب الحياد وعدم الانحياز، وهو حتماً الشيء الذي نتوقعه من القاضي أو الحكم في مباراة رياضية، وهذا بالذات ما نطالب حكومتنا به عندما يتعلق الأمر بمعاملة الناس ذوي العرق أو الدين أو الجنس أو الميول الجنسي

المختلف، لكنه ليس بالمرغوب دائماً عندما يتعلق الأمر بأمم ومجموعات تصرفت بشكل متباين ومختلف - خاصة إن تصرّفت إحداها أفضَلَ من الآخرين بفارق كبير- طبقا للأخلاق المشتركة والمتفق عليها عالمياً، إذ لم يرغب أحد في أن تنال ألمانيا أو اليابان معاملة حيادية بعد ما قاموا به في الحرب العالمية الثانية، كما لم يرغب أحد في أن تنال جماعة كو كلوكس كلان معاملة حيادية حين مثلت أمام وزارة العدل الأمريكية. وبشكل أدق، لم يرغب من يريدون الحد من قدرة أسامة بن لادن وتنظيم "القاعدة" في أن ينال معاملة حيادية. لذلك، يجب علينا تفضيل من يسعون للسلام على أولئك الذين أظهروا تفضيلهم للحرب، كما يجب علينا تفضيل أولئك الذين لا يسعون إلى تدمير دولة من الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة.

بالانتقال من الناحية النظرية إلى الناحية العملية، فإن أسلوب الحياد وعدم الانحياز بالكاد يكونُ حيادياً وموضوعياً، إذ أن أولئك الذين يدعون للحياد وعدم الانحياز بين إسرائيل وأعدائها غالبا ما يكونون منحازين بقوة إلى الجانب الفلسطيني ضد إسرائيل. وهذا هو واقع الأمم المتحدة لمدة طويلة من الزمن، حيث دائما ما تحدثت عن الحياد، في الوقت نفسه أبدت من خلال تصويتها في كل مرة إلى انحيازها الشديد لصالح الفلسطينيين، بدرجة تفوق كل الشعوب المستعمرة والشعوب المحتلة التي لا سيادة لها.

وحتى منظمة العفو الدولية بدورها قد فشلت في إبداء حياديتها، حين ادعت كاذبةً بعدم تورط أي قاصر فلسطيني أبداً في التفجيرات الانتحارية، وبأن الجيش الإسرائيلي "يستهدف" الأطفال الفلسطينيين الأبرياء. أما الولايات المتحدة، فيحقّ القول بأنها كانت دوما حيادية وغير منحازة فيما يخص إسرائيل والفلسطينيين، وهو ما أدى إلى اتهامها على نطاق واسع بانحيازها لصالح إسرائيل، فيما تم النظر إلى المنحازين إلى الجانب الفلسطيني على أنهم مُحايدون. فالولايات المتحدة قد صوتت ضد إسرائيل في مجلس الأمن الدولي في أكثر من مرة، إحداها مع بالغ الأسف حين أدانت تدمير إسرائيل للمفاعل النووي العراقي، وهو الهجوم الذي تعبّر الولايات المتحدة اليومَ عن بالغ شكرها إزاءه.

ومن الجدير التذكير أيضاً بأن العديد من الدول التي تدّعي الحياد لم تصوِّت أبداً لإدانة أي تصرف فلسطيني، وحتى الادعاء القائل بانحياز الولايات المتحدة إلى صف إسرائيل عادة ما ترافقه مواقف معادية للسامية مثل الادعاء بأن "اليهود يحكمون أمريكا". لكن نادراً جداً ما يسمع المرء أي صوتٍ يعترض على التأثير الإسلامي أو النفطي على المواقف السياسية الفرنسية مثلاً. كذلك يمتلك الأمريكيين الذين يقفون بجانب إسرائيل - يهوداً أو غير يهود- كامل الحق ليُحاولوا التأثير على الموقف الأمريكي بأساليب ديمقراطية، خاصة وأن العديد من دول العالم منحازة ضد إسرائيل تبعاً لنتائج التصويت المُتحيّز في الأمم المتحدة وهيئات عالمية أخرى.

وبنهاية المطاف، لن تتحقق حيادية حقيقية في كامل هيئات المجتمع الدولي إلا إذا توقفت الولايات المتحدة عن محاولة محاكاة المفهوم الأوروبي في سياسة عدم الانحياز، فإذا ما صارت الولايات المتحدة حيادية على طريقة المجتمع الدولي، فحينها ستشجع حتماً الاعتداء المتواصل ضد الدولة اليهودية. وسيكون ذلك قراراً خاطئاً دون شك، ذلك لأن اتباع سياسة عدم الانحياز مع أولئك الذين يتبنون أساليب غير أخلاقية بحد ذاته عملاً غير أخلاقي وشكلاً خطيراً من أشكال الإنصاف المُصطنع.

قائمة الملاحظات والحواشي:

1. Lecture, Harvard University, November 25, 2002. محاضرة في جامعة هارفرد بتاريخ

2. “Israel/Occupied Territories/Palestinian Authority: Killing Children Under Scrutiny

at UN,” www.amnesty.org.au/children/killingfuture.html, September 30, 2003 (last visited April 11, 2003).

3. Statement of the Holy See, April 11, 2002, available at www.vatican.va.

4. “By My Spirit: What Will Make for Peace in the Middle East,” statement of National Council of Churches delegation to the Middle East, available at www.ncccusa.org/nccmiddleeastdelegation/statement.html.

5. “State of the Spirit” address given at the founding conference of the Tikkun Community.

"دولة الروح" كان عنواناً للمؤتمر التأسيسي لمُجتمع تيكون.

6. Peter Finn, “Germany Announces Ban on Islamic Extremist Group,” *Washington Post,* January 16, 2003.

7. Elshtain, p. 20.إلشتاين، صفحة

8. Boston Globe, June 7, 2003, p. A14.صحيفة بوسطن غلوب، بتاريخ

الفصل الثلاثون:
هل يجب على الجامعات الانسحاب من إسرائيل ومقاطعة العلماء والأكاديميّين والباحثين الإسرائيليين؟

التهمة:

تُشكّل تصرفات إسرائيل سَبباً رئيسياً ومُقنعاً لسحبِ الاستثمارات منها ومقاطعتها دون غيرها من الدول.

من قام بتوجيه التهمة:

يقول نعوم تشومسكي أثناء توقيعه عريضة يدعو فيها إلى سحب الاستثمارات من إسرائيل: "نحن الموقعون أدناه... ندعو معهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا (MIT) وجامعة هارفارد إلى مقاطعة إسرائيل".[1]

ويتابع نعوم تشومسكي في تصريح آخر قائلاً: "إن سحب الاستثمارات هو عمل خاطئ من ناحية المبدأ... إنه تصرفٌ "مجرد من الأخلاق"، وربّما هو عمل يرغب به كل من آلان درشويتس ومارتي بيريتز المعروفان بِممارستهما العنف وارتكاب والفظائعِ بحق الفلسطينيين. هؤلاء في الحقيقة متشددون ويرغبون في تصعيد الجرائم والفظائع الأمريكية والإسرائيلية إلى أقصى حدّ".

الحقيقة:

إن الحملاتَ التي تدعو إلى شيطنة إسرائيل وحدها دون سائر الدول، ووصفها بأنها دولةٌ عديمة الأخلاق هي حملات منبعها التعصب والمعلومات المزيفة. إن ما يحرك الحملات التي تُشنّ ضد إسرائيل حالياً في حرم الكليات وأروقة الجامعات من مختلف أنحاء العالم هو الجهل والتعصّب، حيث تتكاثفُ القوى من داخل جامعة هارفارد ومعهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا إضافة إلى مدارس أخرى بهدف نبذ وعزل إسرائيل ونزع الشرعية عنها، كما تسعى هذه الحملة إلى زرع فكرة مفادها أن إسرائيل تعد دولة من ضمن أسوأ الدول المنتهكة لحقوق الإنسان في العالم، وبأنها مسؤولة عن جرائم تعذيب وتطهير عرقي عنصرية بالإضافة إلى اتباع تكتيكات نازية وارتكاب المجازر بحق الفلسطينيين، في حين يتم تصوير الفلسطينيين وداعميهم من العرب على أنهم مُجرّد ضحايا للعدوانِ الإسرائيلي.

وبالرغم من أن هذه الحملة ستفشل في الغالب على أرض تلك الجامعات التي انطلقت منها إلا أنها تتشابه وتتجذّر من محاولات سابقة لتصوير الصهيونية والعنصرية على أنهما سواءٌ وهي المحاولات التي باءت بالفشل إذ فقدت مصداقيتها اليوم مما أدى إلى تجريم مقاطعة المنتجات الإسرائيلية واليهودية.

الدليل:

يعتبر نعوم تشومسكي بمثابة الأب الروحيّ لحملات المقاطعة ضد إسرائيل، كما طالب بتفكيك دولة إسرائيل واستبدالها بدولة "علمانية ثُنائية القومية" اقتداءً بالنموذج اللبناني واليوغسلافي. ودافع تشومسكي أيضاً عن ادعاءات روبير فوريسون المعادي للسامية ومنكر الهولوكوست والذي ينسب مسؤولية اندلاع الحرب العالمية الثانية إلى اليهود ويدعي فيها كذلك بعدم مقتل أي يهودي في غرف الغاز في معسكرات الموت النازية. ويدعي نعوم تشومسكي أيضاً بأنه لم يجد في كلام فوريسون أي مظهر من مظاهر معاداة السامية، كما وصف إنكاره للهولوكوست بأنه مبني على "بحوث تاريخية معمقة".

ولم يتوقف تشومسكي عند هذا الحد، بل ذهب لأبعد من ذلك حين كتب مقدمةً لأحد كتب فوريسون المعادية للنازية. وبالرغم من قوله بأنه لم ير أي شيء يدعو لمعاداة النازية في أعمال فوريسون التي تحمل اليهود مسؤولية قيام الحرب العالمية الثانية وتنفي مقتل اليهود بالغاز في مخيمات الموت، إلا أن تشومسكي قد كان يسارع في اتهام أي شخص يدافع عن حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها من الإرهاب بالعنصرية.

ويشارك نعوم تشومسكي في عريضته المُنحطة عددٌ من أولئك الذين يرغبون في نزع الأموال المستثمرة حاليا في إسرائيل باعتبارها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط وإرسالها إلى ليبيا وسوريا وكوبا والسلطة الفلسطينية وجهات أخرى معروفة بدعمها وتمويلها للإرهاب، والتي تشكل مزيجاً مختلطاً من المعادين للصهيونية والمعادين للولايات المتحدة والراديكاليين من اليسار، من أمثال رابطة سبارطاكوس والتي تدافع عن حق كوريا الشمالية في تطوير وامتلاك أسلحة نووية، وكذلك عدد من تلامذة نعوم تشومسكي السابقين الذين يُعلّمون حاليا في إسرائيل.

وليس من المفاجئ فشل هذه الحملة في حشد دعم المدافعين الحقيقيين عن حقوق الإنسان، إذ لا توجد أي ذريعة فكرية أو أخلاقية تدعو لسحب الاستثمارات من إسرائيل وحدها دون غيرها من الدول، فالجامعات تستثمر بدورها في العديد من الشركات في عدد كبير من دول العالم، منها تلك الدول ذات الأنظمة المنتهكة لحقوق الملايين من البشر والتي ليست مضطرة للدفاع عن نفسها من أعداء يرغبون في تدميرها ويستهدفون مدنييها. لكن هذه العريضة تستثني جميع تلك الدول التي تعتبر من أفظع الدول المنتهكة لحقوق الإنسان في العالم، وتركز جهودها على سحب الاستثمارات من الدولة اليهودية فقط.

وبصِفَتي طالباً ومُعلماً وناشطاً في مجال حقوق الإنسان لمدة تقارب الأربعين عاماً فإنني أشعر بالفخر الشديد حين أقول بأن سجلّ إسرائيل في مجال حقوق الإنسان يعتبر من الأفضل عالمياً، خصوصاً حين نقارنها مع تلك الدول التي واجهت تهديدات مماثلة، حيث تعتبر إسرائيل الدولة الوحيدة التي تتمتع

بنظام قضائي مستقل في الشرق الأوسط، بل وتعتبر المحكمة العليا الإسرائيلية واحدة من أفضل المحاكم العليا في العالم بأسره باعتبارها المحكمة الوحيدة في الشرق الأوسط التي ينال فيها العربي والمسلم حقه، وهو ما حدث فعلاً، إذ كسبوا العديد من القضايا ضد الحكومة الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي بل وضد المدنيين الإسرائيليين أيضاً. إن استقلال النظام القضائي الذي لا يهاب من حكومته هو واحد من أهم مقوّمات حماية حقوق الإنسان والحريات المدنية في الدولة، وانطلاقاً من هذا فإنّني أتحدى أياً من المدافعين عن فكرة سحب الاستثمارات من إسرائيل بأن يأتوا بمثل المحكمة العليا الإسرائيلية في أيّ من الدول العربية أو الإسلامية.

وإسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، والدولة الوحيدة التي تحمي حرية التعبير لأبعد حدود، والواقع يوضح بأن الإعلام الإسرائيلي شديد الانتقاد للحكومة الإسرائيلية كما ويستطيع أي شخص في إسرائيل - سواء أكان مسلماً أو مسيحياً أو يهودياً - انتقاد الحكومة الإسرائيلية وقادتها بمنتهى الحرية، وهو ما لا يستطيع فعله مواطنو أي دولة شرق أوسطية بشكل خاص، أو أي دولة عربية وإسلامية بشكل عام، دون الخوف من أن يتم اعتقاله أو قتله، بما في ذلك الفلسطينيين. وقد هدد الرئيس الفلسطيني الأسبق ياسر عرفات محافظ بيت لحم بعد أن قام بتقديم مقترح هدنة توقف الإرهاب الفلسطيني قائلاً: "سأطلقُ عشرَ رصاصات في صدر كل من يجرؤ على وقف الانتفاضة قبل أن تُحَقِّق أهدافها". [2]

لاحقاً أنكر عرفات في البداية أنه قد خرج بأي بيان مماثل، لكن ما إن قامت وزارة الخارجية بإصدار شريط مسجل له وهو يهدد المحافظ، حتى أنكر هذه المرة قائلاً بأن هذا ليس تهديداً، وبعد أن قام المترجمون العرب بنفي احتمال أن يحمل ما قاله أي معنى آخر، قال عرفات هذه المرة بأن ذلك البيان لم يكن موجهاً لأحد بل كان يوجهه لنفسه!، موضحاً:" لقد قلتُ بأنني لو حاولت وقف الانتفاضة، سيقوم أي طفل صغير في الشارع بإطلاق النار عليّ"[3]. أما محافظ بيت لحم فلم يواجه أي صعوبة في فهم التهديد، فقام بسحب اقتراحه للهدنة على الفور[4]. بالتالي يُمكننا تلخيص واقع الحريات الأمَرّ بما قاله أحد الكوميديّين مؤخراً: "لدى كل من الإسرائيليين والفلسطينيين نفس الحق في التعبير عن آرائهم، حيث يستطيع كلاهما انتقاد أرييل شارون ومدح ياسر عرفات".

وكما أشرتُ سابقاً، فإن إسرائيل هيَ الدولة الوحيدة في العالم التي تناولَت القضية الصعبة المتعلقة بالحريات المدنية الخاصة بالإرهابيين، حيث قامت بحظر ممارسة أساليب التعذيب الجسدي جميعها على المعتقلين، فيما لا زال التعذيب الوحشي والتعذيب القاتل سائداً في دول الشرق الأوسط ودول العالم الإسلامي، ولهذا السبب تحديداً تقوم الولايات المتحدة في بعض الأحيان بإرسال المشتبه بهم في قضايا الإرهاب إلى مصر والأردن والفلبين لأنها تعرف ما ينتظرهم من تعذيب وحشيّ هناك.

هنالك أيضاً مقدار كبير من المساواة الجنسية والدينية، ومساواة بين مختلف الميولات الجنسية في إسرائيل أكثر من تلك التي يتمتع بها مواطنو أي دولة شرق أوسطية أو إسلامية، إذ تعترف إسرائيل بشكل كامل بحقوق النساء والمثليين وتحميها بموجب القانون، فحتى الجيش الإسرائيلي بنفسه لا يميّز ضد ذوي الميول المثلية، خلافاً لجيش الولايات المتحدة، كما ويضم الكنيست الإسرائيلي كذلك عضواً مثلي الجنس. والغريب في الأمر أن بعض المثليين من الإسرائيليين قد حملوا لافتات "مثليّون من أجل

فلسطين" بالرغم من حقيقة أنهم كانوا ليواجهوا عقوبة الموت لو حملوا لافتات مماثلة في فلسطين! ولهذا نجد العديد من المثليين الذين تم تعذيبهم في فلسطين قد تقدموا بطلبات لجوء إلى إسرائيل.

كما ويوجد للمواطنين العرب في إسرائيل مقاعدُ في الكنيست، ويتبوَّؤونَ مناصب مرموقة في المحكمة العليا الإسرائيلية، ولهم أيضاً جرائد وصحف خاصة بهم/ ويشغلون مناصب كثيرة لا حصر لها. بالتالي لا يوجد أدنى شك بأن إسرائيل ستتفوق طبقاً لكل المعايير على تلك الدول الأخرى التي لم توجه ضدها أي عرائض تدعو لسحب الاستثمارات.

ولنكون واقعيّين، فإن إسرائيل بالرغم من ذلك ليست بالمثالية، وقد انتقدتُ بنفسي العديد من سياساتها في أكثر من مناسبة، لكن تظل في إسرائيل آليات أساسية لحماية الحريات المدنية والحقوق الإنسان، تلك الآليات التي لا توجد إطلاقاً في الشرق الأوسط ولا بالعالم الإسلامي أجمع، وحتى بالمقارنة مع الدول الأوروبية فإن سجل إسرائيل في مجال حماية حقوق الإنسان يظل مُشرِّفاً، وأفضل من دول عديدة مثل فرنسا في أيّ مجال من مجالات حقوق الإنسان، حتى دون اعتبار ما قامت به من فظائع في حربها ضد الجزائر حيث عذَّبَت وقتلت الآلاف من الجزائريّين. وربما يمكننا اعتبار سجل إسرائيل فيما يتعلق بحقوق الإنسان بنفس مستوى السجل البريطاني أثناء مكافحة الإرهاب في شمال أيرلندا، وكذلك السجل الأمريكي أثناء مكافحة إرهاب تنظيم القاعدة. يمكننا كذلك اعتبار النظام القضائي الإسرائيلي بأنه أفضل من ذلك الموجود في إيطاليا وإسبانيا والعديد من الدول الأوروبية، وبأنه على أقل تقدير في نفس مرتبة النظام القضائي الأمريكي.

وهنالك بلا شكّ مشاكل صعبة ينبغي حلها بين إسرائيل والفلسطينيين، من ضمنها ملف المستوطنات ومعضلة الحكم الذاتي للفلسطينيين، وملف الإرهاب، ولن تحلّ هذه المشاكل إلا بتقديم تنازلات مهمة من كافة الأطراف المعنية. كما يجب أن يشعر أي مواطن أمريكي بالحرية حين ينتقد إسرائيل، وكذلك الشأن بالنسبة لأي مواطن آخر من أي دولة أخرى ليست مثالية فيما يتعلق بموضوع حقوق الإنسان بها، لكن أن يتم استهداف دولة إسرائيل اليهودية وحدها في هذا النقد وكأنها أسوء منتهك لحقوق الإنسان في العالم، فإنه بالذات ما يدعى بالتعصب الأعمى، لهذا يتوجب على أولئك الذين وقّعوا على العريضة التي قدّمها تشومسكي أن يَشعروا بالخزي والعار من أنفسهم ومن الآخرين.

لقد قمت بتقديم بديل ممتاز لتفادي استهداف إسرائيل وحدها دون غيرها في هذا النقد: يجب على الجامعات استثمار أموالها في مختلف الدول بناء على *ترتيبها* في مجال في احترام حقوق الإنسان، وإن طبّق هذا وتفوقت دول أخرى على إسرائيل في انتهاك حقوق الإنسان فحينها سترتفع الاستثمارات بشكل دراماتيكي ملحوظ في إسرائيل، بينما ستنخفض إلى الحضيض في دول عربية كالسعودية ومصر والأردن والفلبين وإندونيسيا والسلطة الفلسطينية وغيرها. ويمكن كذلك اعتماد مدى قابلية *الانتقاد الداخلي* لحقوق الإنسان في دولة ما كمقياس آخر. سيؤثر هذا الحل البديل على تلك الدول التي لا تتقبلُ أي نقد من الداخل يسعى للتغيير، باعتماد عقوبة سحب الاستثمارات، وذلك باعتبارها وسيلة *ضغط خارجية*. في ظل هذه المقاربة، فإني أرى أن الاستثمار سيرتفع في إسرائيل بشكل مهول.

وسنة 2002م في الكنيسة التذكارية لجماعة هارفارد، أدان رئيس الجامعة لورنس سامرز الحملة المطالبة بسحب الاستثمارات من إسرائيل، كما أدان كافة الجهود الأخرى التي تدعو إلى استثناء إسرائيل وحدها وجعلها عرضة للاستهداف لمثل هذه الأعمال والحملات، حيث بدأ خطابه مذكراً جمهوره بـِ "بعض من الأحداث التي وقعت السنة الماضية":

- تعرّضت الكُنُس اليهودية للحرقِ وتم الاعتداء جسدياً على اليهود، كما تم رسم العديد من الصلبانِ المعقوفة على النصب التذكارية اليهودية في العديد من الدول الأوروبية. كما أفاد المراقبون بأن هذا الحادث يعتبر من أسوأ الاعتداءات التي تعرض لها اليهود منذ الحرب العالمية الثانية.
- وصلَ المرشحون الذين أنكروا الهولوكوست إلى جولة الإعادة من أجل رئاسة البلاد في كل من فرنسا والدنمارك. كما قامت عدة وسائل إعلام رسمية في عدة من دول العالم بنشر بروباغاندا وأخبار مُضللة ومعاديةٍ للصهيونية.
- تجاهَلت القمة العالمية لمكافحة العنصرية برعاية الأمم المتحدة التطرق لأي من الممارسات التي تقوم بها كل من الصين ورواندا مثلا أو أي دولة عربية منتهكةً لحقوق الإنسان لكنها لم تتردد عن الحديث عن سياسات إسرائيل فيما يخص التغيرات الأخيرة التي طرأت في حكومة إيهود باراك، واصفةً إياها بالتطهير العرقي وبأنها تعتبرُ جرائم ضد الإنسانية. بالتالي كان بيان المُنظمات في ذلك المؤتمر أكثر خُبثاً وعُنفاً من الانتهاكات نفسها.

كما ناقش لورنس سامرز بعد ذلك عدداً من المشاكل المحلية في الولايات المتحدة قائلاً:

"بطبيعة الحال ستبقى الأوساط الأكاديمية أوساطاً يمكن فيها التعبير عن أي وجهة نظر مهما كانت. وبكل تأكيد، فإن هنالك العديد من المواضيع التي يجب مناقشتها فيما يخص الشرق الأوسط وسياسات إسرائيل الخارجية والدفاعية، وهي تحدّيات صعبة بلا شكّ. لكن حين يصل الأمر لمعاداة السامية ووجهات النظر المعادية لإسرائيل التي يحافظ عليها اليمينيّون القوميّون غير المتعلمين، فحينها نجد وجهات النظر تلك تنتشر بشكل متزايد في مجتمعات المفكرين التقدميين، حيث يدافع أشخاص يتسمون بالجدية والعمق عن أعمال معادية للسامية شكلاً ومَضموناً".

وقد قام لورنس سامرز أيضا بتقديم الأمثلة التالية لتأييد وجهة نظره:

- قام المئات من الشخصيات الأكاديمية الأوروبية بالدعوة إلى وقف الدعم للباحثين الإسرائيليين تحديداً، وهو الشيء الذي لم يقوموا به ضد الباحثين والأكاديميين من أي دولة أخرى.
- خلال السنة الماضية تم طرد علماء إسرائيليين من مجلس إدارة جريدة دولية للآداب.
- لقد صار من البديهي التهجم على إسرائيل في تلك المسيرات التي يعبر فيها المتظاهرون - وأغلبهم من طلبة الجامعات - عن معارضتهم لصندوق النقد الدولي والرأسمالية العالمية ويطرحون أسئلة مهمة حول ظاهرة العولمة، فمثلا قام المتظاهرون بترديد شعارات تشبّه شارون بهتلر.
- تم تنظيم حملات لجمع التبرعات والأموال من قِبل منظمات طُلاّبية في حرم هذه الجامعة

إضافة إلى جامعات أخرى، وذلك لصالح منظمات مشكوك في انتمائها السياسي، والتي تم لاحقاً الكشف عن تورطها في دعم الإرهاب، فيما لم تتلق هذه المنظمات إلا انتقاداً ضئيلاً لا يكاد يذكر.

- كما قام البعض انطلاقاً من هذه الجامعة بدعوة كافة الجامعات الأمريكية إلى عزل إسرائيل وسحب الاستثمارات منها دون غيرها، لكن مقترحَهُم قوبل بالرفض الشديد.

وفي الختام قام لورنس سامرز بالدفاع عن حق أي شخص في انتقاد إسرائيل أو أي دولة أو مؤسسة أخرى في القيام بذلك، قائلاً:

"يجب علينا دوماً احترام الحرية الأكاديمية لكل شخص في تبني أي موقف يشاء. كما يجب علينا التأكيد على أن الحرية الأكاديمية لا تعني أبداً الحصانة من التعرض للانتقاد، ذلك لأن الطريقة الوحيدة لإيقاف أفكار خطيرة هي تقديم أفكار بديلة لها والدفاع عنها بقوة. لقد أمضيت حياتي بكاملها متجنباً أولئك الذين ينظرون من منظور معاداة السامية عند تعرّضهم لأي شتيمة أو نظرة سيئة، أولئك الذين يسارعون لتخيل ما قام به النازيون في ليلة كريستال ناخت عند وجود أي قضية خلافية حول إسرائيل، إذ بدا لي دوماً هذا النوع مثيراً للقلق والمخاوف بل ووصل لمرحلة الهستيريا. لكن وبالرغم من أن ذلك يبدو لي مثل هذا التصرف غيرَ مبرّراً، إلا أنني اتفهم موقفهم، خاصة وأن هؤلاء المهووسين بأعمال معاداة السامية يبدون أكثرَ إرهاباً في يومنا الحالي مقارنةً بالعام الماضي".

أدّى هذا الخطاب إلى قيام نعوم تشومسكي بتصنيف لورنس سامرز ضمن فئة "المتطرفين الذين يرغبون في رؤية المزيد من الفظائع والجرائم الأمريكية الإسرائيلية."، كما قام الصحفي البريطاني روبرت فيسك بوصف لورنس سامرز بـِ "الرئيس اليهوديّ لجامعة هارفارد"، متّهما إياه بالمشاركة في "حملة خبيثة للافتراء على كل شخص يتجرأ على انتقاد السياسات الإسرائيلية."[5]

وقد كتبتُ عموداً في أحد الصحف أعبر فيه عن دعمي للرئيس سامرز، وأتحدى فيه أحد رؤساء الكليات في جامعة هارفارد في مناظرة حرّة أمام الجميع، قلتُ فيه:

"طيلة ثمانٍ وثلاثين عاماً من التدريس في كلية الحقوق بهارفارد، لا أتذكر بأني قمت يوماً بكتابة شيء يمدح ما قام به أي رئيس سابق لجامعة هارفارد، لكن هذه المرة يتوجبّ عليّ أن أقوم بتقديم أحرّ التهاني للرئيس لورنس سامرز على جُرأته في الحديث عن حقيقة أن العديد منا في جامعة هارفارد قد صدقنا لفترة طويلة بأن يجبُ عزل إسرائيل وحدها دون غيرها من ضمن كل دول العالم لأجل سحب الاستثمارات منها ومقاطعتها، بالتالي أصبحنا ندرك بأنه عملٌ في الحقيقة معادٍ للسآمية من حيث النية ومن حيث التأثير". كما يجب على الجامعات تشجيع المناظرات والنقاش حول المواضيع الإشكالية التي عادةً ما تؤدي إلى التفرقة. كذلك فإن توقيع رئيس الكلية على عريضة ثم التنصل منها بحجة وجود "أولويات أخرى" هو شيء لا يخدم أهداف الحوار ولا التعليم. أتمنى أن يقبل مني هذا التحدّي؛ وفي حال لم يفعل، فيشرفني أن

يدعوني تلامذته لملء الفراغ التعليمي الذي يتسبب فيه جُبن أولئك الذين يوقعون عريضةً ثم يرفضون الدفاع عن قراراتهم في مناظرة أمام العموم".

وبالفعل فقد دعاني طلابهُ إلى مناظرة في الجامعة، لكنه رفض أن يشارك في أية مناظرة أو محادثة معي، لذلك قمت بمناظرة كرسيّ فارغ ونسخة من العريضة أمام طلابه في حرم وينثروب هاوس. كذلك قام رئيس جامعة كولومبيا السيد لي بولينجَر بإدانة العريضة الداعية إلى سحب الاستثمارات، وقد ردّ على أولئك الذين يقارنون بين إسرائيل ونظام الفصل العنصري بجنوب أفريقيا؛ واصفاً المقارنة بأنها "بشعة ومسيئة". فيما قام ثلاثمائة شخصية من رؤساء الكليات والجامعات بالتعبير عن مخاوفهم إزاء التهديدات والكراهية الموجهة لمؤيّدي إسرائيل في حرم الجامعات. وقد كتبتُ الآتي من باب الدعم والتشجيع لهم:

"هنالك البعض ممن يقولون بأن بيان الرؤساء سيُنهي حالة الجدل المُحتدم في حرم الجامعات، لكن ما حدث هو العكس تماماً، فموقف رؤساء الجامعات هؤلاء بالإضافة إلى ما قدّمه رئيس جامعة هارفارد لورنس سامرز في بيانه حول الحملة الداعية إلى سحب الاستثمارات واصفا إياها بالمعادية للسامية قد ساهم في خلق جَوٍّ سليم وصحّي للنقاش".

وقد وضح الرئيس سامرز بأن انتقاد إسرائيل بحدّ ذاته ليس أمراً معادياً للسامية، نيةً وعملاً، فلا أحد ممن أعرفهم يسعون أبداً إلى إسكات النقد الموجه إلى إسرائيل أو الحكومة الحالية، أو إلى التخفيف من الدعم الموجه للقضية الفلسطينية وحقوق الإنسان. بل إن ما يعتبر عملاً *معادياً للسامية* هنا هو تخصيص إسرائيل وحدها فيما يخص المقاطعة وسحب الاستثمارات والإدانة العالمية وغيرها من العقوبات، بالرغم من سجلها الرائد والمشرف في مجال احترام حقوق الإنسان، أكثر من أي دولة أخرى بالشرق الأوسط والعالم بأسره.

ومن المحتمل جدا ألاّ يؤمن بعض أولئك الذين وقّعوا عريضة سحب الاستثمارات والمقاطعة بأن أعمالهم هذه معادية للسامية، وربما يكونون غير مدركين لحقيقة استغلالهم من قبلِ أعداء إسرائيل الذين يرغبون في نزع الشرعية عنها وعزلها باعتبارها الدولة اليهودية الوحيدة بالعالم. إن الحملات الأخيرة الداعية لسحب الاستثمارات والمقاطعة تتجذر في الحقيقة من حملتَين أخريين قبلهما كان الدافع وراءهَما رغبة قوية في تدمير الدولة اليهودية. أولى تلك الحملتين كان حملة مقاطعة عربية، وقد صمدت هذه الحملة لسنوات إلى أن تمت هزيمتها آخر الأمر. أما الحملة الثانية فقد كانت محاولة الأمم المتحدة، فاقدة المصداقية، لمحاولة خلق حالة من المساواة بين مفهومَي الصهيونية والعنصرية.

أما الجهود الحالية التي تسعى للمساواة بين إسرائيل ونظام الفصل العنصري بجنوب أفريقيا فستفشل كذلك، ذلك لأن المقارنة بين الحالتين خاطئة تماماً. إن الهدف من هذه الحملة في الحقيقة ليس تحقيق سحب الاستثمارات فحسب، بل نشر أفكار خاطئة بين الشباب وفي صفوف طلاب

الجامعات بهدف جعلهم يؤمنون بأن إسرائيل فعلاً من ضمن أسوأ الدول المنتهكة لحقوق الإنسان في العالم، بالرغم من سجلها المذهل والمشرف في مجال حقوق الإنسان وجهودها المتواصلة لتقليص عدد الضحايا من المدنيين لأقصى حد عبر تعريض جنودها لخطر القتال البري وجها لوجه في الوقت الذي يمكنها فيه القيام بقصف "شامل" للمناطق التي تشكل تهديداً لها، وهو الأسلوب المعتمد من قِبل العديد من الدول بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي إطار هذه الجهود التي تسعى إلى عزل إسرائيل دولياً، فإنه يتم تجاهل حقيقة أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تحمي حرية التعبير واستقلال القضاء والمساواة للنساء والمثليين جنسياً. لذلك فقد يكون الجهل حجة تخدم التعصب والمتعصبين، لكن لا مكان لهذه الحقائق في حرم جامعاتنا مع الأسف. بالتالي تتوجب علينا محاربة هذا الجهل فكرياً والوقوف أمام تلك الحملة غير الأخلاقية في حرم الجامعات المستهدفة لليهود المؤيدين لإسرائيل. لذلك فإن رسالة الرئيس بمثابة عنصر أساسي في صراعنا هذا ضد التعصب، إذ لا زال يلتزم الصمت العديد من الناس الطيّبين في وجه معاداة السامية، وهذا الصمت لا يجب أن يطول أكثر.

لقد كانت إدانة هذه الحملة الداعية إلى سحب الاستثمارات واضحة للغاية، لدرجة أن مثل هذه الحملات لن تؤخذ على محمل الجد من قبل الجامعات الأمريكية ولن تفكّر إحداها أبداً في مقاطعة إسرائيل. وقد كان أولئك الذين أطلقوا هذه الحملة واعين لهذه الحقيقة، لهذا السبب تحديداً لا أرى بأن سحب الاستثمارات كان الهدف الرئيسي لهذه الحملة، بل كان الهدف الأساسي هو نشر المعلومات الزائفة بين صفوف الطلاب عبر العالم حول السجل الإسرائيلي فيما يخص حقوق الإنسان. *وبعد* أن قام نعوم تشومسكي بجمع عدد كافٍ من التواقيع على العريضة، اعترف لجمهوره من هارفارد بأنه في حقيقة الأمر معارض لهذه العريضة الداعية لسحب الاستثمارات من إسرائيل! فيقول تشومسكي موضحاً: "في الحقيقة أنا معارض وقد عارضت لعدة سنين هذه الحملة الداعية لسحب الاستثمارات من إسرائيل وغيرها من حملات المقاطعة الأكاديمية"،[6] بل وصف تلك الحملات بأنها "ذات مبادئ مُنحرفة" و"تخلو من المبادئ". [7]

وحين تم سؤاله عن السبب الكامن وراء توقيعهِ لعريضة سحب الاستثمارات نظراً لموقفه المبدئي المعارض لها، فقد أجاب: "لا يتوقع أي شخص يوقع عريضةً ما أن يتم العمل بها كلمة بكلمة، لكن الدافع الذي تطرحه العريضة قد كان صالحاً وملائماً لي" .[8]

لكن وبطبيعة الحال، فإن الدافع وراء توقيع العريضة هو سحب الاستثمارات الجامعية من إسرائيل بالنسبة لأغلب الموقعين عليها، ولكن ليس بالنسبة لتشومسكي الذي تخدم العريضة بالنسبة له أجندة سياسية خفيّة تتمثل في محاولة نزع الشرعية عن إسرائيل ونشر المعلومات المُضللة عنها، وهذا ما لم يشاركه مع الموقعين على العريضة، حيث أبقى على حقيقة معارضته مبدئها إلى حين جمع التواقيع اللازمة لذلك. وبالرغم من أن نعوم تشومسكي قد وصف الدعوة لسحب الاستثمارات بِ "الخطأ الفادح"،

إلا أنه لم يحذف اسمه منها خلافاً لما قام به عدد من الأساتذة، إذ يعتقد بأن مطالبها الأساسية لا بأس بها وتعتبر موثوقة، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل هي مطالب موثوقة فعلاً؟ إن مجرد إلقاء نظرة سريعة عليها يظهر بأنها مُضللة دون إجراء أي مقارنة مع أي دولة أخرى، حيث تطالبُ العريضة بالتزام إسرائيل بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 242 *وقرار لجنة الأمم المتحدة بخصوص مناهضة للتعذيب الصادر سنة 2001م*، وكذلك الاتفاق الرابع من اتفاقيات جنيف، وقرار الأمم المتحدة رقم 194 الذي ينص على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين. لكن ما يجهله موقعو هذه العريضة والبالغ عددهم مئة وثلاثون عضوا من جامعة ماساتشوسيتس للتكنولوجيا وجامعة هارفارد هو أن إسرائيل قد التزمت *بالفعل* بكل هذه الشروط أو على الأقل عرضت الالتزام بها.

وقد كان أحد صائِغي قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 242 هو قاضٍ ليبراليّ يدعى آرثر غولدبرغ (وقد كنت كاتباً قضائياً لفترة معينة تحت إمرته)، والقاضي لم يدعُ في هذا القرار أبداً إلى تنازل إسرائيل عن جميع الأراضي التي استحوذت عليها في حربها سنة 1967م، بل إن التنازل المتفق عليه لم يحدد الأراضي الواجب التنازل عنها بل استخدم لفظة "أراضٍ" فقط، ويعني ذلك معظم الأراضي لا جميعها، مقابل إنهاء كافة أشكال العدوان من طرف كل الجهات والدول العربية. بينما لم يتم تبنّي أي قرار آخر اقترحه الاتحاد السوفيتي فيما بعد والذي كان يشترط انسحاب إسرائيل من جميع تلك الأراضي.

لقد كان القاضيان غولدبرغ واللورد كارينغتون البريطاني الصائغين الأساسيين لهذا القرار، وقد قالا بوضوح بأن القرار لم يقصد أبداً الانسحاب من جميع الأراضي، يوضح اللورد كارينغتون قائلا: "سيكون خطأ فادحاً أن نطلب من إسرائيل العودة إلى ما كانت عليه قبل يوم الرابع من يونيو سنة 1967م، وذلك لأن موقفها آنذاك كان حرجاً".[9] وقد كانت مصر والأردن الدولتين الوحيدتين اللتين وافقتا على قبول شروط إنهاء العدوان ضد إسرائيل مقابل استرجاع إرهابيين معتقلين لديها. وكما أشرت سابقاً، فإن إسرائيل أعادت كل شبر من الأراضي التي استحوذت عليها إلى مصر حين أعلنت الأخيرة عن وقف العدوان ضد إسرائيل، كما قامت إسرائيل بالتخلي عن كافة الأراضي التي ضمتها وأعادَتها إلى الأردن باستثناء منطقة صغيرة قامت إسرائيل بالانسحاب منها في نفس اللحظة التي وقعت فيها الأردن اتفاقية السلام معها. وكان هناك خلاف وحيد بين مصر وإسرائيل حول مساحة صغيرة، إلا أن الأخيرة سلمتها لمصر فور تدخل لجنة التحكيم بين الدولتين وحكمت لصالح مصر.

وبالإضافة إلى هذا كله، عرضت إسرائيل التخلي عما نسبته 94 – 96% من الأراضي المتنازع عليها في الضفة الغربية إضافة إلى كامل قطاع غزة وقبولها بقيام دولة فلسطينية سنة 2000م أثناء مباحثات كامب ديفيد وطابا. كان ليترك هذا العرض السخي لإسرائيل بعد تنازلها للأردن ومصر كذلك بقعة صغيرة من الأرض فقط، وهي البقعة التي تمت الإشارة إليها في القرار 242 (بدون احتساب هضبة الجولان، والتي عرضت إسرائيل التخلي عنها مقابل السلام مع سوريا). بالتالي استجابت إسرائيل لكافة شروط قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 242، خلافاً للدول العربية وعدد من الحركات السياسية التي عبّرَت عن رفضها المطلق للقرار ولازالت تتخذ موقف العداء تجاه إسرائيل، وبالرغم من

كل هذا إلا أن العريضة المطالبة بسحب الاستثمارات لم تطالب بفرض أي شروط على هذه الدول التي لازالت تستقبل المساعدات من الخارجية الأمريكية وكذا الاستثمارات من هارفارد وغيرها من الجامعات.

أما المطلب الثاني فقد كان وقف إسرائيل لِـ"التعذيب القانوني" بحسب ما ينص عليه *تقرير لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب الصادر سنة 2001م*. إن كاتب هذا الشرط لا بدَّ أن يكون إما جاهلاً أو كاذباً، فكما أشرنا سابقاً بأن المحكمة العليا الإسرائيلية قد حظرت كافة أشكال التعذيب الجسدي حتى لو كان يهدف للحصول على المعلومات من الإرهابيين المشتبه بهم وذلك قبل عامين من صدور هذه العريضة. وتعتبر إسرائيل الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط للتخلي كافة أشكال التعذيب، واقعاً وقانوناً، حيث لا تزال كل من مصر والأردن تستفيدان من المساعدات والاستثمارات الأمريكية بالرغم من ممارستهما أسوأ أنواع التعذيب وأشدها فتكاً، لكن المطالب الساعية لسحب الاستثمارات لا ترى سوى إسرائيل هدفاً لمُطالبتها بوقف ممارسات قد تخلّت عنها إسرائيل أصلاً، دون الخروج بأي مطالب لوقف التعذيب في تلك الدول التي لا زالت تمارسه بالفعل حتى يومنا هذا.

وباعتبار أن هذه الدول أسوأ حالا من إسرائيل بكثير فيما يخص حقوق الإنسان، لماذا إذن يتم استهداف إسرائيل وحدها في هذه الحملات؟ إن الجواب على هذا السؤال واضح لأولئك الذين لا يهابون طرح أسئلة ذات أجوبة غير مرضية.

والمطلب الثالث في العريضة الداعية لسحب الاستثمارات من إسرائيل كان اعتراف إسرائيل بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أراضيهم السابقة أو أن يتم تعويضهم عن خسائرهم، وذلك طبقاً لما ينص عليه قرار الأمم المتحدة رقم 194. لكن إسرائيل عرضت بالفعل تعويض الفلسطينيين على خسائرهم أثناء مباحثات كامب ديفيد وطابا، إلا أن الفلسطينيين رفضوا ذلك العرض. علاوة على ذلك، لم تعرض بعد أي دولة عربية دفع تعويضات لآلاف اللاجئين اليهود الذين تم إجبارهم على مغادرة بلدان عاشوا فيها مع عائلاتهم لمئات السنين وذلك بعد أن أعلنت الدول العربية الحرب على إسرائيل سنة 1948م، لكن العريضة تتجاهل جميع هذه الحقائق ولا تطالب الدول العربية بأي شيء.

أما المطلب الأخير فيتمثل في وقف إسرائيل بناء أي مستوطنات جديدة، إضافة إلى هدم المستوطنات القديمة، وهو الإشكال الذي ينقسم حوله الإسرائيليون. فأغلب الإسرائيليين يعتقدون بضرورة وقف بناء أي مستوطنات جديدة وإخلاء المُستوطنات القديمة مقابل تحقيق السلام في المنطقة، وقد عبر عدد لا بأس به من المستوطنين كذلك عن استعدادهم لإخلاء منازلهم في المستوطنات مقابل تحقيق السلام (كان هذا هو التوجه الإسرائيلي خلال فترة نشر الكتاب). لكن الفلسطينيين كالعادة كانوا الطرف الرافض للعروض التي تقدمها الحكومة الإسرائيلية من أجل السلام، حيث يؤمن العديد من الفلسطينيين المعتدلين بأن رفض ياسر عرفات لمُقترحات السلام المقترحة في كامب ديفيد وطابا قد كانت خطأ استراتيجياً فادحاً، وأن استئناف العمليات الإرهابية ضد إسرائيل لا يمكن تبريره أخلاقياً بأي شكل من الأشكال.

وقد اعترف الأمير السعودي بندر بهذا الأمر، خاصة وأنه كان مدافعا قوياً عن حقوق الفلسطينيين وانخرط بشكل مباشر في المفاوضات الفاشلة، بأن رفضَ عرفات لعرض إيهود باراك السخي بمثابة "جريمة بحق الفلسطينيين، بل في الحقيقة جريمةً بحق المنطقة بأكملها." كما صرّح الأمير بندر بأن ياسر عرفات قد "كذب عليه ولم يكن صريحاً معه"، كما حمّله مسؤولية مقتل أكثر من "ألف وستمائة فلسطيني وسبعمائة إسرائيلي." وبحسب ما ذكره في مقابلة صحفية مع جريدة *النيويوركر*: "بالنسبة لي فإنه لا يوجد أي سبب يبرر إزهاق أرواح أي من هؤلاء الفلسطينيين أو الإسرائيليين".

وقد رأى الأمير بندر في رفض عرفات للسلام نمطاً يتكرر طيلة نصف قرن من المفاوضات، قائلاً: "منذ سنة 1948م، وفي كل مرة كان يُعرض علينا أمر على طاولة المفاوضات، كنا نقول لا، ثم نقول نعم، لكننا كنا نقول نعم بعد فوات الأوان، وبعد ذلك نضطر للتعامل مع ما هو أقل مما كان يُعرضُ علينا. أليس هذا هو الوقت المناسب لنقول نعم؟".[10] كما عبّر أبّا إيبِان عن وجهة نظر مماثلة حين قال:" لم يضيع الفلسطينيون أي فرصة لرفضِ أي فرصة"، وبأنهم "لا يستطيعون أن يقولوا "نعم" وبالرغم من اعتراف العديد من الأشخاص على كل جوانب الصراع بتحمّل ياسر عرفات مسؤولية رفض المقترح الذي قدمه إيهود باراك لأجل تحقيق السلام، لا تزال تلك العريضة منحازة في طبعها ولا تحمّل مسؤولية فشل مساعي السلام سوى لإسرائيل وحدها.

وحين تحدثت مع مجموعة من الطلاب من جامعة وينثروب هاوس بهارفارد، تحديداً من الكلية التي وقع رئيسها على العريضة التي تدعو لسحب استثمارات هارفارد ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا من إسرائيل، فقد بدا لي العديد منهم غير واعين بهذه الحقائق وحول مدى التزام وجدية إسرائيل في التوصل إلى السلام، لذلك أشكّ في كون العديد من الموقعين على العريضة مُدركين لحجم التعقيدات الكامنة وراء حالة العداء المتواصل لإسرائيل في الشرق الأوسط، خلافاً لصائغيها، فهم غير جاهلين بتلك الأمور ولكنهم يسعون لنشر المعلومات المضللة بين طلابهم، وهو شكلٌ قذر من أشكال التعليم. كما لن يقوم أي شخص يمتلك قدراً من الأخلاق بتوقيع عريضة تستهدف إسرائيل وحدها لسحب الاستثمارات منها وهو مُدركٌ لجميع تلك الحقائق، لذلك لا يوجد وصفٌ آخرُ يصفُ أولئك الموقّعين على تلك العريضة سوى أنهم إما جاهلون أو ماكِرون.

قائمة الملاحظات والحواشي:

1. Lecture, Harvard University, November 25, 2002. محاضرة في جامعة هارفرد بتاريخ

2. Congressional Record, Senate, February 8, 1989, S1294.

3. Elaine Sciolino, "U.S. Says It Has Arafat Threat on Tape," *New York Times,* January 18, 1989.

4. Ibid.نفس المصدر

5. Robert Fisk, "How to Shut Up Your Critics with a Single Word," *The Independent,* October 21, 2002.

6. David Weinfeld, "Chomsky's Gift," *Harvard Crimson,* December 12, 2002.

7. Chomsky, lecture, Harvard University, November 25, 2002.
محاضرة لنعوم شومسكي في جامعة هارفرد بتاريخ الخامس والعشرين من شهر تشرين الثاني 2002م

8. Weinfeld, *Harvard Crimson,* December 12, 2002.

9. "Not Just Semantics," Editorial, *Orlando Sentinel,* August 7, 2000. 10. *The New Yorker,* March 24, 2003, pp. 48–63.

10. The New Yorker, March 24, 2003, pp. 48–63 صحيفة النيويوركر بتاريخ

الفصل الحادي والثلاثون:
هل يُعتبر مُنتقدو إسرائيل مُعادين للسّامية؟

التهمة:

يتم اتهام كل من يقوم بانتقاد إسرائيل تلقائياً بمعاداة السامية، وذلك للقضاء على جميع المحاولات المشروعة لانتقاد الحكومة الإسرائيلية وسياساتها.

من قام بتوجيه التهمة:

يقول إدوارد سعيد: "إنه أسلوبٌ صهيونيّ مَعروفٌ لتشويه السمعة من خلال ربط انتقاد إسرائيل بمعاداة السامية.[1]

ويقول المطران ديزموند توتو: "يتم معاملة الحكومة الإسرائيلية على أنها حكومة مثاليّة لا تقترفُ أي أخطاء، وإذا تجرأت على انتقادها فسيتم فوراً وَصفُكَ بمعاداة السامية".[2]

الحقيقة:

على المستوى الشخصي، لم أسمع أبداً عن وجودِ شخصٍ تم اتّهامه بمعاداة السامية لمجرد قيامه بانتقاد إسرائيل.

الدليل:

لقد استوعب الطغاة بأن الناس سيصدقون أي كذبة مهما كان حجمها فقط إذا قمتَ بتكرارها لهم مراراً وتكراراً، والكذبة التي يتم تكرارها وتداولها في الولايات المتحدة خاصة في الكليّات والجامعات هي أن مجرد انتقاد السياسات التي تنهجها إسرائيل أو حكومة شارون سيؤدي تلقائياً لاتهامك بمعاداة السامية. في الحقيقة سيكون الواقع فظيعاً جداً لو كان هذا الأمرُ صحيحاً، ذلك لأن تعرض إسرائيل للانتقاد أمرٌ مهمّ جدّا، شأنها شأن أي دولة ديمقراطية أخرى. في الواقع فإنني طيلة السنوات العديدة التي أمضيتها متحدّثاً عن الصراع العربي الإسرائيلي لم أسمع أبدا باتهام شخص بمعاداة السامية لمجرد انتقاده لإسرائيل أو شارون، ولكن بالرغم من ذلك فهذه الكذبة لا تزال منتشرة كالنار في الهشيم وبمنتهى القوّة.

وفي هذا الصدد توضّح البروفيسورة سُوزانا هِشِل المختصة في الدراسات اليهودية في جامعة دارتموث قائلةً: "غالباً ما نسمع بأن نقد إسرائيل يعتبر بمثابة معاداة السامية". كما يشاطرها كل من مايكل ليرنر مُحرر صحيفة "*تيكون*" (كلمة تعني إصلاح باللغة العبرية) ونعوم تشومسكي نفس الرأي، وقد خرج حديثاً بروفيسورٌ بارز من جامعة هارفارد يُدعى بول هانسون مُتهماً مُنتقدي إسرائيل بنفس التهمة. لذلك فإنّي أتحدى أي شخص يدّعي بأن انتقاد إسرائيل يتم تصنيفه على أنه عملٌ معادٍ للسامية، وأن يوثق هذه التهمة الخطيرة بتوفير اقتباسات دقيقة مع احترام السياق لمصادر هذه الادعاءات. وأنا لا أتحدث هنا عن تلك الكتب المجهولة أو الكُتّاب المجانين ممن يتم تداول منشوراتهم ومؤلفاتهم اللا موضوعية في الرسائل الإلكترونية وغيرها، ممن يتهمون المدافعين عن إسرائيل بربط مجرد انتقاد إسرائيل بمعاداة السامية.

ولو فكرنا فيما قاله رئيس جامعة هارفارد لورنس سامرز حين قال: "وبكل تأكيد، فإن هنالك العديد من المواضيع التي يجب مناقشتها فيما يخص الشرق الأوسط وسياسات إسرائيل الخارجية والدفاعية، وهذا ما يجبُ الحديث عنه ووضعه تحت المجهر"،[3] فإننا لم نجد من يتهمهُ بمعاداة السامية رغم انتقاداته تلك، والحال نفسه بالنسبة لتوماس فريدمان من صحيفة *نيويورك تايمز* حين قال: "من التفاهة القول بأن مجرد انتقاد إسرائيل فعلٌ معادٍ للسامية. لكن استهداف إسرائيل وحدها دون غيرها بهدف عزلها دولياً دون أي دولة أخرى من دول الشرق الأوسط هو بالفعل عملٌ معاد للسامية، ومن الخُبث إنكار هذه الحقيقة".[4]

وحتماً لم أكُن أتَّهم أي أحدٍ بمعاداة السامية بعد ما قمت به حين رحبتُ بكل محاولة لانتقاد إسرائيل، مع العلم أنني وجهت تُهمة التعصب لأولئك الذين يستهدفون في نقدهم إسرائيل وحدها دون غيرها لمعاقبتها اقتصادياً بالرغم من أن سجل إسرائيل فيما يخص حقوق الإنسان أفضل بكثير من الدول المجاورة، أو على الأقل أفضل من أي دولة واجهت أخطاراً مماثلة. وقد كنتُ بنفسي شديد الانتقاد لبعض السياسات الإسرائيلية، خاصة فيما يتعلق بالمستوطنات، لكن لم يتم اتهامي ولا مرة بأنني معاد للسامية، وهو ما لم يتعرض له العديد من النقاد في الإعلام الإسرائيلي.

في الواقع، فإن أشد منتقدي الحكومة الإسرائيلية هم الإسرائيليون أنفسهم، من داخل ومن خارج الحكومة الإسرائيلية، بل ومن المجلس الوزاري نفسه! لكن لم يتم اتهامهم أبداً بأنهم معادون للسامية. إن الشخصية البارزة الوحيدة التي ربطت بين معاداة الصهيونية ومعاداة السامية على حد علمي هو مارتن لوثر كينغ حين سأله طالب هاجم الصهيونية، حيث وضح مارتن لوثر بأن انتقاد الصهاينة هو مُجرد غطاء لانتقاد اليهود والتهجم عليهم، قائلاً له: "أنت تتحدثُ الآن بطريقة مُعادية للسامية".[5]

لكن ما قاله لوثر كينغ هنا لم يكن في سياق انتقاد السياسات الإسرائيلية، بل كان في سياق التهجم على الصهيونية بشكل عام وحق الدولة اليهودية في الوجود، حيث آمن كينغ بأن الأخيار في هذا العالم عليهم أن "يدافعوا عن حق إسرائيل في الوجود"، وهذا ما وضّحه جون لِويس أحد أعضاء الكونغرس الأمريكي وأحد مساعدي لوثر كينغ حين قال:

"في الخامس والعشرين من شهر مارس/آذار سنة 1968م، وقبل أسبوعين من وفاته المأساوية، وضّح مارتِن لوثر كينغ بكل وضوح وشفافية بأن السلام بالنسبة لإسرائيل يعني الأمن والأمان،

ويجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا لنقف بجانب إسرائيل ونحمي حقها في الوجود ووحدة أراضيها. إن إسرائيل - من وجهة نظري- من أفضل الدول الديمقراطية في العالم، وقدوة حسنة لما يمكننا تحقيقه، إذ نجحت في تحويل أرض صحراوية قاحلة إلى واحة تتخللها قيم المؤاخاة والديموقراطية. والسلام بالنسبة لإسرائيل يعني الأمن، ويجب على أمن إسرائيل أن يكون جزءاً من الواقع. وقد فوجئنا جميعا خلال مؤتمر الأمم المتحدة المناهض للعنصرية في مدينة ديربِن بجنوب أفريقيا، بكمية الانتقاد والهجوم التي استهدفت اليهود وإسرائيل والصهيونية بشكل عام. لكن الولايات المتحدة الأمريكية وقفت في وجه هذه الأعمال العدائية المشينة".[6]

مرة أخرى، تنتعش ذاكرتي بكلمات مارتن لوثر كينغ، "أتعهد بأن أبذل قصارى جهدي في سبيل الدفاع عن سُمعة اليهود، ذلك لأن التعصب بكل أشكاله يشكل إهانة لنا جميعاً."

بالتالي يتوجب علينا أن نفهم بأنه وبالرغم من أن انتقاد إسرائيل بحد ذاته لا يعتبر معاداة للسامية، حيث يوجد أنواع وأشكال مختلفة من الانتقادات التي تعادي السامية بكل وضوح حتى ولو لم تُذكر فيها كلمة *يهودي* على الإطلاق، فعلى سبيل المثال، نجد ما ادعاه أميري بركة حين قال في قصيدة له بأن إسرائيل وشارون قد علموا مسبقا بحدوث الهجوم على برج التجارة العالمي، فقاموا بتحذير أربعة آلاف إسرائيلي بالبقاء بعيداً عنه. ففي حديث كهذا، هل يمكن لأي شخص عاقل أن يشكك في كون مثل هذا الاتهام معادياً للسامية؟ وهل يمكن أن يختلف شخصان عاقلان على كون عمليات استهداف اليهود فقط والاعتداء عليهم جسدياً سواء في فرنسا أو ألمانيا أو روسيا أعمالاً معادية للسامية؟

وقد قام البروفيسور إروين كوتلر الباحث الكندي البارز في مجال حقوق الإنسان، بتحديد تسعة أشكال مما أطلق عليها وصف أشكال "معاداة السامية الحديثة"، والتي جاءت كالآتي:[7]

- *معاداة السامية التطهيرية:*

وتتمثل في الدعوات العامة إلى تدمير إسرائيل والشعب اليهودي، ومن الأمثلة عليها:
- ميثاق بعض الحركات الإرهابية مثل حركة حماس بالتعهّد بتدمير إسرائيل والشعب اليهودي.
- التشريعات الدينية (الفتاوى) الداعية إلى تدمير إسرائيل والشعب اليهودي.
- الدعوات التحريضية الرسمية من قبل بعض الدول إلى القيام بإبادة جماعية في حقهم (مثل التهديدات الإيرانية لإبادة إسرائيل)

- *معاداة السامية السياسية*، ومن الأمثلة عليها:
- إنكار حق الشعب اليهودي في تقرير المصير.
- إنكار شرعية إسرائيل كدولة.
- ربط كل ما يحدث من شرّ في العالم بإسرائيل، وتصنيف إسرائيل على أنها الدولة التي تنشر الشرّ في العالم.

- *معاداة السامية الإيديولوجية:*

وهذا الشكل من معادة السامية يفوق في عُمقه الخطاب الذي يصفُ الصهيونية على أنها حركة عنصرية، وتتمثل في محاولة إضفاء طابع النازية على إسرائيل.

- *معاداة السامية اللاهوتية (الدينية)*

وتتمثل في المزيج بين معاداة السامية الإسلامية مع العقيدة "الاستبدالية المسيحية"، هذه الكراهية الدينية التي تعيد إلى أذهاننا نفس الكراهية الدينية التي تعرّض لها اليهود عبر التاريخ.

- *معاداة السامية الثقافية*
  وهي مزيج من المواقف السلوكية والمشاعر والخطابات التي تتبناها النُّخبُ الثقافية والاجتماعية والأكاديمية اليسارية في المجتمعات الأوروبية خلال النقاشات والأحاديث الثقافية والفكرية.
- *معاداة السامية الاقتصادية* وهذا الشكل يتخطى المقاطعة العربية لإسرائيل إلى القيام بمعاهدات دولية صارمة للحد من التجارة مع إسرائيل وبل وفرض عقوبات على الدول التي تتمتع بعلاقات تجارية معها.
- *إنكار وقوع المحرقة اليهودية (الهولوكوست)*
- *الإرهاب العنصري ضدّ اليهود*
- *إنكار حق إسرائيل في حقوق مماثلة لباقي الدول أمام القانون الدوليّ* ويتمثل ذلك في الدعوة إلى إقصاء إسرائيل ومعاملتها معاملة مختلفة وتمييزيّة عن باقي الدول في المحافل الدولية.

وبطبيعة الحال، سواء تقبل المرء كل هذه الأشكال أم لا، فلا يختلفُ مُختلفان على أن هذه الأشكال تُعتبرُ من أشكال التعصّب، وعلى رأسها إنكار الهولوكوست وتحميل اليهود مسؤولية ما حدث حينها، خاصة وأنهما يعتبران مكوناً أساسياً من خطابات الفلسطينيين المتطرفين. فحتى رئيس الوزراء في السلطة الفلسطينية محمود عباس الذي يعتبر "تقدّمياً" قد ألف كتاباً ينكر فيه حدوث الهولوكوست، وهو الأمر الذي يندم عليه بشدة في يومنا الحالي. ويبلغ إنكار الهولوكوست أشده لدى الفلسطينيين خلال صلاة الجمعة التي يتم بثها مباشرة على شاشات التلفاز الرسمي والتابعِ للسلطة الفلسطينية [8].

وليس من المفاجئ أن يكون إنكار الهولوكوست والدعم الأعمى للإرهاب الفلسطيني من القضايا التي توحد اليمين المُتطرف واليسار المُتطرف على حدٍ سواء، خاصة وأنه من الصعب تخيل أن شخصين من أصحاب المواقف والرؤى المتباعدة جداً مثل شخصية اليمينيّ المحافظ المتشدد باتريك بيوكانن، ونعوم تشومسكي من اليسار الراديكالي المتطرف، سيتفقان فعلا حول دعمهم للفلسطينيين وكراهيتهم لإسرائيل، كما كان يُلمِحُ كلاهما عبر خطاباتهم بإنكار الهولوكوست، شأنهم شأن العديد من القادة الفلسطينيين والعرب.

وقد عبر باتريك بوكانان عن شكوكه حول ما إذا تعرض اليهود فعلاً للقتل بالغاز في معسكر تريبلينكا النازي، واستدل في ذلك بالحادثةِ التالية: "سنة 1988، لم يتعرض سبعة وتسعون طفلاً لأي أذى رغم أنهم ظلّوا عالقين لمدة خمسة وأربعين دقيقة في نفق بالعاصمة واشنطن، على الرغم أن النفق كان بعمق مئتي قدم تحت سطح الأرض، مع العلم أنه كان يوجد قطارانِ ينفثانِ دخانهَما في النفق داخل العربة التي كان الأطفال عالقين بها".[9] ويشير مقال لمجلة *ذا نيو ريبابليك* الأمريكية الشهيرة إلى أن "المحتوى الذي ينشرهُ بوكانان حول الهولوكوست يستمده من مصادر وأشخاص من المعاتيه الموالين للنازية والمعادين للسامية." وحين تم سؤاله عن مصدر المعلومات حول معسكر تريبلينكا، أجاب قائلاً:

"أرسلها إليّ شخص ما"! ويخلص المقال إلى استنتاج مفاده أن منكري الهولوكوست يعرفون جيداً أن "بوكانان بمثابة آذانٍ صاغية لهم".[10]

وقد أثار دعم بوكانان لمجرمي الحرب النازيين من أمثال كلاوس باربي وكارل ليناس الكثير من الشكوك والريبة حول مواقفه، خاصة بعد دعوته لإلغاء اللجنة الحكومية التي تحقق في ممارساتهم وأفعالهم، مما أثار استغراب المسؤول السابق بوزارة العدل الأمريكية ألان ريان، إذ تساءل قائلا: "هنالك عدد كبير من الأشخاص الذين يتساءلون عن سر العلاقة الحميمية بين بوكانان ومُجرمي الحرب النازيين".[11]

أما تلميحات نعوم تشومسكي عن إنكار الهولوكوست فهي أشدُّ غرابة، إذ يعتبر بوكانان معادياً للسامية منذ البداية، وذلك باعتراف العديد من زملائه المحافظين، لكن نعوم تشومسكي نفسه يهوديّ وينحدر من والدين كانا يُدرِّسان اللغة العبرية، كما ارتاد نفس المخيم الصيفي لتعليم اللغة العبرية الذي كنت أرتاده أنا شخصياً، بل وكان عضوا في حركة يساريّة صهيونية عندما كان شاباً.

وتبدأ قصة التّغير في مواقف نعوم تشومسكي برجل فرنسي غريب الأطوار يدعى روبير فوريسون والذي كان محاضِراً في الأدب الفرنسي بجامعة لِيون، وكان في كتابه ومحاضراته يسخر من ضحايا الهولوكوست والناجين منها ويصفهم بالمخادعين، ذلك لأن الهولوكوست من وجهة نظر روبير فوريسون لم تحدث أبداً، وأن أفران الغاز التي أقامها هتلر بهدف قتل اليهود لم توجد أبداً، إضافة إلى تحميله اليهود مسؤولية الحرب العالمية الثانية، بالتالي ومن وجهة نظره فإن هتلر كان يتصرف بمنتهى العقلانية بل وكان في حالة دفاع عن النفس عندما كان يعتقل اليهود ويضعهم في معسكرات العمل الإجباري، وبأنه لم يضعهم في معسكرات الموت.

كما يرى روبير فوريسون بأن ارتكاب إبادة جماعية بحق اليهود هو مجرد "كذبة كبيرة" قام بِتلفيقها الصهاينة اليهود الأمريكيون، والمستفيد الأول من هذه الخديعة من وجهة نظره هي إسرائيل التي شجعت بدورها هذا "الاحتيال السياسي والاقتصادي"، والضحية الأولى لعملية الاحتيال هذه هما الشعبان الألماني والفلسطيني، كما وصف روبير فوريسون مذكرات آن فرانك بأنها مزيّفة.[12]

بالتالي ليس من المفاجئ أن يتمّ نشر كتاب المَعتوه المَدعو روبير فوريسون والذي انتشر كالنار في الهشيم بين كارهي اليهود من كل أنحاء العالم. أما في الولايات المتحدة، فقد قامت مجموعة ليبرتي لوبي (لوبي الحريّة) التي نشرت الكتاب المُحرف "بروتوكولات حكماء صهيون" وأعمالاً أخرى معادية للسامية، قامت بترجمة قسم كبير من كتابه ونشرته على نطاق واسع عبر شبكتها، مروجة لحقيقة أن روبير فوريسون كان أستاذا فذاً! بل وتم توزيع خطاباته المسجلة بالفيديو لاستعمالها في لقاءات واجتماعات النازيّين الجدد. وقد قمت بطلب فيديو منها وشاهدت روبير فوريسون يبتسم حين يتحدث عن "الضحايا المزعومين" لغرف الغاز التي لم تكن موجودة أصلاً، وقد ترافقت أحاديثه الساخرة من شهادات الناجين من الهولوكوست مع ضحكات ساخرة من جمهوره ومتابعيه من النازيين الجدد.

وقد قامت جامعة لِيون بتوقيف روبير فوريسون عن العمل لمدة أسبوعين من أجل أمنه الشخصي، بحجة أن الجامعة لا تستطيع أن تضمن له الحماية. وبالرغم من تفهُّمنا لموقف الجامعة خاصة بعد ما عانته مدينة لِيون خلال فترة الاحتلال النازي، إلا أن القرار الذي اتخذته قد كان أحمقاً وغير صائب، ذلك لأن لكل أستاذ الحق في الحماية حتى وإن كانت الأفكار التي يؤمنُ بها أفكاراً غبيّة بلهاء.

كما وتمت دعوة نعوم تشومسكي بعد ذلك للمشاركة في الاحتجاج ضد قرار توقيف روبير فوريسون عن العمل، وأنا متأكد تماماً بأنه رحب بهذه الفرصة، ذلك لأن كتابات روبير فوريسون وخطاباته معادية للصهيونية ومعادية للسامية بقوة. وبالفعل قام نعوم تشومسكي بإلقاء الخطابات والتصريحات حول استغلال الحركة الصهيونية لفاجعة الحرب العالمية الثانية، وهذه الأفكار في نظري لا تختلف كثيراً عن أفكار روبير فوريسون، حيث قام هو أيضاً بالمقارنة بين إسرائيل وألمانيا النازية.

ولم يدافع نعوم تشومسكي عن روبير فوريسون فيما يخص إشكالية حرية التعبير فحسب، بل ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك ليدافع عن الأفكار التي يحملها روبير. كما وقّع عريضةً تسعى لتصنيف التزييفات التي قام بها روبير فوريسون على أنها "اكتشافات"، وقال بأنها مبنية على "بحث علميّ معمق في التاريخ".[13] ولو كلف تشومسكي نفسه عناء التحقّق من أبحاث فوريسون في التاريخ لوجَدَها مزيفة دون أدنى شكّ.[14]

بالتالي لم يكن هناك أي بحث معمق في التاريخ في أبحاث روبير فوريسون، وعوضاً عن ذلك نجد محاولات تزييف للتاريخ والاحتيال على القُراء. إنه ذاك النوع من الخداع والتزييف الذي يُطرد على إثره الأساتذة والأكاديميّون من المؤسسات الاكاديمية، ليس لأن وجهات نظرهم مثيرة للجدل بل لأنها تنتهك أهم أخلاقيات البحث التاريخي والعلمية. لكن وبالرغم من ذلك كان نعوم تشومسكي مستعداً للتضحية بحياته الأكاديمية في سبيل دعم "البحث التاريخي المعمّق" لِروبير فوريسون. بالتالي لم تعد المسألة متعلقةً بكون دحض الهولوكوست على يد أستاذ جامعي معيّن، بل أصبح الموضوع يتعلق ببحوث هذا الأستاذ ودعمها من طرف أستاذ آخر من معهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا!

ولم يتوقف تشومسكي عند توقيع العريضة فحسب، بل كتب مقالة ومقدمة تعريف بِروبير فوريسون وحياته العلمية باعتباره منكراً للهولوكوست، وذلك لكي يستخدمها في كتابه القادم. وفي هذا الكتاب يقوم روبير فوريسون مرة أخرى بوصف غرف الغاز بأنها كذبة، مكرراً ادعاءاته حول خديعة الهولوكوست. ويتظاهر تشومسكي في تلك المقدمة بعدم علمه عن أفكار وكتابات روبير فوريسون قائلاً: "لا أعرف أعماله بشكل جيد"، لكن يختتم قوله بأن حجج روبير فوريسون ليست معادية للسامية وأن فوريسون بنفسه ليس معادياً للسامية ولا نازياً ولكنه يحمل أفكاراً "ليبراليّة غير سياسية إلى حد ما".[15]

بعد مضي بضعة سنين، وبعد أن صار من الواضح أن اسم روبير فوريسون قد صار مُرتبطاً بجماعات النازيين الجدد والمعادين للسامية، قام تشومسكي بتكرير ما قاله حول روبير فوريسون: "لا أرى أي تبعاتٍ معادية للسامية في إنكار وجود غرف الغاز أو حتى إنكار الهولوكوست، كما لا أرى وجود أي أعمال أو أقوالٍ معادية للسامية في القول بأن الهولوكوست (سواء آمن المرء بوقوعها أم لا) يتعرض للاستغلال الشديد من قِبل المدافعين عن القمع والعنف الذي تمارسه إسرائيل. لذلك فأنا لا أرى أي شيء يلمح لمعاداة السامية في أعمال روبير فوريسون".[16]

وبصراحة فإنني لا أستطيع أن أفهم كيف ليهوديّ عاصر فترة وقوع الهولوكوست، وكيف لشخص يقوم بوصف أي شيء لا يتفق معه بِـ "العنصري"، أن يفشلَ في رؤية مظاهر معاداة السامية في كتابات شخص يصف الهولوكوست بأنه "مجرد خدعة" قام اليهود بتلفِيقها. كما لا أستطيع أن أستوعب كيف ليهوديّ أن يتفوّهَ عن الهولوكوست قائلاً: "سواء آمن المرء بوقوعها أم لا"، بالتالي يقول نعوم تشومسكي بأن كل شخصٍ عاقل له الحقّ في حرية الاعتقاد في وقوع الهولوكوست من عدم وقوعها.

وقد وجدت مقالاً منشوراً في صحيفة *بوسطن غلوب* وُصِفَ نعوم تشومسكي فيه بأنه "نصيرُ المستضعفين"، فكتب صحفي آخر من نفس الصحيفة الرسالة التالية للمحرر قائلاً:

> مع احترامي لتشومسكي باعتباره عالم لُغويات بارزاً، إلا أنه لا يستطيع فهم معاني الكلمات استناداً إلى سياقها الصحيح، فمن لا يجدُ مظاهر معاداة السامية في كتابات روبير فوريسون المتواصلة ضد الشعب اليهودي هو واحد من اثنين: إما شخصٌ أحمق أو كاذب. كذلك إن عدم رؤية مظاهر معادية للسامية في كلمات من يُنكر الهولوكوست، لا يختلف عن القول بعدم وجود خطاب عنصري لدى من يدّعي بأن السّود كانوا يستمتعون بالعبودية! ولا يختلف عن القول بعدم وجود أي تبعاتٍ متحيزة جنسياً في القول بأن النساء يرغبن في أن يتم اغتصابهن! إن الهولوكوست هو الحدث المركزي والأساسي في التاريخ اليهودي المُعاصر، وإنكار وقوع الهولوكوست أو التقليل من عواقبها الكارثية هي أساليب يعتمدها مُعادو السّامية والنازيون الجدد.
>
> وليس من المفاجئ أبداً أن كلاً من روبير فوريسون ونعوم تشومسكي يتم الاستدلال بهما من قِبلِ ناشري الكراهية هؤلاء. وإن ما يقوم به نعوم تشومسكي فعلياً هو الدفاعِ عن كتابات روبير فوريسون المتعصبة ومحاولة تبرئته من معاداة السامية، وهذا يختلف تماماً عن دفاعه عن حق روبير فوريسون في نشر مثل ذلك الهراء. وهذا يفرضَ علينا أن نستبعد نعوم تشومسكي من أن يوصف بلقبٍ مُشرفٍ مثل لقبِ " نصير المستضعفين"، ذلك لأن ضحايا الهولوكوست، لا مُنكِروه، هم المستضعَفون الحقيقيون في هذه القضية.[17]

لاحِقاً رَدّ نعوم تشومسكي مُدعياً بأن روبير فوريسون هو معادٍ للصهيونية وليس معادياً للسامية، وذلك لأنه عبّر عن رفضه وإدانته "للأكاذيبِ الصهيونية"، واتّهم ترجمة درشويتس لكلمة "صهيوني" إلى "يهودي" بأنها مُضلّلة، وأنها "في الحقيقة مناورةٌ للّعب بالكلمات يقوم بها معادو السامية لتحقيق أهداف معينة".[18]

وبعد هذا الشدّ والجذب في هذه المسألة قمتُ بتحدي نعوم تشومسكي، وطلبت منه مناظرتي على الملأ لنناقش معاً ما إذا كان إنكار الهولوكوست عملاً معادياً للسامية أم لا، وكان هذا ردّه: "من الواضح جداً أنه لا جدوى من المناظرة حول هذا الموضوع، لأنه لا يوجدُ من يعتقد فعلاً بوجود أي دلالة عن معاداة السامية في إنكار الهولوكوست"[19]. وهذه الإجابة هي خير دليل على أن العالم الفاسد الذي يعيش فيه نعوم تشومسكي يتحدث عن نفسه. بالتالي لم يبقَ لأحدنا أي خيار لفهم عقليته ودوافعه سوى التأمل في الدوافع السياسية والنفسية لتشومسكي والتي تفسر تورطه في الدفاع عن نازيّ جديد منكرٍ للهولوكوست.

كما أن منطق الحديث عن الحرّيات المدنية وحرية التعبير لا يُناسب نعوم تشومسكي على الإطلاق، لأن دعاة الحريات المدنية الذين يدافعون عن حرية التعبير للنازيين الجدد لا يتواطؤون معهُم عبر شرعنة ادعاءاتهم بالقول بأنها مبنية على "بحث تاريخيّ معمّق" ومحاولة تبرئتِهم من أفعالهم المعادية للسامية دون أدنى شكّ. أضف إلى ذلك بأن كتابة مقدمة لكتاب معين هو بمثابة دعم مؤلفه وناشره ومساعدته في بيع الكتاب. وما فعله نعوم تشومسكي لم يكن بهدف فتح باب النقاش وحرية الأفكار حول موضوع هذا الكتاب، بل أراد من خلال ذلك التأكيد على دعمه المُطلق لأفكار هذا الكتاب وموافقته على ما جاء فيه.

وقد كان الصحفي بول بيرمان الذي يكتب في صحيفة *صوت القرية* (*Village Voic*e) مُحقاً حين قال:

"إن وجهة نظر تشومسكي فيما يتعلق بمعاداة السامية تُعتبر في غاية الجنون دون أدنى شكّ، وإن مفهومهُ لمعاداة السامية سطحيّ جداً، لدرجة أن مفهومه لا يصف مؤلفي كتاب بروتوكولات حكماء صهيون ولا حتى مُنكري الهولوكوست على أنهم مُعادون للسامية... إنني متخوّف من إمكانية أن تؤدي أفكاره الشاذة بالنسبة للصهيونية واليهودية إلى عدم أخذه على محمل الجد في أي مواضيع تخصّ اليهود". [20]

بالرغم من ذلك فإن نعوم تشومسكي صاحب السجل الحافل بِالكذب فيما يتعلق بإسرائيل وآرائه الشاذة حول معاداة السامية، لا زال يؤخذ على محمل الجد في المسائل والقضايا التي تخص اليهود من قِبل الكثير من الطلبة والأساتذة من جميع أنحاء العالم. كما قام تشومسكي بتدريس مساق حول موضوع اليهود في كلية كينيدي بجامعة هارفارد رغم كونه مختصاً في العلوم اللغوية ولا يحمل أي شهادة في موضوع اليهودية أو معاداة السامية، ولا يملك في هذا الصدد سوى آرائه غير الموضوعية.

إن أفعال نعوم تشومسكي وروبير فوريسون هي من أهم القضايا التي ناقشناها في هذا الكتاب، إذ يذكرنا مفهوم معاداة السامية لدى نعوم تشومسكي - وهو مَفهومٌ يستثني إنكار الهولوكوست ويستثني الادعاء بأن الهولوكوست خدعة صهيونية - بكيفية استغلال معاداة الصهيونية كغطاء لمعاداة السامية، فحين يقول روبير فوريسون بأن الهولوكوست خدعة أخرجها الصهاينة، فهو يقصد بذلك اليهود، إذ أن العديد من اليهود غير الصهاينة بالولايات المتحدة ودول أخرى قد ساهموا في التعريف بهذه الفاجعة وإحياء ذكراها. لكن فوريسون وتشومسكي يدافعان عن أي شخص يُلفق الاتهامات للشعب اليهودي طالما يستخدم مُلفّقُ التهمة عبارة *صهاينة*، لكن من السهل جداً فهم أن المقصود هناك هم "اليهود" وليس "الصهاينة" فحسب.

كما أن مُحرّفي التاريخ من أمثال روبير فوريسون عادة ما يتم الاقتباس بأحاديثهم وأفكارهم من قِبل الأئمة والشيوخ المتشدّدين الذين يدعون لكراهية اليهود في الخطب الدينية الأسبوعية (خطب صلاة الجمعة عادة). وكمثال على ذلك، نجدُ خطبة للإمام إبراهيم ماضي وهو محاضر في مجال علم الأرض والبيئة في جامعة الأقصى في غزة، يصفُ خلالها اليهود بِـ"الحمير" ويدعو باستمرار إلى تدمير دولة إسرائيل، والتي يراها بمثابة تحليل "تاريخي" والتي ألقاها في شهر أيلول/سبتمبر سنة 2001م، فيقول في تلك الخطبة:" إن من أعمال اليهود الشريرة ما يسمونه بِـ"الهولوكوست" وهو قتل اليهود على يد النازية.

لكن، وعلى أية حال، فإن المؤرخين التنقيحيّين الموثوقين قد أثبتوا لنا بأن هذه الجريمة التي تم اقترافها بحق اليهود، قد خطط لها بعض القادة اليهود وكانت جزءاً من سياستهم". [21]

هذه الخطبة - التي لن يراها تشومسكي بأنها معادية للسامية بكل تأكيد - بُثَّت على التلفزيون الفلسطيني الرسمي، وكذلك الحال بالنسبة للخطبة التالية التي ألقاها الدكتور أحمد أبو حلبية العضو السابق في مجلس الإفتاء الفلسطيني، حيث قال في خطبته:

"لا تأخذكم رأفة باليهود أينما كانوا وفي أي بلد. حاربوهم أينما كنتم، واقتلوهم أينما ثقفتموهم. أينما كنتم اقتلوا هؤلاء اليهود الأمريكان الذين يشبهونهم، واقتلوا من يقف بجانبهم، فجميعهم في نفس الخندق لأنهم جميعهم يقفون ضد العرب والمسلمين، وهم من أقاموا إسرائيل هنا، في القلب النابض للعالم العربي، في أرض فلسطين. لقد أسسوا هذا الكيان ليكون بؤرة لحضارتهم ورأس حربةٍ لجيشهم، ولتكون سيفاً في يد الغرب والصليبيين مُسلطاً على رقاب المسلمين الموحّدين في هذه الأرض. لقد أرادوا لليهود أن يكونوا رأس الحربة في هذه الحرب... ". [22]

وحتى أولئك الذين يعتقدون بأن استهداف الصهاينة أو الدولة الصهيونية وحدها في الانتقاد ليس عملاً معاديا للسامية، لا بد لهم أن يُدركوا الفرق الواضح بين *الانتقاد الموضوعيّ* لإسرائيل، وبين *استهدافها دون غيرها* بهدف معاقَبَتها عن طريق سحب الاستثمارات ومقاطعتها. ومن المؤكد أن من يدعون لذلك قد تم اتهامهم بمعاداة السامية، لكن من الخطأ القول بأن الذين قاموا بانتقاد إسرائيل انتقاداً موضوعياً بناءً سيتعرّضون لنفس الوصف. لكن بالرغم من ذلك فإن أتباع تلك الكذبة الكبيرة لا زالوا يخلطون الأوراق ويمزِجون هاتين الفئتين معاً. لقد حان الوقت ليقوم من ينشرون هذه الكذبة الكبيرة إما بتوثيق تهمتهِم أو أن يتوقفوا عن تضليل الرأي العام بأفكارهم الهدامة.

قائمة الملاحظات والحواشي:

1. Thomas Bartlett, “A Surge of Anti-Semitism or McCarthyism?” The Chronicle of Higher Education, vol. 49, October 4, 2002.

2. “Apartheid in the Holy Land,” Guardian, April 25, 2002. الفصل العنصري في الأرض المقدسة، صحيفة الغارديان بتاريخ

3. Lawrence Summers, speech at Memorial Church, Cambridge, Massachusetts, September 17, 2002.

4. Thomas Friedman, “Campus Hypocrisy,” New York Times, October 16, 2002.

5. Seymour Martin Lipset, “The Socialism of Fools—the Left, the Jews, and Israel,” Encounter, December 1969, p. 41.

6. Representative John Lewis, “‘I Have a Dream’ for Peace in the Middle East,” San Francisco Chronicle, January 21, 2002.

7. Professor Irwin Cotler, “Beyond Durban,” Global Jewish Agenda, www.jafi.org.il/ agenda/2001/english/wk3-22/6.asp.

8. See, e.g., MEMRI, September 25, 2001, no. 276. أنظر موقع مِمري، بتاريخ

9. Patrick Buchanan, “Dividing Line,” New York Post, March 17, 1990. Buchanan, as usual, had his facts wrong. The Jews of Treblinka were murdered by various methods of gassing, including the use of exhaust fuels and Zyklon B. Buchanan’s “facts” about the Holocaust typically come from crackpot Holocaust deniers.

كالعادة كان لدى بوكانان معلومات خاطئة تماماً عن هذا الموضوع، إذ تم قتل اليهود في معسكر تريبلينكا من خلال عدة طرق من ضمنها أفران الغاز، مثل الغازات العادمة الناتجة عن احتراق الوقود إضافة إلى المبيد الحشري زيكلون ب. إن "الحقائق" التي يأتي بها بوكانان حول الهولوكوست مستمدّة في الغالب من غرباء الأطوار من منكري الهولوكوست.

10. Jacob Weisberg, “The Heresies of Pat Buchanan,” New Republic, October 22, 1990, p. 22.

11. Philip Shenon, “Washington Talk: The Buchanan Aggravation,” New York Times, February 19, 1978.

12. Robert Faurisson, Memoire en Défense (Paris: La Vieille Taupe, 1980).

13. Paul L. Berman, “Gas Chamber Games: Crackpot History and the Right to Lie,” Village Voice, June 10–16, 1981, p. 37.

14. For example, Faurisson relies on an entry dated October 18, 1942, from the diary of SS doctor Johann-Paul Kremer written during the three months he spent in Auschwitz in 1942. An eminent scholar checked Faurisson’s use of the entry and demonstrated that Faurisson’s research was entirely phony. The diary entry read: “This Sunday morning in cold and humid weather I was present at the 11th special action (Dutch). Atrocious scenes with three women who begged us to let them live.” Faurisson concludes that this passage proves (1) that a “special action” was nothing more than the sorting out by doctors of the sick from the healthy during a typhus epidemic; (2) that the “atrocious scenes” were “executions of persons who had been condemned to death, executions for which the doctor was obliged to be present”; (3) that “among the condemned were three women who had come in a convoy from Holland [who] were shot”; (4) that there were no gas chambers since the women were shot and not gassed (emphasis added). A French scholar named George Wellers analyzed this diary entry and the surrounding documentation for Le Monde. He did actual historical research, checking the Auschwitz archives for the date of the diary entry—a simple matter. He found that 1,710 Dutch Jews arrived at Auschwitz on October 18, 1942. Of these, 1,594 were immediately sent to the gas chambers. The remaining 116 people, all women, were brought into the camp; the three women who were the subject of the Kremer diary must have been among them. The three women were, in fact, shot, as Faurisson concludes. But the fact now appears here in Kremer’s diary. How did Faurisson learn it? Professor Wellers was able to find the answer with some simple research. He checked Dr. Kremer’s testimony at a Polish war crimes trial. This is what Kremer said at the trial: “Three Dutch women did not want to go into the gas chamber and begged to have their lives spared. They were young women, in good health, but in spite of that, their prayer was not granted and the SS who were participating in the action shot them on the spot” (emphasis

added). Faurisson, who said he had researched the trial, knew that his own source, Dr. Kremer, had testified that the gas chambers did exist. Yet he deliberately omitted that crucial item from his book while including the fact that the women were shot. Faurisson also knew that the three women were in good health. Yet he led his readers to believe that Dr. Kremer had said they were selected on medical grounds during an epidemic. Finally, Faurisson states that those who were shot had been “condemned to death.” Yet he knew they were shot by the SS for refusing to enter the gas chambers.

على سبيل المثال، يعتمد فوريسون على مداخلة مقتبسة من مذكرات دكتور تابع لقوات الشوتز شتافل النازية يدعى يوهان بول كريمر في الثامن عشر من أكتوبر 1942، أثناء فترة ثلاثة أشهر قضاها بمخيم أوشفيتز. وقد قام باحث مرموق بالتدقيق في استخدام فوريسون للمداخلة وبيّن كيف أن بحث فوريسون بأكمله زائف. تقول المداخلة ما يلي: "صباح هذا الأحد، وفي جو بارد ورطب، كنت حاضرا في العملية الخاصة الحادية عشر. لقد كانت المشاهد مروعة للغاية، إذ توسلت إلينا ثلاث نساء من أجل أن نسمح لهن بالعيش". يخلص فوريسون انطلاقا من هذا المقطع إلى الاستنتاجات التالية:

(1) أن "العملية الخاصة" لم تكن شيئا استثنائياً بل مجرد فرز الأطباء للمرضى من بين الأصحاء خلال تفشي وباء التيفوس
(2) أن "المشاهد المروعة" قد كانت "عمليات إعدام للأشخاص الذين تم الحكم عليهم بالموت، إذ كان من الضروري للطبيب أن يكون حاضراً.
(3) أن "من ضمن المحكوم عليهم بالموت كانت هنالك ثلاث نساء جئن في موكب من هولندا وتم إطلاق النار عليهن"
(4) أنه لم تكن هنالك أية غرف إعدام بالغاز بما أن النساء قد تم إعدامهنّ بالرصاص وليس الغاز (مع التأكيد على هذه النقطة).
وقد قام باحث فرنسي يدعى جورج ويلرز بتحليل هذه المذكرة والوثائق المتعلقة بها لصالح جريدة لوموند الفرنسية، وقام ببحث حقيقي في التاريخ، مفتشاً أرشيفات مخيم أوشفيتز لليوم المتعلق بكتابة المذكرة – عمليةٌ ليست بالمعقدة. وقد وجد بأن 1710 يهودي هولنديّ قد تم إحضارهم إلى أوشفيتز يوم الثامن عشر من أكتوبر 1942. ومن ضمن هؤلاء، تم إرسال 1594 يهودياً فوراً إلى غرف الغاز، في حين تم إدخال المُتبقين ال 116 إلى المخيم؛ وقد كانت النسوة الثلاثة اللواتي تحدث عنهن فوريسون من بينهم. وكما أشير سابقاً، فإن فوريسون قد استنتج بأن النسوة قد تم إطلاق النار عليهنّ ولم يتم قتلهن بالغاز، لكن من أين أتى بهذا الاستنتاج؟

استطاع البروفيسور ويلرز الإجابة عن هذا السؤال بالبحث في الشهادات التي تم الإدلاء بها خلال محاكمة بولندية لمجرمي الحرب، وهذا ما قاله كريمر في تلك المحاكمة: "لم ترغب ثلاث نسوة من أن يتم الإلقاء بهن في غرف الغاز وقمن بالتوسل من أجل إنقاذ حياتهن. لقد كانت هؤلاء النسوة في صحة جيدة، لكن دعواتهم لم تتم الاستجابة لها إذ قام الشوتزشتافل بإطلاق النار عليهن في مكانهن". (مع التأكيد على هذه النقطة كذلك). يتبيّن لنا إذن بأنّ فوريسون، الذي ادعى بأنه قد بحث حول تلك المحاكمة، قد عرف بأن المصدر الذي يعتمد عليه في ادعاءاته، أي الدكتور كريمر، أدلى بشهادته حول صحة وجود غرف الغاز. لكنه قام بشكل متعمّد بعدم ذكر ذلك في كتابه بينما قام بإدراج حقيقة إطلاق النار على النساء. عرف فوريسون كذلك بأن النسوة قد كنّ في صحة جيدة، لكنه قام بشكل متعمّد بإيهام قرّائه ومتابعيه بأن الدكتور كريمر قد قال بأنه قد تم فرزهنّ بسبب تفشي الوباء. أخيراً، عرف فوريسون بأن النسوة قد تم إطلاق النار عليهنّ من قبل الشوتز شتافل بسبب رفضهن الدخول إلى غرف الغاز، لكنه قال بأن أولئك الذين تم إطلاق النار عليهم قد "تم الحكم عليهم بالموت".

15. Brian Morton, “The Culture of Terrorism,” Nation, vol. 246, no. 15, May 7, 1988, p. 651. 16. W. D. Rubinstein, “Chomsky and the NeoNazis,” Quadrant (Australia), October 1981, p. 12.

17. Alan M. Dershowitz, “Chomsky Defends Vicious Lie as Free Speech,” Boston Globe, June 13, 1989, p. 14.

18. Noam Chomsky, “Right to Speak Transcends Content of Speech,” Boston Globe, July 4, 1989, p. 10.

19. Scot Lehigh, “Men of Letters,” Boston Phoenix, June 16–22, 1989, p. 30.

20. Paul L. Berman, “Reply to Chomsky,” Village Voice, July 1–7, 1981, p. 18.

21. MEMRI, September 25, 2001, no. 276.

22. Palestinian Authority Television, October 14, 2000.
التلفزيون الرسمي التابع للسلطة الفلسطينية بتاريخ الرابع عشر من شهر تشرين الأول/أكتوبر سنة 2000م

الفصل الثاني والثلاثون:
لماذا ينحازُ بعضُ اليهود بل وحتى بعضُ الإسرائيليين إلى جانب الفلسطينيين؟

التهمة:

إن حقيقة دعم العديد من الإسرائيليين واليهود للجانب الفلسطيني، في حين يدعم عدد ضئيل جداً من الفلسطينيين والعرب والمسلمين الجانب الإسرائيلي، هو دليلٌ دامغٌ على أن الجانب الفلسطيني هو الجانبُ المُحقّ في هذا الصراع.

من قام بتوجيه التهمة:

يقول إدوارد سعيد وكريستوفر هيتشنز: "إذا اتبعنا نفس الأسلوب الذي اتّبعه يَهودا ماغنِس، فقد أدت انتقادات العديد من اليهود المناهضين للصهيونية إلى دحض الأكاذيب الصهيونية، ومنهُم إلمِر برغر وإسرائيل شاحاك ونعوم تشومسكي وماكسين رودينسون وليڤيا روكاتش وإيزيدور فينشتاين ستون، وغالبيتهم يحظون بتأييد العربِ المُقيمين في الغرب"[1]. ومن ضمن هؤلاء المؤرّخين الإسرائيليين الناقدين للحركة الصهيونية نجد توم سيغف وبيني موريس وغيرهم من المؤرخين الصهاينة، وأعمالهم تتّسم برغبة صادقة وموضوعية في فهم الماضي كما هوَ، دون إخفاء أو تزييف للحقائق، خاصة حين تحدّثوا عن الفظائع التي ارتكبت سنة 1948م، أما نُظراؤهم في المجال ذاته فلا زالوا مُتأثّرين بدوافع وأجندات نمطية قديمة". [2]

ويقول عامر زهر حين كان طالب حقوق في جامعة ميشيغان خلال حلقة نقاش نظمها نادي الطلبة المُناصرين للقضية الفلسطينية: "إن الحركة الصهيونية بحد ذاتها معادية للسامية، لأنها تصوّرُ اليهود على أنهم جماعة مشبوهة من البشر تؤيّدُ الظُلم، مع العلم أنه يوجدُ العديد من اليهود الذين لا يدعمون الاضطهاد الإسرائيلي للشعب الفلسطيني". [3]

وتبعاً للموقع الإلكتروني لِحركة ناطوري كارتا الأمريكية المتشددة والمُعادية للصهيونية، فإن "اليهود الحقيقيين سيظلون دوماً متمسّكين بعقيدتهم اليهودية ولن يلوِّثهم الفكر الصهيوني. إن اليهود الحقيقيين يقِفون ضد طرد العرب من أراضيهم وديارهم، وتبعاً لما تمليه التوراة فإنه يتوجّبُ على اليهود أن يعيدوا الأرضَ للعرب". [4]

الحقيقة:

الحقيقة هنا تتمثل في أن حرّية التعبير والرأي تسمح للعديد من اليهود والإسرائيليين بالتعبير عن مثل هذه الأفكار المُحرَّفة والمضللة، في حين تقوم الدول الإسلامية والعربية بالسيطرة التامة على كافة أشكال المعلومات التي تصل لمواطنيها، إضافة إلى فرض عقوبات مشددة على من يعبّر عن وجهات نظر

معارضة للأنظمة والحكومات العربية والإسلامية، ما يجعل أي مقارنة واقعية بين العالمين العربي واليهودي مستحيلة.

الدليل:

لا يوجدُ أي حدود لوجهات النظر التي يمكن للإسرائيليين واليهود سماعها فيما يخص الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، حيث يمكنهم مشاهدة برامج التلفاز العربية والإسلامية، ويمكنهم قراءة أكثر المحتوياتِ عداءً للصهيونية، كما يمكنهم التعبير عن أي وجهات نظر كيفما شاؤوا. وزيادة على ذلك، فإن اليهود والإسرائيليين قد تبنوا أوسع نطاق من وجهات النظر على الإطلاق، سياسياً ودينياً، انطلاقا من معاداة الصهيونية إلى الاعتقاد بمفاهيم مسيانية مسيحيةّ تتعلق بالدولة اليهودية.

كما أن الإعلام الإسرائيلي يركز على عرض وجهات النظر المعارِضة بدلاً من وجهات النظر التي تتبناها غالبية الإسرائيليين. فمثلاً، شكل مجموعة من جنود الاحتياط الإسرائيليين يتراوح عددهم بين خمسمائة إلى ستمائة ممن رفضوا تأدية الخدمة العسكرية في الأراضي المتنازع عليها، وهم يمثلون أقل من واحدٍ بالمائة من إجمالي الجنود الذين أدوا الخدمة العسكرية، وهو رقم ضئيل جدا بالمقارنة مع عدد البالغين المتطوعين في الجيش لحماية إسرائيل، ومع ذلك فإن الإعلام قد ألقى الضوء على قضيتهم وأبدى اهتماماً كبيراً بوجهات نظرهم.

وعلاوة على ذلك، تتطلع العديد من المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية بكل شغف لسماع وعرض مختلف أنواع وجهات النظر رغم الخطر الذي يشكله ذلك عليها. كما تقوم وسائل الإعلام الأمريكية والأوروبية بعرض وجهات نظر للعديد من الإسرائيليين المعارضين مثل عاموس عوز ويوسي بيلين بالإضافة إلى عدد من الرواد في صناعة السلام مثل منظمة السلام الآن ومنظمة "بتسيلم"، والمعروفين بانتقاداتهم اللاذعة للسياسات الإسرائيلية. وبالرغم من ذلك فإن معظم هؤلاء النقاد يظلون في نهاية المطاف صهاينة ويدعمون حق إسرائيل في الوجود كدولة يهودية، ويؤيّدون حقها في الدفاع عن نفسها ضد الإرهابيين بالشكل المناسب، كما أن انتقاداتهم - التي تُفهم جيّداً *داخل* إسرائيل - يتم إساءة استخدامها خارج إسرائيل من قِبلِ أولئك الذين يرغبون في نزع شرعية دولة إسرائيل وتدميرها.

ومن وجهة نظر واقعية فإننا سنجد أن واقع التعامل مع وجهات النظر المُعارِضة في إسرائيل يختلفُ كلياً مع أسلوب تعامل السلطة الفلسطينية والدول العربية والإسلامية تجاه المعارضة الموجودة في تلك البلدان، إذ يتم اعتقال الأقلية المعارضة وغالباً ما يتم الحكم عليهم بالإعدام، وخير مثال على ذلك هو الفتوى التي صدرت بحق المعارض المعروف سلمان رشدي. أضف إلى ذلك أن الفلسطينيين والعرب والمسلمين محرومون من حقهم في الوصول إلى المعلومات التي قد تؤثر بشكل أو بآخر على وجهات نظرهم حول إسرائيل. على سبيل المثال لا الحصر، فهم لا يرون سوى صوراً متكررةً للقتلى الفلسطينيين من المدنيين، في حين لا تُعرض عليهم صور جثث القتلى اليهود من الأطفال اليهود والنساء والشيوخ. وكمثال آخر، تُعرض عليهم صور لمنازل قيد الهدم دون أن يتم إخبارهم بأن تلك البيوت قد تم إخلاؤها من السكان قبل وصول الجرافات لهدمها، بالتالي لا يوجد أي وجه للمقارنة بين الانسياب الحر للمعلومات التي يتلقاها اليهود والإسرائيليين من جهة، وبين حرية الوصول للمعلومات لدى الفلسطينيين والعرب والمسلمين من جهة أخرى.

كما أن المُجتمع الإسرائيلي يضمّ بين ثناياه مختلف أشكال المتشدّدين لكافة القضايا، فمثلاً نجد في المجتمع الإسرائيلي أشخاصاً من مُتبعي المسيانية اليهودية المعادية للصهيونية، وكذلك أتباع ستالين وماو وتروتسكي، إضافة إلى من يؤمنون بالنظام العالمي الواحد ومن يؤمنون بأن "الأرض مسطحة"!، هذا عدا عن منكري الهولوكوست وغيرها من الأفكار الغريبة التي ربما لا تخطر على بال أحد.

وفي هذا السياق أتذكر محادثةً أجريتها مع محامية إسرائيلية كرّست حياتها للدفاع عن الإرهابيين الفلسطينيين وتمثيلهم في المحاكم بل ودعم قضيتهم في الساحة السياسية، بل ووصل بها الأمر إلى حد إقامة علاقات صداقة معهم على المستوى الشخصي، وذلك لأنها معادية للصهيونية بشكل كبير وعضوة في التيار الستاليني بالحزب الشيوعي. وحين سألتها عن سبب اعتقادها وإيمانها بأفكار ستالين، كان ردها عليّ بسيطاً ومُحرِّكاً لِلمَشاعِر: "ستالين أنقذني وعائلتي من هتلر؛ لن أنسى هذا أبداً" (بصراحة حينها شعرت بالندم الشديد لأنني لم أسألها عن السبب وراء دفاعها وصداقتها مع أشخاص ينكرون ويقللون من قيمة الهولوكوست التي قُتل فيها العديد من أقربائها بدم بارد). وإضافة إلى وجودِ وجهات نظر معارضة لدى اليهود، يوجد في إسرائيل أكثر من مليون مواطن من العرب والمسلمين، ويتمتعون بكامل الحرية في التعبير وحق الوصول إلى المعلومات.

وقبيل فشل مباحثات كامب ديفيد وطابا، كان هنالك جدل كبير في صفوف الإسرائيليين حول ما إذا كان ياسر عرفات شريكاً حقيقياً في عملية السلام وحول ما إذا كانت الجهود الفلسطينية لأجل تحقيق السلام تتسم بالجدية أم لا. وعلى الرغم من أن هناك محاولات جدية لإرساء السلام، إلا أن عدداً قليلا من الفلسطينيين يؤمنون بإرادة وقدرة ياسر عرفات على ذلك، وكما قال يورام كانيوك أحد مؤسسي منظمات السلام الإسرائيلية: "منذ فشل مفاوضات كامب دايفيد، حين ظهرت الحقيقة للعموم، صار لدي اعتقاد جازم بأن العرب ببساطة لا يريدون أن توجد إسرائيل هنا. إن شركاءَنا في السّلام هم مُنفذو العمليات الانتحارية!".[5] كما أن حقيقة وجودِ العديد من المتفائلين بشأن تعيين رئيس وزراء فلسطيني جديد - رغم أنه ألف كتاباً يُنكر فيه الهولوكوست - هو أمر يُثبتُ بما لا يدع مجالاً للشك بطء التقدّم نحو عملية السلام نتيجة قلة القيادات الفلسطينية المُعتدلة التي ترغب بالمضي قُدُماً نحو تحقيق السلام مع الإسرائيليين.

ويشعرُ الكثير من الإسرائيليين بشغفٍ شديد بخصوص عملية تحقيق السلام، لدرجة أنهم يرغبون في تحريف التاريخ وإنكار الحقائق والتظاهر بعدم رؤية الواقع حتى لا يَروا مدى صعوبة واستحالةِ تحقيق السلام مع الفلسطينيين. على سبيل المثال، حين كُشِفَ ياسر عرفات وهو يعطي القادة العرب موجزاً في غاية السرية يوضح فيه خطته لتدمير الدولة اليهودية، رفض العديد من الإسرائيليين تصديق هذه القصة! بالتالي فإن العديد من الإسرائيليين مستعدون لقبول تاريخ محرف يروي قصة "مُحايدة" عن الماضي، ذلك لأنهم يؤمنون بأن مثل هذه الروايات المزيّفة هي الطريق المؤدي للسلام، وليس التاريخ الحقيقي.

وبصريح العبارة، يوجدُ في هذه القضية عاملٌ تاريخي غير منطقيّ لكنه دقيق إلى حد ما، وهذا العامل يسهم بدرجة كبيرة في حالة التفاوت بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وهو وجود معارضة يهودية - إسرائيلية على هذا الجانب، بينما المعارضة ليس لها أي وجودٍ على الجانب الآخر. كما أن هذه المعارضة تتشكل من فئة من المجتمع اليهودي شديدة الانتقاد دوماً تجاه كل ما يتعلق باليهود أو باليهودية وإسرائيل، من أمثال كارل ماركس ونعوم تشومسكي ونورمان فينكلشتاين، وغيرهم من الأسماء التي تتبادر إلى الذهن عند التفكير في هذه الفئة المُعارضة من اليهود. إن الأسباب وراء وجود هذه المعارضة اليهودية من قبل اليهود أنفسهم يمكن تفسيرها من خلال دوافع نفسية يُمكن لعلماءٍ من أمثال

سيغموند فرويد وجون بول سارتر أن يُفسروها أكثر من رجال السياسة والإعلام، وهذا جُزء من الواقع المأساوي الذي نراه في وقتنا الحالي.

كما أنني لا أقصد عبر ملاحظاتي هذه أن ألمِّحَ أبداً إلى أنّ جميع مُناهضي الصهيونية ومُنتقدي إسرائيل يهوداً من الذين يطمحون لجلدِ أنفسهم انطلاقاً من كُرههم لذاتهم ولهويّتهم، بل يمكن للجميع أن يكونوا مخطئين فيما يتعلق بالحقائق دون أن يحتاج الأمر لأي تفسير نفسيّ لعدم تقبلهم للحقائق. لكن الواقع يقول بأن هنالك بعض اليهود الذين يكرهون كُلّ ما له علاقة باليهود واليهودية، انطلاقا من كُرههم لديانتهم، مروراً بكُرههم للدولة اليهودية وانتهاءً بكُرههم للأفراد الذين يعتبرونهم "يهوداً أكثر مما يجب".

إن الاعترافَ بمدى دقة هذه الحقائق القابلة للتقصي والبحث لا يعني بالضرورة الانتقاص من القيمة التي نجنيها من التعامل مع الأفكار المعادية للصهيونية ولإسرائيل، بل يعني توفير تفسير منطقي لما قد يبدو متناقضاً وخاطئاً من وجهة نظر البعض، وعلى رأسهم المُتشدِّدون بالإضافة إلى أولئك الذين يشعرون بمنتهى اللّذة في توجيه تلك الانتقادات تبعاً لما وصفته الكاتبة النسويّة فيليس تشيسلِر بأنها حالة من "الشّبق واللذة التي يجدها بعض اليهود في انتقاد اليهودية وإسرائيل".

هنالك أيضاً بعض اليهود الذين تشكّل شعبية إسرائيل لدى اليسار الراديكالي مصدر إحراج لهم، إذ يرغب هؤلاء اليهود في أن ينالوا إعجاب بعض السياسيين الذين تروقهم السياسات المتعلقة بقضايا أخرى غير إسرائيل. وينتهي المطاف بهؤلاء إلى الابتعاد عن إسرائيل ودعم الجانب الفلسطيني دون أي تفكير في الحقائق المتعلقة بتلك القضية. إن معارضة إسرائيل ودعم الفلسطينيين بالنسبة لبعض اليهود تعتبر وسيلةً لإثبات انتمائهم الحقيقيّ لليَسار، بل وإثبات أن وجهات نظرهم السياسة صائبة تماماً وأقوى من أي انتماء لأي رابطة عرقية أو دينية. بالتالي فإن هذه الظاهرة تجعلُ المزيد من اليهود يتخلّون عن قضيتهم وآرائهم، فبعد أن كانوا يدعمون إسرائيل فيما مضى، تخلّوا عن ذلك الدعم لصالح القضية الفلسطينية التي صارت تشكّل جزءاً مهماً من أجندة اليساريّين الراديكاليّين.

وفي ظاهرة مماثلة تخلّى بعض اليهود - خاصة في أوروبا- عن مواقفهم الداعمة لإسرائيل نتيجة لحالة الخوف التي يشعرون بها خارج إسرائيل، لكن سنة 1967م، أي بعد النّصر الإسرائيلي على العرب في حرب الأيام الستة، صارَ يُنظَرُ لإسرائيل على أنها مَصدرُ حماية ليهود العالم، فتنفّسَ اليهود الأمريكيون والأوروبيون بعد ذلك الصعداء، وصاروا يَشعرون بالفخر لكونهم يهوداً. أما اليوم، فيرى العديد من اليهود الأوروبيين أن إسرائيل باتت تشكل مصدر للخطر، ذلك لأن معاداة الصهيونية صارت تستخدم كحجة وذريعةٍ لارتكاب العنف ضد اليهود، فأدّى ذلك إلى تَخَلّي بعضِ المؤيّدين البارزين لإسرائيل عن دعمهم لها في الوقت الذي تحتاجُ فيه فعلاً لهذا الدعم.

كما أن واحدة من أكثر المُهاترات ضعفاً وسذاجة تتمثل في أن نُحدد مدى أحقية أو خطأ أطرف النزاع بناءً على مواقف أفرادٍ ينتمون عرقياً *للطرف الأول* والذين يُعبرون عن دعمهم *للطرف الآخر*. فعلى سبيل المثال، إنَّ وجود عدد ضئيلٍ جداً من اليهود للمنكرين الهولوكوست - بما فيهم بعض الشخصيات اليهودية البارزة من أمثال نعوم تشومسكي وغيره من المستعدّين لإجراء أبحاث معمقة لإثبات وجهات نظرهم المُنكرة لوقوعِ الهولوكوست، لا يعني أن الهولوكوست لم تحدث أبداً. كذلك الحال بالنسبة لليهود الإيطاليين الذين دعموا موسوليني في بداية ثلاثينيات القرن العشرين، فمُجرد دعمهم له لا يعني أن النظام الفاشي على حقّ. بالتالي فإن البروباغاندا الفلسطينية لا تزال تكرر الحجة الآتية: "كما ترى، هناك يهودي يدعى (املأ هذه المساحة بالاسم الذي تريده) يعتقد بأن الفلسطينيين على حق بخصوص (املأ هذه المساحة بأي قضية تريدها) ". بالتالي فإن هذه الحجة التي تستند إلى المواقف الإثنية هي حجة فاشلة منطقياً بل ومن السهل جداً دحضها وإثباتُ مدى فشلها.

قائمة الملاحظات والحواشي:

1. Said and Hitchens, p. 15.سعيد وهيتشنز، صفحة

2. Ibid., p. 9. نفس المصدر، صفحة

3. Reported by Chris Amos, “Activists Urge Reappraisal of Middle East Conflict,” *Michigan Daily,* November 14, 2002.

4. www.nkusa.org/aboutus/index.cfm (last visited May 7, 2003).

5. *Forward,* November 29, 2002 .مجلة الفوروارد، بتاريخ

الخلاصة - دولة إسرائيل واليهودُ بين الشعوب: أبناءُ البَطّلة السّوْداء

حتى نتمكن من تقييم الوضع القانوني لدولة إسرائيل في المجتمع الدولي، فقد نستفيد من كوننا ننظر إليها باعتبارها الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، لا أن ننظر إليها نظرة الازدراء التي تنظر بها باقي الشعوب "لليَهوديّ". وعلى الرغم من الإعجاب والاحترام الذي توصف به إسرائيل في الغرف المُغلقة لكونها دولة ذات روح ريادية عالية وذكاء لا محدود وكفاح ومثابَرة منقطعة النظير، إلا أنها توصف على الملأ بأبشع الأوصاف، فهي الدولة العنصرية المتشدّدة الاستبدادية المُتزمّتة التي ليس فيها مكانٌ لغير اليهود على حدّ تعبيرهم.

وخلال قرن وربع من الكفاح في سبيل البقاء وإقامة الدولة بعد آلاف السنين من الشتات القسري خارج أرض إسرائيل، لم تكن إسرائيل قبل إقامة الدولة بتلك الدرجة من الكمال والمثالية في التزامها بالقيم العليا التي تعهّدت بالالتزام بها بالإضافة إلى مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان والحريات المدنية (التي يُشار إليها بشكل عام بمصطلح سيادة القانون). لكن وكما ذكرتُ في البداية، فإن الطرح الموجودَ في كتابي هذا يستند إلى حقيقة عدم وجود دولة في تاريخ العالم قد واجَهت تهديدات وجودية كالتي تواجهها دولة إسرائيل خارجياً وداخلياً. كما أنه لا توجد دولة عبر مرّ التاريخ تواجه مثل تلك التهديدات بذلت جهوداً أكبر من التي بذلتها إسرائيل لتحقيق أعلى معايير سيادة القانون. ومع ذلك، لم تتعرض أي دولة مُعاصرة في تاريخ العالم - بما في ذلك الأنظمة الاستبدادية والدكتاتورية - للإدانة والانتقاد بهذا الشكل المُجحِفِ بل والمنافق من قبل المجتمع الدولي مثلما تعرَّضت له إسرائيل عبر مرّ السنين.

والمُحصِّلةُ النهائية لذلك هي وجودُ *هُوَّةٍ* كبيرة بين السجل الحقيقيّ لامتثال إسرائيل لسيادة القانون، وبين السجل الذي *يُلفّقهُ لها* البعض لمدى التزامها بسيادة القانون، بل وتعتبرُ تلكّ الهوّة بين السجلين أكبر من أي دولة أخرى في التاريخ، وإنني أتحدى أي شخص أن يعترض على هذا الاستنتاج من خلال جلبِ سجلات أي دولة أخرى بحيث يكون الفارق بين السجلين متساوياً أو ربّما أكبر، إذ لا توجدُ دولة قريبةٌ من وجودها في تلك المكانة، وحتى الولايات المتحدة قد تكون في المرتبة الثانية بعد إسرائيل من وجهة نظر عددٍ من مُنتقدي الولايات المتحدة. والسبب الكامن وراء هذه الفجوة المُضَلّلة هو أن يتم تسليطُ الضوء على عيوب إسرائيل- وهناك العديد منها - بل والمبالغة فيها من قبل جهات كثيرة من مؤسسات المجتمع الدولي ووسائل الإعلام والمؤسسات الأكاديمية والرأي العام العالمي بشكل عام، في الوقت الذي تقوم فيه تلك الفئاتُ نفسها بالتقليل من شأن عُيوب الدول الأخرى. وفي سبيل الوصول إلى تحقيق العدل والسلام، فإنه يتوجّبُ على العالم أن يرى إسرائيل من منظور واقعي، كما ويجب عليه أن يتوقف عن البحث عن العيوب فقط، تلك العيوب والمساوئ التي تم تضخيمها والمبالغة فيها بشكل لا يتناسب مع الإنجازات والأمور الإيجابية لإسرائيل، بل وبشكل لا يتناسبُ أبداً مع العيوب الفظيعة للدول الأخرى.

إن إسرائيل هي دولة صغيرة نسبياً ولديها موارد وثروات طبيعية محدودة. في الوقت نفسه فقد وجدت إسرائيل نفسها مضطرة إلى تخصيص نسبة هائلة من ناتجها القومي الإجمالي للدفاع عن نفسها ضد الأعداء في الداخل والخارج. لكن هذا لم يكن عائقاً حتى تخلق حياة كريمة لمواطنيها اليهود والعرب على حدٍ سواء، بل وساعدت مواطنيها العرب على أن يعيشوا حياة كريمة من ناحية الدخل والصحة ومتوسط العمر وغيرها من الأمور، حياة أفضل بكثير من تلك التي يتمتّع بها العرب في الدول العربية المجاورة، الأمر الذي لا يجعلنا مُتفاجئين حين يكشفُ لنا استطلاع للرأي أجرته صحيفة *كل العرب* الأسبوعية العربية الإسرائيلية سنة 2000م بأن ثلاثة وثمانين بالمائة من سكان مدينة أم الفحم العربية يُعارضون إلحاقَ مدينتهم في الدولة الفلسطينية، والسبب الذي برّر به غالبية المعارضين رأيهُم هو أنهم أرادوا البقاء تحت حكم ديمقراطي، وأنهم يتمتعون بحياة ذات جودة أفضل من الحياة تحت ظلّ السلطة الفلسطينية. [1]

وعلى الرغم من وجود الكثير من الأمور التي يجبُ انتقادها بها من أجل الحد من حالة اللامساواة بين اليهود والعرب في إسرائيل، إلا أنه ينبغي على العالم أن يعترف بالمزايا التي يتمتع بها العرب في ظل حياتهم في دولة إسرائيل الديمقراطية مقارنة بحياتهم في الدول العربية. وفي هذا السياق، نرى أن الكثير من مُعارضي ومُنتقدي إسرائيل يحاولون تسليط الضوء على حالة التفاوت بين العرب واليهود في إسرائيل، بينما لا يوضّحون أبداً إلى أي مدى يتفوّق العرب في إسرائيل على العرب الموجودين في الدول العربية نفسها. في الوقت نفسه تتحدّثُ الصحف ووسائل الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بشكل متواصل عن أن العرب في إسرائيل يحصلون على أدنى متوسط دخل للأسرة إذا ما قورنوا بأي مجموعة عرقية أخرى في إسرائيل، بالإضافة إلى وجود أعلى معدل للوفيات بين الأطفال، متناسين أن هذا هو واقع الأقليات العرقية الأخرى في معظم دول العالم بل وحتى في الولايات المتحدة الأمريكية. [2]

لكن قِلّة قليلةٌ من أولئك المُنتقدين يوضّحون بأن الأسَرَ العربية هي أسرٌ كبيرة نسبياً على الرغم من معدل الوفيات بين الأطفال، آخذين بعين الاعتبار أيضاً حقيقة أن عمل النساء في المجتمع العربي هو أمر غير مرغوب به غالباً، وهذه حقائق من شأنها تفسير بعض تلك التناقضات. بل وحتى مجموعة (Sikkuy) (كلمة عبرية تعني فُرصة) التي تتصفُ بنقدها اللاذع لدولة إسرائيل وتراقب حالة المساواة المدنية بين المواطنين اليهود والعرب داخل إسرائيل، فإنها تؤكد على وجود جهودٍ حقيقية من قبل الحكومة الإسرائيلية لتحسين البنية التحتية في المناطق العربية والمؤسسات التعليمية في المدن والبلدات العربية داخل إسرائيل .[3]

كما أن نظام الرعاية الصحية في إسرائيل هو نظام ضَخمٌ وفعّالٌ جداً إذا ما قورِنَ بمنظومات الرعاية الصحية في الدول العربية المجاورة، وهذا النظام يستفيد منه جميع مواطني إسرائيل، فمَنظومة التأمين الصحي الإسرائيلي تضمن الرعاية الصحية لجميع مواطنيها بغضّ النظر عن العرق أو الدين أو غيرها من الأمور. وقد ساعد تطوّر منظومة الرعاية الصحية على رفع متوسط العُمر بين العرب في إسرائيل بدرجة تفوقُ بكثير متوسط عُمر العرب الموجودين في الدول العربية المجاورة، كما قّلل من معدل

الوفيات بين الأطفال إلى حدٍ كبير. وعلى الرغم من أن متوسط عمر العرب في إسرائيل (سبعة وسبعون عاماً للنساء وأربعة وسبعون عاماً للرجال) يُعتبر أقلّ نسبياً من متوسط عُمر اليهود (ثمانون عاماً للنساء وستة وسبعون عاماً للرجال)[4]، إلا أن متوسط العمر لدى العرب في إسرائيل يفوقُ بكثير متوسط العمر بين السوريين والذي لا يتجاوز الستّين سنة لكلا الجنسين.[5]

وعلى الرغم من أن سوريا تعتبرُ بلداً غنياً بالموارد، إلا أنها كالعراق محكومة من قبل فئة تستغل تلك الموارد لملء جُيوبها بدلاً من أن تستثمر في تحسين وتطوير الرعاية الصحية لمواطنيها. كما أن ياسر عرفات يُعتبرُ واحداً من أغنى الرجال في العالم، لكن نسبة ضئيلة جداً من المبالغ المالية التي يبتزّها من العالم تُخصَّصُ للإنفاق على المستشفيات والرعاية الصحية. بالتالي ليس من المُنصفِ أبداً انتقادُ إسرائيل لافتقارها إلى التكافؤ التام بين مكوِّنات مُجتمعها، في حين لا نسمع أي انتقادات لمثل هؤلاء القادة الذين لا يبذلون أي جهود تذكر لتحقيق ولو قدر بسيط من ذلك التكافؤ. ولو دققنا جيّداً في الحقائق لوجدنا أنه من المحتمل أن تكون منظومة الرعاية الصحية الإسرائيلية قد أنقذت حياة العرب والفلسطينيين أكثر من العديد من البلدان العربية المجاورة مجتمعة.

في الوقت نفسه فإن الاقتصاد الإسرائيلي له إيجابيات عديدة خارج حدود الدولة، حيث أصبحت إسرائيل من الدول الرائدة على مستوى العالم في مجال التكنولوجيا الحيوية، كما تقود الشركات الإسرائيلية الطريق في مجال أبحاث السرطان وأمراض المناعة المُكتسبة. كما ويوجد في وقتنا الحالي أكثر من مئة وستين شركة إسرائيلية متخصصة في مجال التكنولوجيا الحيوية باستثمارات تصل إلى مئات الملايين من الدولارات، وجميعها استثمارات خاصة، الأمر الذي يوفر آلاف الوظائف ومئات المنتجات التي تعمل على تحسين الصحة بشكل عام، مع العلم أن 80% من تلك المنتجات مخصصة للتصدير.[6]

كما أصبحت التكنولوجيا الحيوية الإسرائيلية رائدة في مجال الإنتاج والصناعة بفضل العلاقات المتينة بين الجامعات البحثية المزدهرة والنظام التعليمي والدعم الحكومي السخي لهذا المجال، حيث أحرزَت تقدماً مهولاً في مجال الأبحاث حول مرض باركنسون ومرض الزهايمر وتصلّب الشرايين وغيرها من الأمراض المُزمنة التي تتسبّبُ لأصحابها بالمعاناة الدائمة. وفي وقتنا الحالي أصبحت إسرائيلُ رائدة على مستوى العالم في مجال العلاج الطبي للإصابات التي تتسبب بها العمليات الإرهابية، حيثُ تعمل الشركات الإسرائيلية بجانبِ الحكومة على إنقاذ أرواح البشر في إسرائيل وخارجها، مُساهِمة في هذا المجال أكثر من أي دولة أخرى من دول المنطقة على الرغم من افتقارها للكثير للموارد الطبيعية التي تتمتع بها تلك الدول. كما أن اعتبار إسرائيل دولة من دول الشرّ بسبب شكل من أشكال اللامساواة - والموجودة في كل دولة تقريباً - على الرغم من مُساهماتها الكبيرة بشكل كبير في مجال الطب والرعاية الصحية على مستوى العالم، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على وجود حُكم غير مُتحيز وغير مُنصفٍ فيما يتعلق بالمنافع الحقيقية التي يجلبها الاقتصاد الإسرائيلي ونظام الرعاية الصحية، ليس في إسرائيل وحدها بل في جميع دول العالم. وحتى لو وضعنا مجال الطبّ جانباً، فإن الأبحاث الإسرائيلية في عدد كبير من المجالات والموضوعات الأخرى، بِدءاً من تكنولوجيا الحاسوب ووصولاً إلى علم الآثار، هي من بين أكثر الأبحاث نجاعةً في العالم.

كما أن الفكرة التي يتم تجاهلها في كثير من الأحيان هي إسرائيل أنها دولة ديمقراطية تمتازُ بالتعددية والاقتصاد المزدهر، وهذا بفضل العمل الدؤوبِ والمهنية في العمل، والأهم من ذلك كله روح الحرية وسيادة القانون التي تسود بين جميع مواطنيها، هذا عدا عن الإعلام النشِط والناقد وإبداع الفنّ والفنانين، بالإضافة إلى وجود مساواة بين جميع مواطني إسرائيل، فلا تفرقة بينهم على أساس الجنس أو الهوية الجنسية أو العرق أو غيرها من الفوارق. في الوقت نفسه، فقد فشلت دول أخرى في المنطقة مِمّن تمتلكُ موارد طبيعية أكثر بل وقدراً أكبر من المساعدات الخارجية في الاستفادة من تلك الموارد والمساعدات حتى تنتفع بها شعوبها. كما ويساهم الاقتصاد الإسرائيلي القوي نسبياً ومادياً في رفع مستوى الرفاهية لجميع الإسرائيليين بغض النظر عن دينهم أو عرقهم أو أصلهم، ومن المؤكد أن الهوّة بين الإسرائيليين اليهود وغير اليهود ستختفي شيئاً فشيئاً إذا تم تحقيق السلام.

وفي هذا السياق يوضّحُ البروفيسور أمنون روبنشتاين أحد مؤيّدي حل الدولتين والناقد البارز لسياسات الحكومة الإسرائيلية، مُلخّصاً إنجازات إسرائيل في الذكرى الخامسة والخمسين لتأسيسها قائلاً:

"يمكن لإسرائيل أن تنظر إلى ماضيها بكل فخر، إنها دولة مُتناهية في الصغر ولا تتعدّى كونها بُقعة صغيرة على ساحل البحر الأبيض المتوسط ، إلا أنها صمدت في وجه العدوان العربي المستمر والحروب والمقاطعة والإرهاب... لقد تحوَّلَت من بلد ريفي فقير إلى قوة صناعية كبيرة، بل تخطّت حدود الصناعة بكثير على الرغم من الطريق الطويل الذي ينتظرها، وعلى الرغم من الجهود اللازمة لإدماج جميع مواطنيها في المُجتمع الإسرائيلي... كما نجحت إسرائيل في تقليص الفجوات الاجتماعية والتعليمية والصحية بين مختلف مكونات المُجتمع الإسرائيلي، بما في ذلك الفجوات بين العرب واليهود، وتوجد إنجازات باهرة وغير مسبوقة قد نجحت إسرائيل فعلاً في تحقيقها، حيث يتمتع عرب إسرائيل بمتوسط عمر أعلى من معظم ذوي البشرة البيضاء في أوروبا، أَضِف إلى ذلك أن الالتزام بالديمقراطية داخل إسرائيل موجود رغم التهديدات الوجوديّة المستمرة، كما أنها تفخر بتشجيع النشطاء والعاملين في مجال القضاء على التدخّل في القضايا التي تتجنب المحاكم الأخرى التدخل فيها، وحافظت على حرية الصحافة والإعلام في أوقات الحروب والصراعات. بالتالي تبرزُ إسرائيل كَجزيرة ديمقراطية تنتمي لدول العالم الأول لكنها موجودة في بحر من الدول العربية والإسلامية التي يطغى عليها الفقر والتخلف".

وبطبيعة الحال فإنه غالباً ما يتم تجاهل هذه الحقائق، بل وغالباً ما يتم تشويهها كجزء من المساعي المستمرة لشيطنة إسرائيل، ويمكنني بمنتهى السهولة أن أتفهّم لماذا تسعى الدول ذات المصالح النفطية في العالم إلى تشويه الحقائق من أجل مُحاباة العرب الذين يسيطرون على الكثير من احتياطيات النفط والغاز في العالم. فالمصالحُ النفطية لا تكترثُ بالإسرائيليين الذين أعادوا حقول النفط الوحيدة التي كانوا يمتلكونها في شبه جزيرة سيناء من أجل تحقيق السلام مع مصر. كما أنني أتفهّمُ أيضاً لماذا يؤيّدُ الأصوليون الإسلاميون الشعبَ الفلسطيني، خاصة وأن الفلسطينيين وعدوا بإقامة دولة إسلامية بمجرد القضاء على إسرائيل، في حين أن الإسرائيليين، يمتلكون دولة ديمقراطية يهودية علمانية إلى حد كبير.

وبل وإنني أتفهّم أيضاً لماذا يقوم نشطاء بارزون ومعروفون بِمعاداتهم للسامية من أمثال بات بوكانان وديفيد ديوك، بتأييد المُتطرّفين والمعادين للمسيحيين والأمريكيين من الفلسطينيين، والذين سينظُر إليهم نظرة احتقار وازدراء فيما لو وجّهوا نيران أسلحتهم لأي جهة أخرى غير اليهود. وأستطيع أيضاً أن أتفهم لماذا تقوم الفئة المُتحيّزة من البشر على أساس الجنس وكراهية المثليين وكذلك العنصريين بتأييد الفلسطينيين الذين يُميزون ضد النساء والمثليين وغير المسلمين، والوقوف ضد الإسرائيليين الملتزمين بالمساواة للجميع بغض النظر عن الجنس أو الهوية الجنسية للإنسان.

كما أنني أتفهم أيضاً لماذا تقوم الجماعات التي ليس لديها أدنى تقدير لحياة الإنسان بتأييد تلك الجماعات والحركات والفصائل التي تُشجّع على ارتكاب الهجمات والتفجيرات الانتحارية وقتل المدنيين، والوقوف ضدّ إسرائيل التي تُقدِّرُ الحياة البشرية وتنظر إليها ببالغ الحرص والاهتمام. وإنني أتفهّم أيضاً لماذا يفضل أولئك الذين لا يكترثون بالأطفال أو بحقوقهم بتأييد من يقومون بتحويل الأطفال إلى إرهابيين، بل ويقومون أيضاً بوضع مصانع المتفجرات بجوار رياض الأطفال، مُستهترين بحياة الأطفال عبر وضعهم عرضة للإرهاب، في حين أنهم يقفون في وجه الإسرائيليين الذين يحاولون إبعاد الأطفال وحمايتهم من هذا الصراع.

كما أتفهّم أيضاً لماذا يقف اليسار الراديكالي المتطرف الداعم لعدم الاستقرار في موقف التأييد لتأثير الإرهاب الفلسطيني الذي يُزعزع الاستقرار في هذه المنطقة بل ويزعزع استقرار إسرائيل. وأستطيع أن أتفهّم أيضاً لماذا يقف الكارهون للولايات المتحدة والحرية والديمقراطية في صفّ أعداء أمريكا، مثل روسيا القيصرية وهتلر وستالين وصدام حسين وأسامة بن لادن، بالتالي يقفون في وجه أحد الحلفاء الديمقراطيين الأكثر ولاءً وتقديراً للولايات المتحدة الأمريكية.

كما وأتفهّم أيضاً لماذا يرغبُ اليمين الفاشي الجديد في تدمير إسرائيل، هذا اليمينُ الذي ينظر بحسرةٍ إلى فشل هتلر في إكمال إبادته الجماعية بحق البشرية. وبإمكاني أن أتفهّم موقف أولئك الذين يؤمنون بأن هذا الصراع يجب أن يحل بالعنف وليس عن طريق المفاوضات والحلول السلمية، فَموقفهم بالتأكيد سيكون في صفّ ياسر عرفات الذي انسحب من مباحثات كامب ديفيد وطابا دون تقديم أي مُقترحٍ للسلام، بل وقام بتصعيد موجات العنف ضد إسرائيل التي كانت دائما على استعداد للتفاوض وقبول الحلول المُعتدلة.

إنني أستطيع أن أتفهّم الأسباب الكامنة خلف تفضيل كل هؤلاء للقضية الفلسطينية على القضية الإسرائيلية، لكن ما يستحيل عَليّ أن أتفهّمه هو موقف أولئك المحبين للسلام والمطالبين بالمساواة وحق الشعوب في تقرير المصير، إذ كيفَ يقفون في صفّ الجانب الذي يرفض جميع القيم التي يعتزون بها، بينما يعارضون الجانب الذي يدعمُ هذه القيم؟! كيف بإمكاننا تفسيرُ هذا التأييد الواسع للفلسطينيين والمعارضة الواسعة لإسرائيل من قبل مدّعي السلام والمطالبين بحقوق الإنسان؟ وحين أطرح مثل هذا السؤال فإنني لا أتحدّثُ عمّن يوجّهون النقد البنّاء لإسرائيل، كما أنني لا أقف في وجه التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني الذي عانى كثيراً بلا شكّ، مع العلم أن تلك المعاناة تُعزى إلى

حدٍ كبير إلى القيادة الفلسطينية من جهة، واستغلال الدول العربية لقضية الفلسطينيين من جهة أخرى.

كما أنني لا أتحدّثُ عن المعارضة المتعلقة بأي رئيس وزراء أو حكومة أو حزب سياسي إسرائيلي، حيث يعارضُ العديد من مؤيدي إسرائيل وبشدّة مواقف إسرائيلية معينة خلال فترات زمنية معينة، وهذا ما أقوم به أنا أيضاً. بالتالي فإنني أتساءلُ عن أمور وقضايا مُختلفة كلياً عن ذلك: إنني أتساءلُ هنا عن مصدر الكراهية المُتجذرة لإسرائيل، إلى جانب الدعم غير الموضوعي ولا البَنّاء للقضية الفلسطينية حتى من قبل مجموعة الكويكرز البروتستانتية التي يشكل الإرهاب موضوعاً من أبرز مخاوفها، ومن بعض القوميّين الأمريكيين الذين غالباً ما يعبرون عن استيائهم وغضبهم الشديد من الدعم الفلسطيني الواسع النطاق لأعداء أمريكا، ومن بعض الناشطات النسويات اللواتي ينتقدنَ عادة التمييز القائم على الجنس والذي يُمارسه الفلسطينيون بلا شكّ. كما أنني لا أستطيع تفهّم بعض المدافعين عن الحريات المدنية الذين لن يتهاونوا أبداً مع حالة الفوضى القانونية في السلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى بعض اليساريّين الذين عادة ما يعارضون الفساد المالي للقادة الفلسطينيين واستغلالهم للعمال الفلسطينيين، هذا عدا عن مواقف نشطاء الحركات العالمية الذين لن يُبرِّروا أبداً مطالبة العديد من الفلسطينيين بتدمير دولة عضو من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة واستهداف مدنييها عبر الهجمات الإرهابية. بالتالي عندما يتعلق الموضوع بمعارضة إسرائيل ودعم القضية الفلسطينية يبدو أن الثبات على المبادئ أصبح في غياهب النسيان.

إن الدولة اليهودية تعتبر كياناً فريداً ومُميزاً من ناحية كمية الإدانة والاستنكار التي تتعرض لها مراراً وتكراراً دون غيرها من الدول، ومن المستحيل تفسيرُ مواقف العديد من الأشخاص والمؤسسات الناقدين والمعارضين لإسرائيل استناداً إلى مبادئهم وأخلاقياتهم، خاصة وأن مواقفهم المتذبذبة من شأنها أن تقود إلى تأثير جذري يُزعزع حالة الاستقرار في المنطقة ويدعم الإرهاب الفلسطيني على حساب تحقيق الاستقرار في إسرائيل.

وقد تم تقديم تفسيرات مختلفة لهذه الحالة من اللا منطق والذبذبة في المبادئ، ومنها:

أولاً: أصحاب النوايا الحسنة يفضلون الوقوف بجانب المستضعف، والفلسطينيون الذين لا يملكون جنسية هم المستضعفون في نضالهم ضد الاحتلال الإسرائيلي بحسب اعتقادهم.

ثانياً: يُعتَبَر الفلسطينيون - من وجهة نظرهم - من ذوي البشرة الملوّنة، بينما الإسرائيليون هم من ذوي البشرة البيضاء الأوروبيّين.

ثالثًا: أنهم ينظرون إلى إسرائيل على أنها مُجرد أداة في يد الولايات المتحدة الإمبريالية، بينما الفلسطينيون هم من شعوب العالم الثالث.

رابعاً: أصبحت تلك الفئة تتوقع من اليهود أكثر مما تتوقع من العرب.

خامساً: يعلمُ أولئك الناسُ أنهم لا يستطيعون التأثير على السلوك العربي، لكن يمكنهم التأثير على سلوك إسرائيل.

في الحقيقة فإن تلك الحجج تُبرّر الواقع بشكل خاطئ، بل إن بعضها مصدره العنصرية بشكل واضح وضوح الشمس. لكن لو نظرنا للصراع من منظور عالمي، سيبدو من الواضح أن إسرائيل- باعتبارها الدولة اليهودية الوحيدة في العالم- هي الجانب المُستضعف، حيث يحظى الفلسطينيون بدعم واسع النطاق من أكثر من مليار مسلم حول العالم، أضف إلى ذلك دعم الأمم المتحدة ودول أوروبا ودول العالم الثالث والڤاتيكان والعديد من الأكاديميين المؤثرين في العالم، هذا عدا عن الدعم الذي يحظونَ به من قبل قوى اليسار العالمي واليمين المتطرف والعديد من الكنائس البروتستانتية. حقيقةً، يتمتع الفلسطينيون بدعم يفوق الدعم الذي تحظى به جماعات أخرى مثل شعب التبت والأكراد والأرمن والشيشان وغيرهم من المستضعفين فعلاً. أضف إلى ذلك أن الدول التي تضطهد تلك الشعوب المستضعفة كالصّين وتركيا وروسيا تعتبرُ أقوى بكثير من دولة إسرائيل الصغيرة التي يبلغ تعدادها السكاني حوالي 5.37 مليون يهودي و1,26 مليون عربي (وقت تأليف هذا الكتاب).

ومع ذلك، فإن جميع تلك الشعوب المستضعفة لا تحظى سوى بقدر محدود من الدعم من قبل مُناصري ومؤيدي الشعب الفلسطيني. بالتالي فإن إسرائيل هي الجانب المستضعف، بل وبشكل أكثر خطورة من أي جهة مستضعفة أخرى، إذ لا يمكن لإسرائيل تحمل خسارة حتى حرب واحدة دون تعريض سكانها للإبادة الجماعية والإبادة السياسية، خاصة وأن الحروب التي تُشنُّ على إسرائيل هي حروب إبادة تستهدف مدنها ومراكزها السكانية المدنية، وأعداؤها يَسعون جاهدين إلى تدميرها بالكامل، في المقابل تتجنّبُ إسرائيل استهداف المدن والمدنيين ولا تسعى إلى تدمير أي من الدول المجاورة لها.

كما إن الرهان على دولة إسرائيل أكبر بكثير من الرهان على أعدائها، على الرغم من قوتها العسكرية الحالية التي تعتبر أمراً ضرورياً للغاية لأنه يشكل قوة رادعة لمن يحاولون الاعتداء عليها. ولو تتبعنا التاريخ لوجدنا بما لا يدع مجالاً للشك بأن إسرائيل كانت ولا زالت الجانب المستضعف على المدى الطويل، في حين أن الأساس المنطقي الهّشَّ لدعم الفلسطينيين هو أساس مبني على المدى القصير، بل وإنه أساس غير مُمنهجٍ ولا موضوعيّ في ظل الحاجة لدعم المُستضعفين الحقيقيين.

وفيما يتعلّق بدعم الشعوب ذات البشرة الملوّنة، فإن إسرائيل تنتمي لتلك الشعوب دون أدنى شك، ولديها شعبٌ من أكثر السكان تنوعاً وتعدّدية في العالم، يشملُ اليهود الأفارقة من إثيوبيا، واليهود الأفارقة والآسيويون كيهود العراق واليمن واليهود من منطقة شمال إفريقيا كيهود مصر والمغرب، هذا عدا عن يهود آسيا الوسطى وروسيا ومنطقة القوقاز ورومانيا وأمريكا اللاتينية ويوغوسلافيا سابقاً. بالتالي كان نيلسون مانديلا مخطئاً جداً عندما وصف إسرائيل بأنها أمّة "بيضاء"، وبأن شعب إسرائيل يختلف عن شعب العراق الذي وصفه بأنه ينتمي للأمّة "السوداء".

وفيما يتعلق بالادعاء القائلِ بأن إسرائيل هي مجرّد أداة في يد الولايات المتحدة، فهذا القول خاطئ ومغلوط، ذلك لأن إسرائيل تعتبرُ حليفة للولايات المتحدة وأن كلا الدولتين هما ديمُقراطيّتان تحاربان الإرهاب. إن إسرائيل هي دولةٌ مستقلة وتبحث عن مصالحها أيضاً، فإسرائيل تم إنشاؤها بدعم من الاتحاد السوفييتي الذي اعترف بها في بداية الأمر بسبب جذورها الاشتراكية. كما تحالفت إسرائيل أيضاً مع كل من إنجلترا وفرنسا حين قامت مصر بتأميم قناة السويس، وقامت إسرائيل كذلك بدعم عدة دول إفريقية بواسطة خبرتها التقنية وتقديم مختلف أشكال المساعدة لها.

وغالباً ما عارضت الولايات المتحدة السياسات التي تنهجها إسرائيل في بعض الأحيان، ويمكننا أن نأخذ قضية قناة السويس كمثال على ذلك حين كان بإمكانها تدمير الجيش المصريّ المحاصَر سنة 1973م. وعلى الجانب الآخر، قامت الولايات المتحدة بدعم الجهود الإسرائيلية لإرساء السلام مع الفلسطينيين سنتي 2000م و2001م، وحينها قام الرئيس بيل كلينتون بتحميل للفلسطينيين المسؤولية الكاملة عقب فشل مفاوضات كامب ديفيد وطابا. إن العلاقة المقرّبة التي تمتاز بالاستقلالية، التي تجمع بين إسرائيل والولايات المتحدة - بناءً على المبادئ المشتركة للديمقراطية والمساواة وسيادة القانون - في حقيقة الأمر حجةٌ لصالح إسرائيل، وليست حجة ضدها كما يدعي البعض بواسطة الاحتكام إلى المعايير المزدوجة والكيل بمكيالين، عدا أولئك الذين يكرهون كل ما تمثله الولايات المتحدة، من أمثال نعوم تشومسكي، الذي يعتقد بأن الولايات المتحدة هي "محور الشر" الحقيقي في عالمنا. وليس من المفاجئ أن اعتقاد تشومسكي حول "محور الشر" يضم إسرائيل وتركيا، في حين يستثني ليبيا وإيران وكوبا وشمال كوريا بل وحتى العراقَ إبان حكم صدّام حسين.[7]

كما أن الفكرة القائمة على توقّع المزيد من اليهود وأقل من الفلسطينيين، والتي تعرّض "المُتعقّلين" من الإسرائيليين لضغوط أكثر من الفلسطينيين "غير المُتعقّلين"، هي مجرد فكرة عنصرية سخيفة، إذ تقوم هذه الفكرة بالتنبؤ- النبوءة التي تحقق نفسها بشكل ما- بأن العرب سيتصرّفون دوماً بغير عقلانية. في الواقع، لدى المواطن الإسرائيلي كامل الحق في توقع المزيد من إسرائيل، شأنه شأن الأمريكي الذي يتوقع المزيد من بلاده، وشأنه كذلك شأن الفلسطيني الذي يتوقع المزيد من قومه، لكن لا يحق لأيّ شخصٍ أن يتوقع المزيد من شعب ما في حين يتوقع القليل من شعب آخر، ومن وجهة نظري لا يحق حتى ليهوديّ اختار ألّا يصبح مواطناً إسرائيلياً وألّا يحمل همومها ومخاطرها، أن يطبق معايير مزدوجةً فيما يخصّ الدولة اليهودية وحدها دون غيرها.

ولا يوجد أدنى شك في مدى خطأ النظرية القائمة على أنه لا يجب رفع سقف توقعاتنا من الأفراد المتعلمين والأثرياء وذوي الامتيازات من الفلسطينيين (مثل ياسر عرفات) ومن العرب (من أمثال بن لادن)، في حين يجب علينا أن نرفعُ سقف توقعاتنا من نظرائهم اليهود! كما أنه ليس من الصائب أبداً أن يطلب الأمريكيون من إسرائيل أكثر مما يطلبون من جيرانها العرب، فمقاربةً كهذه بالفعل *ستجعلُ* إسرائيل لعبةً في يد الأمريكان، لكن الواقع مُختلف تماماً عن ذلك.

كما أن إسرائيل *تحصلُ* على المساعدات الاقتصادية الأمريكية بشكل مستحق أكثر من أي دولة عربية، وذلك بتقديم معلومات استخباراتية هامة بالنسبة للأمريكان مقابل تلك المساعدات، إضافة إلى الخدمات التكنولوجية وحضورها الديمقراطي في الشرق الأوسط. أما دولٌ مثل مصر والأردن وتركيا والسلطة الفلسطينية الذين يستمدون معاً مساعدات مشابهة لتلك التي تأخذها إسرائيل، فهم بالكاد يقدمون شيئاً مقابل الحصول على ذلك الدعم المالي من الولايات المتحدة، إذ يحصلون على مبالغ ضخمة من المساعدات الخارجية لدعم أنظمتهم التي تواجه خطر التمرد الداخلي، أما إسرائيل فلا تحتاج ذلك الدعم لكونها دولة ديموقراطية. إن هذا الادعاء المبنيّ على ازدواجية المعايير هو ادعاءٌ خطير للغاية لكونه يحتكم إلى العنصرية ويشجّع على ارتكاب المزيد من أعمال العنف.

وبعد أن قُمنا بدحض كل هذه الادّعاءات الواهية، فما هي الأسباب التي تفسر حالة الكراهية العميقة الموجهة ضد إسرائيل وحالة التفاوت المهول بين حقيقتها وبين الطريقة التي يتم تصويرها بها؟ من ضمن أكثر التفسيرات إثارة للقلق معاداةُ السامية المنتشرة في مختلف أنحاء العالم، حيث يقومون بإسقاط نظرتهم "لليهودي" على دولة إسرائيل اليهودية. أما التفسير الثاني هو أن الحركة الوطنية الفلسطينية قد بذلت جهود حثيثة لشيطنة إسرائيل عبر تضخيم عيوبها فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان. والتفسير الثالث هو أن معارضي الحكومة الإسرائيلية من ذوي النفوذ والسلطة - في الماضي والحاضر- قد قاموا بنقل المعارضة المحلية إلى المستوى العالمي عبر إلقاء الضوء على عيوبها فيما يخص حقوق الإنسان ونشرها على نطاق واسع خارج إسرائيل، مؤكدين الأفكار المبالغ فيها لدى أعداء إسرائيل عنها.

أما التفسير الرابع فهو أن مناصري إسرائيل - من الداخل والخارج- يتوقعون المزيد من إسرائيل في ملف حقوق الإنسان لأنها دولة يهودية. أما التفسير الخامس فهو كون بعض ذوي النوايا الحسنة يستمتعون بإلصاق التهم باليهود، ذلك لأنهم يعتقدون بأن اليهود دوما ما ادعوا التفوق الأخلاقي على الآخرين، في حين أن الدولة اليهودية تتصرف كغيرها من الدول. يقول توماس فريدمان في هذا الصدد: "إن مستوى معاداة السامية القادم من أوروبا اليوم يدعو لأن يقوم السيد أرييل شارون بارتكاب مجزرة في حق الفلسطينيين، أو أن يقوموا بوصف ما قام به في جنين بالمجزرة، لا لشيء سوى لكي يتخلص الأوروبيين من عقدة الذنب التي يشعرون بها تجاه ما اقترفوه بحق اليهود في الهولوكوست، وكأنهم يصرخون قائلين: "انظروا لهؤلاء اليهود، إنهم يقترفون جرائم أفظع من تلك التي اقترفناها نحنُ بحقهم!".[8]

أما التفسير الخامس والأخير فهو أن بعض غير اليهود قد اعتادوا على النظر إلى اليهود على أنهم ضحايا لا حول ولا قوة لهم، بالتالي يصعب عليهم تقبل وجود دولة يهودية ذات قدرة عسكرية كبيرة وقادرة على القتال والرّدع. لكن مهما تعددت واختلفت تلك التفسيرات، وبالرغم من كونها لا تبرر المعايير المزدوجة لدى أعداء إسرائيل، فإنه من الضروري أن تتم إعادة النظر من وجهة نظر قانونية في جميع هذه المواضيع.

وخلال الألفي سنة الأولى من حقبة ما قبل الميلاد، كان يتم تقييم جوهر أي مدينة أو أمة أو ثقافة أو ديانة معينة بالنظر إلى كيفية معاملتها لجيرانها اليهود. أما اليوم، فيمكن تقييم المجتمع الدولي بالنظر إلى كيفية معاملته لليهود بالمقارنة مع باقي الأمم. وبالاعتماد إلى هذا المعيار، نجد أن الأمم المتحدة قد فشلت فشلاً ذريعاً، شأنها شأن العديد من الدول العظمى الأوروبية والآسيوية والإفريقية بل والأمريكية. وإذا فشلت الأمم المتحدة في ذلك، مثلما فشلت في ذلك عُصبة الأمم قبلها، فإن ذلك من الممكن أن يكون نتيجةً لفقدانها لبوصَلتها الأخلاقية بشكل عام، وتجاه إسرائيل على وجه الخصوص.

وحين صوَّتت الجمعية العامة لصالح تصنيف الحركة الصهيونية على أنها حركة عنصرية، فقد صارت بدورها متواطئة في الأعمال المعادية للسامية، وخسرت المكانة والدعم التي كانت تحشدهما من الولايات المتحدة ودول أخرى من دول العالم (بالرغم من أنها لم تخسر الدعم من جهات أخرى). وحين عُقِدَ مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة في مدينة مكسيكو سنة 1975م، أمضت النساء والناشطات النسويات وقتاً طويلاً لإدانة الصهيونية أكثر مما أمضينّ في إدانة التمييز بين البشر تبعاً للجنس، وهو موقف في غاية السخافة إن صحّ التعبير. وأثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لمناهضة العنصرية في مدينة ديربان بجنوب إفريقيا، وَصَفَ البرلماني الكندي والباحث في مجال حقوق الإنسان إروين كوتلر أعمال المؤتمر بأنه "مؤتمرٌ عنصريٌّ مُتحيّزٌ ضد اليهود، لقد صار بمثابة مُكبّر للصوت للتعبير عن الأصوات الداعية للتعصّب". [9]

بالتالي فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة صارت تعرّضُ مصداقيتها ومكانتها للخطر بمعاملتها غير المنصفة للدولة اليهودية، بل وستفشل المحكمة الجنائية الدولية إذا لم يكن من الممكن وضع الثقة بها حيال الإسرائيليين، حتى ولو كانت عادلةً حيال غيرهم، فقد كانت المحاكم الأمريكية بالولايات الجنوبية تعملُ بقوانين جيم كرو العُنصرية والتي كانت تعتبر قوانين رسمية في تلك الولايات، والحال نفسه بالنسبة لمحاكم جنوب إفريقيا التي كانت عادلةً عندما كانت تتعلق بالقضايا المتعلقة بذوي البشرة البيضاء، في حين لم يكن هنالِك أي إمكانية لوضع الثقة في تلك المحاكم في القضايا التي تخصّ المتقاضين البيض مع السود. وهذا هو الحال بالنسبة للمنظمات العالمية حين يتعلق الأمر بإسرائيل، حتى منظمة العفو الدولية بنفسها –وهي بالمناسبة منظمة رائعة، أدعَمُها وأؤيّدها على المستوى الشخصي – قد ساهمت أيضاً في نشر المقارنات الخاطئة بين إسرائيل والدول التي لا تحترم القانون. أما منظمة الصحة العالمية، ودون أي دليل يذكر، أدانت إسرائيل بتهمة توفيرها خدمات طبية رديئة في الضفة الغربية، على الرغم من الارتفاع الملحوظ الذي شهدته الضفة الغربية فيما يتعلق بمتوسط العمر والانخفاض القوي في وفيات الأطفال.

وقد تم إرسال فريق طبيّ يتكون من أطباء رومانيّين وإندونيسيّين وسنغاليّين للتحقيق في الأمر، ليخلصوا للقول بأن "الرعاية الطبية في الأراضي العربية المحتلة من طرف إسرائيل تبدو في حالة تحسن بطيء لكن مستمر على مدى السنوات التسع الماضية منذ حرب 1967م". وبعد تلقي منظمة الصحة العالمية هذا التقرير النزيه فقد صوتت خمسة وستون دولة معترضة على هذا القرار، مقابل ثمانية عشر

دولة وافقت عليه، في حين امتنعت أربعة عشر دولة عن التصويت. وقد صوَّتت تلك الدول معترضة على نتائج التقرير لسبب بسيط، وهو أنه لا يتناسب مع أجندتها السياسية.[10]

> وفي شهر كانون الثاني/ديسمبر 2001م، اعترف أعضاء مؤتمر جنيف للمرة الأولى بأنهم قاموا بذلك بغرض انتقاد إسرائيل. وقد كانت هذه المرة الأولى التي تعرضت فيها أي دولة لهذا الشكل من الانتقاد على مدى نصف قرن. وفي خطوة مشابهة، قامت البعثة الأممية لحقوق الإنسان بتوجيه الانتقاد لإسرائيل وحدها فيما يتعلق ببعض قضايا التمييز، في حين تم إهمال الدول التي تُمارسُ التمييز وتنتهك فعلاً حقوق الإنسان. [11]

إن هذه الإدانة الروتينية لإسرائيل بسبب أعمال نادراً ما تتعرّضُ الدول الأخرى للإدانة بسبَبِها، تُظهر بأن المعايير المزدوجة وسياسة الكيل بمكيالين منتشرة على نطاق واسع من هذا العالم. ولِرؤية ذلك بوضوح، يكفينا أن نتخيل أن كائناً فضائياً يزورُ الأرض ليتفحَّص مدى امتثال بلدان هذا الكوكب لسلطة القانون، فبعد أن يَطلّع على قرارات الأمم المتحدة والعدد المهول من الإدانات التي أصدرتها بحق إسرائيل خلال الثلاثة عقود المنصرمة من القرن الماضي، سيعود ليُخبر من أرسلوه بأن إسرائيل هي الدولة الأكثر انتهاكاً للقانون وأن سجلها القانوني هو الأسوأ بين باقي الدول في العالم. كما سيبلغُهم بأنّ هذه الدولة المنبوذة قد تمت إدانتها بتهمة شَنّ حروب عُدوانية شرسة وبأنها قامت باحتلال أراضي دول أخرى وطرد المواطنين من بيوتهم، وتدمير منازل المدنيين الأبرياء وتعذيب المعتقلين، وإجرائها لمحاكمات سرية، واعتقالها للأبرياء دون إجراء أية محاكمة، وقصفها لأهداف مدنية، وفرضها التمييز الديني والجنسي، إلى جانب انتهاكات أخرى للقانون.

ولكونه رسولاً يَعي تماماً ما يفعله، فإنه لن ينظر فقط إلى سجل إدانات إسرائيل، بل سيُلقي نظرة على التاريخ *النسبيّ* للإدانات الموجهة ضد دول أخرى كذلك. إن حجم وكمية هذه الاتهامات لن تؤدي إلا إلى اقتناعه تماماً بأن إسرائيل هي أسوء دولة في هذا الكوكب نظراً لمدى جدية التهم الموجهة إليها، ومدى قابلية هذه التهم على الإقناع، ومدى تكرّرها، ذلك لأنه لو اعتمد على قرارات الأمم المتحدة وحدها فلن يعرف إلا القليل عن انتهاكات حقوق الإنسان في دول مثل الصين وكوبا ومصر والأردن والجزائر وبيلاروسيا والفلبين وغيرها من الدول ذات التاريخ الأسوأ بكثير من تاريخ إسرائيل فيما يتعلق بانتهاك حقوق الإنسان وانتهاك سيادة القانون.

إن فكرة استحضار هذا الكائن الفضائي هي فكرة ابتدعتها من مخيلتي كأستاذ في القانون جال في شتى بلدان العالم محاضراً عن سيادة القانون في مختلف جامعات العالم وخارجها وأمام مختلف المستمعين انطلاقا من نيوزيلندا إلى جنوب إفريقيا، ومن الصين إلى روسيا، ومن أستراليا إلى ألمانيا، ومن كندا إلى بولندا، ومن إيطاليا إلى النرويج، وفي كبرى مدن أمريكا الشمالية. وما استنتجته من خلال *تصورات* العديد من الشبان والشابات المُتعلّمين من كافة أرجاء العالم هو أن آراءهم عن إسرائيل ليس مختلفة عن الاستنتاجات التي توصل إليها ذلك الكائن الفضائي.

وبالرغم من أن أغلبية هؤلاء الشباب يعرفون بالفعل بأن انتهاك حقوق الإنسان ليس أمراً يحدثُ في إسرائيل فقط، لأنهم يعلمون عن إيران والعراق وليبيا والجزائر والصين وشمال كوريا وغيرهم من المعروفين بانتهاك حقوق الإنسان، إلا أن العديد منهم يؤمنون بأن إسرائيل بالفعل تعتبرُ من *ضمن* أسوأ منتهكي حقوق الإنسان في العالم. وهذا التصوّر كما بيّنتُ سابقاً، ليس فقط تصوّراً ظالماً وخطيراً فحسب، بل يضرب عرض الحائط سيادة وحكم القانون، لأنه لا مكان للقانون في عالم يغيب فيه وجود معيار موحّد وثابتٍ يتم تطبيقه على الجميع دون أي استثناء أو تمييز. وحين تصبحُ "حقوق الإنسان" مجرد تكتيك وأسلوب انتقائي في يد بعض أسوأ منتهكي حقوق الإنسان في العالم ليَستخدموه ضد الذين يبذلون جُهداً حقيقياً لإرساء سيادة القانون، فحينها تفقدُ حقوق الإنسان معناها وتصبح الجهود المبذولة من أجل تحقيق العدالة الدولية كالأضحُوكة.

وحتى أكثر الدبلوماسيين خبرةً قد يقعون ضحايا لهذه الكذبة الكبرى حين يتم تكريرها بما فيه الكفاية. وقد أشار الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان قائلاً: "ليس من المعقول أن يكون العالم بأسره في مواجهة إسرائيل، في الوقت الذي ترى إسرائيل نفسها على حقّ"[12]. وكل من يتذكر "فرية الدم" (الادعاء القائل بأن اليهود يقتلون الأطفال المسيحيين الصغار لاستخدام دمهم في صناعة خبز المَتسا غير المُختمر في عيد الفصح اليهودي) أو كتاب *بروتوكولات حُكماء صهيون* (ذلك الكتاب المُحرّف الذي انتشر كالنار في الهشيم في فترة حكم روسيا القيصرية)، سيُدركُ وجود القابلية لدى الملايين من الناس لتصديق اتهامات كاذبة وملفقة كهذه.

إن المعضلة الأخلاقية التي تواجه عالمنا في فجر الألفية الجديدة هي ما إذا كانت محاولات إسرائيل في الدفاع عن نفسها ستَتَسَبّبُ في تزايد عالميّ لظاهرة معاداة السامية، ومعاداة السامية هنا موجهة هذه المرة ليس فقط نحو الدولة اليهودية لوحدها، بل تستهدف مؤيّدي إسرائيل والمدافعين عنها ويهود العالم بأسره. في الحقيقة هنالِك حقيقتان لا يوجد أدنى خلاف حولهما: الحقيقة الأولى هي أن جهود إسرائيل الحالية لحماية مدنييها الأبرياء من أولئك الذين يرغبون في قتل أطفالها ونسائها وشيوخها تعتبرُ أفضل من الجهود التي تبذلها الديمقراطيات الأخرى التي واجهت أخطاراً أقل فتكاً بكثير من التي واجهتها إسرائيل. والحقيقة الثانية تكمن في أنه لم يواجه أي بلد آخر – مسيحياً كان أو بروتستانتيا أو مسلماً أو حتى بلا أي دين - نفس القدر من الإدانات التي تعرضت لها إسرائيل والمدافعون عن قضيتها، خاصة منذ أن انسحب ياسر عرفات من مفاوضات كامب ديفيد وطابا رافضاً العروض التي قدمتها إسرائيل من أجل تحقيق السلام، ليَزيدَ بعد ذلك بشكل دراماتيكي من وتيرة العمليات الإرهابية التي تستهدف المدنيين الإسرائيليين.

ومثلما يوضح العديد من المحللين، فإن العالم لم يشهد منذ أواخر الثلاثينيات وأوائل الأربعينات مثيلاً في الانحراف والبدائية فيما يتعلق بالتدفق المستمر لمعاداة السامية. يعلّق أندرو سوليڤان، الذي اعتاد أن يكتب كثيراً في مجلة *نيويورك تايمز*، قائلا عن الفترة التي سبقت الحرب على العراق مباشرةً:

"إن الحملة الأمريكية المناهضة للحرب، بالرغم من ضعفها ومعاناتها، إلا أنها تُظهر علامات تدل على الاستيلاء عليها من قبل جهات متعصبة ومتطرفة وأكثر ظلامية. وربما لم يكن هذا بالشيء الذي يمكننا تجنبه، وإن الصراع ضد الفاشية الإسلامية سيعيدنا إلى القضيّة الإسرائيلية. إن التشدد في معاداة السامية، وهو أسوأ مما كان يتبناه هتلر، يعتبر اليوم سائداً جدا في ثقافات الشرق الأوسط. إنها - أي معاداة السامية - بمثابة مادة الغراء اللاصق الذي يوحد صدّام حسين وياسر عرفات وتنظيم القاعدة وحزب الله وإيران والسعوديين". [13]

وقد عبَّرَت الكاتبة أوريانا فالاتشي عن ذلك بشكل أفضل: "أجده أمراً مخزياً ومشيناً جداً، وأرى في كل هذا تصاعداً لنوع جديد من الفاشية ومن النازية، فاشيةٍ ونازيةٍ أشد ظلامية وحقداً، لأن أولئك الذين يتظاهرون بمنتهى النفاق بأنهم فاعلوا الخير وبأنهم تقدّميون هم من يقودون الفاشية ويغذّونها".[14]

ومثل باقي مظاهر معاداة السامية، يرى البعض بأن الضحايا هم من يجب تحميلهم مسؤولية ذلك، "إنه خطأ اليهود"، هذه المقولة الشهيرة التي قالها دوستويفسكي في مقاله الشهير حول القضية اليهودية سنة 1879م، حيث يرى الكاتب "الروسي العظيم" بأن كراهية اليهود "لا بد وأنها ناتجة عن سببٍ ما". وعِوَضاً عن البحث عن مصادر وأسباب الحقد والكراهية لدى الحاقدين أنفسهم، قام بالنظر إلى أفعال أولئك الذين يتعرضون للكراهية ثم خلص إلى أن "اليهودي هو المُذنب"، وأضاف قائلا: "أينما حلّ اليهودي فإنه ينشرُ الفساد بين الناس". وتبعاً لدوستويفسكي، فإن اليهود هم مَن "أفسدوا" الليتوانيين بـِ"القودكا"، وأن اليهود يطمحون لإعادة استعباد "الملايين من الزنوج" بعد أن تم تحريرهم من جنوبي الولايات المتحدة، فيقول في هذا الادعاء:

"لقد تحرّر الزنوج الآن من مالكيهم، لكن هذا لن يدوم بسبب اليهود الذين يتواجد منهم العديد حول العالم، والذين سيقومون بانتهاز أي فرصة لاستعباد الزنوج مُجدداً دون أدنى شك". [15]

إن آراء دوستويفسكي حول المؤامرة اليهودية العالمية لا تختلف كثيراً عن الآراء التي عبر عنها هتلر في كتابه "كفاحي"، أو الأفكار الموجودة في الكتاب القيصريّ المُحرف "بروتوكولات حكماء صهيون". ففي عالم دوستويفسكي الغريب "يتحكم اليهود في كل مكان بأسعار البورصة " لأنهم "يتحكمون برأس المال"، ولأنهم "أسياد الإقراض"، بالتالي فهم "أسياد السياسة العالمية"، و"أن ما سيحدثُ في المستقبل يُحدّدهُ اليهود وحدهم". وقد تنبأ بأن "فترة تولّيهم الحكم المطلق والسيطرة على العالم قد بدأت تقترب!".[16] وقد آمن أيضاً بأن "الديانة اليهودية" تسعى لـِ"التحكّم في العالم بكامله بدلاً من الديانة المسيحية". [17]

لقد كانت نظرية المؤامرة التي يؤمن بها مبنية على المنطق التالي: لقد وجد بأنه "من المستحيل تصور يهوديّ بلا إله"، ورفض التصديق بِ "وجود ملحدين في صفوف المتعلّمين اليهود"، ذلك لأنه كان يؤمن بأن جميع اليهود، بدءاً من اليهود الذين يتحدثون اللغة اليَديشيّة، وانتهاءً بأكثرهم عِلماً كالفلاسِفة

والحاخامات القباليّين، جميعُهم يؤمنون بأن المشيحَ اليهوديّ المُخلّص سيُوحدهم مرّة أخرى في أورشليم، وستنحني أمام سيفه جميع الشعوب والأمم، وأن جميع شعوب الأرض ستركعُ تحت أقدام اليهود". كما ويعتقدُ دوستويفسكي أيضاً بأن "هذا هو السبب وراء كون غالبية اليهود لهم ميلٌ لممارسة مهنة واحدة، وهي التجارة في الذهب". وحين يأتي المشيح اليهوديّ المخلص - تبعاً لدوستويفسكي - "سيصبح من السهل بالنسبة لليهود الهرب". [18]

في الحقيقة لم يقم دوستويفسكي بتفسير السبب وراء هربهم بالذهب، رغمَ أنه قال سابقاً بأن اليهود "يحكمون أوروبا ويديرون سوق الأسهم والبورصة فيها، بالتالي يتحكّمون في السياسة والشؤون المحلية والأخلاقية للدول"![19] بالتالي ومثلما نرى لم يكن تعصّب دوستويفسكي الموجّه ضد اليهود واليهودية قادماً من الفراغ، خاصة بعد أن قال بأنه: من الصعب إيجاد شيء أكثر إثارة للغضب والاستفزاز من رؤية يهوديّ مُتعَلّم!". [20]

ومن الهامّ جداً أن نلاحظ كيف لرجل بذكاء وحنكة دوستويفسكي يملكُ خيالاً مريضاً حول اليهود، وتجدر الإشارة على أية حال بأن السبب وراء شهرة دوستويفسكي هي كتاباته الخيالية، لا الواقعية. وكغيره من المعادين للسامية منذ الأزل وحتى يومنا هذا، فقد أنكر دوستويفسكي إضمار أي مشاعر عداء أو حقد تجاه اليهود، قائلاً بأن "اليهوديّ نفسه هو المسؤول عن هذه الكراهية الموجهة إليه". وقد تكرّرت مثل هذه الكلمات على لسان هتلر وستالين والكاردينال جوزيف غليمب وغيرهم من معادي السامية المعروفين عبر مرّ التاريخ. وفي وقتنا الحالي، تحوَّلَ الادِّعاء من كون "اليهودِ" إلى "الإسرائيليين"، وبأنهم هم المسؤولون" أو "شارون هو المسؤول" عن الكراهية التي يتعرّضون لها، لكن هذه التهم لا تجد لنفسها مكاناً بين الحقائق المثبتة، بل لا تجد لنَفْسِها مكاناً إلا في الخيال المريض لدوستويفسكي.

ولو أخذنا قصة المملكة الأردنية الهاشمية التي تعتبر الدولة العربية الإسلامية المفضلة لدى العالم الغربي، سنجد أنها صنيعة الامبريالية البريطانية. كما احتلت الأردن الضفة الغربية وضمتها لأراضيها لمدة عشرين عاماً وفرضت قوانين الطوارئ العسكرية على سكانها، وطردت جميع اليهود منها. وفي شهر أيلول/سبتمبر من سنة 1970م، قام الملك الأردني الحسين بقتل وجرح عدد من الفلسطينيين في شهر واحد يفوق عدد ما تسببت فيه إسرائيل طيلة ثلاث سنوات في ردها على التفجيرات الانتحارية في فترة الانتفاضة. [21]

إن التعذيب، خصوصا تعذيب الفلسطينيين، هو أمر سائدٌ جداً في الأردن، بل وتم صقله ليصبح فناً بحد ذاته، حيث لا يتم تعذيب الإرهابيين المشتبه في أمرهم فحسب، بل ذويهم وأقربائهم أيضاً. لقد قام الأردنيون بصقل أساليبهم في التعذيب لدرجة أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية صارت تعتمد عليهم في ذلك بالإضافة إلى دول مثل مصر والفلبين لتعذيب الأسرى والمعتقلين. بالتالي لا يمكن المقارنة بتاتاً بين ما اقترفته إسرائيل في حق الفلسطينيين وبين الفظائع المروعة التي مارستها الأردن في حقهم. لكن بالرغم من ذلك، لا توجد أي حملة تدعو لسحب الاستثمارات من المملكة الأردنية أو مقاطعتها، فمثل هذه الحملات موجهة فقط ضد الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، أي إسرائيل.

وباعتباري واحداً من دعاة الحرية ومدافعاً عن حقوق الإنسان، فإنني أستَنكِرُ العديد من التّجاوزات التي قامت بها إسرائيل من وجهة نظر قانونية، كما أفعل الشيء ذاته حين يتعلق الأمر بِعيوبِ بلدي. ولو كنت مواطناً إسرائيلياً، لكنتُ سأقود حملات لأجل تغيير وتحسين إسرائيل. لكن المجتمع الدولي - خلافاً للمواطنين الإسرائيليين - لا يحق له توجيه الانتقادات لإسرائيل وحدَها من بين باقي الدول وكأنها أسوأ منتهكي حقوق الإنسان، مع العلم بأن هذه الدولة تعتبرُ من ضمن أفضل الدول التزاماً بالشرعية والقانون. إن اتهام المجتمع الدولي لإسرائيل بكونها الأسوأ أو ضمن أسوأ منتهكي النظم والقوانين الدولية هو بمثابة النسخة العالمية من أكذوبة فرية الدم القديمة والمعادية للسامية. ولكي أوضّح لماذا تعتبر معاملة المجتمع الدولي غير العادلة لإسرائيل بمثابة عقبة في طريق السلام، دعوني أطرح سؤالا مهما للغاية: *ماذا لو* قبلت إسرائيل كل طلب تقدمت به السلطة الفلسطينية والأمم المتحدة والمجتمع الأوروبي؟ ماذا لو، بعد قبولها لكل الخطوات المُطالبة بها عاد الإرهاب مجددًا ليستهدفَ المدنيين وتصاعدت وتيرته؟ ماذا سيتوقعُ المجتمع الدولي حينها من إسرائيل القيام به؟ ما الذي سيقوم به المجتمع الدولي حينئذ؟ وما الذي يمكن لإسرائيل أن تعوِّلَ على المجتمع الدولي للقيام به؟

هذه هي الأسئلة التي يتم طرحها من قبل المعتدلين الإسرائيليين وداعميهم من الأمريكيين الذين يسعون لتحقيق السلام، وهذه الأسئلة مثيرة للقلق إلى حدٍ كبير، خاصة بعد أن رأينا استجابة المجتمع الدولي بعدما وافقَ إيهود باراك تقريباً على كافة مطالب القيادة الفلسطينية، والتي ردت الجميل بزيادة وتيرة الإرهاب.

إن الإجابة المتوفرة اليوم هي أن السلام المطروح بطبيعة الحال سيكون مقرونا بتعهد الدولة الفلسطينية المنشأة حديثا حينها بإنهاء الإرهاب. لكن استطلاعات الرأي الحديثة لدى الفلسطينيين بأنفسهم توضع أن أغلبية ساحقة من الفلسطينيين يفضلون مواصلة الإرهاب إلى حين تحرير فلسطين بكاملها، والتي بالنسبة لهم تعني دولة إسرائيل. لكن لنكون متأكدين من ذلك، فإنه من الممكن أن تكون هذه الأرقام والإحصائيات متأثرة بموجة العنف القائم حالياً، ومن الممكن أن تنخفض تلك الأرقام إذا تم تحقيق السلام. لكن من الممكن أن يكون عكسُ ذلك صحيحاً: فإذا كانت الدولة الفلسطينية قابلة للتحقيق والإقامة من خلال الإرهاب فقط - إذا وُجدت مثل هذه التصوّرات فعلا لدى الفلسطينيين - فعندئذ سيقوم العديد منهم بتنفيذ العمليات الإرهابية لتحقيق الهدف الذي تسعى إليه مختلف الفصائل الفلسطينية مثل حماس وحزب الله والجهاد الإسلامي، بل وأيضاً على يد عناصر تابعين لحركة فتح.

وهنالك سيناريو مماثل للسيناريو الأخير قد حدث بالفعل سابقاً حين غادرت إسرائيل جنوب لبنان نتيجة إرهاب حزب الله المتواصل، حينها قامت عدة فصائل فلسطينية بزيادة وتيرة العمليات الإرهابية حينها. وقد لخص توماس فريدمان هذا المنظور كما يلي: "منذ الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من لبنان، كان الفلسطينيون قد شاهدوا الكثير من محتوى حزب الله المعروض على التلفاز اللبناني، الأمر الذي ساهم في نشر فكرٍ مفاده أن إسرائيل قد أصبحت لتوّها مجرد نسخة كبيرة وهشّة من

وادي السيليكون، بالتالي فإنه بالإمكان إجبار اليهود على مغادرة فلسطين من خلال مواصلة التفجيرات الانتحارية، بالتالي سيُطردون من فلسطين بنفس الطريقة التي طُردوا بها من جنوب لبنان". [22]

وبالنظر إلى الهدف المُعلن لتلك الفصائل التي تتزايد شعبيتها باستمرار، فإن أولئك الذين يطالبون بإقامة دولة فلسطينية - وهو الأمر ذاته الذي أدعو إليه أنا أيضاً - لا يمكنهم تجاهلُ هذه الاحتماليّة الواقعية بأن تقوم الدولة الفلسطينية المستقبلية بالاستمرار في دعم وتشجيع الإرهاب ضد المدنيين الإسرائيليين، في محاولة عقيمة لجعل الإسرائيليين يتخلون عن الدولة التي استحقّوها بكل جدارة. وحين تم الإعلان عن قيام الدولة الإسرائيلية سنة 1948م، فإن أول خطوة قام بها رئيس وزرائها ديفيد بن چوريون هو الهجوم على سفينة محملة بالأسلحة كانت متوجهة لمنظمة الإرچون التابعة لمناحيم بيغن. وقد أعلن بن چوريون آنذاك بأن "الدولة يجب أن يكون لها السيطرة الكاملة على جيشها"، وبالفعل تم تفكيك كافة الجماعات المسلحة غير التابعة للجيش الإسرائيلي. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل يرى أي شخص بأن ياسر عرفات أو أي قيادي فلسطيني مُنتخب يملكُ نفس الشجاعة لمواجهة شعبه بهذه الطريقة؟ خاصة بعد تورط عرفات في قضية شحنة الأسلحة القادمة من إيران سنة 2002م والتي تثبت عدم مصداقيته في مواجهة الإرهاب.

كما ويجب على أي مَطّلِعٍ على الأوضاع في الشرق الأوسط أن يعترف بإمكانية أن يكون قيام دولة فلسطينية بمثابة منبر يخرج منه الإرهاب، ويجب أن تتم معالجة هذا السيناريو المروع بواسطة ضمانات قوية من الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، وفي ظل هذه المخاوف فإنه سيبقى من الصعب حالياً التوصل إلى إجماع سياسي داخل إسرائيل لصالح الموافقة على قيام دولة كتلك.

كما أنه لا يكفي أن نقول من ناحية نظرية بأن إسرائيل تحتفظُ بحق الدفاع عن نفسها وأن تتصدى للإرهاب، فحين اكتفت بذلك في الماضي تمت إدانتها من قِبَلِ المجتمع الدولي والأمم المتحدة. وإن إدانة كتلك كانت لتكون أقوى لو قامت إسرائيل بمهاجمة دولة فلسطينية أقيمت حديثاً، حيث كانت تسعى لإيقاف الإرهاب ظاهرياً، بينما تدعمه في الخفاء، أو ربما أن تغضّ الطّرف عنه فقط. وبمنتهى الصراحة، لا يمكن الاعتماد على الأمم المتحدة في هذا الأمر، وهو ما يثبته رفضُ منظمة الأونروا القيام بأي شيء فيما يخصّ الإرهاب الذي يتم التخطيط له بشكل علني في مخيمات اللاجئين التابعة لها. بالتالي يجب الاعتماد على الولايات المتحدة فقط - بالتعاون مع دول أخرى - لتوفير الضمانات اللازمة. لكن لا يتم تخصيص سوى حيز ضئيل من التفكير فيما يخص القضاء على هذا *السيناريو المقلق* الذي يشكل عائقا في الطريق إلى السلام، ذلك لأن الحيز الأكبر من الاهتمام والتفكير يتم تركيزه على لوم إسرائيل حول هذا الطريق المسدود.

ولو افترضنا أن النتيجة الوحيدة لإدانة إسرائيل بشكل لا يتناسب مع أخطائها الحقيقية هي التحيز ضدّ الدولة اليهودية إسرائيل، فإن هذا لوحده سيكون عملاً مروعاً بحد ذاته في حال أخذنا بعين الاعتبار التمييز الذي تعرّض له اليهود والمؤسسات اليهودية عبر التاريخ، خاصة خلال الألفية الأخيرة. لكن النتيجة الحقيقية لتلك الإدانات أسوء من هذا بكثير. إن هذا التركيز الحصري وغير الملائم على عيوب

إسرائيل يمنح المجتمع الدولي حجة جاهزة لتجاهلِ انتهاكات أكثر جدية وخطراً وأسوء بكثير فيما يتعلق بحقوق الإنسان، كما يشجع ذلك أولئك الذين يشاركون بشكل متعمد في أعمال العنف على استفزاز ردود فعل إسرائيل العنيفة، لأنهم يعرفون أنها ستؤدّي في نهاية المطاف إلى انتقادات كثيرة ومبالغٍ فيها ضد إسرائيل.

وبعبارة أخرى، فإن الضجة التي تُحدِثُها الإدانات المتشدّدة غير العقلانية ومزدوجة المعايير لإسرائيل ستؤدي إلى إسكات النقد العقلاني والسياقيّ للحكومة الإسرائيلية وبعض سياساتها وتصرفاتها. لأنه حين يتم انتقاد الأمة اليهودية بشكل مُجحف، فإن أولئك الذين ينتقدون بعض التصرفات الإسرائيلية سيصبحون مجبرين على أن يتخذوا مواقف دفاعية لأنهم يدركون بأن إضافة المزيد من الانتقاد - علاوة على ما هو موجود أصلاً - سيكون بمثابة دعم لتلك الجهود البذيئة التي تسعى لشيطنة الدولة اليهودية وتشويه صورتها.

إن النتيجة النهائية ستكون أن أولئك الذين يهاجمون إسرائيل بشكل غير مُنصف في الحقيقة يجعلون من النقد البنّاء للسياسات الإسرائيلية أكثر صعوبةً للتقبّل من قبل الإسرائيليين أنفسهم، وأحياناً يؤدي هذا إلى عدم تقبل إسرائيل للنقد العقلاني وعدم قيامها بأي شيء تجاهه. بل أنهم يُساهمون بشكل غير مباشر في أعمال العنف التي تُحجّم الجهودَ المبذولة لإقامة سلام عادل ودائم.

وكوني مدافعاً عن حرية التعبير ومؤمِناً بحرية النقد طيلة حياتي، فإنني لن أقوم أبداً بالتعبير عن أي وجهات نظر حول إسرائيل، لكنني أيضاً أؤمن بشدة بحقيقة أهمية الكلمات، وأن الإدانات غير العقلانية قد تأتي أحياناً بثمن باهظ. إن النقد الانتقائي وغير العادل لإسرائيل يحمل معه ثمناً ثقيلاً يتمثل في خسارة الأرواح وإزهاق الدم. وبالنسبة لبعض أعداء إسرائيل، فإن هذا الثمن يستحق أن يُدفع، ذلك لأنهم بالفعل يخططون لإحداث نتائج عنيفة لذلك النقد. أما بالنسبة لأصحاب النوايا الحسنة فهنالك جهل في صفوفهم يتمثل في بهم تبعات الظّلم المتمثل في تلك الإدانات الموجهة خصّيصاً نحو إسرائيل، وكيف يُساهم في إحداث نتائج لن يرغبوا فيها حتماً.

وباختصار شديد، فإن قضية إسرائيل قوية للغاية بالفعل، خاصةً حين ننظر لها بشكل نسبيّ ونضع اعتباراً للسياق، وحتى بعد أن نقوم بالحكم عليها طبقاً لِمبادئ عقلانية وموضوعية. إن إسرائيل دولة ديمقراطية صغيرة مُحاطة بأعداء عدوانيّين وتُحارب من أجل بقائها. إنها تخوضُ حرباً طويلة الأمد ضد أعداء موجودين داخل حدودها وخارجها، بل وتُحارب ضد دول وفصائل مُعادية تسعى لنزع الشرعية عنها أمام المجتمع الدولي. كما أن ما تقوم به إسرائيل من دفاع عن مواطنيها قد يكون بعيداً إلى حد ما عن المثالية، حيث ارتكبت أخطاء وبالغت في الردّ أحياناً ولم تكن أحياناً سخيّةً مع أعدائها، لكن هذا - بل وأسوأ من هذا بكثير، يمكن أن يقال عن غالبية الديمقراطيات الأخرى. لكن ما لم تفعله الديمقراطيات الأخرى هو أنها لم تتصرف أي منها بشكل أفضل بل وبامتثالِ أكبر للقانون في مواجهة تهديدات وجودية مماثلة لمواطنيها ولِوجودها في الوقت نفسه. وحين تنحرف إسرائيل أو أي دولة أخرى عن بوصلة المثالية قليلاً، يجب أن يتم انتقادها من قِبل مواطنيها ومن قِبل الأجانب كذلك. لكن لا يجب على أية دولة -

وعلى وجه الخصوص أي دولة تعرض شعبها عبر التاريخ لهذا الكم المهول من الظلم والاضطهاد والتمييز - أن تتعرض لهذا النوع من المعايير المزدوجة والادانات الغريبة التي تتعرض لها الدولة اليهودية اليوم بشكل غير منصفٍ على الإطلاق.

وقبل أن أتوجه بالحديث عن مقترحات السلام المستقبلية، دعوني أتطرق للعددِ المتنامي من الطلبة والشباب الذين يلتحقون بصفوف المتعصبين والمتطرفين الذين لا يستطيعون أن يروا أي شيء جيدٍ على الجانب الإسرائيلي وأي شيء خاطئ على جانب أولئك الذين يسعون لتدمير الدولة اليهودية وإبادة اليهود. وأقول لهم: إنكم تقفون في الجانب الخاطئ من كتاب التاريخ، وإنكم تقفون على الجانب الخاطئ فيما يخص الأخلاق والعدالة. ولقد قمتم - ربما دون قصد - بالاتحاد مع قوى الشر التي قامت طيلة ألفية من الزمن بفرض معايير مزدوجة على أي شيء يهوديّ. كما أقول أيضا: إنكم على جانب أولئك الذين دعموا هتلر أثناء اقترافه لجرائم الهولوكوست وأولئك الذين ينكرون وقوعها حتى يومنا هذا. وإنكم اليوم تقدمون يد الدعم لأولئك الذين يستهدفون الرضّع والأطفال والنساء والشيوخ مرة أخرى لا لشيء سوى لأنهم يهود. ولا يمكنكم بعد اليوم أن تختبؤوا وراء قناع الجهل، لأن الحقائق متوفرة ببساطة لكل من يرغب في الاطلاع عليها.

ولو قُدّر أن تقع مأساةٌ أخرى على الشعب اليهودي، أو على الدولة اليهودية التي يقطنها اليوم أكثرُ من خمس ملايين يهوديّ، فإن التاريخ لن يرحمكم كما فعل مع الذين من قبلكم. فكّروا بأنفسكم وتعلمّوا الحقائق واسمعوا لجميع الأطراف. ولو كنتم من أصحاب النوايا الحسنة، فأنا متأكد بأنكم لن تروا بعد الآن هذه الإشكالية المعقدة ولن تقفوا موقف المعاداة المُتحيزة ضد إسرائيل. إنكم مدينون لأنفسكم وللتاريخ بألا تبقوا متواطئين مع شكل جديد لأقدمِ أنواع الظلم في العالم.

قضيّة السلام والخطوات اللازمة للمضيّ قُدُماً

إن أفضل فرصة تحظى بها إسرائيل لإحلال السلام هي الحفاظ على قوّتها العسكرية بالتزامن مع مساعدة الفلسطينيين الذين يؤمنون فعلاً بحل الدولتين، أولئك المقتنعين بضرورة وجود دولة فلسطينية تعيش جنباً إلى جنب الدولة اليهودية، ليس فقط كتكتيك مؤقت بل كحلّ دائم لهذا الصراع الذي دام قرابة قرن من الزمن. وبالرغم من أن استطلاعات الرأي الأخيرة توضح بأن الفلسطينيين والعديد من العرب حول العالم يرون أن إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل هو مجرد تكتيك أوليّ من أجل تنفيذ استراتيجيتهم لتدمير إسرائيل، فإن العديد من الآمال معلّقة حول تغيّر هذه الأرقام مع مرور الزمن وتغيّر الظروف.

سيكون هنالك دائماً البعض ممن يسعون لمعارضة وجود إسرائيل وتفجير أنفسهم وتفجير المدنيين الإسرائيليين لتحقيق ذلك الهدف غير الواقعي، لكن الإرهاب لن يتوقف مع الأسف، حتى لو قامت إسرائيل بفعل جميع ما بوسعها لإقامة دولة فلسطينية قوية. فإسرائيلُ بالرغم من ذلك كله، شأنها شأن الولايات المتحدة، ستضطر للعيش مع مقدار معين من الإرهاب طيلة فترة وجودها، مثلما عانى

الأفارقة الأمريكيون من عنف جماعة كو كلوكس كلان لعدة سنين. لكن تلك الجماعة قد انتهت - أو إن صح التعبير بإمكاننا القول بأنها على وشك أن تفارق الحياة -، والحال نفسه بالنسبة للإرهاب الفلسطيني الذي سينتهي حتى لو بعد حين. لكن انتهاء الإرهاب الفلسطيني عكس غيره سيكون بطيئاً، ذلك لأنه يتلقى دعماً من قبل الكثير من الفلسطينيين والإسلاميين المتشددين، بشكل يفوق ما تلقته جماعة كو كلوكس كلان من العنصريين الأمريكيين.

إن إنهاء كافة أشكال الإرهاب الفلسطيني بشكلٍ كاملٍ لا يجب أن يكون شرطا أساسياً لإقامة دولة فلسطينية، لأن فرض شرط كهذا سيكون بمثابة منح الإرهابيين حق الڤيتو ضد مشروع تحقيق السلام، وهو الڤيتو الذي سيمارسونَه عن طريق العنف مثلما فعلوا في الماضي كلّما تحقق شيء من التقدم نحو السلام. لكن الالتزام التام من قبل السلطة الفلسطينية والفصائل التّابعة لها بوقف كافة أشكال الإرهاب يجب أن يكون شرطاً أساسياً لمنحها صفة الدولة. كما يجب على الدولة الفلسطينية أن تُبقي سيطرتها الكاملة على العنف العسكري وشبه العسكري والقضاء على الفصائل والحركات المسلحة غير النظامية، تماماً مثلما فعلت الدولة اليهودية سنة 1948م حين قامت بتفكيك ونزع السلاح من مُنظمتي الإتسل واللّيحي. وحتى قبل أن تُصبح دولةً، يجب على السلطة الفلسطينية أن تُثبت إرادتها وقدرتها على نزع السلاح من كافة الجماعات الإرهابية، خاصة أولئك الذين يعتبرون أنفسهم جزءاً من حَرَكة فتح، مثل كتائب شهداء الأقصى.

ومما لا شكّ فيه بأنه لن يأخذ أحد مقترح إقامة الدولة الفلسطينية على محمل الجدّ إذا استمرت السلطة الفلسطينية في استيراد الأسلحة بطرق غير قانونية لكي تزود بها الجماعات الإرهابية مثلما فعلت في شهر كانون الثاني/يناير سنة 2002م، حين تم القبض على سفينة *كارين ايه* ثم اعترف قبطانها بأنه كان ينقل الأسلحة بناء على أوامر من ياسر عرفات.

إن إقامة دولة فلسطينية قوية إلى جنب دولة إسرائيلية قوية سيتطلب من الفلسطينيين أن يتخلّوا عن أحلامهم غير الواقعية وعن الكابوس الذي يطارد إسرائيل، أي عودة ملايين من الناس إلى إسرائيل ممن يدّعون بأنهم لاجئون. إن ما يُسمّى بحقّ العودة الفلسطيني هو بمثابة *الحاجز الرئيسي* في طريق السلام الدائم للفلسطينيين والإسرائيليين معاً، ويفوق في صعوبتهِ وتعقيده أي أمر قامت به إسرائيل، بما في ذلك الاحتلال المتواصل والخاطئ عبر بناء المستوطنات.

في الواقع، يرغب القليل من الفلسطينيين في العودة إلى إسرائيل ليُصبحوا جزءاً من أقلّية عربية في دولة يهودية، لكنهم يخافون التعبير عن هذا الأمر خوفاً من القيادات الإسلامية الفلسطينية المتشددة.[23] كما أن غالبية اللاجئين يُفضلون العيش كجزء من أغلبية مسلمة في دولة فلسطينية ديمقراطية ذات اقتصاد مُزدهر ووضع سياسي مُستقرّ. وكما وضحتُ سابقاً، فإن الحق المزعوم في العودة قد كان دائما مجرد تكتيك يهدفُ لإغراق إسرائيل بملايين من العرب بهدف تحويل الدولة اليهودية إلى دولة فلسطينية ثانية، أي دولة إسلامية أخرى تضاف إلى دول العالم الإسلامي. وقد أوضح القرار الذي أصدره مؤتمر اللاجئين في حمص بسوريا سنة 1952م بأن "أي محادثات أو نقاشات تسعى لتسوية حلّ

للقضيّة الفلسطينية دون الإصرار على حق اللاجئين في العودة لإسرائيل يُعتبر تدنيساً لشرف الأمة العربية وطعنة في ظهرها".[24]

لهذا يتوجب على المجتمع الدولي والقيادة الفلسطينية الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود كدولة يهودية بهدف إنهاء حقّ العودة وتبعاته، وبهذا لن يتخلى الفلسطينيون عن حقّ مشروع مثلما يعتقدون، حيث لم تُمنح أي مجموعة من اللاجئين في التاريخ هذا الحق، خاصة في ظل الظروف المعقدة التي أدت لمغادرة عدد متساوٍ من العرب الذين تركوا إسرائيل واليهود الذين طُردوا من البلدان العربية. إذ لم يُمنحوا حق العودة إلى بلد غادروا منه لأن عودتهم ستؤدّي إلى تغيير هوية وطبيعة البلد الذي تركوه. وعلاوة على ذلك، فإن الغالبية ممن يطالبون حق العودة من الفلسطينيين لم يكونوا موجودين فوق هذه الارض أصلاً قبل إقامة إسرائيل، ذلك لأنهم وأولادهم وأحفادهم قد وُلدوا جميعاً في مخيمات اللاجئين التي تم إنشاؤها عمداً من قبل أعداء إسرائيل لإدامة وتضخيم مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بهدف استخدامها لتدميرها.
والقلة القليلة ممن غادروا أرضهم قبل أكثر من نصف قرن مضى والذين لازالوا أحياء، فقد عاشوا في إسرائيل لبضعة سنين فقط.

ومن الجدير بالذكر بأن تعريف اللاجئ الفلسطيني يختلف عن تعريف أي لاجئ آخر في العالم، فهو أي شخص قد عاش بإسرائيل *لعامين* أو أكثر ثم غادرها لأي سبب كان، سواء لأسباب اقتصادية أو للم شمل العائلة أو كراهية الجيران اليهود أو قراراتٍ تكتيكيةً اتخذها القادة العرب. وتعتَبرُ هذه القضية إحدى أضعف قضايا اللجوء في التاريخ، لكنها بالرغم من ذلك نجحت في حشد قدر كبير من الدعم من المجتمع الدولي. ومرة أخرى، يجدر التذكير بأن الهوة الفارقة بين الحقيقة والأكاذيب المحيطة بهذه القضية كبير جداً، ربما يكون السبب في ذلك هو كون الدولة المتّهمة في خلق إشكالية اللاجئين المبالغ في أمرها هذه هي الدولة اليهودية. لقد حان الوقت - وربما فات الأوان - لأن نضع حداً لهذه المسرحية المتمثلة في حق العودة الذي يطالب به المدعوون "باللاجئين العرب". حتى نعوم تشومسكي نفسه قد طالب القادة العرب بالتوقف عن منح اللاجئين أي أمل زائف ووعود كاذبة في حق العودة الذي لا يستطيعون تلبيته. [25]

وحتى يعترف العالم بأن الرفض العربي القاطع لوجود إسرائيل ولِقرارات التقسيم الأممية قد تسبب في حدوث تبادل سكّاني لا يمكن الرجوع عنه، فلن تكون هنالِك أية إمكانية لإقامة السلام بين العرب وإسرائيل. لكن اعتراف العالم بحق إسرائيل في الوجود والازدهار كدولة يهودية، دون تهديدها بالملايين من اللاجئين الذين يطمحون لتدميرها، فإن فُرص إقامة السّلام ستتزايدُ بشكل ملحوظ.

وقد وضَّحَ البروفيسور مايكل وولتسَر من معهد برينستون للدراسات بأن الفلسطينيين لن يحظوا أبداً بدولتهم طالما ظلوا متمسكين بحق العودة وطالما ظلوا يطمحون لتدمير إسرائيل ديمغرافياً لكونها دولة يهودية، مؤكداً على التالي:

لقد كانت القيادة الفلسطينية على استعداد للتضحية والتنازل عن حق العودة إذا كان الثمن الذي يجب أن يَدفعوه هو إقامة الدولة الفلسطينية". ويبدو لي هذا الموقف صائباً، حيث أن المطالبة بحق العودة ستعيد فتح صفحات الماضي، تحديداً ما حدث بين سنتي 1947-1948م، وهو ما لا يجب فعله خاصة بعد مضيّ نصف قَرن من عُمر هذا الصراع. وقد تمت إعادة توطين جميع اللاجئين الآخرين من أوروبا الوسطى وجنوب شرق آسيا بعد الحرب العالمية الثانية. أما الفلسطينيون فلا زالوا يعيشون في المخيمات، ذلك لأن الدول العربية المجاورة وقادتهم قد قرروا إبقاءَهم هناك، وقد كان هذا القرار بمثابة تأكيد على كون حرب إسرائيل من أجل الاستقلال لم تنتهي بعد. أما اليوم، فإذا أراد الفلسطينيون بأن يربحوا حرب استقلالهم، فإن عليهم الاعتراف بأن إسرائيل قد ربحت هذه الحرب، عندها من الممكن أن يعود عدد معين من اللاجئين إلى إسرائيل، وعدد أكبر إلى فلسطين (سيعتمد هذا العدد على وتيرة الاستثمار والتقدم الاقتصادي في الدولة الفلسطينية المستقبلية)، أما الباقي فيجب توطينهم في البلدان التي يتواجدون فيها، بالتّالي حان الوقت لنتوجَهَ بالحديث عن معاناتهم عِوَضاً عن الحديث عن ادّعاءاتِهم الشكلية والّلا منطقية. كما أن الشتات الفلسطيني لن ينتهي أبداً طالما يوجدُ شتاتٌ يهوديّ، وخروج ياسر عرفات بتصريح يعترف فيه بهذه الحقيقة البسيطة سيمثل خطوةً كبيرة تجاه انهاءِ الصراع بين الجانبين (حين كان ياسر عرفات على قيد الحياة وقت تأليف الكتاب).[26]

لكن في الحقيقة لم يرفض ياسر عرفات القيام بهذه الخطوة فحسب، بل قام بصفته رئيساً للسلطة الفلسطينية بالرجوع خطوة إلى الوراء من خلال ضمّ حق العودة في دستورهم الجديد وإصرارهم بأن يبقى قائماً على الطاولة باعتباره جزءاً من خارطة الطريق للسلام. وبالرغم من أن رئيس الوزراء الفلسطيني حينها محمود عباس قد اعترف بحق إسرائيل في الوجود، فإنه رفض طلباً أمريكياً تم إصداره في الأول من حزيران/ يونيو سنة 2003م، حول اعتراف السلطة الفلسطينية بحق إسرائيل في الوجود باعتبارها دولة يهودية.[27]

إن هذا الرفض هو حلقة من مسلسل الادعاء الفلسطيني القائل بأن الملايين من اللاجئين العرب يجب عليهم "العودة" إلى إسرائيل وتغييرها، بالتالي تحويلها إلى دولة أخرى ذات أغلبية عربية فلسطينية. في الوقت نفسه يأمل غالبية الإسرائيليين في أن يتخلى الفلسطينيون على هذا المطلب غير الواقعي، باعتبار رفض ياسر عرفات التخلي عن هذا المطلب قد كان السبب الرئيسي في فشل مفاوضات السلام سنتي 2000م-2001م.

وقد اتّخَذَ الرئيس محمد حسني مبارك خطوة إيجابية في هذا الاتجاه عبر إعلانه بأن "المطلب الفلسطيني المتمثل في حق العودة غير واقعي ويجب حلّه عن طريق تقديم تعويضات مالية وإعادة توطين اللاجئين في البلدان العربية".[28] فعلياً، هذا ما تم عرضه على الفلسطينيين خلال مفاوضات كامب ديفيد وطابا، حيث عُرِضَ عليهم تعويضٌ مالي بقيمة ثلاثين مليار دولار إضافة إلى الاعتذار عن "الخطأ" الذي اقتُرِفَ بحقّهم، وكذلك اعتراف حق البعض منهم في العودة إلى إسرائيل. لكن عرفات قرر الرفض، مدّعياً بأن عرض باراك لن يحل مشكلة اللاجئين. ومثل ذلك فإن أي آمال بتحقيق سلام حقيقي سيتم

تحطيمها تماماً إذا ما تخلّت القيادة الفلسطينية عن مطالبها بِـ"حق العودة" التي ليست إلا أمراً ظاهراً يهدفُ في باطنه إلى تدمير إسرائيل ديمغرافياً بدلاً من العُنف والإرهاب.

كما يتوجب على العالم الإسلامي أن يتخلّى عن ادعائه العنصري والقائم على رؤية دولة يهودية مهما كان صغرها على أنها "أراضٍ إسلامية مقدسة"، واعتبار هذا انتهاكاً صارخاً لما نصت عليه الشريعة الإسلامية. إن هذا الادعاء العبثي والأناني تعمّقَ على يد المُفتي الحاج أمين الحسيني والذي يُعتبر من أكبر المُعادين للسامية في العشرينات من القرن الماضي ومن ثمة تكرر لاحقاً في المواثيق والمؤسسات والمنابر الفلسطينية. بالتالي يجب أن يتم رفض هذه النظرة بشكل قاطع وعلنيّ من قِبل القيادة الفلسطينية مرة واحدة وإلى الأبد، ولا يجب فعل ذلك كأسلوب تكتيكي لتحقيق أمور مبطنة، كاعتراف بأن الدولة اليهودية لها نفس الحق في الوجود الذي تستحقه الدولة الفلسطينية.

وفي هذا السياق يقول إيثان برونر - وهو صحفي قام بتغطية أحداث الشرق الأوسط من سنة 1991م إلى 1997م، ويعمل الآن كمحرر في جريدة *نيويورك تايمز*- خلال مقابلة أجراها مع الملك حسين ملك الأردن تبيّن مدى تجذر معارضة شرعية إسرائيل حتى في أعماق أكثر القادة العرب اتّزاناً:

> "سألت الملك حسين ذات مرة ... عمّا إذا كان يرى بأن الصهيونية هي حركة شرعية من وجهة نظره، وعمّا إذا كان يعتقد بوجود أي أساس تاريخي لادِّعاء اليهود بانتمائهم إلى جزء ما من فلسطين كوطنهم الأم؟ نظر إليّ وكأني كائنٌ فضائيّ من المريخ وتجنب الردّ على السؤال. وربما يكون الملك حسين قد غيّر بعضاً من أفكاره قُبيل وفاته سنة 1999م، لكن نظرته تلكَ كانت ولا زالت تُمثل ردّة فعل غالبية العرب اليوم".[29]

ويذكر إيثان برونر كذلك بأن صائب عريقات الذي يُعتبر "أحد القيادات الفلسطينية المعتدلة" قد صرّح خلال مفاوضات كامب ديفيد سنة 2002م بأن الموقف الإسلامي يوضح بأنه "لم يوجد أبداً أي هيكل يهودي" فوق أرض القدس، بالرغم من إجماع المؤرخين وعلماء الآثار بأن أقدس مكان يهودي في أورشليم هو جبل الهيكل (أو الحرم الشريف بالنسبة للمسلمين). إن تحريف وتزييف التاريخ هو جزءٌ لا يتجزأ من الجهود الفلسطينية الساعية لإنهاء الوجود اليهودي ليس فقط في أورشليم القدس بل من كامل أرض إسرائيل.

ويجب على الدول العربية والإسلامية تقبل استمرار إسرائيل في الوجود كحقيقة بل وكذلك الاعتراف بحقها في الوجود كدولة يهودية لها الحق بالعيش في أمن وأمان. يجب عليهم كذلك إنهاء التهديدات الدموية والسياسية التي يتم إعلانها ضد إسرائيل باستمرار في مختلف أنواع المؤسسات، مرةً واحدةً وإلى الأبد. كما يجب على القادة العرب والمسلمين أن يُعلّموا شعوبهم بأن إسرائيل لن تتعرض للهجوم لأن لها *الحق* في الوجود بشكل دائم، وأن هذا القرار هو قناعة راسخة، وليست أمراً "مؤقتاً". بل ويجب كذلك على هذه التصريحات أن تُوجّه باللغة العربية من القيادات العربية إلى شعوبهم، لا باللغة الفرنسية والإنجليزية موجهة للدبلوماسيين في المُجتمع الدولي. ويجب ضمان أمن إسرائيل ضد الأعداء

من الداخل والخارج، وإلى أن يحدث هذا فإنه يتوجب على إسرائيل الحفاظ على تفوقها العسكري النوعي ضد القوى العسكرية المُجتمعة لأعدائِها المحتملين كضمانة قوية للسلام في المنطقة، وذلك باعتبار أن إسرائيل لا يمكنها أن تعوّل على أي جهة غير نفسها لضمان بقائها.

أما إسرائيل، فيجب عليها بالمقابل التخلي عن أي مطالب لها في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما فعلت سابقاً في مباحثات كامب ديفيد وطابا سنة 2000م، وأن تقوم ببعض التغييرات الحدودية المقترحة في قرار الأمم المتحدة رقم 242 لضمان أمنها. كما يجب عليها أيضاً أن تنهي وجود كافة المستوطنات في غزة والضفة الغربية، لكن في الوقت نفسه يجب أن يكون لليهود الحق في العيش أينما شاؤوا في فلسطين مثلما يحق للفلسطينيين أن يعيشوا في إسرائيل كذلك. في الخامس والعشرين من شهر أيار/مايو سنة 2003، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون بأن "الوقت قد حان لكي نقتسم هذه القطعة من الأرض بيننا وبين الفلسطينيين."[30]

وفي ذلك الوقت صوّتت حكومة أرييل شارون لصالح خطة خارطة الطريق التي تتضمن إقامة دولة فلسطينية، بالتالي أصبحت الكرة في ملعب السلطة الفلسطينية لقبول خطة الطريق من خلال إظهار مدى عزمها على تفكيك المنظمات الفلسطينية الإرهابية وأن تقوم بما في وسعها لمنع أي عمليات إرهابية مستقبليّة. لم يتبق لنا إلا أن نرى ما إذا كان قادتها الحاليّون يتحلون بالجُرأة والقوة اللازمة للاستجابة لواجباتهم حيال مخطط السلام.

وخلال مقالة منشورة في *مجلة ديسينت* للأستاذ مايكل وولتسر والمنشور سنة 2002م، نجده قد وضح أن هناك أربع حروب تجري حالياً في الوقت نفسه:

> "الحرب الأولى: هي حربٌ فلسطينية تسعى إلى تدمير دولة إسرائيل.
> الحرب الثانية: هي حربٌ فلسطينية تسعى لإقامة دولة مستقلة بجوار إسرائيل عبر إنهاء احتلال الضفة الغربية وغزة.
> الحرب الثالثة: حرب إسرائيلية تسعى لتحقيق الأمن لإسرائيل عبر تأمين حدود أراضي 1967م.
> الحرب الرابعة: حرب إسرائيلية تسعى لتحقيق إسرائيل العظمى من خلال المستوطنات والأراضي المحتلة".[31]

كما يوضح والتسر بأن الحرب التي تسعى لتدمير إسرائيل لها أولوية لدى عامة الفلسطينيين، وهي تفوق حربهم من أجل بناء دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل. والدليل التي يستند عليه لإثبات وجهة نظره هو أنه "كان يُمكن إقامة الدولة الفلسطينية من دون وجود أي داعٍ لأي حرب" عبر مباحثات كامب ديفيد وطابا. لكن تلك المفاوضات فشلت لكونها حالت دون تدمير إسرائيل كدولة يهودية.

من ناحية أخرى، نجدُ أن غالبية الإسرائيليين يعتقدون بأن "الحرب التي تسعى لتحقيق أمن إسرائيل" لها أولوية أكبر بالمقارنة مع الحرب التي تسعى لتحقيق "إسرائيل العظمى"، والدليل على هذا

هو أن الحكومة الإسرائيلية كانت على أتم الاستعداد لإنهاء الاحتلال وتفكيك المستوطنات مقابل تحقيق سلام وأمن حقيقيين وبدعم من غالبية مواطنيها، لكن بالرغم من ذلك فإن ياسر عرفات لم يقبل بمقترح إيهود باراك دون تقديم أي مقترحاتٍ بديلة.

وحتى يتم تحقيق السلام، فإنه ينبغي على الفلسطينيين الذين يدعمون الحرب الأولى - أي الحرب التي تهدف لتدمير إسرائيل - أن يقتنعوا بأنه هدف يستحيل تحقيقه، إلى جانب كونه هدفاً خاطئاً. وينبغي على الإسرائيليين الذين يدعمون الحرب الرابعة - أي الاحتلال الدائم والتوسع في المستوطنات - أن يقتنعوا بالأمر نفسه. لكن المشكلة تكمنُ هنا في وجود عدد أكبر من الفلسطينيين الذين يؤمنون بالحرب الأولى بالمقارنة بعدد الإسرائيليين الذين يؤمنون بالحرب الرابعة، خاصة وأن هذه الفئة من الفلسطينيين مستعدة دوماً لاستخدام العنف والإرهاب في محاولة عقيمة منهم لتحقيق هدفهم الوضيع والمتمثل في تدمير الدولة اليهودية وإزالتها من الوجود.

بالتالي يجب القيام بأهم وأصعب الخطوات الواجب اتخاذها والعمل بها لأجل تحقيق السلام، حيث ينبغي أن يتوقف القادة الفلسطينيون على تربية أطفالهم على كراهية اليهود والإسرائيليين، كما يجب عليهم التوقف عن نشر خرائط جغرافية في الكتب والمناهج التعليمية التي لا تحتوي على إسرائيل، ويجدر عليهم التوقف كذلك عن تضليل "اللاجئين" بإيهامهم بأنهم يوماً ما سَيعودون لبيوتهم في "الدولة الإسلامية" الموجودة في إسرائيل. أما القادة الإسرائيليون فيجب عليهم التوقف عن بناء المستوطنات، كما يجب عليهم مكافحة أولئك الذين ينشرون أوهاماً حول إسرائيل العظمى التي تضم أجزاء كبيرة من يهودا والسامرة. كما يجب عليهم التخلي عن مطالبهم التوراتية للأرض لصالح التنازلات البراغماتية التي سيقدمونها، بنفس الشكل الذي يجب به التخلي كذلك عن الادعاءات الإسلامية القرآنية بملكية جميع الأرض. كما وينبغي على المجتمع الدولي واليسار الأكاديمي ورجال الدين وذوي النوايا الحسنة أن يتوقفوا عن محاولات شيطنة إسرائيل ونزع الشرعية عن الأمة اليهودية، ورؤية جهودها المتزنة في حماية ساكنتها وبحثها عن شركاء لها في السّلام، ذلك لأن طريقة التفكير العقيمة هذه والإداناتِ المتحيزة أحادية الجانب لإسرائيل باتت تشكل عقبة كبيرة في طريق السلام.

لقد كان حل الدولتين من المقترحات التي تقدَّم بها الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون ورئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود باراك والتي يبدو اليوم أن آرييل شارون ومحمود عبّاس يقبلان بها أيضاً. إنه حلّ يحمل في طياته الكثير من الأمل لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين لبناء دولة فلسطينية ديمقراطية واقتصادٍ مُزدهر بحيث لا تشكل أي خطر على أمن إسرائيل، ذلك لأن الديمقراطيات بشكل عام لا تخوض حروباً ضد بعضها البعض، كما أن الديمقراطيات المزدهرة اقتصاديا لديها ما يكفي من الدوافع لحل الخلافات بشكل سلمي ومنع الجماعات الإرهابية من العمل داخل حدودها. ومن خلال التخلي عن المطالب غير الواقعية والاعتراف المتبادل في الحق بالعيش بأمن وأمان وسلام فإنه يمكن لكل من إسرائيل وفلسطين أن يصبحا إحدى منارات العلم والتقدم والأمل وسط عالم تسود فيه الأخطار بشكل متزايد.

إنني أكتب الفقرات الختامية من كتابي وقلبي يملؤه التفاؤلُ الحَذِر، لأنني شاهدت للتَوّ كلا من رئيس وزراء إسرائيل أرييل شارون ورئيس وزراء السلطة الفلسطينية محمود عباس إلى جانب الملك عبد الله ملك الأردن والرئيس الأمريكي جورج بوش وهم يصافحون بعضهم البعض جميعاً ويتحدثون بكلمات السلام والمصالحة في العقبة. لكن المصافحة لن تجلب السلام لوحدها، كما لن تجلبه كلمات التسامح بعد عقود من الدم المسفوك على الجانبين، بل يجب اتخاذ خطوات صعبة وطويلة الأمد وتطبيقها على أرض الواقع لكي تتحقق الثقة المتبادلة من الجانبين.

لكن في اليوم الأول من قمة العقبة، تعهّد المتطرفون الفلسطينيون بمواصلة العنف ضد إسرائيل وبمباركة من ياسر عرفات الذي اشتكى من أن إسرائيل لم تقدّم أي شيء ملموس للتقدم نحو السلام على أرض الواقع، وحتى محمود عباس يبدو وكأنه يتحفظ على خيار تدمير إسرائيل ديمغرافياً برفضه الاعتراف بحقها في الوجود كدولة يهودية. وفي اليوم نفسه، قام بعض المُستوطنين اليهود في الضفة الغربية بالتظاهر ضد الجهود المبذولة لأجل السلام، حاملين لافتات تدّعي بأن "خطة الطريق التي رسمها جورج بوش تتناقض مع خطة الطريق التي رسمها "الخالق".

وبالانتقال إلى الأخبار الجيدة، فإن الأغلبية الساحقة من الإسرائيليين، بما فيهم نسبة لا بأس بها من المُستوطنين، قد عبّروا عن قبولهم بالخطة طالما أنها ستؤدّي إلى سلام دائم وحل حقيقي للدولتين: دولة إسرائيل ذات الأغلبية اليهودية، ودولة فلسطين ذات الأغلبية العربية. ويبدو كذلك أن عدداً مهما من الفلسطينيين مستعدون لتقديم تنازلات لأجل تحقيق السلام.

وإذا كان الحل السلمي للدولتين سيتحقق بالفعل، فسيكون ذلك بمثابة نعمة تلقي بخيراتها على الجميع، لكنها قد تكون نعمة ذات عواقب كارثية، لأنه كان بالإمكان التوصل لحل الدولتين منذ زمن طويل لو لم ترفض القيادات العربية تقرير *لجنة بيل*، وقرار التقسيم الصادر عن هيئة الأمم المتحدة، ومقترحات كامب دايفيد وطابا، إذ تم هدر العديد من الأرواح بسبب رفض العديد من القادة العرب الاعتراف بحق الدولة اليهودية في تأسيس دولة صغيرة خاصة بهم في تلك المناطق المرتبطة بالوطن اليهودي القديم، وفوق الأرض التي قاموا بفلاحتِها وكانوا ولا زالوا يشكلون أغلبية سكانية فيها. وكي نتفادى تكرار أحداث التاريخ المؤسفة مرة أخرى، فإنه يتوجب علينا أن نتعلم من تلك الأخطاء المأساوية التي حصدت العديد من الأرواح.

ختاماً، وبينما أنهي نقاشي حول القضية الإسرائيلية في آخر صفحات من صفحات هذا الكتاب، فإنني أصبحتُ أكثرَ إدراكاً بأن حالة الدفاع عن الدولة اليهودية هي حالة مستمرة ومتواصلة، ومهما كانت الخطوات التي ستتخذها إسرائيل لخصوص عملية السلام وحلّ الدولتين، سيظلّ هنالك دائماً من لا يرضيهم أي شيء ولن يرتاحوا أبداً سوى بدمار إسرائيل. ولهذا السبب، فإن أفضل دفاع يمكن أن تقوم به إسرائيل يتمثل في إصرارها على البقاء وامتلاكها للقدرةِ العسكرية لحماية مواطنيها من أولئك المتطرفين الذين يتسلّحُ بعضهم بالقنابل والبعض الآخر بالتعصّب، هؤلاء الذين لا يستطيعون تقبل حقيقة وجود دولة يهودية ديمقراطية مستقلة وقوية في هذه المنطقة.

قائمة الملاحظات والحواشي:

1. Andrea Levin, “Israeli Arab Rights and Wrongs,” On CAMERA column, February 14, 2003.

2. “The wage gaps between Jews and Arabs in Israel are very similar to those between whites and blacks in the U.S.,” Amnon Rubenstein, “Jewish Professions, Arab Professions,” Haaretzdaily.com, April 15, 2003. The article goes on to show that “ethnic-based income disparities exist even in classic welfare states” such as Holland.

يقول أمنون روبنشتاين في مقالة منشورة له عبر صفحات جريدة هآرتس تحت عنوان "التخصصات اليهودية والتخصصات العربية": إن الفجوة في متوسط الدخل بين اليهود والعرب في إسرائيل قريبة جداً من الفجوة بين متوسط الدخل للبيض والسود في الولايات المتحدة الأمريكية. نشر هذا المقال بتاريخ الخامس عشر من شهر نيسان/أبريل سنة 2003م. يتحدث المقال أيضاً عن وجود مثل هذه الفجوات بين طبقات المجتمع حتى في المجتمعات الثرية مثل هولندا.

3. See the Sikkuy Report, 2001–2002, p. 5, www.sikkuy.org.il/report/Sikkuy% 20Report%202002.doc.

4. Israeli Central Bureau of Statistics, www. cbs.gov.il.

الجهاز المركزي الإسرائيلي للإحصاء

5. Steven Plaut, “The Collapsing Syrian Economy,” Middle East Quarterly, vol. VI, no. 3, September, 1999.

6. Web site of the Israeli Foreign Ministry, www.isreal-mfa.gov.il

7. Noam Chomsky, speech to Middle East Children’s Alliance, San Francisco, March 21, 2002, www.zmag.org/content/ Mideast/chomskymecatalk.cfm.

8. Thomas Friedman, “Nine Wars Too Many,” New York Times, May 15, 2002.

9. Professor Irwin Cotler, “Beyond Durban,” Global Jewish Agenda, www.jafi.org.il/ agenda/2001/english/wk3-22/6.asp.

10. Juliana Pilon, “The United Nations’ Campaign against Israel,” Heritage Foundation Report, June 16, 1983.

11. Cotler, “Beyond Durban.”

12. Ibid. نفس المصدر، صفحة

13. Posted on Andrew Sullivan’s personal website at www.andrewsullivan.com/main_ article.php?artnum=20021020.

14. Oriana Fallaci, “Oriana Fallaci on Anti Semitism,” Panorama, April 12, 2002.

15. F. M. Dostoyevsky, The Diary of a Writer, Boris Brasol trans. (Salt Lake City: Peregrine Smith Books, 1985), pp. 642–645.

16. Ibid., p. 650. نفس المصدر، صفحة

17. Ibid., p. 651. نفس المصدر، صفحة

18. Ibid., p. 647. نفس المصدر، صفحة

19. Ibid., p. 640. نفس المصدر، صفحة

20. Ibid., p. 638. نفس المصدر، صفحة

21. Estimates vary as to the number of Palestinians killed during “Black September,” with some estimates as high as 4,000 (One Day in September, Sony Pictures, www.sonypictures.com/classics/oneday /html/blacksept, last visited April 10, 2003), while others cite the figure of 3,000 (“Some Key Dates in the Israeli-Palestinian Conflict,” www.umich.edu/~iinet/cmenas /studyunits/israeli-palestinian_conflict/studentkeydates.html, last visited April 10, 2003).

الأرقام التقريبية مختلفة في هذا الموضوع بخصوص الفلسطينيين الذين قتلوا في أحداث أيلول الأسود، ويرجح البعض بأن عدد الضحايا وصل إلى أربعة آلاف فلسطيني.

22. Thomas L. Friedman, “Reeling but Ready,” New York Times, April 28, 2002.

23. See poll conducted by the Palestinian Center for Policy and Research at Berzeit University, referred to in Jewish Week, April 18, 2003, p. 28.

24. Beirut al Nassa, July 15, 1957 بيروت النساء، بتاريخ

25. Chomsky, lecture, Harvard University, November 25, 2002. محاضرة لنعوم تشومسكي في محاضرة هارفرد بتاريخ

26. Michael Walzer, “The Four Wars of Israel/Palestine,” Dissent, Fall 2002.

27. James Bennet, “U.S. Statements Guide the Talks on the Mideast,” New York Times, June 2, 2003.

28. Jerusalem Post, January 26, 1989. صحيفة الجروزاليم بوست، مقالة منشورة بتاريخ

29. Review of Shattered Dreams by Charles Enderlin, New York Times Book Review, May 4, 2003, p. 22.

30. James Bennet, “The Mideast Turmoil: Jerusalem; Israel Approves Bush’s Roadmap to New Palestine,” New York Times, May 26, 2003.

31. Walzer, “The Four Wars of Israel/Palestine.”

نبذة عن المؤلف

آلان دِرشْوِيتس هُو أُستاذ وكاتب ومُحاضر في القانون والسياسة وحقوق الإنسان وقضايا الشرق الأوسط منذ حوالي ستة عُقود، والكثير من أعماله حظيت بدعم وإعجاب العديد من المفكرين والمثقفين المؤثرين والعديد من كبار الشخصيات المعروفة على مستوى العالم. تتلمذ على يده أكثر من عشرة آلاف طالب في جامعة هارفرد ممن واصلوا مشوارهم وساهموا في العديد من الأمور العظيمة في شتى المجالات. كما عَمل مع العديد من رؤساء الدول ورؤساء الوزراء والأئمة وكان مستشاراً للعديد منهم، إضافة إلى عمله الدؤوب وجهوده الحثيثة في مجال تحقيق السلام حول العالم. وخلال مسيرته الطويلة فقد مُنِح العديد من الجوائز وشهادات التقدير.

وتحظى منطقة الشرق الأوسط باهتمام آلان دِرشْوِيتس منذ فترة طويلة، فسافر إلى العديد من الدول الشرق-أوسطية والتقى بالكثير من قيادات المنطقة من مختلف الأديان والجنسيات، ولا زال يأمل في مواصلة مسيرته من أجل تحقيق السلام والعدالة بقية حياته.